



دار الثقافة الجديدة

# الثورة والديموقراطية والوحدة اليمنية



د. محمد علي الشهاري





د. محمد علي الشماري

---

الثورة  
والديمقراطية  
والوحدة اليمنية

---

دار الثقافة الجديدة

الثورة والديمقراطية والوحدة اليمنية

د. محمد علي الشهازي

الطبعة الأولى

١٩٩٠

الناشر:

دار الثقافة الجديدة

٣٢ ش صبرى أبو علم / القاهرة

ت: ٣٩٢٢٨٨٠

صُفِّ بوحدة الماكيتوش بالدار

صف: سهام العقاد / نعمات محمد

هالة سعيد / منال محمد

غلاف وتصميم داخلي: محمد عزام



\* \* \* \* \*

الشورى والديمقراطية

والوحدة اليمنية

\* \* \* \* \*



إضافة:

كان مفروضاً أن يظهر هذا الكتاب عام ١٩٨٩، وبالذات قبل إصدار بيان ٣٠ نوفمبر ١٩٨٩ بين قيادتي شطري اليمن الذي أعلن عزمهما على التعجيل بتوحيد اليمن، وهو ما تحقق بقيام «الجمهورية اليمنية» في ٢٢ مايو ١٩٩٠.

غير أن تأخر صدوره لا يؤثر على أهمية القضايا المبحوثة فيه، إن لم يصغ عليها أهمية إضافية من الناحية التاريخية، ولا سيما بعد أن راجت تقديرات ظالمة بأن نظام عدن كان مجرد غلطة ونشؤ واعوجاج تمت إزالته!

فمقالات الكتاب تتناول أساساً تجربة الثورة في ما كان يسمى «جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية» والمعطيات والمنعرجات التي مرت بها، والخصوصيات التي تميزت بها، والمغزى الاجتماعي - التاريخي - التقدمي الذي دلت عليه - أيها كان مآلها - والميول التي بدأت في الظهور بعد محنة ١٣ يناير ١٩٨٦ نحو إصلاح جوانب الحلل فيها، وفي مقدمتها خلل الديمقراطية، دون أن يقدر لها الاكتمال والتحول إلى الاستراتيجية من شأنها أن تقوم مسار التجربة، وتؤثر من ثم على الساحة اليمنية كلها، وتخلق بالتالي ظروفاً أفضل وأنضج لعملية توحيد اليمن.

ومن قراءة الكتاب يتضح أن المؤلف كان يميل إلى أن تتحقق الوحدة اليمنية على مرحلتين: مرحلة إقامة دولة كونفدرالية وطنية ديمقراطية عاصمتها صنعاء، يتاح خلالها لكل من نظام التوجه الاشتراكي في الجنوب، ونظام التوجه الرأسمالي في الشمال أن يبلور ويبرز أفضلياته ومميزاته، بما يمكن في آخر الأمر من التفاعل الإيجابي بينهما، ويساعد الأكثر استجابة لمتطلبات جماهير الشعب في الحير والحيرة والتقدم الاجتماعي على التأثير في الآخر...

ومرحلة إقامة الدولة المركزية الوطنية الديمقراطية بعاصمتها صنعاء كنتاج طبيعي وحتمي لعملية التفاعل والتأثير والتقارب هذه.

ورغم أن الوحدة اليمنية قد تحققت على أساس إقامة دولة اندماجية مركزية موحدة، إلا أن الصعوبات الجمعة والتعقيدات الكثيرة التي تواجه عملية التوحيد الفوري والكامل والشامل للعديد من المؤسسات، وخاصة مؤسسات الجيش والأمن، وللكتير من القوانين، تبين أن اقتراح تحقيق الوحدة اليمنية على مرحلتين لم يكن بدون أساس موضوعي وواقعي، فضلاً عن حالة الارتباك والاضطراب التي تجابهها هذه العملية على نطاق الدولة والمجتمع معاً، حتى أصبح الناس يرددون القول بأن دولة الوحدة أخذت بأسوأ ما كان سائداً في دولتي الشطرين، بدل أن تأخذ بالأحسن فيها، وتعمل على تطويره.

ومن قراءة الكتاب يتضح أن الكاتب كان يرى ضرورة إقامة تحالف وطني ديمقراطي عريض يقود عملية توحيد الوطن.

وإذا كانت الوحدة قد تحققت بقيادة تحالف ضم التنظيمين السياسيين الحاكمين فى الشطرين اللذين كانا يتفردان بشرعية العمل السياسى العلنى، فأن الارتباك والاضطراب القائم فى العلاقة بينهما يؤكد الحاجة إلى توسيع إطار هذا التحالف، بحيث يضم أحزاباً وتنظيمات سياسية ومنظمات جماهيرية وشخصيات اجتماعية أخرى يجمعها معها التوجه الوطنى العام نحو إقامة دولة المؤسسات والقانون الوطنية الديمقراطية الحديثة، ونحو بناء مقومات المجتمع المدنى، ونحو تعميق الممارسة الديمقراطية، ونحو التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية المستقلة.

لقد قامت دولة الوحدة اليمنية التى مثلت دائماً معضلة التاريخ اليمنى - كما يتضح أيضاً من ثنابا الكتاب - ولم يبق الا الحفاظ عليها فى وجه مخاطر داخلية وخارجية لا تحصى، والا حشد كل جماهير الشعب خلفها، للتصدى بنجاح لهذه المخاطر، ولجعلها نقطة انطلاق تاريخية لبناء اليمن الجديد الحضارى المتقدم، القادر على الاسهام الفعال فى بناء الدولة العربية الاتحادية الديمقراطية، وفى صنع العالم العادل والجنيد.

وإذا كانت تجربة الثورة لما كان يسمى «جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية» قد أفلت، فان توجيهها الاشتراكى، أو تزوعها نحو تحقيق العدل الاجتماعى، سيبقى ذكرى حيه تلهب خيال الجماهير اليمنية الغريضة المتطلعة نحو تأمين حقها فى الخبز والعيش الكريم، بقدر تطلعها نحو الحرية والديمقراطية، والمشاركة الشعبية فى الحكم.

وكما ظلت التجربة القرمطية فى اليمن والعالم العربى - الاسلامى أحد مصادر الالهام لرعاة العدل الاجتماعى، فان تجربة الثورة فى «اليمن الديمقراطية» التى وفرت قدراً من ذلك قبل أن تسقط تحت وطأة تناقضات ومصاعب داخلية وخارجية هائلة، ستظل - بكل تأكيد - أحد مصادر الالهام لكل المناضلين التقدميين اليمنيين، من أجل دفع اليمن الموحد فى طريق الديمقراطية السياسية والديمقراطية الاجتماعية معاً.

لقد سقطت كومونوة باريس، بل وسقط الاتحاد السوفيتى، وسقطت معه منظومة الدول الاشتراكية فى أوروبا الشرقية... ولكن هل سقطت الدعوة إلى العدالة الاجتماعية، والاشتراكية؟!

تلك كلها تجارب تاريخية تعلمت منها الشعوب كيف أن تحقيق الخبز يقترب فى ذات الوقت بتحقيق الحرية، وانه لا اشتراكية حقيقية ووطيدة بدون ديمقراطية واسعة وعميقة.

وذلك أيضاً هو بعض ما تعلمنا إياه التجربة الثورية الأقل فى ذلك الجزء الجنوبى من اليمن، الذى كان يدعى ذات يوم «جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية»!

وأخيراً فأننى لأرجو من جميع الاخوة والزملاء الذين كانوا طرفاً فى حوارى معهم، أو الذين ورد ذكرهم أن يتأكدوا من صدق احترامى ومودتى لهم.

## مدخل

يمكن القول أن الوحدة اليمنية هي القضية الوطنية المحورية التي تتوتر بها حياة المجتمع اليمنى في هذه الحقبة من تاريخ اليمن المعاصر. فهي كما أنها كانت هم الحركة الوطنية اليمنية منذ نشوئها في منتصف الخمسينيات وارتبطت منذئذ بنضالها العام من أجل تحرير الوطن اليمنى من الاستعمار البريطاني وركائزه المحلية الإقطاعية والكمبرادورية والعميلة، في الجنوب ومن الاستبداد الأسامى في الشمال، فإتتها تحولت بعد قيام ثورتى ٢٦ سبتمبر ١٩٦٢ و ١٤ أكتوبر ١٩٦٣ في الشطرين إلى معركة وطنية مشتركة ضدهما وضد أسنادهما وحلفائهما اللذين حاذروا من قيام دولة وطنية ديمقراطية ثورية في جنوب الجزيرة العربية قتل ركيزة أساسية لحركة التوحيد القومى التي تقودها الناصرية.

ورغم ردة نوفمبر ١٩٦٧ في شمال الوطن التي أخرجت قوى الثورة من السلطة - بفعل اختلال علاقات القوى على الساحة اليمنية والعربية بعد نكسة ٥ يونيو ١٩٦٧ التي أصابت المشروع القومى التوحيدي التحريرى الناصرى فى الصميم- ورغم محاولة حكام ٥ نوفمبر الإقطاعيين التلاعب بشعار الوحدة اليمنية إلى حد شن حرب خريف ١٩٧٢ ضد النظام الوطنى الديمقراطى الذى نهض فى جنوب الوطن بعد إجلاء المستعمر وبعد قيام حركة ٢٢ يونيو ١٩٦٩ التي صححت مسار ثورة ١٤ أكتوبر التي حاول اليمن الإصلاحي الذى تسلم السلطة إثر الاستقلال الوطنى مباشرة الانحراف بها، والفت التسمية التي فرضها اليمن على الدولة: "جمهورية اليمن الجنوبية الشعبية" التي كانت تكرر "الشرطية" وأطلقت تسمية "جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية" عليها وهو ما أفزع الإقطاع فى شمال الوطن ودفع به إلى إعلان الحرب عليها باسم تحقيق الوحدة اليمنية- أقول رغم ذلك فإن قضية وحدة الوطن طلت قضية الحركة الوطنية والثورة اليمنية فى الأساس، حيث أثبتت هذه الحرب أن الأسلوب الإقطاعى الإلحاقى فى تحقيق الوحدة اليمنية الذى ثبت فشله نهائياً منذ عام ١٩٣٤" التى أعلن فيها النظام الأمانى الحاكم فى شمال الوطن اعترافه عملياً بتجزئة واغتصاب أجزاء منه من قبل الاستعمار البريطانى وآل سعود - إن هذا الأسلوب فى عهد ثورات التحرر الوطنى الديمقراطى ما يكون بعداً عن اتجاه حركة التاريخ وعن منطق التوحيد الديمقراطى للأوطان، وهو ما تأكد أيضاً بفشل حركة التوحيد القومى العربى فى إقامة نواة وحلوية قومية واسعة بعيداً عن الديمقراطية السياسية.

ولهذا فإنه ليس من المستغرب ان تطرح قضية الديمقراطية نفسها اليوم بحدة غير مسبقة - ولاسيما بعد ثورة "البيريسترويكا" التى يقودها اليوم حزب ليتين العظيم تحت زعامة جورباتشوف، حيث تأكد - من واقع التجربة الثورية كلها بجميع اقطابها الوطنية والاجتماعية والاشتراكية وبجميع تعبيراتها السياسية والأيدولوجية والثقافية أنه لا ضمان لبقاء ونجاح أى حركة تحرير وتغيير وتطوير للمجتمع بدون الديمقراطية بجميع أشكالها وتجلياتها الحزبية والنقابية والمدنية والتشريعية والتنفيذية والقضائية وبدون الاحترام الكامل لانسانية الانسان وتمكينه من تحقيق حريته الفردية كشرط لحرية المجتمع، والتخلى نهائياً عن منطق الديكتاتورية بكل أنواعها التى وإن نجحت لبعض الوقت فى تحقيق بعض المنجزات الوطنية والاقتصادية والاجتماعية لأوطانها إلا أن كل ذلك كان مقترباً دائماً بتحويل المواطن إلى كائن اجتماعى مسحوق، وفى أحسن الحالات مقيد الحرية، مما عرض هذه المنجزات - على آخر الامر - للضياع أو شوهها.

لم تعد الديمقراطية مطلب حركات التحرر الوطنى والاجتماعى فى العالم النامى الذى عانى عبر التاريخ من "الاستبداد الشرقى"، وإنما هي فوق ذلك مطلب عام لنجاح الاشتراكية ذاتها فى الدول التى شرعت فى بنائها منذ قيام ثورة أكتوبر الاشتراكية العظمى وقيام منظومة الدول الاشتراكية بعد هزيمة الفاشية والعسكرية فى الحرب العالمية الثانية وتضعف مواقع الامبريالية العالمية، وهى أكثر أهمية بالنسبة للدول الوطنية المستقلة، والدول السائرة فى طريق التوجه الاشتراكى، ولكل الحركات الوطنية والقومية والتقدمية التى يسعى الى توحيد وتقدم أوطانها، ومنها الدولة فى اليمن الديمقراطية والحركة الوطنية الديمقراطية اليمنية بمجملها،

بل إن الخبرة التاريخية تثبت فى اليمن - كما فى غيرها من الأوطان التى تمر بظروف مشابهة وتسمى الى تحقيق غايات تقارب غاياتها - إن فقدان الديمقراطية بين فصائل الحركة الوطنية اليمنية منذ نشوئها فى منتصف الخمسينيات وحتى اليوم كان السبب الاساسى فى عجزها عن تحقيق لغة مشتركة فيما بينها، وفى تحقيق هذا الشكل أوداك من أشكال التحالف السياسى والتوحيد الوطنى - الديمقراطى الشعبى فيما بينها، كشرط رئيسى من شروط النضال الموحد من أجل إعادة تحقيق وحدة الوطن فى ظل دولة وطنية ديمقراطية واحدة موحدة.

وحيث غدت الديمقراطية حركة إنسانية - عالمية فى المرحلة الراهنة من يضال الشعوب، ولاسيما منذ أعطى الاتحاد السوفيتى مؤشراً للانطلاق لهذه الحركة عن طريق الاعتراف بأن البيروقراطية التى هيمنت فيه بعد وفاة لينين قد شوهت وجه الاشتراكية، وأنه لا اشتراكية، وأنه لا اشتراكية بدون ديمقراطية وعلمية واشتراك الشعب وعبر جميع مؤسساته الحزبية والبرلمانية والشعبية والصحفية وغيرها فى صنع القرار السياسى وفى تنفيذه وفى مراقبة عملية تنفيذه والمحاسبة على كل خروج عليه، وأن الحركة الوطنية اليمنية لا تملك - شأن جميع الحركات الوطنية العربية والعالمية - إلا أن تكون جزءاً لا يتجزأ من هذه الحركة الديمقراطية الشاملة.

وهناك من المؤشرات ما يدل على أن فصائل هذه الحركة بدأت تستوعب الدرس المرير من

تاريخها الخاص، وشرعت في ذات الوقت تتمثل المضمون والدلالة التناوبية - العالمية لهذه الحركة الديمقراطية الجديدة التي أخذت تكتسح الكوكب.

إن الدعوة إلى إقامة تحالف وطني بين أحزابها ومنظماتها وتجمعاتها وشخصياتها والتي كانت قد أطلقت في الخمسينيات، وكان لرائد الفكر الماركسي في اليمن عبد الله باذيب فضل المهادرة إلى رفعها بأعلى الصوت، على أن تتجسد في شكل جبهة وطنية ديمقراطية، والتي غفت رنينها خلال لهيب الثورتين ولم تنتهت قياداتها - سواء في جنوب الوطن أو في شمال إلى خطورتها وأهميتها بالنسبة لنجاح الثورتين ذاتهما وتحولهما إلى ثورة وطنية واحدة شاملة تنتهي بتوحيد اليمن ديمقراطياً - إن هذه الدعوة التي علا صوتها مرة أخرى خلال السبعينيات وتبنتها أحزاب وشخصيات وطنية حاكمة وشعبية، كان كاتب هذا البحث أحداها عبر كتاباته في المجلات القاهرية والبهجدية ورسالة إلى قيادات الأحزاب الوطنية، وعلى رأسها قيادة الجبهة القومية الحاكمة في جنوب الوطن، والتي أسكتت بحنف نتيجة تسيد التيار اليساري الطفولي الذي كان يقوده في اليمن رئيس النظام التقدمي في جنوب - إن هذه الدعوة التي عادت للظهور من جديد وأخذت تتبناها قيادات جديدة بين مختلف أطراف الحركة الوطنية اليمنية، وتتيح لها قيادة الحزب الاشتراكي حق إسماع صوتها - لتصبح فيما بعد جزءاً لا يتجزأ من مشروع الإصلاح الاقتصادي والسياسي الذي يدعى الحزب والمنظمات الجماهيرية والأجهزة التشريعية والتنفيذية وأطراف الحركة الوطنية لمناقشته - إن هذه الدعوة وتحولها إلى واقع حي سيوحدان لأول مرة بين الديمقراطية والحركة السياسية اليمنية، بين الديمقراطية والوطنية، بين الديمقراطية وعملية التوحيد الوطني، وسيكفلان تحقيق الوحدة اليمنية بأساليب ديمقراطية، وجعلها وحدة وطنية ديمقراطية.

إن تحويل أي شطر من الوطن اليمنى إلى نموذج للحكم الوطني الديمقراطي الذي تشارك في رسم سياسته وتنفيذها ومراقبتها كل أطراف الحركة الوطنية اليمنية عبر أحزابها وتجمعاتها وشخصياتها الوطنية المؤثرة من خلال تحالف سياسي حر وعلى أساس برنامج مشترك يكون للحزب الجماهيري والحاكم دور طبيعي فيه تعترف به طوعاً أطراف التحالف - إن ذلك لا يمثل فقط أول تجسيد وتوحيد سياسي - عملي في اليمن بين النزعة الوطنية الصادقة والتوجه الديمقراطي الحق، وإنما هو أيضاً تجسيد مبكر للطابع الوطني الديمقراطي المنشود الذي ستكون عليه دولة الوحدة.

إن اليمن الديمقراطية بحكم الخطوات التي قطعتها في مضمار إخراج المجتمع من قبضة قوى الإقطاع والكمبرادور، ومن يران التبعة والتخلف، وفي ميدان استعادة سيادتها الوطنية وامتلاك قرارها السياسي وعلاقتها المتنامية مع كل قوى التحرير والتجديد والتقدم والديمقراطية والاشتراكية في العالم، وبفعل استقرار أزمنة السلطة السياسية فيها - وهي أهم مسألة في الثورة - في يد حزب طبيعي يقوم على مبادئ الاشتراكية العلمية، ويسعى نحو تحقيق وحدة الوطن اليمنى سلمياً وديمقراطياً - إن اليمن الديمقراطية بحكم ذلك كله هي المرشحة تاريخياً لأن

تكون المثل النموذجي لهذا النمط من الحكم الوطنى الديمقراطى القائم على أساس تحالف طبقى -سياسى حر تعبر عنه الأحزاب والشخصيات الوطنية الديمقراطية ويقوده الحزب الجماهيرى الطليعى: الحزب الاشتراكى اليمنى، ولأن تكون من ثم المثل الحي والملمس المجسد لطبيعة دولة الوحدة الموعودة وللقوى الاجتماعية والسياسية المنظمة وغير المنظمة التى ستشارك فى صنعها وفى قيادتها.

إن نصوص برنامج الحزب تنطوى على اعتراف ضمنى بوجود حركة جماهيرية وحركة وطنية يتوقف تحقيق الوحدة اليمنية على تعاونه معها: "ويرى الحزب أن الطريق إلى الوحدة اليمنية تتمثل فى الجهود المخلصة لجماهير الشعب اليمنى والحركة الوطنية الديمقراطية اليمنية وجميع المنظمات الجماهيرية". "أن الحزب الاشتراكى اليمنى لعلنى ثقة بأن حركة الجماهير الشعبية الغفيرة وجميع القوى الوطنية قادرة على تحقيق الوحدة الحقيقية للوطن اليمنى..." وعلى ضوء ذلك فإن نجاحات ومنجزات اليمن الديمقراطية فى مجال بناء الحياة الجديدة تشكل نموذجاً إيجابياً وعاملاً مساعداً على تحقيق هذه المهامات لما فيه خدمة المصالح المادية والروحية لأوسع جماهير الشعب" وفى هذا الاتجاه فإن الحزب الاشتراكى اليمنى بصفته الفصيل الرئيسى فى الحركة الوطنية يواصل نضاله لإستكمال مهام الثورة الوطنية الديمقراطية بأفاقها الاشتراكية، ايضا ويناضل جنباً إلى جنب مع بقية أطراف الحركة الوطنية اليمنية ومع كل الوطنيين الشرفاء من أجل تحقيق الوحدة اليمنية، وفى نفس الوقت من أجل تحقيق الوحدة التنظيمية لأداة الثورة اليمنية الموحدة". (ص ٢١، ٢٣)

وعدا ذلك فإن الحزب ينص على ضرورة تحقيق الوحدة التنظيمية لأداة الثورة اليمنية الموحدة" باعتبار ذلك حقاً من حقوق المواطنة اليمنية ومن الحقوق السياسية المترتبة عليها، ناهيك أنه حق ديمقراطى طليعى له من أجل "إنهاء حالة التجزئة والتمزق وتحقيق الوحدة اليمنية ديمقراطياً" ومن "أجل أن تحقق الوحدة اليمنية بطابعها الطبقي الديمقراطى لمصلحة أوسع جماهير الشعب" (ص ٢٠، ٢١) - إن الحزب بذلك - واتساقاً معه - لا يملك إلا أن يعطى ذات الحق للأحزاب والقوى والشخصيات الوطنية الأخرى، حتى تغدو مثله أدوات تنظيمية وسياسية موحدة، ومن ثم تستعيد وحدتها التنظيمية التى فقدتها بعد قيام ثورتين ودولتين - يمنيةتين، وتصبح - شأن الحزب الاشتراكى اليمنى الذى اعتبر إحدى مجليات الوطنية اليمنية قيام مثل هذه الأداة التنظيمية على مستوى الوطن اليمنى كله - تصبح مجسدة هذا العهد الوطنى - القطرى - التنظيمى - السياسى.

وليس نص برنامج الحزب فقط وإنما أيضا الروح الوطنية الديمقراطية التى تسرى فيه والتى قد لا يكشف عن كل زخمها وشرائها وتلفها وحرارتها كل نصوصه المنطوقة والمفروضة - تحمل على القول بأن من الوطنية اليمنية وما يتسق مع جوهر الديمقراطية الاجتماعية والسياسية والوطنية الذى يريده الحزب لنفسه وللدولة الوحدة المنشودة أن تتمتع الأحزاب والمنظمات والقوى



والشخصيات الوطنية الأخرى بذات الحق، سواء بمسواء، وأن تشترك معه في بناء نواة دولة الوحدة الديمقراطية في جنوب الوطن، وفي جعلها لا دولة الحزب الاشتراكي اليمني وحده، وإنما دولتها. كلها، إن الوقفة التقييمية النقدية أمام مسار التجربة الثورية في اليمن الديمقراطية، والتي في ضوئها يعمل الحزب على استكمال وصياغة ملامح مشروع الإصلاح الاقتصادي والسياسي، الذي لا بد أن يكون له بعده الوطني العام - إن هذه الوقفة التي نم عليها البلاغ الصحفي الذي أصدرته الدورة الخامسة عشرة للجنة المركزية للحزب التي عقدت ما بين ٢٨ - ٣١ مايو ١٩٨٩ تدعم تقديرات الكتاب الوطنيين بأن التعددية الحزبية في اليمن وقيام تحالفات حرة سواء على مستوى كل من الشطرين أو على النطاق اليمني كله هما المستقبل المرجح للشعب اليمني، والطريق الديمقراطي الرحب والمفتوح والوحيد لتحقيق وحدة اليمن ديمقراطياً، ولإقامة دولة وطنية ديمقراطية موحدة: "أكدت اللجنة على أهمية مواصلة النضال لتحقيق الهدف الكبير لشعبنا، وهو قيام كيان يمتزج في الدولة الديمقراطية اليمنية الواحدة، دولة مستقلة تشييدها إرادة الحرة للشعب، وتجمع في إطارها مواطنين أحراراً متساوين في الحقوق والواجبات، وتتوفر لهم فرص متكافئة، وينضوون في ظلها بالحياة الديمقراطية الكاملة وغير المنقوصة، وفي ظلها لا يسمح بأي تجاوز أو مصادرة حقوق الإنسان المدنية والسياسية والثقافية والاجتماعية وغيرها" (صحيفة "٤ أكتوبر" في ١٩٨٩/٦/١).

وإذا لم يكن هناك نص صريح بعد على موضوع التعددية الحزبية، وإقامة تحالف سياسي تحت قيادة الحزب الاشتراكي اليمني على أساسها في جنوب الوطن، باعتبار ذلك أرقى شكل من أشكال الديمقراطية السياسية، ومثلاً رائداً وملهماً يعفز ذات الأحزاب والقوى الوطنية في شمال الوطن للنضال من أجل بلوغه هناك، وباعتبار ذلك كله خطوة أو خطوتين هامتين في الاتجاه الصحيح نحو إقامة الأداة التنظيمية التحالفية الموحدة، أو الجبهة الوطنية الديمقراطية اليمنية العربية عرض الساحة اليمنية، والتي ظلت الحلم التاريخي والعزيم منذ الخمسينيات، وباعتبارها آخر الأمر - هي الجسر الوطني المتنامي المتيقن والرافعة التاريخية العظيمة لدولة اليمن الجديدة الموحدة، الوطنية الديمقراطية، التي توفر شروطاً موضوعية وذاتية أعظم للسعي في طريق التوجه الاشتراكي، وتحقيق الاشتراكية الديمقراطية في ربوع اليمن، وللإسهام في قيام الجبهة الوطنية التقدمية العربية، ورفع راية الوحدة العربية الديمقراطية ما بين المحيط والمحيط، وتشبيد صرح الاشتراكية في الوطن العربي، وللإشتراك بدور أعظم في صياغة عالم جديد تصوده الأخوة الإنسانية، والعدالة الاجتماعية، والديمقراطية والاشتراكية والسلام.

وليس هناك ما يتعارض مع ذلك كله أن يتجه السعي نحو جعل "التنظيم السياسي الموحد" الذي نص عليه "بيان طرابلس" المبرم ما بين الحكومتين اليمنيتين في ٢٨ نوفمبر ١٩٧٢ شكلاً ما من أشكال التحالف الوطني - السياسي الواسع، الذي يضم إلى جانب "الحزب الاشتراكي اليمني" الحاكم في الجنوب، و"المؤتمر الشعبي العام" - وهو التنظيم التآلفي الممثل للنظام الحاكم في الشمال

- الأحزاب والقوى والشخصيات الوطنية الأخرى ، مما يعنى ضرورة الاعتراف بالتعددية السياسية من قبل النظامين معا ، باعتبار ذلك كله ايضا قناة جديدة وبالغة الأهمية تتدفق عبرها حركة التوحيد الوطنى الديمقراطى لليمن.

وقى جميع الأحوال فإن نقل اليمن من العلاقات القروسطية الغلقة: القروية والتبعية والإقليمية والطائفية، واقامة المجتمع المدنى الديمقراطى الحديث الموحد يتطلب اقامة روابط واشكال تنظيمية وطنية ديمقراطية عصرية تعبر عنها الأحزاب والتحالفات السياسية الجديدة المستوعبة لجلال هذه المهمة التاريخية، والساعية من ثم الى توحيد المجتمع، وتوحيد الوطن، وحشد كل طاقات الشعب نحو صنع الحياة الجديدة المفعمة بالديمقراطية واحترام كرامة الوطن والمواطن.

وبعد: فليست هذه المقدمة المختصرة سوى اضافة سريعة لمحتويات الكتاب : الثورة والديمقراطية.. والوحدة اليمنية". ومدخل مباشر إليه.

\* \* \*

## موجز عن الدراسة المعنونة أصالة تجربة الثورة في اليمن الديمقراطية.. وقدرتها على تجاوز أزماتها.. وتجذرها

تتكون الدراسة المطوكة نسبياً من مدخل عام وستة فصول وخاتمة، وهي محاولة مقارنة لتجربة الثورة في اليمن الديمقراطية في ضوء وثائقها، بدءاً من "الميثاق الوطني" للجهة القومية المقر في مؤتمرها الأول في يونيو عام ١٩٦٥ إلى الكونغرس الحزبي العام للحزب الاشتراكي اليمني المنعقد في يونيو عام ١٩٨٧.

وتقطع الدراسة بأن التجربة لأصالتها الثورية كانت قادرة دائماً على كسر طوق المؤامرات الخارجية، وتجاوز الأزمات الداخلية، والمضي باستمرار قديماً إلى الأمام، حتى بلغت المدى الحالي من التطور الاجتماعي الذي غلقت به اليمن الديمقراطية البلد الأول والرائد في الوطن العربي الذي يقتحم أفاق التوجه الاشتراكي تحت قيادة حزب طليعي.

وتؤكد الدراسة أن ذلك كان ممكناً لأن التجربة امتلكت منذ البداية شرطين أساسيين ظلت تفتنيهما وتعمقهما الخبرة الفكرية والنضالية يمثّلان في وجود كتلة اجتماعية - شعبية - تاريخية - عسكرية - سياسية - تنظيمية صلبة أسّمت الجبهة القومية، فالتنظيم السياسي الموحد - الجبهة القومية، قبل أن تكتسب تسمية أرقى تؤثر على اتجاهها التاريخي، هي الحزب الاشتراكي اليمني، وفي وجود رؤية ديمقراطية ثورية مألوفة أن تطورت لتصبح رؤية اشتراكية علمية.

وتشير الدراسة إلى أن بلور الاتجاهات المتباينة داخل الجبهة القومية قد بدأت في الظهور منذ قبل الاستقلال، بل منذ وضع "الميثاق الوطني" وأن الحفاظ على وجود الجبهة القومية في مواجهة محاولة احتوائها وإجهاض توجهها الثوري التحرري من قبل "جبهة تحرير جنوب اليمن المحتل" التي فرضتها المخابرات المصرية في شمال اليمن قسراً في ١٣ يناير ١٩٦٦، والحرص على نيل الاستقلال الوطني أولاً وقيل كل شيء، هو الذي أجّل الصراع بين هذه الاتجاهات المتباينة، وبالمثل بين الاتجاه الإصلاحى - اليسينى، والاتجاه الديمقراطي الثورى.

كما تلاحظ أن الاتجاه الديمقراطي الثورى لم يكن موحد الرؤية، وأنه كان يضم حتى من قبل الاستقلال تياراً يماري متطرفاً كان سالم ربيع على أبرز رموزه، وتياراً أو نواة أخذت في التشكل على أساس مبادئ الاشتراكية العلمية، كان عبد الفتاح اسماعيل أبرز وجه فيها. فضلاً

عن تيار ومطى يشله محمد على هيثم مالبث بعد نجاح حركة ٢٢ يونيو التصحيحية عام ١٩٦٩ أن أخذ موقعه الطبيعي فى خانة اليمين.

وتتوقف الدراسة ملياً أمام بادرة خطيرة استهلها بين الجبهة القومية. وحولها إلى سابقة، و من ثم غدت ظاهرة مدمرة شهدتها كل العهود فيما بعد تلك هى ظاهرة خرق القرارات التنظيمية، والمخروج على القيادة الجماعية والقفز من فوق التنظيم الحاكم، واحلال مؤسسة الرئاسة محل المؤسسة الحزبية ورفض الديمقراطية حتى فى شكلها الحزبى الداخلى، واللجوء إلى الأسلوب التامرى والأحكام إلى السلاح، و إلى المؤسسة العسكرية بالذات، فى تنفيذ مشيئة الرجل القوى فى السلطة.

وتستعين الدراسة فى رصد و تفسير هذه الظاهرة التى ألحقت بالتجربة الثورية أضراراً بليغة بتلك التقييمات الصائبة التى تضمنتها وثائق الكونغرس الحزبى العام.

و فى عملية تتبعها للمنعطقات الحادة التى برزت فيها هذه الظاهرة فإنها ترى أن انقلاب ٢ مارس ١٩٦٨ الذى قام به اليمين الرجعى كان هو البداية، وأن انقلاب ٢٦ يونيو ١٩٧٨ الذى قام به اليسار الانتهازى كان هو الحلقة الثانية و أن آخر و أخطر حلقة كانت مؤامرة ١٣ يناير ١٩٨٦. غير أن هناك ملامح لهذه الظاهرة برزت فى عهد آخر غير هذه العهود الثلاثة، و بالذات فى العهد الذى كان على رأسه أمين عام الحزب ورئيس الدولة عهد الفتاح اسماعيل، و تجلت أول ما تجلت فى "أزمة أغسطس ١٩٧٩"، ثم فى "أزمة أبريل ١٩٨٠" التى لم تنفجر إلا بإقصاء مؤسس الحزب من منصبه و إبعاده خارج البلاد.

من المهم فى هذا الصدد إيراد بعض التقييمات التى تضمنتها "الوثيقة النقدية التحليلية...." التى أقرها الكونغرس الحزبى العام لهذه الظاهرة، حيث جاء فيها: "وفى فترات مختلفة بعد الاستقلال برزت فى أجواء من الشكوك المتبادلة وضعف الثقة روح التآمر والإرهاب ومحاولات التخلص من المخالفين فى الرأى من المناضلين بطريقة عنيفة غير قانونية، وخرق بذلك دستور البلاد والقوانين النافذة والمبادئ الديمقراطية فى حياة التنظيم والحزب والمجتمع، وأفسح المجال للخوف والانتقام، وقد استخدمت القيادات الانتحرافية الانتهازية اليسارية واليمينية هذه الأساليب التآمرية لتثبيت مواقعها فى السلطة". (ص ٩٠ - ٩١)

وعنا هذا الحكم العام على هذه الظاهرة فإن الوثيقة تخصص أزمة أغسطس وأبريل يمثل هذه الفقرة: "وبدأت تطفى فى علاقة الرفاق الطليعيين لبعضهم البعض الحساسيات الذاتية الناجمة عن ضعف التمسك بالمبادئ الحزبية والتقاليد الديمقراطية واحترام الرأى والرأى الآخر، وبرزت النزعة الانزالية، والاستهانة بقوة الخصم الطبقي والاستمجال فى حسم القضايا دون مراعاة الاتفاق الجماعى حولها". (ص ٢٧)

وتصور الوثيقة المناخ المحموم الذى أبعد فيه مؤسس الحزب من مواقفه القيادية باستخدام اللجنة المركزية كغطاء حزى شفاف لذلك كالتالى: "... عقدت فى ظل جو من الإرهاب والتلويح

باستخدام العنف في حالة رفض القرار من قبل اللجنة المركزية، وفي ظل غياب الأمين العام للجنة المركزية- الذي منع قسراً من حضور الدورة. وكان القرار المتخذ خارقاً للنظام الداخلي، لأن الذين صوتوا عليه كانوا أقل من النصاب القانوني وفقاً للمادة (١٥). " (ص ٢٨).

هذا الأسلوب المجافى للتقاليد الديمقراطية الحزبية والدستورية، والذي يقوم على العنف أو التلويح به سيكرر فيما بعد ويتخذ أشكالاً وتجليات عدة، حيث يجد المكتب السياسي نفسه ماضياً في ممارسة مهام المدعى العام، والمنفذ للأحكام. تقول الوثيقة حول ذلك: "وفي هذه الفترة مرر المكتب السياسي قرارات مصيرية بحق بعض الرفاق القياديين، ابتداءً من الإرغام على الاستقالة، وانتهاءً بالسجن والإعدام في ظل صمت اللجنة المركزية تجاه هذه الظواهر، محترفاً بذلك الدستور والنظام الداخلي". (ص ٣٣).

لقد عللنا بروز هذه الظاهرة المؤسفة التي تخللت جميع الجهود التي مرت بها الثورة بعد الاستقلال، وأعدناها إلى عوامل تاريخية واجتماعية وسياسية وسيكولوجية منها: عدم تجاوز الأنماط الاجتماعية القديمة الموروثة أو الجديدة المشوهة كالنمط الأبوي، والبضاعي الصغير، والقطاع الرأسمالي الخاص، بكل ما يترتب على ذلك من انعكاسات أيديولوجية سلبية على بنية الحزب التنظيمية والأيدولوجية وممارساته السياسية، ولاسيما في ظل التعثر النسبي للأشكال الاقتصادية الجديدة، كقطاع الدولة، والقطاع التعاوني، والقطاع المختلط.

وحملنا الأيدولوجية الفلاحية قسراً خاصاً من المسؤولية، من حيث أنها رغم جوهرها الديمقراطي تنزع إلى اتباع الأسلوب العسكري في حل ما يعترضها من تناقضات، سواء مع الخصم الطبقي أو حتى مع نفسها. ولاحظنا أن هذه النزعة العسكرية التي قوت منها حرب التحرير ضد المستعمر أريد لها أن تستمر حتى بعد الاستقلال باستخدامها في حل قضايا خلاقية داخلية اقتصادية واجتماعية وسياسية شديدة التعقيد.

ولأن ثقل "المدينة" كسكان وكطبقة عاملة كان ضعيفاً كمياً ونوعياً سواء داخل الجبهة أو الحزب فإن تأثيرها كان - بالطبع - ضعيفاً، مما رجح كفة الأيدولوجية الفلاحية وأسلوبها في حل قضايا تتعلق ببناء "المجتمع المدني" الجديد، المجتمع الديمقراطي الثوري.

ومما سهل استمرار هذا الأسلوب أن الحزب عند قيامه لم يكن قد حقق لا انتماء الطبقي، ولا انتماء الأيدولوجي، بحيث يصبح فعلاً- كما جاء في مطلع برنامج - "طبقة العاملة اليمينية المتحالفة مع الفلاحين والمثقفين الثوريين والفئات الشعبية الأخرى" (ص ١). فلم يكن قد توفر له سوى ما أسمته "الوثيقة النقدية التحليلية..." "ظروف الحد الأدنى لقيام الحزب الطبقي"، ومع ذلك تحتم قيامه "بالرغم من الثغرات والنواقص التي لازالت قائمة، والنتيجة عن تدني نسبة الطبقة العاملة في جسم التنظيم، وفي بنية المجتمع، وعدم استيعاب العديد من الأعضاء لأفكار الاشتراكية العلمية، وسيطرة بعض الأفكار البرجوازية والبرجوازية الصغيرة عليهم، وعدم تقييد والتزام بعض الأعضاء بمواد النظام الداخلي، وصعوبات عملية التطوير

الاقتصادي والاجتماعى ومؤامرات القوى الامبريالية". (ص ٢١)

دون استطراد فى ذكر الأسباب التى أدت إلى بروز هذه الظاهرة التى زعزعت مسيرة التجربة غير مرة يكفى القول ان غياب العقاليد الديمقراطية الحزبية والدستورية كان واحداً من أهم هذه الأسباب، وإن المدخل الاساسى لمعالجتها كان يتمثل فى إشاعة الديمقراطية بكافة اشكالها، سواء الديمقراطية الحزبية أو الشعبية أو المدنية أو غيرها. وذلك ما تنهت اليه الوثيقة النقدية، حيث جاء فى بعض معالجتها لهذه الظاهرة التأكيد على أنه غدا محتسماً الآن "إشاعة الديمقراطية فى آلية سلطة الدولة وعلى صعيد المجتمع، وتوسيع نطاق المشاركة الفعلية للكادحين فى الحياة السياسية وفى إدارة شئون التطور الاجتماعى والاقتصادى والثقافى فى البلاد من خلال رفع دور وقاعدية مجلس الشعب الأعلى ومجالس الشعب المحلية ومنظمات الكادحين المهنية والابداعية، ورفع مستوى مراقبة الجماهير على نشاط هيئات وأجهزة الدولة وكوادرها والعاملين فيها، وتعزيز دور أجهزة حماية الشرعية الديمقراطية فى الرقابة على تنفيذ القوانين وحماية النظام التقدمى". (ص ٥٤)

وهذه الاستخلاصات والتوجهات الهامة هى ما تتوقف أمامها طويلاً تقرير اللجنة المركزية الذى قدمه الأمين العام للحزب الاشتراكى اليمنى الرفيق على سالم البيض أمام الكونغرس الحزبى العام وأقر من قبله، والتى لا يتسع المجال للاستشهاد بها. وفى تصورنا أن حسن قتل واثاق الكونغرس وحسن تطبيقها وتعميقها كفيل بأن يجعل منه ومنها نقطة انعطاف حاسمة نحو نهج استراتيجى ديمقراطى عميق، نهج الديمقراطية المستقيمة والمنسجمة - حسب تعبير لينين - والتى يمثل المسر الوحيد إلى رحاب الاشتراكية، نهج "الهيرسترويك" اليمينية القائمة على البناء وإعادة البناء الديمقراطى الشامل والراسخ والدائب. ولعله ليس الأمل أو التفاؤل وحدهما هما اللذان يجعلاننا نميل الى القول بأن مسيرة الثورة بدأت تتحرك فى هذا الاتجاه، وإفقا أيضا المؤشرات المعطاة بالقفل. والمهم أن يكون كل منا مسؤولاً عن دفع المسيرة فى هذا الاتجاه، دون انتظار دعوة أو توجيه. فتلك مسؤولية ضمير وجدان، ورشد وبصيرة، فوق أنها شهادة الانتماء الحققة إلى الوطن والشعب.

بقي أن نشير الى ان الدراسة عالجت قضية الوحدة اليمينية فى ضوء الوثائق المقررة بدءاً من أول وثيقة حزبية إلى آخر وثيقة حزبية. ومنها ان تضع جلياً أن القضية الوطنية كانت مرتبطة دائماً بالقضية الاجتماعية، وأنها جزء من آلية النظام الوطنى الديمقراطى، وهى من ثم مقترنة بوحدة القوى الثورية، وبالديمقراطية السياسية، والتقدم الاجتماعى، والتحرر من التبعية للرجعية العربية والاستعمار، ووضع الأسس المادية - الاقتصادية المتكاملة بين الشطرين، وبالتقارب السياسى - وليس التطاق - بين النهجين لكل من النظامين الاجتماعيين، وهو ما يستلزم تغيير طبيعة النظام فى شمال الوطن.

وحتى ذاك فإنه فى الإمكان إقامة دولة كونفدرالية وطنية يمنية تبقى على الطبيعة الخاصة لكل من الدولتين والنظامين.

وفى الخاتمة توضع الدراسة أن النواة الثورية، الديمقراطية والاشتراكية العلمية، قد لعبت منذ مطلع الستينيات وحتى قيام الحزب الاشتراكي اليمني أدواراً متميزة فى رص قوى الثورة، وفى تكثيف كتلتها الوطنية- الاجتماعية- الشعبية - التاريخية، وفى تفتحها على آفاق الفكر الاشتراكي العلمى، وفى ربطها بحركة التحرر الوطنى العربى والعالمية والحركة الأممية الهوليتارية، وخاصة بالمعسكر الاشتراكي، وفى طليعته الاتحاد السوفيتى.

وتلاحظ أنه إذا كان عبد الله باذيب، رائد الفكر الاشتراكي العلمى فى اليمن، وعبد الفتاح إسماعيل، مؤسس الحزب الاشتراكي اليمني، قد برزا كرمزين ضمن هذه النواة الطليعية الرائدة التى مثلت القاطرة الثورية لحركة الثورة، فإن ذلك كان ممكناً لأن الكتلة الشعبية - التاريخية الصلدة كانت - بحكم مصالحها ومطامحها الأساسية والجزرية المشروعة- مهياة داخلياً للتفاعل والتجاوب مع مثل هذه الرموز الكبيرة، ومع مثل هذه النواة الطليعية.

وأكدت الدراسة أنه بالوقوف النقدية التحليلية التى وقفها الحزب الاشتراكي اليمني فى كونفرنسه الحزبى العام، بعد استنفاذ سفينة الثورة من قلب الطوفان، فإنه لم يعد فقط اليقين الثورى إلى القلوب الهلعة، والسكينة إلى النفوس المروعة، وإنما ثبت أيضاً قطار الثورة على القضبان الحديدية التى انتصب عليها منذ قيام حركة ٢٢ يونيو ١٩٦٩ المجيدة، وفتح آفاقاً أرحب أمام اندفاعه فى طريق التوجه الاشتراكي، الذى كان قد اقتحمه بقيام الحزب الاشتراكي اليمني ذاته فى ١٣ أكتوبر ١٩٧٨، وقدم المعالجات الصائبة التى تكفل لا الخروج فحسب من دوامة الأزمات الدورية التى عانت منها الثورة غير مرة، وإنما أيضاً المضى حثيثاً فى عملية البناء وإعادة البناء الداخلى، وفى مراكمة الشروط الموضوعية والذاتية لحركة التوحيد الوطنى الديمقراطى وقيام اليمن الديمقراطى الموحد، وفى توطيد مكانة اليمن الديمقراطية المتميزة فى المحيط العربى بصفتها أول مؤشر تاريخى على إمكانية أن تسير الثورة العربية فى طريق التوجه الاشتراكي، وفى تعزيز هيبتها بين منظومة البلدان النامية السائرة فى هذا الطريق، وفى ترسيخ دورها الأمي بين مجمل قوى التحرر والتقدم والثورة والديمقراطية والاشتراكية والسلام فى العالم.

\* \* \*

## اصالة تجربة الثورة في اليمن الديمقراطي.. وقدريتها على تجاوز ازمتها.. وتجزها

مدخل عام:

في الذكرى النضية لثورة ١٤ أكتوبر ١٩٦٣، والذكرى العشرية لقيام الحزب الاشتراكي اليمني، اللذين تتعقد ندوتنا العلمية تحت عنوان "مسار وتطور ثورة ١٤ أكتوبر" إحياءً واحتفاءً بهما - في هاتين المناسبتين الجليلتين ليس هناك في مضمار مقاربة حركة وتطور وأفاق هذه الثورة من طرح أول وأهم سؤال ثوري على الإطلاق؛ ألا وهو كيف أمكن لهذه الثورة أن تتجاوز كل الامتحانات والمعن التي واجهتها من داخلها؛- إضافة إلى مواجهتها لطوق المؤامرات والحصار الخارجي العسكري والسياسي والاقتصادي والأيدولوجي الذي ضرب من حولها - وأمكنها أن تكون الثورة العربية الأولى التي تقتحم طريق التوجه الاشتراكي وفق شروط الاشتراكية العلمية، وتقدم المثل العملي والرائد على كيفية تحقيق ذلك؟

إن نظرة عامة وسريعة على مسار تجربة الثورة عبر جميع المراحل والانتطافات الحادة التي مرت بها كفيلة بأن تبين بأنه قد أمكنها ذلك، لأنها منذ فترة الكفاح المسلح ضد المستعمر وركائزه المحلية وحتى انتزاع الاستقلال الوطني وإقامة النظام الديمقراطي كانت تمتلك المقومات الموضوعية والذاتية الأساسية لذلك، هذه المقومات التي ظلت تراكمها وتطورها وتصلقها دائماً وباستمرار حتى بلغت بها المدى الذي وصلت إليه الآن، والتي ما برحت تراكمها وتطورها وتصلقها دون أن تقف بها عند حد.

تتمثل هذه المقومات الموضوعية والذاتية في تلك الكتلة الاجتماعية - الشعبية - السياسية - العسكرية - التاريخية - الأيدولوجية - التنظيمية التي سميت الجبهة القومية أول الأمر، فالتنظيم السياسي الموحد - الجبهة القومية، قبل أن تكتسب تسمية نوعية أرقى تؤثر على وجهتها التاريخية - المستقبلية هي: الحزب الاشتراكي اليمني.

منذ البداية كانت تضم هذه الكتلة قوى اجتماعية عديدة يوحدها النزوع نحو الإستقلال الوطني، والتقدم الاجتماعي، والوحدة اليمنية، والوحدة العربية، واللاحاق بركب حركة التحرر والتقدم العالمية.

ومنذ البداية أمكنها لا أن تكون فقط في حالة حضور فعال في المدينة - وبالذات في مستعمرة التاج البريطاني عدن - وإنما أن تنتزع أيضاً الريف المشتت المتنازع المحكوم بايديولوجية



وصراعات الإقطاع وشبه الإقطاع والقبلية والعشائرية والاقليمية والأسرية من قبضة القرون الوسطى وتشجيع الوعي الوطنى والاجتماعى بين جماهيره، وأن تجعل من طبقته الفلاحية العريضة، إضافة الى الطبقة العاملة والهرجوازية الصغيرة فى المدينة، العمود الفقرى للوحدة الوطنية التى انتهجت لأول مرة فى حياة هذا الجزء من الوطن اليمنى الذى حكمه المستعمر لا بجيشه الامبراطورى فقط، وإنما بسياسة "فرق تسد" الاستعمارية.

ولم يتكون لهذه الكتلة جيشها الشعبى عبر معارك التحرير المسلحة فحسب، وإنما أمكن لها أن تنفذ أيضا إلى أدوات التقمع الطبقي المحلية، ممثلة فى الجيش والشرطة والإدارة، التى أرادها أن تكون الاحتياطى الأستعمارى الذى يحكم من خلاله عندما تضطره الثورة إلى الرحيل.

وعشية الاستقلال كان واضحا أن هذه الكتلة الثورية التى لم تستطع أن توازنها أية كتل صنعت على عجل على يد المخابرات البريطانية أو حتى المخابرات المصرية التى نقلت دعمها المادى والمعنوى إلى "جبهة تحرير الجنوب اليمنى المحتل" بعد أن أدركت المنحى الجلى للثورة تحت قيادة الجبهة القومية التى كانت قد تشكلت منذ اغسطس ١٩٦٣.

وكان "الميثاق الوطنى" الذى أقره المؤتمر الأول للجبهة القومية فى تمز ما بين ٢٢-٢٥ يونيو ١٩٦٥ هو الرابط الروحى والأيدىولوجى العام لهذه الكتلة الوطنية، و التبراس النظرى لها.

بالسيطرة على جماهير المدينة والريف وتحولها من قوة عفوية إلى قوة سياسية فاعلة، وباختراق أجهزة الجيش والأمن المحلية، واستقطاب حتى عناصر قيادة منها -رؤسها- بذلك تحكمت الجبهة القومية فى مصادر القوة الاجتماعية الفعلية، ووجهتها نحو إنجاز الاستقلال الوطنى، و إقامة النظام التحررى المنشود.

وبذلك حققت الجبهة القومية فى الواقع العملى موضوعة المجاز النظرية: "فلى السياسة لا يوجد غير قوتين فاصلتين: القوة المنظمة للدولة، الجيش، و القوة غير المنظمة أى القوة العفوية للجماهير الشعبية". (١)

كانت الجبهة القومية تحى حقيقتها هذه بصفتها كتلة وطنية واسعة ورابطة ثورية شاملة اتسمت و تتسع لكل القوى الحية فى المجتمع و ملكت و تملك إمكانات إقامة وشائج نضالية متعددة مع مختلف القوى الثورية خارجها. ذلك هو أحد الدروس التى أكدها مجرى النضال الفعلى و بين الحاجة الماسة و المتزايدة إليها.

جاء فى "الميثاق الوطنى" حول ذلك أن من "الشروط الموضوعية الاساسية لاتدلاخ الثورة فى ١٤ أكتوبر ٦٣م" "توفر التنظيم الثورى العقائدى الذى يشمل كل المنطقة ويتخطى بمفاهيمه واطارائه كل الحواجز المصطنعة، و يضم فى صفوفه كل قطاعات الشعب صاحبة المصلحة الحقيقية الوحيدة فى التحرك الثورى الجاد، والرافضة مطلقا لكل مظاهر الواقع الاجتماعى، والسائرة نحو العمل الثورى الإيجابى، مع الرفض المطلق لأساليب العمل السياسى، وطريقة المفاوضات". (٢)

### تأثير العوامل الوطنية والقومية والعالمية فى قيام ثورة ٢٥ أكتوبر:

ما من شك أن قيام ثورة ٢٦ سبتمبر ١٩٦٢ الأُم فى شمال الوطن اليمنى التى أطاحت برأس الإقطاع اليمنى، وواقمت النظام الجمهورى الديمقراطى على انتقاض مملكة بيت حميد الدين المتخلفة الرجعية الأثرية، وضمنت أهدافها الستة العمل من أجل "التحرر من الاستبداد والاستعمار ومخلفاتهما" والعمل على تحقيق الوحدة الوطنية فى نطاق الوحدة العربية الشاملة"، والتى رعت قيام "الجبهة القومية" فى صنعاء ذاتها- عاصمة الثورة- وقدمت مختلف أشكال الدعم المادى والمعنوى لها، وجعلت من شمال الوطن نقطة وثوب ومركزاً نضالياً لثورة ١٤ أكتوبر -ما من شك فى أنها كانت أحد العوامل الهامة فى قيام هذه الثورة - أبداً كانت التعرجات والمخلاعات والتناقضات التى حدثت بعد إعلان "الميثاق الوطنى" وقيام "جبهه التحرير" المناسبة التى أرادت احتواء الثورة تمهيداً لإجهاضها أوحى حرف مجراها.

وما من شك فى أن دعم مصر الناصرية التى كان جيشها قد وصل الى شمال اليمن مساندة لثورة سبتمبر التى مثلت بالنسبة لها رنة التنفس القومية والثورية بعد عملية الحصار الرجعى - الاستعماري الذى ضرب حولها منذ نكسة انفصال سوريا عن مصر، والتى نقلت زمام المبادرة التاريخية من يد قوى الثورة المضادة الى يد قوى الثورة العربية - ما من شك فى أنها قد شكلت هي أيضاً عاملاً هاماً آخر فى قنم ثورة ١٤ أكتوبر فى الوقت الذى قامت فيه وفى مساعدتها على المضى قدماً الى الأمام فى مقارعة المستعمر، وفى تدريب حتى كوادرها المقاتلة فى شمال اليمن وفى مصر ذاتها، ناهيك عن الاحتضان القومى والعالمى الصريح والقوى لها من جانبها، يقطع النظر عما حدث من تناقضات معها لذات العوامل الأتفة الذكر، والتى لم يخفها عبد الناصر ذاته خلال حديثه مع وفد ضم ممثلى الجبهة القومية كان على رأسه عبد الفتاح اسماعيل.(٣)

يؤكد "الميثاق الوطنى" للجبهة القومية على أهمية هذين العاملين، الوطنى، والقومى، فى قيام ثورة ١٤ أكتوبر، حيث جاء فيه: "إن قيام ثورة ٢٦ سبتمبر وما مثلته فى شمال اليمن من تحطيم لأغلال الذل والعبودية التى فرضها آل حميد الدين الرجعيين على شعبنا قروناً طويلة تعيق انطلاقه وتبقيه فى حالة مزرية من التخلف والتأخر والهوس. إن قيام هذه الثورة المباركة أوجد للحركة الوطنية الثورية قاعدة للتحرك وحليفاً طبيعياً ظلت تنشده خلال سنين النضال الطويل. إن هذه الثورة فجرت فى أوساط الشعب فى الجنوب حماساً لا نظير له للنضال، حيث هبت جماعات كبيرة وحملت السلاح للود عن الثورة وحمايتها من تأمر الرجعية والاستعمار. إن قيام ثورة ٢٦ سبتمبر وفر شرطاً أساسياً للانطلاقة الثورية فى الجنوب، وجاءت فى طرف هرج كانت القوى الرجعية والإستعمار تحاول عزل القوى القومية التحررية نهائياً، وخاصة بعد نكسة الانفصال التى أصابت الأمة العربية عام ١٩٦١.

هكذا كانت ثورة ٢٦ سبتمبر من الناحية القومية منفلاً أساسياً للقوى الثورية القومية التى

تجسدها حقيقة الجمهورية العربية المتحدة الى شبه الجزيرة العربية كلها بعد أن كانت فى انغلاق أمامها.

إن وصول القوات العربية لحماية الثورة والحفاظ على مكاسبها.. كل ذلك قلب الأوضاع السائدة فى المنطقة.. وفى فى الوقت نفسه الشروط الموضوعية الأساسية لاتدلاع الثورة فى ١٤ أكتوبر ١٩٦٣م" (٤)

وعدا تأثير الثورات العربية، الجزائرية، والعراقية، وخاصة ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢م، وعدا تأثير فصائل حركة التحرر الوطنى العربية، الحركية، والبعثية، والشيوعية، فإنه كان لحركات التحرر الوطنى العالمية، وخاصة التجربة الفيتنامية، والصينية، والكوبية، تأثير كبير على فصائل الحركة الوطنية اليمنية، وعلى رأسها فرع حركة القوميين العرب فى اليمن التى مثلت العمود الفقرى للجبهة القومية، كما مثلت الطليعة الصدامية للحركة الأم فى اليمن.

ولاحاجة إلى القول إن انهيار الفاشية فى الحرب العالمية الثانية، وقيام منظومة الدول الاشتراكية، وتصعد الجبهة الامبريالية بشكل عام، ودور الاتحاد السوفيتى فى ذلك كله، قد ترك أصداء إيجابية على الساحة اليمنية، وساعد على غو الوعى الوطنى والقومى والتقدمى فيها، وعلى قيام المنظمات القومية والماركسية، بما فيها فرع الحركة، ومن ثم الجبهة القومية.

وحسب تعبير "الرؤية النقدية التحليلية..." للكونفرنس الحزبى العام للحزب الاشتراكى اليمنى وأنه "ارتبط ظهور الحركة الوطنية التقدمية فى نهاية الخمسينيات بتضج عدد من العوامل الداخلية والخارجية الحوامة، أبرزها ازدياد الأزمة العامة للرأسمالية، وهزجة الفاشية فى الحرب العالمية الثانية، ونشؤ النظام الاشتراكى العالمى، وتعاضم نجاحاته وجبروته على النطاق العالمى، وإنهيار النظام الاستعمارى، وقيام ثورة يوليو ١٩٥٢ فى مصر، واتساع دور حركة التحرر الوطنى العربية والعالمية، واكتساب بعض انظمتها طابعية اجتماعية جذرية ومعادية ليست فقط للاستعمار والاقطاع، وإنما أيضا للرأسمالية، وتزايد تأثير الحركة الشيوعية والمعالية فى البلدان العربية، ونشؤ عدد من التنظيمات القومية العربية، وتطور بعض أجنحتها فى وقت لاحق نحو اليسار، ثم باتجاه أفكار الاشتراكية العلمية" (٥)

يمرر بذكر التيارات الإصلاحية والديمقراطية والاشتراكية فى الجبهة القومية منذ قبل الاستقلال؛

على أن مجمل العوامل القومية والمعالية ما كان لها أن تؤثر لولا أن البنية الداخلية لأطراف الحركة الوطنية، وخاصة فصائلها الصدامى والرئيسى الجبهة القومية التى قاد ثورة ١٤ أكتوبر، متهيئة لذلك بحكم طبيعتها الاجتماعية - الشعبية.

ومن هنا وجدنا أن الفريق الممثل للبرجوازية الوسطى وأغنياء الفلاحين داخل الجبهة القومية، والذى كان قد تشبع بالفكر القومى العربى الشوفينى المعادى لقوى التقدم الاجتماعى، والذى كان يضع القضية القومية فى المقدمة على حساب القضية الاجتماعية، والذى كان يحكم وضعه

الاجتماعى والايديولوجى مستعداً للمساومة والتنازلات مع قوى الانقطاع والكمبرادور والاستعمار الجديد والرجعية العربية - وجدنا هذا الفريق الذى كان يتزعمه قحطان الشعبى الرجل الأول فى الجبهة القومية يرفض بحسم ذلك التيار الديمقراطى الثورى المتأثر بالفكر الاشتراكى العلمى الذى بدأ بتشكيل داخل الجبهة القومية، والذى كان يمثل الصف القىادى الثانى فيها، - وكان عبد الفتاح اسماعيل أبرز عناصره الايديولوجية والفكرية - فضلاً عن تأثره بشئى الاتجاهات اليسارية.

جاء فى الوثيقة النقدية حول ذلك: "وقد تكونت البنية الطبقية للجبهة القومية من الفلاحين والهرجوازية الصغيرة والعمال والمتقنين والموظفين والطلاب. كما انضم إلى الجبهة فى البداية بعض شيوخ القبائل الذين تساقطوا فيما بعد من جسم الجبهة.

وفى بداية عام ١٩٦٧، وبفعل اتساع التحالفات الوطنية والاجتماعية ضد الاستعمار وعملاته، ومن أجل احراز الاستقلال الوطنى، تسربت الي صفوف الجبهة القومية عناصر من أوساط أغنياء الفلاحين وشبه الإقطاع وبعض العناصر الهرجوازية البيروقراطية العاملة فى أجهزة الدولة العسكرية والمدنية القديمة".

"وفى مرحلة النضال الوطنى التحررى، شهدت الجبهة القومية بداية تمايز وتكون ملامح تيارين فى داخلها؛ تيار إصلاحى كان متأثراً بالأفكار القومية المتعصبة لحركة القوميين العرب، ويميل نحو تغليب العوامل القومية على العوامل الوطنية والاجتماعية، ويرفض الاشتراكية العلمية، وينحرف فى مجال التنظيم إلى البيروقراطية والمركزية الشديدة وكبت النقد والأخذ بالعلاقات الشخصية والتبعية. وكانت معظم عناصر هذا التيار منعزلة عن جهات القتال فى الداخل، وتقضى معظم وقتها فى الخارج. وتيار ديمقراطى ثورى كان متأثراً بالأفكار اليسارية، ويميل بعض أعضائه لأفكار الاشتراكية، ويدعو إلى تطوير الجبهة القومية طبقياً وايديولوجياً وتنظيماً، وإلى تقوية العلاقة مع تنظيمات الحركة الوطنية التقدمية الأخرى. وكانت عناصر هذا التيار تتولى قيادة جهات القتال فى الداخل، وتتمتع بعلاقات قوية مع الجماهير، وعلاقات جيدة مع الجناح اليسارى فى حركة القوميين العرب". (ص ١٠، ١١)

ويمكننا الجزم بأن الميثاق الوطنى "لجبهة القومية كان يحمل رؤية التيار الديمقراطى الثورى فيها أكثر من حمله لرؤية التيار الاصلاحى، وهو ما عكس الثقل الجماهيرى والفعالية النضالية والتقدم النسبى فى الوعى الاجتماعى للتيار الأول حتى وإن لم يكن هو المهيمن على مقاليد القيادة فى الجبهة.

لقد جرى التعبير فيه لاعتن الطموح لتحقيق الاستقلال الوطنى الكامل فقط، وإنما أيضاً عن السعى لتحقيق التقدم الاجتماعى. بل ان فكرة الاشتراكية كان لها مكان فيه. وحقاً انها أسميت بالاشتراكية الثورية، وان الوقت كان مايزال مبكراً لتبنى مفهوم الاشتراكية العلمية. غير أن حلم العدالة الاجتماعية كان هو البتة.

لا محيص من إيراد بعض الفقرات التي تبين بوضوح قاطع أن "الميثاق الوطني" قد مثل حجر الأساس للهيئة الأيديولوجية الديمقراطية الثورية المتفتحة على حلم الاشتراكية، وأنه من ثم كان التعبير المبكر عن طموح الكتلة الاجتماعية - التاريخية الحاملة لعام الثورة إلى الحصول على الحيز والحرية والعدل وتحقيق التقدم:

"إن الثورة لا تدفع أفراد الشعب للانتاج بالأجر، وإنما تجعلهم في الحقيقة ملاكاً لإنتاجهم. إن هذه الصيغة ستظل شعار الثورة في كل مرحلة من مراحلها وفي كل ما عمله وتطبقه وتخطط له في كل مجالات الحياة العلمية. إن الثورة بذلك تهدف إلى تغيير الواقع الاجتماعي المستغل بواقع اجتماعي تقدمي مغاير تماماً يتجه في طريق الالتزام بالأسس الاشتراكية الثورية". (ص ٩٢)

"إن الثورة التي هي التعبير الكامل لارادة الشعب بكافة قطاعاته الثورية الكادحة، وأن أهداف الثورة المنصوص عليها مسبقاً، هي التي سوف تعكس نفسها على الأنظمة والقوانين الاجتماعية لتنظيم العلاقات الاجتماعية وتطويرها. إن تطوير المجتمع وتقدمه وانتقاله من مرحلته الراهية المتخلفة إلى مرحلة البناء الاشتراكي يحتاج إلى أن تتحمل كل قوى الشعب العاملة مسئولياتها في عملية البناء هذه" (ص ٩٥)

إن هذا النزوع الوطني الديمقراطي الثوري الحالم - ولو بشكل غامض وضبابي - بالاشتراكية هو ما ألحمت إليه الوثيقة النقدية للكونفرنس الحزبي العام للحزب الاشتراكي اليمني:

"وكان للميثاق الوطني الذي أقر في المؤتمر الأول للجبهة القومية المتعددة في يونيو ١٩٦٥ دور تاريخي هام في تحديد الهوية للجبهة القومية والمسار الفكري والسياسي لشورة ١٤ أكتوبر، وتحديد الحل الثوري أمام الجماهير الكادحة المتمثل في إسقاط النظام الاستعماري السلاطيني من أساسه، وإعادة بناء المجتمع بعلاقات اجتماعية جديدة تخدم الجماهير الكادحة، ورسم الاتفاق الوطنية الديمقراطية للتطور اللاحق للثورة". (ص ١١)

ينبغي التنبيه هنا إلى أن الصف القيادي الثاني في الجبهة القومية الذي كان يقود عملية الكفاح المسلح في الداخل، والذي كان قريباً من منابع القوة الجماهيرية، والذي كان يمثل عملياً ونظرياً التيار الديمقراطي الثوري كان يطمح إلى صيغة برنامجية أكثر راديكالية وجذرية من تلك التي عبر عنها "الميثاق الوطني". وبمحت ضغطه وافق التيار الاصلاحى الذي كان يسيطر على المجلس التنقيدي للجبهة على عقد مؤتمر ثان لها يعقد لهذا الغرض في ٢٣ يناير ١٩٦٦، وهو المؤتمر الذي تعطل قيامه بقعل عملية "الدمج القسرى" للجبهة القومية في ١٣ يناير ١٩٦٦ في اطار "جبهة تحرير جنوب اليمن المحتل" هذه العملية التي كانت المخابرات المصرية في شمال اليمن وراءها، والتي كان الهدف منها لا الحيلولة فقط دون أن تمضى الجبهة القومية إلى ما هو أبعد في ترصين وتحضير خطها النضالي الثوري، وإنما أيضاً أن تكون جزءاً من عملية مصالحة ومساومة شاملة على نطاق اليمن كلها لحساب القوى الرجعية والمحافضة اليمنية، ولصالح الرجعية السعودية والأوساط الاستعمارية، وعلى حساب قوى الثورة اليمنية والعربية.

ما بين ٧- ١١ يونيو ١٩٦٦ عقد في "جيلة" المؤتمر الثاني الذي تأجل كثيراً. وكانت قرارته السياسية والتنظيمية خطرة أخرى إلى الأمام - رغم قبوله الشكلي والتكتيكي بقاء الجبهة القومية ضمن جبهة التحرير - حيث علقت عضوية أعضاء المجلس التنفيذي للجبهة القومية، بمن فيهم رئيسه قحطان الشعبي، وتشكلت قيادة عامة جديدة كان من ضمنها عبد الفتاح اسماعيل وعلى سالم البيض، وعلى عنتر، وسالم ربيع على، ومحمد على هيثم. (٦)

على أنه منذ منتصف الستينيات كان قد بدأ يتضح شيئاً فشيئاً وحتى عشية الاستقلال أن التيار الديمقراطي الثوري لم يكن موحد الرؤية. فكما ضم بذور الاتجاه الاشتراكي العلمي، كانت هناك علامات اتجاه يساري متطرف، إضافة الى عناصر ذات منحى تقليدي ووسطي. لقد كان ذلك لا نتيجة المنشأ الاجتماعي لكل طرف فحسب، وإنما انعكاساً أيضاً للثبات الوضعية التي كانت تشهدها حركة القوميين العرب الأم. ولربما كان النزوع اليساري المتطرف المتأثر بالفكر المادي والتروتسكي واليساري الجديد هو الأبرز ضمن هذا التيار الديمقراطي الثوري.

ذلك ما أوضحته ايضا "الوثيقة النقدية التحليلية...": "وعشية الاستقلال وقع بعض أعضاء الجبهة تحت تأثير بعض الأفكار المتطرفة التي وجدت آنذاك رواجاً في المنطقة العربية. وإلى جانب هذا فإن أقساماً من الجبهة ظلت تعاني من الأمية الأبجدية والسياسية والتخلف الثقافي والأفكار التقليدية والقبلية القديمة". (ص ١١)

هكذا يمكن القول إن الاتجاهات المتنازعة التي شهدتها الجبهة القومية بعد نيل الاستقلال الوطني في ٣٠ نوفمبر ١٩٦٧ ما بين يمين ويسار ووسط، ما بين تيار إصلاحى وآخر ديمقراطى ثورى، ما بين منحى أميل الى التقليد وآخر أميل الى التجديد، ما بين يسار يقترب من تخوم الفكر الاشتراكي العلمي ويسار يساري إلى تقبل شتات الأفكار اليسارية المتطرفة - إن جميع هذه الاتجاهات والتجذعات كانت قد بدأت بذورها وعلاقتها في الظهور قبل الاستقلال مباشرة.

وإذا كان الحفاظ على وجود الجبهة القومية من حيث هو، والحرص على الفوز بالاستقلال الوطني أولاً وقبل كل شيء، قلحا لا دون تفجر الصراعات بين هذه الأطراف، وبالناتج بين التيار الاصلاحى - اليميني والتيار الديمقراطي الثوري، فانه لم يكن هناك ما يعول دون ذلك بعد جلاء المستعمر وتمكن الجبهة القومية من إقامة دولة الاستقلال الوطني.

حول ذلك كتب عبد الفتاح اسماعيل: "وجاء قرار ١٣ يناير لتيقيد الجدل الداخلي للجبهة القومية. ومن يناير ١٩٦٦ حتى نوفمبر ١٩٦٧ لم يكن استمرار الجدل وموضوع حسمه من المهام المطروحة أمام الجبهة القومية. لكن كانت المهمة المطروحة أمامها هي حماية نفسها وقضية الثورة الشعبية المسلحة من المخاطر الجديدة التي تولدت عن الدمج القسري وتكوين جبهة التحرير. ولذلك جرى تقييد الجدل والصراع، ولم يعد الى سطح الحياة الداخلية للجبهة القومية بشكل (٧) حاد إلا غداة الاستقلال، وبالناتج في المؤتمر الرابع بزمجبوار في مارس ١٩٦٨".

وذلك ما أكدت عليه ايضا "الوثيقة النقدية التحليلية...": "إن اشتداد مؤامرات الاستعمار

والتنظيمات الرجعية ضد الثورة والجهية القومية، مؤامرة الدمج القسرية مع منظمة التحرير في ١٣ يناير ١٩٦٦م التي استهدفت تصفية ألجبهة القومية وتقويض الثورة من داخلها قد دفعت الجبهة القومية بكل تياراتها نحو الوحدة للحفاظ على بقائها، ومجابهة المهام المطروحة في ساحة النضال التحرري الوطني، الأمر الذي يقصر انحصار عملية الجدل والتمايز الفكري داخل الجبهة القومية آنذاك". (ص١٢)

#### **مخططات ملامح التيارات الثلاثة في الجبهة القومية حتى المؤتمر الرابع:**

ليس بسبب ثقله الجماهيري أو التنظيمي في الجبهة القومية تسلم الفريق اليميني بزعامة قطران الشعبي مقاليد السلطة، وإنما لأن الطرف السياسي الداخلي والخارجي الحرج اقتضى أن تكون الوجهة المألوفة والمعروفة في قيادة الجبهة هي ذاتها التي قتل واجهة الدولة الوليدة، ولاسيما وأن قادة الجيش والأمن التقليديين ماكانوا ليقبلوا بغير هذا الفريق "المعتدل" بديلاً، ولأن الفريق الديمقراطي الثوري رغم رجحان كفته الجماهيرية والتنظيمية، لم يكن قد كَوَّن لنفسه وجهة نظر محددة وموحدة تجاه أهم مسألة في الثورة، ألا وهي السلطة، ولربما لم يكن قد أدرك بما فيه الكفاية موضوعه لتبين هذه حول أهمية السلطة. ولعل تصريحات قادة هذا الفريق، وعلى رأسهم عبد الفتاح اسماعيل توضح ذلك، حيث اعترفوا بأنهم تعاملوا مع مسألة السلطة بشيء من عدم الانتباه الكافي إلى أهميتها لضمان أن تسير الثورة في اتجاهها المرسوم. (٩)

كان هذا التيار الديمقراطي الثوري الممثل عملياً للكتلة الاجتماعية - التاريخية التي نهضت على اكتشافها دولة الاستقلال الوطني قد غدا بعد الاستقلال أكثر قوة، حيث كان "الاتحاد الشعبي الديمقراطي" بزعامة صيد الله باذيب الذي أزر الثورة المسلحة ووقف إلى جانب التنظيم القائد لها ضد جبهة التحرير، والذي كان قد نسج علاقات نضالية ورفاقية مع النواة الاشتراكية العلمية داخل الجبهة القومية، ولاسيما مع أبرز ممثلي هذه النواة، وهو عبد الفتاح اسماعيل - كان قد انحاز بكلبيته إلى جانب هذا التيار ضد سياسات الفريق الاصلاحى - اليميني الحاكم. وحتى منظمة البحث اتخذت غداة الاستقلال ذات الموقف.

وكانت الوثيقة البرنامجية الهامة التي اصدرها "رفاق السلفى"، الذين كانوا قد جملوا بمبادرة من باذيب تنظيمهم سعيًا نحو اقامة جسر تعاون أوثق فأوثق مع الجبهة القومية منذ فترة الكفاح المسلح، وبلوغًا نحو شكل ما من أشكال الوحدة التنظيمية معها - كانت هذه الوثيقة التي صدرت في ٣١ يناير ١٩٦٨ ليست إضافة علمية مركزة على ماضى وحاضر ومستقبل الحركة والثورة اليمنية فقط، وإنما ايضا وقفة أيديولوجية وسياسية مساندة للتيار الديمقراطي الثوري في الجبهة القومية.

كانت الوثيقة تنطوي على روح نقدية واضحة، وعلى دعوة صريحة للمضى بثورة ١٤ أكتوبر في اتجاهها الموضوعى والطبيعى بصفتها "ثورة وطنية تحريرية ديمقراطية"، لاصحىص من أن تضع "البلاد على عتبة التحول الاشتراكي" إذا ما انجزت كافة مهامها المرحلية ذات الصيغة الوطنية

الديمقراطية من خلال "إقامة حكم وطني ديمقراطي تقدمي أساسه تحالف قوى الشعب الثورية من عمال وفلاحين وقوى ثورية، وتصفية مراكز الاستعمار ومؤسساته الاقتصادية، وتصفية الاقطاع ومخلفاته في الريف، وتصنيع البلاد بواسطة العون الاشتراكي، وتطوير مستوى معيشة الشعب وصحته وتلبية حاجاته المادية والثقافية، وإطلاق الحريات الديمقراطية لقوى الشعب الثورية، وتشجيع مبادرات الجماهير". وذلك يتطلب أيضا "تطبيق سياسة زراعية تقوم على أساس الأرض لمن يحرسها"، وضرورة إجراء اصلاح زراعي جذري" و"إقامة مزارع تعاونية وجماعية في الإقطاعيات التي صودرت من السلاطين وعماله المهد البائد" و"استصلاح الأراضي التي لم تزرع من قبل وإقامة مزارع للدولة منها" و"مصادرة جميع الإقطاعيات الكبيرة التي لم تصادر بعد واعطاؤها للفلاحين والمعدمين مجانا، مع البقاء على الملكيات الصغيرة ومحاولة إقناع اصحابها بزيادة التجميع والتعاون وتحقيق الاستقلال الاقتصادي، وبناء اقتصاد وطني مزدهر متحرر من استغلال الشركات والاحتكارات والهنوك الأجنبية"، وهو ما يستلزم "إنشاء بنك مركزي للدولة" و"تأميم البنوك وشركات التأمين والهيئات المالية الأجنبية" و"تأميم الميناء الخاضعة الآن ل"تروست" الميناء، وتحريرها من سيطرة الشركات الأجنبية الاحتكارية التي ظلت تنهب الأرباح الاسطورية منها وتكسبها في خزائن الاحتكارات البريطانية"، و"تأميم مؤسسة الكهرباء وشركة التلفراف" و"بناء القطاع العام في الصناعة والتجارة والزراعة، وجعله هو الأساس وهو القطاع السائد، وتشجيع الرأسمال الوطني والقطاع الخاص، وتحريره من قفوة رأس المال الأجنبي، وتوجيهه نحو المشاريع الإنتاجية.. على أن يعمل تحت إشراف القطاع العام وضمن خطة التنمية العامة".

على أن تحقيق مثل هذه التحولات الاجتماعية الديمقراطية وكفالة السير بها الى النهاية، ومن ثم تحويل الثورة الديمقراطية الى ثورة اشتراكية يتطلب أولا ايجاد سلطة وطنية ديمقراطية تكفل حشد وتنظيم واستثمار جميع الطاقات الوطنية والفكرية من أجل بناء مثل هذا المجتمع الجديد: "إن أية محاولة من قبل أية جهة للاستئثار بالعمل الوطني واحتكار العمل السياسي، وحرمان أية فصيلة ثورية تقدمية من ممارسة حقها في العمل الوطني والبناء الثوري مثل هذه المحاولة ستعثر بالتطور الديمقراطي في بلادنا، وتجمد ديمالكتيك التطور المنطقي والطبيعي للثورة، بل إن من شأنه ذلك أن يؤدي إما إلى غلبة الأفكار اليمينية والمحافظة، أو إلى التخليط ونشر الهلابة والتشويش في أذهان الناس والشباب، والمقوط في أوهام الهرجازية الصغيرة".

غير أن إقامة مثل هذه السلطة السياسية الواعية والقادرة على إنجاز مامها الديمقراطية الثورية هذه، ومقاربة حجاب الاشتراكية يستلزم بالأحرى صياغة أداة قيادية طبيعية حزبية واحدة تنظم فيها جميع القوى الديمقراطية الثورية والاشتراكية على أساس نظرية الاشتراكية العلمية.

وشروط قيام مثل هذه الأداة بدأت تتخلق في أتون المعركة الوطنية التي شارك فيها الجميع ضد المستعمر وركائزه: "وكان الكفاح المسلح مدرسة ثورية كبرى صقلت تفكير الكثيرين من المناضلين، وأحدثت تحولات عميقة في عقلياتهم، وجعلتهم يتشربون بالأفكار الاشتراكية



الحقيقية. وقد لعب الماركسيون خلال الثورة دوراً كبيراً في فضح ومقاومة الأفكار الانتهازية والمعادية للثورة في الحركة الوطنية والنتخابية، والدفاع عن نضال العمال والفلاحين وإعطائهم المضمون الاجتماعي والمبرر الأيديولوجي مما ساعد العديد من المناضلين على الانتقال إلى مواقف الفكر الاشتراكي العلمي".

وليس هناك ما يحول قط دون مثل إقامة هذا الحزب الطليعي، ولا سيما أنه لا "توجد في بلادنا تقاليد حزبية متأصلة" تجعل كل تنظيم يتمسك بالحفاظ على استقلاليتة، ولأن "مصلحة ثورتنا تتطلب التخلص عن الأفكار الحزبية الضيقة وعن عوامل الحذر والخوف من الماركسين والتخلص من روح التردد والتلذذ والخوف من انطلاق الجماهير، والتخلص من كل ما هو من طابع وصفات البرجوازية الصغيرة صاحبة الأوهام الضارة عن إمكانية بناء الاشتراكية بدون الاشتراكيين، وفي غياب حزب طليعي يسترشد بمبادئ الاشتراكية العلمية"

ومن أجل "وحدة وتلاحم جميع القوى والعناصر الثورية التقدمية داخل الجبهة القومية وخارجها في تنظيم واحد يسترشد بمبادئ الاشتراكية العلمية"، وللوصول إلى قناعة مطلقة بأنه لا بد من قط عن مثل هذا التنظيم، ينبغي استحضار تجارب الثورات الديمقراطية المحبطة في العالم النامي، ومنه عالمنا العربي، حيث كان غياب مثل هذا الحزب الطليعي سبباً أساسياً في ما أصاب هذه الثورات الواعدة من انتكاسات: "ولقد أثبتت تجارب شعوب آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية، ومنها شعوبنا العربية، مدى ضرر هذه الأوهام. وحيث لم يتم بعد مثل هذا الحزب، فإن الإيمان يزداد بضرورة قيامه وضرورة أن يحتل الاشتراكيون العلميون مكانهم الطليعي في عملية البناء الاشتراكي."

يجب أن لا نكرر تجارب فاشلة مرت بها الشعوب الأخرى، ومنها بعض شعوبنا العربية. يجب أن نبدأ من حيث انتهت تجربة مصر وسوريا، لا من حيث بدأت. ويجب أن نستخلص منها كل الدروس والعبر، وأن نستفيد من إيجابياتها، ونبتذ سلبياتها."

ذلك بعض أهم ما تضمنت الوثيقة التي حملت عنوان "وجهة نظر حول المرحلة الراهنة.. ثورة ١٤ أكتوبر .. طبيعتها - مهماتها - وأفاق المستقبل". (١٠)

كانت الوثيقة دساً بارداً على رأس الفريق اليميني الحاكم، وهداً وسلاماً على قلب التيار الديمقراطي الثوري، وبالذات النواة الاشتراكية فيه التي - كما سبق القول - كانت قد نشأت بينها وبين باذيب ورفاقه علاقات تعاون وتفاهم متنامية إضافة إلى تلك العلاقة التضاللية التي جمعت "رفاق السلفى" مع الجبهة القومية منذ فترة الكفاح المسلح.

كان التيار الديمقراطي الثوري قد شرع بالفعل يضيق الخناق على الجناح الاصلاحى الحاكم، طالباً عقد مؤتمر للجبهة القومية يرسم طريق المستقبل للنظام الوليد، بعد أن ابتعد هذا الجناح عن نص وروح "الميثاق الوطنى"

ولم يكن إلى الرغض من سبيل، حيث عقد المؤتمر الرابع لها في زنجبار ما بين ١٩٦٨/٣/٢

و١٩٦٨/٣/٨، وحيث كان الفريق اليسارى هو المبادر بتقديم مشاريع الوثائق إليه. ورغم محاولة الفريق الحاكم دفع اكبر مجموعة من أنصاره، بما فيها عناصر بارزة من الجيش، بغية تغليب كفته، ورغم الجور المحموم الذى عقد فى ظله المؤتمر، فإن سير المناقشات والنتائج التى توصل اليها المؤتمر كانت خللا تاماً وادانة دامغة للنهج السياسى المتبع، ودعوة عالية الرنين إلى ارتياد طريق الثورة الجري الذى يكفل لا تحقيق المهام الديمقراطية فحسب، وإنما التقدم بها صوب آفاق الاشتراكية أيضاً.

بل لعل بعض موضوعات الفريق الديمقراطى الثورى الذى كان يضم عناصر ذات نزوع يسارى متطرف قد تضمنت موقفاً حاداً من بعض القضايا المجتمعية كالموقف من البرجوازية الصغيرة التى لم يشر إلى أهمية وجودها ضمن قوى التحالف الوطنى الديمقراطى، واكتفى بالحكم عليها بأنها "غير موهلة تاريخياً لانتهاج سياسات طبقية بطرية بحكم مواقعها ومصالحها الطبقية" وبأنها فى طبيعتها وبالضرورة أقرب إلى مواقع الطبقات المستغلة "بكسر الغين" وأقرت فى التحليل الأخير الى التحالف معها اذا ما تعرضت مصالحها للخطر من حركة العمال والفلاحين الفقراء " كما جاء فى مشروع البرنامج المقدم - (١١).

هذا النزوع اليسارى لم يكن فقط بفعل ذلك القدر الزهيد من الثقافة السياسية والأيدولوجية ذات المنحى المارخى والثروتوسكى واليسارى الجديد الذى أتبع له، وإنما أيضاً بحكم ضيق الأفق الثورى وتغلب الوعى الاجتماعى والتاريخى واحتقار النظرية والمنظرين، واعتبار المثقفين مجرد حفنة برجوازية صغيرة يمكن القذف بها من أقرب نافذة والاعتماد على رجالات الريف الذين خبرتهم معارك التحرير، وعلى ماسورة البندقية الفلاحية فى تحقيق أهداف الثورة. كان هناك تقديس لمنطق القوة المسلحة، ورغم أن مرحلة البناء الديمقراطى كانت تتطلب أساساً التخطيط العقلانى والعلمانى الهادئ والمتزن.

كان على صالح عباد (مقبل) وسالم ربيع على أبرز رمزين لهذا النزوع اليسارى المتطرف الذى ظهر بقوة قبيل وأثناء انعقاد المؤتمر الرابع، وألقى بظلاله على بعض قراراته الحادة.

كتب فيتالى ناؤومكين: "وكان التيار الثانى برئاسة على صالح عبيد (عباد) (مقبل) على صلة وثيقة بالجناح اليسارى المتطرف فى حركة القوميين العرب المركزية. ودعا الجناح اليسارى للمجموع إلى الجبال والانتقال إلى العمل السرى وامتشاق السلاح لمعارضة قحطان الشعبى والعسكريين الرجعيين. وأن إضفاء صفة الإطلاق على الكفاح المسلح من جانب أنصار هذا التيار يمكن تفسيره جزئياً بأن الجبهة القومية وضعت هذا الكفاح فى المقام الأول وأحرزت النجاح. وقد ظل هذا التصور الخاطئ قائماً فى التنظير طوال فترة مديدة"

" التيار الثالث كان يتمثل بسالم ربيع وبعض الرجال العسكريين للجبهة القومية (من عباد قادة جيش التحرير). لقد كانت أمراً مميزاً لهذا التيار منذ ذلك الحين البرجماتية، والطموح إلى السلطة والقبلية واستصغار دور الأيدولوجيا، والأباطيل القومية الضيقة، وفى جملة من القضايا

كان هذا التيار يتميز باليسارية المتطرفة والفوضى. فحتى قبل انعقاد المؤتمر الرابع للجبهة القومية طرح سالم ربيع على وإنصاره وجهة نظر (تقدموا بها في المؤتمر الرابع) مفادها أن الصراع الفكري بين اليمينيين واليساريين هو صراع بين مثقفين، لذا يجب إبعادهم جميعاً عن القيادة. أما حل المسائل فيقوم به المقاتلون" (ص ٢٢٧ - ٢٢٨ من كتاب الآثف الذكر)

أما عبد الفتاح اسماعيل يمثل النواة الاشتراكية العلمية في قلب التيار الديقراطي الثوري فيصور كنه الجدل والصراع بين هذا التيار والتيار اليميني الاصلاحى إلى أن حسم أيديولوجياً في المؤتمر الرابع كما يلي: " ولم يصل الصراع بين التيار التقدمى والتيار اليميني الى ذروته داخل الجبهة القومية إلا في المؤتمر الرابع مارس ١٩٦٨م.

وفي هذه الفترة كانت الجبهة القومية قد حققت بنجاح مهام التحرير الوطنى بطرد المستعمرين والسلطين من البلاد .. وكل حركة تحرر وطنى فى العالم يقوم أساس نضالها الوطنى فى مرحلة الثورة الشعبية المسلحة على كل القوى المعادية للاستعمار، وربما تتدخل فى هذه المرحلة فئات من الرأسمالية الوطنية والاقطاع ، لكنها بعد الحصول على الاستقلال السياسى تصطدم بمهمة حل التناقضات الاجتماعية والاستقلال القائم، وتحقيق الأهداف التى يناضل الكادحون من أجلها فى مرحلة التحرير الوطنى.

وفي اليمن الديمقراطية، كانت المهمة المطروحة أمام الجبهة القومية فى مرحلة الثورة الشعبية المسلحة مهمة مرتبطة بجوهر التحرير الوطنى. وبعد أن تحققت هذه المهمة بنجاح برزت أمامها المسألة الاجتماعية وضرورة حلها بما ينسجم والأشواق الاجتماعية التى ناضل من أجلها كادحو بلادنا فى صفوف الثورة، كما برزت قضية حسم الموقف الأيديولوجى للثورة لصالح الاشتراكية العلمية، وما يترتب عليه من برامج سياسية واقتصادية لصالح كادحي الثورة، والانعياز الكامل الى حركة الثورة العالمية بقواها الثلاث، وفى مقدمتها النظام الاشتراكى.

حول هذه القضايا اتخذ الصراع بين التيارين فى المؤتمر الرابع طابعاً حاداً وصنيفاً .. وقد استطاع التيار التقدمى أن يطرح قضايا وبرامج ترتبط بجوهر مهام المرحلة اللاحقة للتحرير الوطنى، وكانت القرارات والبيان السياسى تأكيداً على قوة وتنامى التيار التقدمى". (١٢)

وكما كان بيان وقرارات المؤتمر بالغة الراديكالية فإن معظم أعضاء الأمانة العامة المنتخبة كان من التيار الديقراطي الثورى.

طالب البيان والقرارات بقلب البنية التحتية والفوقية للمجتمع عن طريق اجراء اصلاح زراعى جبرى، وتحرير الاقتصاد الوطنى من التبعية للسوق الاستعمارية وخلق قطاع عام، وتحويله إلى اقتصاد انتاجى، وعن طريق تطهير الجيش والشرطة والادارة، وإقامة مجالس شعبية ومجلس شعب أعلى كما طالبا ببناء تنظيم طليعى على أسس الفكر الاشتراكى العلمى: "ولا يمكن لثورتنا أن تنتصر إلا بالتزامها خطاً اشتراكياً تقدمياً واضحاً، وباعتمادها على الجماهير العريضة الكادحة، والعمل على المزيد من تنظيمها وتنقيتها وإعدادها لتحتمل مسؤولياتها التاريخية،

لتكوين الثورة دائمة ومتطورة ونامية".

"إن مهمات إرساء نظام وطني ديمقراطي شعبي، توجهاً نحو تحقيق المجتمع الاشتراكي المنشود، تفرض بالضرورة مسؤولية تاريخية على ثورتنا وجماهيرنا المناضلة في أن تباشر فوراً ودون أي تردد من الأسفل تطبيق قوى الثورة المضادة وضربها وتصفيتها، وتحرير جماهيرنا الكادحة في المدينة والريف من كافة ألوان استغلال الإنسان لأخيه الإنسان، وحتى نستطيع بوعي ثوري تقديم أن نجعل من ثورتنا تجمهرة تقدمية متطورة تتحمل مسؤولياتها على المستوى المحلي والعربي والدولي".

ولم تغفل الوثائق الحديث عن الوحدة العربية، وبالذات وحدة مصر وسوريا، التي "انتكست نظراً لاعتمادها على الوحدة الدستورية أكثر من اعتمادها على خلق الأداء الثورية القادرة بالفعل على حماية تلك الوحدة، واكسابها مضموناً اجتماعياً تقدماً، ونظراً لفقدان دور الجماهير العربية العريضة وبناء تلك الوحدة وحمايتها"

كما لم تغفل الإشارة إلى انحياز الجبهة القومية إلى جانب قوى التقدم والتحرر ضد قوى الامبريالية العالمية، وإلى ضرورة وحدة الممسكر الاشتراكي دون أن تس (١٣) الطرف الذي تسبب في تفكيك وحدته، وهوالمادية.

أياً كانت زاوية الميل اليسارية في أطروحات المؤتمر الرابع فإنها شكلت محطة جديدة في التطور الأيديولوجي والفكري والتنظيمي للجبهة القومية. ومن الجدير بالتنويه هنا أنها نصت لأول مرة على ضرورة إقامة "حزب اشتراكي طليعي" على أساس الفكر الاشتراكي العلمي يتولى بناء "نظام وطني ديمقراطي شعبي" سيراً نحو "تحقيق المجتمع الاشتراكي المنشود".

حقاً أن النواة الثورية داخل الجبهة القومية كانت عبر ملامستها لتغوم الفكر الاشتراكي منذ وضع "الميثاق الوطني، وخاصة منذ نكسة التجارب الثورية العربية عام ١٩٦٧، كانت قد أخذت تدرك أهمية ضرورة قيام مثل هذا الحزب الطليعي الاشتراكي العلمي غير أن النص على ذلك في وثيقة حزبية لم يأت إلا في المؤتمر الرابع للجبهة القومية.

من قيام حركة التصحيح حتى حسم الصراع مع اليسار الانتهازي :

الهزيمة الأيديولوجية والتنظيمية التي حلت بالفريق اليميني الحاكم في المؤتمر الرابع لم تكن تعنى بعد الهزيمة السياسية له. ولذلك فإنه لم يلتزم بقراراته، وسعى نحو إحلال حكم القرد- وهو هنا رئيس الجمهورية- عن طريق شن دستور كان قد رفضه المؤتمر الرابع، وبالأعتماد على "شلة العقيدة"، وتمهيداً لذلك أعطيت الإشارة لهؤلاء بالقيام بتمرد في ٢٠ مارس ١٩٦٨ اعتقلت في ظله العناصر القيادية اليسارية في الجبهة القومية، والعناصر التقدمية خارجها التي كانت قد وطدت علاقاتها مع الجناح اليساري في الجبهة. وبذلك كرس بين الجبهة القومية سابقة خطيرة في البلاد هي خرق القرارات التنظيمية، والخروج على القيادة الجماعية، والقفز من فوق التنظيم الحاكم، وإحلال مؤسسة الرئاسة محل المؤسسة الحزبية، ورفض الديمقراطية حتى في شكلها الحزبي

الداخلي، واللجوء إلى الأسلوب التأمري، بل والاحتكام إلى السلاح، وإلى المؤسسة العسكرية بالذات، في تنفيذ مشيئته وفرض نهجه.

حقاً أن هذه الحركة الانتقالية الرجعية التي لم تكن الدوافع الاستعمارية الأمريكية بعيدة عنها قد أمكن إجهادها في مهبها نظراً لثقل الخزي والجهاهير والعسكري الذي كان يتمتع به اليسار، غير أن السابقة الخطيرة قد حدثت، ودشت بذلك أسلوباً غير ديمقراطي وغير حزبي في حياة البلاد، أسلوباً ستره يتكرر غير مرة ويتحول من استثناء إلى تقليد متبع يلجأ إليه اليسار، واليسار المتطرف بالذات، كما يلجأ إليه اليمين.

وقد نهبت "الوثيقة النقدية التحليلية..." إلى هذه الظاهرة الخطيرة التي كرسها بين الجبهة القومية بقولها "أن المركزية الشديدة، التي كانت مبررة في ظروف العمل السري قد خلقت فيما بعد عند القيادات أمراض التسلط والفردية والخوف من الجماعة ومن اتساع الديمقراطية داخل الجبهة". (ص. ١٠)

بل إن أعراض هذه الظاهرة، ظاهرة استخدام القوة المسلحة في حل الخلاف داخل التنظيم الواحد، قد انتقلت بسرعه إلى اليسار تحت تأثير العناصر المتطرفة فيه، حتى بدا كما لو أن أسلوب الكفاح المسلح في مواجهة المستعمر قد ترك تأثيره القوي على الجبهة القومية في تعامل أطرافها مع بعضها البعض، وفي حل خلافاتها الداخلية، مما بين بجملاء أن التقاليد التنظيمية الراسخة والديمقراطية الحزبية، ومبدأ القيادة الجماعية، كانت وظلت ضعيفة إزاء تقاليد الكفاح المسلح التي تشبعت بها الجبهة منذ النشأة، وأنه لابد من جهد جهيد لاحتلال التقاليد التنظيمية المرمية في المجتمع المدني محل تقاليد الكفاح المسلح في مجتمع ما يزال يسعى نحو تحرير وطنه من قبضة الغاصب الدخيل.

هذه الأعراض ظهرت أول ما ظهرت لدى فريق اليسار عند قيامه بما أسى "انتفاضة ١٤ مايو ١٩٦٨" في المحافظة الثالثة كرد على حركة ٢٠ مارس ١٩٦٨ وما ترتب عليها من تصفيات واعتقالات. فهذه الهبة - رغم إقصاها عن مدى حيوية وجرة اليسار - إلا أنها كانت أيضاً معالجة مسلحة لقضية سياسية كانت تتطلب عملاً تنظيمياً وجهاهيرياً واسعاً وصبراً. وهو ما تنهت إليه النواة اليسارية الثورية - بعد فشل الانتفاضة - ومن هنا عودتها إلى العمل في إطار الشرعية التنظيمية، وقبولها حتى بالحل الوسط مع الفريق اليميني، وهو ما مثله "برنامج استكمال مرحلة التحرر الوطني" كبديل لقرارات المؤتمر الرابع، ومن هنا تمكنها أيضاً من تصفية الحساب مع هذا الفريق، لا بالأسلوب التأمري أو الانتقالي، وإنما وفق الأسس التنظيمية وعلى قاعدة الديمقراطية، حيث لم يملك الأمين العام للجبهة القومية ورئيس الجمهورية قحطان محمد الشعبي - بعد أن رفضت القيادة العامة للجبهة منحه السلطات والصلاحيات الفردية التي طالب بها إلا الاستقالة، وحيث عجز عن أن يقوم بحركة انتقالية ضد الشرعية التنظيمية التي ينفخ في أن تكون لها السلطة في الدولة، بل وعجز كبار الضباط عن أن يكرروا ما قاموا به في ٢٠

مارس ١٩٦٨، ذلك أن اليسار بعد عودته الى الداخل تمكن ما بين اغسطس ١٩٦٨ و٢٢ يونيو ١٩٦٩، تاريخ قيام حركة التصحيح التي انتهت بها عهد اليمين - تمكن لا من تعبئة التنظيم فقط، وإنما تمكن أيضاً من التغاد إلى قلعتي الجيش والأمن والسيطرة عليهما. ولعل "الوثيقة النقدية التحليلية..." قد تنبّهت ونهت إلى خطورة ظاهرة القفز على الشرعية التنظيمية، والاحتكام إلى السلاح في معالجة القضايا السياسية والاجتماعية والتنظيمية، وأكدت على ضرورة التقيد بالامس والوثائق الحزبية واللمستورية، وحل مجمل قضايا المجتمع والدولة وكل القضايا الخلافية في اطارها.

ومن هنا فإنها لم تدن فقط نهج قحطان القائم على إملاء الارادة الفردية على التنظيم وعلى اللجوء الى القوة - كما حدث في ٢٠ مارس سنة ١٩٦٨ وإنما عاجلت أيضاً انتفاضة ١٤ مايو ١٩٦٨ ضد بروج موضوعية نقدية علمية، وهي ذات الروح التي عاجلت بها قروح هذه الظاهرة بكل ما ترتب عليها من كوارث ومآس.

جاء في الوثيقة: "وللقضاء على اليمين، والرد على حملاته التصفوية، فقد نظم اليسار انتفاضة ١٤ مايو ١٩٦٨ - التي فشلت بسبب عدم نضوج مقوماته الذاتية والموضوعية.. وبقدر ما برهنت الانتفاضة على صلابة اليسار وثبات مواقفه المبدئية، بقدر ما أظهرت في ذات الوقت عدم نضج اليسار وسيطرة بعض الأفكار المتطرفة بين صفوفه". (ص ١٢)

وعن الطابع السياسي والتنظيمي والشرعي والديمقراطي لحركة التصحيح، وعن التكتيك الماهر الذي اتبع في تنفيذها حتى باستغلال التناقضات داخل الفريق الحاكم تقول الوثيقة: "طول الفترة الممتدة من أغسطس ١٩٦٨ وحتى يونيو ١٩٦٩، تمكن اليسار من تحقيق تماسك أفضل بين صفوفه، وزيارة ثقله وتأثيره بين صفوف أعضاء التنظيم قيادة ولقواعد، وفي إطار المنظمات الجماهيرية، وبين صفوف الضباط والجنود في المؤسسات العسكرية.. كما تعززت علاقته بالفصائل الديمقراطية خارج الجبهة القومية، بينما كشفت أكثر الطبيعة الرجعية لليمين وافلاسه التنظيمي والفكري والسياسي، وتفاقت - وعلى نحو بارز - تناقضاته الذاتية، وأضحى غير قادر على الاستمرار ومواصلة القيادة .

وبفعل هذه الظروف مجتمعة نجح اليسار في محاصرة اليمين، واستغلال تناقضاته، والتحاليف مع أجزاء منه - وبالذات جماعة محمد علي هيثم - ومن ثم الاطاحة باليمين ديمقراطياً في حركة ٢٢ يونيو التصحيحية ١٩٦٩، التي ثبتت سيطرة اليسار على التنظيم والسلطة، وضعت البلاد على أعتاب مرحلة تاريخية جديدة - هي مرحلة الثورة الوطنية الديمقراطية". (١٣)

بوضع يده على السلطة السياسية - عقدة العقد في كل ثورة - شرع التنظيم في اعادة بلورة وصياغة مشروعه الديمقراطي الثوري، وفي تنقيله خطوة بعد خطوة.

كان حجر الأساس في هذا المشروع تحقيق الثورة الاجتماعية، المحطة الثالثة في طريق الثورة الطويل، بعد أن اجتاز بنجاح محطة الثورة العسكرية ضد المستعمر، ومحطة الثورة السياسية

ضد اليمين السياسى والعسكرى.

كان اصدار قانون التأميم رقم ٣٧ فى ٢٧ نوفمبر عام ١٩٦٩، وقانون اصلاح الزراعى رقم ٢٧ فى ٥ نوفمبر ١٩٧٠ هو إشارة البدء فى انجاز الثورة الاجتماعية على نطاق المدنية والريف. وبذلك وجهت ضربة ماحقة إلى الاسس الاقتصادية لمجتمع ما قبل الثورة وللدعائم التى قام عليها حكم الاستعمار والاقطاع والكمبرادور، ووضعت الاسس الاقتصادية للمجتمع الجديد للدولة والسلطة الثورية. وكما تبرز بذلك الاستقلال السياسى - من خلال التحرر الاقتصادى من التبعية للأحتكارات الامبريالية - فإنه تحقق بذلك تحرر الفلاح من الظلم الاجتماعى والأضطهاد الطبقي على يد الاقطاع وكما تكون قطاع عام تابع للدولة فى الصناعة والزراعة، فإنه نشأت التعاونيات الفلاحية والسكنية وغيرها، فى الوقت الذى انشئ فيه قطاع مختلط.

وبذلك لم يعد التنظيم يستمد سلطه من قوته الذاتية فقط، وإنما أيضا من القوى الاجتماعية العمالية والفلاحية وغيرها من القوى المنتجة والكادحة التى أصبحت الآن - ولأول مرة - تزرع وتصنع لصالحها لا لصالح الاقطاع أو الرأسمال.

بل وغدت الأشكال الاقتصادية الجديدة من قطاع عام، وتعاونيات هى المركز الاقتصادى لسلطة التنظيم وسلطة الدولة معا.

وبقيام المؤسسات الجماهيرية للعمال والفلاحين والشباب والطلاب والمرأة، إضافة إلى لجان الدفاع الشعبى، أقيمت من حول التنظيم المنظومة السياسية المتكاملة: وإشاعة الثقافة الوطنية والتقدمية بدأت عملية تسييد الرؤية الجديدة للتنظيم.

وبوضع الدستور فى ٣٠ نوفمبر ١٩٧٠، وتشكيل مجلس الشعب الأعلى فى ٢١ يوليو ١٩٧١ خطط الثورة والدولة معاً أولى الخطوات على طريق الشرعية القانونية والديمقراطية التمثيلية والقضائية.

وبتطهير أجهزة الجيش والأمن والإدارة من ممثلى العهد القديم، وفلدها بدما جديدة، بل وإعادة بنائها، وتحديثها وتشويرها وربطها بنهج وسياسة التنظيم، وجدت مؤسسات القمع الطبقي وحماية الشرعية الدستورية.

وبإشراك فصائل العمل الوطنى، وبالذات الاتحاد الشعبى الديمقراطى ومنظمة البحث فى المؤسسات الجماهيرية والسلطة وبدء الحوار معها من أجل توحيد كل القوى ذات الرؤية الثورية المشتركة فى إطار تنظيمى واحد، تمهيداً لقيام الحزب الطليعى القائم على اسس الاشتراكية العلمية - بذلك اتسعت الكتلة السياسية - الاجتماعية - التنظيمية - التاريخية الموجهة للعملية الثورية، ومالئت أن تراسمت وتوحدت أكثر فأكثر باتفاق ٥ فبراير ١٩٧٥ الذى على اساسه قام التنظيم السياسى الموحد - الجبهة القومية من الفصائل الثلاث فى أكتوبر ١٩٧٥، كخطوة انتقالية نحو اقامة الحزب الطليعى المنشود.

هذه الرحلة الثورية المجيدة لقيت حازنها السياسى وتبريرها الأيديولوجى والنظرى فى المؤتمر

العام الخامس للجهة القومية الذى عقد ما بين ٢-٦ مارس ١٩٧٢، الذى أقر "برنامج التنظيم السياسى للجهة القومية لمرحلة الثورة الوطنية الديمقراطية، هذا البرنامج الذى للقدر الرفيع من النضج الذى جسده غدا برنامجاً أيضاً للتنظيم السياسى الموحد - الجهة القومية.

لقد خلا البرنامج من النزعة اليسارية الحادة التى ظهرت هنا أو هناك فى وثائق المؤتمر الرابع، حيث اعتبرت البرجوازية الصغيرة- على سبيل المثال - من قوى الثورة الوطنية الديمقراطية، بينما هى فى الواقع شريك أساسى وركن من أركان العملية الثورية منذ بدايتها، بينما أهملت وفاق المؤتمر الرابع تجديد موقفها، مكتفية بإدانة نهجها بإطلاق، بل وجزء من السلطة الثورية.

والقضية التى كانت تتطلب الحسم ايدىولوجياً هى قضية رفض ايدىولوجية وقيادة البرجوازية الصغيرة للثورة الوطنية الديمقراطية، حيث أثبتت التجارب منذ القرن التاسع عشر وإلى اليوم أنها بانقراضها بقيادة الثورة تقودها دائماً إلى التهلكة.

وذلك مانبه إليه ماركس والمجلز ولوره ليتين، ولا سيما فى كتابه "خطا الاشتراكية - الديمقراطية"، حيث جرى التأكيد على ضرورة أن تنزع البروليتاريا من خلال حزبها الطبقي حركة الثورة الديمقراطية لضمان المضى بها إلى نهايتها، وتحولها من ثم إلى ثورة اشتراكية. ولا بأس من أن تكون البرجوازية الصغيرة ضمن قوى التحالف الثورى وأن تواكب مسيرة الثورة إلى حيث تستطيع.

وحسب تمبير ليتين فإنه فى "نيتنا أن لا نكتفى بقيادة البروليتاريا المنظمة من قبل الحزب الاشتراكى - الديموقراطى... بل أن نقود أيضاً هذه البرجوازية الصغيرة القادرة على السير إلى جانبنا". (ص ٣٥)

وقد أسس ليتين سلطة الثورة الوطنية الديمقراطية التى يعمل فيها العمال والفلاحون العمود الفقرى بأنها "ديكتاتورية البروليتاريا والفلاحين الديمقراطية الثورية". (ص ٤٢) "غير أن هذه الديكتاتورية لن تكون، بكل تأكيد، ديكتاتورية اشتراكية، بل ديكتاتورية ديمقراطية. فهى لن تستطيع مساساً بأسس الرأسمالية "دون جملة كاملة من المراحل الانتقالية فى التطور الثورى". إنما تستطيع، فى أفضل الأحوال، توزيع الملكية العقارية توزيعاً جديداً جديداً فى صالح الفلاحين؛ وتطبيق الديمقراطية التامة والمنسجمة إلى النهاية تطبيقاً يذهب إلى حد إعلان الجمهورية؛ واقتلاع جميع خصائص الاستبداد الأسوى حتى أعظم جلورها، لامن حياة الأرياف وحسب، بل من حياة المصانع أيضاً؛ والده. بتحسين أوضاع العمال تحسيناً جديداً ورفع مستوى حياتهم". (ص ٤٦)

وحتى الفلاحون، فيما لو أتيت لهم أن يكونوا قادة الثورة الديمقراطية التى هى ثورتهم فى الأساس، فإنهم لا يستطيعون أن يسيروا بالثورة إلى نهاية الشوط، ولا أن يمارسوا ديمقراطية عميقة مستقيمة. وهم من هذه الناحية لا يختلفون عن البرجوازية الصغيرة؛ بل أن الفلاحين الصغار هم أيضاً برجوازية صغيرة من حيث أنهم يملكون قطعاً من الأرض خاصة بهم. ولذلك فإن ما هو مطلوب هو جذب الفلاحين والبرجوازيين الصغار إلى ذلك المستوى الذى يتقبلون معه



البرنامج الديمقراطي الثوري الذي يوضع من وجهة نظر البروليتاريا، ويتحقق تحت قيادتها. ويعتبر لينين أن الشعب يتألف من هاتين الطبقتين: العمال والفلاحين، وأن ديكتاتوريتهما الديمقراطية الثورية موجهة ضد أعداء الشعب فحسب من الاقطاعيين والبرجوازيين الكبار وأسيادهم في الخارج.

إن الاشتراكيين الديمقراطيين "يريدون أن يرفعوا بشعاراتهم البرجوازية الصغيرة الثورية والجمهورية، ولا سيما الفلاحين، إلى مستوى الديمقراطية المنسجمة لدى البروليتاريا التي تحتفظ بسيمائها الطبقة التامة. إنهم يريدون أن يصفى الشعب، أي البروليتاريا والفلاحون، "على الطريقة العامة"، الحساب للملكية والأريستوقراطية، فيبيد بلا رحمة أعداء الحرية، ويقمع بالقوة مقاومتهم، ولا يتنازل أبداً إزاء هذا التراث اللعين، تراث القنانة، والآسيوية، وإهانة الإنسان". (ص ٤٩)

لعلنا نكتفي بإيراد نص واحد من "برنامج التنظيم السياسي - الجبهة القومية لمرحلة الثورة الوطنية الديمقراطية"، فهو وحده يبين بجلاء المستوى الرفيع الذي أشرنا إليه في فهم طبيعة الثورة الوطنية الديمقراطية وقواها وأفاقها، وفي تحديد القوة القيادية لها:

"إن الشعوب المناضلة تواجه معضلات النمو والتطور المرتبط بتثبيت استقلالها واستكمال تحررها الاقتصادي وتقدمها الاجتماعي. وعلى هذا الأساس فهي تلقف أمام طريقين:

- طريق التطور الرأسمالي، ويعنى الارتقاء في أحضان الاستثمار الجديد واستمرار التخلف الذي تعاني منه.

- الطريق للارأسمالي، طريق التحولات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، الذي يهدد الظروف المادية للتطور اللاحق لمرحلة الثورة الوطنية الديمقراطية، وهو بناء الاشتراكية.

إن طريق النضال من أجل التحولات التقدمية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية المرتبط بالنضال من أجل تصفية الاقطاع وشبه الاقطاع وشتى أشكال الاقتصاد الطفيلي المرتبط بالرأسمالية العالمية والملكيات هو الطريق الثوري الوطني الديمقراطي الكفيل بتحقيق الأساس المادي للتطور اللاحق عبر الخطط والبرامج الاقتصادية.

ومن هنا فإن مرحلة الثورة الوطنية الديمقراطية تعالج مسائل التحول والانتقال من المجتمعات ما قبل الرأسمالية إلى المجتمعات الاشتراكية في ظل الظروف والأوضاع الطبقة في هذه المجتمعات وفي ظل انتصار الاشتراكية وانحسار الأنظمة الامبريالية. ومن الطبيعي أن لا تقتصر مهامها على حل معضلة يمينها من معضلات التحرر والنمو الوطني الديمقراطي، ولكنها تعالج كافة قضايا الثورة الوطنية الديمقراطية، ابتداءً بحل مسألة السلطة عبر نضال ديمقراطي شعبي، ومعالجة كافة مسائل الهنا والفوق في هذه المجتمعات معالجة وطنية تقدمية، ومروراً بحل مسألة الأرض، وتحقيق التحرر الاقتصادي، وخلق القاعدة الزراعية الصناعية عبر خطط التنمية، وانتهاءً بالدخول بتصنيفه جُلُور العلاقات الاستغلالية، وتثبيت علاقات من نوع جديد لينا المجتمع الديمقراطي

الاشتراكي.

إن كل ذلك يعتمد فى الأساس على قوى الثورة الوطنية الديمقراطية من عمال وفلاحين وجنود ومثقفين ورجوازية صغيرة.

إن هذه القوى يتحالفها عبر أدايتها الجبهوية الديمقراطية، والتي تقودها الطبقة العاملة وطلبتها، تكون مؤهلة لتحقيق تلك التحولات والاستمرار فى النضال دون كلل ضد كل الأعداء من امبرياليين وكبرادريين واقطاعيين.

وعلى هذا الأساس فإن الثورة الوطنية الديمقراطية تأتى لحل التناقض بين قطبى الصراع الذى تمثله القوى الطبقة للثورة والقوى الطبقة للثورة والقوى الطبقة المضادة لها عبر برنامج جذرى لتحرير الوطنى الديمقراطى الذى يوصل قوى الثورة لا إلى تحقيق مهام مرحلة الثورة الوطنية الديمقراطية فحسب، ولكن ليضعها على عتبة مرحلة جديدة من النضال لبناء المجتمع التقدمى المنشود". (ص-٢٥-٢٨)

بعد قيام التنظيم السياسى الموحد - الجبهة القومية لم تضاف الى هذا البرنامج عددا بعض العبارات أو الكلمات التى استوجبتها التطور الذى حدث ما بين فترة وضع البرنامج وفترة قيام هذا التنظيم الموحد الذى اعتبر الآن وفق الصيغة المعدلة "خطوة انتقالية من أجل قيام الحزب الطليعى فى اليمن الديمقراطية".

وسواء قبل أو بعد التعديل الطفيف والذى لا يكاد يذكر فقد اعتبر الحزب الطليعى "القيادة المسلحة بأيدىولوجية الاشتراكية العلمية، القيادة المنظمة والراعية والقادرة على الإسهام فى إنجاز مهام استراتيجية الثورة اليمنية". (المصدر السابق ص ٤٠ والمؤتمر التوحيدى - أكتوبر ١٩٧٥، دار ابن خلدون - بيروت ١٩٧٦ ص ١٩١)

وبالنسبة لسياسة الخارجية اعتبر البرنامج أن مهمة الثورة فى اليمن الديمقراطية بصفتها جزءاً من حركة الثورة العالمية هى النضال ضد الاستعمار القديم والجديد والأنظمة العربية الرجعية والصهيونية، ومن أجل تحقيق أهداف الشعب العربى فى التحرر والديمقراطية والاشتراكية والوحدة القومية على أسس شعبية ديمقراطية.

غير أن البرنامج لدى دعوته لوحدة المعسكر الاشتراكي ووحدة الثورة العالمية لم يشر الى الطرف الذى تسبب فى تفكيك هذه الوحدة، ولم يذكر المكانة الخاصة التى يحتلها الاتحاد السوفيتى فى إطار قوى الثورة العالمية كطليعة لها، وهو ما عكس مدى النفوذ الذى كان يتمتع به التيار اليسارى المتطرف داخل الجبهة القومية الذى لم يكن يخفى ميوله تجاه الماوية والتروتسكية واليسار الجديد.

ومنذ هذا الوقت بدأت الثورة تواجه خطر هذا التيار الذى كان من الواضح أنه كان يطمح ويعمل على الاستئثار بالسلطة، مستغلاً الموقع القيادى المتنافس الذى حصل عليه بقيام حركة ٢٢ يونيو التصحيحية عام ١٩٦٩، حيث شغل رأس هذا التيار، سالم ربيع على، مكان رئيس الدولة، وسعى لانتحى تبهيت دور أعضاء هيئة الرئاسة ووضعتهم فى الظل فقط، وإنما نحو تقليص

صلاحيات الأمين العام للجبهة القومية، حتى غدا أميناً عاماً مساعداً، تمهيداً لاحتواء وإبتلاع التنظيم من أساسه.

كان واضحاً منذ البداية أن أحد أهداف حركة التصحيح، وهو الخلاص من النزعة الفردية والديكتاتورية بإحلال القيادة الجماعية محلها، ومن ثم اشاعة الديمقراطية في حياة التنظيم والدولة والمجتمع. إن هذا الهدف يتعرض لامتحان خطير، ولا سيما بعد أن أقام ربيع على داخل "مؤسسة الرئاسة" دوائر مقابلة لكل وزارة ومصلحة، شرعت قد سلطاتها وتفرض مشيئتها عليها، وتجعل من رئيس الدولة الحاكم الفرد الذى يطفى نفوذه على كل نفوذ، بل وعمل على إلغاء الدور النقابى الخاص بكل مؤسسة جماهيرية من خلال خلق رقابة تابعة له فيها، وخاصة فى اتحاد العمال.

وعدا ذلك فإنه اتخذ إجراءات متطرفة تتجاوز بها قانون التأمين وقانون الإصلاح الزراعى بمصادرته للملكيات المنتسجين الحرفيين والزراعيين الصغار والغنا، محلات بيع الخضار والفواكه والاسماك واللحوم والدكاكين الصغيرة، ونزع ملكية قوارب النقل المحدودة الأهمية، وحمل القطاع العام أعباء مكلفة وغير ضرورية.

كان ربيع على وزمرته لا يبرون فارقاً بين الشرية الديمقراطية والثورة الاشتراكية، وكان -مثلها- ينكر القوانين الموضوعية الخاصة بكل مرحلة، ويحكم الإرادة والرغبة الذاتية. كان ينطق عليه قول لينين: "فقط اناس مجهلون كل شئ من الاقتصاد السياسى، ومن تاريخ الثورات فى العالم كله، بوسعهم الا يبروا هاتين الحريتين الاجتماعيتين المختلفتين المتباينتين" أى الثورة الديمقراطية، والثورة الاشتراكية، "إن يفض المرء النظر عن هاتين الحريتين بواسطة هذا التعبير الصغير "دعوة واحدة" فكأنه طير يخفى رأسه تحت جناحه، وكأنه يقلع عن تحليل الواقع". (١٤)

لا نريد الاستمرار فى تشخيص سمات التيار اليسارى الانتهازى. ويمكن العودة فى هذا الصدد الى كتابنا "سول الوحدة اليسارية والانتهازية اليسارية والحزب الاشتراكى اليمنى، دار الأرابى، ١٩٨١"، وخاصة بمشنا الذى شاركنا فى الندوة العلمية التى أقامتها اللجنة المركزية للحزب الاشتراكى اليمنى فى أبريل ١٩٧٠، وحملت عنوان "الأهمية الوطنية والقومية والأهمية لانتصار حركة ٢٦ يونيو ١٩٧٨ على ظاهرة الانتهازية اليسارية المغامرة فى اليمن الديمقراطية" (ص ١٥١ - ١٩٠ من الكتاب).

ويمكن أيضاً العودة إلى كتاب عبد الفتاح اسماعيل "حزب ولد فى خضم الثورة" - الكتاب الأول - وخاصة فصلى قضايها الخلاف الرئيسية مع زمرة اليسار الانتهازى و"حقيقة الخلاف مع التيار الفوضوى واليسار الطفولى الانتهازى" ص ١١٣ - ١٤٦.

مما يشير الاستغراب أن ربيع على الذى كان فى مبدأ الأمر، وحتى منذ المؤتمر الخامس عام ١٩٧٢ يزأر على اليساريين الحقيقيين، ويتشدق بالجملة الثورية ما لبث أن أماط المقام عن هويته البرجوازية القروية المحدودة الأفق، والرأىنة لأبيولوجية الطبقة العادلة ولقيام حزبها الطليعى، والمتحفظ على تطوير العلاقات مع المعسكر الاشتراكى، والصناعية - من وراء ظهر

الحزب - إلى إقامة علاقات مشوهة مع الدوائر الامبريالية والرجعية، بغية الخلاص من التجربة الثورية من أساسها بكل مرتكزاتها ورموزها وتعاييرها.

وكان هذا الاتعاطف من أقصى اليمار إلى أقصى اليمين تأكيداً على مدى صحة مقولة لينين بأن التطرف اليسارى ينتهى دائماً الى التطرف اليميني.

لقد توقفت "الوثيقة النقدية التحليلية..." أمام ظاهرة النزعة اليسارية الطفولية التى جسدها ربيع وزمرته، وأمام تحولها ذات اليمين، وأبرزت أهم سماتها الاجتماعية، واليماسية؛ "لقد واجه التنظيم بين صفوفه بعض النزعات المتطرفة والفوضوية التى كانت تمثلها سلوكيات وممارسات بعض العناصر اليسارية المتطرفة بقيادة سالم ربيع على. وقد تهمت تلك الممارسات حينها فى تأميم بعض الملكيات الصغيرة التابعة للمنطقتى الانتاجى البضاعى الصغير فى المدينة والريف، ووضع الجماهير ومنظماتها الجماهيرية - وخاصة لجان الرقابة العمالية - فى مواجهة التنظيم وكبديل لمنظماته، وانتهاك المبادئ التنظيمية للتنظيم، وممارسة الارهاب، وتكريس النزعة الفردية، واستفزاز الكوادر المهنية والفنية، وتحرير الجماهير على محيطهم أجهزة الدولة بطريقة فوضوية تحت ضرب شعار البيروقراطية، والاستهتار بالأيديولوجية والمثقفين. والمراهنه على موضوعات تصدير الثورة.

إن هذه المناظر والسلوكيات المتطرفة التى برزت فى غضون تلك الفترة قد كانت انعكاساً لتأثير الأصول الطبقيّة البرجوازية الصغيرة، وعدم الاستيعاب للفكر الاشتراكي العلمى، وتأثير بعض الأفكار الفوضوية المتطرفة. كما كانت هذه الممارسات فى بعض الأحيان تعبيراً عن اشتداد ظروف الصراع الطبقي مع القوى الطبقيّة الرجعية.

بيد أن الميول اليسارية المتطرفة قد بدأت منذ منتصف السبعينيات تمتزج ببعض النزعات الاصلاحية اليمينية التى أخذت تعبر عن زرعها بالخبر من العلاقات مع الاتحاد السوفيتى والبلدان الاشتراكية الأخرى، والبراجماتية فى التعامل مع الدول الرجعية، والموقف المعادى لقيام الحزب الطليعى". (١٦).

وكما رفض قحطان الشعبى قرار القيادة العامة للجبهة القومية لتنهجه الفردى السلطوى، ورفض ربيع على قرار اللجنة المركزية مخططه الأيديولوجى - السياسى - الفوضوى - الفردى، وهو ما تجلّى بصورة خاصة فى دورتها السابعة فى سبتمبر ١٩٧٧.

ومن جديد يقدم ربيع على - كما فعل سلفه - على فعلته المغامرة، ويجنح، إلى "فرض خيار الحل العسكرى للخلاقات القائمة فى اطار التنظيم الذى توج بتنفيذ حركة ٢٦ يونيو ١٩٧٨ الانتقالية، هذه الحركة التى فشلت بفضل تلاهم التنظيم السياسى الموحد، والتفاف الجماهير ومؤسسات الثورة العسكورية حول التنظيم وقيادته الجماعية". (المصدر السابق ص ٢١)

كان لجوء زمرة ربيع على الى الحل العسكرى واذاكاؤها للنزعات "القبلية والمناطقية" فى هذا السبيل ضربة أخرى توجه إلى الديمقراطية الثورية، والى الشرعية التنظيمية والدمستورية، وافصاحاً عن التجربة الثورية برمتها ما تزال أبعد ما تكون عن ممارسة ما أسماه لينين بالديمقراطية

المنسجمة والمستقيمة وهي الشرط الأساسي لميلوغ الثورة الديمقراطية غاياتها القصوى، ولتحولها من ثم الى ثورة اشتراكية.

ومع ذلك فإن الكتلة الاجتماعية - السياسية - التنظيمية - الايديولوجية - التاريخية لتنظيم السياسى الموحد - الجبهة القومية استعصت على الكسر، وبدا أنها أمتنع من أن تهشم، وإنها قلقت من الحيوية والقوة ما يمكنها من أن تتطور وتتهلور أكثر فأكثر.

مدلول العودة إلى تهيج المحل العسكرى فى تصفية الخلافات الحزبية ووقفه الكونفرنس الحزبى العام أمامها:

بالتخلص من خطر الانتهازية اليسارية الذى كان قد تحول إلى خطر انتهازى يمينى فتح الطريق من جديد لاستكمال المسيرة الثورية الديمقراطية، وإنجاز أهم شروطها، وهو إقامة الحزب الطليعى، وهو ما يحقق بمقد المؤتمر الأول ما بين ١١-١٣ أكتوبر ١٩٧٨ الذى انبثق عنه " الحزب الاشتراكى اليمنى" على أساس برنامج ونظام داخلى جديدين يمثلان نقلة نوعية فى تفكير وايديولوجية الثورة، ناهيك عن الاسس التنظيمية المستوحاة من المبادئ اللينينية فى التنظيم.

فى تقييمه لأهمية هذا الحدث التاريخى قال الأمين العام للحزب عبد الفتاح اسماعيل فى اللجنة المركزية الى المؤتمر الأول للحزب الاشتراكى اليمنى: "إن أهمية مؤقترنا هذا تتمثل فى كونه قد جاء بعد تصفية اليسار الانتهازى المغامر، واجتثاث النزعة الفردية من بين صفوفنا. وبذلك نكون قد حققنا انعطافاً عظيم الأهمية فى مسار الحركة الثورية اليمنية. وان مجمل الظروف التى تحيط بمؤقترنا هذا تؤكد أنه ليس حدثاً عادياً سواء على مستوى اليمن أو على المستوى الخارجى. والقوى الامبريالية والرجعية لا تخفى انزعاجها من تعمق خط ثورتنا وقيام حزبنا الاشتراكى اليمنى، فائد ثورتنا الأمين نحو تحقيق كل طموحات شعبنا". (ص٣).

لستنا بحاجة الى التدليل على أن هاتين الوثيقتين، وخاصة البرنامج، قشطن انعطافاً فكرياً وتنظيمياً حاسماً فى مسيرة الثورة. يكفى أن هذه الوثائق التى أقرها المؤتمر الأول للحزب لم يجر عليها أى تعديل حتى اليوم، رغم كل العواصف والمحن التى مرت بها التجربة ومر بها الحزب منذ هذا الوقت حتى وقتنا الحاضر.

لا يزال برنامج الحزب صحيحاً لستين عديدة أخرى، بل إنه صالح لمرحلة الثورة الوطنية الديمقراطية كلها، وحتى بلوغ درجتها العليا: الديمقراطية الشعبية.

ليس هناك خلل فى وثائق الحزب، هناك وضوح يبلغ حد السطوع، وقاسم نظرى وايدىولوجى - وبالذات فى البرنامج - يرقى به إلى مستوى البرامج الطليعية للبلدان السائرة فى طريق التوجه الاشتراكى بل يمكن القول أجمالاً إن جميع الوثائق كانت متقدمة دائماً.

وإذن فلم تعرض هذا الحزب لكل تلك الهزات والأزمات والكوارث والمحن، بدءاً من أزمة اغسطس ١٩٧٩، مروراً بأزمة إبريل ١٩٨٠ التى أدت إلى إبعاد أمين عام الحزب ومؤسسه، وانتهاءً بكارثة الكوارث التى كان هو على رأس ضحاياها من الشهداء والمناضلين، والتى كادت

تعصف بالتجربة الثورية والدولة الديمقراطية، والحزب الطليعى من الأساس؟ هناك جملة من الاسباب يمكن محاولة رصدھا:

يمكن الخلل - فى تصورنا - فى أن الحزب قام على أساس عملية جمع حماسية، بحيث ضم "كل" من كان ينتمى إلى الفصائل الثلاث التى تشكل منه التنظيم السياسى الموحد - الجبهة القومية، وانتقل الجميع "كتلة واحدة" إلى الحزب الطليعى تحت الافتراض بأن الجميع مسلمون بأيدولوجية الاشتراكية العلمية، وبأن سير عملية تطور الحزب كفيلة بجعلهم يؤمنون بها، ويتحول "الكم" إلى "كيف"،. بحيث يستطيع هذا "الكيف" هضم وتثاقل الحزب الصائبة، والتشيع والتقييد بها، والسير على هداھا.

غير أن الحزب لم يحصل على الفرصة الكافية التى كان لا بد منها لحدوث مثل عملية التحول هذه، حيث بدأت التآزيمات الداخلية تحاصره وتزعزع خطاه قبل أن يمر عام واحد على تأسيسه. وخطورة هذه التآزيمات أنها لم تحدث فى جزء ما من جسم التنظيم، بحيث يسهل علاجها دون صعوبات، وإنما فى قيادة التنظيم ذاته، بل فى دماغه الذى به يفكر ويحرك آلية الحزب فى الاتجاه المرسوم والمنشود، فى المكتب السياسى ذاته.

حول خطورة هذه التآزيمات التى باغتت الحزب مع لحظات الميلاد التاريخى، وأحدثت أول شرح فى بنيانه وأثرت فيما بعد على مسيرته، وحول أسبابها، جاء فى "الوثيقة النقدية التحليلية..." "وبدأت تطفئ فى علاقة الرفاق الطليعيين لبعضهم البعض الحساسيات الذاتية الناجمة عن ضعف التمسك بالمبادئ الحزبية والتقاليد الديمقراطية واحترام الرأى الآخر، وبروز النزعة الانعزالية، والاستهانة بقوة الخصم الطبقي، والاستمجال فى حسم القضايا دون مراعاة الاتفاق الجماعى حولها" مما جعل اللجنة المركزية تقف "فى دورتها الخامسة الاستثنائية المنعقدة فى اغسطس ١٩٧٩ أمام هذه المشكلة"، حيث أعادت أسبابها العميقة "إلى ضغط الصعوبات الموضوعية للتطور الاقتصادى والاجتماعى، وتأثير النشاط التخريبى للعدو الطبقي، فى الداخل والخارج، وتدنى مستوى الوعى الأيدولوجى الاشتراكى العلمى، وخاصة فى أوساط القيادة السياسية، وانتشار بعض الافكار البرجوازية الصغيرة وبعض النزعات القبلية والمناطقية، والميل نحو التكتل والخروج عن المبادئ الحزبية المحددة فى النظام الداخلى (وأبرزها مبادئ المركزية الديمقراطية والقيادة الجماعية والنقد والنقد الذاتى)". (ص ٢٧)

وإذا كانت "أزمة اغسطس ١٩٧٩" قد حلت عن طريق اللجوء إلى "سلة الحلول الجاهزة" الترفيقية" (ص ٢٧) فإن أزمة أكثر منها خطورة قد تفجرت بعد ذلك مباشرة هى "أزمة ابريل ١٩٨٠" التى طالت مكان مع التنظيم ذاته، ولم تنفج إلا باتخاذ قرار فى اللجنة المركزية قضى بإقصاء " مؤسس الحزب الرفيق عبد الفتاح اسماعيل من منصبى الأمين العام للحزب وهيئة رئاسة مجلس الشعب الأعلى". غير أنه لم تراع هنا أيضا المبادئ الحزبية والشرعية التنظيمية عند اتخاذ هذا القرار من قبل اللجنة المركزية، ذلك أنها "قد عقدت فى ظل جو من الارهاب والتلويح

باستخدام العنف في حالة رفض القرار من قبل اللجنة المركزية، وفي ظل غياب الأمين العام للجنة المركزية - الذي منع قسراً من حضور الدورة. وكان القرار المتخذ خارقاً للنظام الداخلي، لأن الذين صوتوا عليه كانوا أقل من النصاب القانوني وفقاً للمادة (١٥).". (ص ٢٨)

نحن إذن أمام "حل عسكري" لمشكلة "حزبية" ولم يكن دور اللجنة المركزية سوى إصباح "الشكل" الخيبي لهذا الحل، وإن كان الشكل ذاته غير مستوف شروطه الكاملة.

ونحن إذن أمام أسلوب يقوم على "الارهاب والتلويح باستخدام العنف" لانتزاع القرارات حتى من قيادة "أركان الحزب" وهي اللجنة المركزية.

وهذا الأسلوب نفسه سيتكرر ويتخذ تعجيلات وأشكالاً متعددة فيما بعد، وسيمجد المكتب السياسي نفسه ماضياً في ذات المنحى المجاني سواء للنظام الداخلي للحزب وللشرعية التنظيمية أول دستور الدولة والشرعية القضائية، حيث يتحول هو إلى مدع عام، وقاض شرعي، ومنفذ للأحكام: "وفي هذه الفترة مر المكتب السياسي بقرارات مصيرية بحق بعض الرفاق القياديين، ابتداء من الارغام على الاستقالة، وانتهاء بالسجن والاعدام في ظل صمت اللجنة المركزية تجاه هذه الظواهر، مخترقاً بذلك الدستور والنظام الداخلي". (ص ٣٣)

نحن إذن أمام ما يشبه "النهج" القائم على فرض القرار من موقع القوة على التنظيم، وإذا لم يقلل التنظيم ذلك فإنه يعرض نفسه لمخاطر محققة.

وهذا "النهج" قد طبع كل العهود، سواء عهد ما اصطلاح على تسميته باليمين الرجعي، أو اليسار الانتهازي، أو اليمين الانتهازي، هذا "النهج" الذي سيبلغ أقصى ذراه في مؤامرة ١٣ يناير ١٩٨٦، هذا "النهج" الذي أوجزته "الوثيقة النقدية التحليلية...". كما يلي: "وفي فترات مختلفة بعد الاستقلال برزت في أجواء من الشكوك المتبادلة وضعف الثقة روح التأمر والارهاب ومحاولات التخلص من المخالفين في الرأي من المناضلين بطريقة عنيفة غير قانونية، وخرق بذلك دستور البلاد والقوانين النافذة والمبادئ الديمقراطية في حياة التنظيم والحزب والمجتمع، وأفسح المجال للمتخوف والانتقام، وقد استخدمت القيادات الانحرافية الانتهازية اليسارية واليمينية هذه الأساليب التأمرية لتثبيت مواقعها في السلطة". (ص ١٠٠ - ١٠١)

وضمن هذه الفترات تدخل أيضاً الفترة التي كان فيها عهد الفتح اسماعيل أميناً عاماً للحزب ورئيساً للدولة، أي ما بين أكتوبر ١٩٧٨ - أبريل ١٩٨٠، حيث شهدت مثل هذه الأجواء المضمومة التي كان يحكم فيها لحل الخلافات في الرأي لا إلى الديمقراطية الحزبية، بل إلى أسلوب الاملاء - كما سبق أن أشرنا، وكما نهت إلى ذلك "الوثيقة النقدية التحليلية..." بما أوردناه من ص ٢٧ منها، دون حاجة إلى تكراره هنا.

إلام تعود هذه الظاهرة الخطيرة المدمرة؟ إن الاجابة على مثل هذا السؤال الهام تعنى - بطريقة غير مباشرة - معرفة الطريق القويم والمستقيم الذي لا يجنب الحزب والتجربة فحسب المزيد من الأزمات والهزات والمآسي، وإنما تعنى أيضاً تحول الحزب قولاً وعملاً، نظرياً وعلمياً، إلى حزب

طليعى قادر على قيادة التجربة الديمقراطية الثورية بنجاح واقتدار، وبصيرة ووعى، والمضى بها إلى نهاية الدرب، وتحويلها من ثم إلى ثورة اشتراكية.

لأنك هنا سوى الإشارة إلى ما نعتقد أنه يمثل أبرز العوامل لهذه الظاهرة:

١- عدم تجاوز الأنماط الاجتماعية القديمة الموروثة أو الجديدة المشروعة، كالنمط الأبوى، والبضاعى الصغير على نطاق الريف والمدينة، والقطاع الرأسمالى الخاص، بكل ما يترتب على ذلك من انعكاسات ايدولوجية سلبية على بنية الحزب التنظيمية والأيدولوجية وممارساته السياسية، ولا سيما فى ظل التعثر النسبى للأشكال الاقتصادية الجديدة، كقطاع الدولة، والقطاع التعاونى، والقطاع المختلط.

والأنماط المتخلفة مع البنية الاجتماعية المتخلفة من شأنها دائما أن تفرز اتجاهات ديمقراطية واشتراكية متخلفة - حسب قول لينين .

ولعل الأيدولوجية الفلاحية الديمقراطية من جهة، وذات النزعة العسكرية الموروثة من جهة أخرى والثى تنزع إلى الأسلوب العسكرى فى حل ما يعترضها من تناقضات سواء مع الخصم الطبقي أوحى مع نفسها والتي قوت منها حرب التحرير الوطنى المسلحة ضد المستعمر، والتي شئى لها أن تستمر بعد الاستقلال الوطنى - لعلها تتحمل القسط الأعظم فى ميل التنظيم إلى اتباع الطريق "السهل" فى حل قضايا اقتصادية واجتماعية وسياسية "معقدة" ، تتعلق بهناء "المجتمع المذنى" الجديد، المجتمع الديمقراطى الثورى.

إن ما يغرى النزعة الفلاحية بتسويد نظرتها وأسلوبها فى حل القضايا "المدينة" المعقدة أن تأثير "المدينة" كمكان وكطبقة عاملة، كان دائما منذ ما قبل الاستقلال وإلى اليوم أضعف من تأثير الريف. فجيوش التحرير كان فى معظمه من الريف، وتركيب الجبهة القومية، والحزب الاشتراكى اليمنى كانت نسبة العمال فيهما دائما أدنى النسب. حقا أن المثقفين العسكريين والمدنيين كانوا يتمتعون باستمرار بتصيب قيادى بارز، غير أنهم لا يستطيعون أن ينهوا عن دور الطبقة العاملة القيادية والمباشر، حتى ولو تبنا أفكارها. حقا أن تخلف وضع الهيئة الاجتماعية هو السبب فى الحضور الضعيف للطبقة العاملة داخل الحزب وداخل قيادته.

وكما جاء فى " الوثيقة النقدية التحليلية... " : "أن دلالة هذه الظاهرة تكمن فى أنه حتى فى ظروف التوجه الاشتراكى فى اليمن الديمقراطية، وفى ظل تعدد الأنماط الاقتصادية والاجتماعية، وازدياد وتعقد عملية الصراع الطبقي فى المجتمع، فإنها أثرت على الحزب ليس فقط الطبقات التقدمية ذات المصلحة فى التقدم الاجتماعى - العمال والفلاحون والتعاونيون والمثقفون الثوريون- فحسب، بل وأثرت كذلك ضغوطات البرجوازية الصغيرة والفئات والطبقات المعادية لنهج التوجه الاشتراكى". (ص٣٦).

ولا حاجة إلى القول إن الفلاحين الفرديين هم من البرجوازية الصغيرة بحكم أنهم مالكون ينتجون بضائع صغيرة للسوق.



وتشير الوثيقة إلى واقع تدنى نسبة العمال في الحزب عام ١٩٨٥ مما حال دون "تجملر البنية الطبقية الكادحة للحزب وتوسيع هويته البروليتارية. فالتركيب الطبقي للحزب قد شمل في عام ١٩٨٥ - عمال (١٣٪)، فلاحين (١٠٪)، ومتقنين (١٧٢٪)، عسكريين (٣٨٦٪)، موظفين (١٣٢٪)، برجوازية صغيرة (٨٪)، وذلك مقارنة بـ (١٧.٤٪)، (١١٪)، (٢.٢٪)، (٢٨.٢٪)، (٢٧.٢٪)، (٦٪) من الفئات المشار إليها أعلاه على التوالي في عام ١٩٨٠". (٣٢).

وتخلص الوثيقة إلى الاستنتاج التالي الذي يضع اليد على عقدة المسألة التي يتوقف على حلها تحول الحزب من مجرد حامل لايديولوجية الطبقة العاملة إلى مجسد لها بالفعل: "إن تدنى نسبة الطبقة العاملة يعكس من جهة الصعوبات الموضوعية المتعلقة بتخلف التركيب الاقتصادي والاجتماعي، والضعف الكمي والكيفي للطبقة العاملة في إطار المجتمع. غير أن هذه المؤشرات تعكس من جهة أخرى ضعف المجهود المبذولة باتجاه فرز العناصر العمالية الطليعية المتواجدة، واستقطابها إلى عضوية الحزب". (ص ٣٢).

إن مضى عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية والثقافية، وتعميق عملية التحول الديمقراطي على جميع المستويات، وخاصة على المستوى الايديولوجي والثقافي، وأن تحقق ذلك كله بمقاييس ثورية - إن ذلك من شأنه أن يحدث انعطافاً جذرياً في وضعية الطبقة العاملة، سواء من الناحية العددية أو من الناحية النوعية، وأن يمكنها من إحداث تغيير في بنية التنظيم، وخلق قابلية أكبر لاستيعاب ايديولوجيته، وبرنامجه.

وكما كتب ليتين: "صحيح أن تأثيرنا، التأثير الاشتراكي الديمقراطي في سواد البروليتاريا، لا يزال ناقصاً جداً، جداً، والتأثير الشوري في سواد الفلاحين ضئيل إطلاقاً، وماتعانيه البروليتاريا، ولا سيما الفلاحون، من تشتت، ونقص في الثقافة، وجهل، لا يزال رهيباً. ولكن الثورة تجمع وتشقف بسرعة. وكل خطوة في تطورها توقظ الجماهير وتجهد بها بقوة لا تقاوم إلى جانب البرنامج الشوري بالضبط، بوصفه البرنامج الوحيد الذي يعبر بصورة كلية ومنسجمة عن مصالحها الفعلية والحوية" - حسبما جاء في كتابه الأنف الذكر: خطتنا الاشتراكية الديمقراطية في الثورة الديمقراطية، ص ٤٧-.

٢- نص "برنامج الحزب الاشتراكي اليميني" على أنه "هو طليعية الطبقة العاملة اليمينية المتحالفة مع الفلاحين والمتقنين الثوريين والفئات الشعبية الكادحة الأخرى. وهو التعبير الحي عن وعى هذه الطبقة لمصالحها الحقيقية ومستقبلها ودورها التاريخي". تلك أولى الكلمات في البرنامج (ص ١)

غير أن ما تعرض له الحزب بعد قيامه يبين أن هذه الكلمات لم يكن تمكس واقع الحال بقدر ما كانت تعبر عما ينهني أن يكون عليه الحزب. والقول بأن الحزب "طليعية" الطبقة العاملة يعني أنه ليس هو جُماع الطبقة العاملة يعني أنه

ليس هو جُماع الطبقة العاملة، وهو من ثم كطليعة يتسع لكل من يعي أيديولوجية الطبقة العاملة ويناضل بحماس من أجل انتصارها، أيًا كان أصله الطبقي الكادح، سواء كان فلاحياً، أو كان ينتمي الى فئة المثقفين الثوريين أو البرجوازية الصغيرة الثورية. فالعنصر الحاسم هنا هو الانتماء الأيديولوجي، وليس الانتماء الطبقي وحده، فالبروليتاري الذي لا يعي رسالته يمكن أن يخدم غيره.

والمعضلة أن الحزب الاشتراكي اليميني لم يكن عند قيامه قد حقق لانتماء الطبقي، ولا انتماء الأيديولوجي، ولم يكن قد توفر له سوى ما أسمته "الوثيقة التقدية التحليلية..." "ظروف الحد الأدنى لقيام الحزب الطليعي"، ومع ذلك محتم قيامه "بالرغم من الثغرات والنواقص التي لازالت قائمة والناجمة عن تدني نسبة الطبقة العاملة في جسم التنظيم وفي بنية المجتمع، وعدم استيعاب العديد من الأعضاء لأفكار الاشتراكية العلمية وسيطرة بعض الأفكار البرجوازية والبرجوازية الصغيرة عليهم، وعدم تقيد والتزام بعض الأعضاء بمواد النظام الداخلي، وصعوبات عملية التطور الاقتصادي والاجتماعي، ومؤامرات القوى الامبريالية". (ص ٢١).

وبعد قيام الحزب لم تتوافر الأجواء المواتية لاتسراف القيادات والأعضاء، لإغناء حصيلتهم الفكرية، وتعميق وعيهم الأيديولوجي. ولم يكن كافيًا ما محصل عليه البعض في معهد عبد الله باذيب وفي بلدان المعسكر الاشتراكي، حيث ظلت هناك فجوة بين الانتماء النظري للأيديولوجية البروليتارية والتجسيد الفعلي لها. وحسب الوثيقة فإن "العمل الأيديولوجي في إطار الحزب في غضون تلك الفترة قد عانى بالمقابل من الفتور والشكليات. فقد أهملت عملية التشقيف الأيديولوجي المنهجى الاشتراكي العلمي في أوساط الحزب والقيادة، الأمر الذي جعل العديد من أعضاء الحزب ومعظم العناصر القيادية - ليس فقط فريسة للاجتهاادات الفردية والتخلف الفكري والنظري فحسب، بل وقريسة أيضا لتأثير الأفكار البرجوازية والبرجوازية الصغيرة والأفكار التقليدية، وكذا الأفكار المعادية للاشتراكية العلمية". (ص ٢٤).

وهذه الوضعية الأيديولوجية غير المرضية التي صاحبت وتلت قيام الحزب وما تزال تواكبه في حاجة إلى تغيير - حسبما جاء في "تقرير اللجنة المركزية للحزب الاشتراكي اليميني" الذي قدمه الرفيق علي سالم البيض الأمين العام للجنة المركزية للحزب إلى الكونغرس الحزبي العام وأقر من قبله: "ولا ريب في أن عملنا الأيديولوجي واجه ومازال يواجه العديد من المصاعب بسبب بقايا تأثير المفاهيم والقيم البالية، والعلاقات الاجتماعية المتخلفة، وقوة العادات القديمة، وآثار الممارسات الاتحرافية للتيارات الانتهازية اليمينية واليسارية على الصعيد الأيديولوجي، حيث لم يعط أى اهتمام يذكر لقضية التشقيف والدراسة النظرية لأيديولوجية الحزب ووثائقه إلا بشكل مبادرات ذاتية محدودة.. كما أن بعض القيادات قد تركت التشقيف الذاتي والدراسة النظرية جانبا لأسباب مختلفة، أبرزها اعتقادها بعدم ضرورة ذلك، واستعصيص عنها بالوجهة السياسية والاجتماعية، وكذا بسبب النشاط الأيديولوجي المعادي الذي يقوم على خبرات متطورة وأساليب

مجرية، ولا يمكن إضعاف تأثير هذه المصاعب بدون عمل تروى منهاجى دؤوب". (ص ٣١-٣٢).  
٣ - وسواء قبل نشوء الحزب أو بعد نشوئه لم تتأسس تقاليد ديمقراطية راسخة وناضجة داخل التنظيم تعصمه من اللجوء إلى أساليب البرجوازية الصغيرة فى حل الخلافات الحزبية. إن جزءاً من ذلك يعود إلى أن البلاد لم تعرف فى ظل الاستعمار والاقطاع والبرجوازية الكسبرادورية تقاليد ليبرالية حقيقية. وتركزت الاستبداد الآسيوى الذى يلمت به شعوب الشرق لم تسلم اليمن منها، وكان لابد أن تنفذ حتى الى صف التنظيم الثورى المناضل ضد كل استبداد ذلك أن يتتته نفسها كانت من ذات طينة المجتمع المصاب بذا الاستبداد المزمّن.

ومجرية التضال المصلح ضد المستعمر الدخيل تركت مزاجاً يكاد يكون شائعاً يعتقد فى صواب معالجة كل مشكلة "داخلية" بآليات الأسلوب "الحاسم" الذى ينجح مع المستعمر. هذا المزاج العسكرى، مضافاً إلى بقايا تركت الاستبداد الآسيوى الموروثة عبر القرون، وإلى نزق البرجوازية الصغيرة، وخاصة الرقيقة منها، واثرة تقاليد الثأر والثأر المضاد القبلى - ذلك كله مثل الخلفية السيكلولوجية - حتى دون وعى من أحد - التى حذت من نمو التقاليد الديمقراطية فى المصل السياسى والحزبى والوطنى والشعبى عامة، وضيق من مسام التجربة الثورية، وكادت تصيبها بالاختناق.

كان لينين يقول إنه بأقصى قدر من الديمقراطية الثورية يمكن أن تتحول الثورة إلى ثورة اشتراكية. وذلك مالم يتحقق فى مجرية الثورة فى اليمن الديمقراطية. حيث كان نطاق الديمقراطية يضيق باستمرار، مما حال ليس فحسب دون انطلاق الثورة نحو مرحلتها العليا، مرحلة الديمقراطية الشعبية، العتبه الأولى نحو الاشتراكية، وإنما ضيق الخناق حتى على مراكز التنفس داخل قيادة الحزب وأفضى من ثم الى تلك التفجرات المدمرة التى كاد بعضها أن يطيح بالهيكل نفسه، ويهدم البيت على رؤوس أصحابه.

وليس هناك من صيغة بلاغية أفضل من هذه فى وصف ماجرى يوم ١٣ يناير ١٩٨٦ وما تلاه من أحداث دامية مأساوية أصابت بضررها الجميع، وكادت تطيح برأس الحزب والثورة معاً، وتسلم البلدان جثة هامة تقوى الثورة المضادة.

من هنا تلك العبرة التاريخية التى استخلصها الكونغرس الحزبى العام من ذلك كله، وتأكيد على أنه بالديمقراطية فقط سواء الديمقراطية الحزبية، أو الديمقراطية العامة للشعب كله بجمع مؤسساته الرسمية والشعبية، يمكن للثورة أن تعالج قضاياها، وأن تواصل السير على طريق النجاة كامل مهام الثورة الديمقراطية، وأن تتقدم صوب أفق الاشتراكية.

لا محيص من إيراد بعض الفقرات فى هذا الصدد التى تبين أن الحزب قد وعى الدرس جيداً، وأن مآسى الماضى، رغم فداحتها، غدت الآن المرجعية التاريخية للحزب، إضافة الى المرجعية النظرية المثلثة فى وثائق الحزب وفى مبادئ الاشتراكية العلمية وأسساها التنظيمية. تقول الوثائق أنه غدا محتملاً الآن "إشاعة الديمقراطية فى آلية سلطة الدولة وعلى صعيد

المجتمع، وتوسيع نطاق المشاركة الفعلية للكادحين فى الحياة السياسية وفى إدارة شئون التطور الاجتماعى والاقتصادى والثقافى فى البلاد، من خلال رفع دور وفاعلية مجلس الشعب الأعلى ومجالس الشعب المحلية ومنظمات الكادحين المهنية والإبداعية، ورفع مستوى مراقبة الجماهير على نشاط هيئات وأجهزة الدولة وكوادرها والعاملين فيها، وتعزيز دور أجهزة حماية الشرعية الديمقراطية فى الرقابة على تنفيذ القوانين وحماية النظام التقدمى" و"تطوير أوضاع المنظمات الجماهيرية، وتوسيع طبيعتها الديمقراطية، ورفع دورها فى إنجاز مهام الثورة الوطنية الديمقراطية، وتأمين اشتراكها النشط فى إدارة شؤون الدولة والمجتمع، وزيادة دورها التربوى والثقافى بين أوساط الكادحين". (ص ٥٤ ، ٥٥)

وفى خاتمتها تجمل الوثيقة الخبرة المتراكمة المستخلصة من حصاد التجربة برمتها كما يلى: "لقد استخلصت الوثيقة الدروس والعبر الأساسية للتجربة الثورية فى بلادنا، ووضعت أمام الحزب قيادة وقواعد الاختبار الحقيقى المتمثل فى مدى القدرة على ربط النظرية بالممارسة، والأقوال بالأفعال، وتعميق وتوسيع صلات الحزب بالجماهير الكادحة، وإشاعة الديمقراطية فى مختلف جوانب حياتنا الاجتماعية لصالح العمال والفلاحين والصيادين وسائر الكادحين اليمينيين". (ص ١٠١ - ١٠٢)

هذه الاستخلاصات والتوجيهات الهامة هى ماتوقف أمامها طويلاً تقرير اللجنة المركزية الذى ألقاه الأمين العام للحزب الرفيق على سالم الببيض أمام الكونغرس الحزبى العام، والتى لا يتسع الحيز لتتبعها.

يكفى هنا إبراء بعض الفقرات المتعلقة بضرورة إشاعة الديمقراطية المنضبطة الحزب ذاته، لضمان إشتاعتها فى الدولة والمجتمع والمنظومة السياسية كلها:

"وفى هذا السياق أكدت التجربة على ضرورة وجرد الأعمال الملموسة الصادقة، والتعامل المبدئى الصارم مع هذه المبادئ، لأنها تشكل ضماناً للحزب من انحرافات يسارية كانت أم يمينية. وفى هذه الأعمال الملموسة يتجلى الربط المحكم بين الربط الديمقراطية التى تعنى إطلاق مبادرة الأعضاء، وحققهم فى النقاش الديمقراطى إلى اتخاذ القرار بالأغلبية، وانتخاب هيئات الحزب، وبين المركزية والانضباط الحزبى الواعى والصارم للبرنامج والنظام الداخلى والقيادة المنتخبة، والقرارات المتخذة بالأغلبية.

وبالعودة إلى تجربة حزبنا فإننا نشعر أننا بحاجة إلى تصحيح فهم وممارسة أعضاء ومرشحي الحزب للديمقراطية، ليدرك الجميع أنها مسؤولية كبيرة، وأن لها حدوداً: هى وثائق الحزب وقرارات هيئاته، وهى لا تكتمل إلا بالانضباط الحزبى الحديدي لوثائق الحزب وإرادته الجماعية. وفى نفس الوقت يجب أن تقف بحزم أمام أى ظواهر لمصادرة الديمقراطية من خلال فرض الرأى والتعصب وإصدار الأحكام المسبقة وردود الأفعال واضطهاد الأعضاء والأعضاء المرشحين ومصادرة حقهم فى طرح آرائهم وملاحظاتهم وعدم احترامها والاستخفاف بها. ويعتبر مبدأ النقد والتدقيق الذاتى سلاحاً بيد الحزب وأعضائه للحفاظ على نقاوة الحزب وتطويره بصورة مستمرة. ولذا ينبغى أن نعزز

مارسته ولا تسمح برودود الأفعال الضيقة والتحصن تجاه النقد والنقد الذاتي الحزبي والمبدئي البناء أو ممارسة هذا المبدأ الحزبي الهام في المسائل الهامشية والشكلية، أو استخدامه بصورة تعكس الأحقاد وتعصفية الحسابات". (ص ٧).

إن التمعن في أطروحات الكونفرانس الحزبي العام هذه، وفي مجمل الوثائق التي أقرها، توضح أننا أمام "بيروسترويكيا" يمنية، أمام دعوة صريحة لإعادة البناء للتجربة الثورية الأعلى مختلف المستويات الحزبية والرسومية والشعبية، وإصلاح أى خلل فيها على أساس إشاعة الديمقراطية وتطبيق مبدأ العلية". (ص ٢٠)

لقد حدث حتى في بلد لينين العظيم انحراف عن نهج الديمقراطية الاشتراكية، ولجوء إلى الأساليب الإدارية والبيروقراطية والارهابية والاجرامية.

غير أن ثورة أكتوبر الاشتراكية العظيمة والمبادئ اللينينية في الديمقراطية والقيادة الحزبية السليمة أمكن لها أن تنتصر آخر الأمر. لقد صححت الثورة الأعوجاج الذي طرأ على مسيرتها. لقد بدأ منذ عام ١٩٥٦، في عهد خروشوف، ولم تنتج عملية التقويم والتصحيح هذه إلا في عهد جورباتشوف، وبالذات منذ وضعت اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفيتي يدها على مفتاح مرحلة إعادة البناء والتجديد والإصلاح الديمقراطي الشامل.

وحسب تعبير جورباتشوف في كتابه "بيروسترويكيا والتفكير الجديد لبلادنا والعالم أجمع" ١٩٨٨؛ بيروت، ص ٧: "ولقد أدت بنا مقارنة الوضع إلى استخلاص استنتاج حازم لا يرحم: أن البلاد على شفا وضع تازمى. وقد توصلنا إلى هذا الاستنتاج في اجتماعات اللجنة المركزية في نيسان (أبريل) ١٩٨٥ التي حددت نقطة الانعطاف نحو النهج الاستراتيجى الجديد، نهج البيروسترويكيا، وأسست لمفهومها".

إن حسن قتل وثائق الكونفرانس الحزبي العام وحسن تطبيقها وتعميقها كفيل بأن يجعل منه ومنها "نقطة انعطاف نحو النهج الاستراتيجى الجديد، نهج البيروسترويكيا" اليمنية. ولعله ليس الأمل أو التفاؤل وحدهما هما اللذان يجعلاننا نغفل إلى القول بأن مسيرة الثورة بدأت تتحرك في هذا الاتجاه، وإنما أيضا المؤشرات المعطاة بالفعل. والمهم أن يكون كل منا مسؤولاً عن دفع المسيرة في هذا الاتجاه، دون انتظار دعوة أو توجيه. فتلك مسؤولية ضمير ووجدان، ورشد وبصيرة، فوق أنها شهادة الانتماء الحققة إلى الوطن والثورة والشعب.

**المحوى الديمقراطي للوحدة اليمنية منذ أول وثيقة حتى آخر وثيقة:**

بقى أن نشير إلى أن القضية الوطنية العامة، قضية الوحدة اليمنية، كانت مرتبطة بالقضية الاجتماعية: ذلك ما نلاحظه بوضوح متزايد أبداً منذ صدور "الميثاق الوطنى" فى يونيو عام ١٩٦٥ إلى اقرار وثائق الكونفرانس الحزبي العام ما بين ١٠ - ٢١ يونيو ١٩٨٧، ناهيك أن هناك معالجات سابقة فى هذا الاتجاه، أبرزها ما تضمنه "الميثاق الوطنى" للاتحاد الشعبى الديمقراطى الذى صدر فى أكتوبر عام ١٩٦١.

صيغة "الميثاق الوطني" للتحاد أوجزها شعاره : "نحو يمين حر ديمقراطي موحد" التي أصبحت بعد الاستقلال، وكما جاء في الوثيقة التي صدرت ١٩٦٨، "من أجل يمين ديمقراطي موحد". أما صيغة "الميثاق الوطني" للجهة القومية فلم تشترط فقط أن تقوم الوحدة اليمنية "على أسس شعبية سليمة"، وإنما اعتبرتها أيضاً خطوة على طريق الوحدة العربية التي ينبغي أن تقوم على ذات الأسس؛

"إن الشعب العربي في إقليم اليمن شماله وجنوبه جزء من الأمة العربية، وإن إقليم اليمن جزء لا يتجزأ من الوطن العربي، وتربطه وحدة تاريخية ونضالية ومصيرية مشتركة. لذا فإن إعادة وحدة شعبنا العربي في إقليم اليمن شماله وجنوبه، سيراً نحو وحدة عربية متحررة، مطلب شعبي، وضرورة تفرضها متطلبات الثورة، ويجب أن تتم على أسس شعبية وسليمة". (٧٩)

هذه النظرة إلى الوحدة اليمنية التي تعتبرها من "متطلبات الثورة" وتحتم إقامتها على أسس شعبية وسليمة، ستتخذ في "البيان السياسي" للقيادة العامة للجهة القومية وفي القرارات العلنية الصادرة عن المؤتمر الرابع للجهة القومية طابعاً أكثر وضوحاً وقوة؛ فالبيان والقرارات معاً يعتبران إقامة نظام وطني ديمقراطي في الجنوب تمثل أساساً متيناً لتكوين الثورة من إقامة تنظيم واحد لعموم اليمن ولتحقيق الوحدة اليمنية، حيث أنه بذلك "تلعب الثورة دورها في تحقيق أداة الثورة الموحدية في إقليم اليمن، كخطوة نحو تحقيق وحدة التراب اليمني" مع التأكيد على أن "محروريا الوطنى لن يتحقق بشكله السليم إلا بانتصار ثورتنا في الشمال وتحقيق وحدة الإقليم اليمنى، ليتمتع مسؤولياتنا التاريخية. لذلك فدعم الثورة في شمالنا اليمنى مهمة أساسية وضرورية". (ص ٢٤٨، ٢٥٢ من كتاب نايف حوافه، أزمة الثورة في الجنوب اليمنى)

أما "برنامج التنظيم السياسي للجهة القومية لمرحلة الثورة الوطنية الديمقراطية" الذي أقره المؤتمر الخامس للجهة الذي عقد ما بين ٢-٦ مارس ١٩٧٢ - أى بعد قيام حركة ٢٢ يونيو ١٩٦٩ التصحيحية - فقد عالج قضية الوحدة اليمنية معالجة طبقية وجعلية، ووضع صيفاً لها ظلت قائمة ومقبولة من جميع النضالات الأخرى التي دخلت في التنظيم السياسي الموحد - الجهة القومية - الذي قام في أكتوبر ١٩٧٥، بل إن بعض هذه الصيغ تبناها "برنامج الحزب الاشتراكي اليمني".

جاء في برنامج المؤتمر الخامس للجهة القومية: "إن استراتيجية الثورة اليمنية مرتبطة عضوياً ودون انقصاص بوحدة ثورة ٢٦ سبتمبر وثورة ١٤ أكتوبر كوحدة تتوج وحدة الأرض والشعب اليمني، وبالتالي وحدة مصالحه المشتركة، وكذلك مرتبطة بوحدة الأداة على صعيد الإقليم كله، لكي يمكن تحقيق الأهداف الاستراتيجية التاريخية لشعبنا اليمني".

ويرى البرنامج أن "المصالح المتناقضة والمتضادة للقوى الطبقية والسياسية في الأقليم" قد وضعت الثوريين اليمنيين عموماً في جانب، بينما وضعت قوى الثورة المضادة في الجانب الآخر، وأكدت أن "أية ردة رجعية أو تحولات تقدمية في أي شطر من الإقليم لن تكون معطياتها

التاريخية سلباً أو ايجاباً على هذا الشطر او ذاك من الاقليم، وانما يتعدى ذلك ليشمل الاقليم كله"، وأوضحت أن الثورة فى الجنوب قد شرعت بالفعل فى تحقيق مهام الثورة الوطنية الديمقراطية، بينما ماتزال الثورة فى الشمال فى حالة دفاع عن النفس، مما يلزم ثورة ١٤ أكتوبر بالتآزر مع النضال الثورى فى الشمال حتى يتمكن من تحقيق ذات المهام، وحتى يوجد المهاد الوطنى الديمقراطى العام الذى تتخلق وتولد فيه الوحدة اليمنية. وحسب تعبير البرنامج فانه إذا "كانت المهام المباشرة فى الجنوب تحدد بمهام الثورة الوطنية الديمقراطية، فإن هذا لا يعنى على الاطلاق أنها غير مرتبطة بصلب النضال الوطنى الديمقراطى فى الإقليم، بل اننا نقصد من ذلك بأن هناك مرحلة زمنية من النضال قد تطول وقد تقصر فى سبيل الدفاع عن ثورة ٢٦ سبتمبر، ومن أجل الدخول فى تنفيذ مهام الثورة الوطنية الديمقراطية، وتحقيق الوحدة اليمنية" وبهذا الفهم فنحن ندرك أن المرحلة الراهنة أكثر من سابقتها، وأن الظروف والأوضاع التى تعيشها الثورة اليمنية اليوم تحتاج منا إلى مزيد من النضال، ومزيد من التضحيات مرتبط ببرنامج واضح لتواصل السير من أجل تحقيق مهام الثورة الوطنية الديمقراطية فى عموم الاقليم اليمنى كله". (ص ١٣-١٨)

من نافلة القول الاشارة إلى أن "برنامج الحزب الاشتراكى اليمنى" قد توفر على أرقى وأنضج الصياغات حول الوحدة اليمنية، حيث يعالجها باعتبارها قضية من قضايا الطراع الوطنى والاجتماعى بين قوى التحرر والتقدم من جهة وقوى التبعية والتخلف من جهة أخرى، وهى من ثم محور من محاور الصراع الطبقي بين النقيضين، ذلك أن "الطبقات والعناصر الرجعية المستغلة المعادية للثورة والجماهير الكادحة كانت ولا تزال تطرح شعار الوحدة فى سبيل مصالحها التخريبية، بغية الدفع بحركة شعبنا الوطنى التحررية إلى طريق محاربة التحولات الثورية" "إن الحزب الاشتراكى اليمنى، ومعه جميع القوى التقدمية الأكثر إخلاصاً وصدقاً والأكثر استعداداً للتضحية من أجل اليمن الديمقراطى الموحد فى الوطن اليمنى كله، يرفض مثل هذا المفهوم للوحدة كما يرفض تلك الطرق لتحقيقها التى تعتمد على الرجعية" "وسيناضل من أجل أن تحقق الوحدة اليمنية بطابعها الطبقي الديمقراطى لمصلحة أوسع جماهير الشعب. لذلك فإن الوحدة اليمنية يجب أن تكتسب محتوى ديمقراطياً، وان تخدم قضية الثورة اليمنية". ان الصراع الطبقي الذى يدور حول قضية وحدة الوطن اليمنى والقضايا الأخرى يرتبط ارتباطاً لا ينفصم بالصراع بين القوى الطبقيّة الثورية والقوى المعادية للثورة، لأن هناك ترابطاً وثيقاً بين وحدة القوى الرجعية فى شطرى اليمن، والعكس صحيح بالنسبة لوحدة القوى الثورية اليمنية".

وبما أن المرحلة التى تمر بها حركة الثورة اليمنية عموماً هى مرحلة الثورة الوطنية الديمقراطية، فإن الوحدة اليمنية هى جزء لا يتجزأ من طبيعة هذه الثورة، وهى من ثم لا بد أن تكون ذات محتوى وطنى ديمقراطى.

ولكن تحقيقها يتطلب أولاً وقبل كل شئ وحدة فصائل هذه الحركة الثورية اليمنية، ووحدة

قواها الظلمية، وحدة الجماهير العريضة، ووحدة كتابتها التقديمية:  
"هنا يكمن فهم حزيننا للمضمون الوطني الديمقراطي للوحدة اليمنية وسلطتها المركزية الموحدة.  
وهذا الفهم لا يجوز فصله عن الفهم الصحيح للدور وأهمية الأداة السياسية للثورة اليمنية، لأن  
تحقيق الوحدة اليمنية مرتبط ارتباطاً جديلاً بوحدة أداة الثورة اليمنية.  
إن تحقيق الوحدة اليمنية ليس بالمهمة السهلة، ولا يمكن أن يحقق عفوياً، وتحقيقها يتطلب  
النضال الحاسم من قبل جماهير شعبنا اليمني وحركته الوطنية في عموم الوطن.  
ومن هنا فإن أداة الثورة اليمنية كظليعة موحدة تقود النضال أمر ضروري جداً، لا من أجل  
تحقيق الوحدة اليمنية فحسب، ولكنها تظل أكثر ضرورة لمواصلة النضال من أجل تثبيتها  
وحمايتها، وبالتالي من أجل الهجاز كافة الأهلالي المرحلية والتاريخية لاستراتيجية الثورة اليمنية".  
(ص ١٩ - ٢٢)

لقد شدد الكونغرس الحزبي العام للحزب الاشتراكي اليمني الذي عقد ما بين ٢٠ - ٢١  
يونيو ١٩٨٧ على صوابية وسلامة رؤية الحزب هذه تجاه قضية الوحدة اليمنية. وقدمت "الوثيقة  
التقديية التحليلية..." عرضاً موجزاً للمسار المتعرج والمعقد الذي مضت فيه هذه القضية عبر  
جميع المراحل التي مرت بها الثورة، وأوضحت إنه قد واجه "نضال الشعب اليمني من أجل التحرير  
الوطني والديمقراطية والوحدة والتقدم الاجتماعي عداء شرساً من القوى الامبريالية والرجعية منذ  
انطلاقة ثورتى ٢٦ سبتمبر و١٤ أكتوبر. وعملوا على دعم القوى الداخلية المضادة للثورة في  
مؤامراتها الداخلية المضادة للثورة في مؤامراتها لعرقلة مسيرة الثورة اليمنية، وإعادة توحيد  
الشعب والوطن بطرق سلمية وديمقراطية كما عملوا بصورة مستمرة على افتعال أجواء عدم الثقة  
والتوتر بين شطري الوطن، ولجأوا أحياناً في جر الشعب اليمني الى الاقتتال وتعرض المكاسب  
الثورية للشعب اليمني للمخاطر".

وتوجز الوثيقة رؤية الكونغرس الحزبي إزاء قضية الوحدة اليمنية على النحو التالي: "إن من  
الضروري أقصى ضرورة مواصلة النهج الصحيح لحزبنا وفق رؤية الحزب الاستراتيجية المبدئية  
للقضية الوطنية اليمنية التي أكدت صحتها خبرة نضال شعبنا، وأن تنعكس هذه الرؤية في مجمل  
الممارسة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية لنا، المجتمع اليمني المجتهد الوطني في  
الخطر الجنبوي من الوطن، وفي العمل المشترك مع جماهير شعبنا، وبين النظامين في شطري  
الوطن، وبما يعزز طاقات شعبنا اليمني على صد المؤامرات الامبريالية والرجعية المعادية لشعبنا  
اليمني وللثورة اليمنية، والرامية إلى افتعال أسباب عدم الثقة والتوتر والحرب بين الشطرين،  
وأضعاف نضال شعبنا لتحقيق أهداف ثورتى سبتمبر وأكتوبر وتعزيز الاستقلال الوطني  
والديمقراطي والوحدة والتقدم الاجتماعي.

إن من الضروري سد الثغرات التي تضعف الكيان الوطني والسيادة الوطنية لشعبنا على  
التطور المستقل المنسجم، والعمل على تعميق وتقوية الاسس والمقومات المادية والاقتصادية



لوحدة الكادحين والشعب والوطن، والقضاء على التجزئة الاقتصادية والاجتماعية فى كل من شطرى البلاد، وتحقيق الانفكاك من علاقات التبعية للامبريالية ولل سوق الرأسمالية العالمية، وتعزيز الاستقلال الاقتصادى، والسير باتجاه التكامل الاقتصادى بين الشطرين بأناق تحررية وطنية توحيدية". (ص ٨٨ - ٨٩ - ٩١).

واضح أن الوثيقة ترفض بحسم المنطق البراجماتى المتمسح الأهرج القائم على الدعوة إلى التحقيق الفورى للوحدة اليمنية فى صورة اندماجية كاملة، دون اهتمام بالطابع الديمقراطى التحررى الذى ينبى أن يكون لها.

وواضح ان الوثيقة ترفض كلا من الحل الادارى والحل العسكرى، للوحدة. فالحل الادارى التعسفى يتجاهل التناقض بين الطبيعة الاجتماعية لكل من النظامين والتوجه الاقتصادى والسياسى والأيدىولوجى لكل منهما، والحل العسكرى المغامر - سواء جاء من قوى اليسار أو قوى اليمين - لا يأخذ فى الحسبان التجارب الميرة التى خلقتها حرب ١٩٧٢ وحرب ١٩٧٢ وحرب ١٩٧٩، كما لا يضع فى الاعتبار موازين القوى المحلية والإقليمية والعربية والدولية التى لا تسمح بحل التناقضات الاجتماعية والسياسية باللجوء إلى القوة العسكـرية حتى ولو كانت هذه التناقضات داخل وطن واحد، طالما تحكمه دولتان لكل منهما علاقاتها الدولية ومكانتها المعترف به فى المجتمع الدولى.

وذلك يعنى أنه لا محيص من السير فى الطريق الطويل لتحقيق الوحدة اليمنية، هذا الطريق الذى قد تتعدد المحطات عليه، وقد تتباطأ الخطى فى مضيقها فيه، غير أنه يظل هو الطريق الأمن والرحيد.

فالوحدة قضية مصيرية، وليست قضية أنية، وهى مرتبطة بقضية وحدة القوى الثورية، وبالديمقراطية السياسية، والتقدم الاجتماعى، والتحرر من التبعية للرجعية العربية والاستعمار، وبوضع الاسس المادية - الاقتصادية المتكاملة بين الشطرين، وبالتقارب السياسى - وليس التطابق - بين النهجين لكل من النظامين الاجتماعيين، وهو ما يستلزم تغيير طبيعة النظام فى شمال الوطن.

وحسب التعبير الوارد فى "تقرير اللجنة المركزية للحزب الاشتراكى" الذى ألقاه الرفيق الأمين العام على سالم البيض أمام الكونغرس الحزبى فإنه "كانت ولا تزال قضية وحدة شعبنا اليمنى والقضاء على أوضاع التجربة المؤلمة التى يعانى منها شعبنا بشظيرة واحدة من أهم وأبرز القضايا المصيرية التى أولاها ويوليها حزبا جل اهتمامه ووضعتها على الدوام ضمن أولويات القضايا التى تتصدر من نضاله من أجل تحقيق كامل أهداف استراتيجية الثورة اليمنية فى التحرر الشامل، والتقدم الاجتماعى، والوحدة المتينة القائمة على أسس سلمية وديمقراطية تلمى تطلمات وأشواق الكادحين اليمنيين فى بناء حياتهم الجديدة الحالية من النظم والقهر واستغلال الإنسان لأخيه الإنسان. من هذا المنطلق حرص حزبا دوماً على توحيد جهوده مع كل القوى الحرة والشرقة

على الساحة الوطنية اليمنية التي جمعنا وجمعنا معها النضال من أجل المجاز الهدف العظيم لشعبنا، والمتمثل في إعادة تحقيق وحدة الوطن اليمني أرضاً وشعباً على أسس سلمية وديمقراطية". (ص ٥٧).

يبقى أن نقول إن إقامة دولة كوندراالية وطنية يمنية تبقى على الطبيعة الخاصة لكل من الدولتين والنظامين يمكن أن يشكل إحدى المحطات التمهيدية على طريق الوحدة الطويل الذي لا ينتهي إلا بإقامة جمهورية واحدة موحدة، وطنية ديمقراطية، ذات توجه اجتماعي تقدمي، وأفاق تحررية إنسانية.

#### خاتمة :

وبعد: فإن أصالة تجربة الثورة في اليمن الديمقراطية تتجلى في واقع أنه رغم الكوارث والمحن، ورغم الاعتقالات الحادة اليمنية واليسارية التي هددت مسارها ومصيرها غير مرة، فإنها كانت دائماً تقتلك من الطاقات الشعبية ومن الحيوية النضالية ما يمكنها من تجاوز كل كارثة ومعنة، ومن التغلب على كل اعتطاف حاد مهدد.

لقد كانت الكتلة الأساسية الاجتماعية - التاريخية - السياسية - العسكرية المنخرطة في التنظيم أو المتلفة حوله، والتي كانت تتألف من الفلاحين والعمال والجنود والمثقفين وغيرهم من الفئات الكادحة الأخرى هي طوق النجاة الذي حمى الثورة من مخاطر المؤامرات الخارجية، واستقلها من برائن الأزمات الداخلية.

لقد كانت الوثائق الحزبية، بدءاً من "الميثاق الوطني" للجهبة القومية، وانتهاءً ببرنامج الحزب الاشتراكي اليمني هي التبراس الذي يعض طريق الثورة، والبهوصلة التي تؤثر على مسارها الصحيح ووجهتها المبتغاه لا في أوقات الهناء السلمي فقط، وإنما أيضاً في ليالي المحن والأزمات المدلهمات.

لقد لعبت النواة الثورية، الديمقراطية والاشتراكية العلمية، منذ مطلع الستينيات وحتى قيام الحزب أدواراً متميزة في رص قوى الثورة، وفي تكثيف كتلتها الوطنية والشعبية، وفي تفتيحها على آفاق الفكر الاشتراكي العلمي، وفي ربطها بحركة التحرر الوطني العربية والعالمية وبحركة الأنظمة البروليتارية، وخاصة بالمعسكر الاشتراكي، وفي طليعتها الاتحاد السوفيتي.

وإذا كان عبد الله باذيب، رائد الفكر الاشتراكي العلمي في اليمن، وعبد الفتاح اسماعيل مؤسس الحزب الاشتراكي اليمني، قد برزا كرمزين كبيرين ضمن هذه النواة الطليعية الرائدة التي مثلت القاطرة الثورية لحركة الثورة، فإن ذلك كان ممكناً لأن الكتلة الشعبية الصلدة كانت - بحكم مصالحها ومطامحها الأساسية والجزرية المشروعة - مهياًة داخلياً للتفاعل والتجاوب مع مثل هذه الرموز الكبيرة، ومع مثل هذه النواة الطليعية.

وبالقوة النقدية التحليلية التي وقفها الحزب الاشتراكي اليمني في كونفرنسه الحزبي العام، بعد استنقاذ سقيفة الثورة من قلب الطوفان، فإنه لم يعد فقط اليقين الثوري إلى القلوب الهلعة،

والمسكنية إلى النفوس المروعة، وإنما ثبت أيضاً قطار الثورة على القضبان الحديدية التي انتصب عليها منذ قيام حركة ٢٢ يونيو ١٩٦٩ المجيدة، وفتح آفاقاً أرحب أمام اندفاعه في طريق التوجه الاشتراكي الذي كان قد اقتحمه بقيام الحزب الاشتراكي اليمني في ١٣ أكتوبر ١٩٧٨، وقدم المعالجات الصائبة التي تكفل لا المحرّج من دوامة الأزمات الدورية التي عانت منها الثورة غير مرة، وإنما أيضاً المضى حثيثاً في عملية البناء الداخلي، وفي مراعاة الشروط الموضوعية والزمانية لحركة التوحيد الوطني الديمقراطي وقيام اليمن الديمقراطي الموحد، وفي توطيد مكانة اليمن الديمقراطية المتميزة في المحيط العربي بصفتها أول مؤشر تاريخي على إمكانية أن تسير الثورة العربية في طريق التوجه الاشتراكي، وفي تعزيز هيبتها بين منظومة البلدان النامية السائرة في هذا الطريق، وفي ترسيخ دورها الأهمي بين مجمل قوى التحرر والتقدم والثورة والديمقراطية والاشتراكية والسلام في العالم.

هوامش:

(١) ماركس - المجلد ١، منتخبات في ثلاث مجلدات، المجلد ٣ الجزء ٢٠، دار التقدم، موسكو ١٩٨١ ص ٢٦٠

(٢) الميثاق الوطني، ص ٦٢

(٣) من حوار أجراه فتحي عبد الفتاح مع جمال عبد الناصر: "سيدى الرئيس.. كنا دائماً نناضل من أجل أفكارك والمبادئ التي اعلنتها.. ولكن بعض الأجهزة المصرية كانت تتصرف عكس هذه الأفكار"، وكان جواب الرئيس عبد الناصر: "الأجهزة مشكلة دائماً.. لقد تطورت الثورة كثيراً، ولكن الأجهزة عام ١٩٦٧ ظلت عاجزة عن ملاحقة الثورة، بل وبدأت تتآمر ليس عليكم فقط، بل وعلى الثورة".

(٤) الميثاق الوطني، ص ٦١ - ٦٢

(٥) الوثيقة النقدية التحليلية لتجربة الثورة في اليمن الديمقراطية (١٩٧٨ - ١٩٨٦) عدن، ص ٩

(٦) فيثالي ناؤومكين، الجبهة القومية في الكفاح من أجل استقلال اليمن الجنوبية والديمقراطية الوطنية، دار التقدم، موسكو ١٩٨٤ ص ١٥٠، ١٥١، ونابف حواقه، أزمة الثورة في الجنوب اليمنى، بيروت، ١٩٦٨، ص ٤٥ - ٤٦

(٧) عبد الفتاح اسماعيل، لمحة عن تجربة الثورة الشعبية في اليمن الديمقراطية، ص ٣٢ - ٣٣. عقد المؤتمر الثالث للجبهة القومية في "حمر" بقعطة ما بين ٢٩ نوفمبر الى ٣ ديسمبر ١٩٦٦ وفيه اتخذ قرار بانسحاب الجبهة القومية من جبهة التحرير، صدر بيان به في ١٢/١٢/١٩٦٦.

(٨) محادثات أجريتها مع عبد الفتاح اسماعيل. عين عبد الفتاح اسماعيل وزيراً للثقافة والإرشاد

- القومي وشؤون الوحدة اليمنية في حكومة الاستقلال، بينما عين على سالم البيض وزيراً للدفاع.
- (٩) عبد الله باذيب ، كتابات مختارة، الجزء الثاني، بيروت، ١٩٧٨ ص ١٩٥ - ٢١٤
- (١٠) نايف حوائمة، أزمة الثورة في الجنوب اليمنى ، ص ٩١
- (١١) عبد الفتاح اسماعيل ، لحظة عن تهمجية الثورة الشعبية في اليمن الديمقراطية ص ٣٤ - ٣٥
- (١٢) انظر الوثائق لدى نايف حوائمة ، المصدر السابق، ص ٢٣٩ - ٢٥٣
- (١٣) لينين، حول الاشتراكية الطوباوية والاشتراكية العلمية ، موسكو، ص ٤٧ - ٥٤

\* \* \*

## إلماحة عن المقدمات التاريخية لخطوة ٢٢ يونيو التصحيحية.. وأهميتها الثورية الفارقة.. والدروس العميقة المستخلصة منها

ليس هناك بين المؤرخين والمحللين الاجتماعيين والسياسيين الملتزمين حتى بالحد الأدنى من النظرة الموضوعية من لا يدرك الخطورة التاريخية، والأهمية السوسولوجية لحركة ٢٢ يونيو ١٩٦٩ التصحيحية في السياق العام لثورة ١٤ أكتوبر ١٩٦٣ في جنوب الوطن اليمني. وخطورتها وأهميتها لا تتعلقان بماضى الثورة فحسب، وإنما بمستقبلها أيضاً. فكما قوم بها سير الثورة الذي كان قد بدأ في الاعوجاج، بل والانحراف، فإنه رسمت بها صيرورتها التاريخية على الإطلاق، بحيث يمكن القول إنه لولا قيام هذه الحركة المباركة للبهت ثورة التحرر الوطني التي كانت الحرب الشعبية أبرز معالمها سُدَى، ولسد طريق تحولها من ثم إلى ثورة ديمقراطية، ولاستحال - بالتالي - تحقيق أى من المنجزات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والايديولوجية والثقافية والتنظيمية التي احتلت بها اليمن الديمقراطية موقعاً طليعياً بين دول العالم النامي السائرة اليوم في طريق التوجه الاشتراكي.

ولو لم تقم هذه الحركة التصحيحية الفذة لما اختل مصير ثورة ٤ أكتوبر ١٩٦٣ في جنوب الوطن عن ذلك المصير المأساوي الذي انتهت إليه "الثورة الأم" في شمال الوطن، ثورة ٢٦ سبتمبر ١٩٦٢.

"خطوة التصحيح" هذه - كما أصبح يطلق عليها - أو "عملية التصحيح هذه" كما أسماها البيان السياسي للقيادة العامة للجبهة القومية الذي زف نياً قيامها للناس، لم تكن محض "خطوة تصحيح" أو "عملية تصحيح" فقط. لقد كانت نقطة تحول تاريخي حاسمة في مسار ثورة ١٤ أكتوبر، بها استقام سيرها، وانفتح الطريق رحباً أمام تطورها وتجلدها، وحسمت بها أهم قضية في الثورة، ألا وهي السلطة السياسية، حيث انتزعت من يد الجناح الإصلاحى- اليميني البرجوازي في الجبهة القومية، المستند باحتياطي الاستعمار البريطاني في الجيش والأمن، ووضعت في يد الجناح اليسارى، المستند بالقوى الديمقراطية الأخرى في البلاد.

لم يكن قيام حركة التصحيح نتاج عملية انقلابية عسكرية مفاجئة انتصر بها جناح على

جناح، كما كان وما يزال يحدث في العالم النامي، ومنه عالمنا العربي. كانت الحركة تحتاج مخاض تاريخي - اجتماعي طويل تقصد بدايته الأولى إلى منتصف الخمسينيات، ساعة ميلاد الحركة الوطنية والعمالية اليمنية التي رفعت - بقدر كبير من الوضوح - شعارات التحرر من المستعمر، والتحرر الاجتماعي من الاقطاع والاستبداد، وتحقيق وحدة اليمن الديمقراطية، بل وتعود جذورها الأبعد إلى نضالات الفلاحين والمزارعين والطلاب، وخاصة تلك التي تلاشت، وإن بشكل متقطع ومتفرق، منذ عام ١٩٣٦ حتى عام ١٩٦٢، وتغلغلها مظاهر المزارعين في لحج عام ١٩٤٩ التي طالبت الأول مرة بأن تكون الأرض لمن يزرعها.

وإذا كان ذلك هو الجذر العميد نسبياً لحركة التصحيح، فإن الأصل الأقرب لها هو ثورة ١٤ أكتوبر ١٩٦٣، التي كانت في أساسها حلقة أكثر تطوراً لنضالات الحركة الوطنية والشعبية اليمنية، وامتداداً أعظم لتفجراً لثورة ٢٦ سبتمبر، وموجة أكثر سخونة من موجات المد القومي العربي الذي كانت تقوده مصر الناصرية، وتحليلاً ساطعاً من تجليات ثورة التحرر الوطني العالمية، وخيطاً في نسج العالم الجديد الذي كرمت ثورة أكتوبر الاشتراكية العظمى بنائمه.

كانت حركة التصحيح ترجمة صادقة للطابع الشعبي لثورة ١٤ أكتوبر، هذا الطابع الذي ظل يتعمق باستمرار، رغم التحاق بعض العناصر شبه الاقطاعية أو الكولائية أو العسكرية اليمنية بالجهة القومية في بداية الثورة أو قبيل الاستقلال، والتي كان يجري التخلص منها، دون إبطاء، كلما سعت الفرصة لذلك، وكانت من ثم تلبية لمطالب العمال والفلاحين وشبه الفلاحين وغيرهم من فئات البرجوازية الصغيرة الكادحة، هذه الطبقات والفئات التي مثلت العمود الفقري للثورة، والتي طبعت الثورة بطابعها العامي هذا، حتى استحققت أن تكون واحدة من الثورات التي ينطبق عليها تعريف ماركس ولينين للثورة الشعبية الحقة.

وكانت الحركة تطبيقاً سياسياً لتلك الرؤية النظرية - الأيديولوجية - الاجتماعية - المحددة في وثائق الجبهة القومية، وعلى رأسها "الميثاق الوطني"، الذي دعا إلى ثورة تحرر وطني ضد المستعمر، وثورة تحرر اجتماعي ضد الاقطاع والكميرادور، وإلى وحدة يمنية "على أسس شعبية سليمة" وهو ما تجسد في تلك التسمية الهليفة المعبرة عن مستقبل اليمن كله: "جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية".

وكانت نهاية صراع سياسي وأيديولوجي مرير خاضه الفريق الديمقراطي الثوري - بقطع النظر عن المؤتمر الأول للجبهة القومية في يونيو ١٩٦٥ حتى ساعة قيام الحركة.

وتجذبت ثورة ١٤ أكتوبر بذلك المصير الذي حلر منه لينين عند حديثه عن ثورة صن بات صن في الصين عام ١٩١١ وحلر حركات التحرر الوطني على الاطلاق منه بأن تسلم قيادها للأجئحة الإصلاحية فيها، وهو ذات المصير الذي انتهى إليه. العديد من الثورات العربية وغير العربية بهيمنة مثل هذه الأجئحة عليها في آخر الأمر.

وكانت حركة التصحيح هي "طلقة الرحمة" التنظيمية بعد نضال تنظيمي شاق خاضه النصار

اليسارى فى الجبهة القومية، بغية الحصول على الأغلبية فى القيادة العامة للجبهة القومية، وهو ما كاد يحصل عليه قبل الاستقلال، لولا إيثاره التصالح مع الفريق اليمىنى من أجل مواجهة المنافس الخطير "جبهة تحرير جنوب اليمن المحتل" وحصل عليه فى المؤتمر العام الرابع بعد الاستقلال لولا انقلاب ٢٠ مارس ١٩٦٨ اليمىنى، قبل أن يحصل عليه نهائياً بعد أن اضطر الفريق اليمىنى الى التصالح مع اليسار لمواجهة مؤامرة ٢٧ يوليو ١٩٦٨ الرجعية - الاستعمارية التى استهدفت نظام الحكم من أساسه، وهو ما مكن اليسار من أن ينتزع موقع الشرعية التنظيمية ومصدر السلطة التشريعية، وأن يقيض عليه بقوة بالاعتماد على قاعدة التنظيم المتينة والمؤسسات الجماهيرية وصغار الضباط والجنود، كما مكنه فى آخر الأمر من أن يضطر رئيس الجمهورية الى تقديم استقالته الى القيادة العامة غير مرة بعد أن رفضت مشروع دسغوره "اللقحطانى" وقراراته الوزارية الكيفية.

ان حركة ٢٢ يونيو ١٩٦٩ كما كانت الحصاد الطبيعى لذلك الكدح والكذ التضالى المتعدد الأشكال والمبادئ الذى بذله التيار اليسارى فى الجبهة القومية، فقد كانت جزءاً وفاقاً لذلك النصيب من النضال الفكرى والسياسى والاعلامى الذى اسهمت به أطراف الحركة الوطنية اليمنية الأخرى، وخاصة الفصيل الماركسى بقيادة عبد الله باذيب الذى كما دعم منحى الثورة التحررى قبل غيره من الفصائل الوطنية قبل الاستقلال، فإنه قدم العديد من التصورات ووجهات النظر الجادة التى تلقى الضؤ على طريق الثورة التى كان يتحتم عليها سلوكه بعد الاستقلال، والتى كان من شأنها أن تساعد جميع المتاضلين الديمقراطيين على استبصار خط سيرها الموضوعى، إضافة إلى أنه وقف بحزم الى جانب التيار التقدمى عبر جميع المراحل فى صراعه مع التيار اليمىنى الحاكم، وتعرض معه - شأن منظمة البعث التى أظهرت التعاطف معه بعد الاستقلال - للذات الاضطهاد الذى بلغ ذروته بانقلاب ٢٠ مارس ١٩٦٨ الذى زاد من لحمه الفصائل الديمقراطية الثلاث بوضعها جميعاً فى السجن.

والتأييد الحار الذى لقته حركة ٢٢ يونيو التصحيحية من قبل الفريق الماركسى وفريق البعث كان تعبيراً عن المستوى الجديد الذى بلغه التعاون النضالى بين التيار اليسارى المنتصر فى الجبهة القومية وهذين الفصيلين الديمقراطيين.

وحركة ٢٢ يونيو ١٩٦٩ كانت تنويعاً لمجمل الخطرات والاجراءات والتحركات والتكتيكات التى أقدم عليها التيار اليسارى، سواء تلك التى اتسمت بالجراءة الوطنية والتى ثقلت فى قرار وزير الدفاع فى حكومة الاستقلال الرفيق على سالم البيض بإلهاة خدمة العسكريين البريطانيين فى الطيران والبحرية ووزارة الدفاع، أو فى الانتصار السياسى والتنظيمى الكاسح الذى حققه اليسار فى المؤتمر الرابع للجبهة القومية، أو فى هبة ١٤ مايو ١٩٦٨ التى استنتج من إحباطها أن منطق "البؤر الثورية" و"محاصرة الريف للمدينة" منطق يسارى متطرف غير صالح لمواجهة الظرف المادى والسياسى الملموس، أو فى الميل إلى ذلك التكتيك السياسى المرن والقائم على القبول

بالتوافق والحلول الوسطى مع اليمين الحاكم، بغية عودة اليسار من منفاه في الريف وشمال الوطن إلى قواعده في الداخل، والقبول بوضع "برنامج استكمال مرحلة التحرر الوطني الديمقراطي" كحد أدنى لما تضمنه "الميثاق الوطني"، ومن ثم عدم الالتزام بقرارات وتوصيات المؤتمر الرابع التي لم تخل من اليسارية، والتي أثر أن يضرب الصنف عنها، وهو التكتيك الذي بلغ حد شق عصا اليسين، وإحداث التناقض بين عناصره، وترشيح العقل المفكر فيه، فيصل الشعبي، لرئاسة الوزراء، بغية إبعاده ولو بعض الخطوات عن موقع ابن عمه المتصلب، واستمالة وزير الداخلية محمد علي هيثم إبان صراعه مع رئيس الجمهورية، واجتذاب وزير الدفاع محمد صالح الولقي، وهو ما قاد آخر الأمر إلى اختلال موازين القوى نهائياً - حتى على مستوى أجهزة القمع - لصالح اليسار، وهو ما مكّنه - من القيام بحركة ٢٢ يونيو ١٩٦٩ في سلامة ويسر، ووفق قرار من الجهة المخولة بالتشريع والتغيير والتبديل، وهي القيادة العامة التي كانت تتألف من ٤١ عضواً لم يكن لليمين منها سوى ٩ أعضاء آثروا الانسحاب من اجتماعها مع رئيسهم الذي كان قد قدم استقالته لها قبل ذلك. وعندما أراد أن يلجئ بياتاً - حسبما أعلنت الإذاعة - بغية استشارة "ثلة العقلاء" الموالية والتي ارتبط مصيرها بمصيره كان اليسار قد شرع في وضع يده على الإذاعة والسلطة، وأذاع استقالة قحطان وبيان القيادة العامة حول بزوغ فجر حركة التصحيح.

هكذا يمكن القول إجمالاً أنه كما كانت حركة ٢٢ يونيو ١٩٦٩ المباركة حصيلة نهائية لسلسلة من النضالات السياسية والوطنية والاجتماعية والجهادية والتنظيمية والتكتيكية التي خاضها التيار اليساري في الجبهة القومية، مستوداً بالقوى الديمقراطية الأخرى، وترجمة صادقة للطابع الشعبي لتورة ١٤ أكتوبر ووثائقها، فإنها كانت فاتحة عظيمة لكل تلك التحولات الجذرية التي شملت بنية المجتمع التحتية والفوقية، ووضعت اليمين الديمقراطية - آخر الأمر - في فلك الأنظمة الديمقراطية الجديدة ذات التوجه الاشتراكي.

وإذا كانت لهذه الحركة كل هذه الأهمية الثورية والتاريخية الفائقة، فإنها تنطوي على العديد من الدروس الثمينة يمكن استشفافها من سياق العرض الموجز لمجريات الأحداث التي مهدت لها، والنضالات المتعددة الأشكال التي شقت الدرب أمامها.

على أن هناك درسين ربما كانت لهما الأولوية بين جميع هذه الدروس:

**الدرس الأول:** هو واقع أن حركة التصحيح هذه قد نفلت بقدر عالٍ من النضج السياسي والانضباط التنظيمي، ووفق الشرعية الدستورية والتنظيمية التي كانت قد حُوِّلت للقيادة العامة للجبهة القومية منذ يوم الاستقلال. بحيث حرصت القيادة العامة على أن تتم الحركة على نحو هادئ، وبشكل سليم، بما ينسجم وطبيعة القرار الديمقراطي الذي اتخذ بشأن قيامها. وكان من القرارات التي اتخذتها مساء ٢١ يونيو عشية قيام الحركة، قرار ينص على "توصية الجنتود والضباط الصغار بعدم إطلاق النار، والتنفيذ الصارم لقرار القيادة العامة، حرصاً على عدم إراقة



قطرة دم واحدة". وقد نفلت جميع القرارات، كما "سارت الأمور كما رسمتها القيادة العامة بدقة متناهية، ماعدا بعض الملابس والارياكات البسيطة" - كما يقول عبد الفتاح اسماعيل الذى انتخب اميناً عام للجهة القومية، اعترافاً بدوره الهارز فى التحضير لقيام الحركة، وفى الثورة صوما. (راجع حديث عبد الفتاح اسماعيل عن قصة حركة ٢٢ يونيو ١٩٦٩ فى "الثورى" عدده ١٩٧٩/٦/٢٣)

هذا الطابع السلمى الصافى من كل ما يشوب حركات التغيير السياسى من عنف - فى الأغلب الأعم - هو الامتياز الذى استحققت به هذه الحركة أن تدخل تاريخ الثورة اليمنية، باعتبارها الحلقة الذهبية الساطعة، والصفحة البيضاء الناصعة، والسابقة الديمقراطية التى كانت وما تزال جديرة بالتوقف عندها ملياً، واستيعاب درسها الثمين والعظيم، والتمثل به والاستفادة منه فى كيفية المعالجة الديمقراطية والشرعية والسلمية والناضجة للمعضلات التى تواجهها عادة الثورات - كما هو الحال بالنسبة لثورتنا-.

لقد وصف بيان القيادة العامة للجهة القومية هذا الحدث بأنه "عملية تصحيح طبيعية فى داخلها"، وإنها "قائمة من الفهم الطبيعى لمعنى السلطة الديمقراطية الشعبية". (انظر البيان فى "الثورى" عدد ١٩٦٩/٦/٢٤).

وجاء فى تعميم "اللجنة التنظيمية المركزية- القيادة العامة" الذى صدر فى ١٩٦٩/٧/١ أن عملية التصحيح التنظيمية الداخلية هذه لم تكن لها "أية علاقة بالموقف العسكرى...". (انظر التعميم كاملاً فى "الثورى" عدد ١٩٨٤/٦/٢٣).

وقد أشادت "الرؤية النقدية التحليلية لتجربة الثورة فى اليمن الديمقراطية (١٩٧٨-١٩٨٦)" التى أقرها الكونفرنس الحزبى العام للحزب العام الاشتراكى اليمنى الذى عقد ما بين ٢٠- ٢١ يونيو ١٩٨٧ بطابعها الديمقراطى الشرعى هذا بقولها أنه أمكن ليسار "الإطاحة باليمين ديمقراطياً" فى حركة ٢٢ يونيو التصحيحية ١٩٦٩ " (ص ١٣)

وفى كلمته التى دشن بها برنامج الاحتفاء بالذكرى العشرينية لحركة التصحيح قيم الأمين العام المساعد سكرتير اللجنة المركزية للحزب الاشتراكى اليمنى الرفيق سالم صالح محمد هذه السمة التى تميزت بها خطوة ٢٢ يونيو التى قادها يسار الجهة القومية، والتى أدت إلى سقوط التيار اليمنى الرجعى بطريقة شرعية وسلمية". (انظر النص كاملاً فى افتتاحيته "كلمة الثورى" عدد ١٩٨٩/٣/٢٥)، وهو ما تناوله بشكل مركز فى كلمته الافتتاحية للندوة التى خصصت للذكرى العشرينية لحركة التصحيح التى عقدت فيما بين ١٩- ٢٠ ١٩٨٩/٦/٢٠ (انظر نصّها فى صحيفة "١٤ أكتوبر" - عدد ١٩٨٩/٦/٠٢).

هذا الطابع الديمقراطى الذى اتخذته حركة التصحيح عند قيامها ليس فقط نتاج التحضير الجيد لها، وإنما كان أيضاً تجلياً مبهكاً للطابع الديمقراطى للثورة، فوق أنه غدا مثلاً نموذجياً قابلاً للاحتذاء عند معالجة مشاكل الثورة، حتى تتمكن من الافصاح الكامل عن طبيعتها الديمقراطية

الشعبية بالوسائل الديمقراطية الشرعية، الحزبية، واللمتوية، والقانونية.

وهذا الطابع الديمقراطي - السلمى - الشرعى - التنظيمى الذى اكتسبته حركة ٢٢ يونيو التصحيحية يتفق تماماً مع الموضوعة اللينينية القائلة بأن "العنف الثورى كان أسلوباً ضرورياً ومشروعاً لا تستخدمه الثورة إلا فى بعض اللحظات من تطورها، وفى ظل ظروف محددة وخاصة، فيما السمة الأعماق والأثبت بكثير لهذه الثورة، وشرط انتصارها، كانا ولا يزالان تنظيم الجماهير البروليتارية، تنظيم الكادحين". (نقلاً عن مقالة: "لينين والأهمية الشيوعية-الكومنترن" فى مجلة "الحرية" عدد ٢-٨ أبريل ١٩٨٩، ص ٣٦).

الدرس الثانى: وهو التمسك بالقيادة الجماعية، واتخاذها مبدأً ونهجاً لا فى مضمار قيادة حركة ٢٢ يونيو التصحيحية فقط، وإنما فى مضمار العمل السياسى على الإطلاق سواء على مستوى التنظيم أو مستوى السلطة.

فكما أن قيام حركة التصحيح قد تم بناء على قرار من "الجماعة" ممثلة فى الأغلبية الساحقة للقيادة العامة للجبهة، فإن بيان القيادة العامة قد حدد الهدف السياسى العام بوضوح قاطع، ألا وهو إنهاء سلطة الفرد وتسلطه على التنظيم والحكم، بما يكفل تحقيق الجوهر الديمقراطى الشعبى للثورة.

ومثل هذا التوجه الديمقراطى الجديد الذى أطل مع قيام حركة التصحيح، وهدف إلى تحقيق ممارسة ديمقراطية حزبية داخلية تشمل التنظيم من قاعدته إلى قمته، وتطبيق ديمقراطية سياسية على مستوى السلطة السياسية، تمهيداً لتحقيق الثورة الاجتماعية، والمجاز مهام الثورة الديمقراطية- هذا التوجه، كما عبر بأصالة ووعى عن الطابع الشعبى لثورة ١٤ أكتوبر، فإنه عبر بوضوح وجلاء عن الطبيعة الديمقراطية للنواة التقدمية الاشتراكية داخل تيار اليسار، الذى لا يقلل من أهمية طبيعة هذه النواة الديمقراطية فيه أنه كان يضم اتجاهها ذا نزعة يسارية متطرفة سوف تتحول فيما بعد إلى نزعة أقرب إلى الإصلاحية، اتجاهها كان - كما تجلى بعد قيام حركة التصحيح - أبعد ما يكون عن المنزج الديمقراطى الذى بشرت به وشرعت فى مارسه منذ أول لحظة هذه الحركة الديمقراطية الأصلية والعظيمة.

هذا الوجه الديمقراطى الذى ظهرت به حركة التصحيح، ورأت فيه جميع القوى الديمقراطية والاشتراكية فى اليمن بشارة خير- بعد كل ماذاقته تحت أنظمة الحكم اليمنية البرجوازية فى الجنوب واليمنية الاقطاعية فى الشمال- كما رأت فيه مؤشراً على الاتجاه الاجتماعى - التاريخى الذى ستمضى فيه ثورة ١٤ أكتوبر - هذا الوجه الديمقراطى الواعد المبشر المتهلل هو الذى دفع بكل هذه القوى إلى الالتفاف حول التيار اليسارى الذى قاد هذه الحركة، وهو الذى قوى نزوعها إلى التحالف مع - إلى حد الاستعداد لإقامة حزب طليعى واحد يبدأ فى حدود اليمن الديمقراطية ليشمل اليمن كلها فيما بعد، والذى سيمثل القوة القائدة للثورة الديمقراطية فى الجنوب، وسيكون - ومعها الأطراف الأخرى من الحركة الوطنية والشعبية فى الشمال - الجسر النضالى الذى تعبر

عليه وبه حركة الشعب اليمنى نحو إقامة اليمن الديمقراطية الموحد.  
لقد قال لينين: "تطوير الديمقراطية حتى النهاية، والبحث عن أشكال هذا التطوير،  
والتحقيق منها عملاً. كل هذا هو مهمة من المهام الأساسية في النضال من أجل الثورة  
الاجتماعية". (لينين، الدولة والثورة، موسكو، ١٩٧٠ ص ٩٩).  
وفى إمكاننا القول أنه في ظل التوجه الديمقراطي التنظيمى والسياسى الذى طالعت به حركة  
التصحيح فى اليمن والعالم من حولها أمكن الشروع فى تحقيق الثورة الاجتماعية الديمقراطية،  
أيما كانت الاجراءات المتعجلة والطفولية التى تسببت فيها نزعة التطرف اليسارى، التى تمكن  
التيار الديمقراطى والاشتراكى العارم فى آخر الأمر من التغلب عليها، كما أمكن لليمن  
الديمقراطية أن تحتل موقعها المرموق والمتقدم فى صف قوى التحرر والتقدم والاشتراكية فى  
العالم.

وإذا كان هذا التوجه الديمقراطى الذى بشرت به وشرعت فى تحقيقه حركة التصحيح قد تعرض  
للاختراق والخروج عليه غير مرة من خلال اللجوء إلى استخدام العنف فى حل مشاكل التنظيم  
والثورة والدولة، فإن هذا التوجه يشهد اليوم انهائاً جديداً، تدل عليه بعض الخطوات التى أخذ  
الحزب الاشتراكى اليمنى - طليعة الحركة الوطنية اليمنية - بخطوها فى مضمار إشاعة  
الديمقراطية، ووقفه المراجعة والتقييم لسجل الثورة، ولاسيما منذ غدت تحت قيادة اليسار بفضل  
حركة ٢٢ يونيو المجيدة، هذه الوقفة التى يراد منها القيام بعملية إصلاح اقتصادى وسياسى  
شاملة، تتيح المضى بخطى أوثق على طريق إكمال مهام الثورة الديمقراطية وتحقيق اليمن  
الديمقراطى، الموحد، سيراً نحو الاشتراكية.

\*\*\*

## المقدمات التاريخية لخطوة ٢٢ يونيو ١٩٦٩ التصحيحية وأهميتها الثورية الفارقة.. والدروس العميقة المستخلصة منها

مقدمة حول الدلالة العامة لمرحلة ٢٢ يونيو ١٩٦٩ التصحيحية:  
ليس هناك بين المؤرخين والمحللين الاجتماعيين والسياسيين المتزمين حتى بالحد الأدنى من النظرة الموضوعية من لا يدرك الخطورة التاريخية والأهمية السوسولوجية لمرحلة ٢٢ يونيو ١٩٦٩ التصحيحية في السياق العام لثورة ١٤ أكتوبر ١٩٦٣ في جنوب الوطن اليمني. وخطورتها وأهميتها لانتعلقان يماضى الثورة فحسب، وإنما بمستقبلها أيضاً. فكما قُومَ بها سير الثورة الذي كان قد بدأ في الاعوجاج، بل والانحراف، فإنه رسمت بها صيرورتها التاريخية على الإطلاق، بحيث يمكن القول أنه لولا قيام هذه الحركة المباركة للعبث بثورة التحرر الوطني التي كانت الحرب الشعبية الشاملة أبرز معالمها سدى، ولسد طريق تحولها - من ثم - إلى ثورة ديمقراطية، ولاستحالة - بالتالى - تحقيق أى من تلك المنجزات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والايدولوجية والثقافية والتنظيمية التي احتلت بها اليمن الديمقراطية موقعاً طليعياً بين دول العالم النامى السائرة اليوم فى طريق التوجه الاشتراكى.

ولو لم تقم هذه الحركة التصحيحية الفذة لما اختلف مصير ثورة ١٤ أكتوبر ١٩٦٣ فى جنوب الوطن عن ذلك المصير المأساوى الذى انتهت إليه "الثورة الأم" فى شمال الوطن، ثورة ٢٦ سبتمبر ١٩٦٢.

"خطوة التصحيح" هذه - كما أصبح يطلق عليها- أو "عملية التصحيح هذه" - كما أسماها البيان السياسى للقيادة العامة للجبهة القومية الذى أعلن قيامها - لم تكن محض "خطوة تصحيح" أو "عملية تصحيح" فقط. لقد كانت نقطة تحول تاريخى حاسمة فى مسار ثورة ١٤ أكتوبر، بها استقام سيرها، وانفتح الطريق رحباً أمام تطورها وتجملها، وحسمت بها أهم قضية فى الثورة، ألا وهى السلطة السياسية، حيث انتزعت من يد الجناح-اليمنى البرجوازى فى الجبهة القومية المسنود باحتياطى الاستعمار البريطانى فى الجيش والامن وضعت فى يد الجناح

الديمقراطي الثوري، وأقيمت بذلك - حسب تعبير بيان القيادة العامة- "السلطة الديمقراطية التي ترفض تأليه الأفراد، وتقوم على أساس الإرادة الجماعية الديمقراطية التي ترفض تأليه الأفراد، وتقوم على أساس الإرادة الجماعية للقيادة، والإرادة الجماعية للقواعد التي تعكس مصلحة الشعب.. السلطة الديمقراطية التي لا تركز على الإطلاق إلا على التنظيم السياسي القائد، القادر بالفعل على مواجهة التحديات وكل مصاعب مرحلة ما بعد الاستقلال"، وأزاحت من ثم "النزعة الفردية" التي سحبت نفسها "عبر السلوك اليومي على كل المستويات، سواء كان على مستوى السلطة والتنظيم، أو على مستوى السياسة اليمنية والعربية والدولية، حيث لم تستطع الثورة نتيجة الظروف الداخلية المتأزمة أن تظهر وجهها الحقيقي المشرق لتجابه كل القضايا المذكورة بمسئولية جماعية، لما فيه خدمة تثبيت الثورة، وخلق علاقات خارجية متينة مع قوى التحرر والتقدم العربى والعالمى". (١١)

وإذا كان المدى الذى بلغته اليوم ثورة ١٤ أكتوبر يعود الفضل الأول فيه الى هذه اللحظة التاريخية التى استعادت بها قوى التقدم الأصلية فى الجبهة القومية زمام المبادرة - بقطع النظر عما حدث بعد ذلك من صراعات بين فئائها المتباينة الرؤى خرج منها الخط السليم للثورة منتصراً دائماً - وفتح الدرب لوحدة كل قوى الديمقراطية والاشتراكية، فإن السؤال الطبيعى الذى يطرح نفسه على الفور هو : ما هى اللحظات المتفرقة التى تكونت منها عند نقطة معينة مثل هذه اللحظة التاريخية الحاسمة؟ ما هى الأحداث الجزئية التى مهدت لهذا الحدث المفصلى؟ ما هى التراكمات والمقدمات التاريخية التى كان لا بد لها أن تسفر فى ٢٢ يونيو ١٩٦٩ عن تلك الانعطافة النوعية التى ما برحت الثورة تسير على صراطها المستقيم حتى اليوم، وما فتئت قوى التجليد والتجديد والتطوير تستمر وقتد به إلى آفاق أوسع وأسطع؟

فى الإمكان تبين هذه اللحظات المتفرقة واللحظات المتفرقة والأحداث الجزئية والتراكمات والمقدمات إلى فترة تتجاوز ساعة قيام ثورة ١٤ أكتوبر وثورة ٢٦ سبتمبر إلى تلك الساعة التى ولدت فيها الحركة الوطنية اليمنية نفسها، التى لم تكن هاتان الثورتان إلا مرحلتين متقدمتين على طريق تطورها، كما كانتا فى ذات الوقت "جزءاً من الثورة العربية الشاملة والثورة العالمية المناضلة من أجل التحرر الوطنى والديمقراطية والتقدم" - كما جاء فى "برنامج الحزب الاشتراكي اليمنى" (ص١٧)

فمنذ ميلاد الحركة الوطنية اليمنية فى منتصف الخمسينيات طرحت أول الشعارات والمفاهيم العامة للثورة المتعلقة بالتحرر الوطنى من المستعمر البريطانى، ورفع قبضة شركاته الاحتكارية، والشركات المرتبطة بها عن كاهل العمال، والخلع من الاستبداد الإمامى والتحكم السلطانى، بتحقيق وحدة اليمن.

**التراث النضالي للحركة الوطنية والعمالية المعد منذ منتصف الخمسينيات حتى قيام حركة التصحيح:**

إن ما ينبغي التنبه اليه هنا هو أن ميلاد الحركة الوطنية اليمنية التي كانت عدن - بحكم كثافة وجود المستعمر بها - مركز الثقل لها، كان يعنى بالأحرى ميلاد الحركة العمالية. فهذه الحركة التي كانت تتألف عناصرها من سكان انحدروا من كل مكان من الأرض اليمنية تقريبا، والتي كانت أطراف الحركة الوطنية تتصارع لاجتذابها إلى جانبها، ولحجبت في ذلك بدرجات متفاوتة ومتغايرة باستمرار - هذه الحركة هي التي اهتمت أشكالا من التنظيم النقابي، والنضال الجماهيري، والتحركات السياسية. لم يسبق للحركة السياسية الاصلاحية. بجميع أحزابها أن عرفتها أو جرّوت حتى على مجرد التفكير فيها.

كانت الإضرابات والمظاهرات والمسيرات الحاشدة التي تنخرط فيها أوساط مختلفة في مستعمرة التاج هي الأشكال النضالية الجديدة التي كانت تقودها الطبقة العاملة الوليدة بدءا من إضرابات مارس عام ١٩٥٦ التي قامت ضد شركة مصافي الزيت البريطانية في الميناء، والتي تكونت خلالها أكثر من ٢٥ نقابة قام على أساسها المؤتمر العمالي، هذه الإضرابات المطالبة في الظاهر، والسياسية في الجوهر، والتي تمازج فيها البعد الطبقي مع البعد الوطني، وتداخل معها الصعي إلى التحرر الوطني مع الطموح إلى التحرر الاجتماعي، بل وطرح خلالها شعار الوحدة اليمنية بدرجات متصاعدة أبداً.

ورغم تربع القيادة الاصلاحية الثريدوتيتية على مؤتمر العمال، والتي كان على رأسها عبد الله الأصنع، فإنها لم تفلح في إيقاف المد السياسي النضالي المتعاظم للعمال بما كان يضطرها أحيانا إلى مساهمته حتى لا يلقدها الموح خارجة.

وبذلك برزت الطبقة العاملة الفتية بصفتها القوة السياسية الاساسية في ساحة النضال الطبقي والوطني، والتي بمقدار الارتباط بها، والتأثير فيها والتأثر بها، كانت الفصائل الوطنية الآخذة في التشكل تتحرك بصماتها على سبيل الأحداث.

لم تكن هذه القوة الاجتماعية الجديدة وليدة برجوازية محلية، فلم يساعد المستعمر على تكوين فئة كهذه، حيث لم تكن عدن أكثر من نقطة حراسة استعمارية، ومحطة ترازيت تجارية، ورأس جسر استراتيجي وسياسي على طريق المملكة الاميرالية البريطانية الممتدة ما بين مصر والهند. ولذلك لم يحدث فيها الاستعمار ذلك الأثر الاجتماعي النسبي الذي أحدثه في هذين البلدين الكبيرين اللذين شكلا أهم حلقتين في سلسلة المستعمرات البريطانية في الشرق.

كانت هذه القوة الاجتماعية - إذن - وليدة المشاريع العائدة إلى الاستعمار البريطاني نفسه، وخاصة شركة المصافي التي اضطر إلى بنائها بعد أن قام مصدق بتأميم بترول إيران عام ١٩٥٢.

إن غياب برجوازية وطنية منتجة قد ترك المجال للطبقة العاملة المتباعدة من قلب المشاريع الاستعمارية لأن تكون القوة "الحاضرة" في ميدان الصراع السياسى والاجتماعى، الوطنى والطبقى، والى جانبها فئات البرجوازية الصغيرة والوسطى التى من بين صفوفها تشكلت قيادات الحركة الوطنية الناشئة.

وهكذا مما ساعد على ذلك ضعف البرجوازية بشكل عام، بسبب السيطرة الاستعمارية السياسية والاقتصادية التى حالت دون نمو وتطوير البرجوازية، وكبحت طموحها فى بناء صناعة وطنية حتى تبقى البلاد سوقاً للبضائع البريطانية، ومركزاً لإعادة تصدير هذه البضائع الى أسواق المناطق الأخرى المجاورة. وهذا يفسر نشوء فئة واسعة من البرجوازية الوسيطة ووكلاء الشركات الأجنبية فى بلد المستعمر والبلدان الرأسمالية الأخرى، كما يفسر ضعف تنظيماها السياسية واكتساحها من قبل تنظيمات البرجوازية الصغيرة المستندة إلى العمال والطبقات الشعبية الكادحة" (٢)

هذا الحضور السياسى الفعال للعمال، وهذه الروح الكفاحية العالية، والتى لم يؤثر عليها قط قانون منع الإضراب، حتى لقد بلغت الاضرابات ضد الشركات البريطانية أكثر من ٨٠ إضراباً كان بعضها يستمر أشهراً - بلغت أوجها فى ذلك الزحف الذى قادره - ووراهم ومعهم فئات الشعب الأخرى - فى ٢٤ سبتمبر ١٩٦٢ على "المجلس التشريعى" إضراباً عن الرفض لمنع عدن فى الانحدار القيدالى الذى كان قد شرع فى اقامته منذ فبراير ١٩٥٩، وتسكا "بالوحدة اليمنية"، أى قبل يومين فقط من انطلاق شرارة ثورة ٢٦ سبتمبر ١٩٦٢ فى شمال الوطن التى تقاطر العمال الى حمايتها عبر انخراطهم فى "الوطنى".

هذا التراث النضالى الوطنى والاجتماعى للطبقة العاملة والذى لم تكن أطراف الحركة الوطنية - وخاصة التيار الماركسى وتيار حركة القوميين العرب - بعيدة عنه، حيث شاركت بجهدها الايديولوجى والسياسى المتحمس فى صناعته - قد تجلّى بقوة مضاعفة فى تحول العمال الى قاعدة أسيئة وفعالة لثورة ١٤ أكتوبر عند اندلاعها، ولدى تغذيتها بالمقاتلين، و فى جعل عدن نفسها موقداً متأججا للعمل الفدائى، فى تشكيل "التنقابات الست" التى كانت إحدى ركائز الجبهة القومية القائدة للثورة، والتى تمكنت فى آخر الأمر من تصفية الاتجاهات الانتهازية اليمينية التى كانت قد تسلطت على قيادة المؤتمر العمالى.

وحسب تعبير نشرة "الاحاد الشعبى الديمقراطى" الذى كان أقرب وأوثق الحلفاء للجبهة القومية خلال فترة الكفاح المسلح، سواء بالكلمة أو الفعل من خلال تحويله صحيفته "الأمل" إلى منبر لقضية الثورة، ومن خلال نشاطه ضمن "التنقابات الست" ومن خلال غير ذلك من أشكال العمل المشترك السياسى والجهادى، فإن "كل ذلك يساعد على تفسير الطابع الكفاحى العميق الذى تميزت به الحركة النقابية والتقاليد الثورية المجيدة التى تكونت خلال تطورها وقرسها بالكفاح. كما أن كل ذلك يساعد على تفسير التطور اللاحق للحركة العمالية والوطنية، واتخاذها شبيهاً فشيئاً طابعا أعمق، وقدترتها على إسقاط القيادات الاصلاحية واليمينية، السياسية والنقابية، وتبنيها

### لأعلى أشكال الكفاح... (٣).

أما عبد الفتاح اسماعيل الذى عمل فى المصافى جنبا إلى جنب مع الجنين البروليتارى الآخذ فى التشكل فيها ولمس بأصابع اليدين التخوم التى ستمتد إليها قامته، وتولد من ثم يقينه الثورى بنهل وشرف الرسالة التاريخية المرونة بهذا الجنين الثورى الواعد والحامل لأفئاق المستقبل فى اعطافه، فقد كتب عن هذه العلاقة الوثيقة المتميزة التى صهرتها فترة الكفاح الشامل ضد المستعمر، والتى وطم منها تلك الصلات الشخصية التى نشأت بينه أثناء قيادته للعمل الفدائى فى عدن وبين عبد الله باذيب : "والحقيقة أن علاقة اليسار فى الجبهة القومية بالاتحاد الشعبى الديمقراطية كانت قليلة منذ السنوات الأولى لحرب التحرير المسلحة ضد الاستعمار وعبر اللقاءات المتعددة كانت علاقتنا تتطور بشكل إيجابى وباستمرار" (٤)

هذا الدور البارز المتميز الذى لعبته الطبقة العاملة منذ منتصف الخمسينيات حتى قيام ثورة ٢٦ سبتمبر و١٤ أكتوبر، والتى اتخذت أشكالا جماهيرية وسياسية بلغت حد كسر قانون منع الإضراب، وهذا الدور الذى لعبوه بعد قيام الثورة، سواء من خلال "حركة النقابات الست" أو من خلال العمل الفدائى الذى كان يهز برج الاستعمار البريطانى فى عدن غير مرة، ويسمع دويه على نطاق العالم أجمع، وذلك الوعى الوطنى والاجتماعى المتنامى والمتصاعد باستمرار فى صفوف العمال خلال النصف الثانى من الخمسينيات وحتى تحقيق الاستقلال، والذى بلغ حد تهنى مفهوم الاشتراكية، سواء بصيغتها "الثورية" العامة والعائمة التى وردت فى "الميثاق الوطنى" للجبهة القومية، أو بصفتها "العلمية" التى نص عليها "الميثاق الوطنى" للاتحاد الشعبى الديمقراطى - أقول كل ذلك وغيره مما سبقت الإشارة إليه يمثل - بكل تأكيد - خلفية مبكرة وجزءا غائرا ظل يتغلغل ويمتد ويغذى ويلهم حركة الثورة قبل وبعد الاستقلال، ويعطى الفريق المتقدم فيها المرتبط بهذا التراث النضالى الوطنى والاجتماعى، والمتفاعل معه عبر مراحل النضال المختلفة، والمسهم بدور متصاعد أبدا فى صناعته - يعطيه البقن الراسخ بإمكانية تقويم خط الثورة بعد ما طرأ عليه من اعوجاج بعد الاستقلال، حتى أمكن تحقيق ذلك بالفعل بحركة ٢٢ يونيو ١٩٦٩ المجيدة.

### التراث الكفاحى للفلاحين والحركة الشعبية عموما:

وإذا كان ذلك هو المعين الثورى الذى حرته الطبقة العاملة منذ منتصف الخمسينيات، وظل يضيئ الجبورية والهمّة النضالية فى نفوس المناضلين الصادقين، حتى أمكن لهم تصحيح مسار الثورة، فإن الدرس التاريخى الذى قدمه الفلاحون وأشباه الفلاحين لم يكن قليلا فى هذا الصدد. فعدا أنهم هم الذين ظلوا رمز المقاومة الوطنية، المتحركة والمساكنة، للمستعمر منذ دنست أقدامه تراب عدن فى ١٩ يناير ١٨٣٩، فإنهم خاضوا - فى مختلف أنحاء الريف - نضالات لا تهدأ، وخاصة منذ عام ١٩٣٦، إلى أن يزغت نجمة ٢٦ سبتمبر، وطلع فجر ثورة ١٤ أكتوبر.

ولاحاجة الى إيراد الكشف التاريخى للانتفاضات الفلاحية المتقطعة والمتفرقة الذى أورده "الميثاق الوطنى" للجبهة القومية خلال هذه الفترة على ص ١٩ - ٢٠ منه، ويكفى تقديم وجهة



نظرة في سبب فشل هذه الانتفاضات: "وبالرغم من أن هذه المقاومة الشعبية لرجال القبائل البواسل امتدت منذ ١٩٣٦ امتدت منذ ١٩٣٦ حتى ١٩٦٧م إلا أنها ظلت متفرقة، وفي فترات متقطعة لا تجمعها وحدة تنظيمية، ولا قيادة ثورية واعية ترتفع بها إلى مستوى الممركة الشاملة. وظل الطابع المميز لهذه المقاومة هو التفكك والانتفاضات العفوية المتفرقة، فحيث توجد حركة مقاومة في المدينة لا يوجد ما يقابلها في المناطق القبلية. والريف. والعكس بالعكس". (ص ٢١)

غير أنه يتحدث بمشاعر الاعتزاز عن هذه الانتفاضات، ويعتبرها - شأن انتفاضات واضرابات العمال التي عبرت عن مواقفهم البطولية وتضحياتهم المتواصلة" وعكست "ثورة القطاع العمالي وقرده دائماً على الوجود الاستعماري المستغل"، وشأن الطلبة المتكررة منذ عام ١٩٤٦ في عدن، وخاصة اضطراباتهم "عام ١٩٦٧م والتي دامت أكثر من شهر احتجاجاً على المناهج الدراسية الاستعمارية"- يعتبرها جزءاً لا يتجزأ من "حركة المقاومة الشعبية".

وفوق ذلك فإنه عند استعراض حركة الاحتجاج للفلاحين ضد مستغليهم يسجل لهذه الحركة السبق في طرح شعار: الأرض لمن يفلحها، قبل أن تطرحه الحركة الوطنية اليمنية، ويلاحظ بشكل عام أن حركة المقاومة الشعبية لم تكن شكلاً مبكراً للحركة الوطنية فقط التي لم تنبثق في شكلها الحديث إلا في منتصف الخمسينيات، وإنما أيضاً ذات صبغة ديمقراطية، من حيث أنها طمحت إلى شيء من العدل الاجتماعي والديمقراطية... الخ

يقول الميثاق في هذا الصدد: "إن قطاع المزارعين الذين يقع عليهم كل أنقال الحكم الاستعماري القطاعي الرجعي في المنطقة، والذين تعيش أسر الأمراء والسلاطين والقطاعيين من عرق جبينهم وناتج عملهم، إن هذا القطاع له دور مشهود في المقاومة الشعبية.

إن إضراب المزارعين في حضرموت عام ١٩٥٣، ومظاهرة المزارعين في لحج عام ١٩٤٩م التي طالبت لأول مرة أن تكون الأرض لمن يزرعها.. جزءاً من المقاومة الشعبية.

إن ذلك يدل دلالة أكيدة على أن كل قطاعات شعبنا أسهمت في المقاومة الشعبية لا للوجود الاستعماري فحسب، وإنما طرحت أيضاً مطالب اجتماعية عادلة معبرة جميعها عن الإرادة في التحرر من الاستعمار، وإيجاد التغيير في البنية الاجتماعية الذي يحقق لكل قطاعات الشعب فرص العيش في ظل الحرية والعدالة والمساواة والكرامة". (ص ٢٢- ٢٣)

وإذا يعتبر الميثاق "أن هذه الانتفاضات الشعبية التي شملت كل القطاعات الشعبية.. قبائل، عمال، وطلبة" كانت في حقيقتها التعبير العفوي عن الغليان الثوري لدى الشعب ضد الأوضاع الاستعمارية المستغلة" فإنه يهصر أسباب فشلها في ثلاثة أمور:

"أولاً: عدم توفر القيادة الثورية الأصلية التي تستطيع أن تستوعب كل متطلبات النضال الشعبي الثوري ضد الاستعمار والقوى الرجعية المستغلة المتجسدة في الحكم السلاطيني العميل، والتي في استطاعتها قيادة النضال الشعبي الثوري وتنظيمه في إطاراته الطبيعية حتى يبلغ أهدافه الأساسية الكاملة، وسحب وتنظيمه في إطاراته الطبيعية حتى يبلغ أهدافه الأساسية

الكاملة، وسعيه من قيادة العناصر السياسية المصلحية التي وضعت نفسها اسماً في مقدمته لتكسب من خلاله مواقع مصلحية خاصة من قبل المستعمر والقوى المستقلة التي يعتمد عليها. ثانياً: وجود حكم إقطاعي رجعي متخلف في شمال اليمن استخدم انتفاضات القهائل مراراً في سبيل الدخول مع الاستعمار في حوار ومصالحات سياسية معينة. ثالثاً: انخفاضات الحركة الوطنية في عدن، وعدم امتدادها إلى مختلف مناطق الجنوب، مما سبب ثغرة في مجرى المقاومة الشعبية للاستعمار" (ص ٢٤-٢٦)

### **التأزؤ المتصاعد بين الجبهة القومية والفضائل الديمقراطية الأخرى؛**

وحيث أنه بقيام ثورة ٢٦ سبتمبر سقط الحكم الإقطاعي الإمامي، وقام نظام جمهوري مستود بوجود "الجمهورية العربية المتحدة قاعدة التضال والتحرر في الوطن العربي" فإنه لم يبق إلا إيجاد التنظيم الوطني الثوري الذي يملأ ساحة الجنوب، وقد تحقق ذلك بقيام "الجبهة القومية"، حيث أنه بذلك "توفر التنظيم الثوري العقائدي الذي يشمل كل المنطقة ويغطي مفاهيمه وأطاراته كل الحواجز المصطنعة، ويضم في صفوفه كل قطاعات الشعب صاحبة المصلحة الحقيقية الوحيدة في التحرك الثوري الجاد، والرافضة مطلقاً لكل مظاهر الواقع الاجتماعي، والسائرة نحو العمل الثوري الإيجابي، مع الرفض المطلق لأساليب العمل السياسي وطريقة المفاوضات".

وهكذا فإن "كل ذلك وفر للثورة في الجنوب قبل اندلاعها ومنذ البداية كل مزاياها وأهدافها المتكاملة في كل مجالاتها المحلية والإقليمية والقومية، كما مكن للثورة من أن ترتبط بمفاهيم اجتماعية ثورية". (ص ٦٢، ٦٣)

ورغم أن هذا التنظيم العقائدي الثوري لم يستوعب كل القوى السياسية المختلفة الفاعلة في الساحة "ورفض قادة حزب قادة حزب الشعب الاشتراكي ورابطة أبناء الجنوب الاشتراكي في الجبهة واتخذوا موقفاً معارضاً للكفاح المسلح، ورغم أنه عرضت مناصب على قادة حزب الشعب في قيادة الثورة" (٥)، ورغم «تنظيم الثورة قد سعى بالجبهة القومية لتمييزه عن الجبهة الوطنية التي كان الماركسيون ينادون بها ويرفعون شعارها في كل جزء من الوطن العربي. ومن ضمنهم الماركسيون اليمنيون»، ورغم أن القيادة المسيطرة على تنظيم الثورة في ذلك الوقت قد نجحت في إبقاء الماركسيين خارج الجبهة القومية تنظيمياً، فإننا لا بد أن ننوه، للإلتصاف والأمانة التاريخية، بأن موقف تلك القيادة لم ينطبق على القيادات الثورية الشابة الجديدة التي أفرزها تطور الثورة، والتي كانت تقود التضال الفعلي في الداخل، والتي كانت قد أخذت تتحول نحو الانتقال إلى مواقع الفكر الاشتراكي العلمي. فقد قامت بين هؤلاء وبين قيادة الفصيل الماركسي، في وقت لاحق من قيام الثورة، وخاطة بعد صدور صحيفة "الأمل" لقاءات ومشاورات تتعلق بقضايا الثورة، بل وقامت حوارات تبحث إمكانية الالتقاء التنظيمي ضمن الجبهة القومية. ولكن هذه الحوارات لم يكتب لها أن تستمر وتثمر بسبب الأزمات والمشاكل التي واجهتها الجبهة القومية، وشغلتها عما عداها، والتي امتدت منذ "الدمج" المشؤم في مطلع عام ١٩٦٦ حتى حركة ٢٢ يونيو التصحيحية

فى منتصف عام ١٩٦٩". (٦)

وإذا كان مثل هذا الالتقاء التنظيمى بين الجبهة القومية والائحاد الشعبى الديمقراطى لم يتحقق فإن الفصل الماركسى قد ناضل "بكل طاقاته والامكانيات المتاحة له الى صف الثورة ونحت رايته. وتلاحت عناصر الجبهة القومية فى العمل وتشابكت حتى تنظيمياً فى بعض المستويات. ولعب الماركسيون دوراً كبيراً فى فضح ومقاومة الاتجاهات الانتهازية والمعادية للثورة، وفى الدفاع عن نضالات العمال والفلاحين، واعطائها المضمون الاجتماعى الطبقي والمبرر الأيديولوجى، مما ساعد العديد من المناضلين على الانتقال إلى مواقع الفكر الاشتراكى العلمى". (٧)

ومع تحقيق الاستقلال الوطنى فى ٣٠ نوفمبر ١٩٦٧ سعى حزب البعث العربى الاشتراكى فى اليمن الى تغيير النهج الذى سار عليه، والذي كان قائماً على مناوأة الجبهة القومية والتحالف مع خصومها، وبدأ يتخذ موقفاً مستقلاً عن مركزه العسف الذى واجهته الفصائل الأخرى كالتنظيم الماركسى وتنظيم البعث نفسه، ولاسيما إثر قيام انقلاب ٢٠ مارس ١٩٦٨ الذى نفذته قيادة الجيش المشبوهة بالتواطؤ مع الجناح اليميني الحاكم فى الجبهة القومية برئاسة رئيس الجمهورية قحطان الشعبى.

وحسب تعبير وثيقة البعث فإنه "بقيام السلطة الوطنية فى ٣٠ نوفمبر ١٩٦٧م وجد حزينا نفسه أمام اختيار جديد، حيث برزت أمامنا مهام أخرى على الصعيد الوطنى والاجتماعى. ولم يكن الاختيار سهلاً، لاسيما وأن قيادة البعث القومى فى دمشق كانت قد تورطت فى إدانة هذه السلطة بشكل كامل، باعتبارها تحظى بتأييد بريطانيا، الأمر الذى اولعها تحت قبضة الاستعمار الجديد. وكان لحزينا فى اليمن الديمقراطى موقف مغاير ومعتقد من السلطة، فعلى الرغم من علمنا بأن اليمين هوى قمة التنظيم والسلطة، وأنه مرتبط بعلاقات غير محددة مع القيادات العسكرية العميلة والمشبوهة، إلا أن ذلك لا يقلل من حقيقة أن هذه السلطة قد جاءت حصيلة نضال شعبنا وقواه الوطنية والتقدمية. وعلاوة على ذلك فإنه مهما كان من أمر اليمين الذى استأثر بقيادة التنظيم ومؤسسات الدولة، فإن للتيار المتقدم تأثيراً ملحوظاً فى صفوف التنظيم، و احتمال حسم مسألة السلطة لصالحه أمر ممكن، إذا ما تضافرت نضالات كافة القوى الوطنية والتقدمية.

لم يكتف حزينا بأن تبنى موقفاً مغايراً لقيادة البعث القومى فى دمشق، وإنما سعى الى نسج علاقات متينة مع التيار المتقدم فى الجبهة القومية، بغرض تعزيز الاستقلال الوطنى إحداث تحولات ديمقراطية على الصعيد الاقتصادى، والاجتماعى، ومنع الثورة من أى انحراف يهدد به اليمين المتواطئ مع القيادات التالسكرية العميلة والمشبوهة.

وإذا كانت حركة ٢٠ مارس الانتقالية الرجعية قد حالت دون تنامى هذا الحوار بين حزينا والتيار المتقدم فى الجبهة القومية، إلا أن هذا الحوار استمر داخل المعتقلات، ولوكان متقطعاً وبشكل تبادل الحوار". (٨)

ويشير عبد الفتاح اسماعيل الى هذا التقارب بين كل من الجبهة القومية وبين الاتحاد الشعبي الديمقراطي وحزب البعث الذي أصبح يحمل اسم "حزب الطليعة الشعبية" حسب قرار مجلة الوطني في ٥ أبريل ١٩٧٤- بعد أعلن تهنيتيه للاشتراكية العلمية- حيث يقول: "فقد قمنا بسلسلة من النشاطات التي استهدفت الحوار مع اليسار خارج الجبهة القومية، وعلى وجه التحديد مع الاتحاد الشعبي الديمقراطي، مثلاً بالرفيق عبد الله باذيب الذي اعتقل معنا في ٢٠ مارس، ومع حزب البعث سابقاً (حزب الطليعة الشعبية)، مثلاً بالرفيق أنيس حسن يحيى).

"وخلال تلك اللقاءات مع الاتحاد الشعبي الديمقراطي وحزب الطليعة الشعبية فيما بعد كانت تحليلاتنا متقاربة فيما يتعلق بطبيعة الأزمة وضرورة توحيد جهودنا المشتركة داخل الجبهة القومية وخارجها لمعالجة أزمة الثورة وحلها وتطوير مسارها لصالح اليسار عامة". (٩)

هكذا يمكن القول إن هذا التقارب المستمر بين الجبهة القومية، وبالأخص بين الجناح اليساري فيها، وبين الفصائل الديمقراطية الأخرى، قد وسع القاعدة الاجتماعية التي كان يعتمد عليها هذا الجناح، وعزز يقينه بصحة خياره الثوري، وقوى عزمه بضرورة المسارعة إلى وضع حد لحكم اليمين الذي كانت قاعدته الاجتماعية داخل التنظيم وخارجه تضيق بآطرافه، مما جعله أسير قيادة الجيش التي لم تكن تملك بدأ حرية فيه، حيث أن صفار الضباط كان قد أمكن للجناح اليساري التأثير عليهم، مما سهل أن تقوم حركة ٢٢ يونيو ١٩٦٩ بسلاسة، ودون صعوبات تذكر.

وحسب تعبير عبد الفتاح اسماعيل فإن "اليمين لم تكن معركتنا معه صعبة.. واليمين كانت المعركة معه سهلة، لأن القضايا كانت قضايا خلاف واضح الاتجاهات.. اتجاهنا واضح ومختلف تماماً مما اتجه اليمين.. واستطعنا فعلاً أن نحسم هذه المعركة وبشكل سريع دون أن نتكلف تضحيات ولا مشاكل ولا صعوبات ولا نستفز الناس". (١٠)

#### الطابع الشعبي للثورة ١٤ أكتوبر:

يعود قيام حركة ٢٢ يونيو ١٩٦٩- فيما يعود إليه - إلى الطابع الشعبي لثورة ١٤ أكتوبر ١٩٦٣، هذا الطابع الذي ظل يتعمق باستمرار، رغم التحاق بعض العناصر شبه الاقطاعية أو الكولائية أو العسكرية اليمينية بالجبهة القومية في بداية الثورة أو قبيل الاستقلال، والتي كان يجري التخلص منها دون إبطاء، كلما منحت الفرصة لذلك، حيث تمت أول عملية تخاص من شيوخ ألقبائل من قيادة تنظيمات الجبهة في الريف منذ السنتين الأوليين للثورة، وحيث لم يتح لأي من عناصر الكوميرادور أن يجد طريقه إليها منذ البداية، وحيث ظل التركيب الطبقي لها يتألف من العمال والفلاحين وشبه الفلاحين والبرجوازية الصغيرة وعناصر من الفئات الوسطى، بمن فيهم المثقفون والطلاب. وحسب تعبير عبد الفتاح اسماعيل فإن "التركيب الطبقي للجبهة القومية - قيادة وقواعد-" كان يتكون من شرائح البرجوازية الصغيرة والعمال والفلاحين. وكانت قيادات الجبهة القومية العليا والوسطى في مراحل الثورة المسلحة تعكس في الغالب هذا التركيب الطبقي. ولم تشارك فئة الكمبرادور ولا الاقطاعيين في الجبهة القومية". (١١)

ورغم أنه تسربت في بداية عام ١٩٦٧ "إلى صفوف الجبهة القومية عناصر من أوساط أغنياء الفلاحين وشبه الاقطاع وبعض العناصر البرجوازية البيروقراطية العاملة في أجهزة الدولة العسكرية والمربية التقنية" (١٢) هذه العناصر التي كانت ستندأ للجناح اليميني في الجبهة القومية التي تزعمه قحطان محمد الشعبي الأمين العام لها، إلا "أن ذلك لم يؤثر قط على الطابع الشعبي المتنامي للثورة ولتنظيمها السياسي، وإن أحدثت ذهنيات وتعرجات في خطها السياسي ظلت حركة الثورة تعمل على تقويمها والتغلب عليها عبر العديد من الوقفات والهبات الشعبية لم تكن حركة ٢٢ يونيو ١٩٦٩ سوى خاتمة لها.

هذا الطابع الشعبي للثورة الذي تجسد على جميع المستويات النضالية، السياسية، والعسكرية، والجماعية، والثقافية، وفي المسيرات والمظاهرات الحاشدة، والتي كانت تتخطى فيها الطبقات والفئات الكادحة في المدينة والريف لا يفعل التوجهات المركزية لقيادة الجبهة القومية التي كان مقرها في "عمز" في شمال الوطن، التي ما قبل الاستقلال، ثم في عدن بعد ذلك، والتي كانت حتى انعقاد المؤتمر الرابع للجبهة القومية في ٢ مارس ١٩٦٨ تحت هيمنة الجناح اليميني الحاكم الميسود بكبار الضباط الذين خلفهم الحكم الاستعماري لاحتواء وحرف دولة الاستقلال - هذا الطابع الشعبي لها كان يعكس مصالح وإيديولوجية القوى الاجتماعية العريضة، ويترجم الوعي الوطني والاجتماعي العفوي، كما يترجم في ذات الوقت ذلك القدر من الوعي السياسي والطبقي الذي اكتسبته هذا القوى من خلال ممارستها النضالية ومن خلال أديبات الجبهة القومية، وعلى رأسها "الميثاق الوطني" الذي أقره مؤتمرها الأول الذي عقد في "عمز" ما بين ٢٢-٢٥ يونيو ١٩٦٥، ومن خلال متابعة الصحافة الوطنية المتعاطفة مع خط الثورة الشعبي، وعلى رأسها صحيفة "الأمل" التي كان يصدرها "الاتحاد الشعبي الثوري" بزعامة أمينه العام عبد الله بأذيق.

وقد تجلّى هذا الطابع الشعبي للثورة في اللحظات التاريخية الحرجة، وكان له الفضل في إخراج القيادة حتى بالعناصر اليسارية التي دخلت فيها من حالة الارتباك والتأرجع في مواجهة هذا الموقف أو ذاك.

لقد كان الموقف من حادث ١٣ يناير ١٩٦٦ الذي أدمجت فيه "الجبهة القومية" و"منظمة التحرير" التي كانت تتألف في هذا الوقت من حزب الشعب الاشتراكي وبعض السلاطين والمشايع في ما أسس بـ "جبهة التحرير" بهدف كسر الطابع الشعبي للثورة بما يتفق مع النظرة البيروقراطية للأجهزة المصرية في اليمن - كان الموقف من "انقلاب ١٣ يناير" هذا هو أحد التجليات الواضحة لتمسك جماهير المدينة والريف بطابع الثورة الشعبي وعدم استعانها بالتعاون باسم "الوحدة الوطنية" المقروضة فرضاً مع تلك القوى التي أعلنت شجبها لنهج الثورة منذ قيامها، وخاصة نهجها المسلح ضد المستعمر وركائزه وعملاته. فقد حولت هذه الجماهير مناسبة الاحتفال بالذكرى الثالثة لقيام ثورة ١٤ أكتوبر إلى تظاهرة سياسية في عدن، مدعومة بقيادة جيش التحرير وتنظيمات

الجهة القومية في الريف، أعلنت فيها من خلال بيان سياسي فك "الدمج القسري" مع جبهة التحرير وعودة الجبهة القومية إلى العمل الوطني المستقل. وكان على مؤتمر الجبهة القومية الثالث الذي عقد ما بين ٢٩ نوفمبر ٢٠ ديسمبر في منطقة "حُتر" بشمال الرطن أن يركز هذه الوقفة التصحيحية لكماهير المدينة والريف، وأن يعلن - بالتالي - انسحاب الجبهة القومية من "جبهة التحرير".

ومن هذه التغيرات ذلك الاجتماع الذي عقده قادة فصائل الفدائيين في مايو ١٩٦٦ في "المنصورة"، والذي ناقشوا فيه- إضافة إلى تقرير مصير الجبهة القومية التنظيمي- مسألة الاستعدادات الشعبية والتنظيمية اللازمة عند "الاستيلاء على السلطة والبدء بتحقيق برنامج التحولات الاجتماعية والاقتصادية. وعطفاً على ذلك تقرر تشكيل لجان شعبية في المناطق المحررة من شأنها أن تغدو هيئات للسلطة الثورية في المحافظات، وتقود جميع الإجراءات الاقتصادية والسياسية والعسكرية وغيرها. وتنهى الأشارة بوجه خاص إلى أن المشاركين في الاجتماع ناقشوا صيانة هذه اللجان للملكية الشعبية التي كان ينهى انشاؤها بنتيجة مصادرة ملكية المستعمرين والسلطين وسائر الاستغلاليين . واللجان الشعبية التي انشئت فيما بعد كانت خلفاً للجان الثورية التي ظهرت في عام ١٩٦٥". (١٣)

حقاً جرى بعد تسلم الجناح اليميني للجبهة القومية- بعد نيل الاستقلال الوطني في ٣٠ نوفمبر ١٩٦٧ "مل اللجان الشعبية التي كانت قتل صور الممارسة الديمقراطية الشعبية، وتتمتع بسلطات تشريعية وإدارية، كما جرت محاولة حل الحرس الشعبي، وجيش التحرير، وتجديد تشكيلات الفدائيين من الأسلحة. وقد صدر قرار من القيادة العامة "السلطة التشريعية المؤقتة" باستثناء صوت عهد الفتاح أسماعيل، بتصنيفه هذه المؤسسات الثورية المناضلة التي أرغمت الاستعمار القديم على الرحيل... ولكن رفض قواعد الجبهة وقوى الثورة المسلحة القرار بالقيادة العامة إلى التراجع عن القرار وإبقاء هذه المؤسسات". (١٤)

وحقاً أمكن للجناح اليميني الحاكم - بالأعتماد على عقيدة الجيش القديم الذين كانوا يخططون منذ عشية الاستقلال للقيام بانقلاب يعيد الاستعمار من "النافذة"- ولكن في ثوب جديد- بعد أن طرد من "الباب"- أمكن له أن يدبر انقلاب ٢٠ مارس ١٩٦٨، الذي اعتقلت فيه عناصر قيادية من الجناح اليساري للجبهة القومية ومن الفصائل الديمقراطية الأخرى، غير أن ردة الفعل الشعبية الفاضية قد أجهضت هذا الانقلاب في مهده. فلم تقتصر ردة الفعل هذه على المظاهرات الجماهيرية الحاشدة في عدن وفي غيرها من المناطق والمدن التي شملت حضرموت والمهرة، وعلى إصدار بيانات الاستنكار للانقلاب من قبل المنظمات الجماهيرية لاتحاد العمال، واتحاد الطلبة، واتحاد النساء، وإنما عمت جيش التحرير والفلاحين في يافع وجعار والضالع إلى حد التهديد بالزحف على عدن، كما عمت وحدات الجيش القديم، حيث أذاع "كل من الأكوية العشرين، السادس، الرابع عشر، واللواء الثلاثين، بيانات تشجيب حركة مارس اليمينية، وأعلنت

هذه الأكرية ولاعها للثورة والتزامها بخطط قواعد الجبهة القومية...". (١٥)

وحول ذلك كتب عبد الفتاح اسماعيل: "وقد بدأ التحضير لهذه الحركة على أساس أنها حركة تسعى لتجنب الثورة ومخاطر اليسار. وأخذ المتآمرون يطرحون أنه لكي يتم ذلك لابد من اعتقال بعض العناصر اليسارية حتى لا يؤدي الأمر الى تدمير وسخط واسعين في صفوف التنظيم والجماهير الشعبية المناضلة، ويكون هناك مناخ ملائم للقبول بشرعية مثل هذه الحركة.

ولم يكن اليسار من جانبه يتوقع القيام بحركة انقلابية، وذلك لاعتبارات أساسية، منها عدم توفر أي مناخ سياسي لنجاح حركة كهذه. وبالمقام الأول لم يكن من الممكن تأمين الشرط الأهم لنجاحها، ألا وهو الشرعية التنظيمية" بعد أن احرز اليسار أغلبية في القيادة العامة التي انتخبها المؤتمر العام الرابع للجبهة القومية الذي عقد في "زنجبار" ما بين ١٩٦٨/٣/٢، كما سجل نصرًا أيديولوجيًا يبنى المؤتمر لقرارات بالغة الراديكالية، جاء الانقلاب كمحاولة لدفعها، ولكن عبثًا.

"وهكذا قامت الحركة في صبيحة ٢٠ مارس ١٩٦٨. ولكنها سرعان ما فشلت في تحقيق أهدافها بسبب عدم التأييد الشعبي لها، واقتقادها للشرعية التنظيمية. فقد واجهت الحركة مقاومة شديدة من قبل تنظيم الجبهة القومية، ومن قبل جيش التحرير والفدائيين، ومن قبل الجنود والضباط الصفار في مؤسسى الجيش والأمن، ومن قبل المنظمات الجماهيرية". (١٦)

ويتجلى الطابع الشعبى للثورة في أن قوات الجيش القديم التي كانت تشكل في الأساس من قوتين قبليتين: من العوائل، وهى القوى المهيمنة أيام الاستعمار، والتي أعلنت في ٢٧ يوليو ١٩٦٨ التمرد في المحافظة الرابعة على السلطة بدفع من الرجعية السعودية، ومن المنطقة الوسطى، وخاصة دثينة التي اعتمد عليها النظام في مواجهة التمرد - ولكن دون نجاح يذكر. إن هذه القوات بفصيلها المهدد لدولة الاستقلال، وفصيلها المجابه له والمتحالف مع بين الجبهة القومية الحاكم لا يستطيعان إلا أن يظلا في حالة احتراب يمتزج فيها الصراع القبلى مع الصراع من أجل استعادة مكاسب سلطوية مفقودة، أو توسيع مكاسب سلطوية جديدة، دون أن تبدو هناك نهاية لمثل هذا الصراع الذى تغذيه أطراف استعمارية ورجعية من الخارج، الأمر الذى حتم على قادة الجناح اليسارى الذين كانوا - بعد فشلهم في قيادة حركة ١٤ مايو ١٩٦٨ ضد السلطة - قد لاذوا الى الجبال أو الى شمال الوطن، أن يزوجوا بقوات الحرس الشعبى وجيش التحرير في المعركة ضد التمرد، ويضعوا نهاية له، بما أوضح مرة أخرى أن هذه القوات الشبهية التي قارعت المستعمر هي وحدها القادرة على حماية الاستقلال الوطنى، وهو ما ألزم سلطة اليمين بضرورة التصالح مع الجناح اليسارى، وما كان يعنى الاعتراف بأن الثقل الشعبى للثورة في جانبه.

كتب عبد الفتاح اسماعيل حول ذلك: "ولكننا كنا نراهن على الخلاقات التي احتدمت داخل صفوف اليمين نفسه، وخاصة في صفوف الجيش، حيث قامت بعض القيادات المتطرفة في يمينيتها

بتفجير أحداث ٢٧ يوليو نتيجة للخلافات في صفوف اليمين، وقد عملنا على استغلال ذلك الخلاف، وبعثنا بعض عناصرنا القيادية إلى الداخل لتثقف وتقاتل إلى جانب السلطة المركزية ضد المتمردين عليها". (١٧)

ويتجلى - أخيراً - الطابع الشعبي للثورة، الذي كان يعبر عنه يسار الجبهة القومية، في التخلي عن منطق "البزرة الثورية" التي بتفجيرها ينطلق لهبها في كل اتجاه، وهو الدرس الذي أمكن استيعابه من حركة ١٤ مايو ١٩٦٨ التي نظمتها اليسار تحت تأثير العناصر الأميل إلى التطرف اليساري فيه، والتي "فشلت بسبب عدم نضوج مقوماته الذاتية والموضوعية". ويقدر ما برهنت الانتفاضة على صلاية اليسار وثبات مواقف المبدئية، بقدر ما أظهرت في ذات الوقت عدم نضج رؤية اليسار وسيطرة بعض الأفكار المتطرفة بين صفوفه - حسب تقييم "الوثيقة النقدية التحليلية... ص ١٢ -

ويعد أن كان اليسار يطرح "حينها فكرة تطوير المدينة بالريف" حسبما جاء في حديث الرقيق على سالم البيض إلى صحيفة "١٤ أكتوبر" بتاريخ ٢٦ يونيو ١٩٧٩ فإن "الأمر سارت في اتجاه إسقاط سلطة اليمين، وتم ذلك فعلاً في ٢٢ يونيو ٦٩ في الأخير على المستويين في الجبهة وفي الحكومة" - كما أضاف أيضاً.

أما الخطوات التكتيكية إلى ذلك فهي العودة إلى الداخل في ظل المصالحة، ووضع برنامج مرحلي يقلل به اليمين، وتعزيز الصلة بالمؤسسات الجماهيرية، إضافة إلى بحث الحيوية في قواعد الجبهة القومية، والنفاذ إلى الجيش التقليدي ذاته وممارسة العمل السياسي الهادف في أوساطه، وتوسيع دائرة المتعاطفين من الجنود والضباط فيه، وأولاً وقبل كل شيء عودة عناصر القيادة العامة للجبهة القومية إلى مواقعها، بحيث تحافظ على الأغلبية التي أتتحت لها فيها من خلال المؤتمر العام الرابع، والتصدي للنزعة الفردية التي ظهرت خلال المؤتمر، وعادت الظهور من جديد في شكل مطالبة رئيس الجمهورية بإقرار وثيقة دستورية تحمل سلطته محل سلطة القيادة العامة للتنظيم، وقتحه صلاحيات مطلقة بدءاً من إعلان الحرب أو السلم وتعيين موظفي الدولة بجميع درجاتهم وفصلهم.

وبينما كان مجرى الثورة الشعبي يحفر عميقاً في باطن الأرض، ويتغلغل إلى كل قطاع، ويهتق كل حاجز، كانت نزعة التفرد والتعزم والوحدانية والذاتية تعزل رئيس الجمهورية عن أقرب المقربين إليه وهو رئيس وزرائه فيصل الشعبي الذي كان المحرك الذكي للتيار اليميني كله، والذي أدرك أن الموافقة على مثل تلك الوثيقة الدستورية التي يطالب رئيس الجمهورية بإقرارها من شأنها أن تؤثر على وضعه هو أيضاً.

وأزدادت عزلة قحطان وفرديته الموحشة التي وجد نفسه فيها بإقالاته وزير داخلية محمد على هيثم الذي سرعان ما اجتلبه اليسار إلى جانبه - مرحلياً - بفعل ذلك، وبانضمام وزير الدفاع محمد صالح العولقي إلى اليسار، بحيث لم يبق أمامه إلا التهديد بالاستقالة، التي ما كاد يذاع أنه



سيعملنها، حتى بثت الاذاعة قرار القيادة العامة للجبهة القومية بقبولها، وتشكيل مجلس رئاسة جماعى، وحكومة جديدة كما اذاعت بيان القيادة العامة للجبهة القومية الذى عبرت فيه عن الطابع الشعبى للثورة يمثل هذه الكلمات: "ذلك أن ثورة ١٤ أكتوبر الشعبية لم تحمل عبر مرحلة النضال التحررى البلور الوطنى للتخلص من الاستعمار البريطانى فحسب، ولكنها كانت تحمل معها بذور الثورة الشعبية الديمقراطية أيضا. فلقد نص ميشاقتا الوطنى على الوجهة التحررى التقدمى للثورة. ولا بد لثورة شعبية كثورتنا أن تقف بموضوعة أمام أخطاء التجربة منذ استلامها للسلطة، وتصحيحها لما يكفل لتقوى الثورة مصالحها وأهدافها القربية والبعيدة". (الثورى، ١٩٦٩/٦/٢٤)

الاستناد النظرى إلى وثائق الثورة وكفاحية النضال الديمقراطى فيها:  
ويمكن القول كذلك إن المبرر الأيديولوجى والمرجعية النظرية لحركة ٢٢ يونيو ١٩٦٩ تعودان مباشرة الى "الميثاق الوطنى" للجبهة القومية، الذى جسد رؤية وطنية ديمقراطية لمسار ثورة ١٤ أكتوبر، باعتجارها ثورة تحرر وطنى موجهة ضد الاستعمار، وثورة تحرر اجتماعى موجهة ضد الاقطاع والكمبرادور، فضلاً عن أنها ثورة تسعى الى أن تتحقق الوحدة اليمنية "سيراً نحو وحدة عربية متحررة" "على أسس شعبية وسلمية"، ذلك أن "هذه الثورة لا تهدف إلى جلاء المستعمر من المنطقة فحسب، وإنما هى حركة دائمة تعبر عن عقيدة للحياة شاملة ورأسخة لدى شعبنا، تستهدف أساساً تغيير الواقع الاجتماعى الذى صنعه الاستعمار تغييراً جذرياً فى كل مفاهيمه وعلاقاته الاجتماعية القائمة على الاستغلال والاستبداد، وتحديد بالضرورة نوع الحياة التى يريدها شعبنا ونوع العلاقات التى يسير متجهاً إليها سواء على مستوياته المحلية أو الاقليمية أو القومية أو الدولية". (ص ٧٩، ٧٩)

بل ان الميثاق ينطوى على تطوع نحو تحقيق ما يسميه "الاشتراكية الثورية" والى "تطوير المجتمع وتقديمه وانتقاله من مرحلته الراحنة المتخلفة الى مرحلة البناء الاشتراكى" على أن "تعمل كل قوى الشعب العاملة مسئولياتها النضالية خلال مسيرة الثورة لاشك أن دورها فى مرحلة البناء الثورى أعظم من ذلك" (ص ٩٢، ٩٣، ٩٥)

بل ان الميثاق يعتبر أن ثورات التحرر الوطنى الحقة - بما فيها بالطبع ثورة ١٤ أكتوبر - ذات مضمون اشتراكى بالضرورة، ويعتبرها جزءاً لا يتجزأ من جبهة قوى التقدم والاشتراكية: "إن انتصارات الثورة الاشتراكية فى بلدان كثيرة من العالم أدى الى تقسيم العالم إلى معسكرين، رأسمالى، ورأسمالى رجعى، واشتراكى تقدمى. وفضلاً عن التجارب المفيدة التى قلمتها هذه الانتصارات للشعوب المستعمرة فقد أصبح انتصار أية ثورة وطنية ذات محتوى اشتراكى فى أى قطر من العالم يعنى بالضرورة انتصاراً حتمياً للمعسكر الاشتراكى التقدمى، وتقليصاً لوجود المعسكر الرأسمالى الاستعماري". (ص ٥٥ - ٥٦)

لا حاجة لاستعراض كل محتويات الميثاق، إذ ما يهمنا منه هو تحديد الوجهة الوطنية

الديمقراطية للثورة، حتى وإن وردت في عبارات عامة لا تحدد قسماً النظام الوطني الديمقراطي المنشود والسلطة السياسية التي تقوده.

وحتى إذا صح ما ذكره الأخ سلطان أحمد عمر من أن قيادة الجبهة القومية المركزية هي التي وضعت أمام المؤتمر الأول للجبهة مشروع الميثاق، (١٨) فإن الصيغة النهائية التي خرج بها والتي لم يتم الاتفاق عليها بدون جدل بين رؤيتين داخل الجبهة القومية كانت الفائزة فيه- في تقديرنا. هي الرؤية المتأثرة بالثقافة الاشتراكية العلمية والفكر الاشتراكي عموماً، رغم أنه لم ينص على مفهوم الاشتراكية العلمية- على عكس ما يردد في بعض الكتابات عن الميثاق، ومنها كتابات عناصر قيادية ساهمت في المؤتمر، وكانت تقبل إلى الفكر الاشتراكي العلمي، غير أن ميلها هذا لم يتضمنه الميثاق- بل كان من الصعوبة بحيث لا يمكن أن يتقبله ممثلو الرؤية الأخرى.

ومع تسليمنا بأن الميثاق كان "حلاً وسطاً" جمع بين رؤية كل من الفريق الديمقراطي الثوري في الجبهة والفريق اليسني المنتسب بالفكر القديم لحركة القوميين العرب والمتسم بالتعصب القومي الشوليفيني، إلا أن زاوية الميل فيه كانت في اتجاه الفريق الأول، وهو ما يتضح من المعالجة ذات المنحى الطبقي للقضايا المجتمع والقضايا القومية والعالمية، ومن الاهتمام الكبير الذي أعطى لمسألة الاجتماعية بحيث يمكن القول بأن الميثاق مثل نقطة تحول في الفكر السياسي- الاجتماعي للجبهة القومية، إذا ما قورن بالأدبيات والوثائق السابقة التي أصدرتها حركة القوميين العرب في اليمن أو أصدرتها الجبهة القومية.

وكما أسلفنا فإن هذا الانتصار الأيديولوجي- السياسي الذي حققه التيار المتقدم في الجبهة والذي كانت بنوره قد بدأت تتكون منذ مطلع الستينيات لم يأت بدون صراع فكري احتدم داخل المؤتمر يشير إليه الرفيق محمد سعيد عبد الله (محسن) بقوله: "يمكن لمن يراجع محاضر جلسات المؤتمر الأول أن يعرف أبعاد القضايا التي طرحت من قبل التيار التقدمي في الجبهة القومية وصعوبة الصراع الذي كان يخوضه والذي سحب نفسه حتى خطوة ٢٢ يونيو ١٩٦٩ وظل يؤثر على الخط الأيديولوجي والتنظيمي إلى ما بعد الخطوة..." (١٩)

وقد قيم عبد الفتاح اسماعيل الذي كان يتزعم الفريق المتقدم في المؤتمر الميثاق وأصداه كما يلي: "ولقد خرج المؤتمر الأول بإقرار ميثاق العمل الوطني الذي شمل تقييماً للنضال الوطني للشعب منذ أن وطأت اقدام المستعمرين عدن، ووضع البرنامج الاقتصادي الاجتماعي الذي ستضطلع الجبهة بالنضال من أجل تحقيقه بعد التحرير الوطني" (...). وعموماً بالرغم من أن المؤتمر الأول، عندما رسم المنهاج الفكري والسياسي للثورة، كانت تغلب عليه الروح البرجوازية الصغيرة، إلا أن نتائجها السياسية والفكرية، إذا نظر إليها في ظروف تلك المرحلة، تعتبر متقدمة، بحيث أن كثيراً من القوى السياسية للبرجوازية الصغيرة سواء داخل اليمن أو خارجها والتي لها صلة بنضال الحركة الوطنية اليمنية لم تخف امتعاضها من هذا المؤتمر، وكانت تلمح إلى عدم رضاها عن الميثاق الوطني". "ويرغم النزعة البرجوازية الصغيرة في هذا الميثاق حول القضايا الاجتماعية والموقف غير

الدقيق من صراع العصر الراهن بين النظام الاشتراكي والنظام الرأسمالي، إلا أنه شكل خطوة متقدمة بالنسبة للهوية السياسية والاجتماعية والأيدولوجية للثورة، فهو قد حدد مهام الثورة الشعبية المسلحة وبرنامج الثورة الاجتماعي... (٢٠)

أما القضايا التي كانت مدار الصراع بين "عناصر اليسار واليمين" خلال المؤتمر بعده إلى لحظة انتزاع الاستقلال الوطني فقد حدها بقوله: "كان الصراع يتحول في القضايا الرئيسية التالية:

(١) الهوية الفكرية للجهة القومية، والتي بدأت تتحدد ملامح الصراع حولها بوضوح في المؤتمر الأول للجهة القومية في ٢٢ يونيو ١٩٦٥ في تمز، حيث كانت هناك معارضة من قبل اليمين للالتزام الواضح المحدد بالفكر الاشتراكي العلمي.

(٢) أبعاد النضال المسلح، والذي أراد له اليسار أن ينحصر في النضال ضد الاستعمار البريطاني فقط، بل أن يشمل عملاء الاستعمار من مستوزرين وسلطين، أي أن يكون لهذا النضال مضمون طبقي معاد للكمبرادور والاقطاع.

(٣) ميثاق الجهة القومية الذي أراد له اليسار أن يشمل بالإضافة إلى تحرير البلاد من السيطرة الاستعمارية، إحداث التغيير الاجتماعي في المجتمع بعد الاستقلال. لقيادة الثورة بيد قيادة جيش التحرير في الأرياف، وقيادة العمل الفدائي في المدينة.

(٥) مطالبة اليسار بأن تكون قيادة الثورة وطنية يمينية مستقلة عن التأثيرات السلبية الخارجية لأجهزة الاستخبارات المصرية". (٢١)

كان الميثاق إذن هو الصراع الأيدولوجي- السياسي من صراعات تنظيمية أراد خلالها اليسار "محاصرة التيار اليميني وإجباره على الإقرار بتنمية رموز التيار اليميني من قيادة الثورة"، (٢٢) وأحلال عناصر يسارية محلها فيها.

وبعد أن كان اليسار مجرد "أفراد" أصبح بعد المؤتمر الأول تياراً فاعلاً ومؤثراً في حسم الثورة وذلك "عبر النشاط النضالي المكثف لقيادات جيش التحرير وقيادات العمل الفدائي في الداخل، والتنسيق فيما بينها في قيادة الثورة". (٢٣)

في تقييمها للميثاق وأهمية ما مثله من نقلة هامة تحدد بها - على المستوى النظري والبرنامجي - المنحى الوطني الديمقراطي للثورة تقول "الوثيقة النقدية التحليلية...":

وكان للميثاق الوطني الذي أقر في المؤتمر الأول للجهة القومية، والمسار الفكري والسياسي لثورة ١٤ أكتوبر، وتقديم الحل الثوري أمام الجماهير الكادحة المتمثل في إسقاط النظام الاستعماري السلاطيني من أساسه وإعادة بناء المجتمع بعلاقات اجتماعية جديدة تخدم الجماهير الكادحة، ورسم الآفاق الوطنية الديمقراطية للتطور اللاحق للثورة". (ص ١١)

كان الارتباط بالجماهير الشعبية المسحوقة، ومعرفة معاناتها اليومية، والعمل المباشر معها، والتحرك بها ومعها وعلى رأسها على طريق الثورة الدامي، وعبر مختلف الأشكال النضالية، السياسية، والجماهير، والاطلاع الفردي على مصادر الفكر اليساري، والاشتراكي والاحتكاك ببعض رموزه اليمينية، كل ذلك مثل المصادر الأساسية لنشوء التيار اليساري بجمع الوانه

الفكري، إضافة إلى الأصل الاجتماعي الكادح أو الوجودي الصغير.

عن ذلك يكتب عبد الفتاح إسماعيل: "برغم تأثير الموضوعات الفكرية والسياسية الناصرية على الجبهة القومية، ورغم تأثير التطور الذي بدأت تشهده حركة القوميين العرب في تلك المرحلة، إلا أن لهيب الكفاح المسلح في المدينة والريف كان له الفضل والدور الأساسي في نشوء وتطور العناصر اليسارية داخل الجبهة القومية، وفي تنمية وصقل هذه العناصر. كما أن الظروف الموضوعية التي لعبت دوراً هاماً في نبذ الأساليب السياسية التقليدية لنيل الاستقلال، واعتبار النضال المسلح هو الشكل الأرقى الذي يمكن بواسطته طرد المستعمرين قد مكن من بروز هذا اليسار.

كذلك فإن نبذ الطبقات المرتبطة بالاستعمار، كالكوبرادور والفئات الشعبية المعرضة للعادية للاستعمار وعملاته، أتاح هذا العامل أيضاً المناخ المناسب لتطور اليسار.

ومن جهة ثالثة فإن انتشار الأفكار الاشتراكية العلمية في الوطن العربي أوجد مناخاً لارتباط العديد من العناصر النقابية العمالية والعناصر الفلاحية والمثقفين بالفكر الاشتراكي العلمي أكثر فأكثر. وتشكلت اللبئات الأولى لقيام اليسار في الجبهة القومية". (٧٤)

وعن ذلك أيضاً كتب عبد الله باذيب من مرقع العرف بما كان يجري داخل الجبهة من عملية نحو لهذا التيار المتقدم فيها بحكم تلك العلاقة النضالية التي كان على رأس تنظيمه قد أقامها معها، والعلاقة الوثيقة التي نشأت بينه وبين عبد الفتاح إسماعيل: "أما بالنسبة للأجهزة العربية فهي أصلاً أجهزة مخبرات تفتقر إلى الألق السياسي والرؤية الثورية. وقد تعودت أن تتعامل مع أية حركة على أساس التبعية والخضوع الكامل لها تنظيمياً وفكرياً. وكانت تريد أن تظل الجبهة القومية أداة طيعة لها. ولكن ذلك لم يعد ممكناً، لقد نما تنظيم الجبهة القومية خلال الثورة نمواً كبيراً عددياً ونوعياً، وتطورت أفكار كثير من المناضلين في مدرسة الكفاح الثوري، واكتسبوا تفكيراً سياسياً، وفتحاً، وأصبح للأفكار الماركسية بينهم نفوذ كبير. ومن هنا نشأ التناقض بين هذه الأجهزة وبين تنظيم الثورة الذي كان يتجه نحو الاستقلال التنظيمي والأيدولوجي. واشتد هذا التناقض ليصل إلى حد الصدام الحقي أولاً، ثم المكشوف فيما بعد". (٧٥)

على العكس الجناح المتقدم في الجبهة، "جناح الداخل" الذي كان يشغل مواقع ثانوية - في الأغلب الأعم - في بنية الجبهة التنظيمية، ولكن يعكس النضال الجماهيري ويعبر عن اتجاه الثورة العام، فإن "جناح الخارج" الذي ظل يمارس العمل السياسي والدعائي من خارج ساحة النضال الملتهمه ويقضي وقته في إجراء الاتصالات مع مصر أو مع أجهزة لها في شمال اليمن وفي ممارسة العمل الإداري من خلال مكتب الجبهة في "تمز" لم يستطع تجاهز فكر حركة القوميين العرب التقليدي وظل ينظر بحساسية مرضية إلى ذلك التطور الفكري اليساري الذي شرع يحققه "جناح الداخل".

كاد الثقل الشعبى للميسار أن يعبر عن نفسه تنظيمياً من خلال احتلال مقاعده المشروعة فى قيادة الجبهة القومية عبر مؤتمر دعت إليه قياداته بعد سبل الانتقادات التى وجهها الى القيادة المركزية للجبهة. ولهذا الغرض عقدت هذه القيادات عدة اجتماعات فى "عزم" فى أكتوبر ١٩٦٥ رفض المجلس التنفيذى حضورها، غير أن المؤقرين لم يبرحوا عزم إلا بعد انتزاع موافقة المجلس على عقد المؤتمر الثانى للجبهة فى ٢٣ يناير ١٩٦٦.

غير أن عقد هذا المؤتمر قد أجهض بفعل عملية الدمج القسرى للجبهة القومية فى ١٣ يناير ١٩٦٦ ضمن "جبهة التحرير" فى محاولة لتعطيل نمو الجبهة الأيديولوجى المهنذ، وانتزاع راية الثورة من يدها، وتسليمها للناسا المحترفين باسم "الوحدة الوطنية".

ورغم أن المؤتمر الثانى للجبهة القومية الذى عقد ما بين ٧-١١ يونيو ١٩٦٦ فى "جبلت" فى شمال الوطن علق عضوية أعضاء المجلس التنفيذى، وعلى رأسهم قحطان الشعبى، وفصيل الشعبى، وانتخب قيادة عامة جديدة من الصفوف القيادية الثانية، كان على رأسها عبد الفتاح اسماعيل، إلا أن المؤتمر الثالث للجبهة الذى عقد فى "حتر" فى شمال الوطن ما بين ٢٩ نوفمبر و١ ديسمبر ١٩٦٦ قد أعاد الاعتبار لقحطان وفصيل الشعبى، حيث انتخبا مع القيادة المنتخبة فى المؤتمر السابق وأعضاء جدد آخرين.

أما الحجة التى بررت ذلك فهى أن الجبهة القومية ككل تواجه امتحاناً مصيرياً بعد تشكيل جبهة التحرير، وأن على جميع أطراف الجبهة القومية أن تتماسك حتى تتجاوز الامتحان بنجاح.

غير أن الجناح المتقدم قد أمكنه أن يعكس ثقله التنظيمى والشعبى بانتخاب أعضاء منه الى القيادة العامة سواء فى المؤتمر الثانى او المؤتمر الثالث، فى الوقت الذى احتفظ فيه بوجهة نظره فى الجناح الآخر حتى تحقيق الاستقلال.

حول طبيعة كل من التيارين جاء فى "الوثيقة التحليلية...":

"وفى مرحلة النضال الوطنى التحررى شهدت الجبهة القومية بداية تمايز وتكون ملامح تيارين فى داخلها: تيار إصلاحى كان متأثراً بالأفكار القومية المتعصبة لحركة القوميين العرب، ويميل أكثر نحو تغليب العوامل القومية على العوامل الوطنية والاجتماعية، ويرفض الاشتراكية العلمية وينحوى فى مجال التنظيم إلى البيروقراطية والمركزية الشديدة وكبت النقد والأخذ بالعلاقات الشخصية والعائلية، وكانت معظم عناصر هذا التيار منتملة عن جبهات القتال فى الداخل وتقضى معظم وقتها فى الخارج. وتيار ديمقراطى ثورى كان متأثراً بالأفكار اليسارية، ويميل بعض أعضائه لأفكار الاشتراكية العلمية، ويدعو الى تطوير الجبهة القومية طبقياً وایدیولوجياً وتنظيمياً، وإلى تقوية العلاقات مع تنظيمات الحركة الوطنية التقدمية الأخرى. وكانت عناصر هذا التيار تتولى قيادة جبهات القتال فى الداخل،

وتتمتع بعلاقات قوية مع الجماهير، وعلاقات جيدة مع الجناح اليسارى فى حركة القوميين العرب". (ص ١١)

غير أن الخطأ القاتل الذى وقع فيه التيار الديمقراطي الثورى هو ذلك الزهد غير المبرر فى أن يعكس حجمه الحقيقى على مستوى السلطة بعد نيل الاستقلال الوطنى فى ٣٠ نوفمبر ١٩٦٧، تماماً كما كان قد شرع يفعل ذلك على مستوى قيادة التنظيم بانتخاب عناصر منه فيها من خلال المؤتمر الثانى والثالث للجبهة.

لقد أخذ هذا التيار يشعر بالتقصير والقصور وبالذنب والتندم لتفريطه فى الفرصة التى كانت متاحة أمامه بأن يكون على الأقل شريكاً قوياً وفعالاً فى السلطة، بدلاً من تركها أو ترك معظم مقاليدها فى يد الجناح اليميني، مما عرض صيرورة الثورة كلها للخطر، وعرضه هو نفسه للاضطهاد.

كانت العذرية السياسية والسناجة ونقص الخبرة وإعطاء الاعتبارات الشكلية أكثر مما تستحق من الاهتمام - وهو ما لم يكن يعبأ به خلال فترة الكفاح الثورى من أجل الاستقلال - كان ذلك وغيره من الأسباب التى كانت تكمن خلف هذا التقاعس فى الإقدام على أخذ السلطة كلها وأحتى الاشتراك فيها بتصويب وافر يؤمن مسيرة الثورة ويحقق أهدافها التى نص عليها «الميثاق الوطنى» ويؤمن الحفاظ على قوته المتفوقة التى كان قد اكتسبها بجدارته خلال مرحلة النضال من أجل التحرر الوطنى.

ولم ينتبه هذا التيار إلا مؤخراً إلى أن السلطة السياسية أهم مسألة فى الثورة - وأن الذى يمسك بها يستطيع أن يفعل أشياء كثيرة كان يعجز عن بلوغها عندما كان بعيداً عنها، وأنه يستطيع الإخلال بعلاقات القوى لصالحه حتى وإن كانت قدرته فى الأصل ضعيفة - حتى ولو لبعض الوقت - وذلك ما تحقق بالفعل لجناح اليمين فور تسلمه لمعظم مفاتيح السلطة فى دولة الاستقلال.

من المفيد والمهم إيراد العبرة التى استخلصها التيار اليسارى من مسئلكه غير الحاذق هذا، حيث يقول أبرز رموزه: عبد الفتاح اسماعيل:

"الحقيقة من خلال الوقائع العملية، ومن خلال مسار الثورة، نستطيع أن نجزم بوضوح أن اليسار كان أقوى بكثير من اليمين، وكان هو الذى يتحمل مسئولية العمل الفدائى فى المدينة، وكان يتحمل أيضاً قيادة جهات القتال فى الريف"، والحقيقة أنه "بعد الاستقلال مباشرة كانت

المشكلة الرئيسية هي مشكلة اليسار، مشكلتنا نحن الذين لم تكن نعطي الأهمية الكافية لمسألة السلطة، فإذا كنا ندرك كثوريين أن النظرية الثورية التي تتناول وترتكز بدرجة أساسية على السلطة باعتبارها هي الأساس لأي تضال ثوري، فنحن لم نعط هذا الاهتمام في الواقع، لم نعط اهتماماً للسلطة، ولم نعط للحكومة اهتماماً كبيراً، وكان في تقديرنا أن هذه القضية ليست عاجلة بالنسبة لنا، طالما هي قضية السلطة التي تفرغنا، أو أن تضالنا محكوم في الأخير بأن تصل إلى مراكز معينة. ولكن كانت هذه فترة واضحة جداً، فترة استطاع أن يستغلها اليمين بصورة كبيرة. وفعلاً استطاع أن يحضر له ركائز أساسية على صعيد الحكومة وعلى صعيد الأجهزة المدنية والعسكرية أيضاً. كانت العناصر القيادية في هذه الأجهزة تابعة لليمين، ومن هنا كان عصب السلطة الحقيقية بيد اليمين، ولذلك استطاع أن يوجه ضربات ليست بسيطة لليسر... (٢٦)

وفي مكان آخر يواصل عهد الفتح اسماعيل الذي شغل في حكومة الاستقلال منصب وزير الثقافة والإرشاد وشؤون الوحدة اليمينية عملية الانتقاد الذاتي بصفته أبرز قيادات التيار اليساري والمعبر بأمانة تاريخية وصدق مع النفس عن جوانب القصور والحلل في رؤية وسياسة هذا التيار في لحظة الحسم التاريخي التي كانت تتطلب حشد كل مالدي المرء من نفاذ بصيرة وبقطة وانتباه- يواصل ذلك في شكل نقاط مركزة:

"تمكن اليمين من السيطرة على الأمور بعد الاستقلال للأسباب التالية:

- كان الثقل السياسي والحزبي لليسر، ولكنه لم يستفد من هذه الوضعية.
- الزهد الخاطي لليسر تجاه الإمساك بزمام السلطة، وعدم إدراكه لأهمية ذلك.. حيث رفض رئاسة الوزارة وبعض الوزارات الهامة الأخرى على اعتبار أن السيطرة على السلطة تعتبر مرحلة مبكرة.
- شعور اليمين بأن ليس هناك سرى بريطانيا والارتباط معها لحل المشاكل المالية والاقتصادية للبلاد.

- بقاء قيادات الجيش والأمن السابقة وارتباطها القديم ببريطانيا.

- تأثير الكومبرادور والشركات الاحتكارية الأجنبية ووقوفها إلى جانب اليمين" (٢٧)

قد تضمن "البرنامج الثاني" للاتحاد الشعبي الديمقراطي الذي صدر في ٣١ يناير ١٩٦٨ وحمل عنوان "وجهة نظر حول المرحلة الراهنة.. ثورة ١٤ أكتوبر - طبيعتها - مهماتها - وأفاق المستقبل"

وتولى صياغته عبد الله باذيب- تضمن تقييماً موضوعياً لثورة ١٤ أكتوبر، بصفتها ثورة وطنية ديمقراطية قادرة على وضع البلاد على عتبة التحول الاشتراكي في حالة قيام حكم وطني ديمقراطي، مما كان يعني أن الحكم القائم لا يعبر عن طبيعة الثورة وغير قادر من ثم على تحقيق مهامها التاريخية، وأنه لا بد من توفير الشروط السياسية اللازمة لذلك، حيث جاء فيه: "إن ثورة ١٤ أكتوبر المجيدة ثورة وطنية تحررية ديمقراطية معادية للاستعمار والاقطاع والرجعية. وهي أيضاً ثورة شعبية تحررية من حيث أنها تتوجه أساساً لتحرير الشعب من السيطرة الاستعمارية والاقطاعية ومظالم العهد القديم، وتنغمر في تيارها جماهير الفلاحين والعمال وسائر الجماهير الشعبية الكادحة"

"إن مهمة الطلائع الآن هي الحجاز أهداف الثورة الوطنية الديمقراطية، ثورة ١٤ أكتوبر، في سبيل وضع البلاد على عتبة التحول الاشتراكي. ولقد أسقطت ثورتنا النظام الاستعماري الرجعي شبه الإقطاعي، وبقي عليها أن تبحث أسس هذا النظام وجذوره الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

إن المهام الرئيسية لثورتنا، بوصفها ثورة تحررية ديمقراطية، هي إقامة حكم وطني ديمقراطي تقدمي أساسه تحالف قوى الشعب الثورية من عمال وفلاحين وقوى ثورية، وتصنيفية مراكز الاستعمار ومؤسساته الاقتصادية، وتصنيفية الاقطاع ومخلفاته في الريف، وتصنيع الشعب وصحته، وتلبية حاجاته المادية والثقافية، وإطلاق الحريات الديمقراطية لقوى الشعب الثورية، وتشجيع مبادرات الجماهير". (٢٨)

وفي نشرة "اتحاد الشعب" عدد يوليو - أغسطس ١٩٧٣ ألقى المسؤولية على يسار الجبهة القومية في أنه يتردده عن أخذ السلطة غذاة الاستقلال أو بعدم مشاركته فيها بقوة وفعالية- وهو ما كان يستطيع- قد ترك الطريق مفتوحاً لليمين للهيمنة على مقاليد الحكم وتعطيل حركة الثورة:

"وبإحراز الاستقلال في نوفمبر ١٩٦٧، وانتصار الثورة المصلحة بقيادة الجبهة القومية، انفتحت أمام بلادنا آفاق واسعة، وبرزت بإلحاح مهام البناء الوطني الديمقراطي، والحاجة إلى إجراء تحولات اجتماعية واقتصادية عميقة.

إن شيوع الأفكار الاشتراكية العلمية في صفوف شعبنا، وطابع الثورة الجماهيري، ووجود وتعاظم نفوذ المعسكر الاشتراكي الجبار، وفي طلبه الاتحاد السوفياتي، قد جعل من الممكن



لهلادنا، رغم ضعف الطبقة العاملة نوعاً وعدداً، أن تنهج طريق التطور اللارأسالي. وبدا هذا الطريق واضحاً مع الأعضاء الأولى لفجر الاستقلال وفي غمرة الزخم الجماهيري والحساس الشعبي العام الذي اجتاحت البلاد. ولكن تردد يسار الجبهة القومية غداة الاستقلال، واقتناده إلى الرؤية الواضحة، والحسم الثوري، أدى إلى غلبة العناصر الوسطية واليمينية على الحكم، وطمس معالم الطريق، وجمد ديالكتيك التطور الثوري". (ص ١٦ من نشرة الاتحاد الشعبي الديمقراطي المذكورة)

على أية حال فإن يسار الجبهة القومية شرع على الفور في تصحيح خطأ هذا، لتصحيح الثورة، ومن ثم إعادة الاعتبار لما رسمه "الميثاق الوطني للجبهة القومية.

وكان لابد من الشروع في القيام بالعديد من الخطوات المتلاحقة والمتعاضدة والمدرسة.

كانت نقاط الخلاف الأولية والجوهرية التي برزت بين غداة الاستقلال كما يلي:

- الخلاف حول العلاقة الاقتصادية والمالية مع بريطانيا.

- الخلاف حول مؤسسات السلطة القنية، العسكرية والمدنية.

- الخلاف حول الإجراءات السياسية والاجتماعية المطلوب اتخاذها بعد الظفر بالسلطة مثل:

(١) طرده بقايا القوات البريطانية.

(٢) إدخال جيش التحرير والفدائيين إلى القوات المسلحة.

(٣) إعادة النظر في الجنسية اليمنية.

(٤) اتخاذ بعض الإجراءات الاقتصادية". (٢٩)

لم يكن سهلاً حسم أية نقطة من نقاط الخلاف لا عبر القيادة العامة للجبهة القومية التي وفق بيانها الأول الذي أعلن في ٣٠ نوفمبر ١٩٦٧: اعتبرت "السلطة التشريعية لجمهورية اليمن الجنوبية الشعبية" ربما يتم "إعداد دستور مؤقت للجمهورية"، ذلك أن معظم أعضاء الجبهة القومية عموماً كانوا في جانب الجناح اليميني الحاكم، ولا عبر الحكومة التي كان معظم أعضائها من هذا الجناح. وبعد ذلك فإن قيادة الجيش والأمن التي مالت إلى الجبهة القومية خلال القتال الأهلي الأخير مع "جبهة التحرير". بمقتضى البيان الذي أصدرته في ٦ نوفمبر ١٩٦٧ بإيعاز بريطاني على أمل احتواء دولة الاستقلال والانحراف بخطر الثورة وضمت الآن كل ثقلها في كفة هذا الجناح، تماماً كما فعلت الإدارة القنية.

وقد اثبتت الحوارات التي دارت في القيادة العامة للجبهة القومية خلال ديسمبر ١٩٦٧ ويناير - فبراير ١٩٦٨ صعوبة التوصل الى حل اي من نقاط الخلاف.

وكانت الاجراءات المتبعة والتسكينية هي الشيء الوحيد الذي كان يقبل به الجناح اليميني الحاكم كذلك الاجراء الذي قضى بتسريح بعض الضباط من الجيش والشرطة، والذين لم يتجاوز عددهم ٤٠ ضابطاً. وحتى هذا الاجراء لم يكن ممكناً اتخاذه إلا لأن ضباطاً آخرين من ذات الطينة والعصبيّة كانوا يريدون أن يحلوا محلهم. وحسبما كتب حواثقه: «والاجراء الوحيد الذي تم في بداية استلام السلطة بطرد أربعين ضابطاً من الجيش والبوليس ثم بموافقة وبدفع من الضباط الكبار الآخرين الطامعين في انتزاع مراكزهم وامتيازاتهم المادية والمعنوية. كما أن اللون الرجعي السافر لتلك العناصر دفع بالاسراع في عملية التطهير من الجيش». (٣٠)

وعن مدى هذه الصعوبة التي واجهها الجناح اليساري يتحدث الرفيق علي سالم البيض الذي كان عضواً في القيادة العامة ووزيراً للدفاع في هذا الوقت: «حقيقة أن سير عملية تطهير واعادة بناء مؤسستي الجيش والأمن القديمتين، وتطعيمهما بعناصر جيش التحرير والقذائيين، وفتح المجال لأبناء العمال والفلاحين ليشكلوا أساس الجيش الطبقي الحديث. لم تكن بالمهمة السهلة.. بل مررنا بمصاعب وصراع مرير مع عناصر اليمين الرجعي منذ اللحظات الأولى لانتزاع الاستقلال الوطني.. وبالعمل بدأنا باتخاذ اجراءات وتدابير أولية تم ترميزها بصعوبة بالغة بحق مجموعة من الضباط القدامى الذين ربطوا مصيرهم بالاستعمار واعوانه، إلا أن هذه المسألة لم يكتب لها الاستمرار في الأيام الأولى طبعاً. وتم ايقاف عملية تطهير الجيش نتيجة سيطرة اليمين الرجعي الانتهازى على السلطة...» (٣١)

ومن هنا فإنه لم يبق أمام الجناح اليساري في القيادة العامة والسلطة إلا أن يبادر الى اتخاذ بعض الاجراءات والخطوات والتدابير الرسمية والتنظيمية والشعبية التي تكفل له استعادة زمام المبادرة بشكل تدريجي، ويهد بها الظروف لتصبح مجرى الثورة عموماً. وفي الظاهر كان يبدو أن عملاً كهذا يفتقد الى الشرعية التنظيمية - من حيث الشكل - غير أن مجمل ممارسات اليمين كانت في الواقع قد تلاعبت بالتنظيم وأغرقتة بأمواج من لا يؤمنون بخطه الذي رسمه «الميثاق الوطني»، فلم يمد التنظيم هو ذلك التحالف الوطني الديمقراطي المعبر عن مصالح جماهير العمال والفلاحين والبرجوازية الصغيرة والمثقفين الثوريين والجنود. ومكان مثل هذا التنظيم رفع شعار «جبهة قومية»، تهرباً لانهراط القوى المعادية ضمن تركيبه، ومن ثم تجميع ومسح بنيته الاجتماعية الثورية، وهويته الوطنية الديمقراطية.

وقبل تعدد الاجراءات والخطوات والتدابير الكثيرة الذكر التي لجأ اليها الجناح اليساري لإصلاح وضعية التنظيم وتهيئة المناخ عموماً لمركبة تصحيحية شاملة، لا مفر من ايراد بعض المقاطع التي تضمنها «تعميم داخلي حول الأوضاع التنظيمية...» أصدرته «اللجنة التنظيمية» من «المقر العام» في ابريل ١٩٦٩، تبين وحدها المآل الذي كان ينتظر التنظيم، لولا يقظت الجناح اليساري،

الذى كان من الواضح أن هذا التعميم يعبر عن يقطته هذه: «لقد مر تنظيم الجبهة القومية طوال السنة والنصف الماضية بمصاعب ومشاكل كبيرة وخطيرة، أدت إلى تفرق داخلي للتنظيم، وأدت إلى تفرق داخلي للتنظيم، وأدت إلى انفلاش الأوضاع التنظيمية، وحتى فى المدينة المحافظة الأولى، والخامسة، لم يبق من التنظيم سوى الشكل العام، والارتباط باسم الجبهة القومية. وحتى هذا الارتباط لم يبق محدداً ومحصوراً بالعناصر التى ارتبطت بالثورة والتنظيم، بل لقد أصبح كل إنسان بإمكانه الادعاء بأنه عضو الجبهة القومية- كل الشعب الشعب جبهة قومية- إن الشعار الذى أصبح مشار افتخار بعض من أعضاء الجبهة القومية ليكشف لنا المدى المتدنى الذى وصلت إليه أوضاعنا التنظيمية. لقد اهتزت كل المقاييس، وغربت كل الصفات التى كانت معياراً محدداً واضحاً بالنسبة للعضو، وأصبح كل عضو نتيجة للظروف التى مر بها غير مطالب ولا حتى بالالتزام بالحد الأدنى لشروط العضوية، حد أدنى من الالتزام الفكرى والتنظيمى والنضالى، ولا حتى الالتزام بدفع اشتراك معين، باعتباره شرطاً أساسياً من شروط العضوية. ومات مبدأ النقد والنقد الذاتى، ومبدأ القيادة للأكثر».

أما فى الريف فقد ظلت المشكلة التنظيمية أكثر عمقا، ذلك أن كل مركز أصبحت لديه قيادة خاصة، وظلت كل منطقة فى المديرية أو المحافظة ككل تمثل اقطاعية خاصة، وتمش همومها ومشاكلها لوحدها، إضافة إلى أن مسؤولية السلطة التى أصبح يضطلع بها عضو التنظيم فى أى مركز من المديرية أو المحافظة أغرقت شهابنا هنالك بمشاكل لا حصر لها »

وهكذا فإنه حتى «الجبهة القومية فى أطرها القيادية الفوقية التى حرصت على بقائها من خلال سلسلة اجتماعات دورية، حتى هذه الأطر الفوقية - القيادة العامة، اللجنة التنفيذية، اللجنة التنظيمية - لم تكن فى ظل تنظيم متفرق ومتفلس بمقادرة سريعاً وبشكل جلى على أن تواجه كافة المشاكل الداخلية او الخارجية لمهام الثورة، ولم تكن قادرة على مواجهة- الأوضاع التنظيمية بعزم، وحل مشاكلها المختلفة». (٣٢)

أما «الدراسة النقدية» التى صدرت فى ثلاثة أجزاء فى أغسطس ١٩٦٩- أى بعد قيام حركة ٢٢ يونيو التصحيحية- والتى يؤكد بعض قادة الحزب أنها من وضع عبد الفتاح اسماعيل، والتى تشير إليها «الوثيقة النقدية التحليلية...» لتبيان أهميتها بين وثائق التنظيم بقولها: «وفيهما بعد خطوة التصحيح فقد اكتسبت أهمية كبيرة الدراسة التحليلية النقدية الصادرة عن القيادة العامة للجبهة القومية فى ١٩٦٩، والتى استخلصت دروس التجربة الماضية، ورسمت المهام الجديدة للثورة، بالاستناد إلى أفكار الاشتراكية العلمية». (ص ١٤)- أقول أما هذه الدراسة فقد أعادت بدء تسرب العناصر القريبة إلى الجبهة القومية- بسبب تجدد الصراع الفكرى داخلها بغية مواجهة «جبهة التحرير» - إلى ما بعد انعقاد مؤتمر «حمر» ما بين ٢٩ نوفمبر- ٢ ديسمبر ١٩٦٦: «من السمات البارزة لجزيات الثورة بعد مؤتمر حمر كان يكمن فى التوسع العددي للتنظيم على حساب النوعيات، وذلك أن القيادة الجديدة بعد اكتشافها لعجزها عن إحداث تجديد فى مسار الثورة

والوصول بها إلى السلطة حاولت أن تعيد الاعتبار لبعض عناصر القيادة التقليدية القديمة، بهدف تنمية التنظيم، ليلعب دوره بعد الاستقلال. ويعودة هذه العناصر التقليدية إلى قمة التنظيم (...) ما لبثت أن فتحت التنظيم على مصراعيه تجاه جميع الانتماءات الطبقية والأيدولوجية من برجوازية بيروقراطية، عسكرية، إدارية، وفلاحين رجبين من ذوى الأصول والزعامات العشائرية. وهذا التجمع الطائى والغريب استطاع أيضا أن يدفع بكثير من المواقف فى سبيل المصالح الاستعمارية". (٣٣)

**كشف بالمخططات السياسية والأيدولوجية والتنظيمية والتكتيكية حتى قيام حركة التصحيح؛**

كان ذلك القرار الميكرو والمباغت الذى أقدم عليه اليسار بإنهاء خدمة العسكريين البريطانيين فى الطيران والبحرية ووزارة الدفاع، رغم اعتراض رئيس الجمهورية والقيادة السائرة فى فكره؛ كان ذلك أول تحدى علنى دشّن به الصراع بشكل مكشوف بين الجناحين، وأثبت به اليسار قدرته لا على إثبات وجوده وفعاليتته من جديد فقط، وإنما عزمه أيضا على الانتصار لحظ الثورة وعلى إعادتها إلى مجراها الذى حدده "الميثاق الوطنى".

وحسب كلمات وزير الدفاع على سالم البيض الذى أذاع بنفسه بياناً خاصاً بذلك فى ٢٧ فبراير ١٩٦٨ فإنه لم يكن سهلاً "اتخاذ قرار الاستغناء عن خدمات بقايا القوات البريطانية العاملة آنذاك معنا فى الطيران والبحرية وعلى الصعيد الإدارى أيضا فى وزارة الدفاع" ذلك "لأنه فى القيادة كان هناك موقف اعتراضى من قبل رئيس الجمهورية، فغاده عدم الاستغناء عن هذه القوات المتواجدة". (٣٤)

ما يشير الانتهاء هنا هو التكتيك القائم على التكتّم والسرية عند اتخاذ القرار، حيث لم يعرف به قبل إذاعته فى بيان وزير الدفاع سوى ثلاثة كان على رأسهم عهد الفتاح إسماعيل - رمز الجناح اليسارى - حيث يوضح الرفيق البيض "أنه وقبل صدور القرار بساعات توجهت إلى منزل الرفيق عهد الفتاح إسماعيل، وكان حينها وزيراً للثقافة والأعلام وشؤون الوحدة اليمنية، وقلت له عن قرار طرد الخبراء الانجليز، فأيد هذا القرار، وأكد أنه لا داعى لتجديد العقود معهم". (٣٥)

وما يجدر التنويه إليه هنا هو ذلك الربط الوثيق بين اتخاذ هذا القرار وبين "الميثاق الوطنى" للجهة القومية، الذى ظل يمثل المرجعية النظرية لليسار سواء قبل أو بعد الاستقلال، فى الرقعة التى كان فيه اليمن الحاكم قد أنصَح عن موقفه العملى من هذا الميثاق بإدارة الظهور له والمسير فى طريق يقوم على الهرجمانية وعلى الاحتراف السياسى، رغم تردده فى خطب زعمائه، وخاصة قحطان الشعبى، بعض "الجمل الثورية"

ففى "كلمة وزير الدفاع حول تسريح البعثة العسكرية البريطانية العاملة فى الجيش والطيران والبحرية" التى أعادت "الرأية" فى عددها الآف الذكر - ١٩٨٨/٩ - نشرها، جاء من هذه التبريرات النظرية والسياسية ما يلى: "وتنح واثقون أن الحقيقة ليست مجموعة من الطيارين أو

"زورقين". بحريين تركهما البريطانيون، وإنما القوة هي في جماهير شعبنا والنفاد كادحي شعبنا حول الجبهة القومية، حول الثورة، حول ميثاق الجبهة القومية الذي مثل الدليل النظري عبر سنوات النضال، ولأزال دليلنا النظري الثابت في تنظيم الجبهة القومية، الذي ينبغي أن نلتزم به.. نلتزم به الحكومة، ونظل باستمرار تسيير خطواتها على هدى تمسكها وعلى هدى تطبيقها لهذا الميثاق، الذي راح ضحيته الشهداء، والذي ضحى في سبيله شعبنا بعشرات من شبابه، وهم في عمر الزهور. ونحن أمام هذا نجد أنفسنا، بل واجب علينا، أن نتخذ سياسة ثورية وأكثر مبدئية، وأن نتبع نهجاً ثورياً، ونتمسك بسياستنا. إن هذا هو موقفنا، وهذا هو توجهنا"، "وبهذا نحن ننطلق من الاعتماد على النفس، وهذا هو الموقف الحقيقي الثوري، مهما كانت إمكانياتنا ومشاكلنا. وفي الأخير نعتد على إمكانياتنا وقوانا اللاتية التي يجب أن نتظم وتعبأ في مجرى واحد، لخدمة الثورة وقضايا الجماهير.

إن الانحليز تركوا لنا تركه مثقلة. لقد عبر عنها في الكثير من الخطابات. وهذه المشاكل الادارية والفنية ليست أكبر خطورة وأكثر فداحة من الوضع الاقتصادي المتخلف، أو الميزانية الضعيفة، والخزينة التي تركها لنا المستعمرون فارغة"

"وانطلاقاً من إيماننا بانتصار الشعب وتصدى الجماهير الكادحة بقيادة الجبهة القومية لكل تلك الصعوبات سنظل باستمرار قادرين على اتخاذ المزيد من الخطوات الثورية الجذرية وتصحية جيوب الثورة المضادة، والسير بالثورة نحو مزيد من الانتصار، مهما كانت المشاكل، ومهما كانت الأوضاع، فالشعب في الأخير سينتصر، والجبهة القومية ستظل قائدة هذا الشعب".

كان واضحاً أن يسار الجبهة القومية- بعد أن أخذ يفوق من صدمة استعواز اليمين على معظم مقاليد السلطة، وشروعه بتكيب طريق الثورة الذي حدده ميثاقها- عازم الآن- ولا سيما بعد اتخاذ هذا الاجراء الذي فجئ وبهت به اليمين- على اتخاذ المزيد من الخطوات السياسية والتنظيمية التي يستعيد بها توازنه، ويعشد بها تدريجياً جماع قوته.

ولأن التقاليد التنظيمية، وعلى رأسها عقد المؤتمرات العامة- مصدر كل سلطة تنظيمية- قد أخذت تترسخ في حياة الجبهة القومية، فإن أهم تدبير لتقويم خط الثورة واحتلال الموقع الملائم والصحيح في قيادة الجبهة وفي سلطة الدولة، كان هو الدعوة لعقد مؤتمر رابع للجبهة، كان اليسار قد أحسن التحضير له، لا من حيث اعداد الوثائق فحسب، وإنما أيضاً من حيث إعداد قوى اليسار نفسه، وإيجاد مناخ جماهيري متعاطف معه.

ورغم أن القواعد التي اعتمدت في اختيار المندوبين للمؤتمر لم تكن مرضية -من وجهة نظر اليسار- ورغم أن ظل العسكريين اليمينيين الذين تحالف معهم جناح قحطان كان يخيم على ومن حول المؤتمر، ناهيك عن فرض أنفسهم فرضاً داخل المؤتمر غير مكتفين بالنسبة التي حددت لهم سلفاً- فإن سير أعمال المؤتمر من ألقه إلى يائه كان شهادة قاطعة على أنه قد أمسك من جديد بزمام المبادرة على المستوى الفكري والأيدولوجي والتنظيمي.

ففى مواجهة الوثائق التى تقدم بها "عبد الفتاح اسماعيل ورفاقه" والتى تحولت الى جدول أعمال للمؤتمر لم يملك "تمحطان ورفاقه" سوى وثيقة يتيمه حملت عنوان "وجهة نظر حول القضايا المطروحة فى جدول الأعمال".

كانت وثائق الجناح اليسارى محطة جديدة اكثر تقدماً على ذات الطريق العام الذى شقه "الميثاق الوطنى" للجهبة القومية. وكانت الدعوة فيها أكثر جهارة وقوة وحدة إلى اجراء عملية تحويل ديمقراطى جذرية تقلب بها الدولة بجميع أجهزتها عالياها سافلها، وتقام على أنقاضها أجهزة إدارية وتنفيذية وقضائية وعسكرية وأمنية- مستنودة بميليشيا شعبية- مكونة من "الطبقات الموهلة لحل معضلات التحرر الوطنى وتنفيذ مهام الثورة الديمقراطية الشعبية- بناء اقتصاد وطنى متحرر- هى طبقة العمال وطبقة الفلاحين الفقراء" وبذا تصبح الثورة الاشتراكية متصلة جديلاً بالثورة الديمقراطية.. فإحجاز مهمات الثورة الديمقراطية لا يمكن إلا بأفق طبقى جذرى عمالى وفلاحى فقير، بما يضع البلاد موضعيا على عتبة الثورة الاشتراكية"، هذه المهمات التى تتمثل بالدرجة الأولى فى تغيير علاقات الملكية على نطاق الريف والمدينة، عن طريق "مصادرة كافة أراضي الاقطاع والكولاك بدون تعويض" وتسليم الأرض لمن يحرقها من الأجراء والفلاحين الفقراء، وإقامة مزارع نموذجية للدولة، وتأميم كافة المؤسسات المالية والمؤسسات البرجوازية الكبيرة الأجنبية والمحلية، وتأميم التجارة الخارجية، وغير ذلك من الإجراءات. (٣٦)

ولم تكن الوثائق متأثرة فقط بمنهج الاشتراكية العلمية فى التحليل - كما كان الأمر بالنسبة للميثاق الوطنى- وإنما دعت - لأول مرة إلى الأخذ بفهوم الاشتراكية العلمية، وإقامة الحزب الطببقى على أساسها. وهو ما تجيزت به هذه الوثائق أيضا عن "بيان القيادة العامة للجهبة القومية يوم الاستقلال فى ٣٠/١١/١٩٦٧، الذى اكتفى فقط بالنص على فكرة «بناء حزب طببقى عقائدى قادر فعلاً على مواجهة أعباء هذه المرحلة وقادر فعلاً على أن يقود قيادة الجماهير وأن يحقق لها غدها المشرق».(٣٧)

لقد انتصر الخط العام لما دعيته إليه هذه الوثائق، وهو ما انعكس فى «القرارات العامة لمؤتمر الجبهة القومية الرابع المنعقد فى مدينة زنجبار بين الفترة ١٩٦٨/٣/٢» وفى البيان السياسى الصادر عن «القيادة العامة المنتخبة فى مؤتمر الجبهة القومية الرابع فى زنجبار بتاريخ ٩ مارس ١٩٦٨»(٣٨)

هذا الانتصار الأيديولوجى - الفكرى وجد ترجمته أيضاً على المستوى التنظيمى حيث كانت غالبية القيادة العامة المؤلفة من ٤١ عضواً من ممثلى الجناح اليسارى.

وبذلك أمسك اليسار - بجميع لوانته ذات المنحى الاشتراكى العلمى، والماوى، والتروتسكى، واليسارى الجديد، والتى عكست ظلالها المتنوعة فى وثائقه ومناقشاته، والتى اتسم بعضها بالتطرف وحرقة المراحل، وعدم التمييز بين طبيعة وقوى الثورة الوطنية الديمقراطية وطبيعة وقوى الثورة الاشتراكية، وفى علم وزن الدور الذى يعود الى البرجوازية الصغيرة خلال مرحلة الثورة

الوطنية الديمقراطية- أمسك بزمام القيادة الفكرى والأيدولوجى والتنظيمى للجهة القومية، ولم يبق إلا أن يعكس ذلك على مستوى سلطة الدولة من خلال ممارسة القيادة العامة للجهة القومية لصلاحياتها التشريعية التى منحها لها ببيانها يوم الاستقلال.

ولم يكن هذا النصر بمجزل - كما سبق القول - عن المناخ الاجتماعى والسياسى والجهادى العام المتعاطف مع محلى الخط التقدمى داخل المؤتمر. وبحسب تعبير عبد الفتاح اسماعيل فإنه "وبرغم أن ثقل اليمين كان يتمثل فى بعض المثقفين وقيادة الجيش والأمن والتفاف القوى الرجعية حول رموز التيار اليميني، إلا أنه نظراً للتأثير الكبير لليسار داخل التنظيم وبين جماهير الشعب والمنظمات الجماهيرية، ونظراً لمكانته فى صفوف جيش التحرير والقذائين، وتأثيره بين قواعد الجيش والأمن من جنود وضباط صفار، وبفضل وضوح موقفه الفكرى والسياسى، فقد استطاع التيار اليسارى أن ينتصر داخل المؤتمر، حيث جاء البيان السياسى والقرارات والتوصيات التى خرج بها المؤتمر لصالحه تماماً". (٣٩)

على أن اجتماعات القيادة العامة للجهة القومية فى ١٥، ١٧-١٨، و١٩ مارس ١٩٦٨ قد أظهرت بجلاء أن الجناح اليميني لا يرفض فقط ترجمة قرارات المؤتمر على مستوى السلطة السياسية، وعلى النطاق الاجتماعى، مما كان يعنى تنكراً لمجمل هذه القرارات، وإنما هو يخطط لإقصاء من تبقى فى السلطة من رموز اليسار.

وكان ذلك خروجاً صريحاً على الشرعية التنظيمية، أراد مواجهته بعض عناصر اليسار فى القيادة العامة بالعمل على "اتخاذ إجراءات فورية لتغيير نهج الحكومة". (٤٠)

غير أن مالم يحسبه اليسار أن عملية الحرق التنظيمى ستصل إلى حد القيام بانقلاب من أعلى تقوم به قيادة الجيش والأمن المتحالفة مع اليمين بزعماء عشال ضد اليسار، لا يهدف إجهاض قرارات المؤتمر الرابع فحسب، وإنما أيضاً يهدف توجيه ضربه لليسار نفسه، لا داخل الجبهة القومية فقط، وإنما خارجها كذلك، مثلاً فى "الاتحاد الشعبى الديمقراطى" ومنظمة البعث، اللذين وقفا الى جانب الجناح المتقدم فى الجبهة، ولاسيما عهد الله بأذيت الذى كانت قد توطدت صلاته بهذا الجناح منذ فترة الكفاح المسلح، وتطورت أكثر بعد الاستقلال، والذى أصدر وثيقة برنامجية فى ٣١ يناير ١٩٦٨ حددت فيها المهام الوطنية والديمقراطية الماثلة أمام دولة الاستقلال، وأكدت فيها الحاجة الى وحدة قوى وفصائل العمل الثورى ضمن تنظيم واحد يقوم على أسس الاشتراكية العلمية، ذلك أن "السير بهلادنا فى طريق الثورة الوطنية الديمقراطية ونحو الاشتراكية، يتطلب وحدة وتلاحم جميع القوى والفصائل الثورية والتقدمية فى البلاد داخل تنظيم واحد يسترشد ببادئ الاشتراكية العلمية". (٤١)

فى ٢٠ مارس ١٩٦٨ أقدم اليمين على فعلته، حيث نفذ ما اصطلح على تسميته "انقلاب ٢٠ مارس" ضد خط التنظيم والثورة وقوى اليسار عموماً، وحيث كانت حفنة العقلاء فى قيادة الجيش والأمن التى أرادت استباق مصيرها المحتسب هي الأداة المنفذة له، وحيث اعتقل العديد من

قادة اليسار داخل وخارج الجبهة القومية.

كان تدبير هذا الانقلاب السياسى - العسكرى على "السلطة التشريعية" و"السلطة التنظيمية" ممثلة فى القيادة العامة للجبهة القومية أول بادرة لاستخدام "العنف" وللجوء إلى "الحل العسكرى" فى مواجهة قضية "تنظيمية حزبية"، وأول عملية صارخة على مبادئ العمل التنظيمى التى كانت قد شرعت للجبهة فى إرساء دعائمها، بغية تحويلها إلى تقاليد تنظيمية راسخة. وقد كان هذا "الحرق التنظيمى"، واللجوء إلى "الحل العسكرى" من بين الأسباب التى مكنت التنظيم والقوى المناصرة له من اجهاض الانقلاب على الفور. وكما كتب عبد الفتاح اسماعيل: "وهكذا قامت الحركة فى صبيحة ٢٠ مارس ١٩٦٨. ولكنها سرعان ما فشلت فى تحقيق أهدافها، بسبب عدم التأثير الشعبى لها، واقتادها للشرعية التنظيمية.

فقد واجهت الحركة مقاومة شديدة من قبل تنظيم الجبهة القومية، ومن قبل جيش التحرير والفدائيين، ومن قبل الجنود والضباط الصغار فى مؤسستى الجيش والأمن، ومن قبل المنظمات الجماهيرية". (٤٢)

وفى إشارتها إلى مجرى الصراع بين الجناح اليمىنى والجناح اليسارى وإلى أهمية ما مثله المؤتمر الرابع بالنسبة لليسار نهت "الوثيقة النقدية التحليلية..." التى أقرها الكونغرس الحزبى العام للحزب الاشتراكى اليمىنى الذى عقد ما بين ٢٠-٢١ يونيو ١٩٨٧ إلى بادرة "استعمال العنف" هذه التى كرّسها اليمىنى، حيث جاء فيها: "وكان المؤتمر الرابع للجبهة القومية، المتعقد فى مارس ١٩٦٨، إحدى المحطات البارزة لتبلور مفاهيم ومواقف هذين التيارين، واتساع ساحة الصراع السياسى بينهما. وبالرغم من أن اليسار قد حقق نجاحاً فى تثبيت أطروحاته ووثائقه، وأحرز أغلبية فى القيادة العامة المنتخبة، إلا أن الصراع استمر بين الاتجاهين فيما بعد، وبحدة أكبر، حول الموقف من تنفيذ قرارات المؤتمر.

وفى سياق المواجهة بين التيارين، لجأت "شلة العقلاء" فى المؤسسات العسكرية القديمة بالتنسيق مع قيادات اليمىنى فى التنظيم السياسى - الجبهة القومية، وبإشراف الدوائر الامبريالية والرجعية، إلى استعمال العنف وتنظيم حركة ٢٠ مارس الانتقالية الرجعية ١٩٦٨، التى هدفت إلى تجميد قرارات المؤتمر الرابع، وتصفية اليسار برمته، وحل ازدواجية السلطة كاملاً لصالح اليمىنى. بيد أن الحركة قد فشلت بفضل تماسك اليسار، وتأييد ودعم الجماهير له". (ص ١٢)

كان إطلاق كل المعتقلين اليساريين وتسريح حوالى ١٥٠ عسكرياً وموظفاً علامة اعتراف ضمنية بحماسة ما أقدم عليه اليمىنى فى ٢٠ مارس ورسالة اعتزاز مفهومة لليسار.

غير أن ذلك لم يكن له أى معنى طالما ظلت السلطة فى يد اليمىنى، بما فيه كبار الضباط الذين كانوا رأس الرمح فى تنفيذ انقلاب ٢٠ مارس، وطالما والغربة التى وجهت إلى اليسار قد اضطرت بعضه للهرب مفاضياً إلى الريف، أو التوجه إلى الخارج للعلاج، كما كان الأمر بالنسبة لعبد الفتاح اسماعيل الذى غادر البلاد لهذا الغرض إلى بلغاريا.



على أمل رد الضربة لليمين، وتحت تأثير بعض الأفكار اليسارية، ولا سيما الماوية، التي تصورت- بإطلاق- بإمكانية تحرير الريف للمدينة، قام فريق من اليسار في ١٤ مايو ١٩٦٨ بهبة في المحافظة الثالثة ضد سلطة اليمين، على أمل تحويلها إلى انتفاضة ثورية مسلحة تدم الجمهورية كلها. ولكن قسماً آخر من اليسار كان "يعتبر أن الظروف لم تتضج بعد لأجل العمل المسلح وأنه من الضروري خلال فترة معينة من الزمن إبقاء القيادة اليمينية في الحكم وتركيز جميع الجهود على كسب مواقع جديدة، وتحييد العسكريين الرجعيين الذين كانوا قوى لا يستهان بها". (٤٣)

ورغم ما أبداه الفريق اليساري الذي قرر خوض التجربة من روح قتالية وورغبة في استعجال مصير اليمن، إلا أنه سرعان ما تبين- بعد أن صعب كسب هذا الصراع- أنه إذا كانت الانتفاضات المسلحة ضد العدو الخارجي قد قادت في اليمن الديمقراطية وفي بلدان أخرى نامية إلى التحرر من المستعمر، إلا أن شروط التحرر من الخصم الطبقي والسياسي الداخلي هي أعقد بكثير من شروط تلك، وأن مأسورة الهندلية لمست الممر الوحيد لحركة التاريخ.

كما يجدر التوقف عنده في هذا الصدد التقييم الموجز والمبكر لحركة ١٤ مايو ١٩٦٨ الذي تضمنته "الدراسة النقدية" للقيادة العامة للجبهة القومية التي صدرت في أغسطس ١٩٦٩: "١٤ مايو ١٩٦٨م على الرغم من كونها صادرة عن حرص على الثورة وتصحيح لمسيرتها، إلا أن العناصر التقدمية لم تستفد من ذلك بالقدر الذي استفادت منها العناصر التقليدية والعناصر التقليدية والعناصر البيروقراطية العسكرية والإدارية التي ثبتت هيمنتها على الثورة". (٤٤) أما الصيغة التي تضمنتها "الوثيقة النقدية التحليلية..." للحزب الاشتراكي اليمني فكانت كما يلي: "وللقضاء على اليمين، والرد على حملاته التصفية، فقد نظم اليسار انتفاضة ١٤ مايو ١٩٦٨ - التي فشلت بسبب عدم نضوج مقوماته الذاتية الموضوعية.. ويقدر ما برهنت الانتفاضة على صلابته اليسار وثبات مواقفه المبدئية، بقدر ما أظهرت في ذات الوقت عدم نضج رؤية اليسار وسيطرة بعض الأفكار المتطرفة بين صفوفه". (ص ١٢)

كانت العبرة التي استخلصها اليسار بمجمله من هذه التجربة المريرة هو ضرورة عودة المشردين في الجبال وإلى شمال الوطن إلى قواعدهم، وبين أقرانهم، وسط جماهيرهم، والعمل بهدوء وصبر وتؤدة، حتى ولو اقتضى الأمر تقديم تنازلات سياسية محسوبة لا تؤثر على الخط المبدئي العام الذي رسمته وثائق الجبهة القومية، وفي مقدمتها "الميثاق الوطني" الذي غدا الآن أقل إثارة لحساسية اليمين الحاكم من قرارات المؤتمر الرابع للجبهة القومية.

هكذا عاد عهد الفتح اسماعيل من بلغاريا عبر شمال الوطن حاملاً "مسودة برنامج استكمال مهام التحرير الوطني، الذي أقره اليسار في تعز"، كما عاد إلى الداخل أيضاً كل أولئك الذين قذفت بهم حركة ١٤ مايو إلى جبال الريف وشمال الوطن "بعيداً عن القواعد الحزبية لليسار وجماهير الشعب التي يناضل من أجلها"، بعد أن "وصل اليسار إلى قناعة بضرورة العودة

والنضال من الداخل، حتى يمارس قدراته ونفوذه الحزبي والجماهيري من أجل إحداث التغيير الجذري للأوضاع الداخلية للثورة". (٤٥)

كان قبول الجناح اليساري بفكرة التوافق السياسي المؤقت مع الجناح اليميني، والتي كانت شكلاً من أشكال الحلول الوسطى المقبولة، عبر عن نفسه ايدئولوجياً ووثائقياً فى "برنامج استكمال مرحلة التحرر الوطنى الديمقراطى" الذى "أقرته القيادة العامة للجبهة القومية فى دورتها المتعقبة فى الفترة ٧-١١ أكتوبر ١٩٦٨" - كان هو أبرز تكتيك سياسى اتبعه يسار الجبهة القومية، من أجل إعادة ضرب جلوره فى تربة العمل اليومى، والالتقاء مرة أخرى بقواعده المنظمة وغير المنظمة، واستعادة مواقعه الحزبية فى أطر الجبهة، وعلى رأسها جميعا مواقعه فى القيادة العامة.

ويحق تقييم "الوثيقة النقدية التحليلية..." هذه الخطوة السياسية الذكية التى كان لها ما بعدها كما يلى: "وعلى ضوء دروس انتفاضة مايو ١٩٦٨، فقد رسم اليسار تكتيكاً سياسياً آخر أكثر نضجاً، قوامه العودة للنضال من جديد فى الداخل، مستغلاً تناقض اليمين واضطراره للقبول بعودة اليسار تحت ضغط قواعد التنظيم والجماهير، ولواجهة الهجمة المسلحة للثورة المضادة، وتقدم اليسار ببرنامج استكمال مرحلة التحرر الوطنى، الذى كان بمثابة برنامج مرحلى يعبر عن الوحدة المؤقتة بين التيارين المتصارعين فى الجبهة". (ص ١٧)

أما المردود الإيجابى والهائل لمثل هذه الخطوة التكتيكية الموفقة فقد أوجزتها بقولها: "لقد اكتسب هذا البرنامج أهمية تاريخية كبيرة، كونه قد أمن توحيد جهود وطاقات اليسار، وزاد من فعاليته فى مجرى النضال ضد اليمين، ومن أجل تصحيح مسار الثورة.

وطوال الفترة من أغسطس ١٩٦٨ وحتى ١٩٦٩ تمكن اليسار من تحقيق تماسك أفضل بين صفوفه، وزيادة ثقله وتأثيره بين صفوف أعضاء التنظيم قيادة وقواعد، وفى إطار المنظمات الجماهيرية، وبين صفوف الضباط والجنود فى المؤسسات العسكرية.. كما تميزت علاقته بالفصائل الديمقراطية خارج الجبهة القومية، بينما تكشفت أكثر الطبيعة الرجعية لليمين، وأفلاسه التنظيمى والفكرى والسياسى - وتفاقمت وعلى نحو بارز - تناقضاته الذاتية، وأضحى غير قادر على الاستمرار ومواصلة القيادة". (ص ١٣)

على أن أهم إنجاز حققه اليسار فى ظل الرفاق السياسى، وبرنامج الحد الأدنى الذى عبر عنه "برنامج استكمال مرحلة التحرر الوطنى الديمقراطى" الذى لم يعبأ به اليمين كثيراً، على عكس ما فعل اليسار الذى حوله الى ورقة عمل سياسية هامة بيده أخذ يكسب بها "مواقع جديدة باستمرار فى صفوف التنظيم وجماهير الشعب، بل كان يكسب لصالح تأييده عناصر من بين انصار الصف اليميني أيضاً؛ - أهم إنجاز حققه أنه - فى ظل ذلك، وعودة عناصر التيار اليسارى من شمال الوطن إلى جنوبيه - أمكن لهذا التيار "أن يشق طريقه من جديد، وأن يستعيد مواقعه القيادية الشرعية، خطوة إثر خطوة، على صعيد التنظيم فى القيادة العامة، واللجنة التنظيمية، واللجنة

التنفيذية، وكذلك على صعيد قيادات المنظمات الجماهيرية

وبذلك سيطر اليسار من جديد على مريط القرس، على مركز الشرعية التنظيمية، وعلى آلية التشريع للدولة، على القيادة العامة للجبهة القومية، التي أصبح الآن بإمكانها -بعد ضمان وضع المؤسسات العسكرية- أن تتخذ أى قرار تراه، بما فى ذلك إقالة وتشكيل الحكومة، وإخضاع رئيس الجمهورية لهيمنتها أو اضطرابه للاستقالة.

وحيث أن قادة المؤسسات العسكرية كانوا يمثلون أقصى اليمين، فإنه "بقيت مشكلة رئيسية تواجه التيار اليسارى، وهى كيفية حماية القرار الشرعى التنظيمى الذى يمكن أن يتخذه لإحداث تغيير ثورى فى السلطة، خاصة وأن الأوضاع فى المؤسسات العسكرية لم يمل ميزان القوى فيها بعد لصالح ترجيع كفة اليسار، كما هو الحال فى قيادات التنظيم والمنظمات الجماهيرية. كان تأثير اليسار فى المؤسسات العسكرية موجوداً فى صفوف الجنود والضباط الصغار، ولكن هذا التأثير ظل محدوداً فى صفوف القيادة التى كانت تقتلك كل شئ: السلاح، والمال، والتأثير السياسى والاجتماعى.

ولم يكن أمام اليسار إلا أن يهدل كل جهوده السياسية لشق قيادة الجيش والأمن، عن طريق استغلال التناقضات الاجتماعية وانعكاساتها السياسية، حيث كانت الأزمة العامة للثورة تسمح بذلك، وخاصة بالنسبة لتعميق الطموحات العسكرية لدى بعض القادة، وخلق أزمة ثقة بين بعض هؤلاء القادة ورئيس الجمهورية، الأمر الذى أدى إلى بروز الاتهامات المتبادلة.. وبدأ بعض القادة العسكريين يحملون رئيس الجمهورية المسئولية عن السياسة الفردية الهوجاء التى يمارسها، كما بدأ هو يحمل بعض القيادات العسكرية المسئولية عن عدم التقيد بالسياسة التى يرسها.

ومع استمرار تلك التناقضات بين قيادات الجيش والأمن وبين السلطة الفردية لرئيس الجمهورية تمكنا من توسيع الشروخ داخل المؤسسات العسكرية، من أجل شل فعالية تلك القيادات، وتحييد بعضها، وبالمقابل توسيع نشاطنا فى صفوف الجنود والضباط الصغار". (٤٧)

ومن نقطة الضعف هذه المتحكمة فى رئيس الدولة أمكن أيضا الإيقاع بينه وبين ابن عمه فيصل عبد اللطيف الشعبى الذى كان يمثل اكتسابه أو حتى ابتعاده عن قهطان الشعبى ليس كسباً سياسياً لا يقدر بثمن فحسب، وإنما أيضا انفرط عقد اليمين كله بجميع أطرافه، حيث أنه كان واسطة العقد بينه، والتناغم له، والمحرك والمفكر بين جميع أقطابه. لقد كان فيصل هو الصيد الثمين فى الغاية كلها. ولقد أمكن لليسار لا اصطياًة تماماً، وإنما إيقاعه فى الشرك، شرك الإغراء برئاسة الحكومة، وشرك إيهامه - وهو الذكى الطموح- بأنه إذا كان قد عزز التفاهم مع ابن عمه- لصلفه وفرديته وعدم قدرته على التعامل الرفاقى الصحيح مع زملاء- الدرب الطويل- فإنه جدير بكسب ثقة هؤلاء.

يواصل عبد الفتاح اسماعيل تصوير أبعاد هذا التضال التكتيكى الذى خاضه اليسار بهراة واقتدار، حتى أمكن له أن يفكك علاقات الترابط الأسرى فى مجتمع قوى شديد الترابط، طمعاً

والفلاحية" (٤٨) - يواصل ذلك بقوله: "ومن ناحية أخرى بدأت التباينات والحفلات تظهر في صفوف اليمين غير الموحد سياسياً، والذي يجمع العناصر المتشددة الأكثر يمينية، والعناصر المرنة والذكية سياسياً، حيث أن هذا الأخيرة كانت تطمح الى احتواء التيار اليسارى وتوظيفه لخدمة السياسة العامة لليمين.

وفى ظل مخاوف العناصر اليمينية المتشددة فقد عمل التيار اليسارى على استغلال تلك التعارضات والتناقضات فى صفوف اليمين، وتمكن من كسب رضى العناصر اليمينية المرنة وتوظيفها لحلق المزيد من الصراعات داخل صفوف قوى اليمين"

وقد "كان رئيس الجمهورية قحطان الشعبى بذلك الجامع نحو تشديد قبضته على السلطة لا يستفز التيار اليسارى وحده.. بل يخلق القلق والتفوق لدى العديد من عناصر اليمين أيضاً"، هذا الهوس الذى تجلّى - بصورة خاصة- فى مطالبته "بإصدار وثيقة دستورية تتيج لرئيس الجمهورية أن يكون الحاكم الأوحد الذى لا يعصى له أمر أو قرار"

"وكان اليسار محقاً تماماً وعلى صواب عندما رأى أنه على طريق تغيير السلطة، سيكون مكسباً سياسياً كبيراً أن يقبل رئيس الجمهورية بتولى ابن عمه فيصل الشعبى رئاسة الوزارة. وكان بالفعل أن تم الوصول الى ذلك.

وكان فيصل الشعبى قبل تسلمه رئاسة الوزارة يشك فى نوايا التيار اليسارى الذى كان يدفع بشكل غير مباشر نحو وضعه فى هذا المنصب. غير أنه بسبب صعة وجهة نظرنا تجاه ما آتت إليه الأمور السياسية فى البلاد، وبدرجة أساسية بسبب الممارسة الفردية المتفطرة التى كان يتبناها رئيس الجمهورية والمخاطر المترتبة على ذلك، فقد قبل فيصل الشعبى رئاسة الوزارة باعتباره أهلاً لذلك، وفى نفس الوقت لأنه سيمتلك القدرة والتأثير من خلال موقعه هذا للحد من التصرفات السيامية الهوجاء لرئيس الجمهورية.. باعتباره أقرب المقربين إليه". (٤٩)

بابتلاع فيصل الشعبى الطعم يتقبله لمنصب رئيس الوزراء الذى عرضه عليه اليسار - وكان قبل ذلك يحتل موقع نائب رئيس الجمهورية- بدأ له أن كل شئ أصبح الآن على ما يرام، وأن أزمة الصراع بين اليمين واليسار قد أمكن تخطيها بعد أن رست عليه قرعتهما معاً، وغدا فى إمكانه بحكم موقعه السلطوى الجديد والهام هذا وقلوته الفائقة على العشور على الحلول الوسطية- أن يحقق التوازن بينهما، أو أن يبقى الصراع بينهما عند نقطة معينة لا يتحول معها الى صراع مفتوح بين القيادة العامة للتنظيم والسلطة الحكومية التى غدا الرأس الثانى فيها بعد رئيس الجمهورية.

ذلك ما يتضح من كلمته التى ألقاها - بقدر كبير من التفاؤل - فى ٧/٤/١٩٦٩ بمناسبة توليه رئاسة الوزارة: "وتأتى قيمة هذا التكليف فى وقت يتجه تنظيمنا القائد للمجبهة القومية بتجاوز أزمته الداخلية وتثبيت وحدة صفوفه الثورية على أسس من الديمقراطية الداخلية والمركزية المرنة، مستفيداً من تجربته الطويلة والخبرة، ومركزاً على برنامج استكمال مرحلة

التحرر الوطنى الديمقراطى"، ولا سيما بعد أن أثبتت "التحليلات الامبريالية والرجعية لثورتنا وجمهوريتنا" بأنه لا غنى عن "وحدة تنظيمنا الطبقي الجبهة القومية والتزامه ببرنامج استكمال مرحلة التحرر الوطنى الديمقراطى". (٤٩)

كان ما أفعل فيه اليسار هو أنه اجتلب الرجل المفكر والمباسب الماهر بين كل قوى اليمين إلى نقطة وسط، فهو ميكولوجيا مع اليمين، غير أنه سياسياً يتميز عنه بعدم قبوله سياساته التزقة وقدترته على المناورة وعلى ترك هامش للاتفاقات الوسطية والحلول التوفيقية. فهو كرجل عمل برجمائى ضد التقلب العقيدى من أى جهة كان، سواء من قبل فريقه اليميني، حتى ولو كان على رأسه ابن عمه، أو من قبل فريق اليسار. وكان موقفه من مشروع الدستور الذى عاد قحطان الى عرضه على القيادة العامة للجبهة القومية، والذى يخول له صلاحيات واسعة على حساب الشرعية المعطاة للقيادة العامة، هو خير ترجمة لهذا الموقف الوسطى. فهو كما لم يكن متعاطفاً مع مطلب ابن عمه هذا، حيث أن ذلك يقلص من سلطاته التنفيذية كرئيس للوزراء، فإنه لم يكن مستعداً للمضى مع اليسار الى حد الوقوف إلى جانبه صراحة.

يلخص عبد الفتاح اسماعيل هذا الموقف الذى وجد فيه فيصل نفسه، ولم يستطع الإفلات منه بقوله: "بالرغم من أن رئيس الوزراء فيصل الشعبى لم يكن يسمح لنفسه بالتدخل، ولو قيد أنملة، عن ابن عمه رئيس الجمهورية، حتى ولو أدى الأمر إلى فقدان الاثنين معاً لمراكز السلطة التى يسيطران عليها، إلا أنه كان يختلف عنه كثيراً، ولا يرضى عن بعض تصرفاته، وكان على التيار اليسارى أن يهذل جهوداً كبيرة لإقناع بعض عناصر السلطة من التيار اليميني بىدى الخطأ الذى يمكن أن ينتج عن إقرار مثل تلك الوثيقة الدستورية. وكان من الضرورى والمهم جداً أن نجعل فيصل الشعبى يقتنع بوجهة نظرنا.. إذا أوضحنا له بأن أول من سيتأثر من هذه الوثيقة هو رئيس الوزراء بالذات، وبأنه لن يستطيع أن يلعب الدور الأساسى فى كبح جماح رئيس الجمهورية، وبالتالي لن يتمكن من تسيير دفة الحكم فى البلاد، إذا ما أقرت تلك الوثيقة.

وبعد محاولات ليست بسيطة تمكن التيار اليسارى من إقناع فيصل الشعبى بعدم تأييد الوثيقة الدستورية، كما هى، ولكنه فى نفس الوقت أكد لنا بأنه من الصعب عليه أن يقف ضد رئيس الجمهورية، وأن يتخذ موقفاً معارضاً تجاه الوثيقة". (٥٠)

غير أنه فى لحظات التقاطب الطبقي الحادة، ولحظات الحسم التاريخي الحاسمة، وعندما تصل التراكمات الكمية لحركة الأحداث إلى نقطة ترهص بالتحول الكيفي لها، واتخاذها مساراً اجتماعياً جديداً، فإن المواقف الوسطية والحلول التوفيقية لا تبدو مجدية كثيراً، إذ لا يملك أصحابها إلا أن يحددوا موقفهم - سواء باقتناع أو بعدم اقتناع - إما بالسير مع اتجاه حركة الأحداث التاريخي، حتى بالساحة مع التيار - أو بالوقوف ضده.

وهو قانون عام لا يملك أحد التحايل عليه، أو الإفلات منه، أما كانت المهارة السياسية، والذكاء الفطرى الذى يتمتع به، وهو قانون كان - بالتالى - لا بد وأن يسرى على فيصل

الشعبي، بعد أن اشتدت حمى الصراع السياسي بين ابن عمه وما يمثله وما بين الاتجاه العام والغالب في القيادة العامة، بين النزعة الفردية التسلطية التي تطالب بإقرار مشروع دستوري يبرر ويكرس مشيئة الفرد الحاكم، وبين المنزع الديمقراطي الذي يؤسس مبدأ القيادة الجماعية في الحزب والسلطة معاً.

وفي الوقت الذي كان يحتدم فيه الجدل بين الاتجاهين داخل القيادة العامة حول مشروع الدستور "القحطاني"، أقدم قحطان على اتخاذ إجراءات من وراء ظهر القيادة العامة اتضح معها إصراره على فرض إرادته وإملاء رأيه، سواء بوجود وثيقة دستورية تشرع له ذلك أو بدونها.

ففي ١٩ يونيو ١٩٦٩ أصدر رئيس الجمهورية قراره بإقالة وزير داخلية محمد علي هيثم من وزارة الداخلية بعد أزمة استحكمت بينهما منذ شهر مايو كان منشؤها إصرار رئيس الجمهورية على التدخل المباشر فيما يعتبر من اختصاصات عمل وزير الداخلية.

هذا الإجراء الفردي أضاف حجة جديدة أحسن اليسار استثمارها، وأكد بها سلامة موقفه الرافض لإقرار وثيقة دستورية مفصلة على المقاس القحطاني، في الوقت الذي أضاف قوة جديدة إلى جانب قوة اليسار الآخذة في التماظم، حيث انتقل محمد علي هيثم إلى صف قوى اليسار.

كان التقاء هيثم بجناح اليسار في لحظات تقرير المصير لقاء صديقاً عارضاً أملاً تعارض الإرادات بينه وبين قحطان، وليس لقاء تطابق في الرؤية السياسية واختيار أيديولوجي مسبق، ومع ذلك فإنه كما تكمن خلف كل صدمة ضرورة ما - ولو بشكل غير مباشر - فإن انتقال هيثم إلى جبهة التيار الديمقراطي قد ساعد أكثر على ترجيح كفته، وكشف ظهر جناح اليمين.

وكما كتب عبد الفتاح اسماعيل فإنه في "ظل هذا النشاط النضالي المتعدد الجوانب، حدثت المشكلة الشهيرة بين رئيس الجمهورية ووزير الداخلية في ذلك الوقت محمد علي هيثم.

وبالرغم من أن محمد علي هيثم كان مع التيار اليميني، بل وشارك بفعالية في انقلاب ٢٠ مارس ضد التيار التقدمي، إلا أنه أصبح لا يطبق تدخلات رئيس الجمهورية في صلاحياته كوزير للداخلية من ناحية، ومن ناحية أخرى فقد شعر بأن التيار التقدمي قد تعاطف نفوذه، وأصبح القوة الرئيسية المؤثرة في سير الأحداث، ولذلك فقد أخذ يقترب من التيار اليساري ويبدى تعاطفه معه. وعندما شعر وزير الداخلية بأن التيار اليساري يقف إلى جانبه في صراعه مع رئيس الجمهورية، رفض بقوة أوامر رئيس الجمهورية. واستشاط رئيس الجمهورية غضباً. وبدون الرجوع إلى القيادة العامة أصدر قراره بإعفاء وزير الداخلية من منصبه.

وهنا أوعز اليسار لوزير الداخلية بأن يرفض قرار رئيس الجمهورية، باعتباره أن الجهة الشرعية الوحيدة التي يحق لها أن تعفى أو تدين أي وزير هي القيادة العامة.

وتصدى اليسار بحزم لمحاولة رئيس الجمهورية تنفيذ قرار الأعضاء، وطالبه بالعدول عن ذلك، وطرح المسألة على اجتماع للقيادة العامة لمناقشتها، واتخاذ القيادة العامة على ضوء ذلك القرار المناسب.

وقد رفض رئيس الجمهورية موقف اليسار الذي يشكل الغالبية العظمى فى القيادة العامة، وأصر على تنفيذ قراره ببلون الرجوع للقيادة العامة". (٥١)

هكذا تقاطعت قضية مطالبة رئيس الدولة بإقرار مشروع "دستوره" المشرع لقرديته وتسلبه بمايتناهى "كلية مع الشرعية التنظيمية للجهة القومية" بقضية إقالة هيثم- دون عودة إليها- لتشكيل موقفاً واحداً، هو إما سلطة قحطان الشخصية اليمينية المستنودة من عناصر قليلة فى القيادة العامة ومن كبار ضباط الجيش والأمن- الاحتياطى الذى خلفه المستعمر- وإما سلطة التنظيم الذى قاد الثورة وحقق الاستقلال الوطنى، والذى غدا الآن مطالباً تاريخياً بأن يحقق برامجه التى أقرتها مؤتمراته، بعد أن تأخر تحقيقها حتى الآن بفعل هيمنة اليمين على مقاليد السلطة الأساسية.

وكما لم يجد مقترح بعض العناصر اليمينية فى القيادة العامة بأن يوجد باب فى وثيقة قحطان الدستورية المعروضة "يحدد مهام الدور القيادى للقيادة العامة لتنظيم الجبهة القومية، على أن لا يس جوهر صلاحيات رئيس الجمهورية"، حيث عارضه رئيس الجمهورية "باعتباره حاطلة وهروباً من إقرار الوثيقة التى طالب بإقرارها فوراً وإعلانها فى أسرع وقت ممكن"، وكما لم يجد مقترح اليسار البديل الذى قضى "بتأجيل مناقشة الوثيقة الدستورية وتشكيل لجنة مشتركة لإعداد مسودة للمستور دائم للبلاد"، حيث رفضه قحطان بقوة، مهدداً فى كلتا الحالتين بأنه سيمطر الى تقديم استقالته إن لم تقبل وثيقته الدستورية "القحطانية" كما هى عليه، دون زيادة أو نقصان، ومظهراً قنواً غير معهود من التصرفات المستعصرية ومن الصراخ وفقدان الأعصاب، اضطر معه اليسار إلى القبول بإخضاع الوثيقة للتصويت بناء على إصراره، وهو ما أسفر - كما كان متوقعا- عن رفض غالبية القيادة العامة لها، الأمر الذى دفع رئيس الجمهورية الى تقديم استقالته والانسحاب غاضباً من الاجتماع - أقول كما حدث ذلك مع الوثيقة الدستورية، فإنه حدث ذات الشيء مع قرار رئيس الجمهورية الخاص بإقالة هيثم، وبذلك بلغت الأزمة بين قحطان وبين جناح اليسار ذروتها، ولم يبق هناك خيار غير خيار الحسم بما يكفل حركة التاريخ أن تأخذ مجراها بعد أن تعطلت بعض الشئ إبان فترة الصراع المياسى والتنظيمى والأيدىولوجى الذى امتد حتى الآن.

"وهكذا - يواصل عبد الفتاح شرحه لمراحل الصراع حتى مرحلته الأخيرة- تطورت المشكلة من أزمة بين رئيس الجمهورية ووزير الداخلية إلى صراع سياسى مبدئى بين اليسار واليمين، صراع بين تثبيت الشرعية التنظيمية للقيادة العامة وبين القرارات الفردية اللاشرعية لرئيس الجمهورية.

وتدانس اليسار الأزمة السياسية بشكل عام، والثغرات الجديدة التى فححت فى جبهة اليمين، ووجد أن الظروف أصبحت مواتية أكثر من أى وقت مضى لدفع الصراع حتى نهايته المحتومة، فقرر أن يخوض المعركة الشاملة والنهائية مع اليمين.

وحضر اليسار نفسه جيداً، ودعا إلى اجتماع القيادة العامة، لا لمناقشة إعفاء وزير الداخلية من منصبه، ولكن لمناقشة تفاقم الأزمة العامة في البلد، وتحميل رئيس الجمهورية مسئولية ذلك.

وعقدت القيادة العامة سلسلة من الاجتماعات في جو مشحون بالتوتر والخطر الحقيقي. وحدثت مناقشات عنيفة كانت تصل في كل مرة إلى طريق مسدود، حيث ظل رئيس الجمهورية - يصر بمئات شدد على ممارسة حقه غير المشروع في اتخاذ القرار، بينما يصر اليسار بشببات شديد على الشرعية التنظيمية وحق القيادة العامة المشروع في اتخاذ القرار.

وفي النهاية كان المخرج الضروري والحتمي لحسم هذا الصراع هو الاحتكام للتصويت على كلا الرأيين للاجتماعيين المتناحذين. وجاء القرار لصالح اليسار بأغلبية كبيرة في القيادة العامة.

على إثر ذلك انسحب رئيس الجمهورية، وانسحبت معه العناصر الموالية له، حيث بلغ عدد المتسحين حوالي تسعة أشخاص من مجموع ٤٩ عضواً في القيادة العامة. (٥٢)

وكما تقوى موقع اليسار بانضمام وزير الداخلية الداخلية إليه فإنه تميز باتخاذ وزير الدفاع محمد صالح العلوي ذات الموقف، حيث انتزعت بذلك أجهزة القمع العسكرية والأمنية من يد اليمين، وهذا غير قادر على تكرار تجربة ٢٠ مارس ١٩٦٨. وحتى كبار الضباط الذين ارتبطت مصيرهم نهائياً بمصير اليمين السياسي أصبحوا عملياً مقيدين بالحركة بعد أن غدا أمروهم السياسيون - إضافة إلى القاعدة الأساسية من الضباط والجنود - في جانب هذا التيار الديمقراطي الغالب في قيادة الجبهة القومية.

. هذا الوضع الغري بالقيام بعمل عسكري يضع حداً لوجود اليمين بعد انسحابه من اجتماع القيادة العامة، وبعد أن أعلن رئيس الجمهورية استقالته أمامها بهدف إخراجها ليس إلا، واستشارة قادة الجيش اليمينيين الذين سيرون في ذلك نهاية حتمية لهم - هذا الوضع شجع بالفعل بعض العناصر القيادية في الجبهة القومية على المطالبة بالقيام بإجراء حاسم في هذا الاتجاه، غير أن القيادة العامة التي كانت واثقة من نفسها ومن قدرتها على حسم الأمر سياسياً وتنظيمياً بما يكفل إرساء وترسيخ تقاليد ديمقراطية حزبية وشرعية في البلاد رفضت الإقدام على عمل كهذا.

وحسب تعبير عبد الفتاح اسماعيل فإنه "كانت هناك بعض الآراء التي تطالب بالقيام برد فعل عنيف وسريع ضد القيادة اليمينية، ولكن القيادة العامة لم تسمح بأية ردود أفعال، وواصلت الاجتماع وضبطت سير المناقشات، بما يخدم اتخاذ الخطوات المتأنية والثابتة لمواجهة الإقدام على عمل عسكري رغم قدرته على ذلك قائلاً: "لقد ككان نفوذ التيار التقدمي قوياً في هذه الفترة حتى داخل القوات المسلحة والشرطة، وخصوصاً بين الجنود والضباط الصغار، وكان في وضع يمكنه حتى من القيام بانقلاب عسكري، لكننا كنا نرفض المسير في هذا الطريق، لأننا نؤمن أن التنظيم السياسي كقائد للثورة هو المطالب بتصحيح مسارها. وكنا نريد أيضاً أن تتأسس تقاليد



ديمقراطية داخل التنظيم، تؤكد على دوره القيادي والموجه لبقية المؤسسات العسكرية والمدنية للسلطة". (٥٤)

اتساقاً مع مثل هذا الموقف الرافض للجوء إلى العنف في إنهاء حكم اليمين، ومن أجل قطع الحظ عليه في أن يبادر هو إلى استخدامه تمسكاً بالسلطة واصلت القيادة العامة اجتماعاتها- في غياب التسمية المنسحين- واتخذت إجراءات محوطية وتعبوية وتكتيكية لمنع تفجر الموقف والسيطرة عليه سياسياً حتى تحين اللحظة الملائمة تماماً لإزاحته بسلامة ويسر.

"وفي ٢٠ يونيو ١٩٦٩- كما يوضح عهد الفتاح- اتخذت القيادة العامة عدداً من القرارات الهامة، كما تم توزيع أعضاء القيادة العامة للنزول إلى أعضاء التنظيم والمنظمات الجماهيرية والقوات المسلحة، بغرض شرح هذه القرارات، ومطالبة أعضاء التنظيم والمنظمات الجماهيرية والقوات المسلحة والأمن بالوقوف بحزم إلى جانب قرارات القيادة العامة، وعدم الالتزام بأية قرارات أخرى مهما كانت الجهة التي تصدرها.

ونقلت اجتماعات القيادة العامة من مقر رئاسة الجمهورية إلى مقر تنظيم الجبهة القومية بكريت.

ووضعت القيادة العامة نفسها في حالة طوارئ لمواجهة كافة الاحتمالات، واتخذت عدداً من القرارات أهمها:

- ١- تسليح أعضاء التنظيم.
  - ٢- استنفار كافة الجنود والضباط الصغار في الجيش والأمن ومطالبتهم بمعيان أية أوامر عسكرية من قياداتهم
  - ٣- الاستيلاء على مخزن الأسلحة، ووقف التحرك من المعسكرات.. انتظاراً لأية قرارات تصدرها إلهم القيادة العامة.
  - ٤- وضع المنظمات الجماهيرية في حالة طوارئ وتأهب وبقطة لتابعة تطورات الموقف.
  - ٥- تكليف بالقيام بآخر محاولة لإقناع المنسحين من القيادة العامة بضرورة التزامهم برأي الأغلبية، ومواصلة عملهم، حسب تكتيكات القيادة العامة، باستثناء رئيسي الجمهورية. ولكنهم رفضوا وتمسكوا بموقفهم بإصرار، وأعربوا عن عدم استمادهم للالتزام بأية قرارات تصدرها القيادة العامة. وكان هذا الرفض متوقفاً، وكان في نفس الوقت مقبداً للياسر.
- وقد ناقشت القيادة العامة الموقف الرافض للمنسحين، واتخذت كافة التدابير والإجراءات الضرورية لأفشال أي تحرك يقومون به". (٥٥)

تشير بعض المصادر إلى أن اليمين كان قد أعد انقلاباً "في ٢١ يونيو ١٩٦٩م، وصيغ بيان

بذلك، وحددت ساعة الصفر لإذاعته على المواطنين وإعلان حالة الطوارئ، ولكنه أحبط في حينه" ذلك أنه في نفس الوقت "كان اليسار يعد خطوة تصحيحية ليعيد للشورة وجهها الحقيقي، ويكسبها محتواها التقدمي الذي أكد عليها المؤتمر العام الرابع وقراراته، وثائقه التقدمية". (٥٦)

ورغم أن هذا المصدر قد أعدته لجنة حكومية، إلا أن وثائق الجبهة القومية لا تشير إلى هذه الواقعة، مما يجعلنا نميل إلى أنها لم تحدث. ولو كان ذلك قد حدث لكان قد تطرق إليه عبد الفتاح اسماعيل عند سرد "للقصة الكاملة لحركة ٢٢ يونيو" في حديثه الألف الذكر إلى "الشورى"، الذي تتبع فيه تفاصيل دقيقة أثرنا التوقف عندها لأهميتها التاريخية والوثائقية. ومن هذه التفاصيل تلك القرارات التي اتخذتها القيادة العامة مساء ١٠ يونيو، أي في ذات اليوم الذي يقول المصدر السابق إنه كان موعد قيام الانقلاب اليمني المحبط. فهذه القرارات لم تتخذ تحت وطأة احتمال قيام انقلاب كهذا، ويهدف استباقه وإجهاضه في المهد، وإنما اتخذت باعتبارها الذروة العليا في عملية الإعداد الهادئ والواثق والمنظم والدقيق - حتى من حيث اختيار اللحظة الزمنية - للقيام بعملية تصحيح ديمقراطية لخط الشورة. ولذلك فإن هذه القرارات تضمنت لخط الشورة. ولذلك فإن هذه القرارات تضمنت قراراً يقضى بمناشدة رئيس الجمهورية بتقديم استقالته التي كان قد هدد غير مرة بأنه سيقدمها، بل وقدمها فعلاً عندما صوتت أغلبية القيادة العامة برفض مشروعه الدستوري "القططاني"

عن ذلك يقول عبد الفتاح اسماعيل: "وفي مساء ٢١ يونيو أقرت القيادة العامة مايلي:

- ١- أن يكون صباح ٢٢ يونيو ١٩٦٩ هو موعد عزل اليمين، وإعلان خطوة التصحيح.
- ٢- تشكيل وفد من القيادة العامة للاتصال برئيس الجمهورية وإقناعه بتقديم استقالته، وفي حالة رفضه يعلن بيان من القيادة العامة إقالته.
- ٣- تعيين مجلس رئاسة كقيادة جماعية للدولة، بدلاً من رئيس الجمهورية.
- ٤- تغيير حراسة الإذاعة واستبدالها بحراسة جديدة.
- ٥- تشكيل لجنة من القيادة العامة للإشراف على الإذاعة ووسائل الاعلام الأخرى.
- ٦- توجيه قرار للجنود والضباط بعدم إطلاق النار، والتنفيذ الصارم لقرار القيادة العامة، حرصاً منها على عدم إراقة قطرة دم واحدة.
- ٧- تكليف بإعداد التنازلات والبلاغات الصادرة عن القيادة العامة إلى أعضاء التنظيم والمنظمات الجماهيرية والمؤسسات العسكرية، وكلها إعداد البيان الصادر عن القيادة العامة بشأن إعلان خطوة التصحيح". (٥٧)

لم يكن قحطان يملك بدأ حرة وقوة كافية لتعبير انقلاب يعطل به قرارات القيادة العامة، كما

فعل في ٢٠ مارس ١٩٦٨، ذلك أن موازين القوى قد اختلفت هذه المرة تماماً لصالح اليسار. إن أقصى ما حاوله هو الإيعاز إلى جهاز الإرسال الإذاعي بأنه سيوجه بياناً هاماً إلى الشعب، كان هدفه منه استحداث الطغمة اليمينية من قادة الجيش والأمن الذين غدت العلاقة بينه وبينهم علاقة مصير إلى القيام بعمل ما، وذلك ما لم يستطيعوه، حيث أن القرار بحلول اليوم الموعد كان قد اتخذ، وساعة مفادرة قحطان ورفيقه اليميني لمسرح السياسة ودست السلطة كانت قد تحدثت، ولحظة تنفيذ إرادة التاريخ يتقوهم مجرى الثورة كانت قد تجسدت مع طلوع فجر ٢٢ يونيو ١٩٦٩.

عن محاولة قحطان اليانسة والهاشة هذه التي طواها كما طوى الجناح اليميني كله يم الانتفاضة الثورية الديمقراطية السلمية لحركة ٢٢ يونيو التصحيحية تحدث عهد الفتح اساعيل قائلاً "إنه أثناء اجتماعات القيادة العامة أذيع من محطة الاذاعة أن رئيس الجمهورية سوف يلقى بياناً هاماً لجماهير الشعب، وكنا ندرك أن الإجراء بمثابة خدعة لاستشارة قوى اليمين داخل التنظيم والقوات المسلحة والشرطة وأجهزة الدولة ضد التيار التقدمي، وإعطاء الجماهير صورة مضللة حول حقيقة الخلاف الذي دار داخل القيادة العامة، تمهيداً للزج بالبلاد في دوامة من الفوضى والإرهاب.

وعلى الفور، في ٢٢ يونيو، يبادر التيار التقدمي بالسيطرة على الإذاعة، وأعلن البيان الصادر من القيادة العامة حول استقالة رئيس الجمهورية من كافة مناصبه، وتشكيل مجلس رئاسة ومجلس وزرا - جديدين، كسلطة تنفيذية تجسد مبدأ القيادة الجماعية، وحدد البيان حقيقة الصراع بين التيارين داخل التنظيم، كما حدد الخط السياسي الداخلي والخارجي للتنظيم السياسي - الجبهة القومية" (٥٨)

ولم يجد اليمين حالة التشنج التي تملكته عند قيام حركة التصحيح، ولا محاولة تهريك بعض وحدات الجيش الموجودة في الريف ضد العاصمة التي كان اليسار قد أحكم السيطرة عليها من قبل من خلال العمل السياسي النشط الذي قام به فيها. وسرعان ما تم احتواء محاولة التحرك التي كانت أقرب إلى سكرات الموت أكثر منها رد فعل سلفاً، فبعد إعلان البيان السياسي للقيادة العامة حاول التيار اليميني استنفار بعض الوحدات العسكرية في المناطق الريفية للزحف على العاصمة من أجل مقاومة وإفشال خطة القيادة العامة. لكن هذه المحاولة أفضلت، إذ تحركت عناصرنا القيادية إلى جميع المعسكرات للاجتماع بأعضاء التنظيم، ولتشرح لهم حقيقة الموقف" (٥٩).

ولم يبق أمام أيتم واحتياطي الاستعمار من كبار الضباط الذين اعتمد عليهم بين الجبهة القومية حتى سقط معهم إلا أن يطلقوا أقدامهم للريح ليرقوا في حضن الرجعية اليمينية في شمال الوطن التي كانت قد استولت على السلطة هناك بانقلاب ٥ نوفمبر ١٩٦٧ الإقطاعي، وليتمرغوا تحت أقدام الرجعية الأم حتى اليوم، الرجعية السعودية، شأن من سبقوهم من زعماء

”جبهة تحرير جنوب اليمن المحتل“<sup>١</sup>

## الأهمية الثورية الفائقة لمطوية التصحيح

كمحصلة لتضالات مديدة ومتعطف تاريخي جديد:

كان قيام خطوة ٢٢ يونيو ١٩٦٩ حتمية تاريخية ونتيجة طبيعية لمجمل المقدمات التاريخية التي بسطناها في هذا المبحث، كما كانت في نفس الوقت نقطة انعطاف جلوية انتقلت بها الثورة من مرحلة التحرر الوطني إلى مرحلة التحرر الاجتماعي الديمقراطي، هذه المرحلة التي ما تزال تمر بها ثورة ١٤ أكتوبر ١٩٦٣ حتى اليوم.

ويمكننا أن نركز هنا ونبلور أكثر هذه الحتمية التاريخية، ومن ثم الأهمية الثورية الفائقة لهذه الحركة التصحيحية في عدة نقاط:

١- إن الثورة الشعبية الحققة، التي يتكون عمودها الفقري من العمال والفلاحين وأشباه الفلاحين وغيرهم من فئات البرجوازية الصغيرة الكادحة، والتي تكون قد سقت شجرة الثورة بعرقها ودمائها عبر حرب سياسية - عسكرية - إيديولوجية شاملة حظيت بدعم قوى الثورة العربية والعالمية، وطبعتها بطابعها ووضعتها في مكانها اللائق بها من حركة التحرر الوطني والقومي والإنساني - إن ثورة كهذه ليس من السهل وأدأها أو حرقها عن مسارها الوطني - الشعبي - التقدمي هذا، إنها لا محالة قادرة على لفظ القيادات اليمينية - الإصلاحية التي تضعها ظروف موضوعية داخلية وخارجية على رأسها ورأس دولتها الوطنية المستقلة، ومواصلة السير على دربها الذي حفرت بأظفارها عبر مسيرة النضال الشاقة، ودفع حركة الثورة في الاتجاه الاجتماعي - التاريخي الذي تتحقق بالمضي فيه مصالحها الطبقية الجليلة والعميقة ومطامعها السياسية المشروعة والتبيلة.

وبذلك أظهرت خطوة ٢٢ يونيو، بصفتها الذروة العليا والتعبير النوعي لتراكم النضال الوطني والشعبي المديد، لا منذ قيام ثورة ١٤ أكتوبر عام ١٩٦٣ فقط، وإنما أيضا منذ ميلاد الحركة الوطنية اليمنية في منتصف الخمسينيات، التي احتلت فيها الحركة العمالية موقعا محوريا، وساهمت خلالها وقبلها جماهير الفلاحين وأشباه الفلاحين بتضالات عديدة ومديدة ومتفرقة - أظهرت أنها واحدة من الثورات الأصيلة، الثورات التي أطلق عليها ماركس ولينين صفة الثورات الشعبية، وهي الصمة التي افتقدتها ثورة ٢٦ سبتمبر ١٩٦٢ الأم في شمال الوطن منذ أخذ يعتلى مواقع القيادة فيها الإقطاعيون وممثلوهم السياسيون بعيد قيامها - جنباً إلى جنب مع البرجوازية الصغيرة التي فجرتها - وظلوا يوسعون نطاق نفوذهم عليها عبر العديد من المناورات والمؤمرات والمؤامرات حتى تمكنوا من احتوائها، قبل أن يستولوا على قيادها نهائياً بانقلاب ٥ نوفمبر ١٩٦٧، نتيجة اختلال توازن القوى لصالحهم بعد نكسة ٥ يونيو ١٩٦٧ التي

اضطرت الحليف الثوري- مصر عبد الناصر -إلى سحب جيشها من اليمن والقبول بالدخول في مصامات مع قوى الرجعية في اليمن والسعودية.

فها استناد الى ماركس لاحظ لينين أن الثورة في القارة الأوروبية لم تستطع أن تكون عام ١٩٧١ "ثورة شعبية" تجذب للحركة الأكثرية حقاً، إلا إذا شملت البروليتاريا والفلاحين، فهاتان الطبقتان كانتا تؤلفان "الشعب في ذلك الحين"، غير أن التحالف بين هاتين الطبقتين لم يتحقق حتى مع قيام كومونة باريس التي قامت في هذا الوقت، وكانت مازال "تشق طريقها إلى مثل هذا التحالف، وهي لم تبلغ الهدف بحكم جملة من أسباب ذات طابع داخلي وخارجي". وسمو الشعبية لم تتوفر للثوريين الهرجوازيين "البرتغالية والتركية" رغم النجاحات "الباهرة" التي صحبتها وجعلتهما من ثورات القرن العشرين، ذلك أنه "لم تكن لا هذه ولا تلك ثورة "شعبية"، لأن جمهور الشعب، أكثرته الكبرى، لم تبرز بصورة ملحوظة، نشيطة ومستقلة، يطالبها الخاصة الاقتصادية والسياسية لا في هذه الثورة ولا في تلك"، على العكس من ذلك "الثورة الهرجوازية الروسية، سنوات ١٩٠٥-١٩٠٧" التي "كانت دون شك ثورة شعبية حقاً"، لأن جمهور الشعب، أكثرته، ففاته الاجتماعية "السفلى" البعيدة الغور والتي سحقها الظلم والاستثمار قد نهضت مستقلة وطبعت مجرى الثورة بأكمله بطابع مطالبها هي، بطابع محاولاتها هي أن تبنى على طريقتهما مجتمعاً جديداً مكان المجتمع القديم الجاري هدمه". (٦٠)

والسمة الشعبية لثورة ١٤ أكتوبر اليمنية كمرحلة متقدمة من النضال الوطني والاجتماعي لحركة الوطنية - العمالية- الفلاحية، وكمظهر خاص من مظاهر تجلّي الثورة اليمنية العامة، والثورة القومية الشاملة، والثورة العالمية بمجملها- هذه السمة تجلّت في انخراط العمال والفلاحين والهرجوازية الصغيرة والمثقفين، بل والجنود، في معمعة النضال الوطني التحرري حتى طرد المستعمر وتحقيق الاستقلال الوطني، وفي النضال الديمقراطي المتعدد الأشكال والتكتيكات ضد الجناح اليميني الإصلاحى فى الجبهة القومية التى قادت الثورة، حتى أمكن لها- تحت قيادة الجناح الديمقراطي الثوري بجميع ألوانه- الإطاحة به فى حركة ٢٢ يونيو ١٩٦٩، وفتح بذلك الطريق لكى تفصح الثورة عن طابعها الشعبى هذا بشكل ملموس بما يحقق المطالب الاجتماعية العادلة لقوى العمال والفلاحين والمثقفين والهرجوازية الصغيرة، فى ظل مجتمع جديد، يقوم على أنقاض المجتمع القديم الموروث، مجتمع الاستعمار، والاقطاع وأشباه الإقطاع، والكومبرادور، والإدارة والسلوك العسكري والأمنى الذين خلفهما المستعمر.

٢- أنه إذا كان "الشرط الأولى لكل ثورة شعبية حقاً" هو تحطيم "آلة الدولة البيروقراطية العسكرية"- حسب تعليمات ماركس- (٦١) فإن ذلك ما طمحت الى تحقيقه ثورة ٤ أكتوبر- رغم التكتيكات المرحلية- أياً كان الرأى فيها- التى جعلتها تتحالف فى بعض الفترات السابقة للاستقلال مع بعض قادة الجيش اليمينيّين، وخاصة بعد هبة ١٤ أكتوبر فى عدن التى قادها

فدائيو الجبهة القومية، أعلنوا بها فك ارتباطها بجبهة تحرير جنوب اليمن المحتل، وهو - هذا التحالف- ما كان يتناقض مع موقف الجماهير العمالية والفلاحية وكل القوى الديمقراطية داخل الجبهة القومية وخارجها.

وكان وقوف قادة الجيش والأمن ضد كل مامثلته ثورة ١٤ أكتوبر، بعد تحقيق الاستقلال، ومناصرتهم للجناح اليميني الحاكم، وسعيهم إلى حل المؤسسات الشعبية العسكرية التي تكونت في مجرى الكفاح المسلح ضد المستعمر كالحرس الشعبي وجيش التحرير وتشكيلات الفدائيين، وقياسهم بانقلاب ٢٠ مارس ١٩٦٨ وغير ذلك من الإجراءات القمعية السابقة واللاحقة لكل القوى الوطنية والديمقراطية- كل ذلك قوى العزم على ضرورة تحطيم هذه الآلة البيروقراطية العسكرية المشوهة المتخلفة التي كانت الصراعات الهدائية تنهشها وتؤكد ضرورة إحالتها إلى مزلة التاريخ.

وكانت هذه إحدى المهام التي شرعت حركة ٢٢ يونيو ١٩٦٩ في إنجازها ضمن مسعاها العام من أجل خلق سلطة وطنية ديمقراطية تكفل تحقيق التحولات الاجتماعية المنشودة التي يتجلى بها الطابع الشعبي للثورة. وذلك مانص عليه البند الثاني من البيان السياسي للقيادة العامة للجبهة القومية الذي أعلنت به قيام حركة التصحيح، حيث جاء فيه: "أن سلطة الديمقراطية الشعبية التي قتل إرادة الجماهير صاحبة المصلحة في الثورة هي الحل الأفضل الذي ينجب البلد والشعب مخاطر النزعة الفردية"، (٦٢) وذلك ما أشار إليه فيما بعد الأمين العام الجديد الذي جاءت به حركة التصحيح، عبد الفتاح اسماعيل، على رأس التنظيم السياسي- الجبهة القومية، حيث أوضح أن من "القضايا الأساسية" لنضال التنظيم، والتي كان على الحركة مباشرة حلها: "إحداث تغيير جذري في أجهزة السلطة القديمة، المدنية والعسكرية، وتطهير المؤسسات العسكرية من كل القيادات القديمة، واستبدالها بقيادات ثورية من جيش التحرير والفدائيين وبناء جيش وطني شعبي ثوري، والعمل من أجل تغيير كل القوانين الموروثة عن العهد الاستعماري، واستبدالها بقوانين جديدة، ووضع دستور جديد ديمقراطي شعبي يعكس المصالح المادية والروحية لأوسع جماهير الشعب، وفي نفس الوقت تمكين أوسع جماهير شعبنا من المشاركة الفعالة والنشطة في أجهزة الدولة المختلفة عبر إقامة مجالس الشعب المحلية المنتخبة ومجلس الشعب الأعلى المنتخب". (٦٣)

٣- إن حركة ٢٢ يونيو ١٩٦٩ جاءت تنويعاً لذلك النضال الأيديولوجي والسياسي الذي شرع يخوضه التيار الديمقراطي في الثورة - مدعوماً بالقوى الديمقراطية الأخرى، وخاصة التيار الماركسي- هذا النضال الذي امتد بدراجات متفاوتة من حيث الحدة منذ المؤتمر الأول للجبهة القومية في يونيو عام ١٩٦٥ حتى قيام الحركة والذي تجسد في وثائق الجبهة بدءاً بالميثاق الوطني حتى برنامج استكمال مرحلة الوطن الديمقراطي، هذه الوثائق التي حددت طبيعة الثورة ومهامها وقواها. ومن هنا ماجاء في البند الثالث من البيان السابق الذكر للقيادة العامة للجبهة القومية حول حركة

التصحيح، والذي جاء فيه:

"إن الميثاق الوطنى للجهة القومية هو الدليل النظرى بالنسبة للثورة، وإن برنامج استكمال مرحلة التحرر الوطنى الديمقراطى هو الحد الأدنى لمطالب هذه المرحلة، وهو الحد الأدنى لما مثله الميثاق الوطنى".

أما المهام الوطنىة الديمقراطية التى انطوت عليها وثائق الجهة القومية، والتى جاءت حركة ٢٢ يونيو ١٩٦٩ لتحقيقها فى الواقع فقد أوجزها عيد الفتح اسماعيل بالعمل على "تحرير الاقتصاد الوطنى من سيطرة الاحتكارات الرأسمالية العالمية، وأن تؤول ملكية الشركات الاحتكارية عبر إجراءات التأميم إلى ملكية الشعب بأسره، ممثلاً بقطاع الدولة" والعمل على "شن قانون للإصلاح الزراعى الجولوى، يحقق شعار "الأرض لمن يفلحها" وتوزيع الأرض للانتفاع بها رسمياً، ومباشرة من قبل الفلاحين، وقيام الحركة التعاونية الطوعية، كى يتمكن الفلاحون من تنظيم نشاطهم الإنتاجى فى التعاونيات الزراعية بأشكالها المختلفة، كى تضطلع هذه الأشكال بالمساهمة فى تطوير الحياة الاقتصادية والاجتماعية فى ريفنا اليمنى جنباً إلى جنب مع مزارع الدولة"، و"العمل من أجل بناء الاقتصاد الوطنى المستقل على أساس استخدام العلم فى البرمجة والتخطيط عبر خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتى تهدف الى إنهاض وتطوير الاقتصاد الوطنى فى مجال الزراعة والصناعة، بغرض التحسين المستمر لحياة الجماهير، وكذلك النهوض بالمجالات الخدماتية، وتحقيق ديمقراطية التعليم والتعليم المجانى ومحور الأمية، وكذا مجانية التطبيب، ونشر الثقافة الوطنىة اليمينية والعربية والانسانية على نطاق واسع، بالإضافة إلى توسيع شبكة الطرقات ومد الاتصالات السلكية واللاسلكية الى عموم مناطق الجمهورية، وكذلك توفير الماء والسكن والملبس النظيف للجماهير الشعب". (٦٤)

٤-إن حركة ٢٢ يونيو ١٩٦٩ كانت "طلقة الرحمة" التنظيمية بعد نضال تنظيمى مرير منذ المؤتمر الأول للجهة القومية إلى حصول التيار اليسارى على الأغلبية فى القيادة العامة مرة أخرى قبيل قيام الحركة، الأمر الذى مكنه من أن ينتزع موقع الشرعية التنظيمية ويحافظ عليه بالاعتماد على قاعدة التنظيم المتينة والمؤسسات الجماهيرية وصغار الضباط والجنود، كما مكنه فى آخر الأمر من أن يضطر رئيس الجمهورية إلى تقديم استقالته الى القيادة العامة غير مرة، بعد أن رفضت مشروع دستور وقراراته الوزارية الكيفية.

وأثبت النجاح المنقطع النظير لخطوة التصحيح أن العمل التنظيمى الهادئ والصورى من داخل التنظيم الحاكم، والمصحوب بضتى الأشكال النضالية الأخرى السياسية والجماهيرية والأيدىولوجية، وبالتحالف مع القوى الديمقراطية الأخرى، ممثلة فى الاتحاد الشعبى الديمقراطى، ومنظمة البعث، واتباع التكتيكات السياسية المرنة والذكية التى تنطوى على تنازلات مؤقتة لصالح بعض الأطراف اليمينية كترشيح فيصل الشعبى لرئاسة الوزراء مقابل عدم تأييده لوثيقة

قحطان اللمتورية، والوقوف إلى جانب محمد على هيثم في نزاعه مع رئيس الجمهورية ومن ثم اجتذابه - إلى حين - إلى صف اليسار - أن ذلك كله هو النهج الواقعي والناضج والصحيح والموصول إلى الهدف في مثل ذلك الظرف الداخلي والخارجي الدقيق والحرج الذي وجد اليسار نفسه فيه بعد وقوع مقاليد سلطة دولة الاستقلال في يد اليمين، وإن منطق "محاصرة المدينة بالريف"، وتفجير "البؤر الثورية" على أمل انتشارها على نطاق البلد كله، وهو ما حاولته حركة ١٤ مايو ١٩٦٨ غير صالح في مثل ذلك الظرف الملموس الذي واجهته ثورة ١٤ أكتوبر بعد خروج المستعمر وتسلم اليمين للسلطة.

لقد وصف عبد الفتاح اسماعيل هذا النهج البصير والحكيم الذي قاد إلى إزاحة اليمين - في آخر الأمر - من دست السلطة ومن طريق الثورة بأنه كان "سلسلة من الأساليب الثورية الناضجة" ساعدت اليسار على "تحقيق الانتصار النهائي على التيار اليميني صبيحة الثاني والعشرين من يونيو المجيدة التي قضت على أحلام اليمين، ودكت قلاعه التي كانت تختفي وراءها مؤامرات الاستعمار والرجعية ضد شعبنا اليميني وأهدافه النبيلة". (٦٥)

أما "الوثيقة النقدية التحليلية...." فإنها بلهجة الإشادة يمثل هذا النهج تؤكد أنه أمكن بذلك تحقيق خطوة ٢٢ يونيو بطريقة ديمقراطية: "وطوال الفترة الممتدة من أغسطس ١٩٦٨ تمكن اليسار من تحقيق تماسك أفضل بين صفوفه، وزيادة ثقته وتأثيره بين صفوف أعضاء التنظيم قيادة وقواعد، وفي إطار المنظمات الجماهيرية، وبين صفوف أعضاء التنظيم قيادة وقواعد، وفي إطار المنظمات الجماهيرية، وبين صفوف الضباط والجنود في المؤسسات العسكرية.. كما تعززت علاقته بالفصائل الديمقراطية خارج الجبهة القومية، بينما كشفت أكثر الطبقة الرجعية لليمين وإفلاسه التنظيمي والفكري والسياسي، وتفاقت - وعلى نحو بارز - تناقضاته الذاتية، وأضحى غير قادر على الاستمرار ومواصلة القيادة.

وبفعل هذه الظروف مجتمعة نجح اليسار في محاصرة اليمين واستغلال تناقضاته، والتحالف مع أجزاء منه - وبالذات جماعة محمد على هيثم - ومن ثم الإطاحة باليمين ديمقراطياً في حركة ٢٢ يونيو التصحيحية ١٩٦٩، التي ثبتت سيطرة اليسار على التنظيم والسلطة، ووضعت البلاد على أعتاب مرحلة تاريخية جديدة - هي مرحلة الثورة الوطنية الديمقراطية". (ص ١٣)

٥- إن خطوة ٢٢ يونيو ١٩٦٩ التصحيحية كانت الخاتمة الطبيعية والمنطقية الثوري، -يقطع النظر عن الجوانب التي حدثت في صفوفه فيما بعد - ضد الفريق اليميني الإصلاحى، هذا التصال الذي كانت مؤثرات الجبهة الومية أهم ساحاته.

لقد كان لينين يبدى مخاوفه على مصير حركات التحرر الديمقراطي في الشرق من أن تجهض على يد الفريق الإصلاحى فيها. وهو ما تجلّى في كتاباته عن ثورة ١٩١١ الصينية التي قادها الديمقراطي الثوري صن- يات صن بمشاركة فريق إصلاحى ليبرالى، حيث أعرب عن قلقه وتساؤله عن مآلها يمثل هذه الكلمات:



"لقد اكتسبت الحرية الصينية عن طريق تحالف الديمقراطية الفلاحية والبرجوازية الليبرالية. فهل يستطيع الفلاحون، دون قيادة من حزب البروليتاريا، الاحتفاظ بموقفهم الديمقراطي ضد الليبراليين الذين لا ينتظرون غير الفرصة الملائمة للانتقال إلى جهة اليمين- هذا ما سيظهره المستقبل". (٦٦)

وقد أظهر المستقبل - بعد فترة قصيرة فقط - أن الليبراليين قد انحنوا بالثورة ذات اليمين بعد أن تسلم رئاسة الجمهورية يوآن شى -كاي الذى أزال حتى الصبغة الليبرالية عن وجهه، وأقام نظام حكم عسكري ديكتاتوري ثورى معاد للثورة وقراها الديمقراطية.

وماحدث فى الصين حدث مثله - بأشكال متعددة- فى بلداننا العربية التى قادت الثورة فيها البرجوازية الصغيرة والوسطى. ورغم النجاحات الكبيرة التى حققتها فى مبدأ الأمر إلا أن الجناح الإصلاحى فيها كان يجهضها فى خاتمة المطاف، ويقيم حتى ديكتاتورية عسكرية فردية كالحلة.

ويمكن القول أن مال ثورة ١٤ أكتوبر لم يكن - ليهتلف إلا فى التفاصيل عن هذا المآل المألوف، لولا أن الفريق الديمقراطى الثورى فيها - مؤزراً بكل القوى الديمقراطية اليمينية- كان أقوى جانباً منذ البداية، وكان قد أتيح له حظ من الثقافة السياسية والحبرات التاريخية عن أسباب تعثر العديد من الثورات العربية وغير العربية، جعله يواصل النضال بدأت حتى تمكن آخر الأمر من التنبض على زمام قيادة الثورة وإخراج الفريق اليمنى الإصلاحى من ساحة الصراع، جاعلاً بذلك حركة ٢٢ يونيو ١٩٦٩ واحدة من حركات التصحيح الديمقراطية الجزئية القليلة فى العالم النامى، عالم منطقة التحرر الوطنى.

ما من شك أن ذلك القدر من الوعى الاشتراكى العلمى الذى كان قد توفر لنواته الأساسية التى كان عبد الفتاح اسماعيل رمزاً لها قد لعب دوراً كبيراً فى ترشيد خطى الجناح اليسارى فى الجبهة القومية عبر مختلف المراحل النضالية، التى لم تكن خطوة ٢٢ يونيو ١٩٦٩ سوى مرحلتها العليا.

٦- إن خطوة ٢٢ يونيو ١٩٦٩، كما كانت الحصاد الحصب لكبح وكد الجناح التقدمى فى الجبهة القومية عبر ستين طويلة، فإن أطراف الحركة الوطنية اليمينية، وخاصة الفصل الماركسى بقيادة عبد الله باذيب، كما دعم متحى الثورة التحررى الوطنى الديمقراطى، وقدم العديد من وجهات النظر الجادة التى تلقى الضوء على طريقها، وتساعدها على استبعاد خط سيرها، فإنه وقف بحزم إلى جانب التيار التقدمى المجد لها فى صراعه مع اليمين حتى تحقق له الانتصار عليه.

ومن هنا ذلك الترحيب الحار الذى استقبلت به خطوة ٢٢ يونيو ١٩٦٩ لدى مختلف أطراف الحركة الوطنية اليمينية.

ولن نستطيع أن نورد في هذا الصدد أكثر من اقتباسين لأهم قصيلين في هذا الوقت، فالأحد الشعبي الديمقراطي أصدر بياناً بمناسبة قيام الحركة اعتبر فيه هذا الحدث حقاً مقضياً، ومحطة كان لا بد من بلوغها.

فقد جاء في البيان الذي صدر في أواسط يوليو ١٩٦٩ باسم «منظمة السلفى للشبيبة اليمينية الديمقراطية»: «قامت يوم ٢٢ يونيو الماضى سلطة جديدة فى عتينا الجنوبية». وكان سقوط السلطة السابقة أمراً طبيعياً، وخطوة متوقعة.

وكان من أبرز الأسباب التى أدت إلى سقوط السلطة السابقة أن النزعة الفردية سادتها ومسيطر عليها، وأنها انتهجت سياسة جمود وتردد وديماجوجية، وسياسة كبح للقوى الديمقراطية، وأدارت ظهرها لآمال الجماهير ومطامعها، وقمعت النضالات الشعبية، وعملت على مواجهتها بالعسف والإرهاب.. ووضعت ثورتنا وبلادنا أمام منحنيات بالغة الخطورة.

ومن أبرز الأمثلة على خوف الحكم السابق ومعارضته للحركة الشعبية تلك الأساليب غير الديمقراطية التى عمل على تكريسها فى التنظيمات والمؤسسات الجماهيرية، وفى الحياة العامة، ومراقبته السلبية من مطالب العمال ونضالاتهم ضد الاحتكارات الأجنبية المسيطرة على اقتصاديات بلادنا، ومن المطالب الشعبية عموماً فى قضايا الأرض والتصنيع والتجديد الثقافى وغيرها.. بل ووجهته الى سلسلة من الممارسات البوليسية، بالإضافة إلى الديماجوجية ضد القوى والعناصر الثورية والتقدمية.

ولقد أسهمت كل القوى الثورية والقطاعات الشعبية فى إسقاط الحكم السابق، وعلى رأسها الحركة الطلابية.

وقبل التغيير بأسبوع، وفى يوم السبت ١٤ يونيو، نظم الطلاب إضراباً شاملاً، مطالبين بفرض تعليم أوسع.. واكتسب الإضراب أهمية كبرى، لأنه كان من أبرز وأوسع النضالات المطلوبة التى شهدتها بلادنا منذ الاستقلال، ولأنه جاء تعبيراً قوياً عن السخط الشعبى ضد السلطة السابقة، التى واجهت الإضراب بالعسف وعمليات التجمع.. فقامت بإلقاء القبض على عشرات من الطلبة من مختلف الأعمار وفى مختلف المناطق، وتعرض الكثير من الطلبة المحتجزين للتعذيب.

ولقد شكل هذا الإضراب أحد العوامل الرئيسية التى أفضت الى قيام حركة الثانى والعشرين من يونيو، وصعود السلطة الجديدة.

ونظراً للدور الذى لعبته «منظمة السلفى للشبيبة اليمينية الديمقراطية» فى هذه الحركة الإضرابية، وبسبب اتهامها من قبل الحكم الفردى الديكتاتورى السابق بأنها كانت وراء هذا الإضراب، فقد تعرضت كذلك لحملة إرهاب سافرة. فقد اعتقل عدد من قادتها وعناصرها الطلابية، وضرب بعض رجالها من قبل مباحث الحكم السابق بصورة وحشية يهتز لها ضمير الإنسان. كما جرت مدامسة مقر المنظمة وتفتيشه دون أمر قضائى، وصودر الكثير من ممتلكات المنظمة. وكان الهدف واضحاً، وهو تصفية المنظمة، ودفعها إلى عدم الشرعية. ولكن الحكم الفردى

انقشع قبل أن يحقق هذا الغرض، الذي كان جزءاً من أغراضه الشريرة ضد القوى الثورية والتقدمية في بلادنا.

إننا نعتقد أن التغيير في السلطة الذي تم في بلادنا في ٢٢ يونيو الماضي كان تغييراً إيجابياً، وخطوة إلى الأمام. وقد رحبت جماهير الشعب بهذا التغيير، آملاً في أن يفتح آفاقاً أوسع، ويهيئ إمكانيات أكبر أمام تلبية مطالب الجماهير وحل المشكلات الأكثر إلحاحاً، وخصوصاً المشكلة الاقتصادية، وإفساح المجال لكل القوى التقدمية والديمقراطية لممارسة حقها وحريتها في العمل والتعبير، وتعزيز العلاقات مع الدول العربية المتحررة، ومع المعسكر الاشتراكي، وفي تلميسته الاتحاد السوفياتي، ولانحياز مهمات ثورة ١٤ أكتوبر الوطنية الديمقراطية،

أما منظمة البعث في الشطر الجنوبي من اليمن التي - بتهنيها للاشتراكية العلمية (٦٧) اسمت نفسها في ٥ أبريل ١٩٧٤ بقرار من المجلس الوطني للحزب «حزب الطليعة الشعبية» فقد جاء في أحد تقاريرها - بعد تغيير تسميتها - ما يلي:

«لقد هدفت حركة ٢٠ مارس الانتقالية الرجعية إلى تصفية القوى الوطنية والتقدمية داخل وخارج الجبهة القومية. وقد شهدت البلاد خلال تسلط اليمين حملة اعتقالات واسعة في صفوف كل الوطنيين والتقدميين، وعانى شعبنا بفئاته الواسعة الأمرين من استئثار اليمين بقيادة التنظيم والدولة على السواء، حيث خفقت مبادرات الجماهير التي تحملت عبء النضال الطويل ضد الاحتلال البريطاني وركائزه، كما شلت المنظمات الجماهيرية، وفقدت فعاليتها، كما فقد الاتحاد العمال أي تأثير له على ما يجري في حياة الشعب.

إلا أن هذا الوضع لم يستمر طويلاً، إذ أن التيار المتقدم في الجبهة القومية حسم هذا الصراع حول السلطة في الأخير لصالحه. لقد أمكن للتيار المتقدم أن يقود حركة التصحيح في ٢٢ يونيو، ولقى دعماً غير محدود من قبل مختلف قطاعات الشعب وقواه الوطنية والتقدمية، ومن بينها حزمتنا الذي أعلن تأييده في اليوم التالي لها مباشرة، كما استأنف الحوار مع قيادتها منذ أيامها الأولى» (٦٨).

كان الاتحاد الشعبي الديمقراطي قد نجح منذ فترة الكفاح المسلح ضد المستعمر في إقامة صلة خاصة مع تيار اليسار، وبالتالي بين عهد الله باذيب وعهد الفتح اسماعيل، توطدت أكثر بعد الاستقلال في غمرة النضال ضد الجناح اليميني الحاكم، ولاسيما بعد أن جمعهما هم مشترك هو السعي إلى إقامة حزب طليعي يقوم على أساس الاشتراكية العلمية ويكون أساساً لحزب طليعي على نطاق اليمن كلها، ويكون من مهامه إقامة اليمن الديمقراطي الموحد.

وبعد الاستقلال أمكن لمنظمة البعث في جنوب الوطن إقامة ذات الصلة مع يسار الجبهة

القومية، وغدت تتطلع هي أيضاً إلى إقامة مثل هذا الحزب الطليعى على خطوتين.  
بقيام حركة التصحيح فتح المجال أكثر لإدارة الحوار بين الفصائل الثلاثة في ضوء الشمس،  
بغية الوصول الى الهدف المشترك.

وكما يقول عبد الفتاح اسماعيل فإن من القضايا الاساسية لمخطوطة التصحيح «العمل على  
تحقيق وحدة فصائل العمل الوطنى الديمقراطى فى تنظيم سياسى موحد، على طريق قيام الحزب  
الطليعى من طراز جديد.. صمام أمان الثورة وقائدها المظفر».(٦٩)

٧- كانت حركة ٢٢ يونيو ١٩٦٩ انتصاراً للمسمى الوطنى - الوحيد الذى كانت تجسده  
أساساً النواة الديمقراطية الثورية ذات الرؤية الاشتراكية العلمية وسط جناح اليسار فى الجبهة  
القومية، وهزيمة نهائية لليمين الذى كان يتناور بقضية الوحدة اليمنية، بينما كانت تعشعش فى  
أعماقه انفصالية تعود إلى عهد تأسيس الامارات والسلطات الإقطاعية فى جنوب اليمن خلال  
القرن الثامن عشر بعد انسلاخها عن الدولة المركزية شبه الإقطاعية فى شمال اليمن، انفصالية  
تعددت أكثر وتحولت إلى عادة مقبولة ومزاج طبعى مألوف بفعل سياسة التغريب والتجهين  
والسخ لهويات الأوطان والمواطنين التى مارسها المستعمر البريطانى لأكثر من قرن وربع قرن.  
حقاً إن تسمية دولة الاستقلال «جمهورية اليمن الجنوبية الشعبية» كانت قتل خطوة الأمام  
نحو استعادة الهوية الوطنية اليمنية المستلبة، إذا ما قورنت بتسمية «دولة اتحاد الجنوب العربى»  
التي أصر عليها المستعمر، وتجاوب معها أمراء الإقطاع الذين ينفرون من اسم اليمن نفور السليم  
من الأجرب.

غير أنه حتى هذه التسمية لم تكن موضع رضا بسمار الجبهة القومية، وبالدات نواته  
الديمقراطية الثورية ذات الرؤية الاشتراكية العلمية، وكانت تسعى الى اعادة النظر فى قانون  
الجنسية بما يسمح لكل يمنى أن يحصل على ذات حقوق المواطنة التى يحصل عليها المواطن  
«الجنوبى»، باعتبار ذلك أحد مؤشرات الإيمان بالانتماء الى وطن يمنى واحد، وأحد الحوافز للعمل  
على تحقيق وحدته، فوق انه يرتب واجباً وطنياً على كل مواطن يمنى صحيح الوجدان هو النضال  
من أجل صيانه مبادئه ثورتى ٢٦ سبتمبر ١٩٦٢ و١٤ أكتوبر ١٩٦٣.

وكما جاء فى البند الرابع من البيان السياسى للقيادة العامة للجبهة القومية بمناسبة قيام حركة  
٢٢ يونيو التصحيحية فإن «انتهاج سياسة ثنائية جذرية لما فيه خدمة مصلحة القوى الاجتماعية  
صاحبة المصلحة الحقيقية فى يمن ديمقراطى موحد فى اقليم اليمن مهمة كل مناضل شريف فى  
الجنوب والشمال. وإن حماية ثورة ٢٦ سبتمبر وثورة ١٤ أكتوبر من المؤامرات الامبريالية  
والرجعية هى المهمة العاجلة للثورة فى الجنوب، وللحركة الوطنية فى الشمال».(٧٠)

وعند تعداده للقضايا الأساسية التى وضعتها حركة التصحيح أمامها شرح عبد الفتاح  
اسماعيل هذه النقطة بقوله إنه كان من أهداف الحركة «إلغاء قانون الجنسية الذى يميز أبناء اليمن  
الواحد على أساسين شمال وجنوب، وإعلان قانون جنسية جديد ينهى هذا التمييز والى الأبد،

ليفتح الطريق واسعاً أمام النضال المشترك لأبناء الشعب اليمني الواحد، وصولاً إلى تحقيق وحدة الأرض والشعب اليمني، على طريق تحقيق كامل لاستراتيجية الثورة اليمنية». (٧١)

وفي مكان آخر يشير عبد الفتاح اسماعيل إلى أن «الموقف الانفصالي الذي كان يتخذه اليمن، بالإضافة إلى محاولة الوقوف موقفاً معارضاً أو موقفاً مناهضاً لأي نضال وحدوي كان يشبه إلى حد كبير جداً موقف رابطة أبناء الجنوب» وكان رأينا أن «أية دعوة إلى أن الجنوب متعزل عن الشمال إنما تخدم قوى الاستعمار وقوى الاستعمار الجديد والقوى الرجعية في المنطقة، ولذلك فإننا «عندما انتهينا أول ما انتهينا من تصفية اليمن مباشرة كانت أولى خطوة نخطوها إلغاء قانون الجنسية القديم، وإعلان قانون جنسية جديد، يتساوى فيه اليمنيون عموماً في الشمال وفي الجنوب، من أجل النضال الوحدوي في قضيتهم العادلة، قضية وحدة الأرض والشعب اليمني في الوطن كله». (٧٢)

وعند ذلك فإن الدستور الذي صادقت عليه القيادة العامة للجبهة القومية في ٣٠ نوفمبر ١٩٧٠ قد أحل تسمية «جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية» محل تسمية «جمهورية اليمن الجنوبية الشعبية» التي تكرر «الشرطة» الأمر الذي أفرغ قوى الإقطاع الحاكمة في شمال اليمن التي رأت في التسمية الجديدة مفزى وطنياً وديمقراطياً بعيداً يجعل من جمهورية «الجبهة القومية» رمزاً مكثفاً لجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية الموحدة المنشودة!

٨- كانت حركة ٢٢ يونيو ١٩٦٩ الضربة الأخيرة التي سدّت إلى جدار العزلة والشوفاينية والافتراق الذي أراد اليمن ضربه ما بين دولة الاستقلال وما بين الدول التحررية العربية وحركة التحرر القومي العربية وحركة الثورة العالمية، حيث أمكن بذلك وضع اليمن الديمقراطية في موقعها الطبيعي ضمن جبهة قوى الثورة العربية والعالمية.

وذلك ما أوضحه بجلاء البيان السياسي للقيادة العامة للجبهة القومية الذي أعلن قيام حركة التصحيح، وأكد فيه «أن تثبيت علاقات وطيدة مع البلدان العربية الشقيقة، وفي مقدمتها الجمهورية العربية المتحدة، وتعزيز عرى الروابط الوطنية والقومية هو خدمة لقضية الثورة العربية ذات الهدف والمصير المشترك، وأن الإسهام في قضيتنا الكبرى، قضية فلسطين، من خلال دعم المقاومة الشعبية المسلحة، هو السبيل الوحيد لاسترداد الحق العربي»، كما أكد «أن انتهاج سياسة واضحة بالنسبة لقضايا التحرر والتقدم في العالم، وتوثيق العلاقات مع المعسكر الاشتراكي، وفي مقدمته الاتحاد السوفيتي الصديق، تعتبر بالنسبة لنا قضية مبدئية باعتبار أننا جزء من حركة التحرر الوطني الديمقراطي العربي والعالمى.

واننا إذ نعيد الأمور إلى طبيعتها فإننا نؤكد أن القضية بالنسبة لنا ليست مجرد التزام أدبي، ولكنها ممارسة نضالية يومية تجتهد نفسها حلقة قضية الثورة ولحمة قضية الشعب». (٧٣)

حقاً أن بيان القيادة العامة حول حركة التصحيح قد خلا من الإشارة إلى «الاشتراكية العلمية»، ولكنه خلا أيضاً من الإشارة إلى قرارات المؤتمر الرابع للجبهة القومية، التي ورد فيها

لأول مرة مثل هذا التعبير عن الاشتراكية العلمية فى معرض الحديث عن المنحى الفكرى للحزب الطليعى المنشود: «يقر المؤتمر أنه لينا التنظيم الثورى الطليعى ضرورة الالتزام فى تحقيق التنظيم ضمن الخط الاشتراكى العلمى، بما يمكن بالفعل من القفز بمستويات التنظيم فكرى، ويحقق وحدته التنظيمية، وبوجهه صوب التحول الى حزب اشتراكى طليعى». (٧٤)

ليس هناك أدنى مبرر لأمى تصور بأن هناك قدراً ما من التراجع عن الفكر الاشتراكى العلمى الذى كانت قد مالت إليه النواة الديمقراطية داخل تيار اليسار. التفسير الوحيد المقبول لذلك هو أن التنويع اليسارى المتطرف الذى برز فى بعض قرارات ووثائق المؤتمر - بفعل التأثير بما كان سائداً وسط حركة القوميين العرب فى منحائها الجديد الموسم باليسارية الحادة، والتى كان لها حضور معنوى ضمن هذه الوثائق، وحضور ماضى فى المؤتمر - هو الذى أوحى لعبد الفتاح اسماعيل الذى أوكلت إليه صياغة البيان من قبل القيادة العامة، بتجنب الإشارة إلى قرارات المؤتمر الرابع، بما فيها الإشارة العرضية فيها الى «الخط الاشتراكى العلمى»، وكان الأولى أن يقال «نظرية الاشتراكية العلمية».

إن مما يرجع تفسيرنا هذا هو أن بيان القيادة العامة للجبهة القومية حول حركة التصحيح قد أورد صيغة متقدمة تتعلق بتوثيق «العلاقات مع المعسكر الاشتراكى، وفى مقدمته الاتحاد السوفيتى» لا نثر على مشيول لها فى قرارات ووثائق المؤتمر الرابع التى كانت متأثرة - بهذا القدر أو ذاك - بمختلف التيارات اليسارية المتطرفة، كالمواوية، والتروتسكية، والجيفارية، واليسار الجديد... الخ

نعم.. لم يتطرق البيان الى ذكر الاشتراكية العلمية، غير أنه صيغ تحت وحياها وانطلاقاً من الإيمان بها كنظرية مرشدة للعمل السياسى، وموجهة للنواة الديمقراطية الثورية داخل تيار اليسار، وهى تخطو خطاها المدروسة والمتزنة والمتوالية حتى تم انتزاع السلطة من يد اليمين فى ٢٢ يونيو ١٩٦٩.

وذلك ما أشارت إليه أيضاً «كلمة الثورى» بمناسبة مرور خمسة عشر عاماً على ذكرى حركة التصحيح هذه التى تم بها «انتقال السلطة من أيدي القوى اليمينية إلى أيدي القوى اليسارية فى الجبهة القومية التى حظيت بدعم وتأييد القوى الوطنية والتقدمية، وبالتفاف جماهير الشعب حولها تجسداً وتعميقاً لولشائج النضالية التى جمعتها، والتى تكونت وتصلبت فى معمران الكفاح التحررى ضد الاستعمار والرجعية المحلية، وتعبيراً عن إيمانها المشترك بالأهداف النبيلة لشعبنا فى التحرر والتقدم الاجتماعى والوحدة».

وكان هذا التغيير فى طبيعة القوى التى استلمت السلطة شرطاً رئيسياً لإجراء التغييرات الثورية الجذرية التى شهدناها مجتمعنا خلال عقد ونصف من الزمن. فالطليعية السياسية لشعبنا، ونحت تأثير أفكار الاشتراكية العلمية، حددت، وبشكل ملموس، الخطوات الرئيسية لعملية التجديد الديمقراطى للمجتمع على طريق المجاز مهمات الثورة الوطنية الديمقراطية بأفانها

## الاشتراكية». (٧٥)

هكذا يمكن القول إجمالاً أنه كما كانت حركة ٢٢ يونيو ١٩٦٩ المباركة حسيطة نهائية لسلسلة من التضاللات الوطنية والاجتماعية التي خاضها التيار اليسارى فى الجبهة القومية مستود بالقوى الديمقراطية الأخرى، و ترجمة صادقة للطابع الشعبى لثورة ١٤ أكتوبر ووثائقها، فإنها كانت فاتحة عظيمة لكل تلك التحولات الجدلرية التى شملت بنية المجتمع التحتية والفوقية، ووضعت اليمين الديمقراطية - آخر الأمر - فى فلك الأنظمة الديمقراطية الثورية الجديدة ذات التوجه الاشتراكى. وجميع وثائق التنظيم اللاحقة بدءاً من المؤتمر الخامس للجبهة القومية، مروراً بالمؤثر التوحيدى للتنظيم السياسى الموحد -الجبهة القومية وانتهاء بالمؤثر الأول للحزب الاشتراكى اليمنى، فالكونفرنس الحزبى العام - جميعها تفرد مكانه خاصة لحركة ٢٢ يونيو ١٩٦٩، باعتبارها مفصلاً حاسماً بين عهدين، عهد اليمين، وعهد اليسار، ومستهللاً لعملية الفتح الثورى الديمقراطى التى ما تزال نخوض غمارها حتى اليوم.

يكفى فى هذا الصدد أن نشير سريعاً إلى ما جاء فى «برنامج الحزب الاشتراكى اليمنى» والوثيقة النقدية التحليلية لتجربة الثورة فى اليمين الديمقراطية ١٩٧٨ - ١٩٨٦ التى اقراها الكونفرنس الحزبى العام عن الأهمية التاريخية لهذه الحركة.

فقد ورد فى «البرنامج»: «ومبر القيام بخطوة ٢٢ يونيو التصحيحية ١٩٦٩م دشن شعبنا انعطافاً نوعياً جديداً فى مسيرته الثورية المجيدة، محدداً بذلك اختياره الثورى بالمضى فى طريق الثورة الوطنية الديمقراطية، وبناء الاشتراكية». (ص١٢)

كما ورد فى «الوثيقة»: «مثلت خطوة ٢٢ يونيو ١٩٦٩ انعطافاً نوعياً بارزاً فى مسار تطور التنظيم السياسى - الجبهة القومية - وتحقيق الاقتراق الأول فى إطاره بين تياره اليمنى واليسارى، باتجاه تثبيت سيطرة اليسار الديمقراطى الثورى، ودحر التيار اليمنى...». «إن الإجراءات والتحولات الديمقراطية الثورية المعادية للإقطاع والهرجوازية، والكمبرادورية التى حققت بعد ٢٢ يونيو ١٩٦٩ قد شكلت قاعدة موضوعية مناسبة لارتقاء الطليعة السياسية للثورة، وتعميق مضامينها الفكرية والطبقية، وتحسين بنيتها التنظيمية». (ص١٤)

ولأهميتها التاريخية والاستثنائية هذه فإن الحزب الاشتراكى اليمنى شكل لجنة حزبية عليا برئاسة الأمين العام المساعد الرفيق سالم صالح محمد لإعداد برنامج احتفائى سياسى وايدىولوجى وإعلامى بالذكرى العشرين لقيام حركة ٢٢ يونيو التصحيحية، تشكل ندوتنا هذه حلقة فكرية تاريخية هامة فيه.

وقد دشن الرفيق سالم صالح محمد هذا البرنامج الاحتفائى بكلمة افتتاحية فى صحيفة «الثورى» عدد ١٩٨٩/٣/٢٥ نوه فيها - بحق - بالمتزلة المتميزة التى تحتلها هذه الحركة فى تاريخ الثورة، حيث جاء فيها: «ويحق لنا اليوم أن نفخر بثورتنا، وبما حققته من إنجازات على الصعيد المحلى، وما اكتسبته من سمعة ومكانة طيبة على الصعيدين العربى والدولى...» وألقى

جاءت كنتاج خطوة ٢٢ يونيو والاتفاق الرحب المعنى فتحتها أمام تطور الثورة « ويمكن القول أن خطوة ٢٢ يونيو التصحيحية ١٩٦٩ قد شكلت انعطافاً ثورياً ذا أهمية تاريخية كبيرة في مسار تطور الثورة والتاريخ النضالي لشعبنا. ولذا، فالاحتفال بهذه المناسبة في عيدها اليوبيلى الثانى، لا بد وأن يستحيل إلى مهرجان جماهيرى...، ومناسبة لشغل هممتنا، وتجهيد طاقاتنا وإمكاناتنا وقدراتنا لمزيد من الإنتاج، وتحسين المنتج، وذلك من خلال المماريات الإنتاجية، وتقديم الأعمال الإبداعية فى مختلف المجالات، وتقوية النشاط الثقافى والاجتماعى، وتطوير وإشاعة الديمقراطية والنقد الجبرى. والمبدئى للظواهر السلبية، وتطبيق وتنفيذ قرارات الحزب وحكومة الثورة، وحل قضايا المواطنين، وتوفير متطلباتهم المعيشية، والوقوف الحازم تجاه كل من يقوم بكبت الديمقراطية والنقد، ومحاربة كل الظواهر السلبية فى مجال الاقتصاد.. وكذا تعزيز اليقظة الثورية، والاستعداد الدائم للدفاع عن سيادة الوطن ومكتسبات الكادحين، والتصدي لظواهر التسبب والتخريب الاقتصادى والحملات المعادية التى تهدف إلى زعزعة ثقة الشعب بالحزب.. كما يجب العمل على دراسة تاريخ الثورة، واستيعاب الدروس المستخلصة، وتمثل جوانبها الإيجابية، ونبد الممارسات السلبية التى علقت بهجم الثورة فى الماضى، والمتثلة بالولايات الضيقة غير المبنية، ومختلف أشكال وتجليات الممارسات الانتهازية بوجهها الخطيرين: «اليسارى» و «اليميني».

أهم الدروس الديمقراطية المستخلصة من حركة التصحيح :

بقى أن نشير إلى أنه على كثرة الدروس التى ينبغى استخلاصها واستيعابها من حركة ٢٢ يونيو ١٩٦٩، والتى يتحتم - بالتالى - تمثيل «جوانبها الإيجابية» - حسب تعبير الرفيق سالم صالح محمد - فإن هناك درسين اثنين ربما احتلا المكانة الأولى:

الأول : هو واقع أن حركة التصحيح هذه قد نفذت بقدر عال من النضج السياسى، والانضباط التنظيمى، ووفق الشريعة الدستورية والتنظيمية التى كانت قد خولت للقيادة للجبهة القومية منذ الاستقلال. فقد اتخذ القرار بقيام الحركة من قبل الأغلبية الساحقة للقيادة العامة، التى حاولت استمالة أو حتى إقناع العناصر اليمينية من «المنسحبين من القيادة العامة بضرورة التزامهم برأى الأغلبية ومواصلة عملهم حسب تكليفات القيادة العامة، باستثناء رئيس الجمهورية». وحرصت القيادة العامة على أن تتم الحركة على نحو هادئ، وبشكل سلمى، بما ينسجم وطبيعة القرار الديمقراطى الذى اتخذ بشأنها. وكان من القرارات التى تمت فيها القيادة العامة مساء ٢١ يونيو عشية قيام الحركة قرار ينص على «توجيه الجنود والضباط الصغار بعدم إطلاق النار، والتنفيذ الصارم لقرار القيادة العامة، وحرصاً منها على عدم إراقة قطرة دم واحدة». وقد نفذت جميع القرارات، كما «سارت الأمور كما رسمتها القيادة العامة بدقة متناهية، ما عدا بعض الملاحظات والإرباكات البسيطة» - كما يقول عبد الفتاح اسماعيل - (٧٦).

هذا الطابع السلمى الصافى من كل ما يشوب حركات التغيير السياسى من عنف - فى الأغلب الأعم - هو الامتياز الذى استحققت به حركة ٢٢ يونيو ١٩٦٩ أن تدخل تاريخ الثورة



اليمنية، باعتبارها الحلقة الذهبية الساطعة، والصفحة البيضاء الناصعة، والسابقة الديمقراطية التي كانت وما تزال جديرة بالتوقف عندها ملياً، واستيعاب درسها الثمين والعظيم، والتمثل به والاستفادة منه في كيفية المعالجة الديمقراطية والشرعية والسليمة والناضجة للمعضلات التي تواجهها عادة الثورات - كما هو الحال بالنسبة لثورتنا.

لقد وصف البيان السياسي للقيادة العامة للجبهة القومية الخاص بالحركة بأنها «عملية تصحيح طبيعية في داخلها» - أي في داخل القيادة العامة - و «من داخلها» وأن «عملية التصحيح هذه قائمة من الفهم الطبيعي لعنى السلطة الديمقراطية الشعبية». (٧٧)

وقد أصدرت «اللجنة التنظيمية المركزية - القيادة العامة» تعميماً في ١٩٦٩/٧/١ بعنوان «كيف نفهم ما حدث يوم ٢٢ يونيو ١٩٦٩؟» خصصت جانباً منه لشرح الطابع الشرعى الديمقراطى التنظيمى لهذه الحركة، جاء فيه: «إن ما حدث يوم ٢٢ يونيو ١٩٦٩ لم يكن سوى عملية تصحيح تنظيمية داخلية، حيث وضعت القيادة العامة أمام أمر واقع لا يمكن أمامه إلا أن تتحمل المسؤولية، ولقد كانت القاعدة الأساسية التي تعتمد عليها هي شرعية القيادة العامة وحققا باعتبارها مصدر السلطات في تصحيح الوضع التنظيمى الداخلى».

«ويعنى آخر لم تكن العملية لها علاقة بالموقف العسكرى، لم تكن حركة انقلابية تعتمد على القوات العسكرية، لأنه كان واضحاً أن القيادة العامة لم تستخدم ضد أي عضو من أعضاء الجبهة القومية (العنف - الشهادى)، لأننا كنا نؤمن أن قواعد التنظيم الشعبية والعسكرية سوف تقف لحماية مواقف وقرارات القيادة العامة، دون تمحيد (كلًا) طلقة رصاص، ودون أن يعتقل أي عضو، وحتى الإقامة في المنازل لم تكن نفكر بها على الإطلاق، ولم تقدم القيادة العامة على إبقاء بعض الأخوة في منازلهم إلا بعد أن تركت لهم الخيار في الالتزام لرأى القيادة العامة. وبدأوا في تشويه الخطوة التي أقدمت عليها القيادة العامة، وأكثر من ذلك فقد أنزلت منشورات متوالية غير مشروعة تنظيمياً، بل إنها قتل حالة دفع بالأمور نحو صراع دموى اضطررنا لمصلحة الثورة ولمصلحة الأخوة أنفسهم أن نقيهم في منازلهم.

ولقد كانت هناك محاولة لتشويه هذه الخطوة وتضليل بعض الأعضاء من أن القيادة العامة جاءت بهذه الخطوة ضد أبناء منطقة معينة، وأنها جاءت ضد من كانوا وراء عشرين مارس، وأن هناك تصفية دموية سوف تحدث، ولقد كاد التشويه والدفع أن يوصل الأمور إلى أن يتقاتل الأعضاء فيما بينهم، لكن القيادة العامة كانت حريصة على أن لا تستخدم القوة كسبيل للإلتعاج، لأن ذلك معناه مأساة جديدة على التنظيم ومأساة جديدة على الشعب. ولذلك بذلت القيادة العامة جهوداً متوالية مع بعض الأخوة من أن تلك الخطوة جاءت لتتخذ التنظيم، وتعبد إليه الحياة مرة أخرى، ولكل الأعضاء دون استثناء. لم تكن خطوة على الإطلاق ضد منطقة معينة، كما تقول الادعاءات، بل كانوا دعامة أساسية لهذه الخطوة، سواء في القطاع الشعبى أو العسكرى. ولم تأت الخطوة التصحيحية لتمارس أحقاداً أو استغزازات بين أعضاء التنظيم»

ورغم أن الخطوة مثلت انتصاراً سياسياً على اليمين، فإن التعميم حمل مسحة إنسانية رفيعة بالغة الحساسية والشفافية، مراعاة لنفسية ومشاعر الطرف الآخر، وأشعاراً له بأن المنتصر هو الثورة وحدها. وهو ما عبرت عنه الصياغة التالية: «ولم ولن تعتبر أن هناك فريقاً انتصر، وفريقاً هزم، ولكن القيادة العامة تؤكد أن الانتصار انتصار للثورة، وأن الخطوة جاءت لكل أعضاء وقواعد التنظيم الشعبية والمسكوية». (٧٨).

وعند حديثها عن الحركة أشادت «الوثيقة التقليدية التحليلية...» بطابعها الديمقراطي الشرعي هذا بقولها أنه أمكن ليسار الجبهة القومية، والتي أدت إلى سقوط التيار اليميني الرجعي بطريقة (١٩٩٩ «ص ١٣»).

وفي كلمته الأتفة الذكر امتدح الرفيق سالم صالح محمد هذه السمة التي تميزت بها خطوة «٢٢ يونيو» التي قادها يسار الجبهة القومية، والتي أدت إلى سقوط التيار اليميني الرجعي بطريقة شرعية وسلمية. (٧٩)

هذا الطابع الديمقراطي الذي اتخذته حركة التصحيح عند قيامها ليس فقط نتاج التحضير الجيد لها، وإنما كان أيضاً تجلياً مبكراً للطابع الديمقراطي للثورة، فوق أنه غدا مثلاً نموذجياً قابلاً للاحتذاء عند معالجة مشاكل الثورة، حتى تتمكن من الإفصاح الكامل عن طبيعتها الديمقراطية الشعبية بالوسائل الشرعية، الحزبية والدستورية والقانونية.

وهذا الطابع الديمقراطي السلمي - الشرعي - التنظيمي الذي اكتسبته حركة «٢٢ يونيو» التصحيحية يتفق تماماً مع الموضوعة اللينينية القائلة بأن «العنف الثوري كان أسلوباً ضرورياً ومشروعاً لا تستخدمه الثورة إلا في بعض اللحظات من تطورها، وفي ظل ظروف محددة وخاصة، فيما السمة الأعمق والأثبت بكثير لهذه الثورة، وشرط انتصارها، كانا ولا يزالان تنظيم الجماهير البروليتارية، تنظيم الكادحين». (٨٠)

الثاني: وهو التمسك بالقيادة الجماعية، واتخاذها مبدأً ونهجاً لا في مضمار قيادة حركة «٢٢ يونيو» التصحيحية فقط، وإنما في مضمار العمل السياسي على الإطلاق، سواء على مستوى التنظيم أو مستوى السلطة.

فكما أن قيام حركة التصحيح قد تم بناء على قرار من «الجماعة»، ممثلة في الأغلبية الساحقة للقيادة العامة للجبهة، فإن بيان القيادة العامة قد حدد الهدف السياسي العام بوضوح قاطع، ألا وهو إنهاء سلطة الفرد وتسليمه على التنظيم والحكم، وإقامة سلطة الجماعة على مستوى التنظيم والحكم، بما يكفل تحقيق الجوهر الديمقراطي الشعبي للثورة.

ففي ديماجة البيان ترده صيغة عامة تتحدث عن أن عملية التصحيح انطلقت من الإدراك الطبيعي لمعنى «السلطة الديمقراطية التي ترفض تأليه الأفراد، وتقوم على أساس الإرادة الجماعية للقيادة، والإرادة الجماعية للقواعد، التي تعكس مصلحة الشعب.. السلطة الديمقراطية التي لا تركز على الإطلاق إلا على التنظيم السياسي القائد، القادر بالفعل على مواجهة التحديات وكل

مصاعب مرحلة ما بعد الاستقلال»

أما البند الأول فقد خصصه لبداً القيادة الجماعية على مستوى التنظيم، بينما خصص البند الثاني لهذا البند على مستوى الحكم، حيث جاء في الأول أن عملية التصحيح قامت لتؤكد على «أن السلطة السياسية المسقلة للإرادة الجماعية في تنظيم الجبهة القومية، والمجسدة في القيادة العامة، لدى الطريق الوحيد الذي يجنب الثورة الكثير من الأخطاء والأخطار»، وحيث جاء في الثاني أن عملية التصحيح تمت لتعزز على «أن سلطة الديمقراطية الشعبية التي تمثل إرادة الجماهير، صاحبة المصلحة في الثورة، هي الحل الأفضل الذي يجنب البلد والشعب مخاطر النزعة الفردية».

وحتى خاتمة البيان ركزت - بما يصل إلى حد الهتاف - على مبدأ القيادة الجماعية، وريطت بينه وبين الثورة، والجماهير، في صيغة زاعقة هاتفة كهذه: «عاشت ثورة ١٤ أكتوبر بقيادة الجبهة القومية، فلتنتهى (فلتنته) إلى الأبد النزعة الفردية.. وعاشت الإرادة الجماعية.. وعاشت جماهيرنا المناضلة رمزاً دائماً للتقدم» (٨١).

ويكرس التعميم الآنف الذكر الذي أصدرته واللجنة التنظيمية المركزية - القيادة العامة في ١٩٦٩/٧/١ لتبرير به قيام الحركة، وتحدد طابعها السلمي والديمقراطي - يكرس القسم الأخير منه لبداً القيادة الجماعية التي قامت الحركة من أجل إرسائه على انتقاض حكم الفرد: «وان هذه الخطوة جاءت لتجمل من السلطة أداة تمثل الإرادة الجماعية لنا جميعاً، وتجسد إرادة الجماهير ومصالحها، وتمسخر السلطة في خدمة الشعب».

بل ان التعميم لا يكفي بال تأكيد على قضية القيادة الجماعية. فهو يدعو التنظيم كله، والشعب أجمعه، وكل مواطن فيه إلى الاشتراك في مناقشة وحل المشاكل التي تعترض مسار الثورة، بما يكفل إجاز مصالح ومطامح الجماهير، صاحبة المصلحة في الثورة. وهو يوضح أن خطوة التصحيح قد فتحت الباب لممارسة مثل هذا الطراز من الديمقراطية التنظيمية والعامة: «إن هذه الخطوة لابد أن تتيح المجال لمناقشة كافة المشاكل والمعضلات، التي تواجهنا، ويسهم التنظيم والشعب في مواجهتها وحلها، سواء أكان ذلك على مستوى الأزمة المالية أو الاقتصادية».

هذا ما نريد من الخطوة. وهذه فرصة تاريخية لابد أن يقف أمامها كل عضو من أعضاء التنظيم بمسؤولية ووعي وطني صادق، وليعتبر نفسه أنه مسؤول عن تطوير الثورة مع رفاقه الآخرين، وحتى تستطيع الثورة أن تقضى خطوات إلى الأمام نحو الأفضل لتحقيق أهداف الجماهير وآمالها ومصالحها» (٨٢).

من هنا كان مفهوماً لماذا نص أحد قرارات القيادة العامة للجبهة القومية في اجتماعها عشية حركة التصحيح على «تعيين مجلس رئاسة كقيادة جماعية للدولة، بدلاً من رئيس الجمهورية» (٨٣).

في الإمكان الجمع بين الدرسين، درس تنفيذ حركة ٢٢ يونيو ١٩٦٩ على أسس وأساليب

وديمقراطية شرعية وسلمية، ودرس توجيه شؤون التنظيم والدولة على قاعدة القيادة الجماعية، في الإمكان جمعهما معاً في درس واحد، ذي شقين، واعتبارهما عملة واحدة ذات وجهين، فهما معاً يعكسان التوجه الديمقراطي الجديد للتيار التقدمي الذي أمسك بالسلطة أخيراً، وبالذات توجه النواة الديمقراطية الثورية فيه ذات النزعة الاشتراكية، والثقافة الاشتراكية العلمية.

ومثل هذا التوجه الديمقراطي الجديد الذي أطل مع قيام حركة التصحيح، وهدف إلى تحقيق ممارسة ديمقراطية حزبية داخلية تشمل التنظيم من قاعدته إلى قمته، وتطبيق ديمقراطية سياسية على مستوى السلطة السياسية، تمهيداً لتحقيق الثورة الاجتماعية، وإحجاز مهام الثورة الديمقراطية - هذا التوجه كما عبر بأصالة ووعي عن الطابع الشعبي لثورة ١٤ أكتوبر، فإنه عبر بوضوح وجلاء عن الطبيعة الديمقراطية للنواة التقدمية الاشتراكية داخل تيار اليسار، الذي وإن بدا موحداً في مواجهة اليمين، إلا أنه كان يضم اتجاهاً ذا نزعة يسارية متطرفة سوف تتحول فيما بعد إلى نزعة أقرب إلى الإصلاحية، اتجاهاً كان - كما تجلّى بعد قيام حركة التصحيح - أبعد ما يكون عن المنزع الديمقراطي الذي بشرت به وشرعت في ممارسته منذ أول لحظة هذه الحركة الديمقراطية الأصيلة والعظيمة.

هذا الوجه الديمقراطي الذي ظهرت به حركة التصحيح، ورأت فيه جميع القوى الديمقراطية والاشتراكية في اليمن بشارة خير - بعد كل ما ذاقته تحت أنظمة الحكم اليمينية البورجوازية في الجنوب واليسمينية الإقطاعية في الشمال - كما رأت فيه مؤشراً على الاتجاه الاجتماعي - التاريخي الذي ستمضى فيه ثورة ١٤ أكتوبر - هذا الوجه الديمقراطي الواعد المبشر المتهلل هو الذي دفع بكل هذه القوى إلى الالتفاف حول التيار اليساري الذي قاد هذه الحركة، وهو الذي قوى نزوعها إلى التحالف معه إلى حد الاستعداد لإقامة حزب طليعي واحد يبدأ في حدود اليمن الديمقراطية ليشمل اليمن كلها فيما بعد، والذي سيمثل القوة القائدة للثورة الديمقراطية في الجنوب، وسيكون - ومعه الأطراف الأخرى من الحركة الوطنية والشعبية في الشمال - الجسر النضالي الذي تعبر عليه به حركة الشعب اليمني نحو إقامة اليمن الديمقراطي الموحد.

لقد قال لينين: «تطوير الديمقراطية حتى النهاية، والبحث عن أشكال هذا التطوير والتحقيق منها عملاً، كل هذا هو مهمة من المهام الأساسية في النضال من أجل الثورة الاجتماعية» (٨٤) وفي إمكاننا القول أنه في ظل التوجه الديمقراطي التنظيمي والسياسي الذي طالعت به حركة التصحيح اليمن والعالم من حولها أمكن الشروع في تحقيق الثورة الاجتماعية الديمقراطية، أيّا كانت الإجراءات المتعجلة والطفولية التي تسببت فيها نزعة التطرف اليساري التي تمكن التيار الديمقراطي والاشتراكي العارم في آخر الأمر من التغلب عليها، كما أمكن لليمن الديمقراطية أن تحتل موقعها المرموق والمتقدم في صف قوى التحرر والتقدم والاشتراكية في العالم.

وإذا كان هذا التوجه الديمقراطي الذي بشرت به وشرعت في تحقيقه حركة التصحيح قد تعرض للاختراق والخروج عليه غير مرة، من خلال اللجوء إلى استخدام العنف في حل مشاكل التنظيم

والثورة والدولة، فإن هذا التوجه يشهد اليوم انهماكاً جديداً، تدل عليه بعض الخطوات التي أخذ الحزب الاشتراكي اليمني - طليعة الحركة الوطنية اليمنية - بخطوها في مضمار إشاعة الديمقراطية، ووقفه المراجعة والتقييم لسجل الثورة، ولا سيما منذ غدت تحت قيادة اليسار بفضل حركة ٢٢ يونيو المجيدة، هذه الوقفة التي يراودها القيام بعملية إصلاح اقتصادي وسياسي شاملة، تخيخ المضى بخطى أوثق على طريق إكمال مهام الثورة الديمقراطية وتحقيق اليمن الديمقراطي الموحد، سيراً نحو الاشتراكية.

\* \* \*

#### هوامش

- ١- انظر نص بيان القيادة العامة للجبهة القومية في «الثوري» - عدن - في ٢٤ يوليو ١٩٦٩
- ٢- نشرة «اتحاد الشعب» العدد ٦ - ٧، يوليو - أغسطس ١٩٧٣، ص ١٢.
- ٣- المصدر السابق.
- ٤- انظر «القصة الكاملة لحركة ٢٢ يونيو» لعبد الفتاح اسماعيل في «الثوري» في ٢٣ يونيو ١٩٧٩
- ٥- عبد الله هادي، كتابات مختارة، الجزء الثاني، بيروت ١٩٧٨، ص ٢٠٠ - ٢٠١.
- ٦- «التقرير السياسي للجنة المركزية للحزب الشعبي الديمقراطي المقدم الى المؤتمر العام الثاني ٢٠/١٨ يوليو ١٩٧٥، ص ١٥.
- ٧- المصدر السابق، ص ١٥.
- ٨- «التقرير التنظيمي المقدم للمؤتمر العام الثالث في اليمن الديمقراطية المنعقد في الفترة ٢١ - ٢٤ أغسطس ١٩٧٥، ص ٣ - ٤.
- ٩- «القصة الكاملة لحركة ٢٢ يونيو» لعبد الفتاح اسماعيل، «الثوري» ٢٣ يونيو ١٩٧٩.
- ١٠- «الحكمة» العدد ٧٩، أبريل - يونيو ١٩٧٩، لقاء صحفي مع عبد الفتاح اسماعيل، ص ١١٨ - ١١٩.
- ١١- «القصة الكاملة لحركة ٢٢ يونيو» «الثوري» ٢٣ يونيو ١٩٧٩.
- ١٢- الوثيقة النقدية التحليلية لتجربة الثورة في اليمن الديمقراطية (١٩٧٨ - ١٩٨٦) ص ١٠.
- ١٣- فيعالي ناؤومكين، الجبهة القومية في الكفاح من اجل استقلال اليمن الجنوبية والديمقراطية الوطنية، دار التقدم، موسكو ١٩٨٤ ص ١٤٩.
- ١٤- نايف حوافه، أزمة الثورة في الجنوب اليمني، بيروت ١٩٦٨، ص ٧٠.

- ١٥- المصدر السابق، ص ١٢١.
- ١٦- المصدر السابق.
- ١٧- المصدر السابق.
- ١٨- سلطان أحمد صبر، نظرة في تطور المجتمع اليمني، بيروت، ١٩٧٠، ص ٢٤٤.
- ١٩- محمد سعيد عبد الله (محسن)، عدن، كفاح شعب وهزيمة امبراطورية، بيروت، ١٩٨٨، ص ٥٠.
- ٢٠- عبدالفتاح اسماعيل، الثورة الوطنية الديمقراطية وآفاقها الاشتراكية، كتابات مختارة، الكتاب الثاني، ص ٣٩، ٤٥ - ٤٦.
- ٢١- راجع حديثه في المصدر السابق من «الثوري» ١٩٧٩/٦/٢٣.
- ٢٢- المرجع السابق.
- ٢٣- المرجع السابق.
- ٢٤- المرجع السابق.
- ٢٥- عبد الله باذيب، كتابات مختارة، الجزء الثاني، ص ٢٠٢ - ٢٠٣.
- ٢٦- لقا، صملى مع عبد الفتاح اسماعيل في «الحكمة» عدد ابريل - يونيو ١٩٧٩، ص ١١٢ - ١١٣.
- ٢٧- حديث عبد الفتاح اسماعيل الي «الثوري» ١٩٧٩/٦/٢٣.
- ٢٨- عبد الله باذيب، كتابات مختارة، الجزء الثاني، ص ٢٠٤.
- ٢٩- حديث عبد الفتاح اسماعيل الي «الثوري» ١٩٧٩/٦/٢٣.
- ٣٠- نايف حوائق، المصدر السابق، ص ٦٩.
- ٣١- انظر مجلد الحوار الذي أجريته «الرأية» مع الرليق على سالم البيض الأمين العام للجنة المركزية للحزب الاشتراكي اليمني بمناسبة عيد الثوات المسلحة، في عدد ١ سبتمبر ١٩٨٨.
- ٣٢- انظر نص البيان في «الثوري» عدد ١٩٨٤/٦/٢٣.
- ٣٣- انظر «الدراسة النقدية» - الجزء الثاني - ص ١٢.
- ٣٤- انظر نص الحوار المشار إليه في «الرأية» عدد ١٩٨٨/٩/١ مع الرليق على سالم البيض.
- ٣٥- المرجع السابق.
- ٣٦- نايف حوائق، المصدر السابق، ص ٩١، ٩٢، ٩٦، ٢٢٨ لما بعد.
- ٣٧- أحمد عطية المصري، تجربة اليمن الديمقراطية (١٩٥٠ - ١٩٧٢)، القاهرة ١٩٧٤، ص ٥٤٠.
- ٣٨- انظر التصريح لدى نايف حوائق، المصدر السابق، ص ٢٣٩ - ٢٥٣.
- ٣٩- حديث عبد الفتاح اسماعيل الأسبق في «الثوري» عدد ١٩٨٩/٦/٢٣.
- ٤٠- فيتالي ناؤومكين، المصدر الأسبق، ص ٢٣٥.
- ٤١- عبد الله باذيب، كتابات مختارة، الجزء الثاني، ص ٢٠٦.
- ٤٢- حديث عبد الفتاح اسماعيل الألف الذكر.
- ٤٣- فيتالي ناؤومكين، المصدر الأسبق، ص ٢٤٧ - ٢٤٨، ويقول ناؤومكين إن قادة اليسار علقوا اجماعاً في مطلع يوليو ١٩٦٨ قديماً فيه أوضاع الجبهة القومية «وانتقدوا المبدأ السابق «توسيع البؤرة الثورية في أبين» ص ٢٥.
- ٤٤- الدراسة النقدية، أغسطس ١٩٦٩، الجزء الثاني، ص ١٣.
- ٤٥- حديث عبد الفتاح اسماعيل الألف الذكر.

- ٤٦- المرجع السابق.
- ٤٧- المرجع السابق.
- ٤٨- من معاصرة ألقاها عبد الفتاح اسماعيل في مؤتمر النقابات، «الثوري» عدد ١٢/٩ / ١٩٧٨.
- ٤٩- حديث عبد الفتاح اسماعيل المنشور في «الثوري» في ١٩٧٩/٦/٢٣.
- ٤٩- انظر نص الكلمة في «المجلة»، عدن، العدد ٥، إبريل ١٩٦٩، ص ١٢١، ١٢٢.
- ٥٠- حديث عبد الفتاح اسماعيل في «الثوري» عدد ١٩٧٩/٦/٢٣.
- ٥١- المرجع السابق.
- ٥٢- المرجع السابق.
- ٥٣- المرجع السابق.
- ٥٤- عبد الفتاح اسماعيل، الثورة الوطنية الديمقراطية وأفاقها الاشتراكية، كتابات مختارة، الكتاب الثاني، ص ٥٧.
- ٥٥- حديث عبد الفتاح اسماعيل في «الثوري» عدد ١٩٧٩/٦/٢٣.
- ٥٦- دراسات في تاريخ الثورة اليمنية، عدن، ص ٨٢. المفهوم أن الذي أمد هذا الكتاب لجنة حكومية وحزبية.
- ٥٧- حديث عبد الفتاح اسماعيل في «الثوري»، ١٩٧٩/٦/٢٣.
- ٥٨- عبد الفتاح اسماعيل، الثورة الوطنية الديمقراطية وأفاقها الاشتراكية، الكتاب الثاني، ص ٥٧- ٥٨.
- ٥٩- المصدر السابق، ص ٥٨.
- ٦٠- ليتين، الدولة والثورة، دار التقدم، موسكو ١٩٧٠، ص ٤٨، ٤٩.
- ٦١- المصدر السابق، ص ٤٩.
- ٦٢- صحيفة «الثوري» عدد ١٩٦٩/٦/٢٤.
- ٦٣- حديثه السابق في «الثوري» ١٩٧٩/٦/٢٣.
- ٦٤- المصدر السابق.
- ٦٥- تصريح له في الذكرى العاشرة لانتفاضة ١٤ مايو، «١٤ أكتوبر» في ١٩٧٨/٥/١٥.
- ٦٦- ليتين، استيعاظ آسيا، دار التقدم، موسكو، ص ٧٠.
- ٦٧- نشرة «الشبيبة»، العدد ١٥، سبتمبر - أكتوبر ١٩٦٩، ص ٧، ١٢.
- ٦٨- التقرير التنظيمي المقدم للمؤتمر العام الثالث لحزب الطليعة الشعبية في اليمن الديمقراطية، المنعقد في الفترة ٢١ - ٢٤ أغسطس ٧٥ م، ص ٤.
- ٦٩- حديثه السابق في «الثوري» في ١٩٧٩/٦/٢٣.
- ٧٠- انظر النص كاملاً في «الثوري» عدد ١٩٦٩/٦/٢٤.
- ٧١- المرجع السابق.
- ٧٢- «المحكمة» عدد إبريل - يونيو ١٩٧٩، ص ١١٣- ١١٤.
- ٧٣- «الثوري» ١٩٦٩/٦/٢٤.
- ٧٤- نايف حوالقة، أزمة الثورة في الجنوب اليمني، ص ٢٥٠، وكيف نفهم تجربة اليمن الجنوبية الشعبية، اللجنة التنظيمية للجبهة القومية، على عبد المليم، خالد عبد المزين، عبد الفتاح اسماعيل، فيصل عبد اللطيف، بيروت، ١٩٦٨، ص ٢٣٨.
- ٧٥- صحيفة «الثوري» عدد ١٩٨٤/٦/٢٣.

- ٧٦- حديثه السابق في «الثوري» عدد ١٩٦٩/٦/٢٣.
- ٧٧- انظر نص البيان في «الثوري» عدد ١٩٦٩/٦/٢٤.
- ٧٨- انظر نص التعميم في «الثوري» عدد ١٩٨٤/٦/٢٣.
- ٧٩- انظر النص الكامل لكلمة الرفيق سالم صالح محمد الأمين العام المساعد سكرتير اللجنة المركزية للحزب الاشتراكي اليمني، بعنوان «شكل جديد للاحتفالات» في «الثوري» عدد ١٩٨٩/٣/٢٥.
- ٨٠- مقالة: «لينين والأمية الضموعية - الكومنتون»، في «الحرة» عدد ٢- ٨ أبريل ١٩٨٩، ص ٣٦.
- ٨١- انظر نص البيان في «الثوري» عدد ١٩٦٩/٦/٢٤.
- ٨٢- المصدر السابق.
- ٨٣- حديث عبد الفتاح اسماعيل في «الثوري» عدد ١٩٧٩/٦/٢٣.
- ٨٤- لينين، الدولة والثورة، دار التقدم، موسكو، ١٩٧٠، ص ٩٩.

\* \* \*



## مقاربة سريعة لتجربة الثورة في ضوء الوثيقة النقدية التحليلية

حتى يوضع كشف تاريخي كامل لتاريخ الثورة اليمنية بشقيها يوضح سر توجه كل منهما في منحى متميز فإنه يحق للباحثين تقديم اجتهاداتهم حول ذلك في ضوء الواقع المرئي. وما يهمنا هنا هو مقارنة تجربة الثورة في اليمن الديمقراطي في ضوء وثائقها بدءاً من (الميثاق الوطني) للجهة القومية المقر في مؤتمرها الأول في يونيو عام ١٩٦٥م الى الكونغرس الحزبي العام للحزب الاشتراكي اليمني المتعقد في يونيو ١٩٨٧م.

وتقطع هذه المقاربة بأن التجربة لأصالتها الثورية كانت قادرة دائماً على كسر طوق المؤامرات الخارجية. وتجاوز الأزمات الداخلية، والمضى باستمرار قديماً الى الأمام، حتى بلغت المدى الحالي من التطور الاجتماعي الذي غدت به اليمن الديمقراطية البلد الأول والرائد في الوطن العربي الذي يقتحم أفاق التوجه الاشتراكي تحت قيادة حزب طليعي.

وتؤكد أن ذلك كان ممكناً لأن التجربة امتلكت منذ البداية شرطين أساسيين ظلت تغنيهما وتمتعهما الخبرة الفكرية والنضالية يتمثلان في وجود كتلة اجتماعية - شعبية - تاريخية - عسكرية - سياسية - تنظيمية صلبة أسمايت الجبهة القومية. فالتنظيم السياسي الموحد - الجبهة القومية - قبل أن يكتسب تسمية أرقى تؤثر على اتجاهه التاريخي هو الحزب الاشتراكي اليمني، وفي وجود رؤية ديمقراطية ثورية ما لبثت أن تطورت لتصبح رؤية اشتراكية علمية.

كما تؤكد المقاربة بأن بلور الاتجاهات المتباينة داخل الجبهة القومية قد بدأت في الظهور منذ ما قبل الاستقلال، بل منذ وضع الميثاق الوطني، وأن الحفاظ على وجود الجبهة القومية - في مواجهة محاولة احتوائها وإجهاض توجهها الثوري التحرري من قبل «جبهة تحرير جنوب اليمن المحتل» التي فرضتها المخابرات المصرية في شمال اليمن قسراً في ١٣ يناير ١٩٦٦م، والحرص على نيل الاستقلال الوطني أولاً وقبل كل شيء، هو الذي أجل الصراع بين هذه الاتجاهات المتباينة، وبالذات بين الاتجاه الاصلاحى - اليميني، والاتجاه الديمقراطي الثوري.

كما تؤكد أن الاتجاه الديمقراطي الثوري لم يكن موحد الرؤية، وأنه كان يضم حتى من قبل الاستقلال تياراً يسارياً معترفاً كان سالم ربيع على أبرز رموزه، ونواه أخذة في التشكل على

أساس مبادئ الاشتراكية العلمية، كان عبد الفتاح اسماعيل أبرز وجه فيها، فضلاً عن تيار وسطى يمثل محمد على هيثم ما لبث بعد نجاح حركة ٢٣ يونيو التصحيحية عام ١٩٦٩م أن أخذ موقعه الطبيعي في خانة اليمين. وأية مقارنة لابد أن تتوقف ملياً أمام بادرة خطيرة استهلها بين الجبهة القومية، وحولها إلى سابقة، ومن ثم غدت ظاهرة مدمرة شهدتها كل العهود فيما بعد، تلك هي ظاهرة خرق القرارات التنظيمية، والمخروج على القيادة الجماعية، والتفوق فوق التنظيم الحاكم، وإحلال مؤسسة الرئاسة محل المؤسسة الحزبية، ورفض الديمقراطية حتى في شكلها الحزبي الداخلي، واللجوء إلى الأسلوب التأمرى، بل والاحتكام إلى السلاح، وإلى المؤسسة العسكرية بالذات في تنفيذ مشيئة الرجل القوي في السلطة.

وأية مقارنة لابد أن تستعين في رصد وتفسير هذه الظاهرة التي ألحقت بالتجربة النورية أضراراً بالغة بتلك التقييمات الصائبة التي تضمنتها وثائق الكونغرس الحزبي العام.

وفي عملية تتبعها للمنعطيات الحادة التي برزت فيها هذه الظاهرة، فإنها لابد أن تلاحظ ملامحها في انقلاب ٢٠ مارس ١٩٦٨م الذي مثل الحلقة الأولى في سلسلتها، وفي انقلاب ٢٦ يونيو ١٩٧٨م الذي مثل الحلقة الثانية فيها، وفي آخر وأخطر حلقة فيها : مؤامرة ١٣ يناير ١٩٨٦م. غير أن هناك ملامح لهذه الظاهرة برزت في عهد آخر غير هذه العهود الثلاثة، وبالنسبة إلى العهد الذي كان على رأسه أمين عام الحزب ورئيس الدولة عبد الفتاح اسماعيل، ونجحت أول ما نجحت في «أزمة أغسطس ١٩٧٩م» ثم في «أزمة إبريل ١٩٨٠».

من المهم في هذا الصدد إبراد بعض التقييمات التي تضمنتها «الوثيقة النقدية التحليلية..» التي أقرها الكونغرس الحزبي العام لهذه الظاهرة، حيث جاء فيها : «وفي فترات مختلفة بعد الاستقلال برزت في أجواء من الشكوك المتبادلة وضعف الثقة روح التأمر والإرهاب ومحاولات التخلّص من المخالفين في الرأي من المناضلين بطريقة عنيفة غير قانونية، وخرق بذلك دستور البلاد والقوانين النافذة والمبادئ الديمقراطية في حياة التنظيم والحزب والمجتمع، وإفساح المجال للخوف والانتقام، وقد استخدمت القيادات الانحرافية الانتهازية اليسارية واليمينية هذه الأساليب القاسية لتثبيت مواقعها في السلطة» (ص ١٠٠ - ١٠١).

وعلا هذا الحكم العام على هذه الظاهرة فإن الوثيقة تخصص أزمة أغسطس وإبريل مثل هذه الفترة : «وبدأت تطفئ في علاقة الرفاق الطليعيين لبعضهم البعض الحساسيات الذاتية الناجمة عن ضعف التمسك بالمبادئ الحزبية والتقاليد الديمقراطية واحترام الرأي والرأي الآخر، وبرز النزعة الانتمائية، والاستهانة بقوة الخصم الطبقي، والاستعجال في حسم القضايا دون مراعاة الاتفاق الجماعي حولها» (ص ٢٧).

وتصور الوثيقة المناخ المعموم الذي أبعد فيه مؤسس الحزب من مراقبه القيادي باستخدام اللجنة المركزية كغطاء حزبي شفاف كذلك كالتالي : «عقدت في ظل جو من الإرهاب والتلويح باستخدام العنف في حالة رفض القرار من قبل اللجنة المركزية، وفي ظل غياب الأمين العام للجنة

المركزية الذي منع قسراً من حضور الدورة. وكان القرار المتخذ خارجاً للنظام الداخلي، لأن الذين صوتوا عليه كانوا أقل من النصاب القانوني وفقاً للمادة ١٥». (٢٨)

هذا الأسلوب المجافى للتقاليد الديمقراطية الحزبية والدموقراطية، والذي يقوم على العنف أو التلويح به سيستكرر فيما بعد ويتخذ أشكالاً وتجليات عدة، حيث يجد المكتب السياسي نفسه ماضياً في ممارسة مهام المدعى العام، والقاضى، والمنفذ للأحكام. تقول الوثيقة حول ذلك: «وفى هذه الفترة مرر المكتب السياسي قرارات مصيرية بحق بعض الرفاق القياديين ابتداءً من الإرغام على الاستقالة، وانتهاءً بالسجن والإعدام فى ظل صمت اللجنة المركزية تجاه هذه الظواهر مخترقاً بذلك الدستور والنظام الداخلى». (ص ٣٣)

هل نجافى الحقيقة إذا ما عللنا بروز هذه الظاهرة المؤسفة التى تخلفت جميع العهود التى مرت بها الثورة بعد الاستقلال، وأعدناها الى عوامل تاريخية واجتماعية وسياسية وسيكولوجية منها: عدم تجاوز الانحطاط الاجتماعية القذية الموروثة أو الجديدة المشوهة، كالنمط الأبوى، والبضاعى الصغير، والقطاع الرأسمالى الخاص، بكل ما يترتب على ذلك من انكسارات ايديولوجية سلبية على بنية الحزب التنظيمية والايديولوجية وممارسته السياسية، ولا سيما فى ظل التعثر النسبى للأشكال الاقتصادية الجديدة لقطاع الدولة والقطاع التعاونى والقطاع المختلط؟

وهل نجافى الحقيقة إذا ما حملنا الايديولوجية الفلاحية قسماً خاصاً من المسؤولية من حيث أنها رغم جوهريتها الديمقراطية تنزع الى اتباع الأسلوب المسكرى فى حل ما يعترضها من تناقضات، سواء مع الخصم الطبقي أو حتى مع نفسها، ولاحظنا أن هذه النزعة المسكرية التى قوت منها حرب التحرير ضد المستعمر أريد لها أن تستمر حتى بعد الاستقلال باستخدامها فى حل قضايا خلافية داخلية اقتصادية واجتماعية وسياسية شديدة التعقيد؟

ولأن ثقل (المدينة) كسكان وكطبقة عاملة كان ضعيفاً كميّاً ونوعياً سواء داخل الجبهة أو الحزب فإن تأثيرها كان - بالطبع - ضعيفاً، مما رجح كفة الايديولوجية الفلاحية وأسلوبها فى حل قضايا تتعلق ببناء المجتمع المدنى الجديد، والمجتمع الديمقراطى الثورى.

وما سهل استمرار هذا الأسلوب أن الحزب عند قيامه لم يكن قد حقق لا انتماء الطبقي ولا انتماء الايديولوجى بحيث يصبح فعلاً - كما جاء فى مطلع برنامج - «طبقة الطبقة العاملة اليمينية المتحالفة مع الفلاحين والمثقفين الثوريين والفئات الشعبية الأخرى». (ص ١) فلم يكن قد توفر له سوى ما أسمته (الوثيقة النقدية التحليلية) «ظروف الحد الأدنى لقيام الحزب الطبقي»، ومع ذلك تحتم قيامه «بالرغم من الثغرات والنواقص التى لازالت قائمة، وإنماجه عن تدنى نسبة الطبقة العاملة فى جسم التنظيم، وفى بنية المجتمع، وعدم استيعاب العديد من الأعضاء لافكار الاشتراكية العلمية، وسيطرة بعض الافكار البورجوازية والبورجوازية الصغيرة عليهم، وعدم تقييد والتزام بعض الاعضاء بمواد النظام الداخلى، وصعوبة عملية التطور الاقتصادى والاجتماعى، ومؤامرات القوى الامبريالية» (ص ٢١)

دون استطراد في ذكر الأسباب التي أدت الى بروز هذه الظاهرة التي زعزعت مسيرة التجربة غير مرة يمكن القول إن غياب التقاليد الديمقراطية الحزبية والدستورية كان واحداً من أهم هذه الاسباب، وأن المدخل الاساسي لمواجهتها كان يتمثل في إشاعة الديمقراطية بكافة اشكالها، سواء الديمقراطية الحزبية أو التشريعية أو الشعبية أو المدنية أو غيرها.

وذلك ما تنبّهت اليه (الوثيقة النقدية)، حيث جاء في بعض معالجتها لهذه الظاهرة التأكيد على أنه غدا محتملاً الآن وإشاعة الديمقراطية في آلية سلطة الدولة وعلى صعيد المجتمع، وتوسيع نطاق المشاركة الفعلية للكادحين في الحياة السياسية وفي إدارة شؤون التطور الاجتماعي والاقتصادي والثقافي في البلاد من خلال رفع دور وفاعلية مجلس الشعب الأعلى ومجالس الشعب المحلية ومنظمات الكادحين المهنية والإبداعية، ورفع مستوى مراقبة الجماهير على نشاط هيئات وأجهزة الدولة وكوادرها والعاملين فيها، وتعزيز دور أجهزة حماية الشرعية الديمقراطية في الرقابة على تنفيذ القوانين وحماية النظام التدمي. (ص ٥٤)

وهذه الاستخلاصات والتوجيهات الهامة هي ما توقف أمامها طويلاً (تقرير اللجنة المركزية) الذي قدمه الأمين العام للحزب الاشتراكي اليمني الرفيق على سالم البيض أمام الكونغرس الحزبي العام وأقر من قبله، والتي لا يتسع المجال للاستشهاد بها.

وفي تصورنا أن حسن نقل واثاق الكونغرس وحسن تطبيقها وتعميقها كفيل بأن يجعل منه ومنها نقطة انعطاف حاسمة نحو نهج استراتيجي ديمقراطي عميق، نهج الديمقراطية المستقيمة والمتسجمة - حسب تعبير لينين - والذي يمثل الجسر الموحد الى رحاب الاشتراكية، نهج الهيروستروبيكا المبنية القائمة على البناء وإعادة البناء الديمقراطي الشامل والراسخ والدؤوب. ولعله ليس الامل او التفاؤل وحدهما هما اللذان يجعلاننا نميل الى القول بأن مسيرة الثورة بدأت تتحرك في هذا الاتجاه، وانما أيضاً المؤشرات الملموسة بالفعل.

والمهم أن يكون كل منا مسؤولاً عن دفع المسيرة في هذا الاتجاه، دون انتظار دعوة أو توجيه. فتلک مسؤولية ضمير ووجدان، ورشد وبصيرة فوق انها شهادة الانتماء الحق الى الوطن والثورة والشعب.

بقي أن نشير الى أن مقاربة قضية الوحدة المبنية في ضوء الوثائق المقررة بدءاً من أول وثيقة حزبية الى آخر وثيقة حزبية توضح جلياً أن القضية الوطنية كانت مرتبطة دائماً بالقضية الاجتماعية، وأنها جزء لا يتجزأ من آلية النظام الوطني الديمقراطي. وهي من ثم مقترنة بوحدة القوى الثورية، وبالديمقراطية السياسية، والتقدم الاجتماعي، والتحرر من التبعية للرجعية العربية والاستعمار، ووضع الأسس المادية - الاقتصادية المتكاملة بين الشطرين، وبالتقارب السياسي - وليس التطابق - بين النهجين لكل من النظامين الاجتماعيين، وهو ما يستلزم تطوير طبيعة النظام في شمال الوطن.

وحتى ذلك فإنه في الإمكان إقامة دولة كوندراالية وطنية يمنية تبقى على الطبيعة الخاصة

لكل من الدولتين والنظامين.

وإجمالاً يمكن القول بأن مقارنة الوثائق توضح أن النواة الثورية، الديمقراطية والاشتراكية العلمية قد لعبت منذ مطلع الستينيات وحتى قيام الحزب الاشتراكي اليمني أدواراً متميزة في رص قوى الثورة، وفي تكثيف كتلتها الوطنية - الاجتماعية - الشعبية - التاريخية، وفي تفتيحها على آفاق الفكر الاشتراكي العلمي، وفي ربطها بحركة التحرر الوطني العربية والعالمية وبالحركة الأهمية البروليتارية، وخاصة بالمعسكر الاشتراكي، وفي طليعته الاتحاد السوفيتي.

وتلاحظ مثل هذه المقاربة أنه إذا كان عبد الله باذيب، رائد الفكر الاشتراكي العلمي في اليمن، وعبد الفتاح اسماعيل مؤسس الحزب الاشتراكي اليمني، قد برزا كرمزين كبيرين ضمن هذه النواة الطليعية الرائدة التي مثلت القاطرة الثورية لحركة الثورة، فإن ذلك كان ممكناً لأن الكتلة الشعبية - التاريخية الصلبة كانت يحكم مصالحها ومطامحها الأساسية والجزئية المشروعة - مهياً داخلياً للتفاعل والتجاوب مع مثل هذه الرموز الكبيرة، ومع مثل هذه النواة الطليعية.

وتؤكد مثل هذه المقاربة أنه بالوقفة النقدية التحليلية التي وقفها الحزب الاشتراكي اليمني في كونفرنسه الحزبي العام، بعد استنفاذ سفينة الثورة من قلب الطوفان، فإنه لم يعد فقط اليقين الثوري إلى القلوب الهلعة، والمسكينة إلى النفوس المروعة، وإنما ثبت أيضاً قطار الثورة على القضبان الحديدية التي انتصب عليها منذ قيام حركة ٢٢ يونيو ١٩٦٩ المجيدة، وفتح آفاقاً أرحب أمام اندفاعه في طريق التوجه الاشتراكي الذي كان قد اقتحمه بقيام الحزب الاشتراكي اليمني في ١٣ أكتوبر ١٩٧٨، وقدم المعالجات الصائبة التي تكفل لا الخروج فحسب من دوامة الأزمات الدورية التي عانت منها الثورة غير مرة، وإنما أيضاً المضى حثيثاً في عملية البناء وإعادة البناء الداخلي، وفي مراكمة الشروط الموضوعية والذاتية لحركة التوحيد الوطني الديمقراطي وقيام اليمن الديمقراطي الموحد، وفي توطيد مكانة اليمن المتميزة في المحيط العربي بصفتها أول مؤشر تاريخي على إمكانية أن تسير الثورة العربية في طريق التوجه الاشتراكي، وفي تعزيز هيبتها بين البلدان النامية السائرة في هذا الطريق وفي ترسيخ دورها الأسمى بين مجمل قوى التحرر والتقدم والثورة والديمقراطية والاشتراكية والسلام في العالم.

« ١٤ أكتوبر » ١٩٨٩/٦/١٥

\* \* \*

## إما سن قانون للصحافة أو الفوضى..!!

لم أحتظ بعد بمعرفة الصحفي قاسم أحمد عبد الرب. وأرجو أن يحتاج لى ذلك، وحتى ذلك، فلا بأس من أن يكون تعقيبى هذا أولى الخطوات نحو التعارف والحوار المباشر، الذى ما من شك أنه أقرب الطرق لعبور المسافات التى تفصل عادة ما بين الناس، من فيهم المنشغلون بهتة الكتابة والصحافة، وأيسرها للتفاهم وتحديد نقاط الاتفاق والاختلاف، إن عز الوصول الى اتفاق عام فى رأى.

فقد لفت نظرى ذلك التعليق الذى كتبه فى زاويته «عناوين» تحت عنوان جانبى حمل علامتى تعجب «قانون!!» ختمه بعبارة تضمنت اعتراضاً - وذلك حقه - وغمزاً - وذلك ما لا يدخل ضمن هذا الحق - على ولما طالبت فى الحلقة الاولى من مقالتي التى نشرتها «صوت العمال» فى عدد ١٠ / ٢٠ / ١٩٨٨م بعنوان «نعم للجدل المهدئ البناء.. ولا للتشوية وتصفية الحسابات». كان نص عبارتى كالتالى: «ولو كان هناك قانون للصحافة - كما هو الحال فى كل بلد منظم - لاحتملنا اليه، وتركتنا لمنظمة الصحفيين الديمقراطيين اليمينيين أمر البت فى لائحة اتهامه، وفى دعواى عليه.

وفى ظل غياب هذا القانون الذى لا تكتمل القوانين المدنية التى شرعها مجلس الشعب الاعلى إلا به، فإنه ليس أمامنا الا الإحتكام الى جهة الاختصاص فى الحزب». أما عبارة الاعتراض - الغمز - كما جاءت فى زاويته فى عدد ١٠ / ١١ / ١٩٨٨م من «صوت العمال» فقد أثر وضعها كما يلى: «وعادت بى الذاكرة الى ما كتبه «أحدهم» قبل أسابيع فى «صوت العمال» مطالباً بإصدار قانون للصحافة، «يقون» الحريات التى أطلقتها الثورة للصحافيين، وكأنه لا ينقص الصحفيين سوى قانون للصحافة ورقيب رسمى.. الخ. ملحوظة.. نحن هنا لسنا بصدد أى نوع من المقارنات، ولكن الواقع يفرض إعادة القول: أن ثمة ملكيون أكثر من الملك.. بل وخارجاً عن أى قانون، بما فى ذلك قانون التطور ذاته».

ليسمح لى الاخ قاسم عبد الرب أولاً بشئ. من التصحيح الاملاى والنحوى. فالتصحيح: أن «ثمت ملكيين» وليس: «ان ثمة ملكيون». أما «بل وخارجاً» فوضعها غير سليم فحرف «بل»، وهو حرف عطف قد عطف على غير معطوف عليه، «وخارجاً» نصبت على غير قاعدة أو أساس. وسأوجز تعقيبي عليه فى النقاط التالية:

١- ما هو وجه الخطأ فى أن يكون هناك قانون خاص بمهنة الصحافة والاعلام.. ألا ينظم هؤلاء فى إطار مهنى؟ أو ليس مثل هذا الاطار ذا اهمية حساسة بين جميع المنظمات المهنية من حيث أنه جهاز الاتصال اليومى المباشر الذى يعمل على تشكيل وتوجيه رأى العام؟ وأهميته وحساسيته هذه ألا يتهفى أن تكون له منظومة من القواعد والقيم والاختلاقيات والآداب والسلوكيات التى تحكم حركته، والتى يحددها قانون الصحافة والاعلام - شأن ما هو قائم فى كل «مجتمع مدنى» - رأسالياً كان أو اشتراكياً - ولا يقلت من ذلك إلا البلدان المغرقة فى التخلف والبدائية، والتى لا تعترف بمجتمع مدنى، أو بقانون، حيث الكلمة الاولى والاخيرة فيها للأرب الذى قد يكون رب أسرة، أو رئيس قبيلة، أو زعيم طائفة، أو رأس عصابة، أو ملكاً، أو رئيساً؟ وبالتأكيد فإن اليمن الديمقراطية قد طرقت أبواب «المجتمع المدنى» الذى يحكم كل شئ فيه، أو ينهى أن يحكمه، قانون، بدءاً من المنظمات الاجتماعية، والنقابات والهيئات المهنية والابداعية، وانتهاء بالخزب والدولة بكل المؤسسات التابعة. والصحافة والاعلام ليست استثناء، فهى جزء لا يتجزأ من المنظومة الاجتماعية - السياسية، وإن لم يكن أكثرها حساسية وخطورة، من حيث أنها الجهاز الايديولوجى الاعلامى - الترويجى الافعل والالصق بالمجتمع والاكثر قدرة على التأثير بين مجمل الأجهزة الايديولوجية. وقد وصف عبد الله باذيب الصحف بأنها «جهاز الوعى الأول فى البلد» - كما جاء فى مقاله «المسيح الجديد الذى يتكلم الانجليزية ١» الذى نشر فى صحيفة «النهضة» عدد ١٨/٨/١٩٥٥م، وقدم بسببه الى المحاكمة الشهيرة، وجهاز له كل هذه الاهمية والخطورة والتأثير غير مقبول ولا معقول ألا يكون له قانون ينظم عمله، بينما هناك قوانين لأجهزة أقل أهمية وشأناً.

٢- وجود قانون ينظم عمل الصحافة والاعلام، وبين حقوق وواجبات العاملين فى هذا الحقل الايديولوجى - الاعلامى - السياسى، والضوابط القيمية والادبية التى لاميحى من مراعاتها، إسهاماً فى تربية رأى العام وصقل الذوق الشعبى، وبلورة الحلق الجماعى الرفيع، إضافة الى العمل على تسييد الرؤية الموضوعية - العلمية - العقلانية الى شؤون المجتمع والحياة عموماً، كل ذلك لايمس حرية الصحافة قط، ولا يضع عليها أى نوع، وإنما هو يرسم لها الفضاء الفسيح الذى تحلق فيه بكامل الحرية.

ثم هل هناك حرية فى جانب، يقابلها قانون فى الجانب الآخر؟ لحرية لا تنطوى على وعى بالضرورة، ولا تنحرك وفق قانون. وأية حركة لاتراعى الضرورة، ولا تتسق مع القانون، لاتعنى الفوضى فقط، وإنما تعنى الهلاك أيضاً. الوعى بالضرورة، والتصرف وفق القانون - سواء فى

مجال الطبيعة أو المجتمع - هو عين الحرية. وقد حاول الانسان التمتع بحرية السباحة والطيران في الفضاء، منذ عباس بن فرناس العربي، غير أنه فشل، ولم يستطع الانسان الحديث تحقيق هذه الحرية إلا بعد أن عرف قوانين الطيران. وقد حلم الانسان بالحرية الاجتماعية منذ فجر التاريخ، غير أنه لم يدرك الا في القرن التاسع عشر - على يد مكتشفى قوانين حركة التاريخ والمجتمع - ماركس والمجلز - بأن ذلك يقتضى أولاً السيطرة على هذه القوانين وتسخيرها لخدمة الانسان.

لا حرية خارج القانون - أى قانون - طبيعياً كان أو اجتماعياً، عاماً أو خاصاً، فالحرية تقتصر بالقانون، ولا تتحقق إلا به. ويدون ذلك لايمستقيم عمل، ولا يقوم نظام، ولا تنشأ مؤسسة، ولا تنهض دولة، ولا يكون مجتمع، ولا تتكون نقابة. والهديل للقانون هو الفوضى، وتصادم الإيرادات والجماعات، والانتحار الجماعى. وحتى عندما تضمحل الدولة، وتزول الحاجة الى القانون، يبقى هناك العرف العام، والاتفاق الضمنى، والقبول العام بكيفية إدارة الأشياء لصالح رفاهية وسلام المجتمع ككل. وذلك فى حد ذاته قانون اجتماعى غير مكتوب، ضرورة موضوعية بلغ نضج الجماعة حد مراعاتها طوعاً واختياراً، دون حاجة لأداة إكراه من خارجها أو على رأسها.

٣- لاصحة للقول بأن هناك حريات صحفية مطلقة فى اليمن الديمقراطية، ومن هنا رفض الكاتب لإصدار «قانون للصحافة، «يقون» الحريات التى أطلقتها الثورة للصحافيين». ولا يزعم أحد أن هذا المدى من الحرية المطلقة موجود، لا المشرعون للدستور والقوانين المدنية ولا المنفعلون لها.

ومما نزال - كمثقفين على الأكل - نطمح فى مزيد من الحرية، حرية النشر، والقول، والتعبير، والنقد، ومما نزال - كمواطنين أيضاً - نطمح الى حريات ديمقراطية عامة أوسع وأعمق، ومثل هذه الحرية والديمقراطية هما طريق الثورة الديمقراطية الوحيد نحو حل قضاياها الخاصة، ونحو تحويلها الى ثورة اشتراكية. ولأبأس من وضع المزيد من القوانين التى تشرع لهما المدى المتزايد من الحرية والديمقراطية. فلا حرية منفصلة من عقاليها، ولا وجود لها - من الناحية الموضوعية - فى أى مجتمع طبقي أو مدنى فى أى مكان من الأرض، وهى لا تكون ولا تستقيم ولا تتحقق ولا تزدهر إلا به، فكما لا يستطيع الانسان أن يخلق فى الفضاء إلا وفق قوانين الفضاء، فإنه لا يستطيع أن يخلق فى المجتمع وبالمجتمع إلا وفق قوانين حركته وصيرورته.

٤- وجود قانون للصحافة لا يعنى قط استحضار مقص الرقيب، «وكانه لا ينقص الصحفيين سوى قانون للصحافة ورقيب رسمى... الخ» - حسب تعبير الكاتب - إن العكس هو الصحيح تماماً. فكما أننا لم أطالب برقيب - رسمياً أو غير رسمى، مباشراً أو غير مباشر - فإن من قانون للصحافة يعنى بهسطة إطلاق الحرية لرؤساء ومديرى الصحف فى إدارة صحفهم فى ضوء قانون الصحافة، وهو ما يعقدهم من الحرج أمام طالبي نشر مواضيع تتضمن طعنات أو تهجمات أو تيجنات أو ما أشبه من الإفرازات اللاتية التى لا يسمح بها عادة قانون الصحافة الذى يحتم ضرورة الالتزام بأداب وأخلاقيات المهنة.



أما القول بأن من قانون للصحافة يعتبر خارجاً «عن أى قانون، بما فى ذلك قانون التطور ذاته» فهو غير صحيح بالمرّة، فكل شىء فى المجتمع والكون يتطور وفق قانون موضوعياً كان أو وضعياً. والقوانين الجائرة والشاذة التى تضعها الانظمة الرجعية والديكتاتورية والمتصادمة مع قوانين التطور الاجتماعى لاتلبث أن تسقط، لأنها غير طبيعية، ولأن نضال الشعوب لا يقبل بها - حتى وإن فرضت نفسها لبعض الوقت.

٥- ليس هناك أمرؤ ذو حس سليم - يمينياً كان أو يسارياً أو وسطياً - يرفض أن يكون مجال عمله منظماً بقانون يبين ما له وما عليه، حدود حرية وحدود حرية غيره، ناهيك عن أن يكون هذا المجال هو مجال الصحافة والاعلام الذى يعمل الحلاف والاختلاف فى الرأى والإرادات، والذى يتخذ شكل العلنية ويطلع عليه الرأى العام فور إعلانه. وما لم يكن هناك إطار قيسى وأدى يحكم الحلاف والاختلاف فى الرأى والإرادات فإنه يمكن أن تنفلت ويتحول الى مصادمة ومقارعة ومهاترة وتجريح، تؤذى الرأى العام، وتفسد القيم المرعية، وتضر بمصلحة الناس، الذين لا يجوز فرض هذا النوع من اللجاج والسباب عليهم فرضاً لمجرد أن الصحافة فى يد مجموعة لا قانون يحكم عملها، ولا وجلان يوجهها.

لقد أصدر وزير الثقافة والاعلام توجيهات مكتوبة الى الصحف بالامتناع عن نشر ما يسمى الى أحد بشكل مباشر أو غير مباشر، فهل تقيدت جميع الصحف والمجلات بذلك؟ الجواب معروف.

ولذلك فإنه لا بديل لوضع قانون للصحافة والاعلام. ولست وحدى الذى أطالب بذلك، فحتى الزميل عمر الجاوى طالب بذلك فى مقال افتتاحى نشرته «الحكمة»، لا بهم أن تكون المبررات التى رآها لذلك متفقة أو مختلفة مع مبرراتى، فالأهم من ذلك هو اتفاقنا الموضوعى واللاتى على الحاجة الى سن مثل هذا القانون. ولا حاجة الى القول أن الجاوى عندما طالب بذلك لا يسعى الى استقدام رقيب عليه، فهو يدير مجلة «الحكمة» دون معقب أو رقيب أو حسيب، ومن ثم من غير المنتظر أن يقبل بالتصور القائل أن قانون الصحافة يساوى مقص الرقيب ا.

وكان عبد الله باذيب أول من نهى الى ضرورة أن يكون هناك ما يشبه ميثاق شرف صحفى يتقيد به الصحفيون فى كتابة ما يكتبون حتى لا يكتى النقد الموضوعى البناء، ويفسح المجال للبداهات والمهاترات، وتختلط الأمور، وينقلب الابيض أسود، والعكس، ويخمد صرير الاعلام، ويصبح كل من يثير قضية مبدئية مهاتراً، وكل من يحاول الدفاع عن المبدأ الذى مزجه بحياته متهماً بإعادة المهاترة فى الصحف، «وهكذا تصبح خيانة الأوطان نفسها مجرد خلاف فى الرأى.. بل مسألة فيها نظر ا!

إننا نفهم أن يعيشوا قواهم ضد كل من يحاول أن يقلب صفحات الصحف الى مسرح للمار وللمهاترات بمعناها الحقيقى، وهو النيل من الأشخاص وتجريح حياتهم الخاصة وسلوكهم الشخصى. أما أن يصبح الحلاف الشريف ذاته فى نظرهم مهاترة صحفية.. وأما أن يطلبوا منا أن نتخلى

عن مبادئنا ونصدر صحفاً لا عقيدة لها تتأفح عنها، ولا أهداف تروسمها للشعب، ولا رسالة توجيهية في الحياة تتناول مشاكل الجماهير وقضاياها، يدعى أن ذلك كله قد يثير المظاهرات في الصحف.. فلا.. والف لا !!

ومزقلى يا أعلام الكتاب الشرفاء أقنعة النبوة المزيفة - كما جاء في مقاله الأتف الذكر.

٦- ما رأى الكاتب فيما لو سادت لغة المشايخة بالألقاب، والطمع والتشجيع والغمز، في الصحف.. وفيما لو تعرض كاتب لذلك دون أن يلقى متبراً صحفياً يدافع به عن نفسه دفاعاً لاتقاً، دون أن يكيّل للمتجنى عليه بذات الكيّل.. وما المخرج من هذه الدائرة المقفلة، حيث يملك طرف أن يتكلم بما يشاء، بينما لا يملك الطرف الآخر حتى أن يرد بالتي هي أحسن؟ أليس وضع قانون للصحافة يحدد ما يجوز وما لا يجوز، وما يصح وما لا يصح، وما يليق وما لا يليق، وما يخلد وما يضمر، وما يهم الرأى العام وما لا يهمه، وما ينمى اللوق والرأى العام وما يمسى إليه، وما ينفخ الناس وما لا يجديهم.. الخ أليس ذلك هو أفضل وأكرم وأجمع حل؟

ثم ما رأيه فى استخدامه أسلوب «أحدهم» فى إشارته إلى.. أتلك هى اللغة التى يريد للآخرين أن يتخاطبوا بها معه، ويتخاطبوا بها مع بعضهم بعضاً؟ وماذا لو انسقنا جميعاً إلى مثل هذا الأسلوب، ووقعنا فى ذات المنزلق.. ترى من سيكون المنقذ لنا من التماسك بالتلاهيپ؟ أو ليست تلك هى الفوضى بعينها؟

عندما يتصارع شخصان بالأيدى أو يتطاوّلان على بعضهما بعضاً فى الشارع فإن پوليس الآداب ورجل الشرطة يتولى حسم الأمر وفق القانون الخاص بذلك:

والسؤال هو: عندما يحدث ذات الشىء وعلى الملأ - عبر صفحات الصحف - سواء من قبل طرف واحد أو الطرفين، ولكن بوسيلة أخرى هى الكلمة الجارحة النافرة الخارجة على الذوق العام.. عندما يتحول العمل الصحفى إلى قذف وقذف وكيّل للاتهامات. أو حتى يتخذ شكل الغمز واللمز والهمز.. ترى ما الحل؟ أليس وضع قانون للصحافة والاحتكام إليه هو المتبع فى كل بلد مدنى متحضّر؟ أم ترى يراد للصحفيين أن يلجأوا إلى القضاء المدنى مباشرة برفع قضايا على بعضهم بعضاً؟ ولكن أى الأمرين أكرم لهم وأليق بهم؟ أليس سن قانون خاص بالصحافة والاعلام هو الأسلم والأحب؟

وبعد: فإن مجلس الشعب الاعلى شرح قوانين مدنية جديدة بالغة الأهمية. وسن قانون للصحافة يسد ثغرة فى القانون و المدنى والتقابى والمهنى ما تزال مفتوحة.

صوت العمال، ١١/٢٤/١٩٨٨م.

## قانون الصحافة في اليمن الديمقراطية لابد أن يكون تقديمياً

ليس من العيب أن يخطئ المرء في أمر ما صغر أو كبر، ثم يعود الخطأ، سواء اكتشف خطأه هذا بنفسه أو بمساعدة غيره. وليس من العيب أن يعدل عن رأى آخر كان في أول الأمر ضد "الحق أحق أن يتبع" والاعتراف بالخطأ فضيلة.

غير أن من العيب أن يلجأ المرء الى المكابرة والمغالطة والحيلة ليستتر تراجعاً عن خطأ ما أو رأى ما وانتقاله الى تقيضه.

ذلك ما لجأ اليه - للأسف - الصحفي قاسم احمد عبد الرب الذي كان قد أنكر دعوتنا الى سن قانون الصحافة في زاوية له نشرتها صحيفة "صوت العمال" في ١٠ - ١١ - ١٩٨٨م، ثم عاد وسلم بها في زاوية لاحقة في ذات الصحيفة نشرت في عدد ١ - ١٢ - ١٩٨٨م، حيث أعلن عدم اعتراضه "إذا ما صدر قانون يضمن وينظم ممارسة حرية الصحافة"، ولكن دون أن يقول لنا صراحة بأنه عدل عن رايه السابق وسلم بصحة دعوة غيره الى مثل هذا القانون. ان ما فعله هو العكس تماماً. فقد زعم ان "احدهم" قاصداً إياي - لم يحسن قراءة عنوان مقاله ولا محتواه، وأن غرضه هو التنبيه الى ان هناك نقصاً في القانون، اى غياباً لقانون الصحافة!!، وهو من ثم يطالب بسد هذا النقص!!

وحسب تعبيري "فإني اجد العذر لمن قرأ آخر "عنوان" في هذه الزاوية قراءة مغلوطة، رغم أن الزميل احمد ثابت رسمه بخطه الرائع هكذا (-) قانون!!، يعنى (ناقص قانون!!) ولكن عدم القدرة على القراءة لا يبرر الجهل بأمر الحساب!!". وجه المغالطة والتحايل واضح، فسواء كتب عنوان مقاله مع علامة ناقص (-) أو بدونها، فذلك لا يغير من الأمر شيئاً. فهو فيه يعنوانه ومحتواه يسخر من يدعون الى سن قانون للصحافة في اليمن الديمقراطية، وكأنه لا ينقصها الا وضع مثل هذا القانون! ذلك ما قاله في وضوح ودون مواربة سواء بنص العبارة او بتحفظه على وضع مثل هذا القانون في الوقت الذي يشكو فيه رئيس تحرير صحيفة " الثورة " الصناعية من مشكلة "قانون الصحافة المقيد لحرية الصحافة" حيث "أخلت هذه الشواطر تتدافع في ذهني وأنا اتصفح "الثورة" .. وعادت بي الذاكرة الى ماكتبه "احدهم" قبل اسابيع في "صوت العمال" مطالبا بإصدار قانون للصحافة "يقونن" الحريات التي اطلقتها الثورة للصحافيين، وكأنه لا ينقص الصحفيين سوى قانون للصحافة ورقيب رسمي.. الخ

نحن هنا أمام رفض صريح لإصدار قانون الصحافة. فهذا القانون لن يكون- كما يفهم منه- إلا قيداً على الحريات "التي أطلقتها الثورة للصحافيين"، وكأنه لم يعد ينقصنا شيء الاضغ مثل هذا القيد الثقيل على أقدامنا، والا الإتيان برقيب رسمي يهت بهقنا فى حرية الكتابة الصحفية! هذا الرفض الصريح والقاطع لوضع قانون للصحافة يريد ان يتنصل منه صاحبه، وكان آخر سواه قد كتبه، وهو يفعل ذلك بطريقة معيبة لا يقره عليها لا الذين يعرفون ألف باء القراءة وعلم الحساب، ولا الذين لا يفقهون منهما شيئاً!

وهو اذ يقوم بحركة التنصل والتراجع عن موقفه السابق يحصر اعراضه على اللحظة التي وجهت فيها الدعوة لوضع قانون للصحافة فى اليمن الديمقراطية، "فالتزام بين هذه الدعوة وبين المطالبة ثمة برفع القوانين المتبعة للحريات مدعاة للتعجب لاكثر! اذن وجه الغرابة يكمن فى التزامن، وليس فى الدعوة ذاتها..."

اولاً: من غير الصحيح اجراء مقارنة بين قانون للصحافة يطالب الصحافيون باعادة النظر فيه فى صنعاء، وقانون للصحافة يطالب للكتاب والصحافيين بوضعه لهذا الشرط من الوطن، الا اذا كان هناك افتراض مسبق عند المعارضين بأنه سيكون قيداً على حرية الصحافة والصحافيين والكتاب لامنظما لها، وهو افتراض خاطئ. ينبع خطؤه من عدم التمييز بين طبيعة كل من البنية الاقتصادية- الاجتماعية- السياسية- القانونية لكل من الوضعين فى شطرى اليمن، وبالتالى من عدم ملاحظة ان وضع قانون للصحافة فى اليمن الديمقراطية لابد ان يكون متسقاً مع طبيعة وضعها، ومن ثم لابد ان يكون حلقة مقدمة اخرى فى سلسلة القوانين المدنية والقانونية التقدمية المنظمة للحياة الاجتماعية فيها.

ثانياً: التشكيك فى نية من دعا الى سن هذا القانون بافتراض أنهم يهطنون رغبة "فى التحرير على سن مقص للرقب" وبأن مسعاهم هذا غير "منزه عن القرض" هو افتراض يعكس مستوى فهمه لهؤلاء الدعاة ليس الا، أما فهمهم هم فقد أوضحوه فى ردهم السابق عليه، حيث أوضحوا ان القانون،- أى قانون، طبيعياً كان او اجتماعياً- يقتزن بالحرية، وأنه لحرية خارج القانون، وأنه بدون التصرف وفق القانون. الطبيعى والاجتماعى فإن الانسان لا يحقق حريته، وإنما قد يفقد حياته، وأنه لا يستثنى من ذلك القوانين المجافية لطبيعة الاشياء وحق الحياة والتقدم الاجتماعى، التي تسنها الانظمة الرجعية، والديكتاتورية، والتي لاثبت ان تسقط بحكم طبيعتها الشاذة هذه، وبفعل حركة الصراع الواعية التي تقودها الشعوب ضدها.

ثالثاً: قول الكاتب: "وليس كل من عرف القانون معصوم،- الصحيح: معصوما- ولن أمضى فى تعداد الاخطاء التحوية والصياغية، فذلك ما سيلحظه المرء بسهولة- هو قول مردود. فالخروج على القانون حتى من قبل المعارفين به لا يضمن فى ضرورة وجود القانون. والمخارجون عليه- سواء كانوا من المعارفين او المغفلين- يحاسبون بمقتضاه.

رابعاً: لم يكن الكاتب فى حاجة لستر تراجمه وقبوله بصدور "قانون يضمن حرية الصحافة،

وينظم ممارستها، الى افتراض ان من دعوا الى ذلك كانوا يلوحون "بمصاص القمع والارهاب ومصادرة حقوق الجماهير، خدمة لاهداف شخصية ضيقة ومآرب ذاتية..."

ففى ردنا عليه قلنا بوضوح انه ليست هناك حريات مطلقة فى اليمن الديمقراطية- كما تصور زاويته- وقلنا اننا كمثقفين ومواطنين نطمح الى مزيد من حرية التعبير والنشر والكتابة والنقد، ومن الحريات الديمقراطية الاوسع للجماهير، وقلنا انه لا بأس من وضع قوانين اضافية تتواءم مع هذه الحريات.

والذى يقول ذلك لا يمكن ان يكون من اولئك الذين يحملون عصا او حتى قشة لإرهاب حملة القلم ودعاة الحرية!

لقد كنا من اوائل المتضربين عن ممارسون هذا النوع من القمع الايديولوجى والإرهاب الاعلامى، سواء قبل ١٣ يناير أو بعده، دون ان نمتلك حرية الرد عليهم إلا فيما ندر. ولعل من اعظم العبر المستخلصة من هذا اليوم المشؤوم هو ذلك القدر المتزايد من الحرية التى تمكننا من ممارسة حقنا الطبعى والادبى فى الرد على من كانوا يقولون ويتقولون ويعملون الصحافة الى "مسرح للعار" حسب تعبير عبد الله باذيب. والذى منعت كتيبه من النزول الى السوق العام قبل ١٣ يناير وما تزال نهبا للارضة فى مخزنه، لا يمكن إلا ان يكون مع اقصى قدر من الحرية تبيع له لانزال ماتبقى سليما منها الى المكتبات فقط، وإنما ايضا نشر مالمده من مخطوطات دون حاجة الى "موافقة" من لجنة التأليف والنشر او غيرها، أو الى "اجازة" قبل نشرها!

ان أهمية قانون الصحافة تكمن هنا ايضا: السماح بحرية النشر. واذا ما أضح ان هناك فيها نشر ما يخالف بعض قواعد هذا القانون فالمسألة تكون وأردة حينئذ، بمقتضى القانون نفسه: والمقصود هنا حرية نشر الكتاب والبحث والمقالة وكل انماط الابداع.

نحن اذن ضد كل شكل من اشكال الممارسة الارهابية والتحرير والحجر على حملة القلم، تماما كما اننا ضد كل تلاعب بحرية الصحافة واستخدامها بهدف تصفية الحسابات الشخصية. ليست هناك مناطق مقدسة ومحرمة لايجوز الاقتراب منها، فكل شىء قابل للمراجعة والتقييم والنقد، وكل ذلك يتطلب المزيد من الحرية. كرامة الانسان وسمعته ومكانته ودوره هو الشىء الوحيد الذى لايجوز المساس به.

وقانون الصحافة هو المعنى بتجديد العلاقة ما بين الحلال والحرام. وسيتضح ان المناطق المحظور الاقتراب منها محدودة جدا!

وصرت الصال: ١٩٨٨/١٢/٨

\* \* \*

## إجابات على أسئلة ورقة الاستبيان

### حول الوحدة اليمنية

المقدمة من

الأخ يحيى حسين العريش

وزير الدولة وشئون الوحدة

عضو اللجنة الدائمة في الشطر الشمالي من الوطن

---

الأخ يحيى حسين العريش وزير الدولة وشئون الوحدة عضو اللجنة

الدائمة في الشطر الشمالي من الوطن... الموقر

تحية أخوية خالصة

تلقيت رسالتكم الكريمة المرفق بها استبيان حول الوحدة اليمنية "يحتوى على ٣١ سؤالاً تطلبون مني الرد عليها مشاركة مني" في هذا العمل الوطني في سبيل معرفة الأسباب والمعوقات التي اعترضت طريق إعادة وحدتنا "وانصافاً للحقيقة والتاريخ، وخدمة لخطوات الوحدة".

أولاً: اسمعوا لي أن أوجه لكم الشكر خالصاً لتجاوزكم الحواجز التي يضعها عادة مسؤولو الشطر الشمالي من الوطن أمام أنفسهم، حتى لا يصلوا الى الموقع الذي اختارت قوى وطنية أن تظل فيه باعتباره أكثر المراقع ملائمة للإقصاح عن رأيها في قضايا وطنها اليمنى والعربى وقضايا الإنسانية عامة، ولممارسة نشاطها السياسى والعام، خدمة لهذه القضايا.

ثانياً: أحى مبادرتكم الشخصية والرسمية بوضع مثل هذا الاستبيان الذي يمثل بالاجابات الموضوعية على أسئلته لاكتشاف تاريخياً نقدياً فقط للوضعية التي كانت عليها قضية الوحدة اليمنية قبل قيام ثورة ٢٦ سبتمبر ١٩٦٢ و١٤ أكتوبر ١٩٦٣ وحتى انقلاب ٥ نوفمبر ١٩٦٧ في شمال الوطن وتحقيق الاستقلال الوطنى في جنوب الوطن في ٣٠ نوفمبر ١٩٦٧، وإنما أيضاً مدخلاً من مداخل البحث الجاد والمسؤول عن الطريق التاريخى الذي يتحقق بالسير فيه قيام دولة اليمن الحديثة الموحدة الوطنية الديمقراطية.

ثالثاً: أعتقد أن تقديم ورقة الاستبيان هذه إلى مسؤولين في الشطر الجنوبي من الوطن وإلى شخصيات معروفة من الحركة الوطنية اليمنية يمكن أن يمثل شكلاً من أشكال العمل المشترك المتعددة والواسعة التي يمكن أن يلتقى على صعيدها مسؤولو الشطرين والفصائل والشخصيات الوطنية والديمقراطية بغية تحديد وتذليل العقبات التي تنتصب على طريق الوحدة، ووضع الأسس والأساليب التي تتحقق بها، والتي تأتى قضية الديمقراطية السياسية في مقدمتها.

رابعاً: وإذا أبحت اليكم باجاباتى على ورقة الاستبيان فانتى أستاذكم في نشرها في الصحافة

شراكاً للرأى العام الوطنى فى متابعة ما يدور- حتى على مستوى البحث- حول قضيته الوطنية التى يعتبر تتيهه الواعى والتضالى لها أحد الشروط الاساسية لتحقيقها.

وتقبلوا خالص تحياتى وتقديرى.

اخوكم الدكتور محمد على الشهارى

س١- "ماهى توجهات أبناء الوطن، ومنهم القوى الوطنية والسياسية، على مستوى الوطن بشطريه قبل ثورة سبتمبر عام ١٩٦٢ إذاً قضية الوحدة اليمنية..؟"  
ج- لقد كانت وظلت اليمن شعباً واحداً، وظل إقليمها واحداً، رغم عدم خضوعها دائماً لسلطة الوحدة الواحدة الموحدة هدف كل من أنس فى نفسه القوة من رجالات الإنقطاع منذ سقوط أول دولة مركزية قبل الاسلام، هى دولة الحميريين، والى دولة الإمام يحيى حميد الدين مع نهاية العقد الثانى من القرن العشرين.

ورغم التجزئة القطاعية التى امتحنت بها- بفعل صراعات الطبقة القطاعية ذاتها التى ذكرناها من قبل الاسلام وسهلت للأحباش احتلال اليمن، ومن ثم إسقاط دولتها المركزية الأولى عام ٥٢٥م، وظلت مستمرة حتى القرن العشرين، رغم أن هذه التجزئة كانت هى الظاهرة الأعم، إذا ما قورنت بالفترات التى توحدت فيها اليمن فى ظل دولة مركزية واحدة، إلا أنه كانت توجد- فى الغالب- حلقة مركزية بين الدويلات القطاعية قد تكون عاصمتها فى زيد- أيام الزيدانيين- أو صنعاء فى عهد اليعفرين- ناهيك عن الدولة الفلاحية القرمطية بعاصمتها المذيخرة- أو تمز أيام الرسولين، أو عدن أبان حكم الطاهريين.

ومما لمغزى تاريخى ودلالة جيوبوليتيكية أن صنعاء اكتسبت صفة القاعدة الأساسية لإقليم اليمن، ومن العاصمة الأولى للدولة المركزية أو للدولة الأقوى بين الدويلات الصغيرة منذ الدولة المركزية الحميرية، مروراً بدولة اليعفرين، ودولة الصليحيين، ودولة الأئمة القاسميين الرسيين، حتى دولة الإمام يحيى حميد الدين.

وحركات الانفصال عن عاصمة الدولة المركزية أو التمرد على سلطتها كانت تقوم فى مختلف الأطراف والقفور، سواء من جهة الشمال أو الجنوب، أو من جهة الشرق والغرب.  
والمعنى الجغرافى لكلمة "الجنوب"- أى جنوب اليمن- لم يكتسب مدلوله الجيوبوليتيكي إلا بعد انقسامه على مراحل إبان القرن الثامن عشر عن الدولة القاسمية فى صنعاء، وإلا بعد أن رسخ الاستعمار البريطانى هذا الوضع وزاده تعقيداً منذ احتلاله عدن عام ١٨٣٩ إلى جلالة عنه عام ١٩٦٧.

ومن الملفت للنظر أنه رغم التجزئة القطاعية والاستعمارية، وغياب ظل الدولة المركزية منذ القرن الثامن عشر حتى القرن العشرين إلا أن قاعدة الإقليم اليمنى فى صنعاء تتمسك بحقها

الشرعى فى تبعية هذا الجزء. وأغبره من الأجزاء المتصلخة فى جهة عسير لليمن الطبيعية. وظل التشبث بهذه التبعية الشرعية والتاريخية والوطنية لهذه الأجزاء لليمن الأم حتى بعد اضطراب الإمام يحيى إلى توقيع معاهدتى صنعاء والطائف مع كل من بريطانيا المحتلة لجنوب اليمن ومع ابن سعود المفتصب لعسير ونجران، حيث لم تتضمن المعاهدتان تنازلاً مطلقاً عن هذه الأراضى اليمنية، وإنما اعترفتا بالأمر الواقع لمدة ٤٠ سنة للأولى، و٢٠ سنة بالنسبة للثانية، وأقرتا حق إعادة النظر فيهما بالتعديل أو التجديد.

وما ينبغى إثباته كذلك أنه رغم هذه التجزئة الاقطاعية- الاستعمارية فإن جنوب اليمن ظل- شأن شماله- وطناً طبيعياً لجميع أبناء اليمن، الذين لم يعترفوا- فى ممارسة حق المواطنة بالسكنى أو الإقامة أو العمل بالحدود المفروضة، ومن هنا حركة الانتقال والتوصل بين مواطنى الشطرين، التى فازت عدن- كميناء تجارى لليمن كلها، وكمجال للعمل التجارى الحر وسوق لبيع قوة العمل- فازت بتصيب الأسد فيها.

على أنه فى ظل حالة التجزئة الاقطاعية- الاستعمارية التى كرست وتفاقت خلال فترة السيطرة البريطانية على جنوب اليمن وفترة الهيمنة العثمانية على شماله منذ عام ١٨٤٩ حتى ١٩١٨، وترسخت بعد فشل الإمام يحيى فى توحيد اليمن عام ١٩٣٤- فى ظل ذلك نشأت سمات وخصائص وميزات معينة، اجتماعية واقتصادية وسياسية وثقافية وسيكولوجية، كان من شأنها أن تؤثر على مجرى التطور اللاحق لكل شطر، وهو ما تجلى فى العديد من الملامح كان من بينها الملمح الآتى:

كانت المهمة الموضوعية والسياسية الشاغصة أمام مواطنى الشطر الجنوبي هى التضال الوطنى للتحرر من الاستعمار البريطالى، وهو ما عبر عن نفسه فى تلك الانتفاضات المتفرقة والمتنوعة، ولاسيما تلك التى احتدمت ما بين ١٩٣٦- ١٩٦٢، بينما كان التضال فى شمال الوطن موجهاً ضد الاحتلال العثمانى منذ وطئت أقدامه أرضه من جديد، والذى انتهى مع خسران تركيا الحرب العالمية الأولى إلى قيام دولة التى حملت تسمية المملكة المتوكلية اليمنية، ورفعت شعار الوحدة اليمنية، وقامت ببعض المحاولات العملية لتحقيقه، لم تستطع أن تبعث من جديد دولة اليمن المركزية الواحدة الموحدة، لانهل على قوى الاحتلال أو التوسع البريطانية والسعودية المتحالفة ضدها ضد مشروعها التوحيدي فقط، وإنما أيضاً بسبب الطابع الاقطاعى القروسطى المفرق فى التخلف والرجعية والتزمت والانغلاق لهذه الدولة.

والمعارضة التى تشكلت فى مواجهتها بهدف تخفيف طابعها القروسطى هذا وادخال بعض الاصلاحات والتحسينات الادارية والتشريعية عليها فى إطار ذات النظام الاقطاعى الإمامى، والتى كانت تتألف من جماعة اقطاعية ارستقراطية منافسة، ومن فئة محدودة من البرجوازية ذات النفس الكوميرادورى- هذه المعارضة لم يتسع خيالها السياسى لفكرة الوحدة اليمنية بعد أن حلت بها الهزيمة فى ميدان الحرب والسياسة عام ١٩٣٤ على يد بريطانيا وحليفها ابن سعود، ولم



يخطر في بالها شيء اسمه التحرير الوطنى لجنوب اليمن من الاستعمار. وكحركة إصلاحية منتظمة الطموحات، محدودة الأهداف، فإنها تصورت أن التعاون مع المنتصرين من البريطانيين والسعوديين من شأنه أن يقربها من طموحاتها وأهدافها الإصلاحية المتواضعة المتصورة على شمال الوطن.

وكما أفرز الوضع الاقطاعى الكهنوتى المسرف فى التخلف هذا النمط من الحركة الإصلاحية التى قتل «الاستبداد الشرقى»، لديها كل إحساس بوجود مستعمر يدوس الجزء الآخر من الوطن، وجعلها ترى فيه ملاذاً لها، ومتنفساً لنشاطها السياسى والدعائى، ونصيراً لقضيتها، فإن الوضع الاستعماري- الاقطاعى- الكمبرادورى فى الجنوب فرز بدوره- فى أول الأمر- قوى سياسية ذات طبيعة إصلاحية أيضاً، ولا ترى فى التعاون مع المستعمر ما يشين، بقية الحصول على استقلال ذاتى لمدن وحدها- شأن «الجمعية المدنية»- والحصول على استقلال سياسى شكلى لـ «الجنوب العربى» التى كانت تشعر من مجرد السماح بأن هويته الحقيقية هى «الجنوب اليمنى»- كما كان الحال بالنسبة لـ «رابطة أبناء الجنوب العربى».

غير أنه بفضل تفتح شريحة من أبناء البرجوازية الصغيرة من فئة المثقفين والطلاب الدارسين فى البلدان العربية، وخاصة فى مصر، على تيارات الفكر القومى العربى، والفكر الاشتراكى العلمى، وبفعل علمية النهوض الثورى المتصاعدة التى (شنتها ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ فى مصر، وما لبثت ان اكتسحت الأرض العربية كلها منذ معركة السويس عام ١٩٥٦، والتى لقيت الدعم الأسمى عبر المسبوق من الاتحاد السوفيتى، وبفضل بروز الحركة العمالية اليمنية فى عدن ودخلها حلبة النضال النقابى والسياسى، وتفاعلها الحار والنشط مع التيارات الفكرية القومية والأمية داخل الساحة اليمنية وخارجها- بفضل ذلك كله ولدت حركة ثورية جديدة فى اليمن هى الحركة الوطنية اليمنية التى لبثت أن طرحت شعارات وأهدافاً جديدة، تدور حول ضرورة التحرر من الاستعمار البريطانى، والاستبداد الإمامى، وتحقيق الوحدة اليمنية.

وكانت حركة الضباط الأحرار التى فجرت- بالتعاون مع فئات البرجوازية التجارية- ثورة ٢٦ سبتمبر ١٩٦٢ فى شمال الوطن وأعلنت النظام الجمهورى، هى رأس الرمح الذى سدته- تاريخياً- الحركة الوطنية اليمنية والحركة القومية العربية، وعلى رأسها الحركة الناصرية، ضد النظام الأثري القروسطى الاقطاعى الاستبدادى فى اليمن، ومن ثم ضد الاستعمار البريطانى فى جنوب اليمن ومن أجل بعث اليمن الجديد، وفتح الطريق أمام تحرره الوطنى والاجتماعى وتحقيق وحدة وطنه.

بإجاباتنا المسهبة نسبياً على السؤال الأول تكون قد أجبتنا ضمننا على السؤال الثالث الذى كان نصه: "ماهى توجهات أبناء الوطن، ومنهم القوى السياسية فى الشطر الجنوبى، قبل الحصول على الاستقلال وإزاء قضية الوحدة اليمنية..؟"

س ٢- "ماهى توجهات أبناء الوطن، ومنهم القوى الوطنية والسياسية فى الشطر الشمالى

منذ ثورة سبتمبر ١٩٦٢ حتى حصول الشطر الجنوبي على الاستقلال، إزاء قضية الوحدة اليمنية.<sup>٢٠</sup>

ج- كان هناك توجهان: توجه القوى الوطنية، وعلى رأسها الحكم الوطني الذي جاءت به ثورة سبتمبر، والذي كان يتزعمه رئيس الجمهورية المشير عبد الله السلال، وتوجه القوى الاقطاعية والكمبرودورية "الجمهورية"، وعلى رأسها الحركة الاصلاحية القديمة، حركة الاحرار اليمنيين، التي رغم المشاركة الرمزية لبعض عناصرها في مرحلة التخطيط؛ للثورة نظرت بتشاور وتوجس إلى المنحى الوطنى. والقومى والتحررى العام الذى شرعت تتخذه الثورة باصطدامها، ومعها مصر الناصرية التى دخل جيشها اليمن، بالاستعمار البريطانى والرجعية العربية، وعلى رأسها الرجعية السعودية، وبدعمها المال والسلاح- مسنودة بمصر الناصرية أيضاً- لثورة ١٤ أكتوبر ١٩٦٣ فى جنوب الوطن.

كان التوجه الأول المشايخ للنهج والمشروع الناصرى القائمين على ضرورة تحرير الوطن العربى من الاستعمار والصهيونية والرجعية واقامة دولة العرب الكبرى الموحدة تحت قيادة مصر الناصرية يساند قضية تحرير جنوب اليمن من الاستعمار، ويدعم ثورة ١٤ أكتوبر التى كان قيامها امتداداً لثورة ٢٦ سبتمبر من ناحية، ودعماً لها فى مواجهة أعدائها الملكيين والاستعماريين من جهة أخرى.

غير أنه لاهللا التوجه الوطنى الحاكم ولا الحلفاء المصريون كان لديهم مشروع خاص بقضية تحقيق الوحدة اليمنية بعد نيل الجنوب اليمنى استقلاله. ما كان وارداً فى جدول الأعمال لدى هذا التوجه وحلفائه هو إخراج الاستعمار البريطانى وتكئين أبنائه من تقرير مصيرهم حتى بالاستعانة بالجامعة العربية والأمم المتحدة. وذلك ما كان يعنى أن أمر تحقيق وحدة اليمن قد ترك للمستقبل. أما التوجه الثانى فانسجماً مع موقعه المهادن للاستعمار والرجعية، وتعبيراً عن حذره الطبقي وتوجسه السياسى من المنحى الراديكالى لثورة ١٤ أكتوبر ١٩٦٣ وعدائه المستحكم للوجود المصرى الثورى فى اليمن الذى اثار فزع الاستعمار والرجعية معاً، فإنه مثلما كان يبحث عن صيغة تصالحية مع الرجعية الملكية المسقطنة- باستثناء بيت حميد الدين- ومع الرجعية السعودية، تكفل إيقاف حرب اليمن واخراج المصريين منها، فإنه كان يسعى إلى إيجاد صيغة تصالحية تضع القوى السياسية الجنوبية التى كانت قد ادانت الكفاح المسلح، وشجبت ثورة ١٤ أكتوبر، على رأس حركة التحرير، بغية كسر طابعها الثورى، واحتواء مدها الشعبى، و"تسييسها" وتفرغها من الشحنة النضالية الاجتماعية المهددة باقتلاع لامصالح المستعمر الاقتصادية والسياسية فحسب، وإنما أيضاً مصالح الطبقات والقوى الرجعية المستغلة والانتهازية. ولم يكن هذا التوجه الاصلاحى بعيداً عن صيغة "منظمة التحرير" التى ضمت القوى الاصلاحية والانتهازية الجنوبية، ولاصيغة "جبهة تحرير جنوب اليمن المحتل" التى فرض على "الجبهة القومية" قائدة الكفاح المسلح وثورة التحرير الاندماج فيها، حتى تتلائم مع الطبيعة

التهادنية التصالحية لمحمود عمران- خمر- الجند الاقطاعي- الكمبرودراي في شمال الوطن.  
وما يؤسف له أن منظمة البعث في اليمن- بفعل صراعاتها التقليدية مع الناصرية- كانت  
الرديف لهذا التوجه الاصلاحى في كلى شطرى اليمن.  
وما يؤسف له أيضاً أن ضغط هذا التوجه قد أثر على موقف مصر عبد الناصر في اليمن،  
بقدر ما أثر عليه أيضاً جهاز استخباراتها العامل فيها، ولو لم يكن تأثيراً كاملاً، حيث كان عبد  
الناصر يعود مجدداً إلى نهج الثورة، وهوما حدث- الى حد كبير- حتى حدوث نكسة  
٥ يونيو ١٩٦٧ التى اضطرتة الى سحب جيشه من اليمن.  
س-٤- "هل كان هناك اقواء حقيقى ومنظم بين كل القوى السياسيه فى الشطرين قبل  
الاستقلال نحو الوحدة؟"

ج- كانت الجبهة الوطنية المتحدة التى تشكلت فى نوفمبر عام ١٩٥٥ من عديد من الهبات  
التعاونية والنقابية والنوادي الرياضية الموجودة فى عدن، بما فى ذلك "الاتحاد اليمنى" والتى لعبت  
بعض العناصر المثقفة أدواراً بارزة فى عملية خلقها، أمثال محمد عبده تعمان الحكيمى، وعبد  
الرازق باذيب، كانت تدعو- كما أشار الى ذلك برنامجها- إلى تحقيق وحدة اليمن على أساس  
شعبى، بحيث تتخذ شكل جمهورية ديمقراطية مستقلة.  
وكان المؤتمر العمالى الذى تشكل تحت وهج اضرابات مارس ١٩٥٦ المجيدة يدعو الى تحقيق  
وحدة يمنية على انقراض الاستعمار والرجعية اليمنية.  
بل ان حزب الشعب الاشتراكى الذى تزعمه عبد الله عبد المجيد الأصمىح رئيس المؤتمر العمالى  
تظاهر، فى أول الأمر، بعد تكوينه فى يونيو ١٩٦٧- بأنه يسعى الى إقامة حكم جمهورى  
ديمقراطى شعبى فى اليمن بعد تحريرها من الاستعمار والامانة والاقطاع- حسبما أشار الى ذلك  
برنامجها.

غير أنه كان يراهن فى الواقع على حزب العمال البريطانى- بعد وصوله إلى السلطة- من  
أجل إقامة دولة خاصة فى الجنوب تحتفظ لبريطانيا ببعض المصالح السياسية والاستراتيجية.  
أما الأحزاب والتيارات التى كانت تسعى صادقة نحو تحقيق وحدة اليمن فهى التيار الماركسى  
الذى اتخذ شكلاً تنظيمياً بقيام "الاتحاد الشعبى الثورى" فى أكتوبر ١٩٦١، وفرع حركة  
القوميين العرب فى اليمن، ومنظمة البعث، ومن هنا تجسدها لمساعها هذا فى تنظيماتها التى  
كانت- قبل الثورة- "قطرية" لاشطرية". وعدا ذلك فإن هناك تيار القوى القوية غير المنظمة،  
والتي كانت تتعاطف مع هذا التنظيم أو ذاك، فضلاً عن الحركة الناصرية فى اليمن التى لم يعرف  
لها شكل تنظيمى محدد أو برنامج سياسى مكتوب.  
س-٥- "ما هى معلوماتكم حول الرؤى والمواقف السياسية لكافة القوى التى ناضلت ضد  
الاستعمار الانجليزى فى الشطر الجنوبي من الوطن..  
ولماذا حرصت تلك القوى على إقامة نظام مستقل فى الشطر الجنوبي قبل التوجه

ج- الملايسات التاريخية- الداخلية والخارجية- التي أوجدت أوضاعاً اجتماعية واقتصادية وثقافية وسيكولوجية لها طابع خصوصي نسبي في كل من شطري اليمن، والتي سهقت الإشارة إليها عند إجابتنا على السؤال الأول - وهو مانح من قيام ثورة في الشمال قادها ضباط من داخل جيش "الإمام" حتى لو كانت لهم علاقة حزبية سابقة مع بعض التنظيمات الوطنية. أوحسوا على إقامة علاقة شخصية- سياسية مع بعض عناصرها- هذه الملايسات هي ذاتها التي أمّلت أن تقوم ثورة في الجنوب على النحو الذي قامت عليه، وأن تتخذ المسار التميز الذي اتسمت به، حتى وإن كان الذين أشعلوا شرارتها قادمين لتوهم من خنادق الدفاع عن ثورة سبتمبر، وحتى وإن بدأ أن قيامها كانوا مرتبطاً زمنياً بقيام هذه الثورة الأم.

وحيث أن ثورة ١٤ أكتوبر بقيادة الجبهة القومية- اتساقاً مع هذه الخصوصية التاريخية- الاجتماعية- الثقافية السيكولوجية- قد وضعت وثيقة جذرية هي "الميثاق الوطني" الذي أقره مؤتمرها الأول في يونيو ١٩٦٥- على عكس المبادئ الستة لثورة سبتمبر وبياناتها اللاحقة التي اتسمت بالتعميم الشديد، ولم تتمكن من وضع برنامج سياسي تفصيلي يحدد المهام الآتية والبعيدة لها- وهو ما كان غير ممكن للتناقضات الطبقية والسياسية التي اختلقتها منذ أول يوم ولضعف مستوى الوعي الاجتماعي لدى قادتها... الخ،- أقوى لذلك كان لابد من أن تحول الجبهة القومية الثورة إلى دولة تعمل على تطبيق محتويات الميثاق، وإلى نظام حكم يجسد طابعها الشعبي.

ومن هنا فإن الميثاق اكتفى بالإشارة العامة المقتضية إلى قضية الوحدة اليمنية التي يجب "أن تتم على أسس شعبية وسليمة".

ولم يكن موقف "الاتحاد الشعبي الديمقراطي" الذي دعم الثورة والجبهة القومية سياسياً وإعلامياً وأيديولوجياً وتنظيماً ونقابياً ليختلف عن موقف الجبهة القومية في أحقية تقرير المصير للشطر الجنوبي من الوطن كخطوة على طريق النضال الوطني والاجتماعي الشامل من أجل إقامة "مين حر ديمقراطي"- حسبما جاء في ميثاقه الوطني الذي صدر قبل قيام ثورة ١٤ أكتوبر بهام تقريباً.

ورغم اختلاف طبيعة ودور "الجبهة القومية" في الثورة إذا ما قيس بذلك الدور النسبي الذي لعبته "جبهة التحرير" فيها "التنظيم الشعبي" الناصري، إلا أن هدف "إقامة نظام مستقل في الشطر الجنوبي قبل التوجه نحو الوحدة" كان قاسماً مشتركاً بينهما. وهو ما كان عليه موقف منظمة البعث التي كانت حليفة لجبهة التحرير حتى تحقيق الاستقلال.

س٦- "ما هي القوى السياسية التي كان لها وزنها قبل الحصول على استقلال الشطر الجنوبي، وما تأثيرها على قضية الوحدة اليمنية، وهل كان للخلافات فيما بينها تأثيرها على قضية الوحدة.. يرجى وضعها بالترتيب حسب الأهمية."٢

ج- كانت "رابطة أبناء الجنوب الغربي" المجددة لمصالح الاقطاع والكمبرادور، والتي شكلت بعيد تأسيسها عام ١٩٥٠ إطاراً عاماً اتسع للعديد من التيارات السياسية والشرائح الاجتماعية- كانت في مبدأ الأمر هي أهم وأوسع تنظيم سياسي.

غير أن كفر الرابطة بقضية الوحدة اليمنية، وتشبثها بإقامة دولة خاصة في الجنوب، بدأ يعرضها منذ عام ١٩٥٤ لانسلاخات وحركات خروج متصاعدة، بدءاً من خروج مجموعة محمد سالم على في هذا الوقت، مروراً بخروج العناصر الماركسية بزعامة عبد الله ياذب مع نهاية ١٩٥٧، وانتهاءً ببعض العناصر النقابية التي كانت تنتمي الى حركة القوميين العرب. الأمر الذي قاد الى تضيق القاعدة الطبقية التي تعتمد عليها الرابطة والمتمثلة في الاقطاع والكمبرادور.

حلت الجبهة الوطنية المتحدة لبعض الوقت محل الرابطة من حيث اتساع القاعدة الاجتماعية وتنوع القوى السياسية المشتركة فيها بفضل تبنيها لشعار الوحدة اليمنية منذ إعلانها في نوفمبر ١٩٥٥.

غير أنه منذ ظهور الحركة النقابية المنظمة في مارس ١٩٥٦ أو التي أسهمت الجبهة في بناها أصبحت لها الصدارة، لاسيما وأن التيارات السياسية الوطنية المختلفة كانت تغترف من معينها وأن ميلاد الحركة الوطنية الثورية قد ارتبط بها مباشرة.

ولم تستطع القيادة الإصلاحية الأصنجية أن تدجن الحركة العمالية أو تحولها الى مجرد حركة نقابية بحتة، أو تسيطر على حركة قواها واتساع وتنوع نشاطها السياسي والاجتماعي والوطني عامة، بما في ذلك تهني قضية الوحدة اليمنية بشكل جماهيري، ورفع شعارها عبر المسيرات، كانت خاتمتها مظاهرة ٢٤ سبتمبر ١٩٦٢ ضد ضم عدن إلى الاتحاد الفيدرالي المزيف.

وحتى تشكيل "حزب الشعب الاشتراكي" كمنجاذ سياسي للمؤتمر العمالي لم يحول المؤتمر إلى رصيد كمي خاص به، حيث الفصائل الوطنية الديمقراطية تتغلغل داخل المؤتمر، ولاسيما الجبهة القومية التي سيطرت بالتعاون مع التنظيم الماركسي على "النقابات الست" قبل أن تسيطر نهائياً على المؤتمر العمالي قبيل الاستقلال.

هكذا يمكن القول أنه، رغم منافسة "جبهة التحرير" التي تكونت في ١٣ يناير ١٩٦٦ في محاولة لاحتلال الجبهة القومية وطمس خطها النضالي المتميز، فإن هذه منذ تشكيلها في اغسطس ١٩٦٣ كانت تزحف نحو موقع الصدارة منذ هذا الوقت حتى يوم الاستقلال الذي تحققت على يدها.

ولم يكن للخلاف بين الجبهة القومية وجبهة التحرير علاقة مباشرة بقضية الوحدة اليمنية حيث أن كلا منهما كان يسعى الى اقامة دولة مستقلة في الجنوب تكوين طرفاً في حوار مع الدولة القائمة في الشمال من أجل اقامة الدولة اليمنية الواحدة. كان الخلاف ينصب على كنه الدولة المنشودة في الجنوب، وكنه دولة الوحدة المرجحة. وكان تصور الجبهة القومية له ذا صبغة وطنية ديمقراطية، بينما كان تصور جبهة التحرير يتسع في الحالتين معاً للاقطاع والكمبرادور.

ولو افترضنا جدلاً أنه أمكن توحيد كل القوى السياسية والوطنية والديمقراطية والاشتراكية فى الجنوب فى جبهة وطنية عريضة- بدلاً عن الجبهة القومية التى قادت حركة الاستقلال وانفردت بالحكم فى ظلّه- لما اختلف الأمر، حيث ستتمسك مثل هذه الجبهة الموسعة بحق إقامة وحكم دولة خاصة مستقلة فى الجنوب كخطوة نحو التفاهم المتبادل مع الحكم القائم فى صنعاء- اياً كانت طبيعته- على الأسس والأساليب التى تقوم بناه عليها دولة الوحدة.

س٧- ماهو دور الشرط الشمالى ، وما هى إسهاماته فى حصول الشرط الجنوبي على الاستقلال...؟

ج- مجرد قيام ثورة سبتمبر وحده مثل عامل إيقاظ واستنهاض للحركة الوطنية وال جماهيرية للارتفاع بأدائها النضالى الى مستوى جديد، واتباع اساليب جديدة اكثر فعالية وحزماً فى مواجهة المستعمر وركائزه.

وكانت حركة القوميين العرب تقدر منذ البداية بأنه لا محيص من استخدام أسلوب الكفاح المسلح كشكل رئيسى للنضال، وترى أنه لا مجال لمباشرة الأبعد أن يصبح شمال اليمن نقطة ارتكاز وانطلاق واستناد، وأن ذلك غير متاح فى ظل الحكم الاقطاعى المخلوق، وأن تغييره هو وحده الذى يوفر الفرصة التاريخية لمساقاة الاستعمار البريطانى كأس الحرب الشعبية. وقيام ثورة سبتمبر وفرت مثل هذه الفرصة الوطنية والتاريخية المأمولة. وفى ظل حكمها الوطنى وتشجيعه وتشجيع الحلفاء المصريين الذين جاؤوا لنصرتها أمكن أن تتأسس الجبهة القومية نفسها فى صنعاء، وأن تلقى الدعم المادى والسياسى والإعلامى منه ومن حلفائه الذين كانوا فى ذات الوقت حلفاء حركة القوميين العرب الأقربين على المستوى القومى كله. وسواء على النطاق الوطنى والقومى أو العالمى فإن حكومة الثورة تبنت قضية تحرير الجنوب من الاستعمار واعطاء ظلها باسم الوحدة اليمنية حيث تركت أمر تحقيق ذلك لساعة ما بعد نيل الاستقلال الوطنى، وهو ذات الموقف الذى اتخذته مصر الحليفة لكل من الثوريين.

وليس هناك ما يلخص دور ثورة سبتمبر والحلفاء المصريين تجاه ثورة ١٤ أكتوبر حتى تم لها تحقيق الاستقلال الوطنى مما جاء فى الميثاق الوطنى للجبهة القومية:

"إن قيام ثورة ٢٦ سبتمبر وما مثلته فى شمال اليمن من تحطيم لأغلال اللذ والعبودية التى فرضها آل حميد الدين الرجعيين على شعبنا قرونا طويلة تعيق انطلاقه وتقيه فى حاله مزرية من التخلف والتأخر والهوس.

إن قيام هذه الثورة المباركة أوجد للحركة الوطنية الثورية قاعدة للتحرك وحليفاً طبيعياً ظلت تشده خلال سنين (سنى) النضال الطويل إن هذه الثورة مجرد أوساط الشعب فى الجنوب حماساً لاتظير له للنضال، حيث هبت جماعات كبيرة وحملت السلاح للذود عن الثورة وحمايتها من تأمر الرجعية.

إن قيام ثورة ٢٦ سبتمبر وقرشوطاً أساسياً للانطلاقة الثورية فى الجنوب..."

"إن وصول القوات العربية لحماية الثورة والحفاظ على مكاسبها.. كل ذلك قلب الأوضاع السائدة في المنطقة.. ووفر في الوقت نفسه الشروط الموضوعية الأساسية لاندلاع الثورة في ١٤ أكتوبر ١٩٦٣".

وتتجلى هذه الشروط- من ضمن ماتتجلى فيه- في:

"سقوط حكم الإمامة البائدة، وقيام نظام جمهوري في شمال اليمن

«وجود الجمهورية العربية المتحدة قاعدة النضال والتحرر في الوطن العربي».

كل ذلك وفر للثورة في الجنوب قبيل اندلاعها ومنذ البداية كل مزاياها وأهدافها المتكاملة في كل مجالاتها المحلية والاقليمية والقومية، كما مكن الثورة من أن ترتبط بفاهيم اجتماعية ثورية". (ص ٦١-٦٢، ٦٣)

٨- "لماذا لم تكن حكومة الشطر الشمالي شريكاً مع الجبهة القومية في المفاوضات التي قمت مع الاستعمار البريطاني قهيداً للاستقلال..

ومن ثم المشاركة في السلم أمور الشطر الجنوبي من البريطانيين..؟"

٩- "ماهي التوقعات التي كانت سائدة في الشطرين قبل الاستقلال حول مستقبل الشطر الجنوبي بعد حصوله على الاستقلال..؟"

١٠- "ماهي طبيعة الظروف السياسية في الشطر الشمالي أثناء حصول الشطر الجنوبي على الاستقلال..؟"

١١- "هل كانت الظروف السياسية أثناء حصول الشطر الجنوبي على الاستقلال مناسبة لقيام دولة الوحدة..؟"

١٢- "ماهي طبيعة اوضاع الشطر الجنوبي عند حصوله على الاستقلال، وما تأثيرها على تكوين نظام مستقل في الشطر الجنوبي..؟"

١٣- "هل لديكم أي معلومات عن الشخصيات في الشطرين أثناء حصول الشطر الجنوبي على الاستقلال.. وكذا عن الدور الشخصي الذي لعبه كل منهم أثناء تلك الفترة..؟"

١٤- "ماهي معلوماتكم حول دوافع وأسباب قيادة الجبهة القومية حينذاك- في إقامة كيان سياسي- مستقل في الشطر الجنوبي..؟"

١٥- "ماهي منطلقات توجهات ميثاق الجبهة القومية إزاء قضية الوحدة اليمنية وهل قرار إقامة كيان سياسي مستقل في الشطر الجنوبي حسيطة رأى الجبهة بشكل عام، أم أشخاص في القيادة..؟"

لقد أثرت أن أجمع الأسئلة الثمانية- بقطع النظر عن ترتيبها العددي كما جات عليه لأنها تمثل في الواقع سؤالاً واحداً ذا جوانب متعددة، فوق أن بعضها كان تكراراً للأسئلة سبق الإجابة عليها، ولا بأس من إعادة معالجتها ضمن سياق الإجابة العامة على مجمل الأسئلة.

لم يكن ممكناً أن تشارك حكومة الشمال في مفاوضات الاستقلال جنباً إلى جنب مع محلى

الجهة القومية، حتى يتسنى لها مشاركة الجهة القومية في السلم أموراً الشطر الجنوبي من البريطانيين، لأنه كانت هناك آلية خاصة منذ البداية تقود كلاً من الثورتين تتمثل إحداها في حكومة الثورة في صنعاء إلى انقلاب ٥ نوفمبر ١٩٦٧، وفي الجهة القومية قائدة ثورة ١٤ أكتوبر، ولأن الظروف السياسية في الشطر الشمالي تبدلت جلياً أثناء حصول الشطر الجنوبي على الاستقلال بقيام انقلاب ٥ نوفمبر الذي نفذته قوى إقطاعية وكمبرادورية كانت دائماً معادية للجهة القومية، وحليفة لحزب الشعب الاشتراكي ومنظمة التحرير وأخيراً للجهة التحرير التي تمكنت الجهة القومية من التغلب عليها شعبياً وسياسياً وعسكرياً وإخراجها من ساحة المنافسة أوحى المشاركة في مفاوضات الاستقلال، ولأن هذا النصر عليها جاء بخلاف توقعات محور عمران- خمر- الجند- ٥ نوفمبر الذي كان يراهن عليها، والذي ليس من الإمكان إشراكه في المفاوضات بدلاً عنها بعد هزيمتها تعويضاً لخيبتها، والتفافاً على دولة الاستقلال نيابة عنها، ولأن أحداً في الجنوب الذي بلغ مشارف الاستقلال بفضل ثورة التحرير العارمة لن يقبل بمثلى الاقطاع والكمبرادور الذين كانوا عند هذه الثورة من البداية كما حاربوا المنحى الوطني الديمقراطي لثورة سبتمبر أن يشتركوا في تقرير مصير ثورته ليلحقوها في ظل دولة الاستقلال بنفس المصير الذي انتهت إليه ثورة سبتمبر بتفويضهم انقلاب ٥ نوفمبر الرجعي، ولأن الجهة القومية وحلفاءها من القوى الديمقراطية الأخرى لم تكن تجهل تاريخ قادة نوفمبر، ومنهم الطبقي، ومنحاهم السياسي، وعلاقتهم مع الأوساط الرجعية العربية والاستعمارية، ولأن ميثاق الجهة القومية يلزمها بإقامة حكم وطني ديمقراطي تحرري في الجنوب، ويشترط أن تتحقق الوحدة اليمنية على أسس شعبية سليمة، ولأن التيار الجارف في الجهة القومية وخارجها لم يكن مستعداً، وهو يتهيأ لتصفية الاقطاع والكمبرادور وأجهزة الاستعمار البريطاني من الجنوب، لتسليم مصيره ومصير الثورة لذات القوى الإقطاعية والكمبرادورية التي أصبحت تترى على عرش السلطة في صنعاء، وتخطط لتقاسمها مع الجناح الإقطاعي الملكي تحقيقاً للمشروع الرجعي اليمني- السعودي- الاستعماري، ولأن هذا التيار الجارف هو الذي طغى على أية أصوات كانت تنظر إلى قضية الوحدة اليمنية نظرة رومانسية عاطفية، ولأن الجناح الإصلاحى البرجوازي في الجهة القومية الذي كان يتزعمه حطان الشعبى، والجناح الديمقراطي الثوري فيها الذي كان يرمز إليه عبد الفتاح إسماعيل لم يكونا مختلفين- رغم خلافاتهما الكثيرة- على مايمثله حكم ٥ نوفمبر من مخاطر على مستقبل الثورة اليمنية بشقيها، وعلى مستقبل الحركة الوطنية كلها، وعلى قضية الوحدة اليمنية ذاتها.

وأخيراً لم يكن ممكناً إشراك الحكم في صنعاء في مفاوضات الاستقلال، لأن الطرف الآخر، وهو الاستعمار البريطاني، لم يكن مستعداً لإشراك أى طرف أو عنصر حكومى يمثل حكومة الشمال التي كان يعتبرها غير مخولة الحق القانونى الدولى للاشتراك في تقرير مصير منطقة لولاية



شرعية لها عليها، ولا يحمل أبنائها تابعيتها بقطع النظر عن أنها فى الأصل جزء لا يتجزأ من اليمن. وحكومة صنعاء نفسها لم يخطر فى بالها قط أن تكون شريكاً فى هذه المفاوضات.

س ١٤- "ماهى ردود فعل القيادة السياسية فى الشطر الشمالى إزاء إعلان الاستقلال وقيام كيان مستقل فى الشطر الجنوبى..؟"

س ١٥- "ماهى رؤى القوى السياسية فى الشطر الشمالى إزاء إعلان استقلال الشطر الجنوبى..؟"

ج- كانت هناك عوامل واعتبارات عديدة تتحكم فى موقف حكام ٥ نوفمبر ١٩٦٧ فى شمال الوطن سواء إزاء إعلان استقلال جنوب الوطن أو إزاء قيام كيان مستقل فيه على أنقاض الوجود البريطانى، وهى عوامل واعتبارات قيدت هؤلاء الحكام عن اتخاذ أى موقف ضد حكومة الاستقلال لمدة عام تقريباً. وأبرزها الآتى:

١- أن حكام صنعاء كانوا مهتمين أولاً بتثبيت أوضاعهم السياسية فى شمال الوطن بعد انقلابهم على حكم المشير عبد الله السلال الوطنى وكانوا يحاذرون من القيام بأى خطوة عدائية ضد حكومة الاستقلال سيكون المستفيد الأول منها هو المشير السلال وأنصاره وحكومته التى كان بعضها مقيماً معه فى بغداد، حيث كان عند انقلاب ٥ نوفمبر، وبعضها فى القاهرة. ولم يخف على هؤلاء الحكام أن السلال أرسل مبعوثاً إلى عدن هو محمد شعلان وزير الاشغال السابق فى حكومته، وآخر هو الدكتور محمد على الشهاى الذى حمل رسالة الى رئيس الجمهورية لخطان محمد الشعبى، والذى- شأن زميله- التقى بوزير الثقافة والارشاد وشؤون الوحدة اليمنية عبد الفتاح اسماعيل وسلمه الرسالة- بناء على توجيهات رئيس الجمهورية- وأدار معه حواراً حول محتوى الرسالة التى كما حلت من الطليعة الرجعية للحكم الانقلابى الجديد فى صنعاء، فإنها طمعت فى أن تكون عدن الاستقلال ملتقى ومركز الحركة، الوطنية اليمنية لمواجهة هذا الحكم، بعد أن انتقل مركز الثقل الثورى لها- بالاستقلال- من شمال الوطن الى جنوب. وفى حالة موافقة حكومة الجبهة القومية على تحمل أعباء مواجهة الحكم الرجعى القائم فى صنعاء الى جانب القوى الوطنية فى شمال الوطن فإن السلال سيكون سعيداً بالتوجه من بغداد إلى عدن لاتخاذ موقعه الطليعى فى قيادة حركة المقاومة لحكم الرجعية الذى خيم من جديد على شمال الوطن.

وقد كان رد الشهيد عبد الفتاح اسماعيل لا يختلف عن در الدين التقي بهم الدكتور الشهاى من الوزراء امثال وزير الخارجية الشهيد سيف الضالمى، ووزير المالية الشهيد محمود عيش والرفيق على سالم البيض الذى كان وزيراً للدفاع آنذاك، حيث كان محتوى الرد بأنه على الرغم من الطليعة الرجعية الواضحة للحكم الذى خلف حكم السلال، إلا أنه لا ينفى التسرع باتخاذ أية خطوة ضده من قبل الجبهة القومية التى تواجه تركة ثقيلة خلفها المستعمر، لاسيما والحكم فى صنعاء لم يبدر منه حتى الساعة ماينم عن موقف عدائى، وحتى وإن كان ذلك موقفاً تكتيكياً

وأنياً من قبله، فإنه لا ينشئ استعجاله الى تغييره.

ورغم أن الرأي الذى أعرب عنه الدكتور الشهاوى باسم السلال وباسم الجناح الثورى الذى يمثله هو عدم إعطاء الفرصة لحكام ٥ نوفمبر للاستقرار على كراسيهم، حتى لا يستقروا على الحركة الوطنية فى الشمال، ومن ثم على النظام الثورى فى الجنوب، فإنه قدر وجهة نظر الجبهة القومية، واعتبر الزيارة تهينة بالحصول على الاستقلال الوطنى فى المقام الأول، فى الوقت الذى ظل فيه السلال وصحبه يرون أنه لا مواجهة ناجحة لحكم ٥ نوفمبر إلا بالتعاون مع عدن، تماماً كما كان الأمر من قبل إبان الحكم الثورى فى صنعاء الذى بدونه كان من الصعوبة بمكان قيام ثورة ١٤ أكتوبر فى الوقت الذى قامت فيه ونجاحها فى مقاومة المستعمر. وانطلاقاً من هذه القناعة الراسخة ظل الجناح الثورى المعارض لحكم ٥ نوفمبر على اتصال بحكم الجبهة القومية سواء عندما كان السلال وصحبه فى بغداد، أو عند انتقالهم الى القاهرة فى أغسطس ١٩٦٨ .

وما ينهى الإشارة اليه هنا ذلك اللقاء الذى تم بين الرئيس قحطان الشعبى والوفد الذى ترأسه فى بغداد، وبين المشير السلال وصحبه، حيث كان رد الرئيس قحطان على رغبة السلال وزملائه فى التوجه إلى عدن والتصدي لحكام ٥ نوفمبر من هناك، بغية إشعال المقاومة ضدهم فى كل مكان من شمال الوطن، أن هناك اتفاقاً بين صنعاء وعدن على إقامة مكاتب سياسية هنا وهناك كخطوة تنسيقية أولى على طريق الوحدة اليمنية، وأن عدن قد فتحت مكتبها فى صنعاء، وأنه تنتظر أن تفتح صنعاء مكتبها فى عدن- وهو ما لم يحدث على أية حال.

كانت صنعاء تتابع اتصالات وتحركات المشير السلال وصحبه من خلال عيونها فى بغداد والقاهرة وعدن. وحتى لا تكون عدن نقطة التقاء وانطلاق لهم فى مواجهتها، فإنها تظاهرت بقبول الأمر الواقع فى عدن، بل وأرسلت برقية ووفداً للتهنئة بالحصول على الاستقلال، وهو ما قابلته حكومة الجبهة القومية بالترحيب، بل وبالرغبة فى التعاون لمواجهة القوى الملكية والاستعمارية التى كانت مازال تطمح فى عرش بلقيس، ولا سيما بعد أن سقط حكم القوى الثورية. ومنذ هنا الوقت طرحت فكرة العمل على التنسيق بين الشطرين كخطوة أولى على طريق الوحدة اليمنية، وهى الفكرة التى لم ترفضها صنعاء لأن الوقت كان مهيئاً لإعلان نهايتها المهيبة ضد النظام فى الجنوب.

وفى ذلك ردنا أيضاً على:

ص ٢٢- الذى كان نصه: "ماهى دوافع القيادة السياسية فى الشطر الشمالى- آنذاك- فى إرسال برقية تهينة إلى قيادة الشطر الجنوبى بمناسبة الحصول على الاستقلال.. وكذا إرسال وفد للتهنئة لذات الغرض..

وكيف كانت طبيعة مهمة الوفد.. وماهى نتائجها..؟"

ولتعزيز تصورنا هذا فإننا نورد هنا ما جاء فى خطاب الرئيس قحطان الشعبى فى ١٩٦٨/١١/٢٩ عشية العيد الأول للاستقلال الوطنى: "وانطلاقاً من إيماننا بحتمية الوحدة

اليمنية فإننا نعمل بكل اخلاص على توثيق علاقاتنا وتطويرها مع أشقائنا في الجمهورية العربية اليمنية، ونعمل في الوقت نفسه على إرساء هذه العلاقات على أسس علمية بين جنوب اليمن وشماله ودراسته هذه القضايا المشتركة، والاتفاق حولها، وتوحيد وجهات النظر فيها وتطبيقها بين حكومتى الجنوب والشمال، بما يتفق والمصلحة العامة للشعب. ولهذا فقد نفذنا الاتفاق الذى بيننا وبين أشقائنا فى الشمال بفتح مكاتب التنسيق التى تحقق هذه الغاية. وقد عين فعلاً رئيس لمكتب التنسيق لجمهوريةنا لدى أشقائنا فى الشمال، وقد بدأ فعلاً فى مزاولة مهامه... ولا بد لنا أن نؤكد من جديد أننا نقف مع أشقائنا فى شمال اليمن بكل امكانياتنا ضد العدو المشترك المتمثل فى الامبريالية العالمية والرجعية والاستعمار وأذنانهم لتحقيق ثورة ٢٦ سبتمبر وثورة ١٤ أكتوبر أهدافهما المشتركة المصرية كاملة غير منقوصة". [المجلة، عدن، العدد ٢، يناير ١٩٦٩، السنة الأولى، ص ٦٩]

إذن فإن العلاقات كانت عادة بين عدن وصنعاء منذ الاستقلال وحتى نهاية عام ١٩٦٨، حيث لم تفصح الأخيرة عن موقفها الحقيقى لعوامل واعتبارات كان ما يسطناه أولها.

٢- كان بهم حكام نوفمبر الوصول إلى صيغة تصالحية للحكم فى شمال الوطن ذاته مع الجانب الملكى- باستثناء بيت حميد الدين- قبل مواجهة عدن بموقف مكشوف، وحتى تكون مواجهتهم لها من قبل قوى الرجعية الجديدة والتدنية معاً (الانقطاع الملكى، والانقطاع الجمهورى) بعد تحقيق وحدتهما، وبما يكفل دعم الرجعية العربية (وعلى رأسه السعودية) والاستعمار القديم والجديد والقوى القومية الشوفينية المعروفة بحساسيتها إزاء حركة القوميين العرب عموماً، والجهة القومية خصوصاً.

ولذلك فإن حكام صنعاء لم يسمحوا لأنفسهم باستغلال مؤامرة ٢٧ يوليو ١٩٦٨ التى قادها قائد الجيش السابق ناصر بريك فى العوائل وهددت بالانتشار الى مناطق أخرى، وهدفت الى الإطاحة بحكم الجبهة القومية، حتى وإن لم يكونوا- سرّاً- يمينين عنها، شأنهم فى ذلك شأن الرجعية العربية السعودية والاستعمار.

٣- كان لابد من الخلاص من القوى الوطنية فى الشمال ذاته. سواء تلك الموجودة داخل وحدات الجيش الحديثة وأخارجها،

هذه القوى التى لعبت الدور الأساسى فى كسر حصار السبعين يوماً الذى استمر من نهاية عام ١٩٦٧ حتى ٨ فبراير ١٩٦٨.

ولذلك فإن حكام صنعاء منذ مارس ١٩٦٨ حتى أحداث ٢٣-٢٤ أغسطس ١٩٦٧ عملوا على التخلص من هذه القوى العسكرية والمدنية، بأشكال مختلفة "مباشرة وغير مباشرة عبر القوة المجردة، وعبر إحداث الفتنة بين حركة القوميين العرب والبحث، وتزيق قوى الجديد كلها. وبذلك أمّنوا ظهورهم، ونزعوا الأشواك من طريقهم، وغدوا قادرين على الإعلان عن موقفهم المبيت ضد حكم الجبهة القومية.

٤- كان هناك تصور بأنه كما أمكن للجبهة القومية أن تضرب "جبهة التحرير" عشية الاستقلال الوطني، فإن هذه متصقة بعضها بعضاً بعد الاستقلال. ولذلك فإن على الحكم في صنعاء أن يلتزم موقف الحذر وألا تدير منه بادرة ماتشتم منها عدن أنه غير معترف بحكمها جنوب الوطن، إذ أن من شأن تصرف كهذا أن يحول دون تفجر الصراع داخل الجبهة القومية، وأن يؤجله- على الأقل- الي أجل غير مسمى، كما حدث من قبل عندما توحدت أطراف الجبهة القومية لمواجهة ما اسمى بالثورة ١٣ يناير ١٩٦٦ الذي جاء به "جبهة التحرير" على رأس الحركة الوطنية والثورة الشعبية في الجنوب بهدف تغيير اسم ودور وبرنامج الجبهة القومية.

وقد حدث ماتوقعته صنعاء الرسمية، حيث أدى الصراع بين بين ويسار الجبهة القومية إلى انقلاب ٢٠ مارس ١٩٦٨ الذي قاده اليمين، مستوداً باحتياطي الاستعمار في الجيش والأمن بهدف الخلاص من اليسار كله، لافى الجبهة القومية فقط وإنما خارجها أيضاً، هذا الانقلاب الذي تواكب مع بدء عملية التصفية لأطراف الحركة الوطنية في شمال الوطن ذاته، كما لو كانت هناك جهة واحدة أعطت إشارة العمل لكل من الحكم في عدن وصنعاء للإطباق على عنق الحركة الوطنية والتقدمية اليمنية هنا وهناك، والخلاص منها دفعة واحدة وفي وقت واحد.

لأن اليسار في جنوب الوطن كان أصلب عوداً وأقوى جانباً من اليسار في الشمال فإنه لم يتبع اليمين البرجوازي فيه أن يحقق ماحققه اليمين الإقطاعي في الشمال حيث اضطرت ردة الفعل الجماهيرية الغاضبة قحطان الشعبي إلى انتهاء انقلابه الهائس.

وفوق ذلك فإن عجزه عن مواجهة مؤامرة ٢٧ يوليو ١٩٦٨ الأتفة الذكر، ومهادرة يسار الجبهة القومية إلى القاء ثقله في المعركة ضدها وتمكنه من دحرها، قد اضطر حكم قحطان مع اليسار، وهو ماعبر عنه عودته الى تسلم مواقع التنظيمية في الجبهة القومية، بما في ذلك القيادة العامة لها، ووضع برنامج استكمال مرحلة التحرر الوطني الديمقراطي الذي أقرته القيادة العامة في دورتها التي عقدتها ما بين ٧- ١١ أكتوبر ١٩٦٨.

وقد أصاب هذا التصالح الذي أفاد منه اليسار فائدة كبرى تجمعت في تمكته آخر الأمر من الإطاحة باليمين- من موقع الشرعية- في حركة ٢٢ يونيو ١٩٦٩ التصحيحية- أصاب اليمين الإقطاعي الحاكم في صنعاء بخيبة أمل قاتلة، وأضاف عاملاً جديداً للكشف من صفحته، وإعلان موقفه الصريح المعادي لحكم الجبهة القومية، الذي بدأت ملامحه في الظهور في مطلع عام ١٩٦٩، واتخذ شكل حملة إعلامية وسياسية سافر اشترك فيها المسؤولون أنفسهم، بلغت حد دمع الجبهة القومية بالعصالة للاستعمار البريطاني- ومن هنا تسليمه إياها السلطة دون غيرها- وحد إلغاء الوجود الشرعي والدولي لـ "جمهورية اليمن الجنوبية الشعبية"، وهم ماتجلى في بيان وزارة الخارجية، يحمي جفمان في ٢٠ نوفمبر ١٩٦٩، وفي تخصيص "المجلس الوطني" في ١٦ مارس ١٩٦٩ بضعة مقاعد فيه باسم الجنوب اليمني لم تزد على ١٢ مقعداً.

وعكس القول أن القوى السياسية الثورية في شمال الوطن كانت ترى في اعلان الاستقلال

الوطنى تحت قيادة الجبهة القومية مايتفق تمام الاتفاق مع الدور القيادى الذى لعبته أثناء حرب التحرير الوطنية ومع الانتفاخ الجماهيرى حولها، ناهيك أن الظروف الموضوعية المحلية والعربية الدولية كانت تحتم أن يكون الاستقلال الوطنى هو البديل الطبيعى لحكم الاحتلال، يقطع النظر عن يتسلم علم الاستقلال. وحتى منظمة البعث- سواء فى شمال الوطن أو جنوبه، والتى كانت فى هذا الوقت واحدة، لم تكن ضد أن يقرر جنوب الوطن مصيره بنفسه، وأن يحقق استقلاله أولاً قبل أن تتحقق دولة الوحدة اليمنية المنشودة، وإن كانت المنظمة حينئذ أميل الى جبهة التحرير، وأقرب الى منطق الدول العربية وجامعتها فى أنه كان ينبغى أن تشترك جبهة التحرير الى جانب الجبهة القومية فى مفاوضات جنيف مع ممثلى بريطانيا وفى إعلان دولة الاستقلال، وفى حكمها. ومثل هذين الرأيين كانت تتبناهما القوى السياسية الثورية فى جنوب الوطن، حيث كانت توجهاتها العامة واحدة- شمالاً وجنوباً- فكما أن رأى "الاحاد الشعبى الثورى" كان متقارباً مع رأى الجبهة القومية فى حتمية تحقيق الاستقلال تحت قيادتها- وهو ما تشهد عليه نشراته وأدبياته- فإن رأى البعث فى الجنوب- كما سبق- كانا متطابقاً مع رأى شقه الآخر فى الشمال فى عدم جواز انفرد الجبهة القومية بإعلان الاستقلال وحكم دولة الاستقلال، وهو ذات الموقف الذى كانت تتخذه القيادة المركزية للبعث فى دمشق ونشرات وأدبيات البعث تؤكد ذلك بوضوح. وذلك هو درنا أيضاً على :

س١٨- "هل كانت القوى السياسية الأخرى تشارك الجبهة القومية الرئية فى ضرورة إقامة كيان سياسى مستقل فى الشطر الجنوبى.. وماهى الاسباب التى دفعتها لذلك" والخفائق الألفه الذكر تجيب بالنفى على :

س١٩- "هل وجد فى الشطرين من دعا إلى قيام الوحدة بين الشطرين، أثناء حصول الشطر الجنوبى على الاستقلال...؟"

وإذا كان قد وجد من دعا إلى ذلك- فرضاً- حيث أنه ليست بأيدينا وثائق مكتوبة تؤكد ذلك، فهو واحد من اثنين- وذلك مايمكن استيعاؤه من الظروف آنذاك وماتشير إليه بعض الانفضاءات الشفوية- إما عنصر كان متعاطفاً مع جبهة التحرير، وعندما رأى هزيمتها على يد الجبهة القومية والجيش الذى أزرها لأسباب تكتيكية خاصة به ويقوى الاستعمار، فإنه قننى أن لو دخلت صنعاء كمشرك فى المفاوضات وفى حكم دولة الاستقلال باسم الوحدة اليمنية أو عنصر رومانسى المزاج داخل الجبهة القومية يرى فى وحدة اليمن أولاً أهم من قيام حكومة ثورية فى الجنوب على انقراض الاستعمار، وعلى أمل أنه فى ظل دولة واحدة يمكن تحقيق الثورة. غير أن الرأى الآخر لا يلاحظ أن حكامه نوفمبر لم يكونوا مغيرين ولاقادريين- بفعل الظروف المحلية المحيطة بهم، والظروف العربية والعالمية من حولهم، والتى أشرنا الى بعضها فى ماسبق- على طرح شعار الوحدة الفورية، الذى تأخر طرحه حوالى عام كامل، ولم يجروؤا على رفعه- فى

شكل إلخاقى واستفزازى- إلا بعد أن تهيأت الظروف الأتفة الذكر، وتعذلت، بصورة خاصة، العوامل والاعتبارات الأربعة التى أومأنا إليها آنفاً.

ويمكن القول أيضاً أنه كان يوجد منذ لحظات تقرير المصير، بل وقبلها، من يتمنى تحقيق وحدة اليمين- يقطع النظر عن هوية الحاكمين وطبيعة الحكم- غير أن أمثال هؤلاء كانوا أفراداً خارج التنظيمات القائمة آنئذ. ولعل مجلة "الحكمة" التى أنشأها اتحاد الأدباء والكتاب اليمينيين فى مطلع السبعينيات هى المعبر النموذجى اليوم عن رأى هؤلاء الأفراد غير المتتمين آنذاك.

ولأنه لم يكن هناك صوت جمهورى مسموع أثناء لحظات الحصول على الاستقلال يطالب بالوحدة القومية لامن جانب حكام ٥ نوفمبر، ولامن جانب الجبهة القومية أو التنظيمات الوطنية الأخرى، فإنه يبدو غير مبرر طرح:

س٢٠- "هل كان هناك معارضون للوحدة فى الشطرين عند استقلال الشطر الجنوبى...؟"

فلم يكن هناك معارض للوحدة القومية فى لحظات تقرير المصير بالنسبة لجنوب الوطن، لأنه لم يطالب طرف ذو وزن بها فى هذا الوقت. بالتأكيد كان يمكن أن يكون الوضع فى اليمين مختلفاً جذرياً لو أنه كان قد قام فيها شكل ما من أشكال التحالف الوطنى قبل الثورة يتولى هو تفجير ثورة ٢٦ سبتمبر وثورة ١٤ أكتوبر ويقودهما على النطاق الرسمى والشعبى- فى ضوء برنامج عمل وطنى موحد- ويحقق من ثم عملية استقلال الشطر الجنوبى، وإقامة دولة الوحدة على كامل الأرض اليمنية.

ولكن مثل هذا التحالف الواسع، أو الجبهة الوطنية- العريضة، التى كان يدعو لمثلها عبد الله باذيب ورفاقه خلال الخمسينيات وفى مطلع السبعينيات استحال تحقيقها بسبب الصراعات المبررة بين التيارات القومية ذاتها- ناصرية وبعثية، وحركية- والتى كانت انعكاساً لما هو موجود فى الساحة العربية، وبينها مجمعة وبين التيار الماركسى.

وعند ذلك فإن مستوى الوعى الوطنى فى اليمين لم يكن قد بلغ ذلك المدى الذى يتيح له- عملياً وسياسياً- تجاوز أوضاع الاقطاعية والاستعمارية، بحيث يتمكن من خلق حركة وطنية يمنية موحدة وفق برنامج وطنى مشترك، رغم أنه وجدت تنظيمات "قطرية" أو تيارات سياسية وطنية على نطاق اليمين كلها، تجسدت أساساً فى "الاتحاد الشعبى الديمقراطى" و "حركة القوميين العرب- فرج اليمن" و"منظمة البعث".

وحيث أن الظروف الشطرية "كانت لها الغلبة، فإن الامكانية الموضوعية واللاتية التى كانت متاحة هى أن تعبر حركة التغير عن نفسها- بدءاً من شمال الوطن- من خلال قيام "تنظيم الضباط الأحرار" المتحالف مع البرجوازية، والمعتمد اعتماداً كاملاً ومسبقاً على مصر الناصرية، بتفجير ثورة ٢٦ سبتمبر عام ١٩٦٢، وأن تقوم ثورة ١٤ أكتوبر عام ١٩٦٣ فى جنوب الوطن تحت قيادة تنظيم "الجبهة القومية" الذى رغم العلاقة التنظيمية والسياسية الخاصة التى كانت تربطه بحركة القوميين العرب فى شمال الوطن، إلا أنه أخذ يتمايز ويستقل عنها تدريجياً بحكم انصرافه

الكلى لقضية تحرير جنوب الوطن من الاستعمار البريطانى، ومن هنا وضعه "الميثاق الوطنى" فى مؤتمره الأول الذى عقد ما بين ٢٢-٢٥ يونيو فى تمز، والذي كان منصّباً على هذه القضية فى ماضيها وحاضرها ومستقبلها، والذي تضمن برنامجاً عن طبيعة المهام الوطنية والاجتماعية والقومية والدولية التى على النظام الوطنى أن ينهض بها فى جنوب الوطن تحت قيادة الجبهة القومية بعد نيل الاستقلال الوطنى، وقيام الدولة المستقلة فيه.

وكما أن أهداف ثورة ٢٦ سبتمبر لم تشر الى قضية الوحدة اليمنية فى هدفها الخامس إلا إشارة عامة مبهمّة بدعوتها الى "العمل على تحقيق الوحدة الوطنية فى نطاق الوحدة العربية الشاملة" فإن "الميثاق الوطنى" للجبهة القومية قد وضع قضية الوحدة اليمنية فى صيفته، وإن بدت أكثر تحديداً من حيث محتواها الاجتماعى الشعبى المنشود، إلا أنه اعتبرها واحداً من الأهداف التى على النظام الوطنى الذى يخلف وجود المستعمر أن ينهض بها. كانت الصيغة كما جاء فى بنده: وإن الشعب العربى فى إقليم اليمن الشمالى والجنوبى جزء من الأمة العربية، وإن إقليم اليمن جزء لا يتجزأ من الوطن العربى، وتربطه وحدة تاريخية ونضالية ومصيرية مشتركة. لذا فإن إعادة وحدة شعبنا العربى فى إقليم اليمن شماله وجنوبه، سيراً نحو وحدة عربية متحررة، مطلب شعبى وضرورة تفرض متطلبات الثورة ويجب أن تتم على أسس شعبية وسليمة". (ص ٧٩) حقاً ترجمت ثورية سبتمبر فكرة الوحدة الوطنية" ترجمة ثورة عالية برفعها خلال مسيرتها النضالية شعار الوحدة اليمنية، ودعمها لثورة ١٤ أكتوبر بكل امكانياتها المتاحة.

وحقاً ترجمت ثورة ١٤ أكتوبر شعار الوحدة اليمنية ترجمة وطنية رفيعة بأخطار الاستعمار البريطانى الذى كان فى موقع الهجوم ضد ثورة سبتمبر الى التراجع الى موقع الدفاع عن اساس وجوده فى جنوب الوطن بعد أن فتحت عليه جبهة ساخنة ظلت تتسع وتقتد ألسنة لهبها حتى بلغت عدن نفسها التى تحولت الى صفيح ملتهب لانتطبق قدماء الوقوف عليه بما اضطره آخر الأمر الى الجلاء.

وحقاً أن ذلك كله مثل شكلاً عملياً للوحدة النضالية بين قوى الثورة فى الشمال والجنوب، الموجهة ضد الرجعية الملكية اليمنية والعربية والاستعمار القديم والجديد، ودفاعاً عن الثورة والجمهورية فى الشمال، وسعياً نحو تحقيق الاستقلال الوطنى للجنوب، وطموحاً- فى آخر الأمر- الى بلوغ وحدة اليمن على أسس وطنية شعبية.

وقد صاغ الميثاق الوطنى "للجبهة القومية هذا الشكل العملى للوحدة النضالية التى جمعت الثورتين وقوامها الوطنية بقوله: "وعلى الرغم من منطق التجزئة الذى ساد حركة التحرر الوطنى التقليدية على مستوى الشمال والجنوب. إلا أن الحركة الوطنية الثورية بعد دراسة كاملة لأزمة للعمل الوطنى (الأزمة العمل الوطنى- الشهارى) فى المنطقة توصلت الى قناعة تامة بأن تكتيل القوى الوطنية الثورية فى شمال اليمن وجنوبه للنضال ضد الاستعمار والرجعية هو السبيل الثورى الجاد، فلقد كانت الحركة الوطنية فى الجنوب لا تستطيع أن تباشر اتجاهها الثورى ضد الاستعمار،

مادامت القوى الرجعية المتروكية هي المسيطرة في الشمال اليمني، وهي بالضرورة الحليف القوي للاستعمار.

إن هذا أكد بما لا يقبل الشك أن المشاكل التي يعاني منها الشعب في الجنوب والشمال مشاكل واحدة تؤكد وحدة أرضه ووحدة نضاله. إن شعارات (وحدة التراب اليمني) (وحدة الشعب العربي في إقليم اليمن) (وحدة النضال) هي الطابع الذي ميز الحركة الوطنية الثورية عما عداها". (ص ٤٩-٥٠)

غير أن هذه الوحدة النضالية- العملية لم تستطع أن تعبر عن نفسها ايدولوجياً وسياسياً وتنظيماً في ميثاق وطني مشترك لثورتى سبتمبر واكتوبر، وتقوم على أساسه جبهة وطنية يمنية عريضة تجمع شتى أطراف الحركة الوطنية اليمنية، أو حتى الحكم الثوري في صنعاء والجبهة القومية في الجنوب.

فعدا العوامل التي يمكن استشفافها عما سبق شرحه، فإن صنعاء كانت وظلت تفتقد البرنامج والتنظيم الخاصين بثورة سبتمبر. فتتظيم الضباط الأحرار الذي أشعل شرارتها تبخر في اليوم الثاني مباشرة- على عكس ما حدث في البلدان العربية الأخرى التي قامت فيها ثورة وطنية-، ولم يكن لقيادة الثورة ولحلفائهم المصربون متحمسين لإقامة تنظيم سياسي خاص بها على أساس برنامج واضح يحدد مهامها والهيئة والاجتماعية.

حقاً أن الفكرة لم تكن غائبة تماماً، والمحاولات المتعثرة قد بذلت أحياناً. فقد جاء في "البيان الأول للثورة" الذي أصدره "مجلس قيادة الثورة" في ٢٧ سبتمبر ١٩٦٢ أنه من الضروري "تنظيم جماهير الشعب في تنظيم شعبي موحد يشارك في عملية البناء الثوري، ويمكثها من مراقبة أجهزة الدولة مراقبة تامة، يمنعها من الانحراف عن أهداف الثورة"

وفي لقاء الأسكندرية الذي تم في يوليو ١٩٦٥ وجمع فيه عبد الناصر بين الفريقين الثوريين بزعامة المشير عبد الله السلال والفريق الاصلاحى برئاسة القاضى عبد الرحمن الأريانى، تقدم الفريق الأول بصيغة برنامجية هي "وثيقة العمل الوطنى" التي كلف كاتب هذه السطور بصياغتها وقدمها الرئيس السلال الى جمال عبد الناصر الذي دعا إلى قيام جبهة وطنية في الشمال تضم الفريقين.

وكما صعب قيام تنظيم شعبي "أوجهية وطنية" للتناقض الحاد بين الفريقين، وللخوف من دخول ممثلى الأحزاب في أى منهما، وبالأكثر خوف الأجهزة المصرية البيروقراطية في اليمن، ولضعف مستوى الوعي لدى قادة الثورة أنفسهم بأهمية وضرورة وإمكانية تنظيم قوى الثورة، فإن التنظيم الذي قام في ديسمبر ١٩٦٦ وحمل تسمية "الاتحاد الشعبى الثوري" والذي لم تسمح الأجهزة المصرية بدخوله إلا لمن ترضى عنهم عنا أولئك الذين كان يتمسك السلال بضرورة وجودهم فيه لفتقته بهم، لم يستطع أن يقف على أقدامه لتحكم الظروف الموضوعية والذاتية الآتفة الذكر في حركة بنائه، ولإعلان عنه في وقت متأخر جداً، حيث جاءت نكسة ٥ يونيو ١٩٦٧ التي



عكست تأثيرها السلبى على علاقات القوى داخل شمال الوطن لصالح الفريق اليمنى، لتعقد أكثر إمكانية إقامة مثل هذا التنظيم.

هكذا بقيت ثورة سبتمبر بدون برنامج عمل، وبدون تنظيم سياسى، والوقت الذى لم تستطع فيه الأحزاب غير الشرعية أن تخلق أى شكل من أشكال التحالف الوطنى فيما بينها بفعل الحساسيات المبررة التى كانت تقتل بها، وبالذات بين حركة القوميين العرب والبعث، بينما كانت ثورة ٤١ أكتوبر تقتلك تنظيماً قائداً لها هو الجبهة القومية.

وهكذا يكمن القول أنه فى ظل غياب آلية سياسية وتنظيمية واحدة أو موحدة تقود حركة الثورتين وتوحد مجراها الوطنى الديمقراطى فى نهر ثورى واحد وفق استراتيجية عامة واحدة وبرنامج أوميثاق وطنى مشترك يتضمن مفهوماً واضحاً ومحددًا لمحتوى الوحدة اليمنية وأسس وأسلوب وزمن تحقيقها فإنه ماكان ممكناً أن يسير التاريخ فى غير الطريق سارفيه بالفعل، طريق إقامة دولة مستقلة خاصة فى جنوب الوطن، بكل ما ترتب على ذلك من حدوث تفاعلات وصراعات سياسية واجتماعية فيه بين جناح إصلاحى يمينى تسلم معظم مقاليد السلطة باسم الجبهة القومية وجناح ديمقراطى ثورى مسنود بقضايا وقوى العمل الوطنى الأخرى على نطاق اليمن كلها، وبكل ما أدى إليه فى آخر الأمر من قيام حركة ٢٢ يونيو ١٩٦٩ التى كما صحت المجرى الوطنى لثورة ١٤ أكتوبر فإنها فجرت محتواها الاجتماعى الديمقراطى.

وحتى قبل أن تغير بنية المجتمع الطبيعية والسياسية فى جنوب الوطن بفضل قيام هذه الحركة، وهوما جعل كلا شمال الوطن وجنوبه يسيران فى خطين متعارضين كلياً، خط الثورة الوطنىة الديمقراطية فى الجنوب، وخط الثورة المضادة الاقطاعية والكمبرادورية فى الشمال، فإن الوضعية الاجتماعية- السياسية- الثقافية- السيكولوجية لم تكن متطابقة تماماً فى شطرى اليمن غداة الاستقلال، فبينما فسخ وجود الاستعمار البريطانى فى جنوب البلاد البنية الطبقيّة القروسطية وحول سلاطين الاقطاع الى شرائح هشة مرتبطة بوجوده فى المدينة أكثر من ارتباطهم بالريف واضعف اعتمادهم على العلاقات البطريركية مع قهائلهم، وبذر- بدون قصد منه- بذور الصراع الطبقي بينهم وبين الفلاحين والمزارعين الذين يعملون فى أراضيهم بأدوات انتاج حديثة قدمها لهم المستعمر، فإن حياة العزلة والاتفلاق والجمود التاريخى الذى عاشته البنية الطبقيّة فى شمال الوطن عبر مختلف العهود، بما فيها العهد التركى، والعهد الإمامى، قد خلقت وضعاً بالغ التعقيد والتعقيد، حيث كان للعلاقات البطريركية، وخاصة فى المنطقة الشمالية من ج.ع.ى، نفوذ ساحق، وحيث كانت الأستقرابية القبلية التى اغتنت إبان الحرب بين الثورة والثورة المضادة وتحولت إلى استقرابية إقطاعية ومالية شديدة الارتباط بالرجعية العربية والاستعمار، وخاصة بالرجعية الام فى السعودية التى أغدقت عليها الأموال وربطتها بها ربطاً عضوياً، وبالأستعمار الأمريكى الذى تحول الى قبله لها شأن الرجعيات العربية.

وإذا كان وجود الاستعمار البريطانى فى عدن قد ساعد على وجود برجوازية كمبرادورية

تابعة فيها، فإن هذه منذ أدركت أن ظل سيدها سينتشر عن جنوب الوطن، فإنها، وهي الظل التابع له، وطلت نفسها حتى قبل أن تقتلع رياح الثورة دعائم الاستعمار، على الرحيل عن عدن، إلى شمال الوطن والمخارج، حيث ينتظرها المستقبل المنشود.

وهكذا فإنه بعد أن كانت الهمجوازية اليمنية أمام قسوة وبلادة حكم الاقطاع الإمامي تهاجر إلى عدن، حيث الجنة الموعودة، فإنها - ومعها الهمجوازية الأجنبية - أصبحت ترى في شمال الوطن بعد سقوطه في يد الاقطاعية والكميرادورية بفعل انقلاب ٥ نوفمبر ١٩٦٧ هو المهجر الجديد والوطن الأم والبقرة الحلوب.

وفي ظل القوى الطبقية المتجانسه المصالح والرؤى السياسية أخذت قوى الاقطاع والكميرادور، أومعضها، تتحرك جنوب الوطن إلى شماله لتشكّل معها قاعدة اجتماعية يقوم عليها نظام الحكم الذي جاء به ٥ نوفمبر ١٩٦٧، ولتشكّلوا معاً بثورة المضادة في موازاة ومواجهة بثورة الثورة التي بدأ واضحاً منذ هذا الانقلاب أنها أخذت تتمركز في الجنوب، حيث مركز الثقل للحركة الوطنية والثورة اليمنية، الذي ازداد كثافة وتوطناً بهجلاء المستعمر وقيام حكم وطني كان كل شيء، ينهى، من واقع المجري النضالي الذي سارت فيه الثورة أن الجناح الأقوى فيه هو التيار الراديكالي حتى ولو لم تكن الغلبة في جهاز الحكم له غداة الاستقلال، وهو ما أكده استيلاء هذا الجناح على السلطة كاملة بعد مضي حوالي سنة ونصف فقط على انتزاع الاستقلال الوطني. تلك هي إجابتنا العامة أيضاً على:

س٢١- الذي كان نصه: "هل كان غياب التوصل إلى إطار مسبق لدولة الوحدة هو السبب الذي أوجد عوامل الشك بين القوى السياسية في الشطرين، وبالتالي أوجد الكيان السياسي المستقل في الشطر الجنوبي...؟" وعلى:

س٢٢- التي جاء فيه: "ماهي العوائق التي حالت دون تحقيق الوحدة أثناء استقلال الشطر الجنوبي مباشرة، من وجهة نظرك...؟" وعلى:

س٢٣- القائل: "هل أنت مع الرأي القائل بأن يوم الاستقلال كان مناسبة تاريخية وطبيعية لإعادة وحدة اليمن أرضاً وشعباً.."

ولماذا لم يتم ذلك؟ رغم أن الهدف الأول من أهداف سبتمبر يقول "التحرر من الاستبداد والاستعمار ومخلفاتها وإقامة حكم جمهوري عادل،

وإزالة الفوارق والامتيازات بين الطبقات" كما أن الهدف الخامس للثورة يقول: "العمل على تحقيق الوحدة الوطنية في نطاق الوحدة العربية الشاملة" .. وأيضاً فإن من أهداف ثورة الرابع عشر من أكتوبر إعادة تحقيق وحدة الوطن". وعلى:

س٢٥- الذى ورد فيه: "هل كان هناك اختلاف جوهري فى طبيعة الأوضاع القائمة فى أى من الشطرين عاق دون تحقيق الوحدة.. وما هو..؟".

ورغم أننا عاجلنا خلال إجاباتنا السالفة أهمية الدور المصرى وأهدافه فى اليمن فإنه من المفيد العودة إلى ذلك بتركيز أشد فى ضوء:

س٢٦- "نظراً للدور المصرى المؤثر فى دعم ثورة سبتمبر وأكتوبر.. فهل كان الدعم المصرى لثورة أكتوبر منطلقاً من مبدأ دولة يمنية واحدة عند جلاء الاستعمار، وهل لنكسة حزيران يونيه عام ١٩٦٧م دورها فى تطور الظروف السياسية فى اليمن بشرطه، ومنها ما يتصل بإعادة الوحدة اليمنية.. وهل لإنهاء مهمة الدور المصرى عام ١٩٦٧ فى دعم الثورة اليمنية صلة بموضوع الوحدة اليمنية..؟"

فى رأى أن الاستراتيجية القومية العامة التى كان يسترشدها جمال عبد الناصر والمتمثلة فى الدعوة إلى تحرير وتوحيد وتطوير الوطن العربى تحت زعامة مصر، والإصرار العنيد على بحثها من جديد، بعد أن أصيبت بضربة قاتلة بعد انفصال سوريا عن مصر فى سبتمبر ١٩٦١، وبعد اضطراب مصر إلى تجميد عضويتها فى الجامعة العربية رداً على "بمؤقر شتورا" فى لبنان الذى أراد به الملك والرؤساء العرب محاصرة قاعدة الثورة العربية- مصر- شأن ما فعله ملوك أوروبا الإقطاعيين فى مواجهة الثورة الفرنسية التى أخلت تهدد عروشهم، ورغبة فى الإمساك بزمام المبادرة من جديد، بدأ بكسر أضعف حلقة فى سلسلة الأنظمة الرجعية العربية، ممثلة فى نظام الأئمة الأثرى فى شمال اليمن- أقول فى تصورى أن ذلك هو مبعث اختيار عبد الناصر له كساحة قومية أساسية فى صراعه مع الحلف الإقطاعى- البورجوازى- الاستعمارى- الصهيونى الذى اتحد ضده وضد مشروعه القوى التحررى- التوحيدى- التقدمى.

ويقطع النظر عما إذا كان قد حسب حساب كل شىء يمكن أن يواجهه فى اليمن على هذا الحلف الضارب، فإنه كان يعرف سلفاً أنه يغامر بولوج غابة تعشش فيها زواحف القرون الوسطى وضواوى القرن العشرين، وأن هذه الزواحف والضواوى ستألب عليه.

وامن شك فى أن الترحيب الجماهيرى الهائل الذى لقيته ثورة ٢٦ سبتمبر ١٩٦٢ فى جنوب اليمن، وتقاطر هذه الجماهير نحو الشمال دعماً لهذه الثورة، وقابلية الجنوب لأن يكون رثة وطنية تقتبس منها ثورة سبتمبر، بعد أن قامت فى وجهها ثورة مضادة مدعومة بقوة من الرجعية والاستعمار، ولاسيما الاستعمار البريطانى المحتل لجنوب اليمن- مامن شك فى أن ذلك كان من العوامل شجعت عبد الناصر على دعم أى وكل تحرك ثورى يمكن أن يتطلق من الجنوب ضد الاستعمار البريطانى.

وكان تشجيعه لقيام "الجبهة القومية" فى صنعاء وتجهيله لحظتها التحريرية وراء فتح معسكر فى تمز لتدريب الوطنيين الراغبين فى حمل السلاح ضد المستعمر، وأحد عوامل وضع خطته القاضية بمواجهة البريطانيين فى الجنوب، والتى أطلق عليها تسمية عملية "صلاح الدين".

وكان انخراط الشمال والجنوب- بدعم من مصر- فى معركة الدفاع عن ثورة سبتمبر ومعركة الهجوم على الاستعمار البريطانى فى عقر داره فى عدن، انطلاقاً من ردفاً التى اندلعت منها شرارة ثورة ١٤ أكتوبر عام ١٩٦٣- كان ذلك مما عمق لدى عبد الناصر وعيه التاريخى والقومى بأن جنوب اليمن هو جزء لا يتجزأ من الوطن اليمنى الواحد الذى جزءه الاستعمار، وذلك ما عبر فى أكثر من خطاب من خطابه، وخاصة تلك التى القاها فى صنعاء وتعز أثناء زيارته للجمهورية فى إبريل ١٩٦٤، حيث جاء فى أحد هذه الخطابات فى صنعاء فى ٢٥ إبريل: "أهل حضر موت، وحضر موت، كانت دائماً جزءاً من اليمن.. وكانت عدن جزءاً لا يتجزأ من اليمن" واحتلت عدن، ثم بدأت تزحف لتحتل من اليمن شبراً".

لأنظر كتابنا: عبد الناصر وثورة اليمن القاهرة مكتبة مدبولى، ص ٥٣).

ولكن عهد الناصر- كسياسى واقعى- كان ينطلق مع تعامله مع اليمن من الواقع القائم فيها، والمتشمل فى وجود دولة مستقلة فى الشمال، ومنطقة محتلة فى الجنوب تسمى لتحرير نفسها من قبضة المستعمر، والحصول على حقها الطبيعى والشرعى فى تقرير المصير، قبل تحديد أية خطوة تتعلق بوحدها مع وطنها الأم الشمال، ومن هنا تشجيع مصر لجهود الجامعة العربية والأمم المتحدة المتعلقة بنزع أبناء الجنوب اليمنى حقهم فى تقرير مصيرهم.

وبالتالى فإنه من الصعب التصور أن الدعم المصرى لثورة ١٤ أكتوبر كان "منطلقاً من مبدأ قيام دولة يمنية واحدة عند جلاء الاستعمار".

ما من شك أنه لواتيج لعبد الناصر البقاء فى اليمن، ولم تحدث نكسة ٥ يونيو ١٩٦٧ التى أخرجه منها- مرغماً- لما كان طموحه بأقل من طموح محمد على باشا حاكم مصر، الذى بعد أن وصلت قواته إلى المخاء كانت تنهياً للزحف نحو عدن "عين اليمن" حسب تسميته لتوحيدها مع شمال اليمن تحت قيادته، الأمر الذى عجل باحتلال بريطانيا لعدن فى ١٩ يناير ١٨٣٩ لقطع الطريق عليه، وإجهاضها من مشروعه، واضطراره عام ١٨٤٠ بضغط أوروبى للخروج من اليمن ومن المشرق العربى كله.

ولاشك أن لبريطانيا دوراً فى توجيه إسرائيل ضرتها إلى مصر عبد الناصر فى ٥ يونيو ١٩٦٧ للإخراج عبد الناصر من اليمن فقط والحيلولة من ثم دون أن يمتد نفوذه إلى عدن من خلال هذا الشكل أو ذاك للوحدة اليمنية التى يمكن تحقيق تحت قيادته فقط، وإنما أيضاً لإجهاض مشروعه القومى التحريرى- التوحيدي- التقدمى الطموح على مستوى الوطن العربى كله.

لقد كان ذلك بعض ما قلناه فى نثوة "العلاقات اليمنية- المصرية" التى عقدت فى عدن فى يناير ١٩٦٩.

وكان خروج جيش عبد الناصر من اليمن يعنى ترك علاقات القوى المحلية فى الشمال والجنوب تقرر مصير الوضع هنا وهناك، بما فى ذلك مصير قضية الرحدة اليمنية التى كان سياق

حركة الأحداث التاريخية- ناهيك عن الظروف المحيطة باليمن- قد جعلها أبعد من أن تكون إحدى قضايا الساعة أوضمن جدول الأعمال الآن.

ص ٢٧: "هل ترى أن قوى خارجية قد أسهمت في عدم قيام الوحدة بين الشطرين أثناء حصول الشرط الجنوبي على الاستقلال.. ومن هي.. وما هو تأثير كل منها؟"

ج- القوى الخارجية من رجعية واستعمارية كانت مطمئنة أثناء حصول جنوب الوطن على استقلاله إلى أن "خطر" الوحدة اليمنية ما يزال بعيدا، وأنه من القوى السياسية الفاعلة في الشمال والجنوب يطالب بتحقيقها، حتى تضطر هذه القوى الى بذل جهد للحيلولة دون ذلك.

كانت القضية المطروحة في لحظات تقرير المصير هذه لاقيام أوعدم قيام الوحدة اليمنية، وإنما من يحكم دولة الاستقلال في جنوب اليمن، جبهة التحرير، أم الجبهة القومية، أم الجيش الاتحادي. ولم يكن أحد من هذه الأطراف الثلاثة يستخدم قضية الوحدة ضمن أرواقه التي يلعب بها مواجهة الطرف الآخر. فقد كانت مواقف كل طرف منها معروفة لدى الشعب ولدى القوى الخارجية.

ولأن قضية الانفراد بحكم دولة الاستقلال هي محور الصراع والمحك لدى قوة كل طرف فقد كان على كل فريق أن يزن قواه إما بالتصادم مع الفريق الآخر، أو بحالوة التحالف معه لاحتوائه، ومن ثم للاقتضاض عليه في آخر الأمر.

وقد اختارت جبهة التحرير المنازلة الميدانية مع الجبهة القومية في ما أسمى بالقتال الأهلي الأول الذي تفجر في يوليو ١٩٦٧، والقتال الأهلي الثاني الذي بدأت نلره في سبتمبر ولم يمدد أواره نهائيا إلا في نوفمبر ١٩٦٧.

ولأن الجيش لم يؤانس في نفسه القوة للانفراد بالسلطة في ظرف غير ملائم تماما، وهو ما كانت تخطط له الأوساط البريطانية في عدن في أول الأمر فإنه- بتوجيه بريطاني لقيادته- اختار الوقوف الى جانب الطرف الذي كانت كل المؤشرات تدلل في عدن ولحج بأنه يقترب من مشارف النصر، بعد اسقاطه للرئف، وهو الجبهة القومية، على أمل تصفية الحساب معها بالتعاون مع يمينها في ظروف لاحقة تكون أكثر مواتاة لذلك.

ذلك ما أوضحه أيضا عبد الفتاح اسماعيل بقوله إنه "كانت بريطانيا تعتقد أن انحياز الجيش إلى الجبهة القومية سيكون لغمها الذي يمكن أن تفجره في طريق الاستقلال الوطني، ووضع البلاد في قبضة الاستعمار الجديد. وبالفعل كشفت الأحداث بعد انقلاب ٢٠ مارس، وانتفاضة ١٤ مايو عن المكان الذي أرادت بريطانيا للجيش أن يحتله. لكن الجبهة القومية كانت اكبر من أن يمر فوق نضالها الوطني كل ذلك".

عبد الفتاح اسماعيل، الثورة الوطنية الديمقراطية وأفاقها المستقبلية، كتابات مختارة، الكتاب الثاني ص ٤٤

ص ٢٨ "من المعروف أن حركة ٥ نوفمبر عام ١٩٦٧ كانت في بداية شهر استقلال جنوب الوطن الذي يتم في الثلاثين منه.. فهل كان قيامها له علاقة بعدم قيام الوحدة.. وهل لأحداث

أغسطس ١٩٦٨ في الشطر الشمالي تأثيرها على قضية الوحدة اليمنية...؟  
ج- حركة ٥ نوفمبر ١٩٦٨ سدت الطريق الذي شقته ثورتا سبتمبر وأكتوبر للوحدة اليمنية، هذا الطريق الذي، وإن بدا أنه لن يكون قصيراً لتفاوت الظروف الموضوعية والذاتية المتعلقة بالشرطين والثورتين، ولسير كل منهما في مسار أيديولوجي وسياسي وتنظيمي خاص به، إلا أنه كان يجمع بينهما قاسم عام مشترك هو التوجه الوطني الديمقراطي.

فقيام هذا الانقلاب وإقصاء الجناح الثوري من السلطة وصعود قوى اقطاعية رجعية صريحة وذات علاقات معروفة مع الأوساط الرجعية العربية، والسعودية بالذات، ومع الأوساط الاستعمارية، وخاصة العسكرية المغامرة المعادية لكل أطراف الحركة الوطنية، سواء في الشمال أو الجنوب، وهو ما تضح جلياً في توجيه الضربات إليها منذ مارس ١٩٦٨، وفي إحداث الفتنة بينها وقطف ثمار ذلك لصالح تثبيت حكم ٥ نوفمبر الرجعي - بذلك قطع طريق الثورة الوطنية الديمقراطية الذي كانت ثورة سبتمبر بقيادة الفريق الوطني فيها بزعامة المشير السلال تسير فيه، وإن ببطء، ولكن باستقامة، وبذلك بدأت نكسة ثورة سبتمبر.

ولم يكن لأحداث أغسطس ١٩٦٨ تأثير على قضية الوحدة اليمنية إلا من زاوية غير مباشرة، من حيث أن اقتتال قوى الجديد التي كان لها الفضل الأول في كسر حصار صنعاء، والتخلي عن تلك الوحدة النضالية التي جسدها من خلال تلاحمها إبان الحصار داخل الجيش الحديث والمقاومة الشعبية، ليس له إلا نتيجة واحدة هي قكين قوى الاقطاع ومثليه السياسيين الذين كانوا على رأس السلطة من الانفراد بها نهائياً وفتح الطريق للتصالح مع الرجعية القديسة - باستثناء بيت حميد الدين - ومع الرجعية العربية السعودية وكل قوى الاستعمار، ومن ثم ازدياد الحاجز الطبقي - السياسي، الداخلي والخارجي، الذي بدأ ينتصب بقيام انقلاب نوفمبر في طريق الوحدة اليمنية السلمية والديمقراطية - ازدياده سمكاً وارتفاعاً.

س ٢٩ - "من المعروف أيضاً أن الدفاع عن الثورة الجمهورية، ومواجهة حصار السبعين يوماً كان في نفس الفترة التي قامت فيها حركة الخامس من نوفمبر عام ١٩٦٧، وتم فيها جلاء الاستعمار من جنوب الوطن في الثلاثين من نوفمبر ١٩٦٧، إذا كان الحصار في لفترة ما بين الثامن والعشرين من نوفمبر عام ١٩٦٧ وحتى الثامن من فبراير عام ١٩٦٨.. وطبيعي أن قيام الوحدة بمجرد الاستقلال كان يعني قوة الثورة والنظام الجمهوري في مواجهة أكبر التحديات، ودمر أعداء الوطن وأعداء حريته واستقلاله.. فلماذا لم يتم ذلك...؟"

ج - لا مجال للمقارنة بين ٥ نوفمبر الذي مثل مأتماً وطنياً عاماً في اليمن كلها، وبين ٣٠ نوفمبر الذي كان عرساً وطنياً شاملاً عاشه الشعب اليمني من أقصى جنوب الوطن إلى أقصى شماله. ولا شأن لحركة ٥ نوفمبر بضرب حصار السبعين يوماً. فالذين قادوها هربوا من صنعاء إلى تعز والحديدة، وكانوا مستعدين للتعاطي مع الحلول الاستسلامية. والذي حطم الحصار وأفضل من ثم الحلول الاستسلامية هو قوى الجيش الحديثة وأبناء الشعب الذين انتخطوا في المقاومة

الشعبية. وقد أسهمت حكومة الاستقلال في جنوب الوطن في دعم صمود المقاتلين الوطنيين من خلال إرسال وفد ومساعدات إلى شمال الوطن. ولم يكن لا اليمن الإقطاعي الحاكم في صنعاء ولا اليمن البرجوازي المتسلط في عدن مستعدين لتحقيق الوحدة اليمنية بعيد الاستقلال، ولا لمواجهة التحديات الرجعية والاستعمارية، ومواجهة مؤامراته على حرية واستقلال الوطن. وكما أن كسر حصار السبعين يوماً هم قوى الجند في الجيش وجماهير المواطنين، فإن الذي دحر مؤامرة ٢٧ يوليو ١٩٦٨ هم قوى اليسار في الجبهة القومية. وكان لابد من تصفية بين الجبهة القومية ليستقيم خط الثورة والوحدة اليمنية، وهو ما حدث بحركة ٢٢ يونيو ١٩٦٩ المباركة، التي وحدت الجنسية اليمنية، وألغت تسمية «الجنوبية» من اسم الجمهورية الذي أصبح يعمل مضامين وطنية وديمقراطية عامة تتجاوز الحدود الجغرافية والسياسية للجمهورية: «جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية» الأمر الذي أثار الحساسية الطبقية والسياسية لدى حكام نوفمبر وأسيادهم، من هنا تحضيرهم منلذ لتلك الحرب التي شتوها في سبتمبر ١٩٧٢- باسم الوحدة اليمنية أيضاً- بغية قهر هذه الجمهورية المباشرة بمستقبل اليمن الواعد- الموعود، اليمن الديمقراطي الموحد.

غير أن هذه الحرب، كغيرها من المحن السابقة واللاحقة، قد أثبتت شيئاً واحداً؛ أن نظاماً يعضى مع اتجاه حركة التاريخ وتدعمه كل قوى التجديد والوطنية الديمقراطية والاشتراكية في الوطن، ومن ثم في خارجه، غير قابل للزوال على يد القوى العاكسة لاتجاه حركة التاريخ، والمعادية لقوى التحرر والتقدم، وأن قضية الوحدة اليمنية منطوية- أولاً وأخيراً- بهذه القوى التي تتحرك صوب المستقبل، وتعرف كيف تحرك جماهير الشعب الغفيرة صاحبة المصلحة في الثورة والوحدة نحوه، وكيف تعمق وعيها برسالتها التاريخية وتلتق وتجدد أساليب نضالها بلوغها. وعبر هذه الحركة التاريخية- الوطنية- الديمقراطية- الشعبية الشاملة الغامرة سيمسك الحاجز الطبقي- السياسي الداخلي والخارجي، الذي انتصب منذ ٥ نوفمبر ١٩٦٧ على طريق تحقيق وحدة الوطن اليمني. وحينئذ سينهض في مثل الطود الشامخ نظام جمهوري واحد موحد، وطني ديمقراطي حديث متقدم، وسيشكل أحداً أحجار الزاوية لوحدة العرب القومية الديمقراطية التقدمية ومعلماً من معالم العالم الجديد القائم على السيادة الوطنية، والكرامة القومية، والديمقراطية السياسية، والتآخي الاتحادي، والتضامن الأممي، والسلام.

س. ٣- «هل لديكم أية وثائق أو مذكرات حول استقلال الشطر الجنوبي وحول قضية الوحدة اليمنية..؟»

س. ٣١- «هل لديكم أية معلومات أخرى حول الموضوع خارج نطاق هذه الأسئلة..؟»  
ج- لدى- علناً كتيب وأبحاث ومقالات منشورة في وطني الصغير: اليمن، وفي الوطن العربي الكبير، رسائل شخصية حول الثورة والحركة الوطنية اليمنية، والوحدة اليمنية، والجبهة الوطنية الديمقراطية العريضة « والنواة الطليعية الاشتراكية، وحول قضايا الثورة العربية والعالمية، وهي رسائل موجهة في معظمها إلى الجبهة القومية، ثم إلى الحرب الاشتراكية اليمنية، والبعض

منها الى بعض القيادات الوطنية اليمنية، وبعض الرؤساء العرب. وآمل ألا يتأخر طبعها ووضعها تحت تصرف الرأي العام باعتبارها حقاً له، ومستوحاة من الاساس- من مقامه وغاياته.

- الدكتور محمد على الشهاري
- ناحية كعيدنة- لواء حجة- شمال الوطن-ربما عام ١٩٣٣ (مكان وزمن الميلاد)
- صنعاء- تعز- مصر (محل الإقامة قبل الاستقلال)
- بغداد- القاهرة- براغ- عدن (محل الإقامة بعد الاستقلال)
- عدن (محل الإقامة حالياً).
- متزوج ولدى ولدان وبنت.
- كعيدنة- مدينة حجة- القاهرة- لا يبتزج بألمانيا الديمقراطية (أماكن الدراسة)
- كاتب ومؤرخ متفرغ (المهنة)
- مدير مكتب وزير الخارجية بصنعاء- مدير مكتب رئيس الجمهورية المشير عبد الله السلال- سفير الجمهورية العربية اليمنية في بغداد في عهد السلال (الأعمال السابقة)
- كاتب ومؤرخ متفرغ ومساهم اختياري في الكتابة في الصحافة (العمل الحالي)

\* \* \*

ولا أملك أن اختتم إجاباتي هذه إلا بتسجيل عميق امتناني وتقديري للأخ وزير الدولة وشئون الوحدة عضو اللجنة الدائمة في الشطر الشمالي من الوطن يحيى حسين العرشى على رسالته الجوابية إلى بتاريخ ١٩٦٩/٦/٨، التي تفيد باستلامه إجاباتي هذه على أسئلة ورقة الاستبيان التي قدمها الى العديد من الشخصيات اليمنية الرسمية والاجتماعية، ويتضمنه لها، وكان نصها:

والأخ الدكتور محمد على الشهاري.. المحترم

تحياتي لكم مع أطيب تمنياتي؛ تلقيت ببالغ السرور لكم على الاستبيان الودودي، ويسرني أن أعرب لكم عن بالغ تقديري وجزيل شكري لمساهمتكم في هذا العمل الذي لاشك سيكون لمساهمتكم فيه دوره في تعزيز وتوضيح الحقائق التاريخية للنضال اليمني، وبلورة توجهات الوطن نحو إعادة وحدته. هذا وتقبلوا تحياتي «

« يحيى حسين العرشى (التوقيع) وزير الدولة وشئون الوحدة عضو اللجنة الدائمة »

بقي أن أشير- أخيراً- إلى أن الحقبة التي تلت الفترة الزمنية التي تناولتها أسئلة ورقة الاستبيان- أي من نوفمبر ١٩٦٧ إلى اليوم- تستحق أن توضع لها ورقة استبيان أخرى تجيب عليها الشخصيات الرسمية والاجتماعية في اليمن. ولربما كان ذلك أحد الحوافز للتعاظم مع قضية الوحدة اليمنية بهمة أكبر، بمسؤولية أعظم.

\* \* \*



## مدخل نحو إلقاء نظرة متفحصة على ملف الوحدة اليمنية

فى ذكرى الاستقلال الوطنى وعام القضية الاقتصادية الوطنية- حسب قرار المكتب السياسى فإنه آن أوان إلقاء نظرة متفحصة على ملف الوحدة اليمنية، ولاسيما بعد أن أخذت تبرز وجهة نظر عدمية تقلل من شأن كل ماالجزءة الثورة بهجة غياب الوحدة اليمنية.

لطخة العار التى علقت بالشرف الوطنى اليمنى يوم احتلال الكابتن هنس عدن فى ١٩ يناير ١٨٣٨ لم تتأت إزاحتها إلا بعد أكثر من قرن وربع قرن من النضالات المتقطعة، والاتفاضات المتفرقة، والإبعاد حرب تحرير وطنى شنتها الجبهة القومية فى ١٤ أكتوبر ١٩٦٣ كان شمال الوطن قاعدتها- بعد أن تمكن بثورته السبعينية فى ٢٦ سبتمبر ١٩٦٢ من إسقاط حكم القرون الوسطى- وكانت ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ فى مصر التى كانت قد زحفت بجيشها الى اليمن دعماً لثورتها سنناً لها، وكانت حركة التحرر والثورة العالمية الخلفية السياسية المعاصرة لثوارها. وبذلك تحولت عدن من درة فى تاج الامبراطورية العجوز الى لؤلؤة مضبوطة فى عقد الثورة العربية، ومن قاعدة استراتيجية عالمية ثالثة- بعد بريطانيا وستغافورة- إلى قاعدة ثورية واسعة ليس لحركة التحرر الوطنى العربية فقط، بل ولحركة التحرر العالمية وللحركة الثورية الأهمية على الإطلاق.

تلك هى- باختصار شديد- الأهمية التاريخية- العالمية التى غدت تحتها عدن- عاصمة جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية- فى دنيا اليوم. ومع ذلك فإن هناك من مواطنى هذه الجمهورية، بل ومن حزبها الحاكم، من لم يدرك بعد كل أوحى بعض هذه الأهمية التى تمسها على الصعيد العربى والعالمى. فلا أهمية ولا قيمة لأى منجز- إن كان هناك منجز بالفعل- يمكن أن يكون قد حققه هذا الجزء من اليمن قبل تحقيق وحدته مع الشطر الآخر وطالما لم يرتبط الاستقلال الوطنى بقيام الدولة اليمنية الواحدة فإنه لاف معنى له، ولا ثمرة من ورائه!

ولم يكن فى حسيان أحد أن النضال ضد الاستعمار البريطانى سيؤدى الى خلق دولة جنوبية، فالجميع: الجماهير اليمنية، والحركة الوطنية عموماً، بل والجبهة القومية ذاتها، لم يكن وارداً لديها اصطناع مثل هذه الدولة. ولأن فصلاً وطنياً، بما فى ذلك الجبهة القومية، قد خطط لقيام دولة كهذه، لنفع بالاتصالية، ولا تمتعت عنه الجماهير كما اهتمت عن الأحزاب الانفصالية.

وأياً كان دور الظروف التي سبقت قيام ثورتى ٢٦ سبتمبر و١٤ أكتوبر، ودور الظروف التي صاحبت استقلال الشطر الجنوبي، فى الإبقاء على انقسام اليمن، فإن نقص الشعور الوطنى، وضعف الإحساس بالمسؤولية الوطنية، وعدم القدرة على التغلب على التمزق فى الصف الوطنى، هو العامل الأساسى فى عدم تحقيق الوحدة اليمنية، وفى قيادة الجماهير بعيداً عن حلمها الشعبى هذا!

مثل هذا الطرح لا يمتناه فرد أو أفراد، وإنما قوى سياسية لها منابرها الإعلامية والثقافية المعروفة التى تتمتع بكامل الحرية فى الإعراب عن وجهة النظر هذه بدون كلل أو ملل. وما بهما هنا هو الوقوف أمام تلك الآراء «الحرية» التى تتبنى ذات الطرح، ولا ترى فى ذلك ما يتناقض مع وثائق الحزب المقررة، ناهيك عن وثائق الجبهة القومية

ومثل هذه الوقفة ضرورية، على الأقل بمناسبة الاحتفال بالذكرى الاستقلال الوطنى، ومن أجل التأكيد من أن ٣٠ نوفمبر ١٩٦٧ ليس يوم حداد وطنى ينبغي أن تنكس بسببه الإعلام لعدم قيام الدولة اليمنية الواحدة فيه، وأما هو يوم إسقاط راية المستعمر البريطانى، ورفع راية الحرية الوطنية، ويوم الخلاص من الشتات الاقليمى ومن الامارات والسلطنات والمشيخات القطاعية التى ارتبطت بوجود المستعمر، واقامة دولة مركزية وطنية على انقاضها وانقاضه تكون أحد الأركان التى تقوم عليها الدولة اليمنية الموحدة المتحررة، الوطنية الديمقراطية

ولسوف اختار من بين هؤلاء الحزبيين المعتبرين والمعروفين راشد محمد ثابت لأكثر من سبب: فهو صديق قديم احتفظ له بكامل الود والتقدير، فوق احتفاطى بذكريات معه، ولا سيما أثناء عمله سفيراً فى القاهرة أيام كنت لاجئاً سياسياً بها، وهو واحد من القلائل الذين قبل النفس إلى مناقشتهم، لأنهم اذ يقدمون وجهة نظرهم المخالفة لوجهة النظر الأخرى فإنهم يكتبونها بلغة حوارية تقوم على الاعتراف والاحترام للرأى والرأى الآخر، وهو فوق ذلك عضو قيادى فى الحزب ووزير لشئون الوحدة.

ففى حديثه لصحيفة «الوطن» الكويتية، الذى أعادت صحيفة «١٤ أكتوبر» نشره فى عدد ١٩٨٨/١١/٤ يقول- رداً على سؤال عما إذا كان وجود نظامين فى اليمن يعود الى أسباب موضوعية «كانت سائدة قبل الاستقلال» أو أن هناك «عوامل أخرى ساهمت فى إحداث التشطير فى الوطن اليمنى»- يقول :- «لاشك أن الظروف التى كانت سائدة قبل ثورتى ٢٦ سبتمبر و١٤ أكتوبر على صعيد الواقع الموضوعى قد ساهمت إلى حد كبير فى التشطير القائم اليوم فى اليمن، ولكن عوامل وظروفاً أخرى ساهمت بنسبة كبيرة فى الوصول إلى هذه النتيجة، وهى ظروف تعود إلى طبيعة القوى السياسية التى كانت تقود النضال لتحرير الأرض من السيطرة الاستعمارية البريطانية.

والحقيقة أن مشاعر الجماهير كانت تتجه بعد قيام ثورة السادس والعشرين من سبتمبر، ونتيجة للمد القومى الذى كان سائداً بزعامة الرئيس الراحل جمال عبد الناصر، كانت وتتجه نحو

قيام دولة مركزية واحدة في اليمن. ولم يكن في حساب أي مناضل ان تقوم دولة أخرى في جنوب الوطن. والحركة الوطنية التي كانت تقود النضال قبل الاستقلال، بما فيها الجبهة القومية، لوتخلت عن شعار الوحدة اليمنية، ورفعت شعار قيام دولة في الجنوب، لكانت الجماهير قد تخلت عنها مثلما تخلت عن كل الأحزاب الانفصالية التي عادت شعار الوحدة اليمنية. صحيح أن خروج الاستعمار من الجنوب قد أتى في ظل ظروف وتبدلات سياسية عربية وعثمانية، يعرفها المطلعون في الداخل والخارج، ساعدت على تثبيت واقع التشطير في اليمن، إلا أن القوى الوطنية نتيجته خلافاتها ساعدت إلى حد كبير في تثبيت مثل هذا الواقع. ولابد من الاعتراف بأن القيادات السياسية قد جرت مشاعر الجماهير نحو التشطير بحكم ثقة الجماهير بها بالرغم من أن المشاعر الوحودية كانت فياضة لدى الجماهير، ومشبعة بروح الوحدة وأهميتها في رسم مستقبل الوطن وتقدمه وازدهاره».

علينا الآن نفحص ونناقش حيثيات هذا الرأي.

أولاً: لاختلاف على أن الجماهير كانت بشاعرها مع قضية الوحدة اليمنية، ولاسيما بعد أن تفجرت ثورتا سبتمبر وأكتوبر التي اشتركت هذه الجماهير في صنعها والدفاع عنها، تماماً كما كانت الجماهير العربية من المحيط إلى الخليج مع الوحدة العربية و وراء داعميها العظيم جمال عبد الناصر، الذي كان هاجس الوحدة العربية خلف اندفاعه بهيمته إلى اليمن انتصاراً لثورة سبتمبر، وخلف دعمه لثورة أكتوبر، والذي كان يطمح أن لوتكتك اليمن من تحقيق وحدتها، وشكلت لبنة في صرح الوحدة العربية الذي كان يسعى جاهداً لإقامته.

غير أن مشاعر الجماهير وحدها لا تصنع وحدة، سواء قطرية أو قومية، فقد انفصلت سوريا عن مصر رغم مشاعر وإرادة هذه الجماهير، ذلك أنه لم توفر للدولة الوحدة (الجمهورية العربية المتحدة) الشروط الكافية للحفاظ عليها، والاستمرار بها، مما مكن الأعداء في الداخل من الإطاحة بها.

ثانياً: ليست الجماهير وحدها هي التي تشبثت بهدف الوحدة اليمنية. فالإقطاع اليمني، وبالذات مركز الثقل فيه، كان دائماً يسعى إلى الوحدة سواء قبل الثورة أو بعدها. فالإمام يحيى بعيد إقامة دولته في البضفة الوسطى من اليمن أعلن عدم اعترافه بخط الحدود التركي-الاجليزي، وزحف قواته شرقاً وغرباً، وشمالاً وجنوباً، على أمل إعادة بحث اليمن الطبيعية ونجحت في تصفية المشيخات والامارات التي كانت قائمة في الشرق والغرب، وعلى رأسها الإمارة الإدريسية، وواصلت الزحف نحو نجران وعسير، مما قاد آخر الأمر إلى الحرب اليمنية-السعودية، كما وصلت إلى بعض أراضي الضالع، والعران، وياق، والصبيحة، والحواشب، مما قاد إلى قصف الطيران البريطاني لأراضي ومدن في شمال اليمن نفسه، وإلى معارك اضطرت معها الامام إلى سحب قواته، كما فعل ذات الشيء في الأقاليم الشمالية، وإلى توقيع معاهدة صنعاء مع الانجليز عام ١٩٣٤، وهوما فعله مع ابن سعود في ذات العام، اعترف بمقتضاها بالأمر الواقع

خلال فترة سريان المعاهدتين.

والإمام أحمد ظل- شأن والده- متمسكاً بتهمة اراضى الجنوب لليمن الأم، رغم تجديده لمعاهدته صنعاء عام ١٩٥١، ورفض مندوبه طلب سلطنة لحج الانضمام الى الجامعة العربية، وهوما أيدته الجامعة العربية بالفعل.

و«مجلس الشورى» الذى تشكل فى مطلع السبعينيات والذى كان يسيطر عليه شيوخ الاقطاع أراد الوحدة اليمنية بـ «الحرب أو السلم» ثم أعلن الحرب من أجلها فى سبتمبر ١٩٧٢- بعد ان كان «المجلس الوطنى» السابق له قد ألغى «شرعياً» وجود جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية واعتمد لمواطنيها اوما أسماها بـ «المحافظات الجنوبية»، ١٢ مقعداً فيه. وفى ٤ أكتوبر ١٩٧٢ برر مجلس الشورى الحرب التى أعلنت ضد النظام الديمقراطى الثورى الذى جاءت به حركة ٢٢ يونيو التصحيحية عام ١٩٦٩ وأكد بأن «الحل الأساسى لإنهاء المشاكل القائمة والمحتملة هى انصهار الكيانات القائمة على الأرض اليمنية فى الشمال والجنوب فى كيان واحد، تجسيدا لما نص عليه الدستور، وتحقيقاً للهدف المقدس المتمثل فى وحدة الشمال والجنوب، التى لا يمكن أن تقف أى قوة على الأرض أمام تحقيقها» لأنظر احمد جابر عفيف، الحركة الوطنية فى اليمن، دمشق، ١٩٧٢، ص ١٨٤.

والبيان اليمنى- السعودى الذى صدر ١٧/٢/١٩٧٣ ووقعه عن الجانب اليمنى القاضى عبد الله المحجرى رئيس الوزراء وعن الجانب السعودى وزير الدولة للشئون الخارجية عمر السقاف، والذى يقتضاه اعتبرت الحنود اليمنية- السعودية نهائية- بخلاف مانصت عليه معاهدة الطائف لعام ١٩٣٤- لم يرق فكرة الوحدة اليمنية، وإنما دعا إلى اقامتها على أسس إسلامية.

ومابرح الاقطاع اليمنى وغلاة الرجعية فى اليمن وخارجها وجميع من يريدون تصفية الحسابات مع النظام الديمقراطى الثورى فى جنوب الوطن يتخلون من شعار الوحدة اليمنية ستاراً لحجب عدائهم لهذا النظام، وحصان طروادة فى مواجهتهم له.

وإذا فمجرد الدعوة الى تحقيق الوحدة اليمنية ليس امتيازاً يختص به دعاة التحرر والثورة والتقدم فى اليمن، وإنما هو قضية مشاعة يشترك فى الترويج لها والسعى اليها دعاة الجمود والردة والتخلف داخل اليمن وخارجها، طالما والهدف منها الخلاص- أولاً وقبل كل شئ- من قلعة الثورة اليمنية الصامدة فى عدن التى ترمز الى مستقبل وحدة الوطن، بقطع النظر عما إذا كانت ستتحقق الوحدة اليمنية- بعد الخلاص منها، فوضاً- أم لا، وإن كان من السهل القول أنه لحدث ذلك- جـداً- فإن اليمن لن تتوحد، وإنما سيتفكك كل شطر فيها إلى اقاليم ودويلات تدور كلها فى الفلك الرجعى الامبريالى.

وذلك يعنى أنه لا يمكن رفع شعار الوحدة اليمنية فذلك ما يشترك فيه الجميع رجعيين وتقدميين- وإنما ينشئ تهديد القوى الاجتماعية ذات المصلحة المستقبلية فى إقامتها على أسس تتفق مع حركة التطور الاجتماعى والتقدم التاريخى ومع كفاءة الديمقراطية للشعب، والتحرر

الوطني، وتعميق روح المواطنة والالتزام بين جميع افراده.

وذلك مانبه إليه أيضاً الأمين العام للجنة المركزية للحزب الاشتراكي اليمني الرفيق على سالم البيض: «قضية الوحدة اليمنية ظلت وستظل هاجس الثوريين والوطنيين الديمقراطيين اليمنيين. ولذلك فهي في طليعة أهداف برنامج الثورة الوطنية الديمقراطية الذي يسترشد بها الحزب الاشتراكي اليمني.. إلا أن تحقيقها يتطلب حل أسباب وعراقيل عدم تحقيقها، وبحث شروط تحقيقها، والقوى الاجتماعية التي ترى أن من مصلحتها تحقيقها، والقوى الاجتماعية التي ترى في الوحدة اليمنية تهديداً لمصالحها.. إذ يجب أن ندرك أن شعار الوحدة له قوة جذب كبرى، فالكل، الرجعي والتقدمي والوطني والعميل، يرفع شعار الوحدة ويريد أن يتحقق، ولكن منظور ومصلحة الطبقة أو الفئة الاجتماعية التي يمثلها طبقياً وايدولوجياً» ولذلك «علينا أن نكسب الوحدة محتواها الوطني والشعبي، ولا يجب أن نطلق العنان للحساس والعواطف، بحثاً عن الوحدة القوربة، والوحدة بأي ثمن». الثوري، ٨/١٠/١٩٨٨.

ثالثاً: من الصعب التسليم بأن «القوى السياسية التي كانت تقود التضال لتحرير الأرض من السيطرة الاستعمارية» «ساهمت بنسبة كبيرة في الوصول إلى هذه النتيجة»، «التعطيل القائم اليوم في اليمن».

فلماذا استبعدنا الأحزاب الاتعزالية كالجسمية المدنية وماتفرع عنها فيما بعد من أحزاب، والأحزاب الانفصالية كرابطة أبناء الجنوب العربي، فإن الهيئات والجهات والمنظمات الوطنية والتقدمية كانت قضية الوحدة اليمنية هي القاسم المشترك فيما بينها. فالجبهة الوطنية المتحدة والمؤتمر العمالي - رغم محاولة الأصبح تدجينه - والتيار الماركسي، وفرع حركة القوميين العرب، وفرع حزب البعث، كانت كلها تضع قضية الوحدة اليمنية في الصميم من نشاطها الدعائي والتضالي، ناهيك ان الماركسيين، والحركيين، والبعثيين شكلوا تنظيمات «وحدوية» قطرية، تجسيدا لمدى إيمانهم بوحدة الوطن اليمني، ورفضوا بقوة «اتحاد إمارات الجنوب العربي» الذي أقامته بريطانيا في جنوب اليمن، في فبراير ١٩٥٩، والذي تحول عام ١٩٦٢ إلى «اتحاد الجنوب العربي» وضمت عدن إليه قبيل قيام ثورة ٢٦ سبتمبر ١٩٦٢ مباشرة.

ولبست فصائل الحركة الوطنية وحدها التي عارضت قيام دولة جنوبية انفصالية تابعة للاستعمار، بل ان حزب الشعب الاشتراكي نفسه لم يملك في خضم الزخم الجماهيري العارم الرافض للمخططات التآمرية البريطانية الجديدة إلا أن يكون ضمن الحضم، وأن يشارك اتباعه في المظاهرة الجماهيرية الحاشدة التي شهدتها عدن في ٢٤ سبتمبر ١٩٦٢، والتي كانت تهتف للوحدة اليمنية، وتدين محاولة دمج عدن في الدولة الجنوبية المصطنعة.

رابعاً: من الصعب كذلك التسليم بأنه بعد قيام ثورة ٢٦ سبتمبر ١٩٦٢، وفي ظل المد القومي الناصري الذي بلغت أمواجه اليمن، دعماً لهذه الثورة، وإسهاماً في إشعال حركة المقاومة المسلحة ضد المستعمر البريطاني نفسه، وجدت شروط كافية لقيام «دولة مركزية واحدة».

حقاً أن ثورة ٢٦ سبتمبر فى الهدف الخامس لها تحدثت عن « العمل على تحقيق الوحدة الوطنية فى نطاق الوحدة العربية »، وهو ما يعنى - بالضرورة - تحقيق الوحدة اليمنية فى إطار الوحدة العربية. وحقاً أنها كانت الثورة الأم الثورة ١٤ أكتوبر ١٩٦٣، وأنه نشأت فى غمرة الكفاح وحدة نضالية عملية ضد الاستعمار البريطانى والمربطين به، وأن مصر عبد الناصر دعمت الثورتين معاً. وحقاً أنه كان مطمحاً وطنياً وقومياً طبيعياً أن تقوم دولة يمنية واحدة على انقراض الملكية والقطاع والاستعمار، وأن عبد الناصر كان يمتنى أن لو كان هو البطل القومى الذى تقوم مثل هذه الدولة تحت رعايته وتحتد بقاعدة القومية العربية، مصر، وتعوض بذلك خسران سوريا، وتكون حجر الزاوية لإعادة بناء صرح الوحدة العربية الشاملة.

غير أنه لظروف المعركة الشرسة المستعمرة والمعقدة فى اليمن، ولا ظروف مصر الداخلية، سمحت بأن يكون هذا الهدف ضمن جدول الاعمال. لقد واجه ثوار اليمن، وواجه عبد الناصر نفسه، وضعاً اضطرهم إلى الدخول فى مساومات باسم «الوحدة الوطنية» فى كل شطر على حدة، الهدف منها إشراك قوى يمنية صريحة فى وضع «تسوية سياسية» للأوضاع فى كل من الشمال والجنوب. تسفر عن قيام حكم فى كل منهما تقبل به جميع «الأطراف المعنية» من ملكيين واستعماريين ووطنيين وثوريين، ومن هنا مؤتمرات «أركويت» و«اتفاقية الخرطوم» و«اللجنة الثلاثية» - بالنسبة للشمال- ومن هنا تكوين «منظمة تحرير الجنوب المحتل» وقيام «جبهة تحرير جنوب اليمن» - بالنسبة للجنوب-، والتى خرجت منها، الجبهة القومية عنوة، تمسكاً باستقلاليتها التنظيمية والسياسية.

وعدا ذلك فإن كلاً من القاهرة وصنعا كان مهتماً أولاً حق تقرير المصير لجنوب اليمن، وإخراج المستعمر البريطانى منه. وكل منهما دعم قرارات الأمم المتحدة القاضية بمنح مواطنى جنوب اليمن الحق فى تقرير مصيرهم. وكان تقرير المصير يعنى حق إقامة دولة خاصة. وكان ما يهيم صنعا والقاهرة فى هذا الوقت هو إشراك «جبهة تحرير جنوب اليمن» التى غدت مقصورة على مكافى والصنع والتنظيم والشعبى الذى شكلته القاهرة فى إطارها، مع «الجبهة القومية» فى حق تقرير المصير هذا باسم تحقيق «الوحدة الوطنية». وقد حسمت موازين القوى فى ساحة الصراع الأمر، حيث انتصرت الجبهة القومية التى أعلنت دولة الاستقلال فى ٣ نوفمبر ١٩٦٧ باسم «جمهورية اليمن الجنوبية الشعبية»، التى تغيرت تسميتها بعد حركة ٢٢ يونيو ١٩٦٩ إلى «جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية».

والحديث الذى أجرته صحيفة «١٤ أكتوبر» مع المشير عبد الله السلال الذى ظل رئيساً للجمهورية العربية اليمنية حتى قيام انقلاب ٥ نوفمبر ١٩٦٧، يوضح بجلاء موقف ثورة سبتمبر وموقف عبد الناصر من سير الأحداث فى جنوب الوطن، وكيف أن الهدف كان إخراج بريطانيا منه، وإيجاد جبهة عريضة بجنوب الوطن لهذا الغرض، وكيف كان مع عبد الناصر فى قيام «جبهة تحرير جنوب اليمن» لهذا الغرض، وأنه لم يكن هناك تخطيط مسبق ومرسوم لقيام دولة يمنية

واحدة فور الحصول على الاستقلال. فبعد قيام ثورة سبتمبر «وجدت فكرة حول تشكيل جبهة وطنية عريضة تقوم على أساسها ثورة في الجنوب ضد الاستعمار البريطاني». وهذا التصور الذي قدم للمشير السلالة من قبل العناصر الوطنية الجنوبية «كان معروفاً لدينا ومفهوماً». وهكذا قامت «الجبهة القومية لتحرير جنوب اليمن المحتل» في أغسطس ١٩٦٣، وفتح لها مكتب في العاصمة الثانية تمز، وفتحت أمامها الإذاعة لتهب نشاطها الدعائي ضد الاستعمار البريطاني، واستحدثت معسكرات التدريب بمساعدة الحلفاء - المصريين الذين ياركوا قيام ومخطط الجبهة القومية، وقدمت لها كل المساعدات الممكنة من الطرفين.

وعن موقفه من «جبهة التحرير» وتوحيد كل القوى في إطارها قال السلالة: «وكانت فكرتنا وفكرة عبد الناصر واحدة، وهي أن نقوم بجميع جبهة التحرير والجبهة القومية. كانت فكرتنا هذه على أساس أن يخلصوا من الاستعمار، وبعدها إذا في حاجة تعالج في وقتها». هكذا «أنا كان موقفى نفس موقف عبد الناصر.. كنت أقول لو أمكن إلى أن ينتهى الاستعمار. بعد ذلك العناصر تفرز نفسها، لأنه لا يبقى إلا الصالح دائماً». وعن تفكيره بالنسبة للوحدة اليمنية أوضح السلالة أن «مسألة الوحدة اليمنية وجدت من أول لحظة لقيام ثورة سبتمبر، ونحن نفكر بها»، «كنا نفكر أنه مادامت قد قامت ثورة في الشمال، ولها أهداف ومبادئ»، لابد أن تلتقى معها الفئات الوطنية والمناضلة والأحرار الموجودون في الجنوب، والذين يفكرون بتخليص جنوب الوطن من الاستعمار البريطاني.. كانت رؤيتنا تقوم على هذا الأساس».

وفي معرض الإجابة عما إذا كانت هناك لديه، وهو على رأس السلطة في الشمال، «خطط واضحة» لتحقيق الوحدة اليمنية بعد خروج الاستعمار «والحصول على الاستقلال الوطنى في جنوب الوطن» قال: «اعتقد أن الأمر لا يحتاج إلى خطط، لأننا شعب واحد، بلد واحد، واعتقد أن التفكير واحد، حتى طبيعة الانسان نفسه واحدة.. ماكان يحتاج إلى أن يفكر الواحد، بحيث أننا غرباء مع بعض. والأمنية كانت في قلوبنا ونفوسنا هو كيف يتخلص الشمال من الإمامة، وكيف يتخلص الجنوب من الاستعمار.. وهاتان المصيبتان إذا انتهتا، فلا بد أن يلتقى الشعب اليمنى في وحدة».

ولأن ثورة سبتمبر نفسها كانت بلا تنظيم سياسى، ولأن الحزبية مرفوضة، ولأن الصراع بين الناصرية والبعث كان على أشده في اليمن- كما كذلك على الساحة العربية- ولأن حركة القوميين العرب كانت في هذا الوقت في جانب الناصرية ضد البعث ولأن الجميع كانوا ضد التيار الماركسى رغم قربه سياسياً من الناصرية والحركة، فإنه صعب قيام جبهة وطنية عريضة في شمال الوطن تعمل على حشد الجماهير خلف حكم الثورة.

وللأسباب ذاتها، وبفعل الواقع الجيوبوليتيكي الموروث والذي فرض تقسيم اليمن إلى شطرين منذ القرن الثامن عشر، وهوما كرمه الاستعمار البريطانى منذ احتلاله لعدن بقوة السلاح والمكائد السياسية، وهوما تهته خط الحدود التركى- الانجليزى بشكل نهائى عام ١٩١٤- لذلك

كله فإنه صعب قيام جبهة وطنية ديمقراطية شاملة على نطاق اليمن كلها بحيث تكون الجسر الشعبى والثورى الذى يسد فجوة الانفصال، ويردم البرزخ الذى يقسم الوطن اليمنى، ويقود حركة التحرير والتوحيد الوطنى فى وقت واحد، ويوجه الحكم فى صنعاء كما يحقق الاستقلال الوطنى، ويعلن فور خروج آخر جندى بريطانى قيام دولة اليمن المستقلة الموحدة الوطنية الديمقراطية.

وعدا ذلك كله فإن الظروف العربية والظروف العالمية المحيطة لم تكن تساعد على مضى سير الأمور فى هذا الاتجاه.

وذلك مالفت الانتباه إليه أيضاً الأمين العام فى حديثه الأتف الذكر مع «الثورى»: «مما يؤسف له أن اليمن ابلت باستعمارين، وليس باستعمار واحد. وعندما بدأ فجر الحرية الحقيقي بقيام ثورة ٢٦ سبتمبر بقيادة الضباط الأحرار، كان الشطر الجنوبي لا يزال تحت سيطرة الاستعمار البريطانى. وعندما فجرت الجبهة القومية ثورة ١٤ أكتوبر ١٩٦٣ ضد الاستعمار، لم يكن هناك تنظيم سياسى واحد، أوجهة وطنية واحدة، تقود الثورة فى الشمال، والثورة فى الجنوب».

خامساً: ليس هناك من الوثائق والبراهين ما يؤكد القول بأنه لم يكن «فى حساب مناخل أن تقوم دولة أخرى فى جنوب الوطن» بما فى ذلك الجبهة القومية، التى شأن الحركة الوطنية ككل- «لوتخلت عن شعار الوحدة اليمنية، ورفعت شعار قيام دولة فى الجنوب، لكائن الجماهير قد تخلت عنها مثلما تخلت عن كل الأحزاب الانفصالية التى عادت شعار الوحدة اليمنية».

إن مجرى حركة الأحداث بعد قيام ثورة ١٩٦٣ كان يسير علمياً وسياسياً- فى اتجاه إقامة دولة فى الجنوب، دولة محرة من الاستعمار وركائزها، وليس دولة الاستعمار التى شرع فى اقامتها لتحافظ على مصالحه وامتيازاته واستراتيجيته «شرق السويس». بما فيها قواعده وخبرائه... الخ

ومنذ البداية كان التفكير منصرفاً نحو بناء جبهة ثورية تتخذ من الكفاح المسلح أسلوباً أساسياً فى مقارعة وحر الاستعمار، على أن يكون شمال الوطن قاعدة انطلاقها. ولكن ذلك غير ممكن إلا بعد سقوط الحكم الإمامى، وقيام حكم وطنى يوفر الخلفية والسند لهذه المهمة. وحيث أن ذلك قد تحقق بقيام ثورة سبتمبر ووصول جيش عبد الناصر لدعمها، فإن ساعة الثورة المنشودة ضد البريطانيين وركائزهم، ومن أجل تحرير جنوب اليمن قد دت. هكذا كان تفكير حركة القوميين العرب، وعلى هذا الأساس قامت الجبهة القومية. أما الهدف المباشر بعد إجلاء المستعمر والإطاحة بأعدائه فهو إقامة «نظام» وطنى متحرر فى الجنوب، والشروع فى تحقيق أهداف الثورة الاجتماعية.

وتقع الوحدة اليمنية ضمن أهداف الثورة الوطنية التى يعمل هذا «النظام» على تحقيقها كما يعمل فى ذات الوقت على تحقيق الوحدة العربية. ذلك ما يقوله «الميثاق الوطنى» للجبهة القومية الذى أقر فى مؤتمرها الأول الذى عقد فى تعز ما بين ٢٢-٢٥ يونيو ١٩٦٥. والذى حدد بوضوح



قاطع خط نضالها واستراتيجيتها.

يتصفح «الميثاق الوطنى» يتضح أن القسم الخاص بأهداف الثورة الداخلية والذي يمتد من ص ٧٦-٩٨ يمثل برنامج عمل للثورة إبان فترة الكفاح وبعد نيلها الاستقلال الوطنى وإقامة النظام المتحرر المتقدم الذى تسعى الى تشييده فى جنوب الوطن، دون أن يغفل الداعثم التى يقوم عليها هذا النظام: اقتصادياً، زراعياً، صناعياً، مالياً، تجارياً، تهرباً، اجتماعياً، عسكرياً... الخ. لا نستطيع هنا إلا اقتباس بعض الفقرات التى تحدد هدف الثورة المباشر والفورى والعاجل بعيد نيل الاستقلال، ألا وهو إقامة نظام وطنى واجتماعى متحرر من الاستعمار وركائزه الداخلية.

حقاً ان لفظة «الدولة» لم ترد، غير أن المؤسسات والمهام والوظائف التى تحدث عنها النظام لا تقوم بها دولة وهى ذات سلطة سياسية. وقد أثر الميثاق تسمية هذه الدولة بـ «السلطة» أو «الثورة» أو «النظام».

يقول الهند «٢» من الأهداف: «أن الثورة المسلحة التى يخوضها شعبنا العربى فى جنوب اليمن المحتمل لا تستطيع أن تستبدل الأوضاع الاجتماعية المستغلة، ولن تتمكن من تغيير تلك العلاقة الاستعمارية القائمة على التبادل الرأسمالى المستغل بإيجاد أوضاع اجتماعية مغايرة لصالح جماهير الشعب المحرومة إلا بتحطيم الأدوات السياسية القائمة على قمة تلك الأوضاع. لذا فإن إسقاط الحكم السلاطينى الرجعى العميل، والقضاء على المؤسسات الاستعمارية، هدف فورى ومباشر وعاجل تلزم الثورة بتحقيقه» (ص ١٧٨).

وفى إطار الهند «٥» من الأهداف يتحدث الميثاق عن أن النظام المنوى إقامته لن يكون فقط نظاماً وطنياً متحرراً من أى تبعية للاستعمار واحتكاراته. وإنما سيكون أيضاً نظاماً اجتماعياً تقدمياً يسيطر فيه الشعب على ثرواته ووسائل انتاجه: «أن الجبهة القومية التى تقود الثورة الشعبية المسلحة المعبرة عن مطالب الشعب واحتياجاته اليومية سوف يكون لزاماً عليها لتغيير هذا الواقع أن تستبدله بواقع اجتماعى تقدمى ونظام يقوم على أسس ثورية سليمة، وتسير فى هذه المرحلة لتحقيق المبادئ التالية:

(أ) التحرر الاقتصادى الكامل من سيطرة الرأسمال الأجنبى المستغل والشركات الاستعمارية الاحتكارية.

(ب) إعادة بناء الاقتصاد الوطنى على أسس جديدة وسليمة تتمشى مع مبادئ العدالة الاجتماعية، وتحقيق من خلالها سيطرة الشعب على مصادر الثروة ووسائل الانتاج.» (ص ١٨٣).

ويأتى ضمن عملية التحويل الاجتماعى هذه: «نزع الأراضي المزروعة المستولى عليها من قبل السلاطين. «وأن هذه الأراضي يجب إعادة توزيعها للشعب» (ص ١٨٤)، ويأتى ضمن ذلك أيضاً «تحطيم العلاقة القائمة بين الرأسمال الوطنى وبين الرأسمال الاستعمارى من جهة، ووضع خطة اقتصادية وطنية تفاير تماماً الحطة الاقتصادية السائدة التى أوجدها الاستعمار من جهة

أخرى». [ص ٨٦]. «لذلك، فإن وضع خطة شاملة لتوجيه الرأسمال الوطنى وتشجيع الشعب على الادخار والتوفير، والحصول على المعونات والقروض الأجنبية غير المشروطة، والسماح للاستثمارات الأجنبية فى بعض المجالات التى تتطلب خبرات عالية لا تتوفر فى البلاد، إن ذلك من أهم الأسس لخلق اقتصاد وطنى سليم مستقل فى كافة المجالات، يمكن الشعب من إقامة صناعات تواجه حاجاته المختلفة والأساسية.

وذلك كله لا يمكن أن يتحقق إلا إذا مارست السلطة الثورية<sup>١</sup> التشديد من قبل الكاتب دورها كاملاً فى التخطيط والتنمية من خلال قطاع عام يقود الحياة الاقتصادية ويوجهها. ومن أبرز الخطوات الهادفة... قيام جهاز مصرفى يملكه الشعب كى يتولى عملية تمويل المشاريع الصناعية التالية ضمن الخطة الاقتصادية المرسومة...» [ص ٨٧].

وبسلطة الثورة يبنى أن يضى المجتمع فى طريقه التقدمى الاجتماعى حتى بلوغ الاشتراكية الثورية التى لم تكن تعنى بعد -من وجهة نظر واضعى الميثاق- الاشتراكية العلمية. إلا أن مجرد النص على فكرة الاشتراكية توضح وحدها أنه لم يكن ممكناً بلوغها. -إيا كانت طبيعتها- بدون آلية الدولة وسلطتها المحركة: «إن الثورة بذلك تهدف إلى تغيير الواقع الاجتماعى المستغل بواقع اجتماعى تقدمى مغاير تماماً يتجه فى طريق الالتزام بالأسس الاشتراكية الثورية» [ص ٩٢]. «إن الثورة التى هى التعبير الكامل لإرادة الشعب بكافة قطاعاته الثورية الكادحة، وإن أهداف الثورة المنصوص عليها مسبقاً، هى التى سوف تعكس نفسها على الأنظمة والقوانين الاجتماعية لتنظيم العلاقات الاجتماعية وتطورها. إن تطوير المجتمع وتقدمه وانتقاله من مرحلته الراهنة المتخلفة إلى مرحلة البناء الاشتراكى يحتاج إلى أن تشمل كل قوى الشعب العاملة مسئولياتها فى عملية البناء هذه». [ص ٩٥].

نحن إذن أمام جبهة ثورية رأس رمحها العسكرى والسياسى موجه ضد الاستعمار البريطانى وركائزه فى الجنوب، وأمام ميثاق وطنى مكرس جملة وتفصيلاً لهذا الجزء من الوطن، بل وأمام برنامج سياسى يحدد طبيعة وأسس وجهة النظام الوطنى الذى يراد إقامته فيه على انقراض النظام الاستعمارى -السلطانى، ونحن من ثم أمام توجه ايدىولوجى- وسياسى هادف إلى إقامة سلطة ثورية، ومن ثم دولة ثورية ذات طابع وطنى ديمقراطى، بل وذات تطلع اشتراكى، حتى ولو كان متسماً بالغموض والضبابية. وتوجه كهذا لم يكن وارداً لدى السلطة الثورية الحاكمة فى شمال الوطن، التى لم تكن تقرر حتى بوجود الاقطاع فيها أن نلاحظ أن مكان الوحدة اليمنية فى «الميثاق الوطنى» كان محدداً بدقة متناهية. لقد كان هدفاً أنيط بالسلطة الثورية المنشودة النضال من أجل تحقيقه، ولم يكن هدفاً عاجلاً، سابقاً لقيامها، أو بديلاً لها، وجباً لوجودها من الأساس. لقد اعتبر خطوة نحو تحقيق الوحدة العربية، تماماً كما اعتبرت ثورة ٢٦ سبتمبر تحقيق «الوحدة الوطنية» عملاً يندرج فى إطار الوحدة العربية لقد كان هناك حماس قومى طاع لقضية الوحدة العربية عكس نفسه فى أهداف وبيانات ثورة سبتمبر وتصريحات زعمائها، ولا سيما

خطابات المشير السلال، مما جعل الحديث عن الوحدة اليمنية اخفت صوتاً، وأقل رنيناً. وذلك أيضاً ما عكس نفسه في «الميثاق الوطني» للجهة القومية، الذي اعتبر النضال من أجل القضية القومية والوحدة العربية أحد أهداف ثورة ١٤ أكتوبر، وخصص لذلك قسماً يتألف من ٩ صفحات، بينما لم تفرز قضية الوحدة اليمنية بغير العبارة التالية التي وردت ضمن الحديث عن الهند الخامس: «إن الشعب العربي في اقليم اليمن شماله وجنوبه جزء من الأمة العربية، وإن اقليم اليمن جزء لا يتجزأ من الوطن العربي، وترتبط وحدة تاريخية ونضالية ومصيرية مشتركة. لذا فإن إعادة وحدة شعبنا العربي في اقليم اليمن شماله وجنوبه، سيراً نحو وحدة عربية متحررة، مطلب شعبي، وضرورة تفرضها متطلبات الثورة، ويجب أن تتم على أسس شعبية سليمة» [ص ٨٩].

وحتى هذه الفقرة البتيمة، ولكن الواضحة المدلول، ربطت قضية الوحدة بالثورة واشترطت قيامها على قاعدة شعبية، وعلى نحو سليم، ولم تمتعها قضية آتية، أولدح الى تحقيقها على نحو فوري بعيد تحقيق الاستقلال الوطني مباشرة، وتجعلها قضية الجهة القومية وحدها والسلطة القائمة في الشمال، وإنما اعتبرها قضية شعبية فوق ربطها بقضية الثورة.

لقد زكت «الوثيقة النقدية التحليلية لتجربة الثورة في اليمن الديمقراطي (١٩٧٨-١٩٨٦) «الميثاق الوطني» وأطره يمثل هذه الشهادة البليغة والمعبرة: «وكان للميثاق الوطني الذي أقر في المؤتمر الأول للجهة القومية المنعقد في يونيو ١٩٦٥ دور تاريخي هام في تجديد الهوية الفكرية للجهة القومية والمسار الفكري والسياسي لثورة ١٤ أكتوبر وتقديم الحل الثوري أمام الجماهير الكادحة المتمثل في إسقاط النظام الاستعماري السلاطيني من أساسه، وإعادة بناء المجتمع بعلاقات اجتماعية جديدة تخدم الجماهير الكادحة، ورسم الأفاق الوطنية الديمقراطية للتطور اللاحق للثورة». [ص ١١]

سادساً: في ضوء ماسبق ولما مثله استقلال جنوب الوطن من أهمية قصوى لبالنسبة لليمن عموماً فحسب، وإنما بالنسبة للقضية القومية العربية كلها، بل وبالنسبة لحركة التحرر الوطني العالمية وقوى الثورة في العالم على الاطلاق، فإنه من غير الجائز العبور على هذا الحدث الوطني والقومي والعالمي دون أن يستحق حتى كلمة تقييم وتثمين، بل والنظر إليه- وذلك ما يدعوا إلى التساؤل- كما لو كان أحد طوائع الشؤم على القضية الوطنية، وكما لو كان أحد الاسباب لتكريس انفصال اليمن، وليس خطوة حاسمة في اتجاه امتلاك الإرادة الوطنية بمد طول اغتراب واستلاب وضياح للذات والشخصية الوطنية بلغت حد اعتبار هذا الجزء من اليمن لاعلاقة له لا بتاريخها ولا بترابها ولا بهويتها ولا باماضيتها وحاضرها ومستقبلها، وكما لو كان تسمية هذا «الجنوب العربي»- كما كان يصير الاستعمار وزبانيته على تسميته، تقريباً له عن اليمن- باسم «جمهورية اليمن الجنوبية الشعبية» شيئاً قليلاً، علماً بأن «الجنوبية» أقيمت بعد قيام حركة ٢٢ يونيو ١٩٦٩ التصحيحية. وغداً اسم هذا الجزء من اليمن «جمهورية اليمن

الديمقراطية الشعبية» رمزاً مكثفاً وعميقاً لما ستكون عليه من المستقبل كلها، وهو ما أثار احتجاج ورفض قوى الإقطاع الرجعية في طول اليمن وعرضها، هذه القوى التي أدركت جيداً مغزى ومدلول تغيير التسمية.

ليس الاستقلال في حد ذاته، ولا يمكن أن يكون أحد أسباب الإبقاء على تشطير اليمن، فالتحرر من قبضة الاستعمار يعنى أول ما يعنى انتزاع حق تقرير المصير، وهى خطوة جبارة سواء من المنظور الوطنى الخاص أو المنظور التاريخى العام، وهى بالتالى خطوة تقدمية كبرى ترحب بها وتمننها كل قوى التحرر والتقدم والثورة فى العالم.

حقاً أن المبادئ الأساسية للسلطة فى دولة الاستقلال قد وقعت فى يد الجناح الاتعزالى الدياجوجى الاصلاحى اليمىنى فى الجبهة القومية، ولكن ماذا كان يمكن انتظاره منه اذا كان انقلاب ٥ نوفمبر الاقطاعى عام ١٩٦٧ فى شمال الوطن قد جاء بمنطق الإمامة الاخلاقي، وركبته عقدة الاستعلاء والهيمنة، وأراد فرض الوحدة اليمنية بقرة السلاح، انطلاقاً من ان الجبهة القومية كلها جبهة مشبوهة حصلت على الاستقلال بتواطؤ مع الاستعمار البريطانى وليس بفضل الثورة المسحة التى لم تترك له إلا خيار الجلاء، وإنها جبهة «انفصالية» لاهم لها إلا الانفراد بالسلطة والتشبث الأعصى بها، كما جاء فى بيان وزير الخارجية يحيى جفمان وكما رددت ذلك دعاية انقلابى ٥ نوفمبر؟

لقد صفى الجناح التقدمى فى الجبهة القومية- مسندواً بكل القوى والفصائل الوطنية- الحساب مع الجناح اليمىنى فيها بقيادته لحركة ٢٢ يونيو ١٩٦٩ التصحيحية التى كان الانتصار لقضية الوحدة اليمنية أحد دوافع قيامها، وليس فقط تقديم مسار الثورة فى الجنوب ووضعها على طريق التحول الديمقراطى الجلى.

وقد ساعد قيام هذه الحركة على المضى سريعاً فى طريق توحيد قوى الثورة فى الجنوب، وهو ما ظل متقدواً فى شمال الوطن، لأن السلطة هناك لعبت الدور بشكل معكوس، وعمقت من فرقة القوى الوطنية هناك، بل ومزقت ذلك القدر من الوحدة الذى تحقق بينها أثناء حصار السبعين يوماً، ولم تكن بعيدة عن أحداث ٢٣-٢٤ أغسطس ١٩٦٨ المؤسفة بين حركة القوميين العرب والبعث، مما قاد إلى اضعاف الفريقين الوطنيين معاً، وقوى ساعد السلطة وأطلق يدها فى ضرب كل أطراف الحركة الوطنية وتصفية وجودها من داخل الجيش، واضطرار العديد منها إلى النزوح إلى جنوب الوطن.

لقد كنا نحن وجه نقد رفاقياً إلى اطراف الحركة الوطنية عموماً، سواء فى شمال الوطن أو جنوبه، لعدم بذلها القدر الكافى من النشاط والمرونة من أجل تحقيق وحدتها فى جبهة وطنية ديمقراطية عريضة تكون الجبهة القومية هى الحلقة الوسطى فيها.

غير أن رأس الرمح فى هذا النقد كان موجهاً ضد الجناح اليسارى الانتهازى الذى بدأ هو أيضاً يمارس سياسية انعزالية إزاء قضية الوحدة اليمنية فقط، بل وإزاء كل قوى الثورة الأصلية

داخل اليمن وخارجها.

ولم تكن الجماهير اليمنية المؤمنة بالوحدة اليمنية فى حالة غياب عن بروز هذه التعقيدات والتعرجات والصراعات الوطنية والاجتماعية التى أملها الظرف الموضوعى الجديد الذى كان انقلاب ٥ نوفمبر ١٩٦٧ هو مقدمته، والذى مثل خطراً لاعلى قضية الوحدة اليمنية- بمعناها الديمقراطية فحسب ، وإنما أيضاً خطراً على الثورة والثوار. فيه انتكست الثورة فى الشمال، وبه أريد ضربها فى الجنوب باسم الوحدة اليمنية- للأسف- وبه أريد بالتالى الإجهاز على قوى الثورة هنا، إن امكن تمزيقها وتشتيتها هناك. وذلك ما حدث فعلاً بحرب خريف ١٩٧٢ ضد النظام الديقراطى فى جنوب الوطن.

لذلك كله فإننا لانملك الآن نتحفظ على صيغة الرفيق راشد محمد ثابت الغامضة وغير المتوازنة، وغير الدقيقة، التى صور بها منحنى حركة الأحداث فى اليمن منذ جلاء الاستعمار البريطانى: «صحيح أن خروج الاستعمار من الجنوب قد أتى فى ظل ظروف وتبدلات سياسية عربية ومنه، ويعرفها المطلعون فى الداخل والخارج ساعدت على تثبيت واقع التشطير فى اليمن. لأن القوى الوطنية نتيجة خلاقاتها وتمزقها ساعدت إلى حد كبير فى تثبيت مثل هذا الواقع. ولابد من الاعتراف بأن القيادات السياسية قد جرت مشاعر الجماهير نحو التشطير بحكم ثقة الجماهير بها بالرغم من أن المشاعر الوطنى كانت فياضة لدى الجماهير مشبعة بروح الوحدة وأهميتها ورسم مستقبل الوطن وتقدمه وأزدهاره».

إن الصورة التى رسمها الرفيق الأمين العام على سالم البيض فى حديثه الألف الذكر لمجرى حركة الأحداث منذ انقلاب ٥ نوفمبر ١٩٦٧ هى الأقرب إلى الحقيقة، وهى تتفق من ثم مع رؤية المحلل التاريخى، بل ومع كل رؤية موضوعية مجردة من الفرض والهوى، ومن النظرة العاطفية المثالية والمتعالية.

يقول الأمين العام: «ومع اقتراب انتصار الثورة المسلحة فى الجنوب» كان ثوار الجبهة القومية يطرقون باب الوحدة اليمنية مع النظام الوطنى فى الشمال، إلا أن انقلاب ٥ نوفمبر ١٩٦٧ وقيام نظام رجعى فى صنعاء قبل أسابيع قليلة (ثلاثة أسابيع) من رحيل الاستعمار البريطانى، وقيام نظام الاستقلال الوطنى، عطل مشروع الوحدة.. ومع حصار صنعاء لمدة ٧٠ يوماً من قبل القوى الملكية والرجعية، تكونت المقاومة الشعبية من القوى والأحزاب الوطنية والديمقراطية، وكانت هى القوى الفاعلة فى صد الحصار، ودر قواته، وكان يبدؤها السلطة الفعلية لثورة ٢٦ سبتمبر، وكادت الظروف أن تتوفر لقيام الوحدة اليمنية، إلا أن أحداث أغسطس ١٩٦٨ للنامية التى تفجرت بين فصائل المقاومة الشعبية يتدبير من القوى الرجعية، أضاعت على الحركة الوطنية اليمنية فرصة تركيز كل الجهود لقضية الوحدة، كما أن الصراعات داخل الجبهة القومية بين التيار الرجعى والتيار اليسارى، والتى تجلت بانقلاب ٢٠ مارس ١٩٦٨م، وانتفاضة ١٤ مايو المسلحة من نفس العام، طغت على مسألة الصراع من أجل الوحدة.. وأسفر تطور الأحداث والصراعات عن

سيطرة اليمين الرجعى على السلطة فى كل من الشطرين.  
وبعد ذلك توالى الأحداث والتطورات العاصفة فى الشطرين على النحو المعروف، مما يطول شرحه هنا، إلا أنها أحداث وتطورات عمقت من التجزئة، وباعدت المسافة بين الشطرين، ووصلت حد الحرب والتعاضد.

سابعاً: هذان المجريان المتعكسان للتطور الموضوعى والسياسى فى كل من الشطرين، واللىذان يستندان مبرراتهما لامن نكسة الثورة فى الشمال فقط بقيام انقلاب ٥ نوفمبر ١٩٦٧ اليمنى أو انتصارها فى الجنوب بإحراز الاستقلال الوطنى فى ٣٠ نوفمبر ١٩٦٧ وإخراج اليمين من دست السلطة، وإنما أيضاً من الخلفية التاريخية والاجتماعية والمقومات الموضوعية والناشئة لكل من الوضعين فى شطرى اليمن، ولا لما انتكست الثورة فى الشمال وانتصرت فى الجنوب.

هذا التعاكس فى السير الموضوعى لحركة التطور، حيث مضى شمال الوطن فى طريق التطور الرأسمالى - بمقاييس العالم الثانى التى تجعل من هذا الطريق محكوماً باستراتيجية الرأسمال الامبريالى العالمى وخاضعاً لها - ولا سيما منذ ضعفت قبضة الاقطاع على السلطة، وقويت قبضة البرجوازية، وخاصة البرجوازية البيروقراطية الساعية نحو برجزة المجتمع، بما فيه الاقطاع، والموجهة لمجمل قواه الانتاجية والاجتماعية فى ذات الاتجاه، بينما مضى جنوب الوطن، وبالذات منذ قيام حركة ٢٢ يونيو ١٩٦٩ التصحيحية فى اتجاه تغيير الهنية الاقتصادية - الاجتماعية - الأيديولوجية - السياسية الموروثة، حيث ضرب الاقطاع والبرجوازية الكبرادورية وجزء من الوسطى، ناهيك عن ضرب المصالح الاستعمارية، وحيث اقيم قطاع عام وتعاونى ومختلط محكوم بخطة تنمية لاتسمح بنشوء تنوء رأسمالى يهدد مسار التنمية القطاعية - الاجتماعية المستقلة والديمقراطية، ولا يشكل خطراً ماعلى سلطة الكادحين التى غدت تتألف من ممثلى العمال والفلاحين والمثقفين - مدنيين وعسكريين - والبرجوازية الصغيرة. وهوما قاد إلى اقامة نظام ديمقراطى يختلف عن أنظمة الحكم الديمقراطية الثورية التى شهدتها الساحة العربية من بعد قيام ثورة ٢٣ يوليو فى مصر، من حيث أن القوة الاماسية الموجهة لهذا النظام هى الشغيلة، وليس البرجوازية الصغيرة كما حدث فى بعض البلدان العربية، وعلى رأسها مصر الناصرية، ومن حيث أن الأيدولوجية القائدة لهذا النظام والتى يراود تسييدها فى المجتمع هى ايدولوجية الطبقة العاملة الاشتراكية - وليس اشتراكية البرجوازية الصغيرة كما كان ومازال قائماً فى بعض هذه البلدان العربية، ومن حيث أن الأداة التنظيمية الممسكة بقياد السلطة حزب اشتراكى علمى - أياً كانت مشاكله القابلة للحل - وليس تنظيمياً أو محالفاً يقوم على استبعاد أن يكون الاشتراكيون العلميون هم المرشحون موضوعياً، والمؤهلون تاريخياً، لنقل المجتمع من مرحلة ما قبل الرأسمالية الى المرحلة الاشتراكية عبر درجات وسيطة يكون النظام خلالها ذا صبغة وطنية ديمقراطية مع زاوية ميل مفتوحة فى اتجاه التطور الاشتراكى، وهى ذات المرحلة التى بلغها النظام فى اليمن الديمقراطية، وسبق بها كل الأنظمة العربية الثورية التى سبقته او واكبتها، مما أعطى له ميزة

وفراة بينها مجتمعة، وهو ما تؤكدك أيضاً الأحزاب الطليعية فى الوطن العربى.  
وذلك ما أوضحه بجلاء مايمده جلاء «برنامج الحزب الاشتراكى اليمنى»؛ «واجه عدد من الثورات الوطنية التحررية لشعوب هذه البلدان الى إجراء جملة من التحولات الاقتصادية والاجتماعية ذات الطابع الديمقراطى العميق الموجهة ضد مواقع الرأسمال الأجنبى والإقطاع والكمبرادور. وانتهجت على صعيد السياسة الخارجية خطأً معادياً للاستعمار والامبريالية، ونظمت خطوات كبيرة على طريق تعزيز تحالفها مع بلدان المنظومة الاشتراكية.  
لقد تحققت هذه التحولات والإجراءات فى الأساس بقيادة عناصر وطنية وثورية من البرجوازية الصغيرة...»

«إلا أنه بسبب الطبيعة الطبقية لهذه العناصر، وما تميزت به من خوف وحذر من الجماهير، واقتادها للأيدىولوجية العلمية للطبقة العاملة، واعتمادها نهجاً تجريبياً، وميلها المتزايد ونسب متفاوتة إلى الانفراد بالسلطة ... لم تستطع حشد وتجنيد الطاقات الاقتصادية والبشرية والعسكرية الضرورية لمواجهة الهجمة الامبريالية الشرسة، ومتابعة مهام التحرر الوطنى ونهج التحولات الاقتصادية والاجتماعية الديمقراطية والتقدمية، فسقط بعضها، وانحنى البعض الآخر....» [ص ٧-٨]

وفى ضوء هذه الخبرة التاريخية المريرة، وعلى أساس من استيعاب الدرس جيداً لمساعدة نظرية الاشتراكية العلمية فإن «حيننا يرى أن الثورة الوطنية التحررية، لكى تحقق كامل أهدافها، لابد لها من مواصلة السير بثبات ودون تردد فى علمية التحولات الاقطاعية الاجتماعية والسياسية الجذرية، بالاستناد إلى ايدىولوجية علمية، ومن موقع طبقى واضح. ان ايدىولوجية الطبقة العاملة، وتنظيمها الثورى، هما الوحيدان القادران على تحقيق مهام التحرر الوطنى والتقدم الاجتماعى بشكل ناجز، وهما الوحيدان القادران على لعب دور طليعى فى اطار التحالف الوطنى الطبقي العريض الذى يعبر عن مصالح الفئات الشعبية الكادحة بسواعدها وأدمغتها ذات المصالح فى الخلاص الكامل من الاستغلال والاضطهاد والقمع الاجتماعى والقومى» [ص ٩].

فى ضوء كل سبق يتضح جيداً أن خط التطور الاجتماعى- الاقتصادى- السياسى- الأيدىولوجى الذى مضت فيه اليمن الديمقراطية لا يختلف فقط عن خط التطور الذى سار فيه شمال الوطن فحسب، وإنما اختلف أيضاً- بجذريته ووضوح رؤيته وعلاقاته مع قوى الثورة العربية العالمية- عن خط التطور الذى مضت فيه اقطار عربية كانت قد سبقته فى مضمار التحول الديمقراطى الثورى للمجتمع وفى نسج علاقات التعاون مع قوى الثورة العالمية، غير أنها افترقت الشىء الجوهرى الذى لا يستطيع الثورة الديمقراطية بدونك أن تكمل مهمها، ناهيك عن أن تواصل السير نحو بناء الاشتراكية؛ ألا وهو القطع مع ضبابية الفكر البرجوازى الصغير، وتجاوز حدود رؤيته الطبقيّة الضيقة والمحدودة، وتوسيع قاعدة التحالف الاجتماعى بحيث يصبح الشغيلة عمودها الفقرى، وبلورة الرافعة التنظيمية المسككة بقيادة التحالف والمسترشدة بأيدىولوجية

الطبقة العاملة- الاشتراكية العلمية- ونسج أقوى علاقات التحالف والتضامن الأسمى مع كل قوى الثورة العالمية، وفي طبيعتها المنظومة الاشتراكية، وعلى رأسها الاتحاد السوفيتي.

ليس من باب اسقاط الرقبات والتصورات القول- إذن- بأن البنية الاقتصادية- الاجتماعية، ومن ثم البنية السياسية القانونية- الأيديولوجية- الثقافية، وبالتالي العلاقات الخارجية، لكل من النظامين القاتمين اليوم في شطرى اليمن ليست متماثلة، وإنما متناقضة رغم علاقات الانتماء إلى تاريخ واحد، وشعب واحد، ورغم وجود خصائص عامة، وطنية وشعبية وسيكولوجية، ووجود قيم روحية، ومثل اجتماعية، وتقاليد أهلية، وعادات اسرية... الخ مشتركة.

الإقرار بالتمايز الاجتماعى ما بين طبيعة كل من النظامين لاعلاقة له بالإيمان أو عدم الإيمان بالوحدة اليمنية، وإنما هو إقرار بالحقيقة الموضوعية، التى يلمسها باليدين المتعلم والأسمى، والمؤمن بالوحدة، والرافض لها، الذى يعرف الف بء علم الاجتماع والذى لا يفقه منه شيئاً. ولا يستطيع أن يجادل فى ذلك إلا من لا يريد أن يرى الحقيقة فى عينها، أو من سيطرت عليه فكرة مثالية مسبقة يلقى بمقتضاها حتى وجود العالم المادى، وحتى وجوده هو نفسه. وذلك ما تصنعه دائماً الأيديولوجيا التى تمكس وقائع الحياة بشكل مشوه وواهم ومقلوب، بل ومزيف أحياناً. ومثل هذه الأيديولوجيا هى التى حاربها علماء الاجتماع حتى من قبل ماركس، وهى التى تصدى لها ماركس والحزب دائماً بدماء من كتابهما «الأيديولوجيا الألمانية»، وهى غير الأيديولوجيا الملتزمة بحقائق العلم الطبيعى والاجتماعى، والمنطلقة منهما، ومن هنا تسميتها بالأيديولوجيا العلمية.

إن تصوير التباين الجذرى بين طبيعة كل من النظامين فى شطرى الوطن بأنه لا يعدو أن يكون تبايناً فى طبيعة السلطة والتوجه لكل منهما، لا يجيب على التساؤل التالى: من أين جاء هذا التباين أيضاً؟ أليس بفعل اختلاف الأساس الاجتماعى الذى تقف عليه كل من السلطتين والتوجهين؟ وإذا لم يكن الأمر كذلك فمن من يعبران.. ومن يثلان، وأية مصالح اجتماعية تخدمانها أو تسعيان لتحقيقها؟ أو ترى أن هناك شيئاً اسمه السلطة للذات السلطة، والتوجه للذات التوجه، تماماً كما أن هناك ما يسمى «الفن للفن»؟؟

ولكن مثل هذا الطرح الساذج قد مجاوزته عقول الأجيال الراهنة سواء فى اليمن أو خارجها. وإذن فإن السلطة، أى الدولة، تعبر عن مصالح اجتماعية محددة، طبقية أو قومية، وتوجهها السياسى والأيديولوجى لا بد أن يكون متطابقاً مع مثل هذه المصالح وخادماً لها.

وقد تكون هذه السلطة- أى الدولة- مقصورة على شطر من وطن، وقد تكون شاملة له، أو للأمة كلها، أو لعدد من الأمم، ولكنها تظل فى جميع الأحوال معبرة عن مصالح اجتماعية يعينها أولاً وقبل كل شيء..

والسلطة فى كل من شطرى اليمن ما برحت تتعمق طبيعتها الاجتماعية الخاصة أكثر فأكثر بتعمق المصالح الطبقية والسياسية فى كل منهما. والتفاوت الاجتماعى بين جوهر ومنحى



النظاميين لايضيق، وانما يتوسع. وحركة الزمن ووتيرة التطور تضاعف من ذلك بشكل متصاعد ومتسارع.

ومن ثم فإنه من باب إسقاط الرغبات والأوهام الايديولوجية القول بخلاف ذلك، وتصور وجود سمات مشتركة بينهما، أو وجود حالة تداخل في المجرى الاجتماعى لهما، أو وجود مرحلة اجتماعية عامة تجمعهما، مما يعنى وجود أساس اجتماعى- اقتصادى صالح لقيام الوحدة اليمنية

على الفور، شريطة أن يتنازل الحكام عن كراسيهم السلطوية وترجيحاتهم السياسية والأيديولوجية لصالح إيجاد قاعدة أوسع للسلطة، وتبنى أيديولوجية سياسية أكثر رحابة ومرونة، تحتملها دولة الوحدة، ومن ثم رفض التزمّت النظرى، والطرح، الطبقي، والتعلل بقضية العدل والتقدم الاجتماعى!

ومثل هذه القاعدة الواسعة للسلطة والرؤية السياسية المرنة لها قد تكفلت- من وجهة نظرهم- بتحديدها اتفاقيات الوحدة والوثائق التى انتهت اليها اللجان المشتركة التى شكلت لوضع قسماتها التفصيلية، ولم يبق الا التنفيذ، وترك العناد، وعدم الإصغاء إلى التعصب النظرى، والرافضين للوحدة بحجة التفاوت الاجتماعى، حيث لا تفاوت يذكر، ويستحق الانشغال به عن قضية القضايا: الوحدة!

ذلك مايقوله بمبارات أخرى الأخ راشد محمد ثابت فى معرض رده على سؤال عما اذا كان هناك نظامان مختلفان فى اليمن، وعن كيفية تحقيق الوحدة بينهما فى حاله وجودهما: وهذا سؤال يعرود على لسان الكثيرين ممن يتابعون النشاط الوجدوى بين شطرى اليمن وهذه المسألة ترسخت فى أذهان البعض من واقع أن هناك اتجاهين وسلطتين فى الشطرين. والحقيقة إذا ما أخذنا بالحقائق القائمة على صعيد الواقع فى اليمن الشطرية يمكن لنا أن نستقيم على أسس تساعدنا على تحديد مهام وسمات واحدة داخل كل المجتمع اليمنى.

وإذا ما أخذنا أيضاً بالمهام المرحلية التى حددها النظام فى الجنوب لايمكن أن نعدنا كثيراً عما هو قائم على صعيد الواقع فى الشمال فى معظم المجالات.

والاتفاقيات الوجدوية الموقعة بين الشطرين قد أكدت على أن النظام فى دولة هو نظام وطنى ديمقراطى، انطلاقاً من تقدير القياديين لطبيعة المرحلة التى يمر بها المجتمع اليمنى، وهى مرحلة تتعايش فيها قوى اجتماعية واسعة، وتحتمل مسؤولية البناء الاقتصادى والاجتماعى بأافاقها الديمقراطية. وبعض المشككين بإمكانية تحقيق الوحدة يلجأون إلى رفع هذا البرر يزعزل عن الواقع وظروفه الملموسة، ويحيلون الى التعصب النظرى فى هذا التبرير أكثر من ميلهم إلى دراسة الواقع وادراك خصائصه، بالإضافة إلى نتائج أعمال اللجان الوجدوية المشكلة من قياديين الشطرين، فقد ثبتت أسساً متفقاً عليها لقيام النظام السياسى والاقتصادى والاجتماعى والثقافى وغيرها فى ظل دولة ، وهى أسس واقعية تهلوت بعد نقاشات ومداولات طويلة وواسعة بين قيادتي

الشرطين. من كل ذلك يمكننا أن نقول إن الاختلاف بين النظامين فى الشرطين هو فى الاتجاهات المحددة من قبل السلطتين، وليست على صعيد الواقع أو المرحلة القائمة فى اليمن بشرطيه وسماتها المتناخلة والموحدة».

لا حاجة الى القول أن مثل هذا الطرح لا يتفق مع أو ردناه من اقتباسات واضحة وقاطعة من «برنامج الحزب»، ومن ثم فإنه غير صحيح الزعم بأنه اذا «مأخذنا أيضاً بالمهام المرحلية التى حددها النظام فى الجنوب» لا يمكن أن نعدنا كثيراً عما هو قائم على صعيد الواقع فى الشمال فى معظم المجالات».

وليس هناك فى وثائق الحزب الأخرى، وأبرزها وثائق الكونغرس الحزبى العام الذى عقدهما بين ٢٠-٢١ يونيو ١٩٨٧، ما يشير من قريب أو بعيد الى شىء كهذا. ان مجمل أدبيات الحزب تتميز بقدر عال من الوضوح النظرى، ولاتصلح قط للاستشهاد بها بما يخل أو يجمع هذا التماسك النظرى والأيدىولوجى الذى تنسم به.

وتصريحات قادة الحزب، وعلى رأسها أحاديث الأمين العام، لاتترك أى مجال لحدوث شىء من مثل هذا التشوش والاختلاط فى فهم طبيعة النظامين، وفهم محتوى الوحدة اليمنية، والقوى الاجتماعية القادرة على تحقيقها والقوى المصلحية التى تستخدمها لمجرد الدياجوجية والابتزاز. إن غياب هذا التميز والتحديد للطبقات والفئات والقوى الاجتماعية والسياسية التى تأمل وتناضل من أجل أن تتحقق الوحدة اليمنية ضمن سياق حركة التطور التاريخى، وفى ارتباط كامل مع عملية الحراك الاجتماعى ذات المتعنى التقدمى، والطبقات والفئات والقوى الاجتماعية والسياسية المقابلة لها المعادية لوحدة كهذه والتى لاتخرج الوحدة فى تعاملها معها عن أن تكون أحد أسلحة الصراع الطبقي، واحد الأغلفة الشفافة التى تخفى وراءها مطامعها فى تقييب الطرف الآخر لتغلو لها الساحة- إن خلت- ولتفتح الباب على مصراعيه لصراعات أخرى أكثر بدائية وتغلغلاً تكون الوحدة اليمنية أول الخاسرين فيها.

ليست هناك وحدة حقيقية ووطيدة يمكن أن تتحقق من أعلى، بعيداً عن مشاركة الشعب وحركته الوطنية، ودون أن تسبقها وحدة جماهيرية، ووحدة وطنية. الوحدة الدستورية هى نتيج لعمليات توحيد سابقة. ووثائق الوحدة، وعلى رأسها دستور دولة الوحدة، ليس من المقبول تمريرها من فوق رأس الشعب، أو البت فيها من وراء ظهره، فأخضاعها لنقاش علمى ومفتوح ليس مجرد حق وطنى ديمقراطى، وإنما هو شرط لوضعها فى الصيغة القانونية والشعبية الملائمة التى تجسد مصالح الجماهير الواسعة.

ذلك ما يفعله دعاة الوحدة القورية، وكيفما اتفق. وذلك ما لم يتنبه إليه أيضاً الأخ راشد محمد ثابت.

ويبدو أن الأمين العام كان يعنى هولاء عندما وضع النقطة على الحرف بقوله: «فالوحدة اليمنية هى واحدة من المهام الاساسية التى يتوجب التضال فى سبيل تحقيقها تضالاً سليماً

وديمقراطياً صحيحاً يستند إلى مشاركة جماهير الشعب العربية، وإبداعاتها الخلاقة». والنضال من أجلها لابد من أن يتطوّر من الأمر الواقع التالى، وهو «أننا لا نستطيع أن نتجاهل نظام دولتين، كل نظام تحكمه قوانين وأجهزة دولة وعلاقات واتفاقات خارجية...»، «وما له أهمية فى التصعيد للوحدة هو العمل على وحدة المنظمات الجماهيرية والابداعية وإشراك جماهير الشعب فى تقرير مستقبل الوحدة، لكى يكون للوحدة طابعها الديمقراطى والجماهيرى، سواء فيما يتعلق بدمتور دولة الوحدة أو بالسلطة السياسية لدولة الوحدة.. وإذا تخوّل النضال فى سبيل الوحدة اليمنية، شمالاً وجنوباً، فلا بد أن نناضل ضد أعداء الوحدة، وأن لا نركن إلى المثالية والنوايا الطيبة، لأن الوحدة سيمتريص بها الأعداء من الامبرياليين والرجعيين ومن القوى المضادة للثورة اليمنية، كما سيمتريص بها أصحاب الامتيازات من العناصر الرجعية المشيخية التى ترى فى الدولة المركزية اليمنية الموحدة خطراً على مصالحها ونفوذها السياسى القبلى».

ودولة الوحدة لتلك ان تكون بلا موقف بين قوى الخير والشر والقوى الخارجية المعادية على رأسها. وفى هذا الصدد يقول الرفيق البهيز: «وإذا نرى أهمية كل ذلك فإننا نرى أيضاً أن الوحدة يجب أن تكون معادية للامبريالية العالمية وقوى التخلف والظلام، وأن تتحالف مع القوى الخيرة فى العالم، قوى التحرر والتقدم والاشتراكية والسلام، التى تحترم نهج وسيادة دولة الوحدة». ولأن الحركة الوطنية اليمنية كثيراً ما ظلمها أو أهملها أو استبعدتها أو قلل من شأنها، وشأن دورها التاريخى ودورها فى الحاضر والمستقبل، دعاة الوحدة الفورية، الذين يرون إمكانية تحقيقها من فوق، بعيداً عن مساهمة الحركة الوطنية حتى فى ابداء رأيها فى مشروع دستور دولة الوحدة بحجة أنه قد وضع من قبل لجنة مختصة مشتركة، ومن ثم أقفل باب الكلام حوله، ولم يمد يدها إلى إقراره من المجلس اليمنى الأعلى، والمجلسين التشريعيين فى الشطرين، وانزاله للشعب للاستفتاء عليه- لأن الأمر كذلك فإن الأمين العام يخص الحركة الوطنية بمثل هذه اللفظة الواضحة الدلالة:

«واعتقد ان الحديث عن الوحدة اليمنية يعزل عن دور الحركة الوطنية اليمنية الديمقراطية من أهم مقوماتها الحاسمة، الطليعة الثورية والوطنية التى تحملت عبء قيادة الثورة اليمنية. وقدمت التضحيات أكثر من ربع قرن من السنين، ويستهدف فى نفس الوقت وضع العربية قبل الحصان...»

ثامناً: يقول الرفيق راشد محمد ثابت أن هناك اتفاقاً بين قيادتي الشطرين على طبيعة المرحلة الراهنة التى يمر بها اليمن عموماً، وذلك «انطلاقاً من تقدير القياديين لطبيعة المرحلة التى يمر بها المجتمع اليمنى، وهى مرحلة تنميش فيها قوى اجتماعية واسعة، وتحمل مسئولية البناء الاقتصادى والاجتماعى بأناتها الديمقراطية»

ولاندري علام استند فى مثل هذا التصور. فلا وثائق الحزب الاشتراكى اليمنى، ولا وثائق

المؤتمر الشعبي العام تركى ذلك، كما أن تصريحات هؤلاء القادة لا تخفى واقع أن كلاً من الشطرين يمر بمرحلة مختلفة عن المرحلة التي يمر بها الشطر الآخر، وأن طبيعة كل من النهجين تتميز عن الأخرى.

ففى حديثه إلى جريدة «المجالس المحلية» الصنعائية عدد ١٤/١٠/١٩٨٨ يصف العقيد على عبد الله صالح رئيس النظام فى الشطر الشمالى الأوضاع فى كل من جزئى اليمن: «النظام فى عدن اشتراكى، وفى شمال الوطن ديمقراطى، ونحن فى شمال الوطن أمكننا الجمع فى حدود الاستفادة من النظامين، الرأسمالية والاشتراكية، مع المحافظة على خصوصياتنا بحسب ماتليه مصلحة الوطن وما ينسجم مع واقعنا، وبما لا يتعارض مع عقيدتنا الدينية وتقاليدها الحضارية العريقة».

أما الأمين العام للجنة المركزية للحزب الاشتراكى اليمنى الرفيق على سالم البيض فيقيم المجرى الذى سار فيه النظام فى اليمن الديمقراطية على النحو الآتى: «تكتسب فريدة تجربة اليمن الديمقراطية أهميتها وقيمتها بالنسبة للحركة الثورية التقدمية العربية من كونها أول تجربة يجرى بناؤها على أساس نظرية الطبقة العاملة، وعبر الدور القيادى والطليعى للحزب الاشتراكى اليمنى، الحزب المجدد لهذه النظرية.. ومن كونها كذلك تمثل بارق أمل فى تحقيق الطموحات الثورية ذات البعد الاشتراكى التى ناضلت وضحت فى سبيلها القوى الثورية العربية، وانتكست بنكوص المشروع القومى العربى التحررى وتحول العالم العربى الى عالم تابع فى معظمه للإمبريالية العالمية» (المصدر الأسبق).

وفى حين أن أحد الأطراف يريد قصر الحوار على المؤتمر الشعبى العام والحزب الاشتراكى اليمنى عند بدء الحوار حول تشكيل التنظيم السياسى الموحد الذى نص عليه «بيان طرابلس» الذى ابرم فى ٢٨/١١/١٩٧٢، ودعا اتفاق صنعاء الموقع فى ٤/٥/١٩٨٨ الى إحياء لجنة التنظيم الخاصة به، «تحقيقاً للنوايا الصادقة، وترجمة للخطوات الوحدوية حتى يصل الجانبان لتصور مشترك للعمل السياسى الموحد...» فإن الطرف الآخر ممثلاً فى أمين عام الحزب الاشتراكى اليمنى، يرى أن أولى الخطوات نحو إقامة تنظيم حقيقى هى تهديد القوى الاجتماعية والسياسية التى ينبغى أن تتحالف فيما بينها، وتهديد القوى الأخرى التى ينبغى أن تستبعد من هذا التحالف بحكم معاداتها لحركة التحرر والتقدم والوحدة. ولأن الحركة الوطنية الشعبية عنصر جوهري فى بناء مثل هذا التنظيم فإنها مدعوة للمشاركة فى وضع لبناته، سعياً نحو تحقيق الوحدة اليمنية الديمقراطية، حيث يقول: «على أن أكثر القضايا التى يجب أن تطرح بإحاح هى قضية التنظيم السياسى الطليعى الذى سيفقد دولة الوحدة» «من هنا وقبل كل شئ» فإن فصول الحركة الوطنية اليمنية، وفى مقدمتها الحزب الاشتراكى اليمنى، مطالبة بالجلوس لأن تبحث صيغة التنظيم السياسى الطليعى لدولة الوحدة وبرنامجه ونظامه الداخلى والمحتوى الوطنى الديمقراطى لهذه الدولة ونظامها الاقتصادى والقوى الطبقية الاجتماعية المحركة لدولة الوحدة التى

يشملها التحالف الوحدوى، التى ستضطلع باستكمال مهام المرحلة الوطنية الديمقراطية، التى تمر بها الثورة اليمنية، ومطالبة كذلك بتحديد القوى الوطنية الطبقة الاجتماعية التى ستتضرر من الوحدة ومهام برنامجها الاجتماعى، ويجب استنهاؤها من التحالف» - حسبما جاء فى حديثه الآنف الذكر.

تاسما: عند سؤال الأخ راشد محمد ثابت عن العلاقة بين الديمقراطية والوحدة اليمنية كان جوابه موضوعاً بشكل معكوس تماماً. فالوحدة سوف تساعد على اقامة الحياة الديمقراطية حسبما يرى، بينما الجواب الطبيعى والمنطقى هو أنه بالديمقراطية وحدها، يمكن ان تقوم دولة الوحدة المنشودة التى يسهم الشعب، كل الشعب، فى ارسائها على دعائم راسخة بحريته واختياره، وبها وفى ظلها الوارفة يمكن لها أن تنمو وتتطور وتزدهر.

فليس فى الإمكان تحقيق الوحدة اليمنية بقرار من أعلى، ولا يجدر اجراء استفتاء شكلى على الدستور، وإيما تتحقق على اساس منح الديمقراطية للجماهير وحركتها الوطنية واحزابها ومنظماتها وقواها السياسية، بحيث يكون لها رأى فى كيفية تقرير مصير وطنها، وحق فى اقامة تحالف وطنى ديمقراطى واسع بينها يمثل اساساً شعبياً متيناً تستند اليه دولة الوحدة، وحق مناقشة دستور دولة الوحدة، وفى الاشتراك عبر ممثلى التحالف الشعبى الواسع فى وضعه فى الصيغة الملائمة قهيداً لعرضه على المجلس الأعلى والمجلسين التشريعيين فى الشطرين، وتقديمه من ثم للاستفتاء..

وبداً من الاشارة إلى هذا الطريق الديمقراطى والوحيد الذى لابد من سلوكه للمضى فى عملية توحيد الوطن، فإن الأخ راشد يحدثننا عن الديمقراطية بعد اقامة دولة الوحدة. وفوق ذلك فإنه إذ يرحل قضية الديمقراطية الى ما بعد قيام الدولة الموحدة ليقول لنا ماهى ضمانات توفرها حينئذ، إلا اذا كانت الوحدة فى حد ذاتها تنطوى على الديمقراطية بالضرورة! وهو تصور لا أساس له، فتعقيد الوحدة يعنى قيام دولة موحدة، والدولة لا تكون ديمقراطية إلا بمقدار مشاركة طبقات وفئات وقوى الشعب فى إقامتها، وعذى تمتعها بالحرية الواسعة فى ظلها، وعذى قدرتها على بناء مؤسساتها الجماهيرية، والسياسية، والنقابية، والمهنية، دون باهوية، وعذى شعور المواطن بأنه يمارس حقوقه الطبيعية المدنية والسياسية دون حجر أو تسلط.

إن مصير دولة الوحدة المصرية- السورية التى افتقدت البعد الديمقراطى عند اقامتها هي درس تاريخى يجب ألا ينسى. وحتى زعامة ثورية فى مثل حجم عبد الناصر، والاصلاحات الاجتماعية التى حققها فى سوريا، لم توفر السياج الرافى الذى يحول دون الانفصال. ولذلك فإننا لانتطيع ان نمتنع عن المطالبة بالديمقراطية أولاً كسبيل وحيد لبلوغ الوحدة، ولأن نصرف النظر عن ذلك. وتردد مع الأخ راشد مثل هذه المعزوفة: «ونحن نعتقد جازمين بأن الوحدة اليمنية سوف تعزز من الحياة الديمقراطية داخل المجتمع اليمنى بتوفير شروط ومقومات بناء الدولة اليمنية الديمقراطية من خلال توسيع المؤسسات والتحالفات السياسية والاجتماعية

وتوحيد الامكانات البشرية والمادية التي تحقق النهوض السريع نحو بناء المجتمع اليمني الجديد، وتساعد على تثبيت تقاليد ديمقراطية وحضارية راسخة ترتقى بنا إلى مصاف الحضارة العصرية».

فما لم توجد تقاليد ديمقراطية وحضارية، وتحالفات سياسية واجتماعية قبل قيام دولة الوحدة وكأسس وشروط لقيامها يمكن لها أن تنمو وتكتمل وتزدهر بعد ذلك، فإنه ليس هناك ضمانات لدى أحد لتوفيرها بعد قيام دولة الوحدة، فضلاً عن أن المراهنة على المجهول وتعليق مصير الديمقراطية على المستقبل الذي ينطوي على جميع الاحتمالات هو نوع من الاتكالية والقدرية غير مقبول في عصرنا الزاهر، عصر الوعي الوطني والديمقراطي، وعصر الجماهير سيادة نفسها وصاحبة حاضرها، ومالكة مستقبلها، وصانعة تاريخها.

إن الربط الموضوعي المحكم بين الديمقراطية والوحدة، والذي تسيق فيه الديمقراطية الوحدة، وقمهد لها، هو التكبير السياسي الصحيح والواقعي، وذلك ما توفرت عليه - بحق - تلك الصيغة التي وردت في حديث الرفيق على سالم البيض مع صحيفة «الأهالي» المصرية، عدد ١٩٨٨/١١/٢، والذي أعادت «الثوري» نشره في ١٩٨٨/١١/٢: «كما نتطلع إلى تنشيط لجان الوحدة، والمجلس اليمني الأعلى، واللجنة الوزارية المشتركة. وإلى اشراك جماهير الشعب وقواها الوطنية والديمقراطية الحية في مناقشة مشروع دستور الدولة الوحدة واغنائها وجعله صالحاً كدستور ديمقراطي للدولة موحدة تناضل جماهير شعبنا اليمني من أجل أن تكون دولة ديمقراطية تصان فيها حقوق المواطنة، وتؤمن الحريات الديمقراطية وحقوق الانسان لكل أبناء الشعب اليمني، وتفتح أمامهم طريق التطور الحر المستقل على أساس ماتضمنته أهداف ومبادئ ثورتى ٢٦ سبتمبر و١٤ أكتوبر، بما يمكن الشعب اليمني بأن يلعب دوره التحرري في مقاومة الامبريالية والصهيوية والرجعية.....»

عاشراً: من قراءة حديث الأخ راشد وغيره من الأحاديث التي عالج بها قضية الوحدة، بل ومن قراءة كتابات آخرين داخل الحزب او خارجه او لهم علاقة ما به، ومن مراجعة ذلك في ضوء وثائق الجبهة القومية ووثائق الحزب الاشتراكي اليمني، ووثائق أطراف الحركة الوطنية عموماً، يتضح جلياً أننا امام نهجين وريعتين لقضية الوحدة اليمنية: نهج وريئة يتميزان بالتنازل العاطفي - المثالي - التحريري وغير التاريخي والاجتماعي والموضوعي لها، ونهج وريئة يتسمان بالعقلانية والعلمانية والواقعية لها، حيث يضعانها ضمن سياق التطور التاريخي وكجزء لا يتجزأ من عملية التحرر الوطني والتقدم الاجتماعي، ويتعاملان معها بشكل ملموس ومحدد، باعتبارها قضية الطبقات والفئات والقوى الوطنية والديمقراطية والتقدمية ذات الرؤية المستقبلية والمشروع الحضاري النهضوي، المرتبط بالمشروع الحضاري النهضوي القومي، بل والمشروع الحضاري النهضوي الأممي. فهي وان كانت قضية وطنية إلا أن تحقيقها مرتبط بشروط محلية وعربية وعالمية، بشروط اجتماعية وتاريخية وعصرية، بدون مراعاتها فإن قضية الوحدة اليمنية تظل مجرد أمنية وطنية

غالية تنتظر الجبل الذي يعى هذه الشروط، ويعمل على تحقيقها على أساسها.  
وما نقصده هنا هو الوحدة اليمنية الاندماجية، وليس الاتحاد الكونفدرالى الذى فى الامكان  
تحقيقه منذ الآن، والذي لو تحقق لعجل بإنضاج الشروط الموضوعية والذاتية الداخلية والخارجية،  
لتحقيق الوحدة الاندماجية الكاملة!

\* \* \*

## معادلة عبد الفتاح اسماعيل المتماسكة فى الوحدة اليمنية والثورة الديمقراطية والاشتراكية

يبدو أنه حان الوقت للعودة إلى تراث عبد الفتاح اسماعيل المتعلق بقضية الوحدة اليمنية، ومعرفة رأيه المحدد والقاطع فيها، ولا سيما أن الجدل العلنى عبر الصحافة حولها قد بلغ مدى ظهرت معه آراء «وحدوية» حول الوحدة حتى من قبل حزين معتبرين من الصعب التوفيق بينها وبين خط الحزب المعلن حولها، مما دعا بعض قادة الحزب لاقتحام ساحة الجدل وكتابة مقالات افتتاحية ذكروا فيها برأى الحزب فى الوحدة وينظرته إليها كجزء لا يتجزأ من نضاله الثورى الشامل الوطنى والديمقراطى والاجتماعى.

ومعرفة رأى عبد الفتاح اسماعيل فى الوحدة له أكثر من دلالة، فوق أن أهميته مضاعفة، بعد أن بلغ الجدل حولها حد السخونة !

وعدا ذلك فإن كلمة عبد الفتاح اسماعيل مطلوبة هنا لأكثر من سبب، «فغلاة الوحدة» لا يستطيعون أن «يزايدوا» عليه فيها. فهو كما كان مؤمناً بها إلى حد التقديس لها، والثناء الروحى فيها، فقد طرق من أجل الوصول إليها كل باب، وسمى لهاؤها فى كل سبيل، واستخدم من أجلها شتى أشكال الكفاح، بما فيها أرقاها، وقدم لتحقيقها العديد من التنازلات، بما فيها التنازل عن كرسي الرئاسة، وهو ما شهدت عليه مباحثات الكويت فى مارس ١٩٧٩.

وقبل هذا وذاك فإن قضية الوحدة اليمنية كانت حاضرة أبداً فى جميع المعارك السياسية التى خاضها عبد الفتاح قبل الاستقلال وبعده معاركه مع «رابطة أبناء الجنوب العربى» و«الجمعية العنصرية» وما تفرع عنها من أحزاب- قبل الاستقلال- ومعركة مع يمين الجبهة القومية ثم مع يسارها الانتهازى- بعد الاستقلال.

بل إن توحيد فصائل العمل الوطنى، ثم قيام الحزب الاشتراكى اليمنى، بكل ما سبق ذلك وتلاه من معارك لم تنته إلا باستشهاده فى أحداث ١٣ يناير ١٩٨٦ الدامية لم يكن مفصلاً عن قضية الوحدة اليمنية.

وكما أن سماح كلمة مؤسس الحزب الاشتراكى اليمنى فى الوحدة اليمنية أمر يخص بالدرجة الأولى «الحزبيين»، فإن سماعها بهم أيضاً كل وطنى يعنى على الإطلاق، ذلك أن عبد الفتاح اسماعيل بترائه النضالى، بما فى ذلك تراثه النظرى والعملى والمتعلق بالوحدة، ليس ملك حزبه فقط، وإنما ملك جميع الوطنيين اليمنيين- أياً كانت انتماءاتهم الفكرية والسياسية.

ورأى عبد الفتاح اسماعيل فى الوحدة يتخلل مجمل كتاباته ومحاضراته. ولأن المطلوب هنا



ليس تقديم عرض تاريخي مسلسل للملك، وإنما تقديم رأيه المحدد والقاطع فيها- وهو ما يمكن العثور عليه بسهولة في أى نص ولأية فترة- فإننا اخترنا أحد هذه النصوص التى نشرتها مجلة «قضايا العصر» فى عدد فبراير ١٩٨٧، والذي حمل عنوان «الطبقة العاملة الثورية».

رغم حدة عواطفه إزاء قضية الوحدة، إلا أن عبد الفتاح اسماعيل- كعلمانى- لم يسمح لنفسه بالتعامل معها بمأفوية، ورغم أن الوحدة ملأت عليه أقطار نفسه، إلا أن ذلك لم يجعله يعزلها، ويجردها من مجمل العلاقات الاجتماعية والسياسية المحيطة بها.

وكثورى فإن قضية الوحدة اليمنية كانت بالنسبة له هى قضية الثورة وقضية الثوريين. وكاشتراكى علمى فإنه أناط أمر تحقيقها بالقوى الاجتماعية صاحبة المصلحة فى الثورة والوحدة معاً، قوى العمال والفلاحين والمتقنين الثوريين والبرجوازية الصغيرة والفئات الكادحة الأخرى، واستبعد تماماً الاقطاع والكمبرادور والرجعيين، معتبراً أن من هو ضد الثورة يمتحها الوطنى الديمقراطى فهو ضد الوحدة بالضرورة التى لا بد أن تكون هى ذاتها ذات محتوى وطنى ديمقراطى.

كان عبد الفتاح اسماعيل يرى أن الوحدة اليمنية قضية مصير بالنسبة للشعب اليمنى، وأنها من ثم غير قابلة لأساليب المناورة والابتزاز والمزايدة والمناقصة. وكقضية مصيرية فإنها يجب أن توضع ضمن السياق التاريخى الطبقيى للعملية التضاللية بجملها، لا أن تتخلف عنها أو تقفز عليها.

وقد أوجز عبد الفتاح اسماعيل هذه العملية فى معادلة ذات شقين: استراتيجية الثورة اليمنية.. ووحدة أداة الثورة اليمنية «فى تقديرنا أن هذه المسألة هامة جداً فإذا كنا هنا قد لمحصناها فى جملتين هما استراتيجية الثورة اليمنية، ووحدة أداة الثورة اليمنية، إلا أنه فى هاتين الجملتين يتلخص مصير ومستقبل الشعب اليمنى عموماً» (ص٧)

والمقصود باستراتيجية الثورة اليمنية لإقامة اليمن الديمقراطى الموحد فقط، بل واليمن الاشتراكى: «فكما هو معروف عن اليمن بأنه اليمن الحضراء، واليمن السعيد لكن فى نفس الوقت ينهى أن يكون التقدمى الاشتراكى». (ص٨)

والمقصود بوحدة أداة الثورة ليس فقط الحزب الطبقيى الاشتراكى، وإنما أيضاً وحدة الحركة الوطنية والشعبية والنقابية ووحدة العمل التضاللى على الاطلاق من أجل تحقيق هذه الاستراتيجية بمراحلها الديمقراطية، والاشتراكية: بما فى ذلك تحقيق الوحدة اليمنية: «لهذا نقول إن وعينا شمولى تجاه قضية بلادنا. ويفرض ذلك بالضرورة وحدة التضال من أجل وحدة الأهداف الاستراتيجية للثورة اليمنية». (ص٨)

ولذلك لا بد أولاً وقبل كل شئ- من أجل وحدة التضال الشاملة هذه، بغية تحقيق استراتيجية الثورة- من امتلاك الوعى الوطنى الشمولى. غير أن هذا الوعى ذو وبعد طبقي أيضاً، تلعب الطبقة العاملة دوراً أساسياً فى ترسيخه وتعميقه وبلورته.

أما لماذا الطبقة العاملة بالذات، فلأنها الأكثر ثورية في المجتمع، ولأنها تمتلك الحس الأسمى، فإنها تمتلك بالأحرى الحس الوطني التابع من مصلحتها الطبقية، ذلك أن «الأسمى الجيد والعامل الذي يحس بانتماثه الطبقي للعلاقات الأثمية، هذا العامل الجيد لاشك أنه هو أيضا الوطني الجيد» وهو الذي يقتدر ويمتزج لديه الوعي الأسمى مع «الوعي الطبقي الوطني». [ص ٨٨]

واستراتيجية الثورة اليمنية عموما، بما فيها الوحدة اليمنية، لا يمكن تحقيقها بعزل عن الصراع الطبقي، ذلك أن الصراع الطبقي هو أساس الحراك الاجتماعي جوهر كل حركة إلى الأمام، شرط كل تطور. والطبقة العاملة، وعلى رأسها حزبا الاشتراكي، تتميز قبل غيرها من الطبقات والأحزاب بامتلاك مثل هذا الوعي الطبقي المحرك لعملية التقدم التاريخي من أساسها: «كل طبقة عاملة، وكل حزب يمثل الطبقة العاملة، عهد أن الميزة الرئيسية التي يمتاز بها إلى جانب الوعي والایمان والالتزام الأيديولوجي بالفكر الاشتراكي العلمي، إلى جانب هذا الايمان بعملية الوعي الطبقي، يؤمن حزب الطبقة العاملة بالصراع الطبقي الذي هو أساس كل تطور. وبدون خوض الصراع الطبقي لا يمكن أبدا أن يكون هناك تطور حقيقي. ويمكن أحيانا أن يفهم الصراع الطبقي في الواقع بطريقة مثالية، وأحيانا يفهم بطريقة خاطئة، معنى أحيانا يحول الصراع الطبقي إلى مفهوم مبتذل.

نقول إن الصراع الطبقي يحدد بين مسألتين، يحدد الصراع الطبقي بين قوى طبقية مستغلة، وقوى طبقية مستغلة، بين قوى الثورة والتقدم والتطور، وبين القوى المعادية للثورة والتقدم والتطور». [ص ١٥ - ١٦].

وعبر جميع المراحل الثورية لابد للطبقة العاملة من أن تتصدر حركة الصراع الوطني والطبقي حتى تتحقق جميع مهام وأهداف الثورة اليمنية، ذلك أن ما يميزها عن غيرها أن نفسها السياسي يتسع لجميع مراحل النضال. إن «الفارق باستمرار هو أن الطبقة العاملة تلعب ويجب أن تلعب الدور الطبيعي في العملية الثورية».

وحيث قد تحقق الاستقلال في الشطر الجنوبي من الوطن، وغدا للطبقة العاملة وجود في السلطة من خلال تمثيلها الاشتراكيين فإن «الطبقة العاملة في الجزء الجنوبي من الوطن عليها مسؤوليات كبيرة جدا تجاه قضية الثورة اليمنية .. عليها أن تدرك أن الثورة جاءت لتحديد أن الطبقة العاملة هي المؤهلة تاريخيا لقيادة الثورة، وأنه يجب أن تحتل الطبقة العاملة موقعا جديدا في كل يوم». [ص ١٣]

ويقع هم الوحدة اليمنية ضمن هذا الإطار بالذات، إطار الثورة اليمنية، إطار استراتيجية الثورة اليمنية، التي تتحمل الطبقة العاملة مسؤولية أساسية في تحقيقها: «لهذا نقول أن الطبقة العاملة اليمنية تقع على كاهلها مسؤولية كبيرة جدا تجاه استراتيجية الثورة اليمنية، باعتبارها قضيتها الأساسية. وعليها أن تكون يقظة، وتضع وحدة الوطن اليمني موضع التفكير، وموضع الممارسة الوطنية والطبقية في ضوء أهداف استراتيجية الثورة اليمنية». [ص ١٠].

بعد هذا المهاد النظرى العام وعلى أساسه يتصدى عبد الفتاح اسماعيل لمفهومين إزاء قضية الوحدة اليمنية: مفهوم تحقيق الوحدة اليمنية بأى ثمن وعلى أى نحو، وهو المفهوم الذى طرحته ومازالت تطرحه القوى الاجتماعية، ومفهوم ترحيل قضية الوحدة اليمنية حتى إقامة المجتمع الاشتراكي فى جنوب الوطن، وهو المفهوم الذى كان يطرحه التيار اليسارى الطفولى بقيادة ربيع على. وفى مواجهته يطرح مفهوم الوحدة ذات المضمون الديمقراطى:

«وقد يوجد فى أحيان كثيرة نوع من التحسس لرفع شعار الوحدة من أجل استدراج عواطف الجماهير لكسبها، على اعتبار أن هذا الشعار عاطفى جنا وحساس». ونحن «نقول إن الوحدة اليمنية لايمكن أن تكون بأى شكل، أو ثمن، ومع أية قوة طبقية، وإلغا الوحدة تقتضى وجود المضمون الوطنى الديمقراطى التقدّمى، وأيضاً يفترض وجود قوة ثورية مؤمنة بالموقف الوجدوى الذى لا تخسر شيئاً وإلغا كل شيء لمصلحة الجماهير». «إن الطبقة العاملة اليمنية لا بد أن تتندد الأفكار الخاطئة والأفكار المشوهة المستهدفة زعزعة جماهير الشعب من إيمانها بقضية الوحدة اليمنية، ولأننا - كما قلنا - لا نستطيع أن نقبل الوحدة اليمنية بأى ثمن أو ضمن أى فهم، ولا نستطيع أيضاً وغير قادرين أن نحقق استراتيجية الثورة اليمنية فى شطر من الاقليم، لأن مثل هذا التفكير خاطئ وقاصر. ومهما استخدم فيه بعض التقدميين من الأفكار التقدمية فإنه يظل يؤكد موقفاً انفصالياً فى شكل تقدمى. وهنا لا بد من نقطة بالفعل ومن وعى كى نقول إننا غير قادرين فى شطر من الاقليم أن نحقق أهداف استراتيجية الثورة اليمنية، وكى نقول أيضاً إننا لا يمكن أن نتقبل الوحدة اليمنية بأى فهم، وعلى حساب الشعب، وبدون مضمون. فأول خطوة للوحدة... يجب أن تكون من أجل تحقيق استراتيجية الثورة اليمنية» (ص ١٠ - ١١).

وإذ يرفض عبد الفتاح اسماعيل كلا الاتجاهين بقوة وحزم، ويدمغهما بالانتهازية، ويحكم عليهما بالإدانة، فإنه يطلق عليهما النار بمثل الكلمات اللاذعة: «هذا تقريباً فى تقديرى التفكير الصحيح الذى يمكن أن يجنب الطبقة العاملة اليمنية وحلفاءها، يجنب الحركة الوطنية اليمنية الوقوع فى حائل الأفكار اليمينية الانتهازية أو الأفكار اليسارية الانتهازية أيضاً، لأن أى تفكير من منظور أى تفسير انفصالى، من منظور تقدمى، ليس أقل خطورة من تفكير يمينى انتهازى، الذى يرفع شعار الوحدة بأى ثمن، بل يمكن أن يكون كأى تفكير يسارى أكثر خطورة بالضرورة على شعبنا اليمنى وعلى أهدافه ووحدة نضاله». (ص ١١)

وإذا كان المفهوم الوطنى الديمقراطى التقدّمى للوحدة اليمنية هو البديل الوحيد لكلا المفهومين الانتهازيين، اليمينى واليسارى، تجاهها، فكيف يمكن تحقيق هذا المفهوم؟ هل بالشروع فى تحقيق نموذج له فى الجزء الجنوبي من الوطن، حيث خلصت السلطة للقوى الوطنية والديمقراطية والتقدمية، أم بالقفر الى أخذ السلطة فى عموم الوطن، ومن ثم تحقيق هذا النموذج فى ظل دولة الوحدة؟ أم بالتبول بجازفة تحقيق الوحدة اليمنية كيفما اتفق، على أن يجرى العمل فى إطارها مباشرة على صنع هذا النموذج الوطنى الديمقراطى؟

إجابة عبد الفتاح اسماعيل على مثل هذه التساؤلات وغيرها واحدة لا تتغير: ينبغي وضع حجر الأساس لصرح دولة الوحدة من هنا.. من حيث صفت السلطة لقوى التقدم، ولامجال للتياام بمغامرة يمينية أو يسارية باسم تحقيق الوحدة القوية.

فكما تحتاج الوحدة إلى قاعدة وطنية ديمقراطية تعتمد عليها، ومثل غوذجى يلهم النضال من أجلها، فإنها تتطلب قيام حركة وطنية موحدة قادرة على صنعها:

«إن مثل هذا الفهم يقودنا إلى استفسارات عديدة.. وهى: هل يعنى هذا عدم قدرتنا على تنفيذ استراتيجية الثورة اليمنية؟ هل يعنى هذا أن الثورة فى اليمن الديمقراطية، فى جنوب الوطن، عليها أن تتوقف عن الاستمرار والتطور؟ بكل تأكيد لا يمكن أبداً أن يتوقف مسار الثورة، بل لابد للثورة أن تواصل مسارها.. هناك وجهة نظر أخرى تقول إن من الضرورى أولاً أن تتحقق الوحدة اليمنية لكى تستطيع أن تنفذ استراتيجية الثورة فى ظل الوحدة اليمنية، وأنه بدون هذامن الصعب أن تتحقق الأهداف الاستراتيجية للثورة اليمنية. وفى الحقيقة نحن لا يمكن أن نقول إن هذا رأى صحيح على أساس أن الوحدة هى كل شىء أو الوحدة لابد أن تتحقق بأى ثمن.. وإنما يقول بأن الوحدة يفترض أن تكون مضمون وطنى ديمقراطى، ولا يمكن أن يحققها إلاقوى وحركة مؤمنة بالأهداف المشتركة والنضال المشترك للشعب اليمنى ذات المضمون الوطنى الديمقراطى». [ص٩٠]

ثم يواصل عبد الفتاح اسماعيل بلورة مفهومه هذا للوحدة واسس ومداخل وسبل تحقيقه على النحو التالى: «ولذا نقول إن الثورة فى اليمن الديمقراطى سوف تواصل السير من أجل إنجاز مهام الثورة الوطنية الديمقراطية باعتبار أن هذه المسألة ضرورية لتثبيت النظام الوطنى الديمقراطى، ليكون غوذجاً لجماهير شعبنا اليمنى فى كل الوطن اليمنى، ونرى كذلك أن نضال الحركة الوطنية اليمنية فى شمال الوطن سوف يستمر حتى تتوحد، من أجل أن تقيم السلطة الديمقراطية وتبنى نظاماً وطنياً ديمقراطياً يسمح بتحقيق اليمن الديمقراطى الموحد، ووضع اليمن كله على عتبة استكمال مهام الثورة الوطنية على مستوى الوطن.. وبالتالى نهىء القاعدة المادية والتكنيكية من أجل تحقيق التحول اللاحق فى اليمن ككل.. التحول إلى بناء الاشتراكية». [ص١١٠] ثم يتوقف عبد الفتاح اسماعيل أمام موضوعة نظرية بالغة الأهمية، وهى العلاقة بين الثورة الوطنية الديمقراطية والثورة الاشتراكية، ومما إذا كان ممكناً بناء الاشتراكية فى جزء من اليمن دون آخر، وهو إذيرى أن تحقيق الاشتراكية مرهون أولاً بقيام اليمن الديمقراطى الموحد، فإنه يشدد على أن تحقيق الثورة الديمقراطية فى شطر ما من اليمن يمثل مرتكزاً هاماً لتعميها- عبر نضال الحركة الوطنية اليمنية ككل- على نطاق اليمن كلها، وليقام اليمن الديمقراطى الموحد، بل للمضى الى الأمام فى اتجاه تحقيق الاشتراكية على امتداد الساحة اليمنية::

«ولكن إذ يصبح بناء الاشتراكية هدفاً من أهداف استراتيجية الثورة اليمنية» فإنه «يمكن تحقيق ذلك بدون اليمن ككل، وكذلك لاتستطيع أن تقول أيضاً بأننا يمكن أن نبنى الاشتراكية

حتى إذا لم نوفق في إنجاز مهام الثورة اليمنية الديمقراطية.

إن العملية مترابطة مع بعضها البعض.. لإنجاز مهام الثورة الوطنية الديمقراطية هو نضال من أجل مهام الثورة اليمنية الديمقراطية (ككل- الكاتب)، وكلما مرتبطة مع الحركة الوطنية اليمنية في شمال الوطن، من أجل تحقيق اليمن الديمقراطي الموحد، والسير قدماً لاستكمال بقية المهام المحددة أمام الشعب اليمني، من أجل تنفيذ استراتيجية الثورة اليمنية». [ص ١١]

على أن القول بأن تحقيق الاشتراكية غير ممكن إلا في إطار اليمن الديمقراطي الموحد لا يعني أن هناك حواجز مميكة قاطعة بين مرحلة الثورة الديمقراطية ومرحلة الثورة الاشتراكية. قبلور الثورة الاشتراكية وبعض مهامها الأولية يمكن إنجازها خلال مرحلة الثورة الديمقراطية، تماماً كما أن بعض مهام الثورة الديمقراطية يمكن أن تنجز كاملة غير منقوصة خلال مرحلة الثورة الاشتراكية. هذه الموضوعة اللينينية لا تقبى عن ذهن عبد الفتاح اسماعيل حتى وهو يتحدث عن أن تحقيق الاشتراكية لا يتيسر إلا في ظل يمن ديمقراطى موحد، حيث بلغت الانتباه إلى أن المضى قدماً إلى الأمام في عملية البناء الديمقراطي الثوري، سواء في حدود الشطر أو على مستوى القطر، يقرب من تخوم الاشتراكية، ويحفزها ركائز في قلب التربة الديمقراطية، ويفرز جذورها في باطن المرحلة الديمقراطية الثورية:

«ومن الصحيح أن نقول ليس هناك سور صيني يعزل الثورة الوطنية الديمقراطية عن الثورة الاشتراكية، أى ليس هناك جدار فاصل نقول عنده انتهينا من مرحلة الثورة الوطنية الديمقراطية، وبدأنا مرحلة البناء الاشتراكي، لأن جذور الاشتراكية تنبى أثناء إنجاز مهام مرحلة الثورة الوطنية الديمقراطية، وتظل هناك ميزات عامة بين المرحلتين ولكن ليس بتحديد زمنى، ونقول نقطع عشر سنوات في إنجاز ثورة وطنية ديمقراطية، ثم تبدأ مرحلة الثورة الاشتراكية.... وكلما استطعنا أن تنجز بنجاح مهام الثورة الوطنية الديمقراطية، فإنه بالإمكان بدء مرحلة جديدة هي مرحلة الثورة الاشتراكية»- كما جاء في محاضراته التى نشرتها «قضايا العصر» في عدد نوفمبر ١٩٨٧ تحت عنوان «فكر الثورة في الممارسة العملية» ص ١١.

على هذا النحو المتناسك ربط عبد الفتاح اسماعيل بين قضية الوحدة اليمنية وقضية الثورة الديمقراطية والثورة الاشتراكية .

\* \* \*

## نعم للجدل المبدئي البناء .. ولا للتشويه وتصفية الحسابات

هذا ثانى مقال ينشره الدكتور الشهاى فى «صوت العمال» رداً على مقالات يتم نشرها فى مجلة «الحكمة» وحيث أن «الحكمة» رفضت نشر رد الدكتور الشهاى، فإن «صوت العمال» تجد نفسها ملزمة صحفياً وأدبياً بنشر أى رد يأتيها طالما كان متصفاً بالجدل الموضوعى وخالياً من التجريح والمهاترة.

المقال الذى نشره الزميل سعيد الجناحى (وارجو ان يسمح لى باستعمال وصف الزميل له) عنوانه بغط بارز على غلاف مجلة «الحكمة» عدد اغسطس ١٩٨٨م، ناهيك عن عنوان المقال: «الشهاى .. يشوه آراء عبد الفتاح اسماعيل».

وإذا كان الهدف السياسى واضحاً، والمنزع الايديولوجى مقهوماً، فإن ماهو غير واضح ولا مفهوم على الاطلاق هو لماذا جشم نفسه عبء الدفاع عن تراث عبد اسماعيل، وقبل ان يكون ضمن «اللجنة العربية لاحياء تراث الشهيد عبد الفتاح اسماعيل» فى الوقت الذى لم يتقيد فيه فى مقاله هذا بألف باء مستلزمات وشروط التحقيق والمراجعة والبحث للتراث- أى تراث- ناهيك عن أن يكون هذا التراث قد ارتبط برجل منحه الحزب الاشتراكى اليمنى لقب مؤسس له.

وأى خروج على أمانة البحث فى هذا التراث لاتعتبر خطيئة علمية فقط، بل وسياسية أيضاً، وهى من ثم لاتمس فحصب الماضى الثورى الذى غدا عبد الفتاح اسماعيل ابرز شهدائه وإلغا تمس كذلك الحاضر الثورى الذى كان فى مقدمة من أرسوا دعائمه.

وأية خطيئة كهذه لاتحتمل مجرد اثارتها فى الصحف لاهداف سياسية او لمآرب ذاتية، او لتصفية حسابات شخصية، فهى أولاً وقبل كل شىء مسئولية مركز الابحاث الحزبية التى من حقها حتى ان يحقق مع مرتكب الخطيئة هذه، وان يطلب من الصحافة التحفظ على كتاباته اذا ما ثبت عليه جرم التشويه لهذا التراث فى أى شكل من اشكال التشويه.

وحيث أننى أزعم أن تهمة التشويه التى رمانى بها الزميل سعيد الجناحى قد وقع فيها هو بالذات لايهدول مقاله فقط، وإنما كذلك بنشر نص محرف ومشوه فعلاً للحلقة الأولى من محاضرة عبد الفتاح اسماعيل التى استشهد بها فى مقالنا الذى نشرناه فى عدد ١-٨-١٩٨٨م من «١٤ أكتوبر» بعنوان «معادلة عبد الفتاح اسماعيل المتسامكة فى الوحدة اليمنية والثورة الديمقراطية والثورة الاشتراكية» أقول حيث أن الأمور بلغت هذا المدى، مدى اتهام باحث اكاديمى فى التاريخ والتراث بالتشويه لهذا التاريخ وهذا التراث، بما فيه تراث عبد الفتاح اسماعيل، وقد وضع «لاتحة» اتهام» صريحة فى شكل مقال علنى تجرح فى أمانة هذا الباحث بشكل مطلق، وتطعن فى تاريخه

السياسى والنضالى، وتدفعه بعدة النظام الوطنى الديمقراطى من قبل ومن بعد، وتفغز مقالاته التى كان ينشرها فى الصحف المصرية إبان فترة لجوئه السياسى الى القاهرة بعد انقلاب ٥ نوفمبر الرسمى عام ١٩٦٧م فى شمال الوطن، وتشكك فى استقامة موقفه المعروف والمعلن من مؤامرة ١٣ يناير ١٩٨٦م، وتتال من سمعته الشخصية صراحة وبلا مواربة حيث أن الأمور بلغت هذا المدى وحيث أننى أزعم أن أركان التهمة التى وجهها إلى الزميل سعيد الجناحى تنطبق عليه تمام الانطباق، ولاتمس منى شعره، حتى لكانه أراد ممارسة المثل الماثور: «رمتنى بذاتها.. وانسلت»- لذلك كله فإنه يبدو أن من الضرورى أن تأخذ جهة الاختصاص الحزبية فى الدائرة الايديولوجية التابعة للجنة المركزية للحزب الاشتراكى اليمنى، وفى مركز الابحاث الحزبية الأهر بأيديها، وأن تدرس لائحة الاتهام التى رفعها ضدى سعيد الجناحى ضمن مقاله هذا، وتراجع ملفى منذ قيام ثورة ٢٦ سبتمبر ١٩٦٢م وثورة ١٤ أكتوبر ١٩٦٣م، بما فى ذلك كتبى ومقالاتى وإبھائى التى نشرتها وأنا فى القاهرة أو براغ أو عدن، وقبل ذلك محاضراتى المنشورة فى الصحف العراقية، وأنا سفير للجمهورية العربية اليمنية فى بغداد وتضمن جيدا فى رسالتى التى بعثتها إلى قيادة الجبهة القومية، وأنا فى القاهرة، أو عدن، أو براغ منذ مطلع عام ١٩٧٠ وحتى بعد قيام الحزب الاشتراكى اليمنى، وإن تتوقف عند مقالى وموضوع الجدل وتطابق الفقرات التى أخذتها من محاضراتى الشهيد عبد الفتاح اسماعيل لاتعرف- مجددا- من خلالهما على موقفه من الوحدة اليمنية وعلاقتها باستراتيجية الثورة اليمنية.

إن التهمة الموجهة إلى لاقس قيمتى الأدبية وأمانتى العلمية وكرامتى الشخصية فقط، واطلب من ثم التحقق من مدى صحتها، وإثباتها على، أو تبرئتي منها، وتحميل من وجهها المسؤولية كاملة عنها، وإنما هى تتعلق بالدرجة الأولى- بوثيقة من وثائق الحزب والدولة يزعم هو أننى شوھتها وأزعم أنا أنه هو الذى شوھها من جهتين بتوجيهها فى الاتهام الذى يمثل موقفه الايديولوجى المعروف، وينشر نص محرف ومشوه للحلقة الأولى من احدى المحاضرتين اللتين استشهدت بهما.

ولوكان هناك قانون للصحافة- كما هو الحال فى كل بلد منظم- لاحتكمنا إليه وتركنا لمنظمة الصحفيين الديمقراطيين اليمنيين أمر الهت فى لائحة اتهاامه وفى دعواى عليه. وفى ظل غياب هذا القانون الذى لاتكتمل القوانين المدنية التى شرعها مجلس الشعب الأعلى حديثا إلا به، فإنه ليس أمامنا إلا الاحتكام إلى جهة الاختصاص فى الحزب، وسأوجز هنا- وعبر الصحافة وأمام رأى العام كما فعل- خلاصة دعواى:

أولاً: إن الحلقة الأولى من محاضرة فبراير ١٩٨٧ التى أعاد الجناحى نشرها فى «الحكمة صورت بخط دقيق وغير مقروء بسهولة مع وجود حروف متأكلة، ومع تدخل ببعض الكلمات وتحرير بعض اللفاظ كأن تكتب- مثلاً- لفظة «الاقطاعات» هكذا «الاقطاعات» و «أن» «أنه» و «لأن» «لأنه» و «تكتنا» «تكتنا».. وهكذا دواليك. وعنا ذلك كررت صفحة ونصف

مقاس مجلة «قضايا العصر» وهو مايساوى صفحة فى «الحكمة». ورغم التكرار الذى يعتبر فى حد ذاته تشويها فإن إحدى الفقرات لم ترد كاملة فى كلتا الحالتين. ونص الفقرة كما فى ص ٩ من «قضايا العصر» كالتالى: ومعروف تاريخيا إن الاقطاع أكان فى الجنوب أو فى الشمال- لم يكن فى يوم من الأيام مع الوحدة اليمينية، ولم يكن تفكيره فى يوم من الأيام يقوم على أساس الموقف اليمنى الوحش، إذا كان الاقطاع باستمرار وبحكم مصالحه اللاتية وتركيبه الذهني يجعله محصور الفكر، فى تعميقه للتجزئة والكيانات الاقطاعية. ففى إحدى الحالتين توقفت الفقرة عند كلمتى «إذا كان ..» وأسقط الياقى. أما فى حالة التكرار فقد توقفت الفقرة عند كلمات فى يوم من الأيام مع...» وأسقط كل الجزء الأخير من الفقرة. ولأن النص بذلك أصبح مبتورا، ومن ثم مشوها، فإنه صعب فهم المعنى الكامل له. وماهر أخطر أن تسقط بعد ذلك مباشرة حوالى صفحة ونصف من المحاضرة (من صفحة ٩ اقل من نصف صفحة، مع صفحة ١٠ من «قضايا العصر». ثم تقفز بعد ذلك إلى صفحة ١١ من «قضايا العصر». ولأن ما قبلها مسقط فإن سياق الكلام مختل. وعند القراءة نفاجا بفقرة مقحمة مأخوذة من صفحة ١٠، مما يخل مرة أخرى بسياق الحديث، ويحيله إلى فقرات مفككة لا رابط منطقي بينها، ناهيك عن فقدان التسلسل الطبقي. وتزداد ركة القارئ أكثر عندما تنقسم الفقرة السابقة لهذه الفقرة المقحمة إلى جزئين تفصل بينهما الفقرة المحقمة ذاتها، بحيث يصعب الربط بين الجزئين.

وإذا لم يكن ذلك وغيره تشويها لوثيقة حزبية فلا ندرى ما هو الوصف الأكثر مطابقة. وتشتد المفارقة إذا ما علمنا أن الهدف المتوخى من إعادة النشر هو «الإحياء» بأن نص المحاضرة كامجا. فى «قضايا العصر» قد شوه من قبلنا، وإلا فلم إعادة نشرها؟ والسؤال هو: لماذا لم يتابع عضو «اللجنة العربية لإحياء تراث عهد الفتح اسماعيل» بنفسه أمر نص المحاضرة بعد تصويرها ليطابق الصورة على الأصل صفحة صفحة، وكلمة كلمة وحرفا حرفا، حتى يطمئن شخصا إلى أن المحاضرة لم تتعرض للتحريف أو التشويه لأى سبب من الأسباب. وإذا كان ذلك من أصول مهنة المحقق فى التراث، فكيف غاب عنه ذلك وهو المدافع عن تراث عهد الفتح اسماعيل؟ والمتصدى لأى باحث يقترب منه دون موافقته سلفا وإلا اتهم بالتشويه الذى كان أول من وقع فيه، حتى قيل أن يبدأ مهمته التراثية الشاقا

ثانياً: لم يستطع الجناحى أن ينسب إلى تحريفا فى كلام عهد الفتح اسماعيل. واكتفى بالقول «إن الشهاري قد درج على إعادة قراءة أفكار الآخرين وتفسيرها وفقا لرغباته ومفاهيمه الخاصة المعلقة وغير المعلقة...» وبأن استعراضى للمحاضرة قد جاء «بالطريقة إياها» وبأننى عمدت إلى منتجتها وقصصتها، وقدمت «شرحاً قصيرة لاتعبر عن جوهر الموضوع».

بما أنه يرفض طريقتى وتفسيرى وشروحي. ويشك فى أن لى ما رُب أخرى فى فعل ما فعلت، فقد كان عليه أن يقدم هو طريقتة وتفسيره وشرحه للمحاضرة، ويترك للقارئ أن يقارن بين



ضنيح كل منا. وللناس عقول تستطيع أن تميز بها. وتترك من ثم من استطاع مقاربه النص وأحسن فهمه وتقديره، ومن اعتمد عنه وحاول مغادعة الناس بتزيينه له.

ومع ذلك فإن الطريقة التي فهم بها عبارة استهلكت بها مقالتي الآتف الذكر تفصح بلماتها عن كيفية تعامله مع النصوص، وكيفية تحريف الكلام عن مواضعه فالعبارة تقول: «يبدو أنه حان الوقت للمعدة إلى تراث عبد الفتاح اسماعيل المتعلق بقضية الوحدة اليمنية، ومعرفة رأيه المحدد والقاطع، ولا سيما أن الجدل العلني عبر الصحافة حولها قد بلغ مدى ظهرت معه آراء «وحلوية» حول الوحدة حتى من قبل «حزبيين» معتبرين من الصعب التوفيق بينها وبين خط الحزب المعلن حولها، مما دعا بعض قادة الحزب لاقتحام ساحة الجدل وكتابة مقالات افتتاحية ذكروا فيها برأى الحزب في الوحدة وينظرته اليها كجزء لا يتجزأ من نضاله الثوري الشامل «الوطني والديمقراطي والاجتماعي» والعبارة واضحة تماماً، فهي تقدر مبادرة قادة الحزب الى طرح وجهة نظر الحزب في الوحدة مجدداً، حتى لا ينسى الحزبيون المعتبرون ذلك، بعد أن ظهرت آراء في الصحف مخالفة لوجهة النظر الحزبية هذه.

غير أن صاحب عريضة الاتهام فهمها على طريقته حتى يضيف نقطة أخرى في قائمته هذه: «لن نلتفت هنا الى محاولة الغمز على من «اقتحموا ساحات الجدل» واستكثاره عليهم ذلك...». فما بعد ما بين «منطوق» عبارتي وما بين فهمه» لها، إلا إذا كان المراد الاتراء بها، ومن ثم قلب معناها رأساً على عقب. وفي ظنه أنه بذلك يستعدي قادة الحزب على، كما لو كان هؤلاء يجهلون حقيقة كل منا، ولم يحسنوا بعد فهم ما يريد وما لا يريد كل منا، حتى ولو خانت عبارة هنا وعبارة هناك- فموضاً. وحيث أن ذلك هو ماتوخاه من كتابه مقاله- وليس الدفاع عن تراث عبد الفتاح اسماعيل الذي يتطلب شروطاً أكاديمية معروفة لدى الباحثين- فإنه قرر تدشين الحملة على الدكتور الشهاري على مسؤوليته: «ولكننا معنيون بالرد على اقتحامه لحقوق الآخرين الفكرية وتشويهها ومن ثم تشويه مواقفهم السياسية ومحاولة الدس الرخيص».

هنا نحن الآن أمام اتهام سياسي وشتمية شخصية وبذلك اضيفت قضيتان عامة وخاصة الى «لائحة الاتهام» المطلوب التحقيق فيها، وردع المخروط فيها، وإعادة الاعتبار لمن ناله أذاها.

ومن نقاط الاتهام الأخرى يتضح جلياً أن الهدف ليس الغيرة على عبد الفتاح وتراثه، وإنما الغيرة من سجلهم النضالي معروف لدى القاصي والداني، داخل اليمن وخارجها، وإلا فلم تصوير ان كتاباتي في مجلة «روز اليوسف» أيام لجوئي السياسي في القاهرة الذي امتد ما بين اغسطس ١٩٦٨-١٩٦٧ أبريل بأنها «ضد الثورة والنظام التقدمي في جنوب الوطن...»، بينما مقالتي في هذه المجلة وفي مجلتي «الطليلة» و«الكاتب» كانت ضد الخط اليساري الانتهازي الذي كان يقوده سالم ربيع علي، وتضمن بعضها استشهادات بأقوال عبد الفتاح اسماعيل، كما تضمن انتقادات لأطراف الحركة الوطنية اليمنية عموماً لعدم مبادرتها إلى تشكيل جبهة وطنية ديمقراطية عريضة تعمل من أجل إقامة اليمن الديمقراطي المتحرر الموحد.

والنقد الصريح والمفتوح سجلته فى رسائل كنت أبعثها عن طريق سفارة اليمن الديمقراطية فى القاهرة أو مع شخصيات مسؤولة من الجبهة القومية. وتحفظ الجهات المعنية فى الحزب والدولة بأصول هذه الرسائل التى فيما لو طبعت لهلفت أكثر من مجلد ضخمة.

أما تكرار القول عن أننى كتبت عن «ورقة العمل» التى كتب عنها صحفيون وساسة يشغلون اليوم مواقع مسؤولة فى الصحافة وغيرها، كما كتبت عنها شخصيات عربية معروفة بوقوفها الثابت إلى جانب النظام الديمقراطى فى جنوب الوطن- فهو قول مردود، ولم يحدث أن حوسب أحد على رأيه السياسى النابع من حرصه على مسيرة شعبه ووطنه إلا فى الأنظمة الرجعية والديكتاتورية التى تؤثم الرأى، ويحرم صاحبه.

ثم ما هو الهدف من إعادة فتح صفحات مطوية أصبح أمرها متروكا للمؤرخين، ولاتصلح أن تكون ضمن مواضع الساعة التى تهم الساسة والصحفيين والشعب؟ الهدف واضح، وهو التمسح بأى شىء من أجل تصفية حسابات شخصية لاتهم الرأى العام لامن قريب ولامن بعيد.

أما القول بأنه عندما كان عيد الفتح فى منفاه كانت كتاباتى تدور حول التهجين المتباينين لثورة ٢٦ سبتمبر وثورة ١٤ أكتوبر فردى عليه يتمثل فى إصدارى كتابين هما «حول الوحدة اليمنية والانتهازية اليسارية والحزب الاشتراكى اليمنى» و«رسائل إلى شهيد اليمن ابراهيم الخدى» هذان الكتابان اللذان منعا من النزول الى السوق، وهو ما أثار غبطة مجلة «الحكمة» التى كتبت عن ذلك صراحة.

أما سر المنع فمعروف: فالأول يتطوى على اقتباسات مطولة من أقوال عبد الفتح اسماعيل «رئيس الحزب الاشتراكى اليمنى»، والثانى يتضمن رسائل إلى قيادة الجبهة القومية أسمه على رأسها.

أما رأى فى الوحدة والثورة اليمنية بشقيها فليس بخاف على أحد، فأنا أشعر أن تكون الثورة أساس الوحدة إذا أريد لها أن تكون اندماجية، أو أن تقوم على أساس كونفدرالى كمرحلة أولى، حتى تتوفر الشروط الموضوعية والذاتية الملائمة لتحقيق الوحدة الاندماجية.

والذى كان يمتنى أن لو غادرت اليمن الديمقراطية بعد أحداث ١٣ يناير لأكتب كتابا مخالفا لكتابى «اليمن.. الثورة فى الجنوب والانتكاسة فى الشمال» فردى الوحيد عليه إن الذين عجنوا حياتهم منذ الصغر بلهب الثورة لا يستطيعون إلا أن يظلوا كذلك. ومنذ انقلاب ٥ نوفمبر الرجعى عام ١٩٦٧م وأنا وأمثالى كنا نسعى للمجىء إلى عدن لمواصلة نضالنا الثورى ومن أجل ذلك حملت رسالة باسم المشير السلال من بغداد بعيد نيل الاستقلال الوطنى إلى رئيس الجمهورية قحطان الشعبى تسلمها منى الشهيد عبد الفتح اسماعيل، وكان من حظيت بمقابلتهم آنئذ الرفيق على سالم الأبيض، ثم جئت من القاهرة إلى عدن مرتين عام ١٩٦٩ وعام ١٩٧٢ بهدف المشاركة مع القوى الوطنية فى بناء جبهة وطنية ديمقراطية.

ورغبت في الحجى إلى عدن بعد أن صدر قرار بإنهاء حق في اللجوء السياسي في القاهرة وإبعادى وكما أن الشهيد إبراهيم الحمدي اعتذر عن استقبالي في صنعاء لما سببته له من مشاكل مع خصومه هو في غنى عنها، واقترح على الذهاب إلى براغ، فإن ربيع على رفض حتى مجرد الرد على رسالتي. والرفيق راشد محمد ثابت الذي سلمته رسالتي إليه يعرف موقف ربيع على تجاهي بسبب كتاباتي الانتقادية لهجه في الصحافة المصرية وفي الرسائل الشخصية الأتفة الذكر. وعندما عدت إلى عدن بعيد قيام الحزب الاشتراكي اليمني قال لي الشهيد عبد الفتاح إن المكتب السياسي وافق على مجيئي إلى عدن، غير أن موقف ربيع الرفض حال دون ذلك، وكان جوابي عليه: يبدو أنه كتب على ألا أعود إلى عدن إلا بعد أن يخرج منها ربيع على!

والزعم بأن مداخلتي المطولة والمكتوبة بروح انتقادية بناء، والتي قدمت ملخصاً لها في الندوة الثقافية العلمية التي عقدت في نهاية مارس ١٩٨٨ في عدن تنطوي على «تقارير علنية عن قضايا تدخل في حكم السرية المطلقة للحزب الاشتراكي اليمني» زعم قيل في الندوة من بعض الرفاق ردودت عليه حينها بأن الدوائر الأيديولوجية درست المداخلة وأقرتها، وأنه لا يتصور أن تكون أكثر ديمقراطية من رفاق حزبيين يناضلون من أجل امتلاك الوضوح النظري لكل شأن من شئون بلادهم. ثم أن المداخلة لم تكن لها علاقة بالتقارير لا العلنية ولا السرية. فتلك مهمة خارجة عن إطار ندوة ثقافية، وهناك من يحسن وضعها لأن له درية فيها!

والقول بأن الشهاري «يحاول في كل مرة أن يفرض نشر تبريراته بأوامر وتعليمات فوقية، ويتوعد كل من ينتقده بأنه سيرد عليه بالأمر، مشيراً التنازل حول من يقف وراء» هو قول يثير الاتهام فقط: فعندما ينشر هو «لائحة الاتهام» الموجهة ضدي باسم مقال في مجلة «الحكمة» وترفض - جرياً على عاداتها - أن تنشر ردي عليه وتتحدى حتى الدائرة الأيديولوجية التي طلبت منها إمام كان الرفيق سالم محمد سكرتيرها والرفيق عبد الرزاق شائف نائباً له - قبيل أحداث ١٣ يناير ١٩٨٦ مباشرة - بأن تنشر رداً لي على ماجاء فيها ضدي - عندما يحدث ذلك، وعندما يتحفظ رؤساء الصنف عن نشر مثل هذا الرد - وهو ما حدث قبل ١٣ يناير وبعده - ترى إلى من نلجأ لإعطائنا حقنا الأدبي والصحفي في الرد؟ ليست الدائرة الأيديولوجية هي المرجع الطبيعي في مثل هذه الحالة؟ أم ترى يراد لنا أن نسكت بينما يتكلم الآخرون، وإذا لم يتح لهم في هذه الصحيفة أتبع لهم في تلك.

وتصوير أنني أوهم الناس بأنني أحمل «سيف الحزب، وأن الحزب لا يقبل لغة الحوار مع المثقفين الوطنيين الديمقراطيين» هو تصور مخترع. فأنا لا أحمل أكثر من قلبي أذود به عن رؤيتي وعن خط الحزب بقدر ما يتيسر لي من ضوء ينير طريقي إلى الحقيقة.

والذي يطالب بأن يعطى المثقفون هامشاً أوسع لبلورة تصورهم حول مستقبل وآفاق الثورة، وعدم تقييد حريتهم الفكرية هذه باسم الاعتبارات التكتيكية والسياسية الآتية، لا يمكن أن يجد نفسه إلا في حالة ونام كامل مع كل مثقف جاد ملتزم - وذلك ماقلناه في الندوة الثقافية الأتفة

الذكر.

بقى أن أقول إن الطريقة التي فهم بها الزميل سعيد الجناحي مقالتي حول «معادلة عبد الفتاح اسماعيل المتعاسكة في الوحدة اليمنية والثورة الديمقراطية والثورة الاشتراكية» وفهم بها كتبي وكتاباتى، وفهم بها كتابات اسماعيل نفسه، تجعلنى أطلق مثل هذه الزفرة: إما أنتى لأحسن الكتابة.. أو أنه لا يحسن القراءة

وليس هناك ما يحسن أن أختم به هذه الدعوى- المرافقة فى مواجهة لائحة اتهامه الباطلة إلا تسجيل ما جاء فى تقرير اللجنة المركزية للحزب الاشتراكي اليمنى إلى الكونغرس الحزبى العام الذى قدمه الرفيق الأمين العام على سالم البيض:

«...إلا أنه من المهم تطوير وترصين ممارسة النقد، وحمايته من التشوه، وذلك من خلال الاعتماد عن الإثارة والعموميات عند انتقاد الظواهر السلبية، بحيث لا يغدو النقد وسيلة للبلية، بل وسيلة للإضاءة الكاشفة التى تسلط الضوء على النواقص والأخطاء وتعمل على تشخيصها، وتحديدتها، وتعليل أسبابها، وتقديم الاقتراحات والاستخلاصات والمعالجات اللازمة لحلها». ص ٣٦.

وفى ضوء هذا التوجيه الحزبى يصبح من حق وواجب جهات الاختصاص فى الحزب أن تحدد أولئك الذين يعملون إلى «الإثارة والعموميات» ويحولون النقد إلى «وسيلة للبلية» وأن تعمل على صيانتهم «وحمايتهم من التشويه» ليكون «وسيلة للإضاءة الكاشفة».

وبعد فإننا نقولها: مرحباً بالجدل المسؤول والملتزم والمحتشم.. ولللغة الهجاء الجاهلى لأى كان، فالتناس أقدار وحرمان وذوات كريمة ينهى أن تحترم، ولا يجوز لأى صحيفة أو مجلة أن تقبل بنشر ولو كلمة واحدة تمس كرامات الناس. وهناك توجيهات من عضو اللجنة المركزية وزير الثقافة والإعلام الرفيق الدكتور محمد جبروم منذ منتصف عام ١٩٨٧م سلمت لجميع المؤسسات الصحفية، بما فيها مجلة «الحكمة» تقضى بـ «عدم السماح بنشر أية مواضيع أو فقرات أو عبارات مباشرة أو غير مباشرة، تحمل صيغة التجريح والمهاذرات الشخصية»

ومجلة «الحكمة» لاتستطيع، طالما وهى تصدر فى اليمن الديمقراطية، وليس فى جزيرة «واق» الواقع، أن تظل منفصلة من كل قيد، حتى ولو كان أدبياً وخلقياً، وأن تضع نفسها خارج القيم المرعية من قبل صحافة البلاد الحزبية والرسمية والنقابية.

ولانتملك- أخيراً- إلا أن نقول مع «تقرير اللجنة المركزية للحزب الاشتراكي اليمنى» الذى أثناء الرفيق الأمين العام على سالم البيض أمام الكونغرس الحزبى العام: نعم؛ للنقد المبدئى الهنا... ولا لمحاولة استخدام النقد «بصورة تعكس الاحقاد وتصفية الحسابات» (ص ٧).

ومع ذلك فإنه لا مفر من التسليم بأن مبعث كل هذا الضجيج والعويل هو تلك الكلمات- الطلقات التى استشهدنا بها فى مقالنا من تراث عبد الفتاح اسماعيل والتى من الواضح أنها اصابت مقتلًا من دعاة الوحدة اليمنية الفورية الانتماجية- حتى ولو كان الثمن هو رأس الثورة والثوار- هذه الكلمات التى جاء فيها- من ضمن ما جاء- بأن الذى يرفع شعار الوحدة اليمنية

بأي ثمن» هو ذو «تفكير يميني انتهازي» لاتقل خطورته عن الانفصالي.  
ولكن مثل هذا السهم القاتل الذي سدده مؤسس الحزب ضد دعاة الوحدة القومية بأي ثمن، هو  
ذات السهم الذي صرّده أمين عام الحزب الرفيق علي سالم البيض ضد هؤلاء بقوله إن «علينا أن  
نكسب الوحدة محتراها الوطني والشعبي، وألا يجب أن نطلق العنان للحساس والمواقف بحثاً عن  
الوحدة القومية- حسبما جاء في حديثه المضاف إلى صحيفة الثوري» عدد ٨-١٠-١٩٨٨.

«صوت الصال» ٢٠ ، ٢٧/١٠/١٩٨٨ و ٣/١١/١٩٨٨

\* \* \*

## إما الوحدة اليمنية على مرحلتين .. أو الانتظار الطويل

فتحت صحيفة « ١٤ أكتوبر » باب الحوار مجدداً حول قضية الوحدة اليمنية. وقد بدأ الزميل سعيد أحمد الجناحي مقال نشرته في عدد ١٩/٥/١٩٨٨ لاحظ فيه أنه قد « أوضح الحزب الاشتراكي اليمني القضية الوطنية بنهم شمولي ونظرة استراتيجية بدون التباس أو غموض، وتناولت برامج الأحزاب والتنظيمات السياسية العلنية والسرية الأخرى قضية الوحدة اليمنية كهدف أساسي. ولكن يظل الطرح في حدود العموميات ».

غير أنه لم يوضح كيفية الخروج من « حدود العموميات » هذه بتصور ملموس ومحدد وعلمي وقابل للتحقيق، وارتأى أن الأمر يتطلب حواراً علنياً وندوات فكرية وجماعية « لبلورة الوعي الوحدوي لتضطلع جماهير الشعب اليمني وقواها الوطنية والديمقراطية بدورها النضالي في عملية تحقيق الوحدة اليمنية... »، وحتى لا يبقى هناك مجال لما أسماه « المنطق الانفصالي لبعض العناصر التي تعلن عن نفسها بأنها تقدمية: » والتي لم يقتنعها ما جاء في برنامج الحزب حول القضية الوطنية.

ثاني المتحاورين كان الزميل مندعي ديان الذي نشر مقالا حول الموضوع في عدد ٢٤/٥/١٩٨٨ من الصحيفة. ارتأى فيه أنه لا مخلص من « العودة إلى التاريخ والاعتراف بأن الحركة الوطنية اليمنية في الساحة عموماً قد ارتكبت أخطاء كثيرة في سعيها الوحدوي، وخصوصاً في النصف الثاني من الستينيات والنصف الأول من السبعينيات، سواء بسبب عوامل موضوعية متصلة بالواقع ومدى الهجمة الرجعية الشرسة، أو بسبب عوامل ذاتية متعلقة بها، فلقد تأثر نهجها وسلوكها بالنزعات البرجوازية الصغيرة وايدئولوجيتها، فجاءت ممارستها ضرباً من حالات التلذذ والتخبط في اختيار الأساليب التكتيكية المناسبة، ووقعت في تعاطفها مع مسألة الوحدة في مطبخين رئيسيين، أولهما: عدم القدرة على الارتقاء إلى مستوى المهام التاريخية المناطة بها أثناء تجلي القرص التاريخية لتحقيق الوحدة أو المحازات كبرى على طريقها.

وثانيها: التقفز على المراحل، ومحاولة تحقيق الهدف، دون مراعاة الواقع الموضوعي في ظروف تتطلب مواقف واقعية. »

ويرى أنه بوصول القوى الوطنية إلى السلطة- بعد قيام ثورتى سبتمبر وأكتوبر- نشأت إمكانية تاريخية لتحقيق الوحدة. غير أن هذه الفرصة أفلتت من اليد بسبب أن « الحركة الوطنية لم ترق في تلك الفرصة التاريخية السانحة إلى مستوى واجباتها المنتصبة » بسبب فرققتها وشتاتها، وبسبب المصاعب التي « واجهتها السلطانان الوطنيتان في الشطرين ». وفي معرض التحليل لأوضاع السلطتين لا يلبث أن يسقط عنهما المسؤولية في عدم تحقيق

الوحدة، ويلقبها كاملة على الحركة الوطنية، ذلك أنه «كانت الظروف السائدة آنذاك فى كلا الشطرين فى حالة تقارب نموذجية»، وهو تصور لا يتفق مع طبيعة وحقائق الأمور، والآن أعلن نظام ٥ نوفمبر ١٩٦٧/ الذى ارتد بشوة مبتهم من خلال بيان وزير خارجيته يحيى جعمان أن الجبهة القومية لا تريد الوحدة اليمنية لأنها جهة انفصالية، وخصص رئيس وقادة النظام ١٢ مقعداً للمناطق «الجنوبية» فى «المجلس الوطنى»، دون حاجة أو اعتبار لرأى أحد، بينما أعلن رئيس النظام فى الجنوب فحطان الشعبى فى نقاطه العشر التى أعلنها فى ١١ فبراير ١٩٦٩ حول أسس الوحدة بأنها «لا بد أن تكون ذات مضمون اجتماعى تقدمى اشتراكى» وأن تقوم على قاعدة «تصفية الإقطاع فى الجنوب والشمال وتحقيق المجتمع الاشتراكى، ومجتمع الكفاية والعدل، ولهذا فإن قانون الإصلاح الزراعى الذى بدأ فى الجنوب لا بد أن يشمل الشمال أيضاً، لنقضى على الإقطاع هناك» (١١)

إن منطق الإلحاق الإقطاعى الذى تنهأ حكام ٥ نوفمبر فى صنعاء، ومنطق المزايدة اللفظية الذى تلوح به بين الجبهة القومية الحاكم فى عدن لا يتركز مجالاً للشك فى أن النظامين لم يكونا قط «فى حالة تقارب نموذجية»

حقاً أن فقدان وحدة الحركة الوطنية اليمنية على امتداد الساحة اليمنية، وحتى على مستوى شمالها، كان من أسباب عدم قدرتها على الحيلولة دون قيام انقلاب ٥ نوفمبر ١٩٦٧ من الأساس، ومن ثم عدم قدرتها على دفع حركة الوحدة اليمنية فى الاتجاه الصحيح، وتقريب يومها. لقد كانت الانتكاسة التى منيت بها ثورة ٢٦ سبتمبر بانقلاب ٥ نوفمبر ١٩٦٧ الإقطاعى الرجعى، وتحويل صنعاء إلى رأس جسر للرجعية اليمنية والعربية والاستعمار الجديد ضد الحركة الوطنية اليمنية عموماً وضد النظام الوطنى التحررى فى جنوب الوطن خصوصاً، وهو ما تجلّى فى حرب ١٩٧٢ التى شنت عليه، بعد قيام حركة ٢٢ يونيو ١٩٦٩ التصحيحية التى أطاحت بيمين الجبهة القومية وقومت نهجها الوطنى إزاء قضية الوحدة اليمنية- كان ذلك هو أس الأساس فى تفويت إمكانية تحقيق الوحدة اليمنية التى فتحتها تاريخياً ثورتا سبتمبر وأكتوبر. ويلاحظ الكاتب أنه بفعل حركة الأحداث نشأ وضع جديد تميز بوجود «اتجاهين سياسيين مختلفين فى كل من شطرى الوطن. وهنا برزت تعقيدات موضوعية غاية فى الصعوبة، تمثلت ومازالت تتمثل فى وجود نظامين سياسيين، أحدهما يسير فى ركب التطور الرأسمالى، وآخر ينتهج التوجه الاشتراكى. هنا تغيرت الحارطة الموضوعية للواقع، وسارت الأمور تبعاً لتضارب الإرادة والواقع....»

وفعل ذلك «كانت العلاقات بين الشطرين أحياناً تعيش حالة اتفاقات مشجعة، وأحياناً أخرى تمر بحالة التلويح بالمسيوف» «ولقد برهنت حرب عام ١٩٧٩ مجدداً على حقيقة ثانية هى أن الوحدة اليمنية لا يمكن تحقيقها إلا بالسبل السلمية والديمقراطية» وعبر «تقدم تدريجى على طريق الوحدة بإرساء قاعدة مادية لها» ومن خلال البحث عن العوامل التى يمكنها تسميتها بالقاسم

الوطني المشترك» والتي «تلبى مطالب ومصالح الجماهير اليمنية في كلا الشطرين ولا تضرب مصلحة أى من النظامين السياسيين...»

وانطلاقاً من ذلك ينتقد الكاتب أسلوبين في التعامل مع قضية الوحدة اليمنية، الأسلوب الذى يركن «إلى العواطف والمشاعر» والذى «من شأنه أن يشتت أفكارنا، ويخلط الخابل بالنابل، مما يضر ماتمضى اليه من أهداف، من دون أن ندرى». ويمثل هذا الأسلوب «أولئك الذين ينادون بالوحدة القوية».

أما حكمه على هؤلاء فهو: «أنهم متهورون، ولا يتصفون بقدر كاف من المسؤولية التاريخية»، إذ لا يمكن القبول بدعوات «المطالبة بتحقيق الوحدة اليمنية بأية طريقة، بأي أسلوب، وبأية نتائج أيضاً، وليكن ما يكون شكل ومضمون الوطن الواحد. ومثل هذه المواقف تسبب خسائر للقضية لا يدركها القافز على المراحل ناهيك عن أن هذا الأسلوب يتسم بالتخيرية، وبالتباينة عن الجماهير، وبالتصور أن مجموعة ما «يشعر أفرادها أنهم مخلصون أكثر من غيرهم، وأنهم هم المنقذون، يمكنها وحدها عبر نشاطها وتأثيرها أن تحقق الهدف، ومن ثم ستلقى تأييد الجماهير» بينما «الجماهير لا تنجر، وإنما تسير بظليمتها...»

والأسلوب الآخر الذى ينتقده الكاتب يمثله العقائد الذين لا يرون سوى التقاطب الطبقي، دون أن يلمحوا ما هو مشترك بين الطبقات، وهو هنا قضية الوحدة اليمنية، إذا ما وضعت في صيغة لا تمس المصالح الخاصة لكل طبقة. ولذلك فإن هؤلاء المتزمتين يلجأون إلى المغامرة الثورية. «ويلحق ذور نزعة الجمود العقائدى ضرراً جسيماً بالوحدة. فهم يغلبون الاختلافات الطبقيّة على كل شيء بلا حدود، ولا يعترفون بغيرها، وينفون أى عوامل وطنية، وعادة ما يقع مثل هؤلاء في حالات المغامرة الثورية التى تعتمد على المزاج» وهؤلاء لا يلتزمون- عملياً- بمفاهيم علمية بينة، وبالتالي يقتصر صاحبها إلى اتخاذ مواقف واقعية، بل ويرفضها، لأنها لا تناسب مزاجه... أجل أن الصراع الطبقي موجود، ولكن حتى الطبقات المتضاربة لمصالح في كيانهن اجتماعيين في الوطن اليمنى ذاتها توجد لها مصالح أنية مشتركة في السعى للوحدة اليمنية...»

أما الأسلوب الصحيح الذى يأخذ به الكاتب لتحقيق الوحدة فهو نهج الحزب الاشتراكي اليمنى: «إن تحقيق الوحدة اليمنية بالطرق السلمية والديمقراطية المبدأ الثابت لحزبنا الاشتراكي اليمنى، وهو خلاصة تجربة تاريخية ثورية مجيدة...»

أما كيف؟ فمن طريق «التعاون والتكامل في شتى المجالات كإنشاء المشروع المشترك للتنقيب عن النفط، تسهيل تنقل المواطنين بحرية بين الشطرين، وهما الاتفاقان اللذان وقعا مؤخرًا في صنعاء، فحازا على التأييد التام من شعبنا، والاعجاب الشديد من كل القوى الحرة في المعصرة».

أما القناة الأخرى للورخ الوحدة فتتمثل بالتحام الحركة الوطنية بجماهيرها: «ولكى لا تتكرر



الأخطاء السابقة، فإن على الوطنيين والتقدميين اليمثيين الارتقاء إلى مستوى المهام التاريخية المناطة بهم في هذه المرحلة، وهي العمل بين صفوف الجماهير، وبها، باعتبارها القوة الفعلية لتحقيق الوحدة اليمنية. ومن هذا المنظور يمكننا إدراك محتوى الطريق الديمقراطي لاستعادة وحدة وطننا أرضاً وشعباً، فالابتعاد عن الجماهير، ومحاولة تحقيقها بدونها أمر لا يجدى ولا يجدى القول بأن الجماهير تريد الوحدة فذلك وحده لا يكفي، «فالإرادة لاتمثل شيئاً بدون أن تقترن بهجد، بفعل، بعمل منظم، بغير الواقع...»

وينتهي الكاتب إلى أنه لايتنبى التعامل مع مقولة الصراع الطبقي على نطاق الساحة اليمنية بإطلاق، ومن ثم ربط كل شيء بنتيجة هذا الصراع، إذ أن هناك نوعين من الصراع الطبقي خاصين بكل تشكيلة اجتماعية في كل من الشطرين. ورغم التأثير المتبادل بين الجانبين، إلا أن الذي يقرر مصير الأمور هنا أو هناك هو مايمتثل في داخله من صراعات.

وحتى ذاك لا يهدل عن التحام الحركة الوطنية بجماهيرها، ولأعن الخطوات والمبادرات الرسمية المشتركة في ظل اتفاقيات الوحدة.

لقد تعمدا التوقف طويلاً عند هذا المقال، لأنه ينطوى على وجهة نظر. لاختلاف على أن الوحدة اليمنية ينبغي أن تكون ذات مضمون ديمقراطي ولاعلى رفض تحقيقها بأى ثمن وكيفما اتفق، ولاعلى تجنب أسلوب المغامرة الثورية في طلبها، ولاعلى أن ديناميكية النضال الوطنى والاجتماعى داخل الساحة، وفي كل شطر على حدة، هي التي ستقرر فى آخر الأمر الشكل والمضمون النهائى للوحدة اليمنية.

ولكن.. ما العمل حتى بلوغ هذا اليوم؟ هل تكفى اتفاقيات الوحدة المبرمة، بما فيها اتفاقا صنعاء الأخيران الخاصان بمشروع النفط المشترك، وتنقل المواطنين بين الشطرين؟ اليس هناك خطوات عملية أرقى تمثل مرحلة كاملة على طريق الوحدة، وتستجيب لمصالح وطموحات الجماهير الوطنية، وتراعى فى ذات الوقت واقع التمايز الاجتماعى الراهن بين النظامين؟ وإذا كانت الإجابة بنعم.. فكيف يمكن التوفيق بين ذلك وبين مانصت عليه اتفاقيات الوحدة من

ضرورة إقامة جمهورية يمنية واحدة؟

بادئ ذي بدء نحب الإشارة إلى أن اتفاقيات الوحدة اليمنية ذاتها تنطوى على «عموميات» أشد من تلك التى تنطوى عليها برامج الأحزاب الوطنية اليمنية.

ولاحاجة إلى الإشارة إلى «عمومية» مشروع دستور دولة الوحدة، فهو لم يصح وثيقة رسمية ملزمة شأن اتفاقيات الوحدة. ولكى يصبح كذلك لا بد أولاً- كما جاء فى اتفاق صنعاء الموقع فى ٤مايو ١٩٨٨ من الأمين العام للحزب الاشتراكى اليمنى الرفيق على سالم البيض والرئيس على عبد الله صالح- من إحالته «إلى مجلس الشعب فى الشطرين، ومن ثم أنزله للاستفتاء عليه، وفقاً للاتفاقيات الوحوية بين الشطرين». بكل ماسيسبق ذلك وبواكبه من نقاشات علنية ومقترضة له من قبل أولى الراى فى اليمن.

ما يجب التوقف عنده إذن هو تلك الصياغات «العمومية» لاتفاقيات الوحدة. فبيان طرابلس الموقع في ٢٨ نوفمبر ١٩٧٢ ينص على أن «نظام الحكم في الجمهورية اليمنية وطنى ديمقراطى»، بل وينص على أنه «تهدف الدولة الى تحقيق الاشتراكية، مستلهمة التراث الاسلامى العربى وقيمه الاسلامية وظروف المجتمع اليمنى» «وتعمل الدولة عن طريق اقامة علاقات اشتراكية فى المجتمع على تحقيق كفاية فى الانتاج وعدالة فى التوزيع، بهدف تلويب الفوارق سلمياً بين الطبقات».

من ظاهر النصين- وحسب فهمنا العادى- يبدو اتفاق الدولتين على أن تكون دولة الوحدة عند قيامها ذات طبيعة وطنية ديمقراطية، واتفاقهما على أن تتجه وتسعى الى تحقيق الاشتراكية فى اليمن الديمقراطى الوطنى الموحد.

فهل هذا الفهم العادى مقبول لدى الجميع، أم أنه ينطوى على «عمومية» تتطلب التحديد والتدقيق.

وإذا بدأ أن ذلك ذلك صعب الى أقصى حد- حيث مفهوم الوطنية الديمقراطية ومفهوم الاشتراكية، يختلف من طرف الى طرف تبعاً للاختلاف الطبقي والايديولوجى- فهل فى الإمكان إيجاد صيغة توفيقية؟ وهل ذلك ممكن فى الأيديولوجيات؟

ثم ينص اتفاق صنعاء على ضرورة «إحياء لجنة التنظيم السياسى الموحد المنصوص عليها فى بيان طرابلس.. تحقيقاً للنوايا الصادقة، وترجمة للخطوات الوحيدة، حتى يصل الجانبان لتصور مشترك للعمل السياسى الموحد.. طبعاً للاتفاقيات، وإن انتهى اللجنة أعمالها خلال اقرب وقت ممكن».

والسؤال هو: هل هنا التصور المشترك للعمل السياسى الموحد الذى سيتبناه التنظيم السياسى الموحد، سينطوى على مفهوم ايديولوجى واحد؟ وهل ذلك ممكن فى ظل التعايز الاجتماعى للنظامين، والتباين الأيديولوجى لكل من الحزب الاشتراكى اليمنى والمؤقر الشعبى العام، ناهيك عن المنظمات الوطنية الأخرى- حسب الصيغة الوحداية للتنظيم- ينهى أن تكون ضمنه، لإخراجة عنه، أو معارضة له، ولدولة الوحدة؟

الإجابة واضحة تلقائياً. فليس فى الإمكان- فى ظل وضع كهذا- الوصول إلى سبيكة ذهبية صافية نقية ولا إلى تسميد ايديولوجية واحدة موحدة!

ما العمل إذن؟ ألا يست هناك نقطة انطلاق مأمونة يمكن الوثوب منها نحو ذرى الوحدة الاندماجية الكاملة؟

بلى! فبم تتجلى إذن؟ فى اقامة تنظيم سياسى موحد يتسع لمختلف الرؤى الأيديولوجية والتنظيمات السياسية الوطنية المعارضة، بحيث يأخذ عملياً وموضوعياً صبغة جبهة وطنية ديمقراطية عريضة، يحق فيها لكل من الحزب الاشتراكى اليمنى والمؤقر الشعبى العام أن يحتفظ باستقلاليتة التنظيمية والايديولوجية والسياسية.. كما يحق لأى من التنظيمات الأخرى إما

الاندماج فى أى من هذين التنظيمين الرئيسيين أو الاحتفاظ باستقلاليته.  
أما القاسم الفكرى والسياسى المشترك لهذا التنظيم السياسى الموحد، أو هذا التحالف السياسى الوطنى الواسع، فهو مانصت عليه اتفاقيات الوحدة ذاتها، بعد العثور على تفسير عام مشترك ومتوازن مقبول لمحتوياتها، تقوم به لجنة التنظيم التى ينبغى ان تضم ممثلين من كل تنظيم سياسى إضافة الى ممثلى التنظيمين الاساسيين فى كلا الشطرين.

وحيث أن الهدف هو التوحيد الوطنى، مع الاعتراف بالتباين الاجتماعى، فإنه من الضرورى أن تنعكس هذه المعادلة التحالفية الوطنية الديمقراطية فى تراكيب دولة الوحدة، بحيث تكون هناك رئاسة مشتركة، وحكومة مشتركة، وبرلمان مشترك، ومجلس دفاع مشترك، وجهاز أمن مشترك، ومجلس تخطيط مشترك، الخ

ذلك يعنى أنه خلال هذه المرحلة التمهيدية الانتقالية ستكون دولة الوحدة جمهورية كونفدرالية وطنية ديمقراطية عاصمتها صنعاء تتكون من الجمهورية العربية اليمنية وجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية، اللتين يحتفظ كل منهما خلال هذه المرحلة بنظامه الاجتماعى وايدىولوجيته وتنظيمه ومؤسساته الجماهيرية.

وفى ظل دولة الوحدة الكونفدرالية هذه وعلى أرضيتها ستتخلق الشروط الموضوعية والذاتية الكاملة والناضجة التى سيكون إعلان دولة الوحدة الاندماجية التامة مجرد عملية تتويج لها. وإذا لم يكن ذلك هو الحل الأمثل أو المثالى فى ظروف اليمن الداخلية والخارجية المعقدة، فإنه بالتأكيد أفضل من ترك الفجوة تتسع وتتسع كلما مضى كل من الشطرين فى طريق خياره الاجتماعى الخاص به.

وإذا لم يكن أفضل فهو ليس أسوأ- على أى حال- مما هو قائم اليوم، حيث لم نعرصل بعد الى حرية التواصل السكانى، وحرية العمل السياسى بأمان واطمئنان فى أى من اليمن يختاره أى منا.

أما اللذين يصرون على أن يحققوا كل شىء دفعة واحدة، ويتعاملون مع السياسة من منظور مثالى مجرد، غير عابئين بتعقيدات الواقع ومعضلاته، واللذين يريدون من ثم كل شىء أو لاشىء فإنهم ينطلقون من لاشىء إلى لاشىء.

وبعد: فلما الوحدة اليمنية على مرحلتين.. أو الانتظار الطويل!

\* \* \*

## منطق « وحدوى » يتصادم مع منطق التقدم الاجتماعى التاريخى !

كى نكرم ذكرى حركة ٢٧ يونيو ١٩٦٩ التصحيحية حق التكريم، ونحسن استقبالها كما ينبغى أن يكون الاستقبال، نبتهج بها فعلاً لا قولاً، لاهد أولاً من تأكيد مشروعيتها الاجتماعية والتاريخية، وتأكيد حتميتها الثورية والنضالية.

أما لماذا نقول ذلك الآن، وبعد مضى مايقرب من العقدين من الزمن على قيامها، وعلى تمجيدها فى مجمل وثائق الحزب والنولة باعتبارها نقطة انعطاف حاسمة فى مجرى الثورة، فلأن هناك رأياً يقول- وهو غير جديد على أى حال، وإن كانت ارتفعت نبرته هذه الأيام- بأن الأولوية فى النضال هى قضية الوحدة اليمنية، وأنها تنصدر ماعداها من مثل وقيم ومبادئ ثورية، وتتقدم حتى على مفهوم الصراع الطبقي، وقضية التقدم الاجتماعى.

وإن جميع هذه المثل والقيم الطبقيّة والاجتماعية والثورية على الاطلاق مرتبطة بقضية الوحدة اليمنية ارتباطاً بالأجزاء بالكل، بل إن الوحدة اليمنية ذاتها تهمتو تلقائياً على جميع القيم والمبادئ. والمثل الأنفة الذكر

وبناء على ذلك فإنه ماكان جائزاً قلب هذه المعادلة، ووضع الدليل فى موضع الرأس، وتأخير قضية الوحدة، وتقديم قضية الصراع الاجتماعى على حسابها!

ولأن الوحدة اليمنية هى الجوهر الفرد، وماعداها هو مجرد عرض من أعراضها يتحقق بتحقيقها، فإنه ماكان ينبغى أن يشغل أحد عنها بأحد هذه الأعراض، كالصراع والتقدم الاجتماعى مثلاً!

أما أن يخاص هذا الصراع الاجتماعى فى جزء من اليمن بحجة تحقيق التقدم الاجتماعى فيه قبل تحقيق الوحدة اليمنية- الأصل- والجوهر- والهدف الأساسى، فذلك نوع من الانحراف عن طريق الثورة، والخروج على وثائقها، وهو أولاً وأخيراً- زيغ وضلال!

وفى حالة التسليم بوجهة النظر هذه فإنه لاداعى للاحتفال والاحتفاء بذكرى ٢٧ يونيو التصحيحية. فهى التى فجرت بالفعل قضية الصراع الاجتماعى، وهى التى حسمت خيار الثورة بتمسك طريق التطور الرأسمالى، وبالمسير فى طريق التطور الديمقراطى الثورى، طريق التقدم الاجتماعى، الذى لابد أن يقضى إلى طريق التوجة الاشتراكى، إذا ماتوافرت العوامل الموضوعية والذاتية الكافية لذلك. ولذلك فإنه لم تكن بتصفية الإقطاع، وإنما قامت بعملية تأميم لا المرتفعات الاقتصادية فحسب وإنما أيضاً بعض من المنشآت والخدمات المتوسطة والصغيرة، وقلبت من ثم التربة الاجتماعية رأساً على عقب، وأقامت نظام حكم ديمقراطى ثورى

لاوجود فيه لمثلئ الطبقات والفئات المستغلة. <sup>1</sup>ولاحاجة للحديث هنا عن بعض الاجراءات الطفولية النزقة).

وإذا فعلت ذلك فإنها أكدت على ان الوحدة اليمنية هدف اساسى من اهداف هذه الثورة الاجتماعية الديمقراطية الآخذة بالتحقق بالفعل فى هذا الشطر الجنوبي من اليمن، وأن الشروع فى تحقيق هذه الثورة فيه، حيث تتوافر العوامل المواتية لذلك- فوق انه يلبي مطالب الجماهير الشعبية العريضة فى الحيز والحرية والتقدم، فإنه يلهب الصراع الطبقي على نطاق الساحة اليمنية كلها، ويقدم للطبقات المقهورة مثلاً حياً لكيفية الخلاص من رقة القرون الوسطى وكيفية تجاوز مرحلة جديدة من المعاناة والألام هى مرحلة التطور الرأسمالى، ويشعل من ثم همها.

وإذا فعلت الثورة ذلك، فإنها دعت الى تشكيل تنظيم طليعى على نطاق الساحة اليمنية كلها، يقود هذا الصراع الطبقي، بل ويقود الصراع الوطنى ذاته، بقية إقامة وحدة يمنية لها هذه النكهة الوطنية الديمقراطية وليس أى وحدة، ومن أى نوع كان. فالوحدة خاضعة للصراع الطبقي، رغم مسحتها الوطنية العامة، ذلك انها إذا تحققت تكتسب لون مصالح الذين يحققونها ولون ايدولوجيتهم.

ذلك كان مفهوم الثورة الذى نلمس جلوره المبكرة فى «الميثاق الوطنى»، وهو المفهوم الذى يسببه احتدم الصراع بين جناح يمينى ويسارى فيها قبل وبعد والاستقلال، وهو المفهوم الذى انتصر ايدولوجيا ونظرياً فى المؤتمر الرابع للجبهة القومية، والذى انتصر سياسياً وعلمياً بقيام حركة ٢٢ يونيو ١٩٦٩، والذى تكرر فى المؤتمر الخامس للجبهة بصور «برنامج التنظيم السياسى للجبهة القومية لمرحلة الثورة الوطنية الديمقراطية»، والذى تعزز بقيام التنظيم السياسى الموحد- الجبهة القومية، الذى ضم الفصائل الديمقراطية الأخرى، والذى ترسخ أكثر بالقضاء على التيار الانتهازى اليسارى وقيام الحزب الاشتراكى اليمنى.

لقد جاء برنامج الحزب تنويجاً لمجمل عملية التطور الايدولوجية والفكرية التى شهدتها فصائل وقوى الحركة الوطنية اليمنية منذ ظهورها فى منتصف الخمسينيات.

ورؤية البرنامج لقضية الوحدة اليمنية واضحة لا لبس فيها ولاغموض. فالبرنامج لايعتبر الوحدة اليمنية هى القضية الأولى والجوهرية والتى ينتهى حسمها أولاً وقبل كل شئ. قبل الشروع فى عملية التحويل الاجتماعى فى هذا الشطر أو ذاك وهو من ثم يقر وجهة النظر القائلة بأن خوض الصراع الاجتماعى غير ممكن طالما ظلت الأرض مجزأة أو مشظورة، إذ ان القول بمثل ذلك يجرّد الحزب ذاته من مشروعية وجوده الاجتماعى والسياسى، بل والتاريخى، وهذا الوجود القائم على نظرية الصراع الطبقي ذاتها، وليس على أساس «نظرية» أخرى تتخذ من الوحدة اليمنية منطلقاً لها، والتى تذكرنا- ولو فى حدود أضيق- بفكر القوميين العرب الذى تجاوزته حتى المشيرون الأوائل به، هذا الفكر الذى كان يقول: وحدة.. تحرر.. ثار.. والذى كان من ثم يؤجل النظر فى قضايا الصراع الاجتماعى، والتقدم، والديمقراطية... الخ، حتى تحقيق الوحدة

## العربية

ان القول بالوحدة اليمنية أولاً، ثم يأتي بعد ذلك الحديث عن الصراع والتقدم الاجتماعى فوق أنه عودة- عل نطاق قطرى فقط- الى منطق الوحدة العربية أولاً، فإنه فى مثل الظروف التى بلغناها من التطور يعنى إعادة النظر فى مجمل التحولات الاجتماعية الديمقراطية التى تحققت فى اليمن الديمقراطية، طالما أنها تمت على ارض مشطوبة، وفى جزء فقط من اليمن، وقامت من ثم بمزول عن القضية الأساس- والأصل والجوهر، وهى قضية الوحدة اليمنية!

والقول بذلك يعنى ببساطة إسقاط تاريخ الثورة الفعلى، وإعفاء لجنة كتابة تاريخ الثورة والحزب من مهمتها!

والقول بذلك يعنى ان جميع وثائق الجبهة القومية، والتنظيم السياسى الموحد- الجبهة القومى، والحزب الاشتراكى اليمنى، بل و «الوثيقة التحليلية لتجربة الثورة فى اليمن الديمقراطية» [١٩٨٦-١٩٨٧] « قد بنيت على أساس ايديولوجى فكرى غير صحيح، من حيث أنها ركزت جميعها- ودرجات متصاعدة باستمرار- على القضية الاجتماعية، وورطت بها ربطاً محكماً القضية الوطنية، وليس العكس كما يريد الرأى الآخر.

هل نحن فى حاجة الى اقتباس بعض الفقرات اوتحتى العبارات فقط من برنامج الحزب، باعتباره الوثيقة المحورية التى يحتكم اليها جميع الديمقراطيين الثوريين والاشتراكيين داخل الحزب وخارجه، والتى يتضح منها ان البرنامج ليعتبر الوحدة اليمنية هى الهدف الأسمى والأعظم، وانما أحد الاهداف السامية والعظيمة فى استراتيجية الثورة الأبعد والأشمل والتى تتجاوز اليمن الى الساحة القومية فالساحة الانسانية؟

جا- فى الفصل الأول المخصص للقضية الوطنية: «إن تحقيق الوحدة اليمنية يعتبر من أعظم وأنهل الأهداف التى ترتبط بمصالح ومصير الشعب اليمنى بأسره فى الحاضر والمستقبل» والبرنامج يعتبر الوحدة اليمنية إحدى قضايا الصراع الطبقي والسياسى والفكرى بين قوى الثورة وقوى الثورة المضادة. فبينما تريد قوى الثورة فى صالح الجماهير العريضة المضطهدة، تريد قوى الثورة المضادة فى صالح الأقلية الاستغلالية. وبينما تطمح الأولى فى توجيهها الوجهة التاريخية التى تتعزز بها مكانة الحركة الوطنية الديمقراطية والتحولات الثورية التى تحققت فى الجزء الجنوبي من الوطن، تطمح الأخرى إلى جعلها وسيلة لضرب هذه الحركة ولتصفية هذه التحولات. «وليس من قبيل الصدفة أن هذه القضية كانت ولا تزال مثار الصراع النظرى والسياسى الحاد بين قوى الثورة اليمنية والقوى المعادية لها. فإن الطبقات والعناصر الرجعية المستغلة المعادية للثورة والجماهير الكادحة كانت ولا تزال تطرح شعار الوحدة فى سبيل مصالحها التخريبية، بغية الدفع بحركة شعبنا الوطنية التحررية الى طريق محاربة التحولات الثورية» «إن الصراع الطبقي الذى يدور حول قضية وحدة الوطن اليمنى والقضايا الأخرى يرتبط ارتباطاً لا يتنصم بالصراع بين القوى الطبقيّة الثورية والقوى المعادية للثورة، لأن هناك ارتباطاً بين وحدة القوى الرجعية فى شطرى

اليمن، والعكس صحيح بالنسبة لوحدة القوى الثورية اليمنية».

وأكثر من ذلك فإن البرنامج لا يؤكد مشروعية الصراع الطبقي والاجتماعى داخل كل شطر فحسب، وإنما هو يعتبر أيضاً أن حسم هذا الصراع لصالح قوى الردة والتقدم فيه يصيب بنتائجـ سلباً وإيجاباًـ قوى الثورة وقوى الثورة المضادة فى الشطر الآخر. فهو- إذن- لا يدعو لتوقيف هذا الصراع حتى تتحقق الوحدة اليمنية. ووفق أن ذلك غير ممكن عملياً، نظراً لأن الصراع الطبقي موجود فى الواقع الاجتماعى، ويعزل عن رغباتنا، سواء كان ذلك بامتداد القطر، أو فى حدود الشطر، أوحى داخل منطقة أو قرية بعينها، فإنه من الناحية النظرية غير جائز، ويتعارض مع جوهر النظرية الديالكتيكية نفسها التى ترى الصراع متضمناً فى كل شئ فى الكل، والجزء، والعام، والخاص، كما ترى التشابك والتداخل والتأثير المتبادل بين ذلك كله.

ومن هذا المنظور الديالكتيكي يعالج برنامج الحزب قضية الصراع الطبقي- الاجتماعى على نطاق القطر والشطر معاً، ويرى أن الجزء فى الكل، والخاص فى العام، بمعنى أن أى منجز يتحقق فى أى شطر هو فى صالح قوى الثورة والتقدم فى عموم اليمن، حتى قبل أن تتحقق الوحدة اليمنية، وإن أى تراجع أو انتكاس يحدث فى الشطر الآخر هو فى صالح القوى المناهضة للعملية الثورية برمتها.

يقول البرنامج: «إن الأوضاع السياسية والاجتماعية مرتبطة جدلياً على امتداد الساحة اليمنية، وتعكس طبيعة المصالح المتناقضة والمتضادة للقوى الطبقية والسياسية فى الإقليم. إن أعداء الشعب اليمنى لا يمكن فصلهم فى الشمال عن الجنوب، ولا يمكن فصلهم فى الجنوب عن الشمال، وكذلك فإن القوى صاحبة المصلحة فى التطور والتقدم اليمنى لا يمكن هى الأخرى فصلها فى الجنوب عن الشمال، والعكس. وإن أية ردة رجعية، أو تحولات تقدمية، تقوم فى أى شطر من الإقليم لن تكون معطياتها التاريخية سلباً أو إيجاباً على هذا الشطر أو ذاك، وإنما يتعدى ذلك ليشمل الإقليم كله، لأننا ندرك بأن أعداء ثورة ١٤ أكتوبر لن يقفوا لوحدهم، بل سيقف معهم أعداء ثورة ٢٦ سبتمبر فى الشمال».

بقى أن نلاحظ أننا منذ ١٤ أكتوبر ١٩٦٣ وإلى اليوم ونحن نتحدث عن شيء اسمه «ثورة» حملت هذا التاريخ واقترن بها النضال الوطنى ضد المستعمر وتحقيق الاستقلال السياسى والسيادة الوطنية، وقيام نظام وطنى ديمقراطى مستقل، كما اقترن بها النضال الاجتماعى ضد الإقطاع والسياسيين والأمرأ والكهربادور وغيرهم من الطفيليين، بل واقترن بها قيام الأداة الطبيعية القائدة لهذا النضال الوطنى- الاجتماعى المستعمر والمتصاعد، والذى بلغ اليوم متحنى جديداً هو منحنى التوجه الاشتراكى، والسؤال هو: هل تكفى عن استخدام مصطلح «ثورة ١٤ أكتوبر» لأن كل ما أعجزته إنما تتحقق- عملياً- فى شطر دون آخر، ولأن هذه الثورة تظل «شطرية» طالما اقتترنت بنقطة انطلاقها وهو «جبال ردان» وساحة نضالها الفعلى: وهى «الجنوب»؟! وإذا كان ذلك هو المطلوب لصالح الإبقاء على مصطلح «الثورة الأم»- ثورة ٢٦ سبتمبر- التى

اكتسبت هذه التسمية بفضل مساعدتها المباشرة وغير المباشرة على انطلاق «شرارة» الكفاح المسلح في الجنوب الذي مثل امتداداً للهب «الثورة الأم» في «الوطن الأم» فإن السؤال الذي يظل حائراً هو: وابن هي «الثورة الأم»؟ وما هو مصيرها؟ وما ذا حدث لها مع وبعد قيام انقلاب ٥ نوفمبر ١٩٦٧؟

وإذا كانت هذه الثورة قد لقيت مصرعها على يد هذا الانقلاب، كما تجمع على ذلك كل وثائق الحركة الوطنية اليمينية، بما فيها وثائق الحزب الاشتراكي اليمني، فهل يتحتم علينا الكف عن استخدام مصطلح «ثورة» سواء في الشمال أو الجنوب، حتى تتحقق الوحدة اليمينية أولاً، التي ستتكلل هي ذاتها بإصلاح الأمر كله، من حيث أنها تنطوي تلقائياً على مقومات ذلك كله؟! وهل يتحتم علينا حتى ذلك التوقف عن الصراع الوطني والاجتماعي سواء هنا وهناك- طالما وهذا الصراع سيكون «شطرياً» بالضرورة- وأن نركز أولاً وقبل كل شيء على قضية «الوحدة اليمينية» التي في حالة تحققها وبعد تحقيقها سيتحقق التقدم الاجتماعي عفوياً بحكم أن الوحدة اليمينية هي مقدمة بالضرورة، وتكفي ذاتها بذاتها؟!

ذلك يعني في خاتمة المطاف أن على النظام الديمقراطي الثوري في جنوب الوطن الذي قام على أساس صراع وطني واجتماعي «شطري» أن يحل نفسه فوراً لصالح الوحدة اليمينية أو يعني كذلك أن تكف عن الاحتفاء بذكرى ثورة ١٤ أكتوبر التي تسببت في ذلك كله! وذلك يعني أيضاً أن على المنظمات الوطنية المعارضة للنظام القائم في الشطر الشمالي، وعلى رأسها الوحدة الشعبية والجبهة الوطنية الديمقراطية، أن تبادر قبل غيرها لحل نفسها لصالح الوحدة اليمينية، حيث أن صراعها هو الآخر «شطري» وموجه ضد طرف حاكم واحد فقط، لاضد الطرفين معاً!

ذلك هو مآل المنطق الذي يدعونا الى توقيف الصراع الوطني والاجتماعي «الشطري»، والى الانصراف الى تحقيق وحدة اليمن فوراً ودون إبطاء. وهو منطق يتصادم- للأسف مع مجرى حركة التطور الطبيعي والموضوعي، ومع منطق التقدم الاجتماعي والتاريخي!

وهكذا بدلاً من أن تكون الوحدة اليمينية سلاحاً في يد المناضلين لرفع البقعة الوطنية وشحذ الوعي الاجتماعي، وإزالة الحواجز من طريقها تتحول الى وسيلة لإضعاف البقعة الوطنية، ومجذير الوعي الاجتماعي، وطمس الحواجز المعيقة لها.

\* \* \*



## مقاربة عامة

### القضية الوحدة اليمنية

### عبر الماضي والحاضر والمستقبل

كانت وما زالت وحدة اليمن معضلة حقيقية، فهي أكبر من أن تكون مجرد معضلة سياسية، لقد كانت وما برحت معضلة تاريخية صاحبت تاريخ اليمن من قبل الاسلام وإلى اليوم. تفكك الدولة المركزية الحميرية؛

ومن المفارقات التاريخية أن حضارة اليمن قبل الاسلام ارتبطت بدول معين، وحضرموت، وقتبان، وسبأ، حين أتيح شيء من الاستقرار السياسي لكل منها، علماً بأن هذه الدول لم يملك كل منها إلا أجزاء معينة من اليمن، بينما ارتبط بدء أقول حضارتها بقيام الدولة الحميرية التي وحدت ماغدا يطلق عليه الجغرافيون اسم اليمن، أو العربية السعيدة، ذلك أن هذه الدولة التي أعادت فتح اليمن ووحدتها وراحت تتوسع خارج اليمن في اتجاه شمال الجزيرة العربية، ووضعت يدها على شرايين التجارة ما بين الشرق والغرب من خلال سيطرتها على طرقها التي تمر باليمن، مالبثت أن واجهت عمليات الانفصال عنها التي قادها الأقبال والأدواء هنا وهناك، حتى وجد ما أسمى حكم «المثامنة» الإقطاعيين في مواجهة الدولة المركزية التي غدت صنعاء عاصمة لها، وحتى تشكل حلفان رئيسيان متعاديان: حلف بقيادة مذحج، وحلف بقيادة همدان، وحتى انعكس هذا الصراع على المستوى الديني- الروحي، حيث وقف أتباع المسيحية ضد أتباع اليهودية التي كانت قد غدت دين الدولة ولعبت دوراً ما في توسيع نفوذ الدولة الحميرية، وحيث وقفت فارس ذات المطامع التوسعية في اليمن إلى جانب الدولة المركزية بينما وقفت بيزنطة إلى جانب أمراء الإقطاع المتحمردين عليها والرافعين لواء المسيحية، مما فتح ثغرة للحيشة، اليد الطولى لبيزنطة على الشاطئ الغربي للبحر الاحمر، لفزو اليمن بحجة نصره «المؤمنين» من المسيحيين، هذا الفزو الذي جابهه أحد أدواء اليمن- سيف بن ذي يزن- بالاستعانة بالفرس الذين وجدوا في ذلك فرصة لد سلطانهم إلى اليمن في مضمار صراعهم مع بيزنطة على منطقة الشرق الأوسط.

وهكذا بالخروب الداخلية التي قادها أمراء الإقطاع من أجل الاستقلال بمناطقهم عن الدولة المركزية، وبانشغال هذه بهذه الحروب، وعدم قدرتها على الاستمرار في تعمير البلاد، وعلى الحفاظ على طرق التجارة العالمية بينها، وعجزها عن ترميم سد مأرب الذي تعرض للتلف بفعل الإهمال، وبفعل الغزو الحبشي المصنود داخلياً بتحالفات إقطاعية- قبلية مناوئة للسلطة المركزية، وتحول اليمن إلى ساحة صراع بين جحافل الامبراطوريتين العالميتين- بذلك كله اضمحلت الدولة، المركزية- كما أخذت تتسارع عملية اضمحلال حضارتها وثقافتها- ولم يأت الاسلام إلا واليمن

مخالفين يحكمها إقطاعيوها المحليون باستثناء صنعاء وما حولها التي كان يحكمها الفرس.

دخول اليمن كجزء من الدولة العربية الإسلامية:

مثلت الدعوة والحركة الإسلامية نقطة تحول لا بالنسبة لشمال الجزيرة العربية فقط، وإنما بالنسبة لجنوبها أيضاً، حيث أن الطوق الفارسي والبيزنطي كان يحاصرها من الجهتين، وحيث كانت اليمن تعاني أزمة داخلية عبرت عن نفسها أيضاً من خلال تلك الهجرات السكانية إلى شمال الجزيرة والعراق والشام، وحيث كان اندفاعها مناصرة الإسلام يعبر عما هو أكثر من مجرد هجرة- يقطع النظر عن حركات الردة العرصة التي تبعها سيل جارف من السكان كان على رأسهم أيضاً بعض من قادوا حركات الردة هذه، نظراً لأنها وجدت فيه سبيلاً لوصول ما انقطع من تاريخها الحضاري وتطورها التاريخي، وللإشتراك في بناء دولة عربية- إسلامية موحدة ذات حضارة متصلة بهضارة اليمن القديمة ومجددة ومطورة لها، وقادرة على استيعاب، وتفجير طاقات العرب وإطلاقهم في شتى أنحاء الدنيا.

وكدولة عربية- إسلامية واحدة فإن الخلفاء، ومن قبلهم النبی، تعاملوا مع اليمن كجزء لا يتجزأ من هذه الدولة. يعنون لها الولاة من اليمتین والقريشيين والفرس الذين بقوا في اليمن وحولوا ولائهم من الدولة الفارسية إلى الدولة الإسلامية.

ولربما عين الخلفاء ثلاث ولايات على مخاليفها الرئيسية: صنعاء، الجند، حضرموت. ولربما كان واليها- في بعض الأوقات- هو نفسه والي الحجاز، والذي يملك أن يعين من ينوبه على اليمن. قيام دول يمنية متنازعة تابعة شكلياً لمركز الخلافة:

وعدا محاولة عهيلة العنسي في اللحظات الأخيرة لحياة النبي إقامة دولة يمنية خاصة تذكر بدولة ذي نواس الحميري المسقط، والتي لم يقدر لها النجاح، نظراً لأن حركة التاريخ كانت تقضي في اتجاه إقامة دولة عربية- إسلامية واحدة، وهو ذات الفضل الذي لحق محاولة أقل منها شأناً قام بها قيس بن مكشوح المرادي، كما لحق محاولة ثالثة قام بها الأشعث بن قيس الكندي في حضرموت- عدا ذلك فإنه لم تظهر حركة أخرى تطمح إلى إقامة دولة خاصة في اليمن أو في جزء منها حتى عهد المأمون حيث بدأت التطلعات نحو إنشاء مثل هذه الدولة أو الدويلات فيها. تماماً كما حدث في أطراف الدولة الإسلامية الأخرى بفعل ضعف الدولة المركزية في بغداد.

غير أن هذه الدولة أو الدويلات اليمنية لم تعلن انفصالها تماماً عن دولة الخلافة في بغداد، حيث ظلت التهيئة السياسية والروحية- حتى ولو كانت شكلية- قائمة، وهو ماعبر عن نفسه في الدعاة للخليفة العباسي في خطبة الجمعة، وفي إرسال شيء من الزكاة إلى مركز الخلافة.

كذلك كان الأمر بالنسبة للدولة بني زياد التي ينتمي مؤسسها إلى شجرة أبي سفيان بن حرب من خلال زوجة غير شرعية، والتي دامت ما بين ٢٠٥-٤٠٢ هـ (٢٤٢-١٠١١ م) وللدولة بني يعفر اليمتین التي استمرت ما بين ٢٢٥-٣٩٣ هـ (٨٣٩-١٠٠٣ م) والتي كانتا متلازمتين تاريخياً، وكانتا ديتان معاً بالولاة للخليفة العباسي في بغداد.

وكذلك كان الأمر أيضاً بالنسبة لدولة بنى الصليحي والتي كانت توالى الحكم الفاطمى فى مصر بحكم جامع الانتماء إلى المذهب الاسماعيلى- الفاطمى والتي استغرق حكمها ما بين ٤٣-٥٣٢ هـ (١٠٤٧-١١٣٨م)، والتي رغم أنها مثلت أهم وأقوى دولة يمنية من حيث حكمها عظيم أنحاء اليمن، إلا أنها ظلت فى حالة حرب مستمرة مع دولة بنى نجاح المستنودة بالجيش والتي اتخذت من زبيد عاصمة لها وأتيح لها البقاء ما بين ٤٠٣-٥٥٥ هـ (١٠١٢-١١٦٠م) فى الوقت الذى تفرع فيه من الدولة الصليحية دولتان: دولة بنى زريع فى عدن خلال فترة ٤٧٠-٥٦٩ هـ (١٠٧٧-١١٧٣م) ودولة بنى حاتم فى صنعاء ما بين ٤٩٢-٥٦٩ هـ (١٠٩٩-١١٧٣م)، بينما قامت فى وجهها دولة بنى مهدى الخارجية فى زبيد التى دام حكمها ما بين ٥٥٣-٥٦٩ هـ (١١٥٨-١١٧٣م)- أى حتى استيلاء الأيوبيين على اليمن الذين أتيح لهم تصفية كل لدويلات اليمنية القائمة: دولة المخلاف السليماني بزعامة الأشراف، ودولة بنى مهدى، ودولة بنى زريع، ودولة بنى حاتم لتستمر من عام ٥٦٩-٦٢٦ هـ (١١٧٣-١٢٢٩م) لتخلفها دولة شى رسول الذين يمتحن بنصب إلى قساسة الشام، حيث تحكم ما بين ٦٢٦-٨٥٨ (١٢٢٩-١٤٥٤م)، ليخلفها الماليك، ومن ثم العثمانيون.

ينتهي فى هذا الصدد إبراز الملاحظات الآتية:

١- بين جميع الدول والدويلات التى قامت فى اليمن منذ خلافة المأمون حتى غزو الماليك من ثم العثمانيين لليمن كانت هناك بضعة دول أميل إلى أن تكون دولاً مركزية بين الدويلات الأخرى- حتى ولولبعض الوقت- كالدولة الزيدانية، والدولة الصليحية، والدولة الأيوبية، والدولة الرسولية.

ب- إن وراء هذه الدول شبه المركزية كان- ولو شكلياً- إما للخلافة العباسية فى بغداد (كالزيديين، والايوبيين، ومن بعدهم بالتبعية الرسوليون) أوللخلافة فى مصر (كالصليحيين)، بينما لم يستطع اتباع المذاهب الأخرى التى أعلنت رفضها للخلافة سوى تكوين دويلات يمنية لم تحصر طويلاً (كنولة القرامطة، ودولة بنى مهدى) أو عمرت وواكبت كل الدول والدويلات منذ دولة بنى زياد حتى الغزو العثماني لليمن كالدولة الزيدية التى ظلت تحتفظ بوطىء قدم ثابت فى صعدة أو شهادة، ولم تتمكن من التحول إلى دولة مركزية شمل حكمها اليمن كلها إلا بفضل ليا دتها حركة محاربة الاتراك لمدة مائة عام تقريباً (١٥٣٨-١٦٣٨م).

قيام الدولة المركزية الزيدية وتفككها:

غير أن دولة الأئمة الزيديين المركزية هذه (الدولة القاسمية) مالبت خلال مائة سنة من حكمها أن واجهت عملية التفكك والتمزق إلى سلطنات وأمارات ومشيخات، وإمامات. وكما جاء نى كتابنا «المطامع السعودية التوسعية فى اليمن»: «ولكن بفعل قانون الصراع الإقطاعى- لطنافى والسياسى- السلطوى بين أئمة اليمن وأمرائه وبين الأئمة أنفسهم، كان لابد أن تتمزق هذه الدولة المركزية الموحدة التى عاشت مائة سنة تقريباً. ولقد غطى هذا الصراع فترة القرن

الثامن عشر كلها، حيث بدأ انفصال حضرموت في مطلع هذا القرن، سبقه استقلال عمان، وتلاه انفصال عدن ولحج خلال الربع الثاني لنفس القرن. وما كاد القرن ينتهي حتى كان الجنوب كله قد أتم عملية انفصاله عن حكم صنعاء، وتحول إلى إمارات متعددة...» (ص ١٧).

عوامل الحيلولة دون قيام دولة يمنية مركزية دائمة:

إن التنافس الذي كان قد دب في كيان الطبقة اليمنية، وأصرار الأقبال والأدواء على الانفراد بمناطقهم بعيداً عن مركز الدولة، وضعف هذا المركز ذاته، وصغر الفترة التي تكون خلالها قبل الاسلام، والصراع الملهي بين اليهودية والمسيحية بكل ما ماقاد إليه من سقوط الدولة المركزية أيام ذي نواس الحميري، إن هذا الوضع الطبيعي - المأساوي قد تكرر مرة أخرى وحال دون قيام دولة مركزية يمنية واحدة موحدة قوية دائمة منذ ظهور الاسلام، وخاصة منذ عهد المأمون حتى تفرق دولة القاسمين الرسيين.

. لقد وصفنا هذا الوضع الذي يبدو تراجيدياً في الظاهر، غير انه كان يتفق مع منطق الاشياء - في واقع الحال - وصفاً في كتابنا «طريق الثورة اليمنية» كما يلي: «إلا ان الاستقلال عن الخلافة لم يساعد على قيام دولة يمنية موحدة على كل أرض اليمن إلا في فترات متقطعة واستثنائية. وكانت الظاهرة المسيطرة والمميزة لتاريخ اليمن عام ٨١٩م، أيام الخليفة العباسي المأمون، هي ظاهرة التمزق الاقطاعي، والصراع الطائفي، والنزاع الملهي. ولقد ظلت هذه الظاهرة قائمة حتى القرن العشرين. وكانت الدويلات اليمنية التي نشأت منذ هذا التاريخ نتاج صراع مرير وطويل بين أمراء الاقطاع والطوائف والمذاهب المختلفة. واصطف تاريخ اليمن خلال هذه الحقبة الوسيطة من التاريخ بصيغة دموية قانية. وأثناء هذه الحقبة الطويلة والمظلمة ازدادت قوى الانتاج تدهوراً وانحطاطاً، وقل الانتاج الزراعي، وطمست الرمال أراضي كانت صالحة للزراعة، واختفت بعض المهن الحرفية، وما زاد الأمر تفاكماً الحروب التي دارت بين اليمنيين وبين حكام المماليك والأيوبيين». (ص ١٢)

يستنتج من هذا الواقع التاريخي مايلي:

١- بخلاف مصر وفارس اللتين أمكن توحيدهما خلال فترة تاريخية مبكرة على يد ملوكها الأوتوكراتيين، وصعب بعد ذلك تفكيك عرى وحدتهما، حتى عندما تتعرضان لغزو أوثق خارجي، حيث تسقط الدولة فيهما بجميع أراضيها في يد الغزاة أو الفاتحين، ومحافظان على وحدتهما الإقليمية العتيقة المكتسبة بصفة كل منهما ولاية ولايات الامبراطورية الفاتحة - بخلاف ذلك فإن «اليمن» لم تحقق وحدتها على يد الحميريين إلا عام ٤٠٠م وحملت اسماً طويلاً، وليس تسمية «اليمن»، هو سبباً وذوريدان وحضرموت ويمنت وأعربهم وتهتم (وأعراهم والتهائم) مما يدل على عدم تحقق الاندماج الكامل في ظل ملوكها، وأن هذه التسمية لم تعرف إلا قبيل الاسلام بفترة. ولهذا كان سهلاً تفكك هذه الدولة الطرية العود، الحديثة النشأة، وكان مفهوماً استعانة الخارجين عليها من الاقطاعيين بالأحباش، الأمر الذي قاد إلى القضاء عليها، وإلى دق آخر

مسمار في نعش الحضارة اليمنية.

٢- أن هذا التفكير في كيان الطبقة الاقطاعية داخل اليمن استمر بعد ظهور الاسلام، الأمر الذي حال دون اتحادها خلف أى حاكم اقطاعى أراد إعادة بعث الدولة المركزية اليمنية، باستثناء فترات متقطعة وغير دائمة أمكن فيها قيام دولة شبه مركزية. غير أن الفئات الاقطاعية التي كانت تنجح في ذلك لبعض الوقت كانت مرتبطة سياسياً وروحياً- ولو شكلياً- بمركز الخلافة في بغداد أو القاهرة، بينما لم تتمكن الفئات الاقطاعية أو شبه الاقطاعية أو الفلاحية التي حجبت ولاها عن الخلافة أن تقيم سوى دويلات صغيرة لم تعمر طويلاً، أو كانت معزولة في هذا الركن أو ذاك من اليمن.

٣- أن الدولة الفاتحة لليمن باسم الخلافة الاسلامية كالإيبيين والعثمانيين - مثلاً- تمكنت من إقامة دولة مركزية أو شبه مركزية، بعد أن أمكن لها القضاء على الدويلات الصغيرة هنا وهناك، بينما الفئات الاقطاعية وشبه الاقطاعية الحاملة لهذه الملة الاسلامية أو تلك والرافضة لسلطة الخلافة لم تنجح في تحقيق ذات الشيء.

٤- أن دولة الأئمة القاسميين لم تظهر بإقامة دولة يمنية مركزية واحدة - وهي آخر دولة مركزية- إلا على إثر تحرير قادتها الطائفة الزيدية بفضل تماسكها الطائفي والقبلي ووحدةها السياسية والأيدولوجية وبرزها كالقوة الاجتماعية المعافاة القادرة على إجلاء المحتل العثماني من اليمن كلها، بعد أن سقطت آخر دولة، هي دولة الطاهريين، تحت وطأة الغزو المملوكي للبلاد. غير أن وحدة هذه الدولة لم تعمر طويلاً- كما أسلفنا- بفعل تنازع الطبقة الاقطاعية وشبه الاقطاعية

٥- ان عدم التجانس الأيدولوجي داخل الطبقة الاقطاعية وشبه الاقطاعية والناسم عن اعتناق فئاتها أكثر من مذهب إسلامي، مما أوجد وحدات طائفية مغلقة على نفسها- أن ذلك كان من عوامل عدم تحقيق وحدة اليمن، ومن عوامل انشطار هذه الوحدة وتفتتها بعد قيامها.

٦- إن الانتماء المذهبي قد سهل امتداد نفوذ دولة الخلافة أو حتى الدولة العثمانية إلى اليمن. فالصليحيون كانوا مرتبطين بالخلافة الفاطمية في مصر بحكم الانتماء الواحد إلى المذهب الاسماعيلي. والدول السنية اليمنية ظلت تحتفظ للخلافة العباسية السنية بهذا القدر أو ذاك من الولاء.

بل ان الامبراطورية العثمانية التي اضطرت آخر خليفة عباسي إلى النزول عن لقب الخلافة لسلطانها العثماني قدمت نفسها للسنّة في اليمن وخارجها باعتبارها تمثلتهم الشرعية ضد الطوائف الأخرى الرافضة كالشيعة والزيدية.

تثبيت تجزئة اليمن على يد الاستعمار البريطاني والعثماني.

إن تجزئة اليمن قد سهل مهمة القوى الاستعمارية الأوروبية ولاسيما البريطانيين، الذين حصلوا من سلطات الحج عام ١٨٠٢ على امتيازات تجارية في عدن ملكوا بها موطئ قدم ثابتاً هناك

مثلثه.

إن ظهور دولة فتيحة برجوازية النفس كدولة محمد علي باشا حاكم مصر، كانت تطمح إلى جعل مصر قاعدة لامبراطورية عربية تكون اليمن أحد أركانها، قد أفزع البريطانيين والعثمانيين معاً، ووجد جبهتهما ضد مطامح هذه الدولة، وجعل الدول الأوروبية بزعامة بريطانيا تضغط على محمد علي باشا بسحب جيشه من شمال اليمن ومن الشام، والقبوع داخل وأدى النيل، ودفع بالبريطانيين إلى المسارعة إلى احتلال عدن في ٩١ يناير ١٨٣٩.

غير أن احتلال عدن كان من الدوافع التي جعلت العثمانيين يعرّدون إلى احتلال اليمن بحجة تبعية الشرعية للباب العالي.

كرس الاحتلال العثماني لشمال اليمن ما بين ١٨٤٩ و١٨٧٢، واحتلال بريطانيا لعدن وتفلقها عبر وسائل مختلفة إلى الامارات والسلطنات والمشيكات في جنوب اليمن، ولاسيما عبر معاهدات الحماية ما كرس تقسيم اليمن إلى منطقة نفوذ بريطانية ومنطقة نفوذ تركية، وهو ما انعكس في البروتوكولات التي وقعت بينهما مع نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، وتوج بمعاهدات ١٩١٤.

#### مقاومة الاحتلال العثماني:

هذا الواقع المقسم كان لابد أن يخلق مقاومة محلية ضد المحتل الجاثم بصدره على أهالي هذا القسم أو ذاك. وكما قامت في وجه البريطانيين حركة مقاومة قادها الاقطاعيون بشكل غير منسق استمرت حتى عام ١٨٤٩، فقد نهضت في وجه العثمانيين حركة تحرير قادها كما في السابق أئمة الطائفة الزيدية. غير أنه أمكن منذ عام ١٩٠٩ نشوء بؤرة مقاومة جديدة في تهامة اليمن امتدت حتى عسير قادها محمد علي الإدريسي بتشجيع وتقوين من الإيطاليين الذين كانوا يطمعون في مد نفوذهم إلى ساحله الشرقي.

ان اندلاع انتفاضة عارمة عام ١٩١١ في هذه المنطقة الشافعية من اليمن تحت قيادة الإدريسي وبلوغها حد محاصرة الأتراك في عاصمة عسير «أبها» في نفس الوقت الذي قاد فيه الإمام يحيى انتفاضة أخرى أكثر شمولية في الهضبة الوسطى على رأس الطائفة الزيدية وضعت بها صنعاء تحت الحصار، إن ذلك مثل أقصى مدى بلغه النضال التحرري للشعب اليمني من أجل إجلاء المحتل العثماني وإقامة أساس لدولة يمنية مستقلة.

وكما جاء في كتابنا «طريق الثورة اليمنية» فإنه «برهنت الانتصارات العسكرية العديدة التي حققتها الحركة الانتفاضية الشاملة للشعب اليمني بطائفتيه على أن تحطيم الحكم التركي وإقامة دولة يمنية موحدة مستقلة على أنقاضه كان من الناحية الموضوعية أمراً ممكناً في هذا الوقت. غير أن طموح محمد علي الإدريسي إلى إقامة إمارة خاصة في جزء من اليمن قد أدى إلى تصدع جبهة الكفاح الموحد، وحال دون الوصول إلى النصر النهائي. هكذا انكسرت حدة الكفاح

الثورى، وتراجعت أواجه، وكما ذهب الإمام يحيى عام ١٩١١ إلى «دعان» لعقد اتفاقية مع الأتراك اكتفى فيها بإعطائه الاستقلال الذاتى على شمال شرق اليمن، استند محمد على الإدريسى على الاستعمار البريطالى الذى كان يرى فى تهامة اليمن «الأرض الخلفية» لمستعمرته أريتريا. وبمساعده وتدخله العسكرى المباشر تمكن الإدريسى « عام ١٩١٢ من إقامة أساس لامارته فى منطقة صيبا-أبر عريش بمسير تهامة». (ص٢١).

أن تكون حركة المقاومة للاحتلال العثمانى قد نفلت من قبل هذه الطائفة أولئك ونحت هذا المذهب أوزاك، فإن ذلك لا يقلل قط من قيمتها النضالية ومن اعتبارها حركة تحرير وطنى «مبكرة» ضد استعمار اقطاعى. ولطالما نه الحجاز إلى أن الدين يمكن أن يكون لواء تتحرك تحته هذه القوى الاجتماعية أولئك بغية إنجاز هدف نضالى حقيقى ضد هذه القوى الاقطاعية أولئك. وحسب تعبيره فإن «كل نضال ضد الاقطاعية كان لابد له أن يرتدى فى ذلك العهد لباساً دينياً». ١-ماركس- المجلس منتخبات فى ثلاث، مجلدات، المجلد ٣، الجزء ١، دار التقدم، موسكو ١٩٨١ص١١٨].

وقود البريطانيين وابن سعود ضد قيام دولة يمنية موحدة:

على أن الصراع الداخلى بين الإمام يحيى ومحمد على الإدريسى وحصول كل منهما على منطقة نفوذ خاصة به قد جعل كل منهما يركب حركة، الآخر، ويتبع تكتيكاً خاصاً به يوسع به دائرة سيطرته.

وبينما اتخذ الإمام يحيى موقف المحاييد المتريص خلال الحرب العالمية الأولى. وإن كانت عواطفه أقرب الى الأتراك، دون أن يرسل مقاتلاً واحداً إلى جانبهم حين تقدموا بمساعدة بعض القبائل اليمنية «الشافعية» من اليمن الاسفل، الى لمحج فالشيخ عثمان، فإن الإدريسى انحاز إلى جانب البريطانيين وعقد معهم معاهدة حماية وصداقة، ونشطت قواته بدعم بريطانى ضد الحاميات التركية فى تهامة. ومع نهاية الحرب سلمت بريطانيا له ميناء الحديدة الذى كانت قد احتلته خلال الحرب ومكنته من مد نفوذه ما بين اللحية جنوباً وميناء القنفذة شمالاً.

كان تسليم الإدريسى الحديدة ومساعدته على ترسيخ قدمه فى إمارة عسير وتهامة يعنى شيئاً واحداً: عزل الامام يحيى عن الساحل اليمنى وعن العالم من حوله وخنقه فى عقر داره، واولا وقبل كل شئ. الخيلولة دون أن تكون صنعاا عاصمة للدولة يمنية موحدة تحمل محل ولاية اليمن التركية، ومن ثم إسكات الإمام يحيى عن المطالبة بما تحت يدها من أراض يمنية. وكانت العلاقات بين الامام وبريطانيا قد سات عندما اكتشف أن هذه كانت ترشح عائلة بيت شرف الدين المنافس الطبيعى على عرش الإمامة لرفع مطالبتها فيه.

ولم تجد محاولة البريطانيين إقناع الإمام بالتعاون معهم والاعتراف العملى بوجودهم، والكف عن رفع شعار الوحدة اليمنية الذى راح يلوح به مقابل تسليمه ميناء الحديدة. وقد تمكن من انتزاع تهامة من الأدراسة بدءاً من الحديدة حتى حرض بقوته الخاصة خلال

عام ١٩٢٤-١٩٢٥ إثر نزاع نشب بينهم على العرش بعد وفاة مؤسس الإمارة.

لماذا فشل الإمام يحيى فى توحيد اليمن؟

غير أن محاولات توسيع رقعة مملكته شمالاً فى اتجاه عسير وجنوباً فى اتجاه النواحي التسع قد اصطدمت بمقاومة ابن سعود والبريطانيين، الأمر الذى اضطره لعقد معاهدة مع هؤلاء لمدة ٤٠ عاماً تقضى بترك جنوب اليمن تحت حكمهم خلال فترة سريان مفعولها، وهو ما فعله مع ابن سعود حيث أبرم معه معاهدة لمدة ٢٠ عاماً تبقى عسير ونجران تحت يده حتى تجدد أو تعدل المعاهدة.

لم يكن اضطراب الإمام يحيى إلى سحب جيشه من المناطق الجنوبية التى كان قد تقدم إليها، وخسرانه حرب ١٩٣٤ مع السعوديين، محض هزيمة عسكرية، وإنما كان بالدرجة الأولى شهادة إفلاس الاقطاع اليمنى عن أن يكون صاحب أوقائد حركة تحرير وتوحيد وطنى قادرة على المضى الى النهاية وحتى قيام دولة الوحدة اليمنية.

كانت الطبيعة الرجعية والمتخلفة، للنظام الاقطاعى- القبلى الإمامى، واتسامه بالطائفية، وتربع عائلة واحدة على عرشه تمتاز بانتسابه إلى الرسول أكثر من اعتزازها بأى شىء آخر، وإصرار الإمام على عدم إدخال أى إصلاح على نظامه الأثرى القروسطى هذا، وعدم تعاطف طائفتى الشوافع والاسماعيليين مع سياسته على الإطلاق، وعدم اهتمامه هو بهما من حيث الأساس، اللهم إلا من أجل جباية الضرائب الى خزانة الدولة، كان ذلك هو السبب الجوهرى فى فشل الإمام التوحيدي، وفى بدء نشوء معارضة من داخل الطبقة الإقطاعية ذاتها ضد سياسته المسرفة فى التزمت والانغلاق والاعتزالية والجمود والتعجبر.

وقد انضمت إلى صفوف المعارضة عناصر برجوازية كانت قد هاجرت الى عدن بفعل احتكار الإمام ومساعدة الجبلية لشئون التجارة.

واقع التجزئة يفرز أحزاباً شطرية:

غير أن هذه المعارضة التى تسمت بـ «حركة الأحرار اليمنيين» والتى اتخذت من عدن نقطة تجمع ونشاط اعلامى وسياسى ضد حكم الإمام، والتى لم تطالب بأكثر من إدخال بعض الإصلاحات الإدارية على النظام الملكى- الإمامى ذاته لم يخطر ببالها قط أمر الوحدة اليمنية، بل إنها وجدت فى التهادن مع الاستعمار البريطانى الذى سمح لها بالنشاط الحر ضد الإمام رغم معارضة هذا واحتجابه سياسة حكيمة حرصت عليها باستمرار حتى آخر لحظة.

وكما فرضت التجزئة التى أصبحت دولية بمقتضى البروتوكولات والمعاهدة بين بريطانيا وتركيا، ويمقتضى معاهدة صنعاء عام ١٩٣٤ بين الإمام يحيى وبريطانيا- كما فرضت نشوء أوضاع هنا وهناك فى كل من شطرى اليمن، وحثمت أن تقوم حركة ضد الإمام ذات طابع شمالى، فإنها فرضت أن تقوم فى جنوب اليمن حركات واحزاب سياسية إصلاحية أو يمينية أوحى عملية لاهم لها إلا تحقيق الاستقلال الذاتى لعدن ووضعها ضمن الكومنولث البريطانى، وتحقيق استقلال



شكلى لجنوب اليمن مع الإبقاء على المصالح الاستراتيجية والاقتصادية والسياسية البريطانية. وكما ان حركة الأحرار اليمنيين كانت نتاجاً للوضع الهائس فى شمال الوطن، ومن هنا تواضع مطالبها الإصلاحية، ودعوتها للخروج من قيو القرون الوسطى عن أى طريق وعلى أى نحو، حتى ولو كان المنفذ منه هو الاستعمار البريطانى الذى بدالها- ولاسيما للمتعصر التجارى منها- انه يمثل حضارة العصر، فإن الحركات والأحزاب الإصلاحية واليمينية فى جنوب الوطن كانت إفراراً للواقع الهائس الذى خلقه الاستعمار البريطانى هناك الذى تعامل معه، وبالذات مستعمرته عدن، كمحطة ترانزيت ليس إلا وكنقطة حراسة على مواصلاته ما بين مصر والهند، بينما ترك بقية المنطقة الداخلية تعيش أوضاعها القروسطية وحالة العزلة المزمنة والتخلف الشامل، مكتفياً بمعاهدة الحماية والاستشارة التى تكبل حركتها عن الاتصال بأى «غريب»!

وعلى امتداد أكثر من قرن وربع قرن فإن البرجوازية البريطانية الاستعمارية لم تخلف صناعة أو تطور قوى منتجة جديدة أو تحدث تقدماً مادياً واجتماعياً ملموساً أو تخلق حركة تجارية فعالة. وعند مقارنة عدن بهونج كونج فى الصين، فإنه يبدو من الصعب فهم لماذا لم تحدث البرجوازية البريطانية ولو واحداً فى المائة مما أحدثته هناك، رغم أن عدن ربما فاقت هونج كونج من حيث موقعها الاستراتيجى والجيوپوليتيكي على طريق الشرق والغرب المعتيد.

لقد تحولت عدن إلى مجرد مدينة للبرجوازية الكمبرادورية التابعة، بينما بقى الريف كمتحف أثرى لحياة وأنماط السلوك الاجتماعى المميزة للقرون الوسطى. شروط قيام أحزاب وطنية على امتداد اليمن:

فقط قبل رحيل الاستعمار البريطانى بهضعت سنين وبفعل تأميم مصدق لبتترول إيران، اضطرت بريطانيا إلى إقامة مصفاة للبتترول فى عدن الصفرى، حيث أمكن خلق نواة حيية للطبقة العاملة الصناعية التى منذ منتصف الخمسينيات ارتبط بها وجود الحركة العمالية والحركة الوطنية والنشاط النقابى والمياسى معاً، بل ووجود الأحزاب التى تنتظر الى القضية اليمنية نظرة شمولية، وتتخذ من ثم موقفاً ضد الاستعمار والاستبداد معاً، وتدعو الى إقامة ديمقراطى موحد.

كان محور الطبقة العاملة من شتى أنحاء اليمن، حيث كانت المصفاة هى البوتقة التى انصهرت فيها انتماءاتها القروية السابقة، وتبلورت فيها رؤيتها الجديدة الوطنية والاجتماعية والديمقراطية الشاملة، وكان الوعى الوطنى والقومى والاشتراكى الجديد الذى أخذ يتدقق على اليمن، وعلى عدن خاصة، بعد قيام ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ فى مصر، وانتشار أفكار فصائل حركة التحرر والتقدم العربية والعمالية وكان ذلك هو الأساس فى هذا التحول الذى شهدته الساحة اليمنية، وبالذات عدن، التى غدت مركز حركة التحرر الوطنى اليمنية.

كانت الفصائل الثلاث: التيار الماركسى، تيار حركة القوميين العرب، تيار البعث الترجمة السياسية والعملية لهذا التحول. وحيث أن قضية الوحدة اليمنية كجزء لا يتجزأ من قضية الوحدة

العربية قد طرحت نفسها بقوة فإنه كان لابد أن ينشأ لكل من هذه التيارات الثلاثة تنظيم سياسى على نطاق الساحة اليمنية كله.

ولكن بما أن عدن كانت هى المركز فإن الوجود الفعال لهذه التنظيمات كان فيها. غير أن الناصرية كحركة قومية جارفة، وقيادة عربية لأسبيل الى مقاومتها رغم كل الهزائم التى منيت بها، وعلى رأسها انفصال سوريا عن مصر، تمكنت عبر وسائلها العديدة من اختراق سياج مملكة الأئمة الأثرية، ومن نسج علاقات مع نواة الضباط الجدد الذين درهم المصريون والسوفيت على الاسلحة السوفيتية التى كان قد استوردها الإمام أحمد منذ عام ١٩٥٧- تأثراً بالمسلك الذى اختطه جمال عبد الناصر- ومن إقامة صلات مع أوساط من البرجوازية التجارية. نشوب وانتكاس ثورة ٢٦ سبتمبر ١٩٦٢.

وبالاعتماد على هاتين الفئتين العسكرية والمدنية طمحت مصر الناصرية فى أن تشعل ركاب السخط المتجمع فى شمال اليمن، لتتوهج من خلال ذلك ثورة وطنية ديمقراطية ضد الإمامة الأثرية، وضد الاستعمار والرجعية، ولتكون اليمن الشمالية نقطة الانطلاق لاستعادة زمام المبادرة التاريخية، ولدفع حركة التحرر القومى والتقدم الاجتماعى من جديد قدماً إلى الأمام. غير أن عبئاً قومياً ضخماً كهذا كانت من القرن الوسطى أضعف من أن تحتمله. ورغم أن الثورة كسرت القشرة السياسية الاجتماعية الصلدة المتكلسة التى كانت تحتبس خلفها المياه الجوفية التى شرعت تتدفق نافوراتها الفوارة معلنة بدء ميلاد اليمن الجديد، وهو ما عبر عن نفسه لافى تقاطر أبناء الشعب اليمنى من صعدة إلى عدن وانخراطهم فى «الحرس الوطنى» دفاعاً عن الثورة، وافتداءً لنظامها الجمهورى الوليد فقط، وإنما أيضاً فى تحول شمال الوطن ذاته إلى مناخ ومنطق وأرضية صالحة لاحتشاد وتنظيم واندفاع قوى الثورة فى جنوب الوطن لتفجير شرارة ثورة ١٤ أكتوبر ١٩٦٢، التى مثلت بالفعل امتداداً طبيعياً لثورة الأم- أقول رغم ذلك فإن كثافة قوى التخلف فى شمال الوطن، مقارنة بقوى الجبهة الفضة، كانت من القوة والتعجّر والشراسة بحيث مثلت ثورة مضادة عاتية مستودة بكل قوى الاستعمار القديم والجديد والرجعية، وبحيث توزعت على كلتي الجبهتين: الخارجية- الملكية- الإقطاعية، والداخلية- الجمهورية- الإقطاعية، مما أربك الحليف المصرى ذاته، وأغرقه فى طوفان هائل من التناقضات والتنازلات التى كادت تفقد توازنه الثورى وقاسمه المنطقى، حتى اضطرته- بعد نكسة يونيو ١٩٦٧- إلى ترك الساحة اليمنية لقبدها، وهو ما قاد فى آخر الأمر إلى قيام انقلاب ٥ نوفمبر ١٩٦٧ الرجعى الذى قطع خط الثورة الوطنى الديمقراطى، ووضع قوى الإقطاع «الجمهورى» على رأس السلطة، وفتح المجال لتعالفها مع قوى الإقطاع «الملكى»- باستثناء بيت حميد الدين- وتقاسم السلطة بينهما، ولتقل وجهة النظام جنوب الرياض وواشنطن، ومن ثم اخراج جمهورية سبتمبر من جبهة حركة التحرر الوطنى العربية الى جبهة القوى المحافظة التى تقودها الرجعية العربية الأم- السعودية-.

## انقسام التنظيمات الوحودية:

وبحكم الوضع الجيوسياسي الموروث الذي لم تستطع ثورتا سبتمبر واكتوبر التقلب عليه، فإن الوعي الوطنى «الوحدوى» الذى كان قد تجسد قبل قيام الثورتين فى قيام تنظيمات سياسية على مستوى الوطن اليمنى كله لم يستطع بعد قيامهما أن يحافظ على وضعيته هذه، ناهيك عن أن يتجسد فى تحالف وطنى ديمقراطى عريض على نطاق الوطن كله يقود حركة الثورتين معا وبحولهما من ثم إلى ثورة وطنية ديمقراطية واحدة ذات رؤية تضالوية موحدة تعبر عن نفسها فى برنامج وميثاق وطنى مشترك.

كان من الصعب عبور برزخ التجزئة الإقطاعية- الاستعمارية العتيد، وكان الوعي الوطنى «الوحدوى» وحده- أياً كان ملاء- غير كاف، بل وغير قادر على إيجاد حالة اندماج أو توحيد وطنى على مستوى الوطن، وعلى جميع المستويات التضالوية، فى الوقت الذى يشترطه سيف التجزئة جسد هذا الوطن، ويضع أمام قوى الثورة هنا وهناك مهام- وإن كانت عامة مشتركة- إلا إن الانقسام فى علمية النضال من أجل تحقيقها يلزم كل فريق بالبحث عن صيغ تنظيمية تراعى الواقع الموضوعى «المقسم» ذاته.

### قيام نظامين متباينين:

وهذا ذلك فإن الظروف المحيطة باليمن، وموقف الحلفاء المصريين ذاته، فضلاً عن الموقف الدولى، كان يتحرك انطلاقاً من الفصل بين قضية شمال اليمن الذى يصارع من أجل بقاء الجمهورية، وقضية جنوب اليمن الذى يكالغ من أجل حق تقرير المصير.

وما زاد الأمر تعقيداً أن قيام سلطة إقطاعية رجعية بعد انقلاب ٥ نوفمبر ١٩٦٧ فى صنعاء وتعاونه مع الأعداء التاريخيين للشعب اليمنى ومع دوائر الاستعمار الجديد، فى الوقت الذى أسفر فيه الكفاح المسلح فى الجنوب الذى قاده «الجهبة القومية» عن تحقيق الاستقلال الوطنى فى ٣٠ نوفمبر ١٩٦٧- إن ذلك قد وضع عقبة جديدة وخطيرة على طريق الوحدة اليمنية التى كانت الثورة قد شرعت فى تهيئته من جديد.

وبينما أخذ النظام الإقطاعى فى الشمال يطرح قضية الوحدة اليمنية بطريقة «إلحاقية» تذكر بالطريقة الإقطاعية الإمامية، فإن اليمن اليمنى اليمنى الذى سيطر بعد الاستقلال فى عدن أخذ يضع شروطاً تعجيزية لتحقيقها، منها شرط تبنى الاشتراكية، وهو ما أوضحته «النقاط العشر» كرئيس الجمهورية قحطان محمد الشعبي.

ورغم أن حركة ٢٢ يونيو ١٩٦٩ التصحيحية التى قادها يسار الجبهة القومية قد أسقطت مناورات يمن الجبهة، وشقت الطريق مجدداً للقضية الوحدة اليمنية إلا أن إعطاها الصبغة الاجتماعية- الديمقراطية، وهو ما تجسد أولاً وقبل كل شئ فى تغيير البنية الاقتصادية- الاجتماعية فى الجنوب ذاته من خلال إجراءات التأمين وقانون الإصلاح الزراعى «الجزلى»- إن ذلك قد استفز القوى الطبقية الإقطاعية والكمبرادورية والاستقرائية القبلية فى شمال اليمن، بل

وفى الجزيرة العربية، وإلى حد ما بعض القوى القومية البرجوازية النفس، الأمر الذى قاد إلى إشعال حرب خريف ١٩٧٢، بهدف إسقاط النظام الديمقراطى الثورى فى جنوب الوطن، تحت يافطة تحقيق الوحدة اليمنية بالسلم أو الحرب، وهو الشعار الذى رفعه مجلس الشورى الإقطاعى فى شمال الوطن، جاءت الحرب ترجمة عملية له.

حقاً أن الحركة الوطنية اليمنية عموماً كانت فى جانب النظام الديمقراطى فى اليمن الديمقراطى، غير أن هذا الموقف كان أبعد من أن يتجسد فى جبهة نضال موحدة على مستوى الساحة اليمنية للأسباب الأتفة الذكر - القديمة والجديدة -.

مدلول اتفاقيات الوحدة:

ولم يبق إلا طريق واحد مفتوح هو عقد الاتفاقيات الفوقية بين قيادتى الشطرين، وهو ما تجسد خصوصاً فى اتفاق القاهرة وبيان طرابلس اللذين وضعاً خاتمة لحرب خريف ١٩٧٢.

ولكن - أياً كانت أهمية هاتين الاتفاقيتين - إلا أنهما لم يستطيعا أن يسدا الفجوة الجديدة التى قامت بين النظامين، وإلى أضافت بعداً اقتصادياً - اجتماعياً - سياسياً - إيدولوجياً إلى الانقسام الجيوبوليتيكي الموروث منذ عهود الإقطاع والاستعمار، هذه الفجوة التى قشلت فى قيام نظام ديمقراطى ثورى يمثل مصالح الشغيلة فى جنوب اليمن، وهو ما أصبح يطلق عليه منذ خطوة ٢٢ يونيو ١٩٦٩ «جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية»، ونظام إقطاعى يتحرك فى اتجاه برجوازى طفلى تابع فى شمال الوطن الذى تسمى بعيد قيام الثورة هناك بـ «الجمهورية العربية اليمنية».

هذا الانقسام الاجتماعى - الاقتصادى الجديد، مضافاً إلى الانقسام الجيوبوليتيكي القديم، بكل ما نجم عنه من لجوء قوى سياسية تضررت من هذا النظام أو ذاك إلى النظام الآخر، وحصولها على حق الإقامة والعمل والنشاط ضد النظام الذى تعارضه، وبكل ما ارتبط بذلك من تدخلات وتدخلات خارجية - كل ذلك كان لابد أن يجعل النظامين فى حالة احتكاك - رغم وجود اتفاقيات الوحدة المبرمة ولجانها المشتركة - وأن يجعل علاقاتهما متسمة بالتوتر السياسى، التى بلغت فى مارس ١٩٧٩ حد نشوب الحرب بينهما، والتى لم تتوقف إلا تحت الضغوطات والمساعى الحميدة من قبل بعض الدول الشقيقة والصديقة.

وكما انتهت حرب خريف ١٩٧٢ بإبرام «اتفاقية القاهرة» و«بيان طرابلس» فإن حرب مارس ١٩٧٩ قد أسفرت عن «بيان الكويت» الذى دعا إلى التعجيل بتحقيق الوحدة اليمنية، من خلال إعداد «مشروع دستور دولة الوحدة خلال فترة أربعة أشهر» لإقرار صورته النهائية من قبل رئيسى شطرى اليمن ومجلس الشعب فى الشطرين، لتتولى «اللجنة الوزارية المختصة» التى سيشكلها الرئيسان للإشراف على «الاستفتاء العام على مشروع الدستور، وانتخاب سلطة تشريعية موحدة للدولة الجديدة، والانتهاه من ذلك خلال مدة أقصاها ستة أشهر من تاريخ تشكيلها». أنظر بيان ٣٠ مارس ١٩٧٩، فى «كتاب ١٤ أكتوبر (٣) - الذكرى العشرينية -

٢٦ سبتمبر ميلاد ثورة، ص ٧٦-٨٩.

• نقطة ضعف الوثائق الوجدية:

لا حاجة إلى القول بأن الرغبة المشروعة والضرورة الوطنية في إيقاف عجلة الحرب التي بدأ واضحاً أنه من الصعوبة بمكان أن يكسبها أى من الفريقين بفعل علاقات القوى المحلية والعربية المتوازنة في هذا الوقت- تماماً كما هو الحال بالنسبة لحرب سبتمبر- أكتوبر ١٩٧٢- كانا هما السبب العميق الذي يفرض ورود تلك الصيغ الداعية إلى تحقيق الوحدة اليمنية في مدة لا تتجاوز السنة.

ومن هنا فإنه رغم أن مشروع دستور دولة الوحدة قد أُنجز من قبل اللجنة العشرينية المكونة من الشطرين في ٣٠ ديسمبر ١٩٨١، إلا أنه صعب عرضه على الهيئات الدستورية- ناهيك عن الحزبية بالنسبة للشرطين الجنوبيين من الوطن- لانتوائه على ثغرات عديدة، ليس من السهل تمريرها على الرأي العام المسيس، فضلاً عن الجهات الدستورية والقانونية والحزبية.

كان من أخطر هذه الثغرات التعامل مع قضية الوحدة على مستوى دوائر حكومية ضيقة، والنظر إليها كما لو كانت شأناً «فوقياً» لا رأى للشعب اليمني بجميع طبقاته فيه، وفي كيفية تحقيقه، بل ولا رأى له في صيغة الدستور، بينما لا يحدث ذلك حتى في ظل الدولة الواحدة الموحدة.

كان الخوف من مغبة «تفسيب» الشعب عن قضيته المستقبلية، ومن «استبعاد» عن الإدلاء برأيه عبر المؤسسات الإعلامية المتاحة في محتويات الدستور الموحد- كان ذلك من أسباب دخول ومشروع دولة الوحدة فيما يشبه «البيات الشتوي» حتى اليوم، رغم كل التقلبات السياسية التي حدثت في اليمن منذ اعداده. وبالطبع فإن هذا القول ينطبق على اليمن الديمقراطية باللات، ذلك أن طبيعة تركيب السلطة في شمال الوطن، التي تتبجح بفرد رأس الدولة باتخاذ القرار السياسي النهائي، لا ترى أن هناك أية محاذير أو أية تجاوزات ديمقراطية في عدم إشراك الرأي العام في مناقشة مشروع الدستور.

حقاً أن آخر وثيقة وقعها ممثلا الشطرين في صنعاء في ٤ مايو ١٩٨٨ لم تتحدث عن ضرورة عرض مشروع الدستور على الشعب لمناقشته أولاً، قبل وضعه في صيغته النهائية وإقراره من قبل الهيئات الدستورية، وإنزاله من ثم للاستفتاء العام، حيث كانت الصيغة للبند (٢) كالآتي: «الإسراع في أن تتجز سكرتارية المجلس اليمني الأعلى المهمة التي كلفها بها لقاء تمز الماضي في إعداد البرنامج الزمني المتعلق بمشروع دستور دولة الوحدة وإحالة إلى مجلس الشعب في الشطرين، ومن ثم إنزاله للاستفتاء عليه وفقاً للاتفاقيات الوجدية بين الشطرين». أنظر نص «اتفاق مشترك بين شطري اليمن» في كتاب: اليمن الواحد، إصدار رئاسة الجمهورية في صنعاء، مكتب شؤون الوحدة يونيو ١٩٨٨ ص ٢١٣-٢١٥.

غير أن ما لا ينبغي إغفاله هنا أن المشاريع التي كان قد تقدم بها وفد الشطر الجنوبي من

الوطن خلال إحدى زيارته لشمال الوطن قد اشتملت أيضاً على «مشروع برنامج لتنفيذ مشروع دستور دولة الوحدة» تضمن العديد من البنود والمقترحات المفصلة منها «العمل على إنزاله (مشروع الدستور) للمناقشة والاستفتاء الجماهيري في عموم محافظات وألوية اليمن ونشره في الصحافة ووسائل الإعلام»، «إن مشروع دستور دولة الوحدة لإنزاله للمناقشة الجماهيرية وأخذ آراء المواطنين ومقترحاتهم وتجميعها وصياغتها ضمن المشروع، فهذا يحتاج إلى فترة زمنية لاتقل عن عامين...»<sup>١</sup>. انظر نص المشاريع في جريدة صوت العمال عدد ١٩٨٧/٨/٢٠.

أن يكون بيان صنعاء الأتف الذكر الذي وقع من قبل الأمين العام للجنة المركزية للحزب الاشتراكي اليمني الرفيق على سالم البيض، ورئيس الشطر الشمالي من الوطن العقيد على عبد الله صالح، قد خلا من الإشارة إلى ذلك، فهو أمر مفهوم، وما كان مهماً عند وضع البيان هو القبول بالحد الأدنى للاتفاق لأبعاد شبح الحرب الذي كان يلوح في الأفق

قيام التنظيم السياسي الموحد سبيل الخروج من أزمة العمل الودودي؛ غير أن ما ينبغي التنبؤ به هنا أن بيان صنعاء هذا قد تبنى اقتراحاً كان جانب الشطر الشمالي يتهرب منه منذ توقيع «بيان طرابلس»، ويتعلق بإقامة أو إحياء «لجنة التنظيم السياسي الموحد» الذي ينبغي تشكيله على مستوى الوطن.

لقد تبنى بيان صنعاء ذات الصيغة التي كان اقترحها وفد الشطر الجنوبي وجاءت ضمن مشاريعه السابقة الذكر، حيث جاءت فيه: إحياء لجنة التنظيم السياسي الموحد المنصوص عليها في المادة التاسعة من بيان طرابلس، تحقيقاً للنوايا الصادقة، وترجمة للخطوات الودودية، حتى يوصل الجانبان لتصور مشترك للعمل السياسي الموحد، طبقاً للاتفاقيات...»<sup>٢</sup>. «تقارن «صوت العمال» العدد السابق، وكتاب: اليمن الواحد، ص ١٢٤.

أما الصيغة الواردة في المادة (٩) من بيان طرابلس فقد كانت: «ينشأ تنظيم سياسي موحد يضم جميع فئات الشعب المنتجة صاحبة المصلحة في الثورة للعمل ضد التخلف ومخلفات العهدين الإمامي والاستعمار وضد الاستعمار القديم والجديد والصهيونية.. وتشكل لجنة مشتركة لوضع النظام الأساسي للتنظيم ولوائحه، مستهدية بالنظام الخاص بإقامة الاتحاد الاشتراكي العربي في الجمهورية العربية الليبية.. وعلى ضوء مناقشة من قبل فئات الشعب»<sup>٣</sup> اليمن الواحد، ص ١٤٠. إن أهمية قيام مثل هذا التنظيم السياسي الموحد واضحة للعيان، فهو يقيمه ويوضح ميثاق عمل وطني له، يمثل المخرج السياسي والعملي، الفوقي والتحتي، للأزمة المزمنة والمتفاقمة أبداً التي تعيشها قضية العمل من أجل تحقيق الوحدة اليمنية.

وليس في الإمكان تصور دستور موحد لدولة الوحدة اليمنية المنشودة إلا في ضوء ميثاق وطني يلتزم به مثل هذا التنظيم السياسي الموحد، وبقرة الشعب - بعد مناقشته جماهيرياً - عبر استفتاء عام.

والتنظيم والميثاق معاً يمثلان الجسر التنظيمي والأيدولوجي - السياسي الذي تعبر عليه

قضية الوحدة تلك الفجوة الفاصلة بين الطبيعة الاقتصادية- الاجتماعية- السياسية- الثقافية لكل من النظامين.

فيهما ينطلقان من التسليم بالواقع الصلب الذي لامجال لتجاوله أو تجاوزه باسم وحدة وطنية مثالية صوفية ميتافيزيقية وأهمية موهومة. غير أنهما إذ يسلمان به لا يبينان عليه كواقع أبدى لا قبل لأحد بحلحله، وإنما يبحثان عن «المعدل الوسطى» فيه، عن الأواصر العميقة التي تستبطنه، عن القواسم المشتركة حتى في حدودها الدنيا التي تتخلله. عن الصيغة الوسطية المتعادلة المتوازنة للمصالح الطبقية والسياسية القائمة داخل هذا الواقع، عن المساومة الاجتماعية- الوطنية- التاريخية المقبولة التي يحتمها، من أجل الوصول إلى شكل أولى ومرن للوحدة اليمنية، قابل للنمو والتطور على أرضية هذا الشكل ذاته، والتحول خطوة بخطوة وبشكل متدرج، ولكن متساعد باستمرار، إلى أشكال أرقى حتى بلوغ انضج وأكمل هذه الأشكال، وهو الوحدة الاندماجية الكاملة في جمهورية وطنية ديمقراطية مستقلة متحررة متقدمة.

القبول بقيام تنظيم سياسي موحد لا يعني إلغاء التناقض الموجود في الواقع بين طبيعة ووجهة كل من النظامين الاجتماعيين والتنظيميين السياسيين الرسميين القائمين في الشطرين، كما لا يعني انكار وجود منظمات وأحزاب سياسية في كل منهما، وإنما يعني ببساطة التسليم بهذا الواقع، واقع التعددية السياسية، معبراً عنها في وجود نظامين غير متماثلين، وفي وجود منظمات وأحزاب سياسية غير متجانسة، غير أنه يجمع بينهما كلها- أو ينبغي أن يجمع بينهما- هذا المنعنى الوطنى العام المشترك من أجل تحقيق وحدة اليمن، بدءاً من أكثر أشكالها واقعية وأقربها إلى حيز الممكن، وانتهاء بأعلى أشكالها الاندماجية المنشودة.

جامع الوطنية اليمنية:

وأما كانت التمايزات وحتى التناقضات بين طبيعة النظامين والتنظيمات السياسية القائمة والمحتمل قيامها، فإن جامع «الوطنية اليمنية» كفيل بإيجاد الأرضية العامة المشتركة التي نلتقي عليها جميعها.

ونزعة الوطنية تعنى أول ما تعنى الحرص على سيادة الوطن ورفض أى وكل شكل من أشكال استتباعه وإلحاقه بناطق النفوذ الخارجية الرجعية والامبريالية، سواء بشكل سافر أو مستتر، مباشر أو غير مباشر.

وهي تعنى كذلك رفض الوقوع تحت تأثير الطبقات والفئات والقوى الاجتماعية والسياسية ذات الارتباطات المعروفة والمشهورة بالدوائر الخارجية، الرجعية والاستعمارية. وأبرز هذه الطبقات والفئات والقوى تتمثل اليوم في الإقطاع والكمبرادور والأخوان المسلمين والبيروقراطية البرجوازية.

إن جامع الوطنية اليمنية ينظم العمال والفلاحين والحرفيين والمثقفين المستبشرين- مدنيين وعسكريين- والبرجوازية الصغيرة والوسطى المنتجة (البرجوازية الوطنية). وهذه الطبقات

والفئات والقوى موجودة في كلا شطري اليمن. ولها منابرها السياسية الظاهرة أو المستترة، والتي بها بالاعتراف بوطنتها، ومن ثم بحقها في الوجود التنظيمي الشرعي، وفي النضال السياسي المشروع، وفي الاشتراك في البحث عن الشكل التنظيمي الملائم القادر على استيعابها وحشد قواها، وعن الصيغة الايديولوجية- السياسية الموثقة والمقبولة من قبلها مجتمعة- يمكن أن تصبح الحامل التاريخي لقضية الوحدة اليمنية.

عجز الطبقة الوسطى عن تحقيق الوحدة القومية الوطنية:

ففي غياب الطبقة البرجوازية المكتملة التكوين، السوية البنية، المناضلة ضد الإقطاع والتجزئة الإقطاعية، ومن أجل توحيد السوق الوطني، والتوحيد القومي، ودفع عملية التطور الاجتماعي في الاتجاه الرأسمالي، وشد كل قوى المجتمع، وعلى رأسها الفلاحون، خلفها، كمجسدة للوطنية، ومثلة لوحدة الأمة، وقائدة لها نحو قيام دولتها القومية البرجوازية- في غياب مثل هذه الطبقة ليس بالنسبة لليمن فقط، وإنما أيضاً بالنسبة للوطن العربي بشكل عام- على تفاوت في الدرجة- بل وبالنسبة للعالم النامي، حيث أن بلوغ الرأسمالية العالمية أعلى درجاتها، وهي الامبريالية، وحيث أن التقاسم الدولي للعمل بين أطرافها، لا يتيح لرأسمالية البلدان النامية تجاوز سقف التنمية البنيوية أو الموضوعية ذات الأشكال المتعددة عليها- أقول في غياب مثل هذه الطبقة البرجوازية المنتجة للصاعدة في اليمن، والرافعة من ثم لشعار وحدة اليمن، على أسس محررية ووطنية ديمقراطية فإنه غير مقدر لفئات البرجوازية الوسطى- التجارية، والصناعية، والمالية، والبيروقراطية (المدنية والعسكرية) سوى أن تلعب دور الشريك في تحقيق وحدة اليمن، إلى جانب الطبقة العاملة، وطبقة الفلاحين، وفئات المثقفين الثوريين، والحرفيين والبرجوازيين الصغار، والموظفين الصغار، والجنود.

التحالف الوطني الواسع سبيل تحقيق وحدة الأوطان:

وفي عصرنا الراهن فإن الدور الوطني أو القومي الريادي والقيادي الذي كانت تضطلع به بوجوازية القرن التاسع عشر الأوروبية أونهض به الإقطاع الألماني السائر في طريق التبرج (البيروقراطية) تحت قيادة بيسمارك، وأمكن به تحقيق الوحدة القومية، وإقامة الدولة المركزية الموحدة لبعض شعوبها وأممها- هذا الدور يؤول في عصرنا الراهن- عصر الانتقال من الرأسمالية إلى الاشتراكية وعصر تجلج حركات التحرر الوطني وانتقال فصول منها من موقع الفكر البرجوازي المتذبذب إلى مواقع الديمقراطية، بل ومواقع الاشتراكية العلمية- ولاسيما بعد الاحباطات والاختلالات التي منيت بها الحركات الوطنية والقومية بفعل قيادتها لها، وعجزها من ثم عن تحقيق كامل السيادة الوطنية على أقطارها، ناهيك عن تحقيق الوحدة القومية، والدولة المركزية الموحدة لأممها- هذا الدور يؤول إلى تحالف طبقي سياسي واسع يمثل العمال والفلاحين والبرجوازية الصغيرة وعموده الفقري، ويمسك بقيادته ممثلو الفكر الديمقراطي الثوري والفكر الاشتراكي العلمي.



وهذا التحالف الطبقي- السياسى الواسع هذا بقيادته الديمقراطية الثورية والاشتراكية العلمية، هو وحده القادر على تحقيق التحرر الوطنى، الكامل، والتوحد القومى التام، والتقدم الاجتماعى الشامل، والديمقراطية السياسية الواسعة.

ذلك هو القانون التاريخى الجديد الذى أفرزته حركة التطور الاجتماعى فى البلدان النامية عموماً، والذى يتميز تماماً عن ذلك القانون التاريخى الذى طرحته حركة التطور الاجتماعى فى الغرب المتطور، والذى تولت الطبقة الرأسمالية الصناعية الصاعدة ترجمته، بقيادتها لشعبها فى اتجاه تحقيق تحريرها وتوحيدها وتقدمها وديمقراطيتها بما يتفق ورؤيتها الأيديولوجية، ومصالحها الطبقة وامتيازاتها السياسية.

وهو قانون يسرى على الوطن العربى، باعتباره جزءاً من هذه البلدان النامية. إن عجز البرجوازية الصغيرة والوسطى الثورية، ممثلة بالدرجة الأولى فى الحركة القومية العربية التى قادها حزب البعث العربى الاشتراكى، وفى المشروع القومى الناصرى- إن عجزها عن تحقيق شعاراتها فى الوحدة، والحرية والاشتراكية، بل وعجزها عن الحفاظ على ذلك القدر من التحرر الوطنى، والتقدم الاجتماعى، والوحدة الوطنية، التى كان قد أمكنها إنجازها داخل الأقطار التى تحكمها بالفعل، حيث تعرضت للانتكاس كما حدث لمصر الناصرية بعد وفاة بطلها جمال عبد الناصر، أو منيت بالتراجع أوحى المواجهة كما هو الحال بالنسبة للبعث بعد أن هيمنت عليه «القطط السمان»- حسب تعبير بعض قادة البعث السورى- وتحكمت فيه البرجوازية البرجوازية العسكرية والمدنية المتخمة الفنى- أقول إن ذلك كله هو أحد البراهين المادية القاطعة على أن البرجوازية الصغيرة والوسطى- أبداً كانت ثوريتها، وأبداً كان صدقها وحساسها لشعاراتها- فإنها- إذا انفردت بقيادة المسيرة الوطنية أو القومية التقدمية- لا تستطيع أن تحقق شعاراتها ولا أن تحافظ على ما أمكنها إنجازها داخل الأقطار التى تحكمها.

مساهمة البرجوازية الوطنية فى قيادة التحالف الديمقراطى:

فقط ضمن تحالف طبقي- سياسى واسع، سواء على المستوى الوطنى أو المستوى القومى، يمكن للبرجوازية الصغيرة والوسطى أن تلعب دورها الذى يعود إليها، بل ويمكنها أن تكون شريكاً فى قيادة التحالف الذى يغلب عليه التوجه الديمقراطى الثورى والتوجه العلمى الاشتراكى.

إن هناك أقساماً من الحركة البعثية والناصرية والحركة الوطنية والقومية عموماً تتقدم نحو المواقع الأمامية التى كان جمال عبد الناصر شخصياً قد أطل عليها، دون أن تمكنه ظروف ما بعد نكسة ٥ يونيو ١٩٦٧ من ترجمتها عملياً وسياسياً، وهى تتقدم عموماً نحو امتلاك رؤية ديمقراطية ثورية تؤهلها لأن تكون شريكاً فعالاً فى قيادة أوطانها والوطن العربى بشكل عام فى اتجاه التحرر الوطنى، والتقدم الاجتماعى والتوحد القطرى والقومى، والديمقراطية السياسية.

جبهة وطنية على نطاق كل شطر وجبهة عريضة على نطاق اليمن كلها؛  
إن هذا الحكم العام ينطبق على اليمن. وفي إمكان هذه الأقسام من الناصريين والبعثيين  
والديمقراطيين، بل والدينيين المستترين، أن يشكلوا مع الماركسيين تحالفاً سياسياً داخل كل  
شطر، تمهيداً لإقامة تحالف سياسى أوسع على مستوى القطر اليمنى كله.  
ويمكن للحزب الاشتراكي اليمني- فى ظل التعددية السياسية الثورية المأمولة- وهى حتمية  
وضروية أخذت تعبر عن نفسها ليس فقط فى البلدان العربية التى كانت تأخذ بنظام الحزب  
الواحد، وأخذت الآن بنظام التعدد الحزبى، وإنما أيضاً ببعض البلدان الاشتراكية- يمكنه أن يكون  
القائد الطبيعى غير المنازع لهذا التحالف الوطنى- الديمقراطى على نطاق جنوب الوطن، كما يمكنه  
أن يلعب دوراً طليعياً فى مضمار بناء تحالف سياسى أوسع على المستوى اليمنى كله.  
إمكانية أن يأخذ التنظيم السياسى الموحد شكل جبهة وطنية عريضة:

إن اكتساب «التنظيم السياسى الموحد» الذى نص عليه «بيان طرابلس» هذه الصيغة  
التحالفية الجمهورية، بحيث يضم إلى جانب التنظيمين السياسيين المعترف بهما حتى الآن، وهما  
الحزب الاشتراكي اليمني، والمؤتمر الشعبى العام، التنظيمات والأحزاب السياسية الأخرى فى  
شطر اليمن، والتى من المفترض أن تصبح شرعية بمقتضى قانون يسمح بالتعددية الحزبية يصدر  
فى كلا الشطرين- إن اكتسابه هذه الصيغة التحالفية الجمهورية على النطاق الرسمى والشعبى  
معاً يمثل أحد المداخل الخاصة المبررة وطنياً وموضوعياً من أجل إقامة التحالف الطبقي- السياسى  
الواسع المنوط به النضال من أجل دفع اليمن - كل اليمن - على طريق استكمال التحرر الوطنى،  
والتقدم الاجتماعى، والتوحد القطرى، والديمقراطية السياسية.

إن تلكؤ نظام صنعاء - نظراً للتيارات الداخلية والخارجية التى تتجاذبه، ولاسيما بعد أن  
أصبح طرفاً فيما أصبح يسمى «مجلس التعاون العربى» الأمر الذى يحمل معه مخاطر أو  
احتمالات انفجاره بعيداً عن طريق السعى لتحقيق الوحدة اليمنية على أسس سلمية وديمقراطية-  
إن تلكؤه عن قيام مثل هذا «التنظيم السياسى الموحد» وعن القبول بإعطائه هذه الطيفه التحالفية  
المجهرية- إن ذلك ليس من شأنه أن يعطل السعى عن النضال المثابر والنؤوب من أجل إقامة مثل  
هذه الجبهة الوطنية الديمقراطية الوحدوية العريضة، التى تمثل الخيار التاريخى الذى تتحقق به-  
أولاً وقبل كل شئ- وحدة الحركة الوطنية والشعبية اليمنية، ووحدة الرؤية الأيديولوجية  
والسياسية العامة التى تجمع شتى أطرافها، ووحدة المنظمات الجماهيرية فى كلا الشطرين، ووحدة  
العمل التضالى بجميع أشكاله.

حتى تصبح اليمن الديمقراطية نواة الدولة الواحدة:

إن إغراق قوى التحالف الوطنى الديمقراطى فى السلطة السياسية فى جنوب الوطن من شأنه  
أن يعطى ترجمة عليا لصديق وعق هذا التحالف، وأن يقدم مثلاً نموذجياً على كيفية التعامل  
بين قوى المرحلة التاريخية، وأن يجعل من النظام الديمقراطى الثورى فى جنوب الوطن لانتظام

الحزب الاشتراكي اليمني فقط الذي لعب دوراً أساسياً وقبائياً في قيامه، وإنما أن يجعل منه أيضاً نظام الحركة الوطنية الديمقراطية كلها، فوق أنه سيجعل منه التجسيد الأولي والطليعي للدولة الوحدة اليمنية، والصورة المكثفة المبشرة قولاً بها، والعاكسة موضوعياً وذاتياً لمستقبلها، والنواة الحقة والصلبة لها، والمعبرة عن مصالح وصبوات الجماهير الشعبية اليمنية جميعها، وعن اتجاه حركة الثورة اليمنية عموماً، وعن صيرورتها التاريخية الحتمية.

إن اقدام الحزب الاشتراكي اليمني على قيادة مثل هذه الانعطافة التاريخية في مجرى نضاله بكل أبعادها الوطنية والديمقراطية والاجتماعية وانعكاساتها على مستوى الوطن وعلى النطاق الخارجي، وبكل ما يترافق معها من ترسيخ الاستقرار السياسي، ومن اجتذاب الجماهير الشعبية وقواها السياسية والمتعددة إلى حلبة الفعل الثوري، ومن تولد عرى التحالف بينها وبين الحزب القائد على أساس طوعي وبمبادرة ذاتية خالصة، ومن توفر مناخ غير مسبوق للمضى في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، الثقافية على نحو شامل، ومن اشتراك كل قوى المجتمع عبر الأشكال المختلفة في عملية التنمية هذه، إضافة إلى اشتراكها السياسي في إدارة شؤون المجتمع والمنظمات الجماهيرية والنقابية، ومختلف مؤسسات الدولة- إن ذلك من شأنه أن يكفل استعادة زمام المبادرة التاريخية، الذي بدأ أنه أفلت أوكاد بفلت من اليمن الديمقراطية بعد أحداث ٣١ يناير ١٩٨٦ الدامية، وإنما أيضاً أن يساعد على احتدام التفاعلات الطبقيّة والسياسية في الشطر الشمالي من الوطن، حيث تتجمع عقدة التناقضات الوطنية والاجتماعية المستعصية التي يخفف من اشتدادها أي تطور في مضمار العمران والتنمية يمكن أن يحققه، والتي لاحل لها إلا بحدوث تطور أو تحول في وجهة المجتمع والدولة، تقطع طريق التبعية للقوى الرجعية والشفوفينية والاستعمار الجديد، وتعيد وضعه على درب السيادة الوطنية، والديمقراطية السياسية، بما يكفل توافر الشروط الموضوعية والذاتية للعب دوره الكامل في اتجاه تحقيق الوحدة اليمنية، وإقامتها على أسس وطنية ديمقراطية، وبما يتيح دفع اليمن كله، اليمن الديمقراطي المتحرر المستقل الموحد، في طريق انجاز مشروعه النهضوي الحضاري الديمقراطي التقدمي، وفي طريق الإسهام الفعال بقسطه القومي في تحقيق المشروع النهضوي الحضاري الديمقراطي التقدمي الأعم على المستوى القومي العربي، بما في ذلك تحقيق دولة العرب الديمقراطية التقدمية، وفي طريق الاشتراك النشط في نضال البشرية التقدمية من أجل خلق عالم ترفرف عليه الحرية والديمقراطية والاشتراكية والسعادة والسلام.

\* \* \*

## تطّار الثورة .. والمتفرجون

فى تاريخ الشعوب كان هناك دائماً المثقف المناضل فى مقابل المثقف المتأمل. الأول كان يشترط معادلات فكرية معينة، وأحياناً تعجيزية، لولوجه مضمار العمل السياسى المباشر، بينما كان الثانى يقطع بالحد المقبول، ومن خلال الممارسة السياسية يعمل على توسيعه وتطويره، بحيث يغدو أكثر كمالاً وشمولية.

لم يكن المثقف المتأمل يهتم بكمال النظرية، وتوضيح البرنامج، وسلامة التكتيك، بقدر ما كان يهجم أمر نفسه وسلامته وعاقبته، على عكس المثقف المناضل الذى كان يتكرن ذات وبروح التفانى والتضحية والإيثار يقبل بالعمل مع من هم أقل منه معرفة نظرية، ورشداً سياسياً، وخبرة عملية، بغية مساعدتهم على الارتفاع الى المستوى الفكرى والسياسى الذى يمكنهم من النهوض بمهمتهم التاريخية التى يستطيع المنظر الفرد، والسياسى المعتك، أن يحققها بدونهم، أو بعيداً عنهم.

كان المثقف المتأمل يبحث عن الحجج والتعللات التى يبرر بها موقفه الانعزالي وأحياناً اللامبالى، بحركة الصراع الضارى من حوله. ولربما أطل من عل، أوحى من بعيد، وألقى بعض المواعظ- شأن الأحرار والرهبان والشيوخ المتبتلين- على المتخطفين فى معمعان النضال يسمعونها، ولكن عبثاً. فهؤلاء لا يسمعون إلا لمن يشاركهم معركتهم، ويكتوى بنيران النضال مثلهم، ويعانى مثلما يعانون.

على العكس من ذلك كان موقف المثقف المناضل الذى كان يقبل بالدخول فى أقرب الحركات السياسية الى فكره، وهدفه، إن عز عليه إنشاء حركة سياسية، وربما شكل ضمن هذه الحركة السياسية أوتلك جناحاً راديكالياً، ويشايمسنى له بناء حركته الثورية المستقلة المتميزة.

ذلك مانبه إليه ماركس والمجلز منذ البداية، ومارس عليه تلاميذهما فى كل مكان وعبر مختلف العهود، وهو ماحدث أيضاً فى اليمن منذ نشوء الحركة الثورية فيه فى الخمسينيات.

فى بحث له يصور المجلز علاقات القوى بين البرجوازية والبروليتاريا أثناء ثورة مارس ١٨٤٨ البرجوازية فى ألمانيا، وكيف عكست التركيبية الاجتماعية-الاقتصادية المتخلفة فى ألمانيا نفسها على موقف الطبقتين، مما حدا بالبرجوازية الألمانية الى أن تدبر سلاحها ضد عدو الفد، وهو البروليتاريا، والى أن تبحث عن قاسم مشترك مع خصم الساعة، وهو الملكية المطلقة، والإقطاع، والبيروقراطية، والبرجوازية الصغيرة المنعورة، ومما جعل البروليتاريا الضعيفة التكوين والوعى- بفعل التخلف الاقتصادى والاجتماعى- تقبل بدور الشريك التابع للبرجوازية إبان الثورة، وفرض عليها وعلى عصابة الشيوعيين الألمان، التى انضم اليها ماركس والمجلز قبيل الثورة بقليل،

أن يعلموا دور الحزب الديمقراطي الثوري لا أكثر.

يقول المحلّز: ولكن في هذه الأثناء، تبدى على الفور تأثير الظروف الاقتصادية المتأخرة جداً بالقياس إلى فرنسا والمجلّز والعلاقات الطبقيّة المتأخرة أيضاً من جراء ذلك في ألمانيا.

إن البرجوازية الألمانية التي بدأت للتو تبني صناعاتها الكبيرة لم تكن تملك لا القوى ولا الشجاعة، لكي تنظر لنفسها بالسيادة في الدولة بلا منازع، ولم تكن بحاجة ماسة إلى هذا الظفر، أما البروليتاريا المتخلفة بالقدر نفسه المترعرة في أحضان العبودية الروحية التامة، غير المنظمة، وحتى غير القادرة بعد على التنظيم المستقل، فإنها كانت تشعر شعوراً غامضاً وحسب بالتضاد الشديد بين مصالحها ومصالح البرجوازية. ولهذا، رغم أنها كانت من حيث الجوهر خصماً رهيباً للبرجوازية، إلا أنها بقيت مع ذلك ذليلاً سياسياً لها. إن البرجوازية التي أخافها، لاما كانت عليه البروليتاريا، بل ما كانت تهدد بأن تصبّحه، وما كانت قد أصبحت البروليتاريا الفرنسية، قدرأت الخلاص في أمر واحد فقط، في مساومة مع الملكية والاريسقراطية، أيما كانت، حتى وإن كانت مساومة في منتهى الجبانة. أما البروليتاريا التي لم تكن قد أدركت بعد دورها التاريخي، فقد اضطرت في الآونة الأولى، بأغليبتها الساحقة، إلى القيام بدور الجناح الأكثر تقدماً من البرجوازية، بدور الجناح اليساري المتطرف... إن أعضاء العصبة المائتين أو الثلاثمائة المشتتين قد ضاعوا في الجمهور اللجب الذي أخذ يتحرك فجأة. ولهذا ظهرت البروليتاريا الألمانية على الحلبة السياسية في البدء بوصفها الحزب الديمقراطي الأكثر تطرفاً «ماركس-مجلس»، منتخبات في ثلاث مجلدات، المجلد ٣، الجزء ٢١ دار التقدّم موسكو، ١٩٨١، ص ١٩٢-١٩٣.

لم يبحث الشيوعيون الألمان لأنفسهم عن مخرج، لكي يتعدوا عن مجرى الثورة البرجوازية الديمقراطية في ألمانيا المجزأة المفككة، ولا وقفوا موقف اللامبالاة منها بهجة أن الثورة لم تعم ألمانيا كلها، وإنما قامت في أجزاء منها. ففي فيينا وفي برلين، بل خاضوا المعركة، وتوجهوا نحو ألمانيا كلها، رافعين المطالب التي حدها لهم ماركس والمجلّز خلال الثورة، والتي كان على رأسها إقامة جمهورية ألمانية ديمقراطية واحدة موحدة غير قابلة للتجزئة، ولا مكان فيها للإقطاع، إلى غير ذلك من المطالب الديمقراطية المليية لمصالح البروليتاريا والبرجوازية الصغيرة وصغار الفلاحين. بعد فشل ثورة ١٩٤٨، لافى ألمانيا فحسب، وإنما في أوروبا كلها، كان رأى ماركس والمجلّز أنه لا مخرج من إصدار جريدة ثورية في ألمانيا، هدفها بلورة مفاهيم الثورة الديمقراطية وتحديد مكان ودور البروليتاريا الخاص فيها، وبناء حزبها الذي ينبغي أن يمثل الجناح المجرى في التيار الديمقراطي عموماً.

لا العزلة عن مجرى الحركة الثورية العام، والاعتكاف في بروج عاجية حتى يوم الشيوعية، ولا الدربان في هذا المجرى حتى يفقد الحزب البروليتاري طابعه المتميز- هكذا كان موقفهما..

مهمة المناضلين تكمن بالضبط في الإدراك الجيد لطبيعة اللحظة التاريخية المعاشة، في فهم مجرى التطور، والدرجة الاجتماعية التي بلغها، في تكتل كل قوى المرحلة التاريخية، وصيها

فى اتجاه النضال الشعبى الدائب والمستمر من أجل تحقيق اءاف المرحلة الثورية، التى ىثل قيام جمهورىة المانىة وىقراطىة موحءة ذروتها ، والتى تفتح بقيامها آفاق مرحلة ثورىة أعلى. وحسب صياغة «الجريدة الرىنانىة الجءىءة» التى أصدرها ماركس والمجلز فى مءىنة كولونىا الألمانىة فإنه كان ىنبغى أن ىكون واضحاً « أننا نءعو الى اعلان المطلب الطوبارى الذى ىقول منذ البدء بجمهورىة المانىة موحءة، غير مجزأة، لكننا نطلب عاىءى بالحزب الءىقراطى الراءىكالى لاءىخلط نقطة الءءاءة للنضال والحركة الثورىة بالءءف النءائى» [الجريدة الرىنانىة الجءىءة، ءار من خءون للنشر، بروت، (١٩٧ ص ١٩)]

أمران نىه ماركس والمجلز الى خطورة الوقوع فىهما: التزمء النظرى الذى لاءىترك لأصحابه سوى مجال ضىق ومءزول، وسوى التعامل مع حفة من المءقفىن المءجبىن بأنفسهم وتخرىجاتهم الفكرىة التى ىبررون بها بعءهم عن مجرى النضال الثورى، والفرق فى الراءىاتىة التى تقبل بأى حل سىاسى حتى على حسب القىم الثورىة التى ىكون النضال الثورى قد شرع فى تحققها بالفعل.

كان قفاز التءءى الذى قلءه معلما الطبقة العاملة فى وجه الجميع هو شعار الثورة الءىقراطىة والمضى بها الى خائفتها الطبعىة، أى الى إقامة الجمهورىة الألمانية الءىقراطىة الواءءة الموحءة. وبهءا الشعار حشراً كلاً من المءزمءىن النظرىىن ءعاة التبشىر بالمءاءىء الشىوعىة فى أرض خلاء، والراءىاتىىن الذىن بلىء بهم مىوعتهم وخورهم ءء التخلى عن منطق الثورة الءىقراطىة ءائها حشراهم فى الركن الضىق.

كتب المجلز فى هءا الصءء: «وهءا مائلر راءىتنا عئءما شرعنا تؤسس جرىة كبرىة فى ألمانيا، ولم ىكن من الممكن أن تكون هءه الرابة الءىقراطىة، ولكن تلك الءىقراطىة التى تبرز، فى كل مكان، فى كل مناسبة، طابعها البرولىءارىء التءمىز، الأمر الذى لم ىكن بوسعها بعء أن تسجله على راءىتها قطعاً وإلى الأءء.

ولو أننا لم نءقم على هءا، لو أننا امءءعنا عن الاءءءاق بالحركة فى جناحها القائم فعلاً الأكثرء تقدماً، البرولىءارىء فعلاً، وعن ءفعها الى الأمام، لما كان بقى لنا غير التبشىر بالشىوعىة فى منشور صفرى رففى، وغير تأسيس شىعة صفرىة عوضاً عن حزب كبرى للعمل. ولكننا لم نكن نصلى للقيام بءور المبشرىن فى الصحراء: فقد ءرنا الطوباربىن ءراة جءءة للغاءة، ولىس لهءا الفرض وضعا برنامجنا». [المصدر الاسبق، ص ١٩٣ - ١٩٤] كانت عصبة الشىوعىىن الألمان على رأس الحركة الءىقراطىة الثورىة الألمان قءل الجناح الأكثر ثورىة وتقدماً فىها.

غىر أن بعض أعضائها مالىء أن أظهر قءراً من التوفىقىة والزعة الإصلاعىة فقد معه سمءه الثورى، لا البرولىءارىء فحسب، بل والءىقراطى أيضاً.

كان أسطفان بورن هو أبرز نموءج لهءا الطراز من الثورىىن الذىن ءولوا إلى سىاسىىن إصلاعىىن.

على العكس من ذلك كان فلهم فيتلينج الذي رغم بدايته المشجعة التي أشاد بها ماركس. فقد جمع به نزوعه الاشتراكي الطوباوي، وشيوعيته الخيالية إلى مدى تصور معه أن ماركس غداً رجلاً بيروقراطياً ومتعاساً عن العمل الثوري، لأنه لم يوافق على خطط مراحل الثورة، ولأنه تمسك بأن ما تراجعه ألمانيا هو السير بثورتها البرجوازية الديمقراطية إلى النهاية، قبل أن تطمح إلى فردوس الاشتراكية والشيوعية.

لم تكن تنقص أسطفان وفلهم فيتلينج الموهبة والثقافة. ولكن كان ينقصهما الشيء الأهم، وهو فهم طبيعة اللحظة التاريخية، حيث كان الأول يتراجع عن المدى الذي بلغته الحركة الثورية الألمانية في تطورها، ويدعو إلى شيء من المساواة الطبقة، ويدعو من ثم إلى الارتداد بالثورة، بينما كان يدعو الثاني إلى تجاوز اللحظة التي كانت تقف عندها الثورة، وإلى الفقر مباشرة إلى مرحلة المساواة الشيوعية.

وبينما هجر فيتلينج ألمانيا، وذهب إلى أمريكا، حيث أسس له كومونة شيوعية لإشباع أحلامه الطوباوية ما لبثت أن انهارت، فإن أسطفان بورن كما فقد ثورته أفلس سياسياً، وقنع بوضع استاذ محدود الأهمية والتأثير.

ولأننا أعدنا دراسة مفصلة ومستقلة عن فيتلينج سترى النور قريباً فإن ما ينبغي إيرادنا هنا هو رسم الخط البياني الذي أخذ يهبط شيئاً فشيئاً بأسطفان بورن حتى انتهى به إلى الخروج من الحلبة الثورية، وإخذه السياسة، وإلى الانزواء في ركن ضيق بعيداً عن حياة الناس العامة. يرسم المحل هذا الخط الهابط كما يلي: «وأخيراً، إن صفاف الحروف أسطفان بورن، الذي كان عضواً نشيطاً في العصبة في بروكسل وباريس، أسس في برلين «أخوة عمالية» انتشرت انتشاراً كبيراً، ودامت حتى عام ١٨٥٠. إلا أن بورن، وهو الشاب الموهوب، تسرع كثيراً في انتهاز نهج رجل سياسي. «فتأخى» مع خليط من العناصر المتباينة لمجرد أن يجمع حوله جمهوراً من الناس. فلم يكن مطلقاً من عداد أولئك الذين يستطيعون أن يوحّدوا بين النزعات المتناقضة ويلقوا النور في الليلة والفضى. ولذا تقع في المنشورات الرسمية التي أصدرتها «أخويته» على تشويش ومزيج من مفاهيم «البيان الشيوعي» مرفوقة بذكريات وרגائب حرفية ومقرونه بمزج من الأفكار المأخوذة عن لويس بلان وهوردون ومشقوعة بدفاع عن مذهب حماية الصناعة الوطنية، الخ، أي بكلمة إن هؤلاء القوم كانوا يريدون إرضاء الجميع. وكانوا يهتمون على الأخص بتنظيم الاضرابات والتقايات والتعاونيات، ناسين أن المقصود بالدرجة الأولى هو الاستيلاء بانتصار سياسى على الأرض التي يمكن فيها وحدها لهذه الأغراض أن تتحقق بثبات وأمانة. وعندما حملت انتصار الرجعية زعماء «الأخوة» على الشعور بضرورة الاشتراك المباشر في النضال الثوري، كان من البديهي أن يتخلى عنهم الجمهور المخدوع الملتف حولهم. لقد اشترك بورن في انتفاضة درسدن في إيار (مايو) ١٨٤٩ ولم يتج إلا بفعل الصدف. أما «الأخوة العمالية» فإنها بقيت في معزل عن الحركة السياسية الكبيرة للبروليتاريا، كجمعية منعزلة، موجودة بخاصة على الورق،

وتضطلع بدور ثانوى إلى حد أن الرجعية لم ترمز الضرورى الفاعل إلا فى عام ١٨٥٠ ولم تغلق فروعها إلا بعد بضع سنوات. ولكن بورن، واسمه الحقيقى بوترمليخ، لم يتمكن قط من أن يصبح رجلاً سياسياً كبيراً، إنما أصبح استاذاً سويسرياً صغيراً يترجم الآن، لا ماركس باللغة الحرفية، بل رينان الطيب بلغته، بلغة الألمانية سكرية» المصدر السابق، ص ٢١٦-٢١٧

لا بد أن عبد الله عبد الرزاق باذيب قرأ عام ١٩٥٤ هذا التراث الذى يقدمه ملف الاشتراكية العلمية فى ألمانيا، ولا بد أنه استوعب الدرس جيداً.

إن مسلكه النضالى، الفكرى والعلمى، مثبذ والى وفاته فى ١٦ أغسطس ١٩٧٦ يقدم من الأدلة ما يبرهن على أن هذا الدرس الألمانى لم يكن غائباً عن ذهنه وعماسته.

لم يشعره بمثوره على النظرية الماركسية بأدنى قدر من الخيلاء والزهر، ولم يضع نفسه فوق أو خارج القوى الاجتماعية والسياسية المعاصرة له، والتى لم يسعدها الخط بالولوع على ذلك الكنتز النظرى الذى وضع يده عليه، ولم يستيق اللحظة التاريخية ويسارع إلى إنشاء حزب شيوعى يتباهى به على الآخرين. وإنما هداه فكره النظرى الثورى إلى المشاركة فى بناء «الجبهة الوطنية المتحدة»، والى الدخول فى «رابطة أبناء الجنوب» التى بدت له فى منتصف الخمسينيات شكلاً ما من أشكال العمل الجبهوى، قبل أن يفادها بعد أن تبين له صعوبة تطويعها للخط الوطنى التحررى.

وبعد أن تمكن عبر العمل المباشر وسط العمال والمثقفين من إيجاد نواة سياسية تؤمن بما آمن به أنشأ «الاتحاد الشعبى الديمقراطى» فى ٢٢ أكتوبر ١٩٦١ أكد فى ميثاقه الوطنى أنه ليس حزباً شيوعياً بعد: «وهذا الاتحاد ليس حزباً، وإنما هو تجمع وطنى يقبل ويرحب بأى عنصر وطنى مستقل يؤمن بمبادئ الاتحاد، ويتبنى الميثاق الوطنى التالى كبرنامج للعمل».

كان ما يهيم باذيب ورفاقه الى جانب تثقيف الأعضاء بأيدولوجية الاشتراكية العلمية، هو العمل على بناء جبهة وطنية عريضة، أو نسج علاقات نضالية قابلة للتنامى مع الفصائل الثورية الأخرى، بلوغاً الى اقامة الحزب الشيوعى المنشود.

كانت الجبهة القومية هى الفصيل الاساسى الذى أمكن لبازيب أن ينسج مثل هذه العلاقات معه، وخاصة بعد أن تمكنت من قيادة ثورة ١٤ أكتوبر بنجاح. ولهذا الغرض سخر جريده «الأمل»، وجدد تنظيمه. وبفصل التقارب الفكرى والنضالى بين أبرز قادة الجبهة القومية الطليعيين، وعلى رأسهم عبد الفتاح اسماعيل، وبين باذيب ورفاقه بدأ أن الطريق قد فتح لتنمية التعاون والتلاحم فى اتجاه خلق حزب طليعى، حتى أمكن بالفعل اقامة التنظيم السياسى الموحد- الجبهة القومية الذى مثل صيغة انتقالية لقيام هذا الحزب: الحزب الاشتراكى اليمنى، فى أكتوبر ١٩٧٨.

أمثال أسطفان بورن وفيتيلينغ ظلوا ومازالوا فى مقاعد المتفرجين، أو البعيدين عن الركب، سواء ركب الثورة الديمقراطية التى تجسدت عملياً فى النظام الذى اقامته ثورة ١٤ أكتوبر،



أوركب بناء الحزب الطليعى. ولم يعد يفرحهم شيئ تتعرض له هذه الثورة أو يتعرض له هذا الحزب. فذلك- فى تصورهم- هو عقاب تاريخى لهما لاجتنابهما الطريق الذى نصحوا به، طريق «الأخوة الوطنية» بين القوى الاجتماعية المتصارعة، ولعدم استشارتهم أولاً فيما ينبغي عمله، قبل الإقدام على تفجير الثورة، وقبل التمسرع إلى قيام الحزب!!

ولأن قافلة الثورة والحزب تجاوزت القاعدين والمتقاعدين قبل الأوان، ولأن البضاعة التى يعرضونها لم تعد تلقى من يشتريها، فإنه لم يعد لهم مكان لافى قطار الثورة المنفجع بسرعة لا يستطيعون معها الصعود اليه، حتى لو أرادوا، ولابن الأتباع الذى خدعوا بهم لبعض حين. وكلما مضى قطار الثورة أبعد، وتجاوز الأنفاق التى ظنوا أنه هالك فيها لامحالة، وبلغ محطات لم يحدسوا حتى مجرد الحدس بها، كلما اكتشفوا أنه فاتهم شرف الإسهام فى هذه المسيرة النضالية.

ولربما شعروا حينئذ بشيء من الندم، ولكن لات ساعة مندم!

\*\*\*

## الوحدة اليمنية .. بين دعاة الوحدة الاندماجية الفورية .. ودعاة الوحدة المتدرجة المتصاعدة

قرأت باهتمام شديد الحوار الذى أجرته صحيفة «صوت العمال» فى عدد ١٤/٧/١٩٨٨ مع سفيرنا فى الأمم المتحدة الأخ عبد الله الأشطل، والذي كانت قضية الوحدة اليمنية محوره وبيت القصيد فيه.

ما يثير التقدير والانتباه معاً هو اللغة النظيفة التى يتحدث بها الأخ الأشطل وهو يحاور الأطراف الأخرى التى يختلف معها فى رأى حول فهمها لقضية الوحدة اليمنية، هذه اللغة المتمدنة النقية التى نحن أخرج ما نكون إليها، ونحن نتحاور حول قضايا الوطنية والاجتماعية والسياسية والثقافية، وحول قضايا التراث والتاريخ وغير ذلك من القضايا التى تتطلب البحث والتأصيل والبلورة، والتى لا يستقيم حوار علمى وديمقراطى بدونها.

وهذه اللغة التى تقوم على الاحترام المتبادل بين أولى الرأى ليست فقط لغة الثقافة والمثقفين الحقيقيين، وإنما هى أيضاً لغة الحضارة والمدنية والعلم.

وهى من ثم تفتقر عرض حجة وحسيات الرأى الآخر قبل محااجته ومناقشته. ولأن بعض نقاشاتنا لم تتملك مثل هذه اللغة، وأن الحوار يتحول فوراً إلى مسالك أخرى غير لائقة، تصيح معها شخصية المحاور هى المستهدفة لا الرأى الذى أبداه، وبذلك تنتفى كل إمكانية للمضى قدماً فى بحث القضية المثارة، وإمكانية بحثها بشكل موضوعى، وتنتفى بالتالى فائدة الحوار، ويصاب الرأى العام بما يشبه الإحباط، وتهتز ثقته فى الصحيفة التى تسمح بذلك.

وحوار الأشطل مع «صوت العمال» قدم واحداً من الأمثلة على كيفية التعامل الموفق مع الرأى الآخر، وكيفية معاورته بتنزه وتحشم، رغم انطوائه على نقد له، واعتراض عليه، ومن ثم رفض لكل حسياته.

ولعل هذه اللغة الديمة الملهية المصقولة أحد الأسباب التى أغرتنى بالتوقف أمام حوار هذ، والعودة مجدداً إلى موضوع الوحدة اليمنية الذى غدت الكتابة عنه أشبه بواحد من الطقوس المقدسة التى لا تملك إلا أدائها باستمراراً، حتى يتضح السبيل المستقيم والواضح لبلوغها.

وهل هناك ما هو أدل على لغة الاحترام لأصحاب الرأى المخالف من تلك الحاقة التى أنهى بها الدوائر حوار غير المباشر مع هؤلاء بلعوتهم وغيرهم إلى الاستمرار فى الحوار التزيه والموضوعى؟ «واننى أعتقد بأن مشاركة الشعب، مشاركة المثقفين، مشاركة الجميع فى الحوار الجارى حول قضية الوحدة اليمنية، هو شىء إيجابى، ولا يهم الاختلاف فى وجهات النظر، ولكن المهم هو الاستمرار فى الحوار الصادق...»

هناك وجهتا نظر يفتنهما الأخ الأشطل، ويقدم بديلاً لهما من وجهة نظره. ولكن قبل الشروع في تقديم تحفظاته على وجهتي النظر هاتين، ومن ثم تقديم وجهة نظره الخاصة والبديلة لهما معاً، لا بأس من مراجعة واقعة تاريخية يبدو أن هناك التباساً لديه حولها تتعلق بالفترة التاريخية التي انقسمت فيها اليمن إلى شطرين، حيث يقول إنه إذا كانت ألمانيا وكوريا قد انقسمتا بفعل الحرب العالمية الثانية وأن «ذلك لا ينطبق بأي حال على تاريخ تقسيم اليمن في الوقت الحاضر أو التاريخ المعاصر، فلقد انقسمت اليمن نتيجة للاحتلال الاستعماري لجنوب الوطن».

والواقع أن انفصال جنوب الوطن عن الدولة المركزية التي قامت على انقاص الاحتلال العثماني الأول والتي كان يسيطر عليها الأئمة القاسميون قد حدث قبل ذلك. وكما جاء في كتابنا «المطامع السعودية التوسعية في اليمن» ص ٧ فإنه «يفعل قانون الصراع الإقطاعي-الطائفي والسياسي السلطوي بين أئمة اليمن وأمرائه، وبين الأئمة أنفسهم، كان لابد أن تتمزق هذه الدولة المركزية الموحدة التي عاشت مائة سنة تقريباً. ولقد غطى هذا الصراع فترة القرن الثامن عشر كلها، حيث بدأ انفصال حضرموت في مطلع هذا القرن، سبقه استقلال عمان، وتلاه انفصال عدن والحج خلال الربع الثاني لنفس القرن، وما كاد القرن ينتهي حتى كان الجنوب كله قد أتم عملية انفصاله عن حكم صنعاء، وتحول إلى إمارات متعددة...».

إن ما فعله الاستعمار البريطاني بعد احتلاله لعدن عام ١٨٣٩ هو أنه ثبت الواقع القائم منذ القرن السابق، ورفض- بعد السيف- مطالب الأتراك، ومن بعدهم الأئمة في مد نفوذهم من صنعاء إلى عدن.

لا خلاف بيننا حول ما أورده من مقارنات بين الوضع في اليمن بشطريه وبين الوضع في كل من ألمانيا وكوريا بشطريهما، ناهيك عن أن هناك خصوصية تاريخية ووطنية تميز الوضع في اليمن عنه في كل من ألمانيا وكوريا ما يزال لها تأثيرها.

كما أنه لا خلاف على موضوع استبعاد الحرب كوسيلة لتحقيق الوحدة اليمنية؛ «إن فشل الحرب كوسيلة لتحقيق الوحدة مرتين في عقد السبعينيات قد أكد في نفس الوقت أنه لا مبرر لتحقيق الوحدة اليمنية إلا بالطرق السلمية، وعلى أساس الحوار المسؤول والنفس الطويل».

والآن إلى عرض السفير للاتجاهين المرفوضين من قبله:

«وهنا أود أن أتحدث عن اتجاهين في النظر إلى قضية الوحدة:

الاتجاه الأول، الذي يدعو إلى الوحدة الفورية والاندماجية، وهو الاتجاه الذي يطالب بتحقيق هدف الوحدة اليمنية بضربة واحدة..»

والاتجاه الثان، وهو اتجاه الانكفاء والتوقع وانتظار تحقيق الوحدة، حتى تتضح الظروف الموضوعية والذاتية- كما يقال- وهو الاتجاه الذي يضع قضية الوحدة في إدراج حتمية التاريخ.

على أن كلا من الاتجاهين لم يساهم في التقدم العملي في طريق الوحدة اليمنية، برغم أن الاتجاه الأول، أي اتجاه الوحدة الفورية، يساهم باتجاه تعميق الوعي الوطني، وجعل الاتجاه الآخر

يغلب ضرورة التحولات الاجتماعية، وإن كان ذلك على حساب تعميق الحس الوطني الوطني  
في أوساط الجماهير اليمنية.

وعلى أية حال فإن كلاً من الاتجاهين يصطدم بالواقع اليمني كما هو، فالاتجاه الذي يدعو إلى  
الوحدة القومية والانتمائية يجابه تلك العراقيل والتعقيدات التي لابد من مواجهتها، والبحث عن  
حلول لها...».

ويتهم المحاور الاتجاهين معاً بالدياجوجية، وهي تهمة سياسية مقبولة إطلاقها على الاتجاه  
الأخر، وهي تختلف عن إطلاق التهم الشخصية على صاحب الرأي الآخر، وهو ما ينهض قبوله.  
وكما أنه يصف الاتجاه الأول بالمزايدة، فإنه يصف الاتجاه الثاني بالمناقصة. وذلك حقه كصاحب  
رؤية ثالثة. وحسب تعبيره فإن «قضية الوحدة اليمنية تفرض على كل الوطنيين أقصى درجات  
المسؤولية، والاعتماد على الدياجوجية. فهذه القضية التي تمر عن طموح وآمال الجماهير اليمنية  
لا تقبل المزايدة، كما أنها تفرض المناقصة، حيث أنه لا يمكن أن نهرى أي اتجاه في النظر إلى قضية  
الوحدة اليمنية إلا بالقدر الذي يسهم في تحقيق خطوات مباشرة على طريق الوحدة».  
وهو يدعو أصحاب الاتجاه الأول إلى «الابتعاد عن محاولات الحلول الكاملة والشاملة والقوية  
كلها في آن واحد»، كما يدعو أصحاب الاتجاه الثاني إلى توسيع نظرهم إزاء قضية الوحدة، وألا  
يتغلب عليهم التزمّت الأيديولوجي والطرح الاجتماعي الراديكالي لها: «فقضية الوحدة إذن لا  
يمكن النظر إليها من خلال زاوية ضيقة فقط».

ومع تسليم المحاور بقوله الصراع الطبقي التي يطرحها الاتجاه الثاني، إلا أنه يرى أن الواقع  
اليمني يتميز بخصوصيات لا تسمح بجعل هذه المقولة هي الأساسية والمقررة لمضمون دولة  
الوحدة؛ «لأن من التأكيد على أن الموقف الطبقي من كافة ظواهر الحياة الاجتماعية يعتبر من  
أبجديات الماركسية، ولذلك فإنه لا يمكن لنا أن ننظر إلى قضية الوحدة اليمنية بمعزل عن مفهوم  
الصراع الطبقي، إلا أننا في نفس الوقت لا يمكن أن نتجاهل خصوصيات الواقع اليمني، وما  
تقتضيه تلك الخصوصيات من أهمية خاصة على العوامل الأخرى التاريخية والاستراتيجية  
والاقتصادية وغيرها».

وعدا ذلك فإن «النظر إلى قضية الوحدة اليمنية من خلال الصراع الطبقي حصراً لا يعبر عن  
الموقف التقدمي الناضج من قضية وحدة اليمن، بل إنه يشوه ذلك الموقف من خلال استخدام  
الوصفات السياسية التبسيطية لمعالجة قضية سياسية معقدة، ومن زاوية ضيقة هي زاوية البعد  
الواحد. فبدلاً من إسقاط المقدمات الأيديولوجية الجامدة على واقعنا السياسي اليمني، واعتبارها  
بدلاً عن التحليل الناضج والنظرة الشاملة لابد أن تخضع قضية الوحدة اليمنية لحوار مسؤول  
يرفض التعسف على الواقع، كما يرفض الإرهاب الفكري».

واضح أن تعبير «التعسف على الواقع» مقصود به أصحاب الاتجاه الأول، بينما تعبير  
«الإرهاب الفكري» مقصود به أصحاب الاتجاه الثاني، وهو - مرة أخرى - وصف سياسي جائز

استخدامه بين المتحاورين، ولا ينطوى على أى قلع شخصى.  
قبل تقديم وجهة نظر الأخ الأشطل التى يقترح الأخذ بها لتحقيق الوحدة اليمنية يتبغى التوقف لإبدا بعض الملاحظات على ما طرحه حول كل من الاتجاهين.

١- اتفق معه على رفض الاتجاه الأول المطالب بالوحدة القوية والاندماجية الكاملة، وإن كنت أتحفظ على قوله بأنه «يساهم باتجاه تعميق الوعى الوطنى»، ذلك أن توعية بقضية الوحدة اليمنية تهمل محتواها الاجتماعى الديمقراطى هى توعية مسطحة تغيب الحقيقة الموضوعية عن أذهان الجماهير، وتقدم وعياً قاصراً بالحقيقة الوطنية ذاتها، وعياً قاصراً بالترابط الفعلى وليس المفترض- بين البعد الوطنى والبعد الاجتماعى لقضية الوحدة اليمنية، من حيث أن الوحدة هى- فى آخر تحليل- دولة، وكل دولة تعبر عن طبقة أو طبقات أو حتى فئات، وهذه الفئات ذات مصالح مادية اقتصادية واجتماعية. ومن ثم أى الطبقات والفئات هى المعنية- تاريخياً وموضوعياً وسياسياً- بقضية الوحدة اليمنية، وأى محتوى اجتماعى تريد إعطاء لهذه الدولة الموحدة... الخ؟

ذلك، منى أن أى إغفال لهذه الوحدة العضوية بين ما هو وطنى واجتماعى من شأنه أن يقدم- بقصد أ، بدون قصد- وعياً ناقصاً ومزيفاً ومشوهاً لقضية الوحدة اليمنية.

٢- أن القول بأن الاتجاه الثانى «يقبل ضرورة التحولات الاجتماعية» «على حساب تعميق الحس الوطنى الوطنى» قول أحادى الجانب، حيث أنه لا يأخذ فى الاعتبار وجهة نظر هذا الاتجاه المتكاملة- الوطنية- الاجتماعية- إزاء قضية الوحدة. إن العكس هو الصحيح. فهذا الاتجاه يربطه الديالكتيكى بين جانبى القضية الوطنوية يقدم وعياً وطنياً أصيلاً، وعياً سياسياً عميقاً، رؤية ثورية ديمقراطية، فهماً واقعياً موضوعياً لها، بلا زيادة أو نقصان، ودون هروب إلى الأمام، أو تقهقر إلى الوراء. فهو كما يرفض قيام وحدة تكون لصالح الإقطاع والكمبرادور والبيروقراطية العسكرية والمدنية، لا يشترط أن تقوم الوحدة على أسس اشتراكية، ويقول ببساطة شديدة إن مقومات الوحدة الطبيعية- الواقعية لا يمكن أن تكون شيئاً آخر غير المقومات الوطنية الديمقراطية، بحيث تكون لصالح غالبية طبقات وفئات وجماهير الشعب اليمنى، بما فيها البرجوازية الوطنية.

هل هناك خطأ أو تزيد أو جموح أو هروب إلى الأمام فى مثل هذا الطرح؟ وعندما تمى القوي الاجتماعية الأتفة الذكر قضية الوحدة اليمنية فى ضوء هذا المفهوم فإن هذا الوعى من شأنه أن يتحول إلى قوة مادية لا قبل لأحد بمقاومتها.

ولكن عندما تصور لها قضية الوحدة بطريقة معماة، عاتمة، ضبابية، فإن ذلك لن يخلق سوى وضع قدرى تواكلى لديها، وسوى حالة انتظار سلبي حتى تتحقق الوحدة على أيدي «المسؤولين» عنها، أى على أيدي السلطات الحاكمة هنا وهناك!

والمحاور يستشهد بفقرة من برنامج الحزب الاشتراكى اليمنى تعزز ما يقوله أصحاب الاتجاه

الثاني أنفسهم، وعلى رأس هؤلاء جميعاً الحزب ذاته، هذه الفقرة التي تؤكد «أن استراتيجية الثورة اليمنية مرتبطة عضوياً، ودون انقصاص، بوحدة ثورة ٢٦ سبتمبر وثورة ١٤ أكتوبر كوحدة تتوج وحدة الأرض والشعب اليمني، وبالتالي وحدة مصالحه المشتركة».

ولكن يبدو أن الأخر الأضطل يتوسع في فهمه لما جاء في البرنامج حول الوحدة اليمنية إلى حد ينسبه تلك الصيغ المحددة والقاطعة فيه التي تربط بين الوحدة وبين مقولة الصراع الطبقي ربطاً محكماً. فهو يقول بأن «اشتراط التطابق السياسي والأيدولوجي بين شطري اليمن لتحقيق الوحدة اليمنية يتناقض مع البرنامج السياسي للحزب الاشتراكي اليمني، لأن البرنامج ينظر إلى الأهداف الاستراتيجية للثورة اليمنية، بما في ذلك تحقيق الوحدة اليمنية بشكل دياكتيكي مترابط...» ولكن البرنامج لا يتحدث عن التطابق المطلق بين النظامين في كلا شطري اليمن، وإنما يتحدث عن مضمون وطني ديمقراطي للوحدة، وعن أداة قيادية موحدة لتحقيقها: «هنا يمكن فهم حزينا للمضمون الوطني الديمقراطي للوحدة اليمنية، وسلطانها المركزية. وهنا الفهم لا يجوز فصله عن الفهم الصحيح لدور وأهمية الأداة السياسية للثورة اليمنية، لأن تحقيق الوحدة اليمنية مرتبط ارتباطاً جديلاً بوحدة أداة الثورة اليمنية. الوحدة اليمنية ليست بالمهمة السهلة، ولا يمكن أن تحقق عقرباً، وتحقيقها يتطلب النضال الحاسم من قبل جماهير شعبنا اليمني، وحركته الوطنية في عموم الوطن».

وفوق أن البرنامج يعتبر قضية الوحدة رهناً بنضال الجماهير الواسعة، ونضال مجمل أطراف الحركة الوطنية، ونضال الأداة التنظيمية الطليعية الموحدة، ويضعها في إطار استراتيجية الثورة اليمنية - لا خارجها - فإنه يقرنها بالصراع الطبقي بجميع أشكاله الاقتصادية والسياسية والنظرية: «أن الصراع الطبقي الذي يدور حول قضية وحدة الوطن اليمني والقضايا الأخرى يرتبط ارتباطاً لا يتفصم بالصراع بين القوى الطبقية الثورية والقوى المعادية للثورة، لأن هناك ترابطاً بين وحدة القوى الرجعية في شطري اليمن، والعكس صحيح بالنسبة لوحدة القوى الثورية اليمنية».

وعندما يتحدث البرنامج عن الوحدة اليمنية فهو يعالجها بهذا الوضع: «وينطلق الحزب الاشتراكي في سياسته الوطنية من حقيقة مؤداها أن الحل الصحيح للقضية الوطنية، والمتمثل في وحدة الأرض، والمصالح، والأداة، يكتسب أهمية بالغة للحركة الثورية للجماهير الشعبية من أجل تحريرها الوطني والاجتماعي».

فالوحدة السياسية لا يكفي لتحقيقها مجرد وحدة الأرض. فاليمين كانت هي اليمن من قبل الاسلام وإلى اليوم، ومع ذلك لم تكن هناك داتماً دولة مركزية واحدة، ذلك أن تناقص المصالح بين قوى الإقطاع - ناهيك عن المطامع الخارجية - كان يؤدي إلى تفرقها. ولذلك فإنه لا محيص من إيجاد قدر من وحدة المصالح يسهل عملية تحقيق الوحدة السياسية، كما لا مفر من إيجاد شكل من أشكال الوحدة الشعبية والتنظيمية يقود عملية التوحيد هذه.

ذلك يعنى أن العامل الرئيسى بين جميع عوامل الوحدة هو وحدة الحركة الوطنية، ووحدة

الحركة الجماهيرية، ووحدة الأداة السياسية المنظمة. وإذا ما اقتصرن ذلك بإيجاد جسور من المشاريع والمرافق المشتركة، فإن ذلك من شأنه أن يوجد أرضية أوسع للعمل السياسى من أجل تحقيق الوحدة.

ونحن نتحدث عن الوحدة نقصد على وجه الضبط الوحدة الاندماجية الكاملة والشاملة. ولذلك فإننا- حتى فى ضوء برنامج الحزب- نبحث عن مقومات وشروط تحقيقها، وليس من بين هذه الشروط التطابق السياسى المطلق بين النظامين.

غير أن محاورنا الكريم يرى أن هناك شروطاً كافية وملائمة لتحقيق الوحدة، لا الوحدة الاندماجية، وإنما أشكالاً أخرى أكثر مرونة، وإن لم يحدد هذا الشكل أو يسميه.

وأكثر من ذلك فإنه يرى أن هناك تشابهاً بين النظامين يكفى إلى جانب العوامل الأخرى لتحقيق الوحدة اليمنية. «فكيف يمكن لنا أن نتجاهل هذه العوامل الاستراتيجية والتاريخية، فضلاً عن أوجه التشابه بين النظامين فى الشطرين، ولا سيما من النواحي الاقتصادية والاجتماعية، وكذلك فى التراث السياسى».

وبما أن النظام فى الشمال لم يبلغ مرحلة الرأسمالية، والنظام فى الجنوب لم يبلغ مرحلة الاشتراكية، فإن هناك قواسم مشتركة بينهما، ناهيك عن الموحد الموروث وهو العزلة والتخلف: «الواقع أنه لا يوجد نظام اشتراكى فى الجنوب حتى فى مراحله الأولى، كما أنه لا يوجد نظام رأسمالى فى الشمال، ذلك أن اليمن بشطريه قد عانى من العزلة والتخلف لمئات السنين»

وأكثر من ذلك فإن النظامين يمران بمرحلة واحدة هى مرحلة الثورة الوطنية الديمقراطية: «ويمكننا أن نحجزم بأن اليمن بشطريه يمر بمرحلة انتقالية متداخلة من الناحية السياسية والاقتصادية والاجتماعية هى مرحلة الثورة الوطنية الديمقراطية، بالرغم من اختلاف التوجهات السياسية والاقتصادية فى الشطرين».

هناك «توجهات» فقط تمثل عامل تباين بين النظامين، غير أن هذه التوجهات الايديولوجية والسياسية لم تتجسد فى واقع مادى، فى نظامين اقتصاديين- اجتماعيين- سياسيين متباينين.

وحتى مقولة الصراع الطبقي التى يأخذ بها الاتجاه التالى بإطلاق هى مقولة نظرية فى رؤوس أصحابها. أما على أرض الواقع فليس هناك صراع طبقي بين النظامين، لأنهما ليسا على طرفى نقيض حتى يكون هناك مبرر مادى لهذا الصراع، وما يجمع بينهما هو أكثر مما يفرق بينهما: «إن النظرة إلى قضية الوحدة اليمنية من خلال مفهوم الصراع الطبقي تقتضى أساساً وجود نظامين متناقضين ومتناحرين، ولكن واقع الحال فى حقيقة الأمر لا يتطابق مع مثل ذلك الافتراض، فبالرغم من تباين سياسات النظامين، ولا سيما آفاق تطورها، إلا أن هناك قواسم مشتركة بين النظامين فى شطرى اليمن: فكل من النظامين يمر بمرحلة تاريخية متشابهة، أو فنقل واحدة، هى مرحلة الثورة الوطنية الديمقراطية، وإن كان لكل من هذين النظامين آفاق متباينة».

وجه الشبه الوحيد بين الوضع فى اليمن والوضع فى كل من ألمانيا وكوريا هو انقسام الأرض

إلى شطرين، حيث «تتلخص في نقطة واحدة هي تقسيم الوطن الواحد جغرافياً». أما وجود حزب اشتراكي يقوم على أساس الماركسية- اللينينية والأمية البروليتارية، ويسعى إلى تحقيق الاشتراكية ليس في جنوب اليمن، وإنما في اليمن كلها، فهو مجرد توجه أيديولوجي وسياسي ليس له تجسيد عملي.

غير أن تحويل ذلك إلى عقيدة جامدة يمثل عائقاً على طريق الوحدة، تماماً كأي تطرف يساري أو يميني. فانهقلاب ٥ نوفمبر ١٩٦٧ في الشمال مثل عقبة أمام قضية الوحدة اليمنية، والتركيز على القضية الاجتماعية في الجنوب بعد استقلاله مثل عقبة أخرى أمامها: «ولقد جاء انقلاب ٥ نوفمبر في الشمال ليخلق الباب نهائياً تجاه تحقيق الوحدة، ولذلك فإن قضية الوحدة في حقيقة الأمر تطرح بشكل جدي في يوم ٣٠ نوفمبر عندما استقل شطرنا الجنوبي من الاستعمار.. يومها كان الجميع منشغلين بكيفية بناء أسس الدولة الجديدة في الجنوب، كتوحيد المشيخات والإمارات المختلفة، وتقسيم البلاد إدارياً، وإصدار التشريعات الأولية للدولة، وفي نفس الوقت كان السؤال الأكثر إلحاحاً في أوساط الجبهة القومية هو حول نوعية الدولة، وحول برنامجها السياسي.. ولقد أخذ ذلك السؤال يطرح في الأوساط الحزبية، فكان مثار نقاش وجدل واسع حتى جاء المؤتمر الرابع للجبهة القومية، وحدد الاتجاه السياسي للنظام، كما وضع برنامجاً سياسياً، فكانت السنوات الأولى بعد الاستقلال هي سنوات صراع داخلي لتحديد أفق البرنامج السياسي.. وهكذا فقد ضاعت فرص ذهبية لتوحيد اليمن، وخوض الصراع السياسي والاجتماعي من داخل دولة الوحدة».

وأضح أن الأخطر الأشمل له موقف اليمين من المسار التاريخي الذي مضت فيه الأحداث يخالف موقفه وقت حدوثها، حيث كان من قيادات اليسار الذي دفع بحركة الصراع مع يمين الجبهة القومية في الاتجاه الاجتماعي الجلي.

فهو اليمين يمتنى أن لو كان المسار الفعلي قد اتخذ منحى تاريخياً آخر، بحيث تتحقق وحدة اليمن أولاً، ومن ثم يحتدم الصراع السياسي والاجتماعي على أرضيتها، لا أن يحتدم هذا الصراع في الجنوب وحده.

ومن الواضح أنه- بطريقة ما- كان يمتنى أن لو وجه اليسار بوصلة الأحداث في هذا الاتجاه عن طريق الاتفاق مع الحكم في الشمال على صيغة للوحدة، بدلاً من أن يفجر الصراع الاجتماعي في الجنوب.

وإذا كان الشطران قد توصلا إلى وثائق حول الوحدة بعد حربين طمح الحكم في الشمال بالأولى منهما إلى تحقيق وحدة اندماجية تكون له السيادة فيها، بينما طمح في الجنوب بالثانية إلى تحقيق مثل هذه الوحدة بقيادته، وفشل مشروع كل منهما فيهما، فإن هذه الوثائق قد أملتتها ظروف الحرب، ولم يملها حسن النية والتوجه الصادق نحو تحقيق الوحدة اليمنية فعلاً؛ «على أن تلك المفاوضات التي تمخضت عنها الوثائق الوحيدة الهامة كبيان طرابلس واتفاقيتي



القاهرة والكويت قد تمت خارج اليمن، وبرعاية طرف ثالث، ولم يكن ذلك من قبيل الصدفة، فقد جاءت تلك المفاوضات فى أعقاب الحرب، وكنتيجة مباشرة لها، حيث بلغت أزمة الثقة بين الشطرين حداً لم يمكنهما من التفاوض المباشر فى ربوع اليمن، ولذلك فإن الوثائق الوحيدة قد تأثرت بمناخ الحرب وانعدام الثقة، بالرغم من أنها غيرت من طموح الشطرين فى تحقيق الوحدة الاندماجية والفورية- كل وفق تصوره ونظرته إلى تلك الوحدة الاندماجية. ومع ذلك فإن تلك المفاوضات لم تتسم بروح الجدية والتعميم (والتصميم- الكاتب) على تجاوز العراقيل والحواجز الفكرية والمادية.. كما أن التوقيع على الاتفاقيات لم يرافقه العزم والإصرار على تنفيذها بنية حسنة.

أما العبرة التى يستخلصها مندوبنا فى الأمم المتحدة من ذلك كله فقد أوجزها كالتالى: «لقد أثبتت الأحداث منذ الحرب الأولى التى تمت تحت شعار الوحدة، ومنذ الاتفاقية الأولى لتحقيق الوحدة.. لقد أثبتت أحداث السنوات الست عشرة الماضية كيف أن طريق الوحدة طريق متعرج، وطريق وعر، فبالرغم من الحروب، وبالرغم من الاتفاقيات، وبالرغم من كافة التطورات والتفاعلات التى حدثت فى السنوات الأخيرة، فإننا وحتى اليوم نتحدث فقط عن الوحدة بدون أن نتضمن إلى الإشارة إلى إنجاز وحيد واحد».

وإذا كان دعاة الوحدة الفورية الاندماجية الكاملة يتعمقون بأحلام ليس من السهل بلوغها، فإن دعاة النهج الاجتماعى الجبرى لن يحققوا حتى بغيتهم هذه فى جزء من اليمن دون آخر. ويفترض المحاور أنهم يشترطون التوافق الكامل بين نظامهم فى الجنوب والنظام الآخر فى الشمال، وهو افتراض ليس هناك ما يدعمه كما سبق أن أشرنا ، حيث أنهم يشترطون- إذا كان الأمر يتعلق بوحدة اندماجية كاملة- توافر حركة وطنية وشعبية وتنظيمية موحدة، وتوافر مصالح اجتماعية شعبية مشتركة، قادرة على إيجاد وضع فى الشمال متقارب مع الوضع فى الجنوب يسهل تحقيق هذه الوحدة التامة.

ومع ذلك فإن معارونا يحاكمهم على أساس فرضيته كما يلى: «قلت إن ذلك الاتجاه الذى يربط قضية الوحدة بالتمائل السياسى والطبقى بين النظامين فى شطرى الوطن يتجاهل الواقع السياسى والثقافى والاجتماعى والتاريخى اليمنى، كما يتجاهل الضرورات الاستراتيجية لبناء دولة موحدة، كما يتجاهل ضرورة توفر المقومات الأساسية لبناء الاشتراكية، ومنها بطبيعة الحال وحدة الوطن وما توفره من إمكانيات مادية وبشرية فى عصر التكتلات الإقليمية، وعلى مستوى الواقع العلى السياسى والاقتصادى».

وهو لا يصف هذا الاتجاه «بالانفصالية»- كما يفعل دعاة الاتجاه الأول- وإن كان ينعتة بوصف أخف وهو «الانطوائىة»: «فإن الاتجاه الانطوائى يتجاهل شبكة العلاقات والقواسم المشتركة بين الشطرين على صعيد السياسة الخارجية التى تكاد تكون واحدة، وعلى صعيد السياسة الاقتصادية التى تتماثل فيها أشكال الملكيات الاقتصادية، وإن كانت تتفاوت من حيث

النسبة، ذلك فضلاً عن الحالات العلمية والاجتماعية.

أن يكون هناك تشابه فى الطبيعة الاقتصادية والاجتماعية والسياسة بين النظامين، بما فى ذلك الأشكال الاقتصادية التابعة للدولة، والتعاونية، والمختلطة، وتشابه حتى فى السياسة الخارجية، وأن يكون النظامان معاً فى مرحلة الثورة الوطنية الديمقراطية، فإن ذلك يدل على شىء واحد فقط أنه ليس هناك منهج نظرى أو معيار تقييمى يوحد رؤيتنا تجاه قضايا جوهرية تتعلق بمفهوم الثورة الوطنية الديمقراطية والقوى التى تقودها، والأهداف التى تسعى لتحقيقها وعلاقتها بالثورة الاشتراكية، ومن ثم ارتباطاتها الخارجية.

وحسب فهمنا نحن فإن مسارى كلا الشطرين قد مضيا فى اتجاهين متعاكسين منذ نوفمبر ١٩٦٧ وحتى اليوم، فبينما تجذرت الثورة فى الجنوب وتصاعدت مسيرتها- رغم كل النكبات والكوارث الداخلية التى صاحبت هذه المسيرة- حتى بلغت المرحلة الأخيرة من تطور الثورة الوطنية الديمقراطية مع زاوية ميل حادة فى طريق التوجه الاشتراكي، وعلاقات تضامن أعمى، وتعاون يبلغ حد التحالف مع المعسكر الاشتراكي، وموقف حازم من المعسكر الامبريالى. فإن ٥ نوفمبر ١٩٦٧- حتى حسب اعتراف محاورنا- قد أغلق «الباب نهائياً تجاه تحقيق الوحدة» وفتح الطريق لتحولات أخرى تمثلت فى توجه النظام الواضح صوب طريق التطور الرأسمالى لكل ما ترتب على ذلك من علاقات خاصة مع ذات المعسكر الرأسمالى... الخ.

ومحاورنا نفسه لا يلمت أن يعود عن طرحة السابق، ويعترف بأن هناك تبايناً حقيقياً فى كل شىء بين النظامين، من القوى الطبقة الحاكمة فى كل من الشطرين إلى السياسات الداخلية والخارجية المنبثقة فى كل منهما، ناهيك عن الأشكال الاقتصادية السائدة هنا وهناك. وهو يقصص عن ذلك حتى عبر جدله مع كل من الاتجاهين الأول والثانى- حيث تفرض الحقيقة الموضوعية نفسها فرضاً:- «فالاتجاه الذى يدعو إلى الوحدة الفورية والاندماجية يجابه تلك العراقيل والتعقيدات التى لابد من مواجهتها والبحث عن حلول لها، خاصة بعد أن اتسع التباين الأيديولوجى وأنماط السياسة الاقتصادية والاجتماعية، بعد أن تعمقت المصالح الفئوية والطبقية فى كلا الشطرين على مدى السنوات العشرين للماضية».

«إن التجزئة اليمينية لا تنحصر فى الجانب الجغرافى، فهناك تجزئة سياسية. ففي الشمال نظام سياسى بتشريعات وقوانين وما يوفره من مصالح فئوية وطبقية، وسياسات اقتصادية واجتماعية وغيره، وكذلك الحال بالجنوب.. ففي الجنوب أيضاً نظام سياسى تمكن خلال السنوات العشرين الماضية من استكمال منظومة التشريعات، وكذلك التفتين فى المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وغيرها. أن هناك مصالح فئوية وطبقية تشكلت عبر السنين، وهذه حقائق موضوعية ليس من المفيد تجاهلها أو القفز عليها».

هذا التشخيص الموضوعى لطبيعة الخلاف بين النظامين، هذا التمييز. لنهج كل منهما عن الآخر، هذا النظر للأشياء فى عينها، ما يلمت أن يعكس نفسه فى تقييم المحاور لوثائق الوحدة،

وما يلبث أن يقوده إلى طرح اقتراح عملي وسط لتحقيق شكل ما من أشكال التوحيد الممكنة التي لا تلغى هذا التمايز القائم بين طبيعة كل من النظامين: «فلا خلاف على الوثائق الوجدانية الرئيسية، لأنها تتحدث بلغة العموميات، وبما يمكن أن يأول أو يفسر بهذه الطريقة أو تلك... لا خلاف حول الأهداف العامة، إلا أن المشاكل تبرز عند مناقشة تفاصيل الأمور، خاصة بعد مرور هذه السنوات التي تراكمت فيها حقائق جديدة على كافة الأصعدة.. من هنا فإنه لا بد من التعامل مع هذه الحقائق والعمل على حلها أولاً من خلال الاعتراف بوجودها، وثانياً من خلال التفاوض المتكافئ. للتوصل إلى ما هو مقبول لدى الطرفين»، ذلك أن «اليمن بشرطه لا بد أن يسعى إلى شكل من أشكال الوحدة يؤمن للشعب اليمني ولليمن الأمن والاستقرار والتقدم».

ما هو هذا الشكل بالضبط؟ ليست هناك إجابة محددة. غير أنه من الواضح أنه ليست الوحدة الاندماجية الكاملة والفورية التي يطالب بها أصحاب الاتجاه الأول.

هذا الشكل غير المحدد هو ما يمثل وجهة نظر الأخ الأشطل النهائية إذاً قضية الوحدة: «ومن هنا أقول بأنه لا مفر من التعامل مع الواقع الموضوعي في إطار أفق واقعي يرفض التجزئة، ويسعى لتحقيق إنجازات في طريق الوحدة بدون أن يشترط تحقيق كل شيء في آن واحد. إن الطريق الواقعي والثوري لتحقيق الوحدة هو الذي سيؤدي إلى بناء الثقة بين قادتي الشطرين وعلى مستوى الجماهير، تلك الثقة، وذلك الإيمان بالوحدة اللذين اهتزتا بسبب الإخفاقات والتعثرات التي رافقت مسيرة الوحدة في السنوات الأخيرة: فبدلاً من التسابق في طرح الحلول الشاملة والكاملة التي لم تر الضوء، أو الاكتفاء وراء المبررات الأيديولوجية لاستمرار واقع التجزئة وتعمقه مع الزمن، فإن علينا الانطلاق من معطيات الواقع، والاعتراف بنقاط الاتفاق، ونقاط الاختلاف، والحديث الواضح والصريح عن المتاعب والموانع التي تحول دون اتخاذ خطوات متسارعة وشاملة باتجاه الوحدة الاندماجية الفورية» والتي تهتم من ثم «بدء الخطوات الوجدانية على قاعدة القواسم المشتركة وضرورة العمل على توسيعها وتضييق وحصر النقاط الخلافية». إذن فالوحدة المطلوبة هي تلك التي تتحقق على خطوات، وبشكل متدرج، ومن خلال الحوار بين قيادة الشطرين: «ضرورة الحوار المسؤول والإصرار على التعامل مع الواقع كما يروح الصدق والجديّة، علماً بأن الحوار لا يؤدي إلى حل كل الخلافات في آن واحد، وإنما يساعد على اكتشافها ومعرفة حقيقتها وحصرها والعمل على تجاوزها، في الوقت الذي يؤدي إلى عملية تعزيز بناء الثقة وتراكم الإنجازات الوجدانية، حتى وإن بدت وكأنها خطوات محدودة على الطريق الطويل».

ما هو مهم في الطرف الراهن عدم ترك التمايز الاجتماعي بين النظامين يمضى أبعد مما هو عليه، وعدم ترك التجزئة السياسية تتعمق أكثر فأكثر، ولن يتحقق ذلك إلا بخطوة أو خطوات وحدوية متدرجة متعقبة متلاحقة: «إن المهمة الملحة لشعبنا وللثورة اليمنية تتلخص في إيقاف طريق تعميق التجزئة، واستتباب الأمر الواقع، بمعنى أنه لا بد من رفض الجمود والركود واستمرار حالة التجزئة والتباين المتصاعد، وعليه فإن الخطوات الأولى هي مهمة، لأنها تفتح الطريق أمام

الخطوات اللاحقة، والتدرج لا ينطبق فقط على حل المشاكل المتراكمة، وإنما على أسلوب التوصل إلى الوحدة الاندماجية الكاملة، لأن السنوات الماضية قد خلقت من المشاكل ما يحتم علينا النظر في أساليب متدرجة نحو الوحدة الشاملة والاتصهار الكامل في دولة الوحدة.»

وعلى هذا الأساس فإنه يرى في اتفاق صنعاء المبرم في ٤ مايو ١٩٨٨ بين قيادتي الشطرين، والذي تضمن إنشاء مشروع مشترك للتنقيب عن النفط والسماح بتنقل المواطنين اليمينيين بين الشطرين بالطاقتات الشخصية بأنه يمثل «نموذجاً للعمل الوجدوى الصحيح، يمكن تطويره وتوسيعه ليشمل مجالات التوحيد المختلفة».

وبالحكمة، وليس بالعمل الشعبى الثورى، يمكن تحقيق الوحدة اليمنية. ومشاركة الجماهير فى تحقيق الوحدة تتجلى فى تأييدها لأية خطوات وحدوية تتفق عليها قيادتا الشطرين، تماماً كما حدث مع اتفاق صنعاء: «فطريق الوحدة فى حاجة إلى كل الحكمة اليمنية، فى حاجة إلى الإبداع والثقة بالنفس، وفى حاجة إلى رفض أساليب الجمود السقيمة.

وفى الأخير فإننا قد لاحظنا أن اتفاق صنعاء رافقه نوع من المشاركة الجماهيرية فى هذه الخطوات الوجدوية. فالسابقة التى شاهدها فى نشر الاتفاقيات وفى الحديث عنها عبر أجهزة الأعلام يفسح المجال لمشاركة الشعب اليمنى فى العمل من أجل تحقيق الوحدة اليمنية».

أصحاب الاتجاه الأول، وإن رحبوا باتفاق صنعاء، فإنهم لا يوافقون الأخ الأستطل على هذا الأسلوب المتدرج المتمهل فى تحقيق الوحدة اليمنية، فهم يريدونها كاملة غير منقوصة، ويريدونها دفعة واحدة، ولا يقبلون بأقل من الوحدة القوية الاندماجية الكاملة الشاملة.

فما هو إذن رأى أصحاب الاتجاه الثانى؟

كل الحقائق المتوفرة وحتى الآن، ومنها اتفاق صنعاء، تدلل على أنهم يعضون فى هذا الطريق بالذات، وأن منطق تحقيق الوحدة اليمنية على خطوات هو جوهر خطايتهم الوجدوى، رغم أنهم لا يتفقون مع قول الأستطل بأن هناك قواسم مشتركة أو وجوه تشابه بين النظامين. بل إن فقدان هذه القواسم المشتركة والوجوه المتشابهة بينهما هو الذى يجعلهم يقترحون حلولاً عملية وسطية متوازنة ومقبولة لتحقيق الوحدة اليمنية؛ يشكل المضى فيها خطوة جسراً ممتداً على تلك الهوة الفاصلة بين طبيعتى كل من النظامين، ويمثل تراكمها لبنات فى بناء صرح الوحدة الذى لن يكتمل الا بتحقيق الوحدة الاندماجية الكاملة.

ليس هناك تزميت أيديولوجى لدى أصحاب الاتجاه الثانى، بل هناك مرونة سياسية فائقة، واستعداد لتقديم التنازلات الضرورية من أجل قضية الوحدة اليمنية، وذلك ما يبرهن عليه الاتفاق على مشروع التنقيب المشترك الذى شمل أراضى من اليمن الديمقراطية أكثر من تلك الواقعة فى شمال الوطن.

وإذا كان الأخ الأستطل لم يحدد «مجالات التوحيد المختلفة» التى يمكن أن تسير عبرها قاطرة الوحدة من محطة إلى أخرى حتى تبلغ نهاية الخط بالوحدة الاندماجية الكاملة، فإن وثائق

الكونفرنس الحزبي العام للحزب الاشتراكي اليمني عقد ما بين ٢٠ - ٢١ يونيو ١٩٨٧ قد حددت العديد منها. ويكفي في هذا الصدد أن نقف عند بعض ما جاء في «البيان الختامي» الصادر عن الكونفرنس: «إن المجالات الملحوسة للعمل المشترك والتعاون الأخرى السلسي بين النظامين في الشطرين على طريق إعادة وحدة الوطن هي مجالات واسعة وكبيرة على الأصعدة المختلفة، السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والترابية وغيرها.

إن ما تحقق على هذه الأصعدة ما يزال أقل كثيراً مما يمكن إنجازه ، وحزناً يشدد على ضرورة تحقيق المزيد من الخطوات الممكنة والمتوفرة شروط نجاحها على مختلف الأصعدة لما فيه خدمة مصالح جماهير الشعب والتقدم على طريق إعادة وحدة الوطن بالطرق السلمية والديمقراطية.

ومن الضروري مواصلة العمل بشكل دائم لتعميق العلاقات الأخوية بين جماهير الشعب في الشطرين.. ويمكن للمنظمات الجماهيرية والاجتماعية والمهنية والإبداعية في اليمن الديمقراطية التي يتوفر لها في شمال الوطن مثيل ذو قاعدة جماهيرية وبناد ديمقراطي وشامل أن تقوم بدورها في تعميق العلاقات الجماهيرية والنضال الديمقراطي في الشطرين لخدمة مصالح الكادحين والمتجنيين والمبدعين وتوحيد طاقاتهم في مجرى النضال من أجل انتصار أهداف الثورة اليمنية». «كما أنه من الضروري أن يتطور أسلوب العمل في الهيئات المشتركة وأن يتغادر الأسلوب الدعائي، ويركز طاقاته على المجالات الأساسية الممكنة للعمل المشترك الموحد الفعلي والذي يس فحلاً مستقبل الشعب والوطن».

ويربط البيان بين مجالات التوحيد والعمل المشترك هذه وبين ضرورة استكمال السيادة الوطنية والتحرر من التبعية الاقتصادية للاحتكارات الامبريالية، والسير في طريق التحرر الوطني، حتى تنفتح أكثر فأكثر آفاق الوحدة اليمنية: «إن من الضروري سد الفجرات التي تضعف الكيان الوطني والسيادة الوطنية لشعبنا على التطور المستقل المتسجم، والعمل على تعميق وتقوية الأسس والمقومات المادية والاقتصادية لوحدة الكادحين والشعب والوطن، والقضاء على التجزئة الاقتصادية والاجتماعية في كل (كلا) شطري البلاد، وتحقيق الانفكاك من علاقات التبعية للامبريالية وللمسوق الرأسمالية العالمية، وتعزيز الاستقلال الاقتصادي، والسير باتجاه التكامل الاقتصادي بين الشطرين بأفاق تحررية وطنية توحيدية».

وعلى شخصياً - كواحد من أصحاب الاتجاه الثاني- تقدمت عبر مقال نشرته صحيفة « ٤ أكتوبر» في ١٩٨٨/٥/٣ بعنوان «إما الوحدة اليمنية على مرحلتين.. أو الانتظار الطويل» بتصور عملي أكثر تحديداً حول كيفية تحقيق الوحدة اليمنية بشكل متدرج، بدءاً من إقامة دولة كونفدرالية وطنية ديمقراطية، وانتهاء بالوحدة الاندماجية الكاملة. وكما حددت شكل هذه الدولة، فإنني حددت المؤسسات الرسمية والشعبية والسياسية المشتركة اللازم تحقيقها لهذه الدولة الكونفدرالية المكونة من الدولتين القائميتين بالفعل، حيث أنه حسب تعبير الأخ الأشطل - «لا مفر من التعامل مع الواقع الموضوعي» كما هو عليه، مع احتفاظ «كل منهما خلال هذه المرحلة بنظامه

الاجتماعى وايدولوجيته وتنظيمه ومؤسساته الجماهيرية»- حسبما جاء فى مقالنا هذا. كما قلت فى هذا المقال: «وفى ظل دولة الكونفدرالية هذه، وعلى أرضيتها، تتخلق الشروط الموضوعية والذاتية الكاملة والناضجة التى سيكون إعلان دولة الوحدة الاندماجية التامة مجرد عملية تنويع لها.

وإذا لم يكن ذلك هو الحل الأمثل أو المثالى فى ظروف اليمن الداخلية والخارجية المعقدة، فإنه بالتأكيد أفضل من ترك الفجوة تتسع وتتسع كلما مضى كل من الشطرين فى طريق خياره الاجتماعى الخاص به.

وإذا لم يكن أفضل، فهو ليس أسوأ- على أى حال- مما هو قائم اليوم، حيث لم نتوصل بعد إلى حرية التواصل السكانى، وحرية العمل السياسى بأمان واطمئنان فى أى مكان من اليمن يختاره أى منا.

أما الذين يصرون على أن يحققوا كل شىء دفعة واحدة، ويتعاملون مع السياسة من منظور مثالى مجرد غير عابئين بتعقيدات الواقع ومعضلاته، والذين يريدون ثم كل شىء أو لا شىء، فإنهم ينطلقون من لا شىء إلى لا شىء.

من ذلك يتضح أن ما يدعو إليه الأخ الأشطل من تحقيق الوحدة اليمنية بشكل متدرج يصب فى إطار ما يدعو إليه الحزب فعلاً، كما أوضحت ذلك بصورة خاصة وثائق الكونفرانس الحزبى العام، وفى إطار دعوتنا نحن إلى إقامة دولة كونفدرالية وطنية ديمقراطية كمرحلة أولى على طريق الاندماجية الكاملة الى اعتبارناها خاتمة المطاف، وليس بدايته كما يريد أصحاب الاتجاه الأول.

ومن ذلك يتضح أن الأخ الأشطل لا يمثل اتجاهًا ثالثًا فى قضية الوحدة، فهو يضع نفسه فى صف دعاة دعاة الوحدة التدرجية، وهو معهم ضد دعاة الوحدة القوية والاندماجية الكاملة والشاملة.

وبالفعل ليس هناك إلا اتجاهان إذاً قضية الوحدة اليمنية: اتجاه دعاة الوحدة القوية الناجزة التامة، ودعاة الوحدة المتدرجة المتراكبة مع إكسكانيات الواقع الفعلى والمتحركة مع حركته، والمساعدة على تحريكه فى ذات الوقت.

صحيح أن هناك اختلافًا فى رأى حول تشخيص الخارطة الاجتماعية-الاقتصادية-السياسية لكل من الوضعين فى شطرى اليمن، وبالتالى حول قول الأخ الأشطل أن كلا «من النظامين يمر بمرحلة تاريخية متشابهة، أو فلنقل واحدة، هى مرحلة الثورة الوطنية الديمقراطية»، إلا أن هذا الخلاف لا يبلط أن يضيق عندما يعود فيقول بأنه «اتسع التباين الأيديولوجى وأغاط السياسة الاقتصادية والاجتماعية بعد أن تعمقت المصالح الفئوية والطبقية فى كلا الشطرين».

وينحصر وجه الاختلاف فى رأى فى تضخيم ما يسميه «شبكة العلاقات والقواسم المشتركة بين الشطرين» أو «أوجه التشابه بين النظامين فى الشطرين» التى لو كانت قد بلغت هذا المدى لما

كانت هناك حاجة إلى الدعوة لتحقيق الوحدة اليمنية على مراحل أو بشكل متدرج، ولكن من الضروري والمنطقي تحقيقها دفعة واحدة، ومن ثم إقامة الدولة الواحدة الموحدة، الاندماجية والكاملة.

ورغم هذا الاختلاف في التشخيص والتحليل للواقع، إلا أن هناك اتفاقاً كاملاً في المحصلة الأخيرة. مقدمات يصح فيها الاختلاف، ولكن النتيجة واحدة، فنحن دعاة الاتجاه الثاني، وفي المقدمة الحزب، نتشارك في رأى واحد، ومعنا الأخ الأشطل، هو أن السبيل العلى والممكن- فى ظروف الواقع اليمنى الراهن والظروف الخارجية المحيطة به- هو تحقيقها على خطوات، بشكل متدرج، أو حتى على مرحلتين: كونفدرالية حسب اقتراحنا- ومن ثم اندماجية.

وعند هذه النقطة أود أن أوضح لبساً ربما تسبب فيه مقال نشرته فى صحيفة «١٤ أكتوبر» بعنوان «منطق وحدوى» يتصادم مع منطق التقدم الاجتماعى والتاريخى». فبعض الذين قرأوه بدالهم كما لو أننى أطالب بالتطابق السياسى والاجتماعى المطلق بين النظامين قبل تحقيق الوحدة اليمنية فى أى شكل من أشكالها، وذلك ما قد يستشف من حوار الأخ الأشطل أيضاً عند حديثه عن الاتجاه الثانى «الذى يربط قضية الوحدة بالتماثل السياسى والطبقى بين النظامين».

غير تنى فى هذا المقال كنت أعالج قضية الوحدة على «المستوى النظرى»، وبالذات الوحدة الاندماجية الكاملة. فرحلة كهذه تتطلب بالضرورة نظاماً اجتماعياً واحداً، لا نظامين، أى بنية اقتصادية- اجتماعية- سياسية- ايدىولوجية واحدة، لا بنتيتين، ربما أننا- أصحاب الاتجاه الثانى- من دعاة التقدم الاجتماعى والتاريخى، فإنه من النسيبى أن نطالب بأن تكون بنية دولة الوحدة الاندماجية بنية اجتماعية تقدمية، بينما يطالب دعاة التأخر بأن تكون هذه البنية متطابقة مع مصالحهم الأثنية الضيقة، أى بنية رجعية. أما أصحاب الاتجاه الأول، أى دعاة الوحدة الفورية الاندماجية الكاملة من اليوم، فهم يؤثرون عدم الخوض فى الطبيعة الاجتماعية لهذه الدولة الحدودية، حتى لا يتكشف الموقع الطبقي الذى يقفون فيه، ويتضح الموقف السياسى لهم من دعاة التقدم الاجتماعى، ودعاة التأخر والرجعية. وإذا ما اضطرروا للحديث عن ذلك، فإنهم يستخدمون أوصافاً عامة عائمة مبهمه لا تقول شيئاً محدداً، ولا تلقى شيئاً من نور، ولا تبين المعالم الفعلية للتشكيلة الاقتصادية- الاجتماعية السائدة فى كل من الشطرين، أو الأخذة فى التمسيد، كما لا تؤثر حتى بإصبع واحدة إلى الأفاق التاريخية التى يمضى نحوها كل من النظامين، إذا ما مضى فى الطريق الذى اختاره كل منهما.

وهذه المعالجة النظرية التى تربط ربطاً موضوعياً بين شكل ومضمون دولة الوحدة الاندماجية، والتى تتمسك بأن تكون وطنية ديمقراطية تقدمية، لا وحدة إقليمية بيروقراطية رجعية، لا تتناقض مع معالجة أخرى «عملية» لقضية الوحدة إذا ما اتخذت فى البداية شكل دولة كونفدرالية، حيث تتسع مثل هذه الوحدة الكونفدرالية لوجود نظامين مختلفين من حيث الطبيعة الاجتماعية. ومثل هذه «المعالجة العملية» توفر عليها مقالنا الأنف الذكر: «إما الوحدة اليمنية

على مرحلتين.. أو الانتظار الطويل!».

بقى أن أشير إلى أن المآخذ الحقيقية التي قد يؤخذ على الأخ الأشطل هو إغفاله ذكر الحركة الوطنية. بجميع أحرابها وفصائلها وقواها، وإهماله ذكر الدور المفترض أن تقوم به تجاه قضية الوحدة اليمنية، وقصره الحديث على قياداتى الشطرين فيما يتعلق بهذه القضية، كما لو كان العمل من أجل تحقيقها يخص هاتين القيادتين وحدهما، بينما قضية الوحدة الوطنية تهم كل وطنى على الإطلاق، أياً كان موقعه الطبقي، وسواء كان فى السلطة أو خارجها.

صحيح أن الحركة الوطنية تطمح إلى تحقيق الوحدة بالأسلوب «العامى» - حسب تعبير ماركس- بالأسلوب الشعبى الثورى، وهى إمكانية غير مستبعدة تاريخياً، غير أنها فى نفس الوقت تؤازر كل خطوة تتمكن قيادتا الشطرين من تحقيقها على طريق الوحدة الطويل، ومن هنا تأييدها اتفاق صنعاء تأييداً حاراً، وسعيها إلى المزيد من الانفتاح فى العلاقات بين الشطرين، حيث يوفر لها ذلك العمل الوطنى فى أجواء أكثر مواتاة وملائمة.

كما قد يؤخذ على الأخ الأشطل أنه لم يذكر الدور الذى يعود إلى جماهير الشعب العريضة إزاء قضية مصيرية بالنسبة لها كقضية الوحدة، واكتفى بالإشارة إلى مباركة هذه الجماهير لاتفاق صنعاء. وبالتقول بأن الحديث عن هذا الاتفاق وما تلاه من اتفاقات أخرى تفصيلية له «عبر أجهزة الإعلام يفسح المجال لمشاركة الشعب اليمنى فى العمل من أجل تحقيق الوحدة اليمنية».

غير أن دور الجماهير هو أكبر من ذلك بكثير، ومهمة المثقفين هو توعيتها به. ورغم هذه المآخذ فإن الأخ الأشطل، بالاستخلاصات التى وصل إليها حول قضية الوحدة اليمنية، وبالذات بدعوته إلى تحقيقها بشكل متدرج، يضع نفسه بروسخ فى صنف دعاة الوحدة الحقيقيين الصادقين، دعاة العملين، لا اللفظيين، أو المزايدين، فالوحدة «لا تقبل المزايدة، كما أنها لا تقبل المناقصة» كما قال، وهو قولنا جميعاً.

\* \* \*



## ملاحظات إضافية حول الوحدة اليمنية بمناصفة الجدول حولها بين الأشطل والسقاف

يبدو أن المقال المطول الذى نشرته بعنوان «الوحدة اليمنية بين دعاة الوحدة الاندماجية الفورية.. ودعاة الوحدة المتدرجة المتصاعدة» فى صحيفة «صوت العمال» على ست حلقات ما بين ١٩٨٨/٧/٢١ و ١٩٨٨/٩/٨ تعقيباً على الحوار الذى دار ما بين الصحيفة- كسانل- والأخ عبد الله الأشطل- كمجيب- والذى نشرته الصحيفة فى عدد ١٩٨٨/٧/١٤- يبدو أن هذا المقال لا يكتمل إلا باتباعه بمقال آخر بعد أن اتسعت دائرة الحوار والمجلد هو قضية الوحدة اليمنية باشتراك الأخ الدكتور أبو بكر السقاف فيه بمقال من ست حلقات أيضاً يعقب فيه على رأى الأخ الأشطل فى ذات القضية نشرته «صوت العمال» ما بين ١٩٨٨/١٠/٢٤ و ١٩٨٨/١٢/٢٩، ويتصدى الزميل الأشطل للرد على الزميل السقاف بالذات والتوضيح ولملورة وجهة نظره فى القضية.

وكنت- فى مقالى الأتف الذكر- قد ختمت ملاحظاتى الانتقادية الرفاقية بمثل هذه العبارة: «ورغم هذه المآخذ فإن الأخ الأشطل بالاستخلاصات التى وصل إليها حول قضية الوحدة اليمنية، وبالذات بدعوته إلى تحقيقها بشكل متدرج يضع نفسه بمرسوخ فى صف دعاة الوحدة الحقيقيين الصادقين، دعائها العمليين، لا اللفظيين، أو المزايعدين، فالوحدة «لا تقبل المزايدة، كما أنها لا تقبل المناقصة» كما قال، وهو قولنا جميعاً.

وعندما التقيت به فى عدن بعد ذلك- وكان ذلك بمحض الصدفه على وعد بلقاء لم يتحقق، للأسف- أسعدنى أنه لم يجد فى مقالى ما يثير أدنى حساسية، وأسعدنى أكثر وصفه له بأن رأى فيه إزاء قضية الوحدة اليمنية «واضح».

ويمكننى أن أقول- سلفاً- إن مساحة الاتفاق بيننا- فى ضوء مقاله هذا- أصبحت الآن أكثر اتساعاً، دون أن يعنى اختفاء كل نقاط الخلاف.

ويمكننى كذلك أن أقول- منذ البدء- إنه رغم اتفاقى مع الزميل أبو بكر الذى تجمعتنى به صداقة مبهكة منذ دراستنى فى القاهرة خلال الخمسينيات. وبالذات فى تركيزه الشديد على مقولة الصراع الطبقي عند معالجة قضية الوحدة اليمنية، إلا أن هناك نقاطاً للخلاف تستدعى الحوار

حولها.

وحيث أننى فى كتاباتى- بما فى ذلك فى تعقيبى على الأخ الأشطل- أبرز أهمية الصراع الطبقي والبعد الاجتماعى لقضية الوحدة اليمنية، شأن أى قضية وطنية أو قومية على الإطلاق، فإن ملحوظته الآتية تشملنى: «إن الذين ينظرون إلى قضية الوحدة اليمنية من زاوية ضيقة- بمزول عن القضية الوطنية- ينطلقون من الإقرار بوجود تناقض طبقي كامل بين النظامين فى الشرطين إذا لم يتم حسم التناقض وتحقيق الوحدة إلا بتغيير أحد النظامين، ليشبه الآخر. إنهم يضعون قضية الوحدة اليمنية فى أدراج الحتمية التاريخية».

ويخص الأخ أبا بكر بقوله: ولكن الدكتور أبو بكر السقا لا يكتفى بذلك، فالوحدة اليمنية «شأن يبنى وعربى بالدرجة الأولى، ودولى إلى حد ما أيضاً. وهذا يدمجه فى شبكة الصراع العربى والإقليمى وفى العلاقات الدولية». ويستنتج من كتابات أخرى له أنه غير وارد تحقيق الوحدة اليمنية لديه «حتى تتحرر فلسطين بكاملها، وتحقق الوحدة العربية القومية».

فيما يتعلق بى فإننى لا أضع قضية الوحدة ضمن ادراج الحتمية، وإنما اعتبرها محطة طبيعية على طريق تطور اليمن الحديث، فوق أنها استجابة موضوعية لجرى تاريخها الخاص الذى اتسم بالسعى- تحت قيادة هذا الحاكم الإقطاعى القوى أو ذاك- نحو تحقيق وحدتها ووضع حد للخارجين على حاكميته وعلى مركز الدولة.

وبإفلاس الإقطاع تاريخياً عن تحقيق وحدة قوية راسخة دائمة نتيجة صراعات فئاته التى عززتها الولاءات المذهبية الدينية المتباينة، وبوقوع اليمن فى قبضة قوتين استعماريتين: تركيا الإقطاعية، وبريطانيا الرأسمالية، ولاستحالة نشوء طبقة بورجوازية فى ظلها وفى ظل الإقطاع اليمنى المتخلف، فإن أمر السعى نحو إعادة بناء الكيان الموحد بقى مرهوناً بقوى اجتماعية جديدة كانت ما تزال على الغيب، وهى ما تزال حتى اليوم فى حالة تخلق وتكون. والوحدة المقصودة هنا هى الوحدة الاندماجية الكاملة، وليس هذا الشكل أو ذاك من أشكال الوحدة المرنة المنفتحة مع الشروط الموضوعية والذاتية المتاحة فى كلا شطرى اليمن، والتى ربما كان الشكل الكونفدرالى هو أكثرها قابلية للتحقيق- كما جاء فى مقالنا الأثف الذكر وفى مقالات أخرى فى صحيفة «١٤ أكتوبر»، وخاصة مقال «إما الوحدة اليمنية على مرحلتين.. أو الانتظار الطويل» الذى نشر فيها فى ١٩٨٨/٥/٣.

من المهم أن أشير هنا بسرعة، ودون استعراض حيثيات كل منا، إننا متفقان تماماً على أن الشكل الاندماجى للوحدة لم تنضج مقوماته بعد، وأن الشكل الممكن هو إقامة دولة اتحادية، وأن كان الأشطل يميل إلى أن تكون- كما يبدو- فيدرالية تلوب فيها «الشخصية الدولية لكل من الدولتين اليمنيتين». بينما أميل أنا إلى أن تكون كونفدرالية تحافظ فيها كدولة على شخصيتها الدولية، ولا بأس أن تصبح فى مرحلة لاحقة فيدرالية، ومن ثم اندماجية.

ويأخذ الأخ الأشطل على الأخ أبى بكر أنه لم يلتفت إلى هذه الإمكانية الفعلية، واكتفى

بمعالجة قضية الوحدة على مستوى نظري بحث وعلى أساس أن المراء فقط هو تحقيق وحدة اندماجية لا خلاف على عدم توفر شروطها حالياً.

الوحدة الاندماجية الفورية مستبعدة- إذن- لدى كل منهما، تماماً كما هو الأمر بالنسبة لنا، وبالذات في الظروف الراهنة.

ومع ذلك فإن الجدل النظري حول حضور أو عدم حضور مقومات هذه الوحدة الفورية المستبعدة كان محور مقالهما؛ وإن تطرق إلى قضايا نظرية خلاقية أخرى.

على أن هناك أحكاماً أوردها الأخ ابو بكر تتعلق بموقف الأحزاب منذب الخمسينيات وإلى اليوم يتضح منها أنها لم تتبين قضية الوحدة اليمنية، ولم يبد الأخ الأشطل رأيه فيها، مكتفياً بالدفاع عن وجهة نظره، إزاء الوحدة. ولذلك فإنه لا محيص من التعرض لهذه الأحكام التي تسارع إلى القول منذ الآن أنها تنطوي على غيب لها.

بادئ ذي بدء يؤكد الأشطل أنه يجتهد انطلاقاً من الفكر الماركسي ذاته، ومن التلميم بمقولة الصراع الطبقي، وينفي التصور بأنه في معالجته لقضية الوحدة اليمنية لم يفادر الفكر القومى العربى، وقول محاوره بأن «ما له دلالة أن الفكر القومى قابع في أساس الحديث كله، ويسرى في لحظاته». «فالمشكلة إذاً- كما يقول الأشطل- لا تتعلق بمفهوم الصراع الطبقي، كقانون عام، وإنما بكيفية استخدام ذلك المفهوم في تحليل الواقع السياسى في ضوء تعقيدات البنيان المجتمعى اليمنى...»

ورداً على سؤال محاوره هل «الوحدة في صميم الصراع الطبقي»؟ يجيب: «نعم بالتأكيد، ولكن كيف يمكن أن نفهم هذه المقولة إلا في إطار الترابط والتداخل بين الصراع الطبقي والصراع الوطنى، فالقضية الاجتماعية والقضية الوطنية تتقاطعان في كل لحظة من لحظات الصراع السياسى في الوطن اليمنى- (فكل ما) يحدث في شطر يجد صدى له في الشطر الآخر- ألم تؤه إجراءات الأيام السبعة» بنتائجها الفوضوية في الجنوب إلى استعداد فئات واسعة من شعبنا اليمنى في الجنوب والشمال على السواء؟» «فهل هناك موازنة دقيقة بين الصراع الطبقي والصراع من أجل تحقيق الوحدة اليمنية.. نعم... إنها التعامل مع القضية الاجتماعية بأفق وطنى ينى، والنظر إلى القضية الوطنية كأطار للقضية الاجتماعية، وشروط لتحقيقها بدون تعثر أو انكسار...» وفق ذلك «فالوحدة شرط لكل انجاز تاريخى (فى) اليمن...».

هذه الصيغة التي يقرحها الأشطل لتحديد العلاقة الجدلية بين القضية الاجتماعية والقضية الوطنية لا يرى أنها تقف على طرفى نقيض تماماً مع الصيغة النظرية العامة التي اقترحها شريكه في الحوار بقوله: «وليس الأمر اختياراً بين القضية الاجتماعية والوطنية، بل تأكيداً على أن القضية الثانية لا تحقق بمعزل عن الأولى، أو قبلها، ثم تليها المرحلة الاجتماعية»، فهو قد أكد «بذلك على ترابط القضيتين الاجتماعية والوطنية، ثم أنه لم يشترط أن تحمل القضية الاجتماعية قبل تحقيق الوحدة، أو أن تأتى الوحدة قبل معالجة القضية الاجتماعية- فلقد ترك الباب مفتوحاً

لأى من الاحتمالين».

هذا الجدال النظري العام بين الرجلين حول العلاقة الجدلية بين المسألة الوطنية والمسألة الاجتماعية لا يلبث أن يتحدد أكثر عند الحديث عن الثورة الوطنية الديمقراطية.

كان الأخ الأشطل قد ارتأى في الحوار الذي أجرتة معه صحيفة «صوت العمال» بأن «اليمن بشرطه يمر بمرحلة انتقالية متداخلة من الناحية السياسية والاقتصادية والاجتماعية، هي مرحلة الثورة الوطنية الديمقراطية، بالرغم من اختلاف التوجهات السياسية والاقتصادية في الشطرين».

أما الأخ أبو بكر فإنه في الوقت الذي يرفض فيه تصنيف الأمانة العامة لاتحاد (الأدباء والكتاب اليمنيين) ممثلة في الزميلين عمر الجاوي والدكتور عبد الرحمن عبد الله، بأن اليمن يمر بالمرحلة الوطنية ليس إلا، ويرفض فيه قول الأشطل بأن شطري اليمن يمران بمرحلة واحدة هي مرحلة الثورة الوطنية الديمقراطية، وإن كان يقبل بذلك من الناحية الجدلية فقط، فإنه يرى أن تحقيق الثورة الوطنية الديمقراطية في كلا شطري اليمن من صنع الوحدة اليمنية ذاتها.

وقد صاغ رؤيته بالنسبة لأصحاب الرأي الأول كما يلي: «إن من يقول بأن الشطرين يمران بالمرحلة الوطنية فقط دون أية إضافة أكثر اتساقاً داخل تصورهم عن الوحدة الفورية، فهم يجعلون الثورة الوطنية الديمقراطية من مهام دولة الوحدة القادمة، باعتبار القائم في الشطرين شيئاً ما يسمونه المرحلة الوطنية، دون تعريف أو توصيف. وليس هنا مجال مناقشة هذا الرأي، ولكنني أورد، للمقارنة، واختلف مع أصحابه» الذين أعربوا عنه في رسالة بعنوان «قبل الدخول إلى الكونغرس» موجهة إلى الأمانة العامة للحزب الاشتراكي اليمني نشرت في عدد يونيو ١٩٨٧ من «الحكمة».

وقد جاءت محاورته لرأى الأشطل على هذا النحو: «وإذا كان الشطران يمران بهذه المرحلة، كما يقرر الأخ عبد الله، بالرغم من اختلاف التوجهات السياسية والاقتصادية في الشطرين، ووافقنا جدلاً على هذه المسألة، فكيف تحدث هذه الثورة الوطنية الديمقراطية في الشطرين. إنه لا يقول لنا كلمة واحدة بهذا الشأن. وإذا كان الشطران يمران فعلاً بهذه المرحلة، فلماذا الوحدة إذا؟»

واضح أن الكاتب يرى أن مثل هذه الثورة الوطنية الديمقراطية لم تتحقق بعد في كلا شطري اليمن، ولو قد تحققت لتحققت الوحدة اليمنية معها في ذات الوقت واللحظة، من حيث أن الثورة الوطنية الحققة تقتزن جدلياً بتحقيق الوحدة الوطنية بالضرورة، أي بقيام الدولة الوطنية الواحدة المستقلة، هنا إذا لم تكن الوحدة الوطنية أو القومية هي عنوان الثورة الوطنية الديمقراطية، بجميع أبعادها الاجتماعية والسياسية والوطنية. وحسب صيغة الكاتب فإن «المهمة التاريخية للوحدة اليمنية هي إنجاز المرحلة الوطنية الديمقراطية. ولا يمكن تصورها بدون إصلاح زراعي، وديمقراطية تلغي احتكار السياسة والسلطة، وقبل ذلك كله حماية الاستقلال السياسي والاقتصادي».

ولأن هذه الثورة الوطنية الديمقراطية الشعبية الوحيدة لم تحدث بعد فإنه لا محيص من

حدوثها في هذا الجزء من اليمن أو ذاك أو في كليهما معاً، بغية إزاحة القيادات السياسية الحاكمة، وإقامة دولة الوحدة الوطنية الديمقراطية. يقول الأخ ابو بكر في هذا الصدد: «أما تغيير أحد النظامين أو كليهما فهو أمر من الطبيعي أن يحدث طال الزمن أم قصر، وليس هناك أى تبرير سياسى أو منطقي يجعل اليأس من التغيير، ولنقل الثورة، دافعاً لافتراض غائث أو تشابه بين النظامين في هذه المرحلة، ولجعله أساساً لتوصيف الشطرين سياسياً واقتصادياً، في الوقت الذي ينكر فيه على القائلين بالصراع الطبقي كل طموح نحو التغيير للوصول إلى نوع من التشابه من خلال حركة الصراع السياسي والاجتماعي طويل المدى، وخارج قيادة الأركان في الشطرين. وضمن هذا التصور لا يصبح التخويف بالحرب مقبولاً».

واضح أننا أمام وجهتي نظر متباينتين كل التباين: الأولى تقول بأن الثورة الوطنية الديمقراطية قد حدثت في كل من شطري اليمن، مثلة في ثورة ٢٦ سبتمبر ١٩٦٢ وثورة ١٤ أكتوبر ١٩٦٣ وفي النظامين اللذين قاما على أساسهما، وعلى أنقاض الإمامة والاستعمار، وإنه أياً كانت أوجه الاختلاف بين النظامين القائمين فإن ما يجمع بينهما من أوجه التشابه على النطاق الاقتصادي والسياسي كاف لتحقيق الوحدة اليمنية في شكلها الممكن حالياً، وهو الشكل الاتحادي.

«وأما أزمة انقسام اليمن فإنها أزمة خاصة، ويجب أن تحل في إطار معنى خاص، بعد أن أصبحت الإمامة في الشمال والاستعمار في الجنوب من ذكريات الماضي» كما يقول الأشطل.

أما وجهة النظر الثانية فتري أن مجرد ذهاب الإمامة ورحيل الاستعمار لا يعنى أن ثورة قد حدثت في هذا الشطر أو ذاك، ذلك أن ما يحدد سمة الثورة الحققة، الثورة الوطنية الديمقراطية، هو إقامتها لدولتها، دولة الوحدة ببعديها الديمقراطي السياسي، والديمقراطي الاجتماعي. بل «إن المهمة التاريخية للوحدة اليمنية هي إنجاز المرحلة الوطنية الديمقراطية». وثورة كهذه لم تحدث بعد، ومهمة تاريخية على هذا النحو ما تزال تنتظر التحقيق.

أما حكاية التشابه بين النظامين فهي- أياً كانت- لا توفر أساساً صالحاً للوحدة، ذلك أن «اختلاف النظامين السياسيين لا تلقيه كل القواسم المشتركة». «إن كل ما يسميه بالقواسم المشتركة عندما لا تكون له أسس في الواقع الاجتماعي الاقتصادي لا يلقى لحظة واحدة من لحظات التناقض التي تحدث ببلغة الموت أكثر من مرة». إن من خصوصيات «الواقع اليمنى في الجنوب والشمال البنية الاجتماعية والسياسية القائمة على المؤسسة القبلية» هذه البنية الموروثة منذ مئات السنين، والمعززة بالطائفية، والإقليمية، والتي لم تمسحها يد الحضارة بعد. كما لم تغيرها شعارات الثورة، وهي خصوصيات لا تنفرد بها اليمن، فهي موجودة بنسب متفاوتة في كل بلد عربي، «فهذه الشعارات كلها أصبحت تبدو في ظل هذا الواقع كما لو كانت سخيفة من هذا التاريخ الحديث، بل انتصرت على العكس القبلية والطائفية والإقليم والقطر...» كما جاء في حديث الدكتور السقاف في صحيفة «الثوري» عدد ١٢/٢٤/١٩٨٨، وصحب من ثم قيام المجتمع المدني الذي عرفته أوروبا والغرب والبلدان التي قامت فيها ثورات وطنية ديمقراطية

واشتراكية كاثينام والصين (راجع مقال «نظرات في النصر الثيننامي» في كتابه «دراسات فكرية وأدبية، دار العودة بيروت ١٩٧٧ ص ١٧٥ - ٢٠٥).

وكما اختلفنا مع الأخ الأشطل في قوله بأن اليمن يمر اليوم مرحلة انتقالية متداخلة هي مرحلة الثورة الوطنية الديمقراطية، وأوضحنا في تعقيبنا عليه أن ثورة ٢٦ سبتمبر قد انتكست بقيام انقلاب ٥ نوفمبر ١٩٦٧ الذي دفع بها في الاتجاه المضاد للثورة الوطنية الديمقراطية، ووضع من ثم عقبة كأداء أمام إمكانية تحقيق الوحدة اليمنية على أساس ثوري، فإننا لا نشارك الأخ أباً بكر وأبه في أن عدم تحقيق الوحدة اليمنية حتى اليوم يتزع عن سبتمبر وأكتوبر حقهما كثورتين وطنيتين ديمقائيتين، وإنه لا محيص من قيام ثورة وطنية ديمقراطية حقة في كلا الشطرين تجعل من قضية تحقيق الوحدة اليمنية غاية لها. وإذا كان وارداً إحداث تغيير ثوري ديمقراطي يضع حداً لنكسة سبتمبر ويعمق ويطور مجراها السياسي والاجتماعي ويساعد على خلق الشروط الموضوعية والذاتية لقيام دولة الوحدة، فإن ما هو وارد بالنسبة لثورة ١٤ أكتوبر التي صمدت في وجه المؤامرات والأزمات التي جابهتها وأحدثت تحويلاً اجتماعياً ديمقراطياً في بنية المجتمع القروسطية والاستعمارية هو الدفع بها قدماً إلى الأمام في اتجاه الإصاح عن محتواها الديمقراطي الثوري كاملاً، واتجاه العمل الدائب مع شتى أطراف الحركة الوطنية الديمقراطية اليمنية من أجل إقامة دولة الوحدة المنشودة.

وليس في الإمكان المطابقة بين شروط الثورة الديمقراطية وشروط الوحدة الوطنية أو القومية. لشروط هذه أعقد من تلك بكثير.

وقد أمكن قيام ثورات عربية عديدة داخل حدود كل قطر، بقطع النظر عن مآل هذه الثورات الآن - غير أنه صعب حتى الآن تحقيق الوحدة القومية أو حتى تحقيق الوحدة بين قطرين عربيين كانا قد سارا في طريق الثورة الديمقراطية. وانفكاك الوحدة المصرية - السورية هو خير برهان على مدى تعقد الشروط اللازمة لقيام وحدة قومية متينة. ونفس الشيء يمكن قوله بالنسبة لليمن، فقد أمكن أن تقوم الثورة في كل شطر، غير أن الوحدة اليمنية لم تتحقق، لأن شروطها أعقد من مجرد قيام ثورة هنا وأخرى هناك، حتى ولو كانت إحداها هي الأم في الأساس.

إن في الإمكان أن تنجح الثورة الوطنية الديمقراطية سواء داخل القطر الواحد، أو الشطر الواحد، وأن تصمد وأن تواصل تطورها، حتى قبل أن تتحقق الوحدة القومية أو القطرية. ونجاح ثورة ١٤ أكتوبر في اليمن الديمقراطية هو برهان على ذلك. وقدرتها على التغلب على مصاعبها الداخلية، وسعيها نحو توسيع مجراها الوطني الديمقراطي، ومعالجة العلاقات القبلية الموروثة كاتقبلية والمناطقية هو دليل آخر على أصالتها.

حقاً إن المجتمع المدني بكامل سماته لم يظهر بعد لا في اليمن ولا في غيرها من الأقطار العربية، غير أنه من الصعب التسليم بأن القبلية والطائفية لهما الكلمة العليا في اليمن وفي هذه الأقطار. المجتمع العربي كله يمر بحالة انتقالية، ومثل هذه الحالة تحمل عادة سمات القديم والجديد

معاً. واليمن بشطريها تمر بمرحلة الانتقالية، حيث تخرج تريجيأ من المجتمع القروسطى إلى المجتمع المدنى، وإن اختلفت وجهة السير إليه، حيث يتحرك شمال الوطن نحوه عبر طريق التطور الرأسمالى، بينما يسلك جنوب الوطن إليه طريق التوجه الاشتراكى.

والوحدة الوطنية والوحدة القومية بعدان من أبعاد الثورة الوطنية الديمقراطية، غير أن غياب دولة الوحدة القطرية أو دولة الوحدة القومية لا يعنيان بالضرورة غياب الثورة الوطنية الديمقراطية. وقد يتعسر تكامل الشروط اللازمة لهما خلال مرحلة الثورة الوطنية الديمقراطية، ولا تنضج إلا خلال مرحلة الانتقال إلى الاشتراكية. وقد سبق للينين أن تبه أنه كما يمكن المجاز بعض المهام ذات الطابع الاشتراكى خلال مرحلة الثورة الوطنية الديمقراطية، فإنه يمكن أن يتأخر تحقيق بعض المهام الديمقراطية إلى مرحلة الثورة الاشتراكية. ومن غير المستبعد ألا تتحقق وحدة الوطن العربى كله فى دولة قومية واحدة إلا فى ظل المجتمع الإشتراكى. غير أن وحدة اليمن تبدو أقرب من ذلك بكثير، فهي يمكن أن تتحقق من الآن لا بفعل ما يسمى بالقواسم المشتركة فحسب، وإنما رغم التناقض فى طبيعة وجهة كل من النظامين الحاكمين فى شطرى اليمن، شريطة أن يتخذ توحيدهما شكلاً مرناً كالشكل الكونفدرالى الذى يتيح فترة تاريخية تنضج خلالها العوامل الموضوعية والذاتية للتوحيد الكامل فى شكل دولة مركزية واحدة موحدة.

وكما أنه لا مجال للمطابقة بين شروط الثورة الوطنية الديمقراطية وشروط التوحيد الوطنى والقومى، فإنه لا مجال كذلك للمطابقة بين المجتمع المدنى والدولة الشمولية أو تصور وجود التناقض بينهما، فالمجتمع المدنى يمكن أن يوجد فى ظل دولة ديمقراطية أو فى ظل دولة شمولية، بل أن الدولة الشمولية كالدولة البونابرتية تلعب دوراً انتقالياً فى مضمار عملية التعميل بإقامة المجتمع المدنى البرجوازى، حتى وإن غابت المؤسسات الديمقراطية فيه. ورأى ماركس انجلترا فى هذا الصدد معروف.

لذلك فإننا لا نشارك الأخ أبها بكر رأيه الذى صور فيه وجود تناف بين المجتمع المدنى والدولة الشمولية؛ «الواقع أن هذه المشكلة فى نظرى مشكلة محورية وأساسية فى الواقع العربى الجديد، وغالباً ما يشار إليها بغياب المجتمع المدنى أو ما نسميه بالمؤسسات، لأن الحكومات والتنظيمات الآن لا تسمح للمجتمع المدنى بالتطور، أى أنها تحتويه وتكون دولة كلية سواد على النمط الهيجلى أو النمط الستالينى، دولة كلية تشمل الجميع، وتقوم برعاية الجميع، فهي تسبق النشأة الطبيعية للمجتمع المدنى، بل وتلفيه فى جميع الأحوال، فلا يكون المجتمع المدنى قوة فاعلة فى حركة التغيير الاجتماعى. ويحدث هنا على مستوى الثروة وعلى مستوى التنظيمات وعلى مستوى بلورة القيم، بصورة عامة، فى المجتمع، الأمر الذى يؤدى إلى عزلة كاملة بين الحاكم والمحكوم، ويؤدى إلى فشل هذه المجتمعات فى الاقتراب من العصر، ومن حادثة حقيقية، تتمكن من مقاومة التخلف فى رأى. إن الإشكال هنا ينصب على هذه النقطة، غياب المجتمع المدنى، وهى صورة معاكسة لتطور المجتمع الغربى، على سبيل المثال، (الثغرى، ١٩٨٩/١/٧).

غير أن مثل هذا الطرح يستقيم إذا ما استبدلنا مصطلح «المجتمع المدني» بمصطلح «الشرعية الديمقراطية»، حينئذ يكون هناك تناقض قطباه «الدولة الكلية» و «الشرعية الديمقراطية» بكل ما يترتب على ذلك من قيود على عملية الحراك الجماعي، وعلى حريات الناس وحقوقهم المدنية والسياسية.

وعلى ذلك فإن الدولة الشمولية العسكرية البونابرتية التي شهد ويشهد العالم النامي، ومنه الوطن العربي، أنماطاً خاصة منها، بقدر ما تلعب دوراً معجلاً في عملية إخراج المجتمع من شرنقة العلاقات القروسطية، بما فيها القبلية والطائفية، وتدفع به تدريجياً وعلى أنغام هادئة في اتجاه التطور البرجوازي، ومن ثم في اتجاه تخليق المجتمع المدني الحديث، فإنها تلعب الدور معكوساً بالنسبة للديمقراطية بجميع مؤسساتها وأشكالها البرلمانية والجمهورية والسياسية والمدنية، حيث يسود هنا منطق القهر الشامل.

وفي هذا الإطار بالذات تضع ملحوظة الأخ أبو بكر الصحيحة التي جاء فيها أن «الضمان الوحيد لجعل كل خطوة نحو الوحدة في طريق اللاعودة إلى مواقع التجزئة إنما هو أن تكون الجماهير المنظمة سياسياً ونقابياً وراء وأمام كل اتفاق. وعندئذ فقط تصبح الوحدة حتمية تاريخية، أي بالقدر الذي يسعى الناس إلى تحقيقها مؤكدين بذلك أن الدولة ليست المجتمع كله، وأن انعدام المسافة أو دمج المجتمع في الدولة أحد أضرى أشكال تشويه البنية السياسية في الوطن العربي، ومنه اليمن، إن لم يكن أضراها على الإطلاق، وأساس خيبات الأمل، حيث الدولة على المسرح السياسي الممثل والمخرج والمُشاهد، وحدانية صماء عمياء» كما جاء في مقالة في «صوت العمال».

وإذا كانت اليمن بشطريها لم تصبح بعد مجتمعاً مدنياً كامل السمات، فإن ذلك لا يقود إلى القول بأنها ما تزال محكومة بالمؤسسة القبلية القروسطية أو بالطائفية أو بهما معاً، دون أن يعنى ذلك نكران أن العلاقات القبلية والطائفية والإقليمية والمناطقية وحتى العرقية ما يزال لها وجود فيها، غير أنه وجود آخذ. في التآكل بفعل التغير الهيكلي المتسارع سواء في بنية الدولة أو المجتمع أو الجيش أو المؤسسة التشريعية والحزبية والتنظيمية والجمهورية والإبداعية وغيرها من المؤسسات التي تؤثر إلى اتجاه حركة التطور نحو إقامة المجتمع المدني.

وهذا الحراك الاجتماعي - سواء عبر طريق التطور الرأسمالي أو طريق التوجه الاشتراكي - نحو بلوغ المجتمع المدني لا يعنى أن الديمقراطية المدنية والسياسية والاجتماعية بجميع مؤسساتها وتعبيرها المعروفة في المجتمع الرأسمالي المتطور أو المجتمع الاشتراكي قد توافرت. فتلك هي قضية القضايا التي يدور أو ينبغي أن يدور حولها نضال الحركة الوطنية اليمنية، والتي لا يتصور احتمال الثورة الوطنية الديمقراطية بدونها، ولا تحقيق الوحدة اليمنية في غيابها.

وحيث أن ملامح المجتمع المدني لم تتكامل ولم تتضح لها السيادة المطلقة بعد، فإنه يصيخ مفهوماً لماذا ما يزال للمؤسسة القبلية القروسطية بعض النفوذ، سواء في شمال الوطن أو جنوبه.



وحتى للطائفية والعرقية، وخاصة فى شمال الوطن، ولماذا «ثور» النزعة القبلية فى لحظات الأزمات والصراع السياسى الدرامى، وهو ما حدث فى شمال الوطن وجنوبه حتى بعد قيام الثورة والجمهورية هنا وهناك، وهو ما تجلى بصورة تراجمية فى أحداث ١٣ يناير ١٩٨٦ فى جنوب الوطن.

غير أن ما يؤكد أن زمام المبادرة التاريخية انتقل من يد المؤسسة القبلية إلى المؤسسة المجتمعية الحديثة الأخلدة فى التشكيل باطراد أنه أمكن دائماً تجاوز هذه الأزمات والصراعات السياسية الدرامية، بما فيها أحداث ١٣ يناير التى مثلت ذروتها العليا. وأياً كانت الثغرات الموجودة فى المنظومة الاجتماعية السياسية- العسكرية- الأيديولوجية التى قام عليها النظام الديمقراطى الثورى، وفى مقدمتها جميعاً الحزب الاشتراكى اليمنى بنظرته الاشتراكية العلمية وتوسكه بقيادة المجتمع فى اتجاه التمدن والحداثة وفى طريق التوجه الاشتراكى، فإنه بفضل هذه المؤسسات الوطنية أمكن لا الحيلولة فقط دون العودة إلى منطق القبلية القائم على قانونى الثأر والثأر المضاد، وإنما أيضاً الحفاظ على الخيار التاريخى التقدمى، والمضى بالنظام على دربه الذى لا رجعة عنه، درب التوجه الاشتراكى.

ولولا هذه المؤسسات الوطنية لكان اليمن الديمقراطى ما يزال يتخبط فى محنة تذكر بليل المحنة الطائفية- الاستعمارية- الصهيونية التى لم يفلت منها لبنان بعد.

هذا الفارق النوعى بين الوضمين فى كل مكان من البلدين يبين أن اليمن الديمقراطىة التى لم تضع أقدامها على طريق الحداثة والاستقلال الا فى وقت متأخر قياساً بلبنان قد أمكنها أن تخطو خطوات أسرع فى مضمار احتواء وتحجيم دور المؤسسة القبلية بفضل المؤسسات الوطنية الحديثة والأيديولوجية الاشتراكية العقلية، والحزب الاشتراكى المنهنى لها، والتوجه الاشتراكى الذى سارت فيه، والارتباط الأسمى الوطيد الذى غدا جزءاً لا يتجزأ من نسيج نهجها السياسى- الأيديولوجى كله.

حقاً أن جميع الثغرات فى هذه المؤسسات الوطنية والحزبية والجمهورية وفى مجمل النهج لم تسد بعد، ولم يدع أحد ذلك. ولكن ما هو مهم هو إلى أين تتجه البوصلة التاريخية إلى الأمام أم إلى الوراء، وفى يد من استقر زمام المبادرة التاريخية، ولصالح أى القوى الاجتماعية تمضى حركة المجتمع.

إن عملية المراجعة الدائبة لملف التجربة الثورية، والتقد الشجاع لعمومها من قبل قيادة الحزب والجهاز الاعلاسى، والاتجاه نحو القيام بعملية إصلاح اقتصادى وسياسى شاملة لم تتضح كل ملامحها وأبعادها وآفاقها بعد، وإن كانت بعض إجراءاتها وبرادها تدعو إلى الاستبشار، وإن دوران العجلة فى اقحام تفتيح مسام التجربة وكشف كل ما تعد به كتجربة ديمقراطية مفتوحة على المستقبل من إمكانيات شعبية ومن تخوم ديمقراطية غير مطروقة بعد- إن كل ذلك من شأنه أن يقوم كل اعوجاج طراً على سيرها، وإصلاح كل فساد لحق ببعض جوانبها، وتشذيب كل نتوء

برز على سطحها، والتغلب على كل ازدواجية في السلوك، وثنائية في التفكير، وانفصام في الشخصية يمكن أن يكون موجوداً لدى أي كان.

في ضوء هذا المنحنى التاريخي الذي تسير فيه اليمن الديمقراطية يمكننا الجزم بأنها قضى بخطى أسرع في مضمار تمزيق شرنقة العلاقات القروسطية، القبلية والطائفية، والتقدم حثيثاً نحو إقامة المجتمع المدني.

حقاً إن متحنى التوجه الرأسمالي في شمال الوطن لا يتيح ذات الوتيرة في مضمار التغلب على مثل هذه العلاقات فيه. غير أن حركة المجتمع بجميع مؤسساته وارتباطاته المتغالبية مع الرأسمال العالمي من شأنها أن تمكن من تقليص هذه العلاقات باستمرار، وأن تلحقه بالمجتمع المدني. ومؤشر حركة التطور بين منذ الآن أن زمام المبادرة ليس في يد المؤسسة القبلية أو الطائفية- كما كان الأمر في عهد الإمامة- وإنما انتقل إلى يد المؤسسة العسكرية والبيروقراطية المدنية، التي تقود عملية برجة وتحديث المجتمع بجميع مؤسساته، بما فيها المؤسسة القبلية- الإقطاعية ذاتها، ناهيك عن ذلك الدور الذي تلعبه البرجوازية المدنية التجارية والزراعة والعقارة والمالية- وإلى حد ما الصناعية البسيطة- على صعيد برجة وتحديث المجتمع، فضلاً عن دور المؤسسات البترولية وغيرها التابعة للدولة في هذا الصدد.

ولن نستطرد في شرح التغيرات الينوية التي حدثت في شمال الوطن على مستوى المجتمع والدولة، ولا سيما منذ منتصف السبعينيات بعد خروج المثاليين التموذجيين لقوى الإقطاع من قمة السلطة وتسلم للمؤسسة العسكرية لها التي من الصعب المطابقة بينها وبين المؤسسة القبلية حتى وإن كان معظم أفراد الجيش منحدرين منها، حيث أن الانتظام في سلك الجيش يخلق عضوية ومسلكية جديدة إلى حد كبير- أقول لن نستطرد في ذلك، نظراً لأن كتابنا «طريق الثورة والوحدة اليمنية» قد عالج هذه المسألة، واستعان في هذا الصدد بالمراجع الماركسية القديمة والحديثة التي تبين دور الجيش في عملية تحديث المجتمع، سواء في الاتجاه البرجوازي أو في الاتجاه الاشتراكي، ومن ثم إسهامه في إقامة المجتمع المدني أياً كان النظام الاجتماعي الذي يسوده.

لذلك كله فإنه إذا كان صحيحاً القول بأن «البنية الاجتماعية والسياسية القائمة على المؤسسة القبلية» هي السائدة في المجتمع اليمني «في الجنوب والشمال». في ظل الحكم الإمامي والاستعماري، فإنه من غير الصحيح التصور أن هذه البنية هي السائدة اليوم في الشطرين. ونظرة كهذه سكونية جامدة أحادية الجانب لا ترى اتجاه الحركة العام والعارم.

ومع ذلك فإن الأخ السقاقي يرى أن المرح الذي أصيب به جسم الوطن والمجتمع والدولة في اليمن عميق عبق التاريخ بحيث يبدو أنه ليس من السهولة يمكن شفاؤه، إذ يتطلب الأمر توفر شروط ليست في يد أحد اليوم، مما جعل أمر الوحدة اليمنية شأناً تاريخياً بعيداً. فقد انشطرت الأرض والدولة والمجتمع والذاتية اليمنية، ودخل كل شطر في نفق من الاغتراب الموحش خاص به حتى فقدنا معاً الانتماء الوطني الواحد والشعور بالمواطنة اليمنية الواحدة، ولم نجد كل محاولات

رأب الصدع العابرة التي قامت بها هذه الدولة اليمنية أو تلك في رم الجرح، وجبر العظم، ولم الشمل. وحتى الحركة الوطنية اليمنية التي ظهرت في الخمسينيات لم تستطع أن تعالج هذا الشرخ التاريخي الفاتر حتى على المستوى السياسى الشعبى، حيث ظل نضالها أسير الشطرية: «إن كل شطر فيه يملك تاريخه المستقل نسبياً، رغم كل مرونة التآلف التاريخى وفترات الوحدة المتقطعة، وذلك لا تسمح لنا أن نهزم أن دائرة الصراع السياسى تشمل كله».

وهذا الصراع السياسى الشطرى لم يسفر إلا عن قيام كيان خاص هنا وآخر هناك هو استعراى للانقسام الذى أصاب الكيان اليمنى عبر التاريخ ونتيجة له: «إن الانشغال ببناء الدولة فى الجنوب بعد الاستقلال نتيجة وليس سبباً لاتصرف الناس عن الانشغال بالوحدة، كما أن الكلام على الوحدة أصبح متعددأ حتى نظرياً بعد ٥ نوفمبر، وهو حدث يجر نفسه فى عمق الواقع السياسى إلى يومنا هذا، وكنت أود أن لو أن الأخ عبد الله توقف عنده، ولكنه لم يفعل ذلك، فمن الواضح أن ذلك كان سيشوه اللوح الجميل الذى رسمه للواقع السياسى. ولكنه يستحق الشكر على أنه لم يصل إلى حد النتم على الاستقلال كما يقول البعض فى الأيام الأخيرة، وهم من دعاة الوحدة الفورية، الذين يريدون منا أن نطلب الغفران من الأجيال القادمة ونعتذر أمام هذا الجيل عن ورطة الإستقلال الذى أضاف عائقاً إلى عوائق الوحدة. «رفقاً بالوحدة»».

وفى ظل وجود هذين الكيانين الشطرين اللذين جاء نتيجة طبيعية للتاريخ الخاص المستقل نسبياً لكل شطر وتكريساً معاصراً لتجزئة اليمن فإنه لا يصح إطلاق وصف المرحلة الوطنية على الوضعية اليمنية الراهنة، وهو ما فعله الزميلان عمر الجاوى والدكتور عبد الرحمن عبد الله فى رسالتهما إلى قيادة الحزب الاشتراكى اليمنى، كما أنه لا يصح إطلاق وصف المرحلة الوطنية الديمقراطية على مثل هذه الوضعية، وهو ما يقول به الزميل الأشطل: «إن موقف أصحاب فكرة المرحلة الوطنية والرأى المعبر عنه فى رسالة «قبل الدخول إلى الكونغرس» متفق مع نفسه، فلا يزعم صاحبها الرسالة أن فكرة المرحلة الوطنية وتأسيس الوحدة اليمنية نظرياً يقوم على أسس نظرية داخل الماركسية، إنهما لا يريدان تأسيس الوحدة على الفكر الماركسى. وهذا من حقهما. كما أنه من حقنا أن نرفض هذا التأسيس النظرى ونحاول دحضه نظرياً.

إننا فى حالى فكرة المرحلة الوطنية، ومرور الشطرين بمرحلة الثورة الوطنية الديمقراطية أمام نوع من التفكير المرغوب فيه، الذى يحل محل الواقع. أى تصبح الأفكار لا الواقع الموضوعى ومشاكله ماثلة أمام الفكر، ثم يجرى بعد وأثناء ذلك تطويع الوقائع، بل وتزوير صورة الواقع إنفاذاً للفكرة المرغوب فيها بنصف. إننا مع هذا الضرب من التفكير المرغوب نأتى عن الواقع، مهما رفعتا عقيرتنا بالصراخ زاعمين أننا وجدنا ترى الواقع الموضوعى. إذاً فاللدوران فى مجال اللاتى سمة مثل هذا التفكير. الموقع الفكرى للأخ الأشطل يقع داخل دائرة التفكير المرغوب فيه، ولكن على طريقته ويصطلحات ماركسية يجرى تحويرها فى كل سطر، لأنها تستند إلى أساس نظرى آخر لا علاقة له بالماركسية».

لقد كان من رأينا أن الشطرين كانا يبران بما يمكن تسميته بالمرحلة الوطنية الواحدة عندما كانا يخوضان معاً نضالاً وطنياً عاماً وموحداً مدعوماً من الحلفاء المصريين وكل قوى التقدم ضد الاستعمار القديم والجديد وضد الرجعية العربية والخارجية، ومن أجل الدفاع عن ثورة ٢٦ سبتمبر والحفاظ على النظام الجمهورى وتحرير وجنوب الوطن من الاستعمار البريطانى، وتمكين ثورة ١٤ أكتوبر التى جاءت امتداداً طبيعياً وجدلياً لثورة ٢٦ سبتمبر من الانتصار عليه وعلى ركائزه المحلية العملية من السلاطين وغيرهم، وفتح الطريق لاستشراف آفاق وحدة اليمن بعد تحقيق الاستقلال الوطنى.

غير أن قيام انقلاب ٥ نوفمبر ١٩٦٧ الرجعى الإقطاعى فى شمال الوطن الذى مد جسور المصالحة مع الرجعية الملكية- باستثناء بيت حميد الدين- ومع الرجعية العربية، وخاصة السعودية، ومع الاستعمار القديم والجديد، وحارب القوى الوطنية العسكرية والمدنية التى كسرت حصار صنعاء الشهير وحافظت على النظام الجمهورى من السقوط- إن هذا الانقلاب قد أجهض الثورة الوطنية وقطع من ثم المرحلة الوطنية الواحدة التى كانت تمر بها اليمن بشطريها. وعلى ذلك فإننا لا نشترك الفائلين بوجود مرحلة وطنية واحدة حتى اليوم رأبهم، وإن كان هناك نضال وطنى تخوضه الحركة الوطنية اليمنية من أجل التحرر والتقدم والوحدة لا علاقة للنظام الذى حل محل نظام ٥ نوفمبر به.

وكان من رأينا أن انقلاب ٥ نوفمبر قد أجهض أيضاً امكانيات أن تفصح ثورة سبتمبر عن بعدها الديمقراطى الاجتماعى والسياسى، وقضى عليها بالتالى كثورة وطنية ديمقراطية، على عكس ما حدث فى جنوب الوطن الذى تمكن بفضل المستوى الناضج الذى كانت يلقته الحركة الوطنية فيه بفعل مواجهتها المبكرة للاستعمار البريطانى الجاثم على صدره، وبدناميكية ووضوح نهج قائدة الكفاح الوطنى فيه «الجهبة القومية»، وهو ما تجلّى فى «الميثاق الوطنى»- تمكن لا من التغلب فقط على التيارات السياسية ذات المنحنى الإصلاحى واليمينى والتى رفع بعضها شعار الكفاح المسلح لبعض الوقت بدفع من الحلفاء المصريين له «جبهة التحرير»، وإنما تمكن أيضاً من التغلب على الجناح اليمينى فى «الجهبة القومية» ذاتها وإخراجه من السلطة بحركة ٢٢ يونيو ١٩٦٩ التى كما حافظت على نهج الثورة الوطنى المعادى للاستعمار فإنها فجرت بعدها الديمقراطى الاجتماعى، وإلى حد ما السياسى، بإجراءات التحويل الراديكالية للجنة الاقتصادية- الاجتماعية، ممثلة فى الإصلاح الزراعى «الثانى» وفى التأمين، وسعيها لتوحيد فضائل العمل الوطنى فى إشراكها فى السلطة وفى إقامة المؤسسات التشريعية والقضائية والجماهيرية، بقطع النظر عن المدى الديمقراطى الذى حققته.

وبذلك نشأ وضعان متميزان فى شطرى اليمن: نكسة للثورة فى شمال الوطن بدأت بانقلاب ٥ نوفمبر ١٩٦٧ ترتب عليها مضيه فى طريق التطور الرأسمالى التابع والمشوه والطفيلى. وانتصار للثورة فى جنوب الوطن تأكد به الطابع الوطنى الديمقراطى للثورة وفتح به الطريق، وبهذا بعد

قيام الحزب الاشتراكي اليمني، للمضى في درب التوجه الاشتراكي.  
ولو قد سارت الثورة في شمال الوطن في طريق التطور الوطني الديمقراطي لكان قد أمكن توافر شروط ملائمة متناغمة مع تلك التي توافرت في جنوب الوطن، ولخلت أرضية اقتصادية واجتماعية وسياسية مواتية لتحقيق وحدة اليمن في هذه الصورة أو تلك من صور التوحد المتينة التي إن لم تبلغ حد الاندماج الكامل فلن تكون أقل من وحدة اتحادية «فيدرالية».  
إذن فليست هناك ثورة وطنية ديمقراطية واحدة تمتد في كلا شطري اليمن، وإنما هناك ثورة وطنية ديمقراطية ذات توجه اشتراكي في شطر، وثورة مجهضة منذ ٥ نوفمبر ١٩٦٧ في شطر آخر.

ووجود قطاع عام هنا وهناك مع تقاطع في السياسة الخارجية لكل من النظامين لا يعنى شيئاً كثيراً. فالقطاع العام موجود حتى في البلدان الرأسمالية المتطورة، ولكن ذلك لا يقر بها قيد أغلّة من الدول الاشتراكية التي يسود فيها القطاع العام ويؤدي وظيفة اجتماعية تختلف عن تلك التي يؤديها في البلدان الرأسمالية. والتقابل في هذه النقطة أو تلك من السياسة الخارجية لا يضيق المساحة الهائلة التي تفصل بين سياسة كل من النظامين على المستوى العربي والدولي. وتلك تظل إحدى نقاط الاختلاف مع الأخ الأشطل.

وكما لا تتفق معه على وجود ثورة أو مرحلة وطنية ديمقراطية في عموم اليمن، فإننا لا نتفق مع الأخ السقاف في دعوته بإطلاق إلى ثورة وطنية ديمقراطية تتحقق بها الوحدة اليمنية، كما لو كان الشطر الجنوبي من الوطن لا يعيش بالفعل مثل هذه الثورة التي ما برحت تتعمق وتتلور وتكتسب طابعاً ديمقراطياً وشعبياً أكثر فأكثر عبر عملية المراجعة والتصحيح والتقويم والوفات النقدية المستمرة من قبل الحزب وعبر ممارسة النقد المسؤول والمخلص من قبل أصحاب الأقلام والمثقفين.

الأخ السقاف يرفض القول- إذن- بوجود ثورة وطنية ديمقراطية حتى في جزء واحد من اليمن، فوق رفضه القول بوجود ثورة أو مرحلة وطنية في اليمن عموماً، ومن ثم فإن الاستنتاج الذي خلص إليه الأخ الأشطل غير دقيق عندما كتب: «لا يمانع الدكتور أبو بكر (من) تعدد المدارس الفكرية، فهو يمكن أن يتعايش مع أصحاب فكرة المرحلة الوطنية- والرأي المعبر عنه في رسالة «قبل الوصول إلى الكونغرس»، للأخوين عمر الجاروي وعبد الرحمن عبد الله، وكذلك السيد عبد الرحمن علي الجفري» صاحب «رؤية صافية حول قضية الوحدة».

الأخ السقاف- ونحن معه- ينكر وجود شيء اسمه المرحلة الوطنية الخاصة والحالية من أي بعد اجتماعي. وهو من ثم تمسك بمفهوم الثورة بجانبيها الوطني والديمقراطي، وهو ذات المفهوم الذي تمسك به كل قوى التقدم اليوم. غير أنه يتصوره أن مثل هذه الثورة لم تشهدها اليمن بعد، وليس لها اليوم حتى في أحد شطريه، وأنها ما تزال ما تزال في الطريق، هو ما تختلف معه عليه. وهو يعرب عن مثل هذا التصور في أكثر من مكان من مقالته، بما في ذلك قوله: «إن

كون مرحلة الثورة الوطنية الديمقراطية فى جدول أعمال التطور التاريخى فى الجنوب والشمال لا يعنى أنهما يمران بها بنفس الدرجة ونفس الدلالة، فذلك أمر محكوم بأسـس واقعهما الاجتماعى الاقتصادى « وإذا كان الشطران يمران بهذه المرحلة، كما يقرر الأخ عبد الله، بالرغم من اختلاف التوجهات السياسية والاقتصادية فى الشطرين، ووافقنا جدلاً على هذه المسألة، فكيف تحدث هذه الثورة الوطنية الديمقراطية فى الشطرين. إنه لا يقول لنا كلمة واحدة بهذا الشأن؟

لقد استنتج الأخ الأشطل من صيغة شريكه فى النقاش أنه يوافق على وجود شىء اسمه ثورة ديمقراطية فى اليمن، ومن هنا تساؤله: «إذا كان الأمر كذلك، ليس من المنطقى وجود أوجه للتشابه، وكذلك لوجه للاختلاف بينهما؟ ولكن الدكتور السقا لا يرى إلا الاختلاف والتناقض بين النظامين»، فى الوقت الذى يؤكد فيه مجدداً تمسكه برأيه القائل بأن مثل هذه الثورة قائمة فى اليمن عموماً، وليس فى شطر فقط، - وهو ما نذهب إليه نحن- حيث يقول: «فالتقاطع بين الصراع الطبقي والصراع الوطنى- الذى يعتبر سمة من سمات المرحلة الوطنية الديمقراطية فى بلادنا يجعل من قضية الوحدة اليمنية ضرورة استراتيجية...».

والواقع أن الأخ السقا لا يتحدث عن ثورة وطنية ديمقراطية قائمة فى الواقع الاجتماعى، وإنما عنها «فى جدول أعمال التطور التاريخى فى الجنوب والشمال» ويتحدث عنها لا من التسليم بوجودها فى واقع اليمن الراهن، وإنما من باب الفرضية الجدلية بقصد محاجة زميله. وإذا فرض «ووافقنا جدلاً على هذه المسألة، فكيف تحدث هذه الثورة الوطنية الديمقراطية فى الشطرين. إنه لا يقول لنا كلمة واحدة بهذا الشأن. وإذا كان الشطران يمران فعلاً بهذه المرحلة، فلماذا الوحدة إذا؟».

الصفة واضحة تماماً: فلا ثورة وطنية ديمقراطية هناك. ولو قد وجدت لتتحقق الوحدة اليمنية على الفور، حيث أن هناك علاقة عضوية بين مثل هذه الثورة وبين الوحدة، بحيث لا يتصور حدوث إحداهما دون تحقق الأخرى. وعدم تحقق الوحدة اليمنية حتى اليوم دالة على عدم قيام مثل هذه الثورة التى لا تسمى كذلك إذا لم تحقق الوحدة!

وهو طرح- كما سبق أن أشرنا- يزاوج بين مفهوم الثورة الوطنية الديمقراطية التى وإن كانت الوحدة الوطنية والقومية أحد أبعادها إلا أن عدم تحققها فى ذات اللحظة التاريخية لا ينفى وجود الثورة، وبين معضلة الوحدة الوطنية أو الوحدة القومية التى لا يبنى تأخر تحقيقها حتى تتوافر كامل شروطها الموضوعية والذاتية البالغة التعقيد وجود ثورة وطنية ديمقراطية نجحت فى تحقيق العديد من مهامها السياسية والوطنية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، كما هو الأمر مثلاً مع ثورة ١٤ أكتوبر فى جنوب الوطن.

إن مما يدعو إلى الحيرة أن الأخ السقا فى مضمار جدله مع الأشطل حول طبيعة الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية فى كل من الشطرين يكاد يقول بوجود ثورة اجتماعية ديمقراطية فى جنوب الوطن، وإن لم يستخدم هذا المصطلح، على عكس ما هو حادث فى شمال الوطن، حيث تتسع الملكية العقارية الزراعية والملكية الرأسمالية ويتنامى الارتباط بالمؤسسات الرأسمالية

العالمية، بل والعربية.

فهو يقتبس من الأشطل رأيَه في أن «الانطوائيين»- أى دعاة الوحدة الطبقية- «يتجاهلون شبكة العلاقات والقواسم المشتركة بين الشطرين على صعيد السياسة الخارجية التى تكاد تكون واحدة، وعلى صعيد السياسة الاقتصادية التى تتماثل فيها أشكال الملكية الاقتصادية، وإن كانت تختلف من حيث النسبة...»، ويرد عليه على النحو التالى: «إن التهافت الداخلى واضح فى الفقرة السابقة، فلا وجود فى الاقتصاد السياسى لمعيار كمى عند توصيف أوضاع متباينة، كما هو الحال فى شطرى اليمن، فالأمر هنا ليس فى النسب والحساب الكمى للظواهر، ولكن فى المحتوى الاجتماعى للملكية وأشكالها ووظائفها، أى فى الاختلاف النوعى، الذى يعبر عن نفسه فى توزيع الثروة والسلطة داخل المجتمع»، «إن الملكية الزراعية الكبيرة فى الشمال، وكذلك المتوسطة تزداد ارتباطاً بالاستعمار الرأسمالى فى الأرض من ناحية، وبالمؤسسات السابقة على الرأسمالية فى نفس الوقت.

كما أن القطاع الرأسمالى المرتبط بالرأسمال العربى والدولى يحتل موقعاً احتكاريّاً فى كثير من القطاعات الاقتصادية. وهذان ملمحان أساسيان لا وجود لهما فى أشكال الملكية فى الجنوب».

والسؤال هو- فى ضوء هذه الحقائق المادية- ما الذى يمكن أن يوصف به كل من الوضعين الاجتماعيين فى شطرى اليمن؟ ألا يمر أحدهما بثورة وطنية ديمقراطية تسير فى طريق التوجه الاشتراكى، بينما تتحرك الملكية الزراعية الكبيرة والمتوسطة، شأن القطاع الرأسمالى، فى اتجاه التطور الرأسمالى والارتباط المتصاعد بالرأسمال العالمى فى الشطر الآخر؟ أو بحسب تعبيره هو الذى وجهه للأشطل: «وما اسم هذا الاختلاف بين الشطرين...؟

إن التسليم بذلك يعنى إعادة النظر فى القول السابق بأنه ليس هناك ثورة وطنية ديمقراطية على الإطلاق لا فى اليمن عموماً- حتى بقيام ثورة سبتمبر- ولا فى أحد شطريها- رغم انتصار ثورة ١٤ أكتوبر- كما يعنى العودة عن القول بأن الثورة الوطنية- بإطلاق- ما تزال «فى جدول أعمال التطور التاريخى فى الجنوب والشمال».

غير أن السياق العام لمقالة الأخ السقايف يبين أنه فى جانب رأيه القائل بعدم وجود ثورة وطنية ديمقراطية، وأن حدوثها متوقف على الصراع السياسى المأمول، وأن المقارنة التى أوردتها بين الوضعين الاجتماعيين فى الشطرين الهدف منها هو إبطال حجة زميله فى أن هناك تشابهاً بينهما ليس إلا، دون انتهاء إلى ما فى ذلك من مفارقة ومن تناقض مع قوله بالنعناع وجود الثورة الوطنية الديمقراطية من أسامه بينما المقارنة من حيث هى تثبيت وجودها حتى بدون التلطف بذلك!

على أن العودة إلى أطروحة الأخ السقايف القائلة بأن «المهمة التاريخية للوحدة اليمنية هى إجهاد المرحلة الوطنية الديمقراطية» ربما قدمت لنا جوابه الشافى، وتكفلت بهل للفر. فقيام دولة الوحدة هو الذى ينجز الثورة الوطنية الديمقراطية، وليس العكس، ولا يستحق أية حركة صفة

الثورة هذه إلا إذا ارتبطت بقيام دولتها التي لا تكتمل إلا بها، بل لا تتحقق إلا بها. وأية حركة لا تحقق ذلك فهي لا تعدو أن تكون عملية تغيير في البنية الاجتماعية بهذا القدر أو ذاك، دون أن ترقى إلى المستوى التاريخي لأية ثورة وطنية ديمقراطية حقة، ودون أن تتمكن من تغيير البنية القبلية والطائفية والإقليمية. «إن الثمائل أو التطابق في الأوضاع نتيجة للصراع، وليس مقدمة للوحدة، الوحدة هي التي تنتج الثمائل والتشابه» - كما يقول.

وقبل قيام دولة الوحدة هذه التي تنتج الثمائل والتشابه في الوضعين الاجتماعيين القائمين في الشطرين، فإنه ينبغي استبعاد وجود الدولة «الشرطية» من أي حساب عند الحديث عن الصراع السياسي من أجل الوحدة، ومن ثم من أجل الثورة الوطنية الديمقراطية التي تقوم في ظل وبفضل دولة الوحدة هذه.

وحتى اتفاقيات الوحدة التي أبرمت بين دولتي اليمن منذ خريف ١٩٧٢ وحتى اليوم لا قيمة حقيقية لها، من حيث صدورها عن «دولتين» لا عن «الشعب» وأنها نتيجة مساومات لتجنب انفجار الحرب وللتعايش السلمي بين النظامين. «إن رفض الاتجاهين تجاه «الانطوائيين» الذين يقولون بثورة وطنية ديمقراطية في الجنوب يخشون على مصيرها من أية وحدة فورية اتجاهية، واتجاه «القرورين» الذين يقولون بمرحلة وطنية واحدة في كلا الشطرين ولا يرون من ثم مانعاً حقيقياً من التعجيل بتحقيق دولة الوحدة (الشهاري) إن رفض هذين الاتجاهين «لا يجب أن يسلمنا حتماً إلى رفض مبدأ الصراع السياسي، كما يفعل الأخ عبد الله، بل إلى التمسك به، وإلا أناط الوحدة بالاتفاقيات والمساومات بين دولتي الشطرين. والوحدة شأن شعبي في الأساس. إن الانطوائيين والقرورين معاً يرفضون الصراع السياسي، وهنا يلتقي بهم الأخ عبد الله. فلا شك أن الانطوائيين يجعلون الوحدة أمراً موكلاً إلى التطور على مدى السنوات القادمة، وأن القرورين لا يرون أي معنى لمفهوم الصراع، «فالكل شعب واحد» ولا وجود لأي اختلاف أو أية فروق على أي مستوى من المستويات». وكلا الاتجاهين: الانطوائيين، والقروريين، لا يبقى أمامهما لتجنب التصادم بينهما رأساً برأس سوى التفتيش عن «مجموعة من البديهيات الدبلوماسية: كالحديث عن نقاط الاتفاق وتجنب نقاط الخلاف، التي تنتظر الحل مهما أمعن في تجنبها كل دهاقنة السياسة وداهاتها. ولا شك أن ممارسة الدبلوماسية خير من اللعب بالنار، ولكن هذا ليس استراتيجية سياسية كافية للتصدي لشأن تاريخي كالوحدة.

إن الإشكال التاريخي في مسألة الوحدة اليمنية إنه لم تتصد له حتى الآن قوة تاريخية صاعدة، بوضعها له في جدول أعمالها التاريخي. ولذا يظل الإلحاح على الحوار المفتوح والمتكافئ طريقاً دبلوماسياً نحو حلول «دولانية» أي تقوم بها الدولتان لا المجتمع اليمني.

فالجماهير غائبة لأنها لم تفلح إلى اليوم في خلق منظمات سياسية ونقابية فاعلة تدافع يومياً عن الوحدة، وهذا النوع من الفاعلية السياسية وحده ضمان عدم تعميق التجزئة، وليس الاتفاقات



## السياسية أو الاقتصادية بين الدولتين.

«وليست هذه دعوة لرفض كل ما تقدمه الدولة، ولا سيما إذا كان يضع أقدامنا ولو على شبر من الطريق المؤدى إلى الوحدة، ولكنها محاولة للتفكير فى الوحدة بمنطق العمل السياسى الديمقراطى حتى لا يكون مانع الحق قادراً على سحبه من التداول غداً».

واضح أننا أمام نظرة مثقلة بالشك وعدم الثقة فى الدور الذى يمكن أن تنهض به «الدولة» من حيث هى إزاء قضية الوحدة اليمنية، وإزاء نظرة تماوى بين «الدولة» هنا والدولة هناك. والفارق فى البنية الاقتصادية- الاجتماعية لكل من الشطرين الذى تحدث عنه الكاتب لا ينعكس فى بنية الدولة لكل منهما، ولا فى سياستهما إزاء الوحدة. فلا فرق لا فى رؤية ولا ممارسة الدولتين تجاه مسألة الوحدة. فتصور «الميثاق الوطنى» للمؤتمر الشعبى العام كتصور «برنامج الحزب الاشتراكى اليمنى» حيالها لا تقدم حلاً، ومجمل ممارسات السلطتين المتعلقة بموضوعها واحدة. والهدف واحد، وهو الوصول إلى اتفاقات تمتع بنشوب الحرب، ذلك كان الشأن منذ توقف حرب ١٩٧٢ فما بعد، وهو إليها الجماهير عن قضية الوحدة التى هى قضيتها لا قضية الدولتين، وتنوعها يمثل هذا المخدر والمسكن المؤقت. «إن موقف الناس الصلبى من العمل السياسى فى سبيل الوحدة لم يتغير. إن الذى تغير هو مصلحة النظامين فى إيجاد نوع من اتفاق الحد الأدنى للتعاش وحسن الحوار فى ظروف ما بعد يناير ١٩٨٦»، وهو فى حد ذاته خير من الحرب، غير أن ذلك ليس هو المطلوب. ما هو مطلوب هو «استراتيجية سياسية كافية للتوصل لشأن تاريخى كالوحدة». وهذه لا تستطيع وضعها «الدولة» وإنما «الجماهير» أو المواطنون العاديون، إذا ما أتيت لهم حرية العمل السياسى. والمسألة فى هذا السياق ليست فى رفد قيادتى الشطرين بالتأييد أو الدعم، بقدر ما هى فى المهادنة التاريخية للمواطنين فى صوغ ملامح الوحدة، ورسم خريطة التطور القادم».

وعلى الرغم من عدم سلامة هذه النظرة «الشعبوية» تجاه قضية الوحدة. وعدم صحة التعامل مع «الدولة» بهذا القدر من الاسترابة، وعدم موضوعية المطابقة بين الدولة «الديمقراطية» والدولة «البيروقراطية»، فإن السؤال الذى يطرح نفسه هو- ولا سيما والكاتب يقول رغم كل ذلك: «ليست هذه دعوة لرفض كل ما تقدمه الدولة»- لماذا لا تساهم الحركة الجماهيرية والوطنية عبر أشكال تنظيماتها المخاضة حالياً ويساهم «المواطنون» فى توسيع دائرة الاتفاقات بين الدولتين، بحيث يوجد أساس مقبول ومتوازن تراعى فيه مصالحها ومصصلحة قضية الوحدة ذاتها، وبحيث يقوم من ثم شكل ملائم ومن لدولة اتحادية كونفدرالية؟ أليست مثل هذه «المساومة التاريخية» مقبولة؟ الا يمتلك الأخ الأشطل الحق عندما طرح مثل هذا السؤال أيضاً: «البيست الوحدة فى حاجة إلى مساومة تاريخية محصورة؟»، طالما وشروط الوحدة الاندماجية لم تتوافر بعد؟

ورغم تجسيم الأشطل لجوانب التماثل الاقتصادى والتشابه فى السياسة الخارجية بين الشطرين إلا أنه لا يلقى التباين بينهما على هذه الأصعدة نفسها وعلى المستوى الأيديولوجى فالتوجه

السياسى عامة- رغم ما يبدو من تضارب فى طرحه نبهنا إليه فى مقالنا السابق الذى عقبنا عليه- ومن هنا اقتراحه لـ «الوحدة الممكنة» وتحفظه على فكرة «الوحدة الاندماجية» فى الوقت الراهن.

ولذلك فإنه غير صحيح ما استنتجه الأخ السقاف من «أنه يلتقى بأنصار الوحدة الفورية» «أو تتوافر على الأقل مقومات هذا اللقاء...».

إن الحيفيات الهامة التى أوردتها فى تعقيبه على زميله، والتى رفض بها فكرة «الوحدة الاندماجية» وتحفظ بها أيضاً على مشروع دستور دولة الوحدة «الذى لا يراعى توازن المصالح السياسية بين الشطرين»، وإن تقييمه للدور الذى يمكن أن تنهض به «الدولة» فى كل من الشطرين تجاه إقامة «شكل وحدوى أولى» ممكن منذ اليوم- إن ذلك كله لا يضع الأشتل فى ملكوت «المثالي» وإنما يرسخ أقدامه فى أرضية «الواقعي» حتى وإن اختلفنا معه فى اقتراحه بأن تذوب «الشخصية الدولية لكل من الدولتين اليمينيتين فى دولة مبنية اتحادية»، من حيث أننا نرى أن الخطوة الأولى الأكثر موضوعية وواقعية هى إقامة دولة اتحادية كونفدرالية تقم بدورها إقامة دولة اتحادية فيدرالية، تقود بدورها- فى مرحلة لاحقة ومن خلال نضوج الشروط اللازمة- لدولة وحدوية اندماجية.

لقد استنتج الأخ الأشتل من معالجة شريكه لقضية الوحدة معالجة نظرية دون أن يخرج بها من «مختبره الفلسفى» إلى أرض الواقع ومن سد الباب أمام أى شكل ممكن من أشكال الوحدة أنه «انعزالي» لا «وحدوى»، فهو «فى الوقت الراهن يعبر عن وجهة نظر محددة لا تضع قضية الوحدة اليمنية ضمن اهتماماتها السياسية الرئيسية والمباشرة. فالوحدة شأن تاريخى، ولن تحققها إلا كتلة تاريخية صاعدة.. لا تعرف مكوناتها، ولا تعرف متى ستهل علينا ومن أين؟ خاصة وأن الدكتور يجزم بأن «شعار الوحدة.. لم يكن فى يوم من الأيام فى صلب أى برنامج سياسى (يمنى) بصورة جادة»، وهو «يجهد نفسه اليوم لتبرير الانعزال والانشطار حتى فى إطار قطر عربى واحد»، وهو لذلك «بدلاً من عرض آرائه وتصوراته حول قضية الوحدة اليمنية فى الوقت الراهن- حتى وإن كانت تعبر عن موقف سياسى يبرر الانعزال من أجل الوحدة «الطبقية»، التى ستحققها كتلة تاريخية مجهولة الهوية، قرر أن يخوض معركة نظرية لا وجود لها، فافتعلها، فاستفترقه...» معركة «تستهدف إبراز عوامل التجزئة فى الواقع اليمنى- ليس بقصد استيعابها ومراجعاتها لبناء صرح الوحدة الوطنية على امتداد الوطن- وتعميق حسن الانتماء الوطنى- كمقدمة ضرورية لتفتيت «البنية الاجتماعية القائمة على المؤسسة القبلية»، وإنما لتبرير وجهة نظر سياسية قوامها الانعزال» «وعلى أية حال، كيف يمكن لنا أن نساهم تاريخياً، إذا أصبح التاريخ قيداً لنا؟» ثم «إنما كان هناك ما يستلزم تأجيل الوحدة الاندماجية تاريخياً- فما هو مبرر صد (سد) الباب أمام شكل من أشكال الوحدة- حتى إذا كان شكلاً أولياً- بل يعترض الدكتور السقاف حتى على اتخاذ خطوات وحدوية متواضعة؟ لا غرابة.. إنه يعتبر تحقيق سياسة حسن

الجوار بين شطرى اليمن أقصى أمانى الوطنيين اليمنيين».

إن مما يدخل فى باب الطرافة أن تهمة «الانعزالية» التى يدفع بها الأشطل شريكه فى الحوار يوجهها هذا- وإن كان يستخلم لفظه «الانطوائية» و «الانطوائيين»- إلى أولئك الذين «يجعلون الوحدة أمراً موكلاً إلى التطور على مدى السنوات القادمة» وإلى الحركة السياسية اليمنية المنظمة بجميع أحزابها الإصلاحية والوطنية ومنذ منتصف الخمسينيات وإلى اليوم. وضمن هذه الحركة يدخل الحزب الاشتراكى اليمنى، بقطع النظر عن الاسلوب الجدلى الذى عالج به- نظرياً- القضية الوطنية والقضية الاجتماعية، حيث أنه شأن جميع الأحزاب لم يضع- عملياً- قضية الوحدة اليمنية فى مقدمة جدول أعماله. ولا يستثنى من تهمة «الانطوائية» هذه إلا الطلبة اليمنيين فى القاهرة الذين كانوا أول من رفع لواء الوحدة منذ منتصف الخمسينيات، والا الحركة العالمية فى عدن. وحيث أن الأخ السقاف كان من الوجوه الهازرة وسط هؤلاء الطلبة «الوحدويين»، فإن تهمة «الانعزالية» بعيدة عنه منذ هذا الوقت. ذلك فعوى ما تقوله مقالته: «فقرى التغيير على اختلافاها، كانت تراجعه الإمامة فى الشمال والاستعمار البريطانى. ولم تتوحد لا بحزب واحد، ولا بجهبة تضم عدة أحزاب فى أى يوم من الأيام منذ نشأة حركة الإصلاح، ثم المعارضة فى الشمال والحركة الوطنية ثم مقاومة الاستعمار فى الجنوب»، وشعار الوحدة اليمنية «لم يطرح إلا على استحياء» فى مجمل الحركة السياسية، وفى المناسبات، ولم يكن فى يوم من الأيام فى صلب أى برنامج سياسى بصورة جادة فى ذلك الزمان والأن. فالوحدة اليمنية طرحت على الأحزاب عام ١٩٥٦ من قبل اللجنة التنفيذية (المؤتمر الطلاب اليمنية الدائم بمصر). وهذه كانت ترى فى الأمر شيئاً من الترف النظرى ورومانسية الشباب التى تهرب من الواقع. ولكن الإشكال النظرى كان قائماً بصورة من الصور فى الفكر السياسى اليمنى فى اليمن كله. وكان الإيمان البسيط، بل الساذج فى إمكان تحقيق الوحدة اليمنية بشىء قليل من تكثيف النشاط السياسى والدعائى موجوداً فى أوساط الحركة السياسية الطلابية فى القاهرة، وإن تقريب وجهة نظر الأحزاب ممكن، لا سيما وأن الحركة العمالية شهدت بداية صعودها وبروزها كقوة مستقلة وتأسيس المؤتمر العالى بعد اضطرابات مارس المجيدة»، «فالعالم اليمنيون وضعوا الوحدة فى جدول أعمالهم، وكانوا سباً مباشراً فى حديث الأحزاب عنها، وتزامن ذلك مع النشاط الوحدوى للحركة الطلابية الوطنية اليسارية فى مصر عام ١٩٥٦» وفى هذا الصدد «نذكر باعتزاز أحد رواد الماركسية فى اليمن، بل والجزيرة العربية، الفقيد عبد الله باذيب، فقد كان من أكثر المناضلين إلحاحاً على الربط بين النضال السياسى الوطنى ضد الاستعمار والنضال النقابى...». ولكن «كان باذيب يشلب لحظة التحرر الوطنى فى الممارسة السياسية، وكلما ربط العمل النقابى بها» على لحظة النضال الوحدوى، حيث ظل مثل هذا النضال مقفولاً منذ الخمسينيات وإلى اليوم، رغم وجود تنظيمات ترده القول بأن ظلها التنظيمى والسياسى يمتد على نطاق الساحة كلها، ومنها الحزب الاشتراكى اليمنى. وحتى افتراض صحة هذا القول فالهم هو الصراع السياسى اليومى الوطنى والجماهيرى من أجل

تحقيق الوحدة ومثل هذا الصراع لا وجود له لا من قبل ولا من بعد. « لكن يشمل الصراع الوطن كله، لا بد من أن تكون قضية الوحدة قوة محركة للجماهير فيه كله من أقصاه إلى أقصاه. وعندئذ فقط تتضح وحدة الوطن من خلال قيادة الصراع في سبيل الوحدة والتقدم. وأزعم مرة أخرى أن قضية الوحدة لم تطرح على هذه الشاكلة في أي يوم من الأيام وحتى يوم الناس هذا. إذا الوحدة هنا تنظيمية محض لحزب لم تكن الوحدة في مقدمة جدول أعماله، «ومن هنا ليس مفهوماً البتة أن يقول الأخ عبد الله إن دائرة الصراع السياسي والاجتماعي تشمل الوطن كله «ماذا تعنى كله هذه؟ هل يمكن أن يوجد تنظيم واحد استلم السلطة في الجنوب، وله حضور في الشمال، أي يوجد في ظل وطن يمكن في المستقبل، ولكنه الآن مجزأ سياسياً، لنقول إن الصراع يشمل كله؟ «وبرنامج الحزب الاشتراكي اليمني- على عكس تأويل الأشطل له- «لا يقدم تصوراً لنظام سياسي يبنى واحد، ولا يمكن أن يخرج بهذا التصور من قراءته. أما الترابط الديالكتيكي الذي يراه الأخ عبد الله في البرنامج فهو لا يلغى الجوهر الطبقي لوحدة، بل يرى إمكان تحقيقها من خلال وحدة أداة الثورة. وهذا التعبير يرد عدة مرات في البرنامج. ولكاتب هذه السطور اعتراض محدد عليه. «وما أن «الوحدة اليمنية شأن سياسي تاريخي داخل حركة الصراع الاجتماعي، وليست خارجة، ومسألة قيادة المسعى التاريخي نحو الوحدة ممارسة للصراع الطبقي داخل المرحلة الوطنية الديمقراطية التي لا يفصل بينها وبين الوحدة ودولتها القادمة المنشودة سور الصين العظيم» فإن «الأهم والأخطر تحديد القوى التاريخية التي تناوب بها مهمة الوحدة وشروط النظام السياسي الملائم في الشمال والجنوب لطرح قضية الوحدة. وبعد ذلك تتضح الرؤيا».

ما من شك في أن سيف التجزئة الإقطاعية- الاستعمارية كان قد نحت عميقاً في الجسم اليمني، غير أنه لم يستطع أن يلغى الذاكرة التاريخية لشعب بكامله، ولا سيما وأن الإمامة الإقطاعية ذاتها هلت- رغم معاهدة صنعاء لعام ١٩٣٤ التي اعترفت بمقتضاها بالوجود البريطاني في جنوب الوطن لمدة ٤٠ عاماً والتي جددت عام ١٩٥١- تتمسك بشرعية انتماء هذا الجزء بالوطن الأم، ومن هنا رفض جامعة الدول العربية إعطاء سلطنة لحج حق العضوية فيها. وجاءت حركة التوحيد القومية العربية- ولا سيما بعد تسلم الناصرية قيادتها وتحولها إلى حركة سياسية فعالة منذ معركة السويس عام ١٩٥٦ وتمكنها من إقامة أول تجربة وحدوية عربية (الجمهورية العربية المتحدة)- جاءت لتكون أحد العوامل في تفجير الجدل حول الوحدة اليمنية وعما إذا كانت لها الأسبقية على الوحدة العربية أم أن هذه هي الإطار الأعم الذي يتسع لكل قطر وشطر.

ومن من شك في أن الحركة العمالية اليمنية التي كانت عدن بؤرتها والتي كانت تتألف عناصرها من شتى أنحاء اليمن، وفئة المثقفين الجدد بكل انتماءاتهم الوطنية والقومية والأمية سواء كانوا في داخل اليمن أو في الخارج للدراسة قد عبروا بقدر كبير من الحساسية عن شعور الانتماء إلى وطن هو اليمن.

غير أنه رغم ظهور حركات انعزالية أو انفصالية أو شطرية إصلاحية لم تكن تطمح إلى أكثر من الحكم الذاتي لمعدن كالجمعية العنبدية، أو إقامة دولة ذات استقلال شكلي في منطقة النفوذ البريطاني، أو إدخال إصلاحات دستورية على نظام الإمامة في الشمال، فإن هاجس الوحدة اليمنية لم يكن غائباً تماماً لدى شرائع من البرجوازية الوسطى والصغيرة المتمركزة في عدن ساعد في ظهوره بروز بعض العناصر المثقفة ذات الميول القومية والماركسية، هذا الهاجس الذي تجسد تنظيمياً في «الجبهة الوطنية المتحدة» التي كان بمن شارك في تكوينها محمد عبده نعمان الحكيمي وعبد الله عبد الرازق باذيب، وكان من أهدافها البعيدة العامة والغامضة «إنشاء جمهورية للساحل اليمني ذات نظام مركزي تتألف من المحميتين ومن اليمن. وتكون عدن هي العاصمة مؤقتاً بانتظار سقوط الحكم الملكي في صنعاء» (راجع تفاصيل صيرورة الجبهة ومواقف الحركات الإصلاحية من قضية الوحدة وغيرها في كتابنا «الخروج من نفق الاغتراب وإحداث ثورة ثقافية في اليمن»، وراجع فيه مواقف الأحزاب الوطنية من الوحدة اليمنية ومن قضية إمامة جبهة عريضة).

كما تدعى ملاحظته أن الجبهة تشكلت في نوفمبر ١٩٥٥، أي قبل أن تبرز الحركة العمالية في شكلها لتنظيمي النقابي القوي بعد إضرابات مارس ١٩٥٦ وقبل أن يتعقد مؤتمر الطلاب اليمنيين في القاهرة في ٢٣ يوليو ١٩٥٦.

وما ينهض التذكير به كتابات عبد الله باذيب في الـ حف منذ عام ١٩٥٥- على الأقل- كانت تعتبر عدن والمحميات جزءاً لا يتجزأ من «الجنوب» أو «الجنوب الكبير» أو «الجنوب العربي» أو «الجنوب العربي الكبير»- قاصداً بذلك كله اليمن- وتحدث عن ضرورة وحدته. وعندما أصدرت اللجنة التنفيذية للطلاب اليمنيين في القاهرة بيانها حول الوحدة اليمنية وموقف الهيئات السياسية منها عقب عليه باذيب بأنه لا خلاف عليها وأن «الجنوب كل واحد لا يتجزأ» وأن له «قضية واحدة ذات كفاف وطني في سبيل التحرر الوطني والوحدة الوطنية الشاملة» «ولكن ما كان يمكن أن نمر عن هذه الوحدة بنفس الألفاظ التي صيغ بها بيان الطلبة، لأن ذلك تعذر في ضوء الظروف الراهنة» وأنه رغم وجوده ضمن تجمع الهيئات «المؤتمر الوطني» فإنه تحفظ على فكرة إقامة «دولة اتحادية مستقلة ذات سيادة» من عدن والإمارات الجنوبية. غير أن تعقيب اللجنة التنفيذية ببيان صدر في ١٩٥٦/٨/٥ قد أشار دهشة باذيب للهجته التلقينية: «إن كل ما أرجوه هو أن لا يعتقد بعض الزملاء أنهم اكتشفوا وحدة الشعب اليمني في القاهرة. فإن ما نقوله ببائناهم اليوم قد قيل هنا منذ زمن بعيد.. وهو يتحقق كل يوم خلال نضالات الشعب».

وكتابات باذيب ورفاقه- سواء خلال فترة وجودهم في إطار رابطة أبناء «الجنوب العربي» أو بعد خروجهم منها، ثم بعد تشكيل تنظيمهم «الاتحاد الشعبي الديمقراطي» تربط ربطاً عضوياً بين العمل النقابي والعمل الوطني، والتحرر من الاستعمار والاستبداد وتحقيق الوحدة اليمنية. حتى

ولو تخللت ذلك فترة- خلال وجود ياذيب فى شمال الوطن لظروف قهريه.  
وهى ذات الفترة التى تراجد فيها معه فى تعز بعض منتقديه من الطلبة الذين عادوا من  
القاهرة- ارتأى فيها استخدام وتصعيد التناقضات الثانويه بين الإمامة الإقطاعية والاستعمار  
البريطانى، قبل أن يعود إلى عدن ليعلن عبر «الميثاق الوطنى للاتحاد الشعبى الديمقراطى» الذى  
شكل فى ١٩٦١/١٠/٢٤ دعوته لمواجهة الاستعمار والاستبداد معاً والتضال من أجل التقدم  
الاجتماعى وتحقيق الوحدة اليمنية على أسس تحررية ديمقراطية.  
ومن المعروف أن ياذيب هو الذى دعا منذ الخمسينيات إلى إقامة جبهة وطنية عريضة تنهض  
بالمهام الأثقة المذكور.

ويكفى أن الشعار الذى تصدر «الميثاق الوطنى»، وهو «نحو يمين حر ديمقراطى موحدى» قد  
غدا- عملياً- شعاراً للحركة الوطنية اليمنية الديمقراطية اليوم.  
كما يلتفت الانتباه أن الميثاق فى الوقت الذى أشار فيه إلى أن الأوضاع فى الشمال قد تتغير  
«قبل أن يتحرر الجنوب من الاستعمار» مما يلقى بمسئولية تحريره «علينا جميعاً أبناء اليمن  
بشطره» فإنه أوضح أن الجنوب سيقتر «مسيره» تبعاً لمصلحته ووفقاً للظروف القائمة فى الشمال  
حينئذ!»

وعدا ذلك كله فإن عبد الله ياذيب منظور إليه اليوم من قبل شتى أطراف الحركة الوطنية  
الديمقراطية اليمنية بأنه الرائد الأول للفكر الماركسى فى اليمن، وليس مجرد أحد رواده.  
وإذا كان ياذيب قد طرح شعار جبهة وطنية عريضة على نطاق الساحة اليمنية كلها، فإن فرع  
حركة القوميين العرب فى اليمن قد طرح فكرة قيام «تجمع قومى» لا يستبعد منه سوى  
الشيوعيين اليمنيين- تجاوباً مع حمى العداة للشيوعية التى أصابت الساحة العربية كلها مع  
نهاية الخمسينيات ومطلع الستينيات- وظل يسعى إلى تحقيقه منذ عام ١٩٦٠ عبر مشاريع  
ولقاءات تمت فى القاهرة لهذا الغرض، على أن تكون مهمته شاملة للساحة اليمنية كلها، وهدفه  
القضاء على الاستعمار والاستبداد والإقطاع والاحتكار والطائفية. ولم يتوقف هذا المسعى حتى  
قيام ثورة ٢٦ سبتمبر ١٩٦٣.

ومما ينهض التذكير به أيضاً أن تنظيم كل من الماركسيين وحركة القوميين العرب والبعث كان  
متمتداً على نطاق اليمن كلها، قاماً كما كان الأمر كذلك بالنسبة للنشاط السياسى، وإن ظلت عدن  
هى البؤرة التنظيمية والسياسية للجميع، وأن برامج هذه التنظيمات قد نصت على ضرورة تحقيق  
الوحدة اليمنية. وما كان ممكناً أن تكون الوحدة فى مقدمة جدول أعمالها، ذلك أن تحرير إرادة  
الشعب فى الشطرين وامتلاك مسيرته السياسى كان هو الشرط الأولي للشروع العمل فى تحقيق  
الوحدة اليمنية.

ولقد حالت الوضعية الجيوبوليتيكية وظروف التجزئة والصراعات القومية المحتدمة التى  
انعكست على اليمن دون توحيد القوى السياسية سواء فى شكل «جبهة وطنية» أو «تجمع

قومي». وحتى وإن تحققت هذه الوحدة- جدلاً- فإن قدراتها الفعلية في هذا الوقت كانت ستكون دون المستوى المطلوب الذي يحقق شعاراتها العامة في التحرر والتقدم والوحدة. وعندما قامت ثورة ٢٦ سبتمبر ١٩٦٢ ومن بعدها ١٤ أكتوبر ١٩٦٣ بدعم مصري هائل أصبح عليهما المسحة القومية كانت الظروف اليمنية والعربية والدولية تفرض التعامل معهما كحدثين متباينى الغايات، رغم الترابط العضوي بينهما ووحدة الكفاح التي جمعتهما. ومن هنا صعب بقاء الوحدة التنظيمية للماركسيين والحركيين والبحث التي أخذت تضعف شيئاً فشيئاً. وكان قيام «الجبهة القومية لتحرير الجنوب اليمنى المحتل» في أغسطس ١٩٦٣ هو أبرز مظهر لذلك، وهو ما تجلّى في صورته السياسية والأيدولوجية في «الحيثاق الوطنى» للجبهة الذي أقر في مؤقراً الأول في تعز ما بين ٢٢- ٢٥ يونيو ١٩٦٥، حيث كان مركز الثقل فيه قضية تحرير جنوب اليمن وإقامة حكم وطنى ديمقراطى فيه، ومن ثم تحقيق الوحدة اليمنية «على أسس شعبية».

غير أن النضال من أجل وحدة القوى السياسية الديمقراطية سواء على مستوى الشطر أو مستوى التطرّف ظل مستمراً، وقد تحققت درجات من هذه الوحدة على خطوات من خلال التنظيم السياسى الموحد- الجبهة القومية ثم من خلال الحزب الاشتراكى اليمنى الذى خصص الفصل الأول لبرنامجها. «القضية الوطنية اليمنية»، واعتبر أن تحقيقها يهيئها الوطنى والديمقراطى ليس مرهوناً فقط «بوحدة أداة الثورة اليمنية» طليعة نضال الشعب من أجل إنجاز المهام الوطنية الديمقراطية والمهام الاشتراكية اللاحقة، وإنما هو أيضاً «يتطلب النضال الحاسم من قبل جماهير شعبنا اليمنى وحركته الوطنية فى عموم الوطن» (ص ٢٢).

وبقطع النظر عن أى ملاحظات تتعلق بالظروف السياسية الضاغطة- ولا سيما والتأثير الانتهازى اليسارى كان غير متجاوب لا مع إقامة حزب طليعى ولا مع تحقيق أى شكل من أشكال التوحيد الديمقراطى- وبقطع النظر عما تعرض له الحزب منذ قيامه وحتى اليوم من صعوبات وتعقيدات، فإنه يمثل بقيامه إنجازاً وطنياً وتقدمياً فائق الأهمية لا باعتباره رافعة لا غنى عنها، بل ورافعة طليعية، من أجل تحقيق الوحدة اليمنية الديمقراطية، بل وبصفته حامل لواء الفكر التقدمى الإنسانى الأسمى من مستوى السلطة فى هذا الموقع الاستراتيجى والمساسى الحساس من بلاد العرب.

وإصراره على التمسك بخياره التاريخى التقدمى والعظيم هذا هو الذى سيلهمه الحكمة فى كيفية التغلب على هذه الصعوبات والتعقيدات. وبفضل هذا الخيار امتلك النظام الديمقراطى الثورى العديد من الشروط الملائمة لا من أجل طرح قضية الوحدة اليمنية فقط، وإنما من أجل العمل على تحقيقها أيضاً.

وعند الحزب الاشتراكى اليمنى هناك تنظيمات وطنية وقومية وهدمية فى الوطن تسعى هى أيضاً لتحقيق الوحدة اليمنية، وتريد إرسالها على أسس ديمقراطية. غير أنها تفتقد حق الوجود

الشرعى، حيث لم يسن بعد قانون يسمح بالتعددية الحزبية وينظم العمل الحزبى وفق القواعد الديمقراطية المرعية عادة. وغياب الديمقراطية السياسية، بما فيها ديمقراطية التعددية الحزبية، هو الذى يضعف قدره مثل هذه الأحزاب على الوصول إلى الجماهير وتمثيلها وتنظيمها وقيادتها على طريق تحقيق المزيد من الحريات الديمقراطية، وطريق التقدم الاجتماعى والوحدة اليمنية الديمقراطية.

وفى ضوء هذا الواقع يمكن قراءة الصيغة التالية للأخ أبى بكر بصورة معكوسة: «الجماهير غائبة لأنها لم تفلح إلى اليوم فى خلق منظمات سياسية ونقابية فاعلة، تدافع يومياً عن الوحدة...». فمثل هذه المنظمات موجودة، ولكن الوصول إلى الجماهير هو المعضلة.

وما من شك فى أنه عند سن قانون للحزبية ستظهر أحزاب جديدة غير تلك الموجودة حتى الآن، بما فيها أحزاب وطنية وديمقراطية وماركسية ودينية مستنيرة، وأن بعضها ستكون قطرية وبعضها شطرية، وأن ذلك سيفتح المجال لتحالف حر قيما بينها قد يتخذ شكل جبهة وطنية هنا وأخرى هناك، تمهيداً لإقامة جبهة وطنية ديمقراطية عريضة على النطاق اليمنى كله. ويمكن لكل من «الحزب الاشتراكى اليمنى» و«المؤتمر الشعبى العام»- فى حالة الإقرار بالتعددية- أن يدخل كل طرفين فى بناء قيادة الجبهتين، وبالتالي الجبهة العريضة، حتى ولو سميت «التنظيم السياسى الموحد» وفقاً لما نص عليه «بيان طرابلس».

وفى ظل مثل هذا المناخ الديمقراطى والصحى ومناخ التعددية الحزبية التى تقبل سمة من سمات العصر ومظهراً حضارياً لا يعود فضله إلى الليبرالية البرجوازية فقط، وإنما تدعو إليه نظرية الاشتراكية العلمية أيضاً- وهو ما يشهد عليه التجديد الديمقراطى المتسارع، بما فى ذلك التعدد السياسى والحزبى فى المعسكر الاشتراكى اليوم فى ظل ثورة «البريستويكا»- أقول فى ظله ستحل معضلة المعضلات التى صعب تحقيقها منذ الخمسينيات، وهى توحيد قوى التجديد والتحرير والاستنارة والتوحيد والتقدم فى جبهة وطنية ديمقراطية عريضة طالما صرخنا من أجلها خلال السبعينيات عبر العديد من الأدبيات، وستوجد من ثم الرافعة التاريخية التى تكفل تحقيق الثورة الوطنية الديمقراطية فى عموم الوطن اليمنى، وتحقيق الوحدة اليمنية معها من خلال العديد من الأشكال الملائمة والمتدرجة، بل والسير قدماً فى طريق التوجه الاشتراكى.

ويتفق الزميلان السقا والأشطل على ضرورة إطلاق كامل الحرية للعمل السياسى فى عموم اليمن وعلى مبدأ التعددية الحزبية- وذلك فى رأينا هو المتحنى التاريخى العام الذى لم يعد مسألة اجتهادية بحثة فردية أو اجتماعية- على ألا يتكرر ما حدث فى الصومال ذات يوم حيث «نشأ فيها أكثر من سبعين حزبا سياسياً تشكل على أساس قبلى ومناطقى»، وأن تضبط «فى ظل سيادة القانون»- كما يرى الأشطل- وعلى أن تكون «مدخلاً أولياً للوحدة- وليس شرطاً لتحقيقها»، من حيث أن «القواسم المشتركة» كضرورة حماية السيادة الوطنية معناها السياسى الجغرافى وكذلك الاقتصادية» هى الأساس لقيام «الوحدة الممكنة» ذات الطابع الفيدرالى كخطوة أولى «فى عملية التوحيد التدريجى لليمن». وفى جميع الأحوال «فإن الوحدة اليمنية قد غدت ضرورة سياسية واقتصادية وشرطاً أولياً لإنجاز مرحلة الثورة الوطنية الديمقراطية بأناق



الاشتراكية»، ولا سيما بعد أن تجلّى بأن الواقع الموضوعى فى اليمن يبين فى ظل المتغيرات فى البلدان الاشتراكية- «وبأن أفاق التطور الشطرى باتجاه الاشتراكية باتت ضيقة للغاية، كما أن امكانية التطور الرأسمالى المتنامى على أساس تشطيرى وفى ظل المواجهة الحفينة التى تفرضها التجزئة لا بد وأن يصل إلى طريق مسدود».

ومن جانبه يقول الزميل السقاف: «فلنحقق النضج فى الحوار المستمر فى أشكال الصراع السياسى السوية، أى ممارسة الديمقراطية وبالتعدد الحزبى والاختلاف، وأن نكف عن إعلان طرف دون آخر مالكا وحيدا لكل أسهم الحقيقة اليمنية والحكمة اليمنية أو الإنسانية، وأن اقوال الآخرين باطل الأباطيل.

إن فتح كل الأبواب أمام الحوار ورفض الحرب بين الدولتين وسيلة لتحقيق الوحدة اليمنية، يجب أن تكون من مسلمات العمل السياسى فى الظروف الراهنة. وهذه الأمانى والأفكار لا يمكن أن تتخذ صورتها الواقعية إلا بإطلاق كامل حرية العمل السياسى على اتساع اليمن كله. وبداية البدايات انتزاع حق التعدد الحزبى وحرية المنظمات، أى أن يوجد نظامان سياسيان قائمان على التعدد فى اليمن. فالملمح السياسى المشترك بين النظامين الآن إنما هو وحدانية التنظيم السياسى فى الشطرين. فليكن التعدد مطلباً سياسياً تناضل الجماهير لتحقيقه هنا وهناك، فذلك هو المدخل التاريخى للتغيير والتحديث والتقدم والوحدة».

وكما هو الشأن فى الوطن العربى فإن الحوار فى اليمن ينبغى أن يتم بين التيارات الثلاثة: «القومى واليسارى والإسلامى».

وإذا تلتقى مع الزميلين فى هذه النقطة أو تلك مما له علاقة بالديمقراطية السياسية والتعددية والحزبية فإننا ننصّر أن الديمقراطية والتعددية سواء بالمعنى الليبرالى أو الديمقراطى الثورى أو الديمقراطى الاشتراكى تعنى إفساح المجال للقوى الاجتماعية والسياسية التى تسعى نحو تجديد وتطوير المجتمع فى ظل الشرعية القانونية وعلى أساس العمل السلمى البنّاء، بما فى ذلك العمل الوطنى المشروع من أجل التوحيد الديمقراطى والسلمى لليمن عبر التحالف السياسى الحر بين جميع التيارات الوطنية والديمقراطية والقومية والدينية المستنيرة والماركسية، وعلى أساس الحد الأدنى من الاتفاق والحلول الوسطى المتوازنة والمقبولة التى تراعى مصالح كل طرف، بما فى ذلك مصالح كلتا دولتى اليمن، بما يعنيه ذلك من قبول الدخول فى «مساومة تاريخية وسياسية» مشروعة تزكيتها المصالح الوطنية العامة المشتركة لكل الطبقات والفئات الوطنية تقضى بإقامة دولة كونفدرالية لحظرة أولى على طريق التوحيد الديمقراطى والسلمى الكامل للوطن. ولن تلقى حتمية الصراع الطبقي فى متناخ كهذا.

وكما يمكن للنظام الديمقراطى فى جنوب الوطن أن يرفض التعامل مع القوى الإسلامية غير العقلانية التى من منطلق أن «الإسلام هو الحل لكل شئ» ترى أن «الحاكمية لله وحده»- أى أن الحاكمية لهم كأوصياء على الدين الإسلامى- وتدعو إلى «الجهاد» ضد «الملحدين»- قاصدة بذلك كل قوة التقدم اليمنية- وأن يرفض مع هذه القوى التقدمية التعاون مع القوى السياسية التى عرفت بالانفصالية وبالارتباطات المشبوهة مع الأوساط الرجعية والاستعمارية، فإن من حق

نظام صنعا- في مثل هذه المرحلة الكونفدرالية من الوحدة- أن يتعاطى سياسياً مع أي قوى سياسية يراها قريبة من نهجه السياسي.

أما عند العمل على قيام جبهة وطنية ديمقراطية عريضة على نطاق اليمن سواء سميت كذلك أو احتفظت بتسمية والتنظيم السياسي الموحد باعتبارها أساساً لا غنى عنه من أسس دولة الوحدة الكونفدرالية والفيدرالية والاندماجية، فإنه لا مفر من أن تتفتح القوى الإسلامية المتزمتة، ممثلة في الأخوان المسلمين، بمنطق البرالية الرجوتية على الأقل الذي يرفض المسلمات المطلقة في العمل السياسي، والتعصب للرأى بحجة أنه «أمر الهى» غير قابل للمناقشة المنطقية، والقبول بممارسة السياسة عبر المؤسسات الدستورية البرلمانية والقانونية، والتسليم بالتعددية السياسية والفكرية، بما في ذلك اعتناق أى مذهب اجتماعى، وطنياً كان أو قومياً أو أمياً، وتشكيل الأحزاب السياسية، مع الاحتفاظ للحزب الإسلامى الذى يقبل بذلك كله بالدخول فى الجبهة العريضة أو العمل من خارجها، وهو نفس الحق الذى يحتفظ لغيره من الأحزاب.

بقى أن نشير إلى أن الزميل الأشطل تحدث عن أن «نهاية حرب الخليج قد أفرزت وضعاً سياسياً جديداً أدى إلى إنشاء تجمعات سياسية واقتصادية تستهدف السير نحو مستويات أرقى من التعاون على أساس التدرج فى التنسيق الاقتصادى على غرار السوق الأوروبية المشتركة التى تسير باتجاه الوحدة والتكامل الاقتصادى بغطى ثابتة. ومن الواضح أن هذه التجمعات العربية قد تفادت النموذج الأول لبناء الوحدة الاندماجية دفعة واحدة- والمقصود بذلك الجمهورية العربية المتحدة التى لم تصمد لأكثر من ثلاث سنوات». غير أنه لم يقل لنا رأيه فى تأثير «دخول أحد شطرى اليمن فى أحد هذه التجمعات على قضية الوحدة اليمنية حتى فى الشكل الفيدرالى الذى اقترحه لها.

نحن- من حيث المبدأ- لسننا ضد قيام تكتلات اقتصادية أو حتى وحدات إقليمية لدول متجانسة التركيب الاقتصادى- الاجتماعى- السياسى كتلك التى يجمعها الآن مجلس التعاون الخليجى. ومن هذه الزاوية فإن شمال اليمن بعيد جغرافياً ولا يشكل من ثم جزءاً من وحدة إقليمية للأطراف الأخرى فى «مجلس التعاون العربى»- مصر والعراق والأردن- ناهيك أن وضعه الاقتصادى والاجتماعى والسياسى له بعض الخصوصيات المتميزة.

وعدا ذلك فإن دخول أى شطر من اليمن فى تجمع عربى ما بكل الآثار السياسية المترتبة عليه سيدخله فى آلية ستدفع به بعيداً عن قضيته الوطنية الخاصة والمحورية، وهى تحقيق وحدة أو اتحاد اليمن أولاً قبل الدخول فى أى تجمع أو اتحاد. وفوق ذلك فإن هذه الخطوة تفت دون تشارور مسبق مع قيادة الشطر الجنوبي من الوطن ويعزل عن الحركة الوطنية اليمنية وجماهير الشعب. وكما كان محققاً د. عبد العظيم أنيس عندما كتب فى «الأهالى» فى ١٩٨٩/٣/١: «إن مشروع وحدوى أو تكاملى يستلزم تعبئة جماهيرية واسعة وقناعة جماهيرية بالاندفاع من أجل دعم هذا المشروع والاحساس بمزاياه. ومن هنا تظل (تظل) قضية الديمقراطية، وبدونها فقد نجد أنفسنا عائدين إلى الاتحاد الهاشمى بين العراق والأردن عام ١٩٥٨ أو إلى الاتحاد الفيدرالى بين اليمن والجمهورية العربية المتحدة فى نفس العام»

## حول القانون التاريخي العام للثورة الديمقراطية

يمكن القول- دون مبالغة إن ندوة العلاقات البينية- المصرية التى عقدت فى رحاب جامعة عدن ما بين ١٦- ١٨ يناير ١٩٨٩م كانت واحدة من أهم وأفضل الندوات التى اتيت لى أن أشارك فيها داخل الوطن وخارجه. ولا مجال للمقارنة بينها وبين مثيلتها التى عقدت فى رحاب جامعة صنعاء التى كانت احتفائية أكثر منها ندوة علمية كما أكد ذلك المشاركون فيها. وما من شك أن الندوة الثالثة حول ذات الموضوع التى أوصت ندوة عدن بعقدتها فى القاهرة ستكون- فى حالة انعقادها بالفعل- خطوة أكثر تقدماً.

غير أن ذلك لا يمنع من الإشارة إلى أنه قد تخلل ندوة عدن عيب إدارى فى توجيه جلساتها اثر سلبياً على حصيلتها العلمية. فعلى عكس ما يجرى فى الندوات المماثلة فإن رئاسة الندوة لم تنح لأصحاب المداخلات الرد على استفسارات أو ملاحظات المشاركين فى النقاش وكان الظن فى البداية أن هذا الخروج على العرف المتبع فى مثل هذا الحال مقصود به جعل الندوة تمضى بسلاسة دون ردود أفعال متسارعة وحتى تكون صالحة للث التلفزيونى غير أن الفرصة التى اتاحت لبعض أعضاء الوفد المصرى المشارك بمداخلات بالرد على الإستفسارات والملاحظات قد أبطلت هذا الظن، إلا إذا كان هذا الامتياز الذى حظى به بعض أعضاء الوفد المصرى قد جاء من باب «أكرم الضيف بسمعى والبصر».

أياً كان الأمر فإن النتيجة لذلك كانت حرمان الندوة من فرصة التعاطى الحر والمفتوح بين الرأى والرأى الآخر، حتى لو تخلله شيئاً من الجدل العلمى، والتناظر الأدبى.

ولعل ذلك هو ما جعل الكاتب والصحفى المصرى المعروف صلاح عيسى يقول فى تعليق له على سير أعمال الندوة: «... ولكنها خلت إلى حد كبير من المهارات العلمية حو الأسئلة التى طرحتها. والمهارات العلمية تختلف عن المهارات السياسية فى أن أدواتها هى أدوات البحث العلمى، أى: المعلومات المدققة والموثقة أكثر من الأحكام العامة أو العاطفية، وهى الأدوات الرئيسية للمبارزات السياسية»- الثورى ٢١- ١- ١٩٨٩م.

من هذه الأسئلة التى طرحت، والملاحظات التى أبدت وكان يتحتم التعقيب عليها من جانبنا،

هو ما تصوره الأخ الدكتور ابو بكر السقاف الذى كان ساعتها أحد أعضاء هيئة رئاسة الجلسة من أن استشهادى بماركس فى نقطة تتعلق بسبب إخفاق الثورة الديمقراطية البرجوازية الألمانية لعام ١٨٤٨م، وهو ما استشهد به لينين أيضاً، هو استشهاد يصلح بالنسبة لروسيا، لكنه غير جائز بالنسبة لليمن، واعتبر ذلك نوعاً من المقارنة التاريخية، «وكل مقارنة عرجاء» وابتعاداً عن المنهج الصحيح الذى يقوم على التحليل والتركيب للوضع المعين، لا على الوصف والتوصيف له ١. ما كنت أريد أن أقوله - رداً على هذه الملاحظة - أن مداخلتى التى تتكون من ٢٧ صفحة، ولم أقرأ منها سوى خمس صفحات تقريباً، تعالج سبب انتكاسة ثورة ٢٦ سبتمبر ٦٢، وهى تعيد ذلك إلى أنها لم تمسك بمفتاح النجاح لكل ثورة ديمقراطية برجوازية وهو تحرير طبقة الفلاحين العريضة من قبضة الإقطاع وشبه الإقطاع، وقلبيهم الأرض، وتحويلهم إلى إحدى قوى التحالف الاجتماعية التى تعتمد عليها الثورة فى مواجهة قوى الثورة المضادة الداخلية والخارجية. وذلك ما جاء بشكل محدد فى المداخلة.

وما كنت أريد أن أقوله إنه إذا كانت هناك من مقارنة قد أجريتها فهى تلك التى تتعلق بكل من ثورتى ٢٦ سبتمبر ١٩٦٢م و١٤ أكتوبر ١٩٦٣م اليمينيتين، حيث لاحظت أن الأخيرة أسكن لها الانتصار والاستمرار، لأنها أعادت حوث العربة الاجتماعية بقضائها أولاً وقبل كل شئ - على الإقطاع، وقلبيها الأرض للفلاحين، وتشكيلها تحالفاً طبقياً منهم ومن العمال وكل قوى الشغيلة وقيادته من قبل تنظيم ديمقراطى ثورى مالمث أن تبني الفكر الاشتراكى العلمى وأخذ يتحول إلى حزب وطنى، مما مكنه من السير بالثورة الديمقراطية فى طريق التوجه الاشتراكى. ولأن ثورة سبتمبر لم تفعل ذات الشئ، فإنه كتب عليها التحسار والانتكاس. وذلك ما جاء أيضاً فى المداخلة.

وما كنت أريد أن أقوله إن اعتماد أسلوب التركيب والتحليل لا يقدم شيئاً إذا لم يستند إلى منهج نظرى علمى كذلك المنهج الذى دعت اليه الماركسية، وهو ذات المنهج الذى اتبعه لينين حتى عندما اقتبس نص ماركس حول شروط نجاح الثورة الديمقراطية، وهو ما فعلناه نحن عندما اقتبسنا نصيها مع مراعاة الظروف الخاصة باليمن، حسبما جاء فى مداخلتنا. والأمر من ثم ليس أمر وصف وتوصيف، ولا تحليل وتركيب، ولا مقارنة تاريخية، ولا قياس، بقدر ما هو تمسك بالقوانين التاريخية العامة التى اكتشفتها الماركسية وما برحت تلوورها وتكتشف المزيد من خصائصها ودقائقها على أيدي الأحزاب الشيوعية ومفكرها.

ومن هذه القوانين قوانين الثورة الديمقراطية التى تظل فى جوهرها العام وسماتها الأساسية واحدة فى كل زمان ومكان، فى الشرق والغرب، والشمال والجنوب، فى البلدان المتطورة والبلدان النامية.

وعندما أشرت إلى نص ماركس، ومن بعده نص لينين، فإننى كنت أقرأ فيهما هذه القوانين العامة للثورة الديمقراطية التى ما برحت تحتفظ بصحتها العلمية حتى اليوم، وتصلح من ثم

للاسترشاد بها بالنسبة لليمن وغيرها من البلدان النامية التي تواجه هذه المهمة التاريخية بالذات. كان نص ماركس الذى تلعب منه هذه القوانين الموضوعية العامة، وإن البرجوازية الفرنسية لم تتدخل لحظة فى ١٧٨٩م عن حلفائها الفلاحين، فقد كانت تعرف أن سيادتها ترتكز على إلغاء الإقطاعية فى الأرياف وعلى نشوء طبقة حرة من الفلاحين مالكي الأرض...

أما البرجوازية الألمانية فى ١٨٤٨م فلإنها خانت دون أى وخز فى ضمير الفلاحين حلفائها الطبيعيين والأكثر الذين هم لحمها ودمها والذين بدونهم تبقى عاجزة بوجه النبلاء. لقد أسفرت ثورة ١٨٤٨م الألمانية عن بقاء الحقوق الإقطاعية وتكريسها تحت مظهر التعويض (الوهمى). وهكذا قمخض الجبل فولد فأرة (ص ١٣٢- ١٣٣ من كتاب لينين خطتنا الاشتراكية- الديمقراطية فى الثورة الديمقراطية).

تطبيقات هذا القانون العام على ثورة ٢٩ سبتمبر ١٩٦٢ اليمنية يجعلنا نقول إن عدم إجراء اصلاح زراعى، وتجريد طبقة الإقطاع من أسلحتها الاقتصادية، ومن ثم من أسلحتها السياسية، وعدم تحويل الفلاحين- بعد تحريرهم من الظلم الاجتماعى- إلى قوة سياسية نشطة واعية لصالحها، وعدم نسج تحالف طبقي بينهم وبين حلفائهم من العمال والبرجوازية الصغيرة والوسطى والجنود والمثقفين، وعدم السماح بوجود منظمات سياسية وعدم قيام تحالف سياسى فيما بينها يقود قوى التحالف الطبقي- أن كل ذلك قد قاد إلى نكسة الثورة.

- ولأن ثورة ١٤ أكتوبر ١٩٦٣م اليمنية قد تصرفنا، وبالأذات بعد قيام حركة ٢٢ يونيو ١٩٦٩م التصحيحية وفق هذا القانون العام الذى تجسد الإحساس الأصيل به، بل والوعي الكبير به فى وثائقها بدءاً من الميثاق الوطنى وحتى آخر وثيقة حزبية، فلإنها تمكنت لا من النجاح فقط وإنما أن تغدو أيضاً أولى التجارب الثورية الطليعية والرائدة فى المنطقة العربية كلها.

وكل من ينتمى إلى الفكر الماركسى حزباً كان أو جماعة أو فرداً لا يملك الا أن يتخذ من هذا الفكر مرجعية نظرية له. وأى تأصيل نظرى لا يستند إلى هذه المرجعية يمكن أن يكون أى شيء الا أن تكون له علاقة انتماء بالتراث الماركسى.

والتجديد والتطوير، والإضافة والإغناء كل ذلك مطلوب وضرورى شريطة الارتكاز على الأسس العامة لنظرية الاشتراكية العلمية، وعدم الخروج عليها.

وثورة البريسترويكا مثل نموذجى لعملية التجديد والإبداع هذه فى اطار النظرية. وكان لينين هو أول من اختط سنة تطوير النظرية وفق مقتضيات عصر الامبريالية وحركات التحرر الوطنى المناهضة لها، والتى غدت من ثم رديفاً للحركة الاشتراكية العالمية، وجزءاً من التحالف الثورى ضد الامبريالية وحتى ضد الرأسمالية ذاتها فى مرحلة متقدمة من أجل تطور هذه الحركات الوطنيه.

ونص لينين الذى اقتبسناه هو الذى استند فيه إلى نص ماركس لم يطبقه على روسيا فقط، وإنما رأى فيه ايضاً ما هو أهم، ما هو قانونية تاريخية لكل ثورة ديمقراطية مع إدخال شيء من

التعديل الجزئى الذى تتطلبه الخصائص القومية لكل شعب وأمة، والذى يحافظ فى ذات الوقت على جوهر القانون وعلى سماته الأساسية.

وقد بلور لينين هذا القانون العام كما يلى:

١- أن الثورة الألمانية التى لم تكتمل، تختلف عن الثورة الفرنسية التى اكتملت وذلك كون البرجوازية لم تخن الديمقراطية بوجه عام وحسب، بل خانت الفلاحين خاصة.

٢- أن تحقيق الانقلاب الديمقراطى تحقيقاً كاملاً يرتكز على نشوء طبقة حرة من الفلاحين.

٣- أن الفلاحين هم حلفاء البرجوازية «الطيبعين، ولا أكثر» انهم على وجه التدقيق حلفاء البرجوازية الديمقراطية، التى بدونهم تبقى «عاجزة» بوجه الرجعية- المصدر السابق ص ١٣٣-١٣٤.

وفى أماكن أخرى من كتابه الألف الذكر، وفى كتابه «الثورة البروليتارية والمرتكزات» صاد لينين وأعطى صياغات لهذا القانون أكثر تحديداً وتركيزاً، وهو ما فعله فى العديد من مؤلفاته وكتابهاته اللاحقة أيضاً.

على أن لب هذا القانون يتمثل فى وجود تحالف طبقى بين العمال والفلاحين والبرجوازية الصغيرة يقوده حزب بروليتارى. وبذلك يمكن ليس فقط تحقيق كامل أهداف الثورة الديمقراطية، بل ونحوها أيضاً إلى ثورة اشتراكية.

وعندما قمنا بتطبيق هذا القانون على ثورة ٢٦ سبتمبر اليمينية قلنا فى بحثنا بالاستئناس بأطروحات ماركس ولينين، مع مراعاة الظروف الخاصة باليمن، يمكن القول إن الشعب عند قيام الثورة كان يتألف من الفلاحين والعمال والبرجوازية الصغيرة والوسطى والضباط والجنود والمثقفين الثوريين، وإن أعداء الشعب أو القوى التى كانت تقف حجر عثرة أمام تحول ثورته السبتمبرية إلى ثورة ديمقراطية تحقق مصالح الشعب المشروعة والعادلة فى الحرية السياسية، والسيادة الشعبية، وفى الحصول على الأرض والحيز، وفى تحقيق التحرر الوطنى الكامل للترية اليمينية من المستعمر، وإنجاز التقدم الاجتماعى، وإقامة اليمن الديمقراطى الموحد المتحرر المتقدم، كانت تتمثل فى طبقة الإقطاع بشقيه، الذى انحاز إلى الملكية أو الذى مال إلى الجمهورية، وفى البرجوازية الكمبرادورية وممثلها الأيديولوجيين والسياسيين الذين كانوا ينظرون لها ويقردونها فى حرب طبقية عسكرية وسياسية، خارجية وداخلية، ضد الثورة وقيادتها وجناحها الثورى، وضد حلفائها على النطاق العربى والدولى- وفى مقدمتهم مصر عبد الناصر والاتحاد السوفيتى.

غير أنه بفعل القصور الذاتى لدى قيادة الثورة وجناحها الحاكم، والذى قتل فى عدم القدرة على تحديد ماهية ومهام الثورة الاستراتيجية، وعدم إصدار برنامج سياسى خاص بذلك، وعدم تشكيل حزب ثورى أو جبهة وطنية لتحقيق مثل هذا البرنامج- بفعل ذلك أيضاً ظلت الثورة «عاجزة» حسب تعبير ماركس ولينين- عن أن تكون ثورة ديمقراطية كاملة.

لقد ظلت ثورة عسكرية وإلى حد ما ثورة سياسية، دون أن تتمكن من التحول إلى ثورة

سياسية واجتماعية وثقافية متكاملة».

والتسليم بوجود قانون عام للشورة الديمقراطية ليس مقصوراً على الباحثين الاجتماعيين والمؤرخين العلميين، وإنما يشارك في التسليم به الماركسيون عموماً، وخاصة الأحزاب الشيوعية. وبرامج الأحزاب الشيوعية العربية تتضمن نصوصاً قاطعة بذلك، وهي جميعاً توضح أن صعوبة أخذ البرجوازية الصغيرة العربية التي قادت الثورات العربية بهذا القانون هو سر فشلها في تحقيق كامل أهداف الثورة، وسبب تراجع أو انكسار أو مراوحة هذه الثورات. يكفي أن نقتبس الفقرات الآتية من «برنامج الحزب الشيوعي المصري»:

«إن المسار الذي اختطته الثورة الوطنية المصرية يؤكد حقيقة علمية هامة، مؤداها أنه رغم الدور التقدمي الهام الذي يمكن أن تلعبه البرجوازية الوطنية في المراحل الأولى من الثورة الوطنية الديمقراطية إلا أنها عاجزة تماماً عن قيادة الثورة إلى غايتها لا يحكم الحراك الاجتماعي الذي ينقل أقساماً من هذه الطبقة إلى مواقع برجوازية كبيرة ذات طابع طفيلي ومصالح متشابكة مع رأس المال الاحتكاري العالمي فحسب، وإنما أيضاً لأن البرجوازية الوطنية يختلف فئاتها - لم تعد قادرة على مواصلة قيادة ثورة كل الظروف الموضوعية العالمية والمحلية، إن سيرها إلى نهايتها يعني انتصار لاشتراكية وإنهاء الاستغلال الطبقي.

إن طبيعة المهام المطروحة أمام الثورة الوطنية الديمقراطية في العصر الراهن، عصر الانتقال إلى الاشتراكية، حيث تتداخل بشكل متزايد مهام التحرر الوطني من الاستعمار مع مهام التحرر الاجتماعي من الاستغلال، تتطلب تصدى الطبقة العاملة بالتحالف الوثيق مع فقراء الفلاحين للقيام بدور قيادي متنامي» - ص ٤٣ - ٤٤.

على هذا النحو يتجلى القانون العام للثورة الديمقراطية - حسب طرح الحزب الشيوعي المصري - والذي بالسيطرة عليه يكفل تحويلها إلى ثورة اشتراكية.

أما تحليله الخاص في الواقع المصري فيصوره الحزب كما يلي:

«إن تولى الطبقة العاملة المصرية قيادة الثورة الوطنية الديمقراطية هو الشرط الضروري لنجاح الثورة وضمان وتأمين استكمال مهامها وفتح الطريق إلى الاشتراكية.

وإن عجز الطبقة العاملة لأ سباب ذاتية أو موضوعية عن التصدي لمسؤولياتها، وتشبث البرجوازية بالانفراد بالقيادة السياسية للثورة والاستئصال والاستئثار بالسلطة رغم عجزها المتزايد عن مواصلة القيادة لا يفضي إلا لنتيجة واحدة هي: «التعثر... فالانتكاس... فالردة...» - ص ٥ -.

بل إن «برنامج الحزب الاشتراكي اليمني» يشير بوضوح قاطع إلى هذا القانون العام للثورة الديمقراطية، وكيف أن عدم التزام البرجوازية الصغيرة التي قادت الثورات الوطنية والتحررية به في العديد من البلدان النامية.. قد أدى إلى انتكاس التحولات الاقتصادية والاجتماعية ذات الطابع الديمقراطي العميق الموجهة ضد مواقع الرأسمال الاجنبي والإقطاع والكبرادور التي كان قد

أمكن لها إنجازها.

أما وعلى الحزب الاشتراكي اليمني بهذا القانون فقد صاغه على النحو الآتي:

«إن حينما يرى أن الثورة الوطنية التحررية لكي تحقق كامل أهدافها، لا بد لها من مواصلة السير بثبات ودون تردد في عملية التحولات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الجارية بالاستناد إلى أيديولوجية علمية، ومن موقع طبقي واضح. إن أيديولوجية الطبقة العاملة وتنظيمها الثوري، هما الوحيدان القادران على تحقيق مهام التحرر الوطني، والتقدم الاجتماعي بشكل ناجز، وهما الوحيدان القادران على لعب دور طليعي في إطار التحالف الوطني العريض الذي يعبر عن مصالح الفئات الشعبية الكادحة بسواعدها وادمغتها ذات المصلحة في الخلاص الكامل والنهائي من الاستغلال والاضطهاد والقهر الاجتماعي والقومي». (ص ٦-٩)

والمعضلة التي حاولت مداخلتنا إبرازها هي أن قيادة ثورة ٢٦ سبتمبر لم تمتلك حتى الحس العدائي تجاه طبقة الإقطاع وأن الهدف الأول من أهدافها المتعلق بإقامة حكم جمهوري عادل وإزالة الفوارق والامتيازات بين الطبقات رغم طابعه الديمقراطي كان أميل إلى التأثير بأحد مبادئ الثورة المصرية أكثر منه موقفاً ذاتياً وأعبأ ضد الطبقات الاستغلالية. ومن هنا ما جاء في مداخلتنا:

ورغم أن عبد الناصر كان يميل إلى إجراء زراعي في اليمن في بداية الثورة، وهو ما تجلّى بشكل واضح في حديث أمام وفد يمني قال فيه إن الإسلام عندما دخل العراق والأندلس أخذ الأرض من الإقطاع وأعطاها للشعب، وما تجلّى أيضاً في خطة الوفد الاقتصادي المصري الذي جاء في هذا الوقت والتي عارضها الدكتور عبد الرحمن البيضاني ممثل البرجوازية الكبرادورية والهيمنة في هذا الطرف بالذات والذي خطب في مؤتمر شعبي في حضور الوفد المصري وفي حضور رئيس الجمهورية شخصياً قائلاً: إنه يوجد إقطاع في اليمن، وإن الإقطاع كان يتمثل في أسرة واحدة هي أسرة حميد الدين وهذه قد ذهبت وصودرت ممتلكاتها».

كما أضفنا: «ووعاء الجناح الثوري بلا استثناء كانوا غير مقتنعين بوجود إقطاع في البلاد».

ولا نريد المضي أبعد في تقديم ما جاء بالمداخلة حول الوضع الاجتماعي، وحول ما كان ينبغي عمله لقلب بنته رأساً على عقب، ولا استنهاض القوى الاجتماعية صاحبة المصلحة في عملية التحويل الثوري هذه والقادرة وحدها على حماية الثورة من قوى الثورة المضادة الداخلية والمحاريجة لحسب، وإنما أيضاً على تعميق وتوسيع مجراها، وجعلها من ثم ثورة ديمقراطية كاملة وقادرة بالتالي على التكامل مع الثورة الوطنية الديمقراطية المتفجرة في جنوب الوطن، وعلى إقامة أساس اجتماعي وسياسي وأيديولوجي مشترك يجعل من الثورتين ثورة واحدة، ويوفر من ثم الشروط الموضوعية والذاتية اللازمة لبناء وتحقيق اليمن الديمقراطي المتحرر المتقدم الموحد.

أخيراً أرجو أن يتقبل الرفاق والإخوة الكرام من هيئة رئاسة الندوة في يومها الأول وعلى رأسهم رئيس الجامعة الموقر الدكتور محمد سعيد العمودي، ملاحظتي التي تضمنها مطلع مقالتي بروح طيبة، حيث أن دافعها كان مصلحة الندوة ذاتها وأية ندوات لاحقة، وهو ما اتفق معي عليه



الأخوة اليمنيون والمصريون الذى جرى حديث بينهم وبينى حولها.  
أما فيما يتعلق بى فيكفى أنهم بإلقاء هذه الأضواء السريعة على مداخلتى - عبر الصحيفة -  
قد وفروا لى فرصة أفضل من تلك الفرصة التى كان يمكن أن تتاح لى خلال الندوة.  
« ١٤ أكتوبر » ١٩٨٩/٢/٩.٥

\* \* \*

## موقع النزعة الثقافية الفردية الانعزالية من اللوحة الثقافية- السياسية في اليمن

شأن ما هو موجود في الساحة العربية فإن هناك في اليمن نمطاً من المثقفين ضد التوثيقية التي تدعو إلى إقامة الجسور بين المثقف والسلطة- أي معقف وأى سلطة فهو- هذا النمط- يدمر إلى تزييق العلاقة بين المثقف والسلطة يقطع النظر عما إذا كانت هذه السلطة يمينية أو يسارية ويرى أن الموقف الجدير بالمثقف والمتلائم مع ثقافته هو في الاحتفاظ بمسافة كافية بينه وبين السلطات، في البقاء بعيداً عن لعبة السلطة، في اتخاذ موقف نقدي منها بامتثال- يمينية كانت أو يسارية- في عدم المشاركة في أي عمل ضمن أجهزة السلطة حتى في أجهزتها الأيديولوجية، ذلك أن السلطة مفسدة للمرء، وتؤدي إلى تغليب المصالح العملية العاجلة على المصالح الاستراتيجية الأجلة، وتغليب الاعتبارات الأيديولوجية والسياسية على القيم الفكرية والثقافية.

هذا النمط من المثقفين قد تكون مرجعيته الفلسفة الماركسية- بعد تفصيلها على مقاسه- وقد تكون المنطقية الوضعية، أو البنوية أو الوجودية، أو مزيجاً من ذلك كله. هذا النمط يطلق عليه الآن في الأدبيات العربية لقب «المثقف الجديد».

«المثقف الجديد»- يدعو إلى تفسير العلاقة مع السلطة، بمرجوزية كانت أم اشتراكية، بيروقراطية أو ديمقراطية. وهو من ثم على عكس المثقف الإصلاحى الذي رغم نقده للسلطة يدعو إلى تحسين العلاقة معها باسم تحقيق الوحدة الوطنية مثلاً، أو تحت أى مبرر أو شعار كمواجهة التيار الدينى المتطرف.

«والمثقف الجديد» لا يدعو إلى مقاطعة السلطة فقط، وإنما يدعو أيضاً إلى رفض الحزبية- أي كانت- وهو يتهم الحزبية- ولا سيما إذا كانت في السلطة- بأنه يصيبها ما يصيب السلطة من البيروقراطية، ومن ترجيح الأيديولوجية والسياسة العملية على الثقافة والفكر، والمصارعة إلى وضع برامج حزبية دون سبر لأغوار الواقع، ودون مراعاة العمق التراثى، والحمد التاريخى، ودون التملك الضرورى للنظرية. وهو داء لم تسلم منه حتى الأحزاب الشيوعية العربية.

«والمثقف الجديد» في اليمن يتخذ ذات الموقف سواء تجاه السلطة في صنعاء أو السلطة في عدن، كما يتخذ ذات الموقف تجاه جميع الأحزاب قومية أو يسارية، بما فيها الحزب الاشتراكي اليمنى. وحديثات «المثقف الجديد» في الوطن العربى، قريبة من حشريات الياس مرقص التي امتلأت بها كتبه والتي تلخص في اتهام الأحزاب، وخاصة الشيوعية، بنقص الثقافة والدخول في الممارسة العملية قبل التعمق في النظرية.

وهو اتهام لا سند له. فليس هناك حزب، قومياً كان أو شيوعياً، يتشكل إلا في ضوء رؤية مدروسة سلفاً، يقطع النظر عن مدى تطابقها مع متطلبات الواقع.

والأحزاب الشيوعية بالذات يقع تحت تصرفها كنز هائل من التراث النظري، ولا تقوم الا على أساس نظرية الماركسية- اللينينية، والا بعد تحليل لطبيعة مجتمعاتها، وتحديد مهماتها في ضوءه، وهو ما تتضمنه وثائقها- أيأ كان مدى عمقها-.

ومن خلال التجربة والخبرة المكتسبة تعمق الأحزاب الشيوعية وثائقها باستمرار، وهي تعي العلاقة الديالكتيكية بين النظرية والممارسة، وتعرف مقولة لينين: لا حركة ثورية بدون نظرية ثورية، كما تعرف أن الممارسة- هي- أولاً وأخيراً- المحك والمراجع في إثبات صحة أو خطأ أية فرضية نظرية.

والحزب الاشتراكي اليمني هو أحدث فصيل يتبنى نظرية الماركسية- اللينينية، وبرنامجه السياسي هو البرهان على مدى حسن تفكيرها عند صياغته.. أما أن تكون هناك أخطاء أو قصور أو حتى انحراف في الممارسة العملية له فذلك ما يتم ترقبهم دائماً وباستمرار. كما أن أعضاء الحزب لا يبرحون يثقون أنفسهم ويتعلمون من تجارب الآخرين بقدر ما يتعلمون من أخطائهم. ولم يدع أحد فيه أنه تملك النظرية تملكاً كاملاً وشاملاً، كما لا يستطيع أحد- أيأ كان- ادعاء ذلك. فالنظرية تظل مقترحة على الممارسة، إليها تعود، ومنها تفتنى، وهكذا دواليك في حركة ديالكتيكية لا نهاية لها.

على أن «المثقف الجديد» في اليمن وخارجها- أيأ كان حظ من الثقافة- لا يفعل باصطناعه هذه الثنائية الحادة بين المثقف والحزب، سوى أن يبرر فرديته وانعزاله وقبحه في برجه العاجي، فوق أن موقعه هذا- وإن بدأ متشدداً واصطبغ بالزهد الثوري- لا يخرج عن إطار النظرة المثالية المتعالية. «نعم هناك من المثقفين من يقول موقفاً على التقيض تماماً من موقف التجسير، إذ نراهم يطالبون بتكسير العلاقة بين المثقفين والسلطة، لا تجسيرها. وإذا كانت الدعوة إلى التجسير هي دعوة توفيقية تبريرية، فإن الدعوة إلى التكسير برغم ما تتضمنه من روح نقدية غاضبة، فهي دعوة مثالية. (١)

يلخص عبد اللطيف اللعبي ايدولوجية المثقف الجديد الذي يكاد يرى فيه المستقبل والامل، حتى وإن بدأ نموذجاً حتى الآن جديناً، بأنها ايدولوجية «مشتق قطع علاقته مع جميع السلطة... ويقوم بالاضطلال الامين كمشقق.. عمله لامرئى وصامت بالضرورة، ولكن هذا العمل يبقى رغم هذا محاولة جريئة لقراءة الحاضر والماضى ورواناً على المستقبل..

وهكذا ربما لأول مرة يستطيع الإبداع الفنى والنظرية أن ينطلق من اشكاليته الخاصة، وأن يصيد الارتباط بالواقع العادي والعميق دون أن يعبر صراط السلطة- وكواليسها «غير أن هذه القطيعة مع السلطة لا تنسحب على علاقة المثقف الجديد بالسياسة: «إننا نرفض- كما يواصل عبد اللطيف اللعبي- الفصل المتعسف بين السياسي والثقافي،

ولكننا حريصون على بيان خطورة عدم التمييز بينهما. المهم قدرة المثقف على الاحتفاظ بالتوازن الصحيح، والاحتفاظ بمهته التي تكمن في تعريفه الواقع، ونقد الأفكار والممارسات التي تحتجز حرية الكلام والذهاب والإياب بين الممارسة والنظرية». (٢)

واضح من هذا التعريف للمثقف الجديد بأنه ذلك الذي يقوم بعمله السياسى على نحو «لا مرئى وصامت» حتى لا يترك أثراً مكتوباً يدل عليه ويعرضه للمساءلة من قبل السلطة التي قرر مقاطعتها ورفضها- أيا كانت طبيعتها.

غير أنه يستطيع أن يقوم بعمله السياسى بطريقة غير مباشرة وغير ملموسة أو محسوسة عبر «الإبداع الفنى والنظرية» وغير تعريفه الواقع ونقد الأفكار والممارسات التي تحتجز حرية الكلام والذهاب والإياب بين الممارسة والنظرية».

نحن إذن أمام مثقف جديد هو أميل الى الحرية الليبرالية منه إلى الديمقراطية الشورية، وهو أميل إلى الحرية الفردية منه إلى الحرية الجماعية، وهو مثقف يؤثر البقاء فى معتزله ومع النخبة المثقفة التي تشاركه ذات المزاج الانعزالي بعيداً عن (الدعاء) (والجهلة) وذوى الأمية السياسية أحزاباً كانوا أو أفراداً؛

ونحن إذن أمام شكل ما من اشكال الارستقراطية الفكرية المستعلية والمتعالية على الأحزاب والجماهير معاً، والمدمية حيازتها خطأً أوفر من المعرفة والثقافة والفكر. يعلق محمود أمين العالم على نموذج المثقف الجديد هذا بقوله: «ولا شك أن هذا النموذج للمثقف الذي يقدمه عبد اللطيف اللبى يكاد يقتصر على المثقف المفكر والمبدع وعلى دوره الإبداعى النقدي. وبرغم الأهمية البالغة لهذا الدور، فإنه يكاد يغلب عليه الطابع الفردى مما يكون يجعله مستهدفاً للاتهام بالانعزالية والنمذجية، كما يؤكد هذا عبد اللطيف اللبى نفسه.

ولا تبدو العلاقة بين المثقف والسياسى التي يحرص عليها عبد اللطيف اللبى إلا فى إطار الإبداعى النقدي وحده، مما يؤكد هذا الطابع الفردى الانعزالي فى مجال الممارسة. (٣)

على أن مفهوم المثقف الجديد لا يقتصر على من يحتجرون أنفسهم فى عداد المفكرين والمنظرين والفلاسفة- حتى ولو لم تشهد إنتاجاتهم بأنهم بلغوا- حتى الآن على الأقل- هذا المستوى.

وأما تشمل أيضاً المثقف التقنى، المثقف الاختصاصى الذى باسم تخصصه فى هذا المجال أو ذاك من مجالات العلم والتكنيك والفن والطب والهندسة وغيرها، يتخذ موقف الحائر تجاه السلطة، والنقد الصامت تجاهها.

فهو بحاجة تفرغه لعلمه أو فنه أو مهنته لا علاقة له بالسلطة- أى سلطة- ولا علاقة له مباشرة بالسياسة، وإن كان له رأى وموقف من السلطة وفى السياسة، وألا أنه يحتفظ به لنفسه ولا يهوج به الا لأمثاله، أو يقوله بطريقة ملتوية.

لا شك أن مناخ الاستبداد وفقدان الديمقراطية فى البلدان العربية مسؤول عن بروز مثل هذا

النمط من المثقفين الجدد الذين آثروا الاعتزال والفردية، واكتفوا بالنقد الصامت، أو الخافت للسلطة بعد مقاطعتها- والابتعاد عن ممارسة السياسة عبر الأحزاب، وتماطيا عبر الإبداع الفنى والحديث العام المجرد الذى لا تترتب عليه مسألة قانونية.

غير أن موقفاً كهذا، وإن حقق «الخلاص الفردى» لأصحابه لا يسهم فى تحقيق «الخلاص الاجتماعى» للمجاعة، ناهيك أن السلطة تقيد منه بطريقة غير مباشرة، فعندما يبتعد المفكر الكبير، والمثقف الواسع الاطلاع عن العمل السياسى المباشر، ولا سيما عبر الحزب الذى يسميه جرامشى «المثقف الجماعى» فإنه، وإن خدم نفسه، يحرم المجتمع من خدمة أكبر كان فى إمكانه أن يحققها له فيما لو نشط سياسياً عبر جماعة منظمة أو شبه منظمة.

والمثقف التقنى، الذى يعزل نفسه فى مختبره، أو فى تخصصه، قد يريح نفسه من «وجع الدماغ» الذى يسببه العمل السياسى المباشر بطبيعته، غير أنه يتخلى عن مسؤوليته الاجتماعية تجاه شعبه.

وكلاهما المثقف الكبير، والمثقف الاختصاصى، يفيدان السلطة بموقف كهذا حتى يدرن قصد منهما، وتصبح مقاطعتها وحتى كراهيتها الوجدانية غير ذات قيمة، وكما كتب د. فيصل دراج: «لما كان الإنتاج الثقافى، كما أشكال الإنتاج الأخرى مدمراً فى علاقات الدولة التابعة، فإن سؤال الثقافة فى شروط التبعية، وعالمنا العربى فيها، لا يكون إلا سؤالاً سياسياً خاصاً مندرجاً فى مشروع سياسى- وطنى يهدف إلى تحرير حملة العلاقات الاجتماعية. ولما كانت السياسة صراعاً بالتعريف، فإن سؤال الثقافة جزء عضوى فى هذا الصراع، وإن تميز الصراع فيه، لا أكثر. والمثقف الذى نقاربه هنا هو ذاك الذى يمكن أن يسمى به: المثقف التقنى. مثقف (جديد) ظهر فى الحقل الثقافى العربى فى نهاية الستينيات، ثم نما حتى يكاد أن يكون نموه استجابة للتحويلات الاجتماعية العربية فى شكلها السلطوى، التى تتحدث بالعلم والإيمان أو بالتكنيك والتقدم، أو بالأصالة والحداثة والبنى تتسم:

أولاً: بتزايد علاقات التبعية من ناحية، وبتزايد أزمتها من ناحية ثانية. وجديد المثقف «الجديد» أنه لا يلتقى بالسلطات القائمة استناداً إلى توافق سياسى أو أيديولوجى، بل يلتقى بها عبر باب جديد هو: الاختصاص، الذى يقضى مباشرة إلى أيديولوجيا التكنيك والتحديث.

«فالمثقف التقنى يرجع الأيديولوجيا بحجارة العلم، ويرأى عن السياسة باسم موضوعية علمية مفترضة لا تتعاضد مع السياسة. أراد «المثقف الجديد» أن يتجاوز وضع «المثقف التقليدى» ورأى التحرر من الإشكالية السياسية- الأيديولوجية أى فى التحرر من الزمن الاجتماعى، والاتفاق فى زمن مستقل عن المجتمع، ومفارق له، هو زمن العلم أو الحداثة أو الإبداع.. وأصبح دوره الدوران بين علاقات الكتابة والقراءة المغلقة...» (٤).

ولا يختلف «المثقف الجديد» فى اليمين مفكراً كان، أو أدبياً، أو فناناً، أو اختصاصياً فى أى فرع من فروع العلم أو التكنيك- عن نظيره العربى إلا من حيث الدرجة أو خصوصية الأوضاع

فى اليمن..

عالم «المثقف الجديد» فى اليمن- شأن نظيره خارجه- لا يتجاوز صفحات الكتاب الذى يقرأه، فهو يتعامل مع الثقافة، وهو منتطق الفكر، ومنغرس فى حقل اختصاصه، ومرجعياته فى الحكم على ما حوله هو ما توصل إليه شخصه، لا الخبرة الجماعية للأحزاب والمنظمات، هو اقتناعه الذاتى، لا التحليلات والاستخلاصات التى تتوصل إليها المؤتمرات التى تعقدها الأحزاب والمنظمات لهذا الغرض.

إلا إنه مع ذلك لا يزعم أنه يتطلع إلى حدوث ثورة فى الفكر كسبيل لحدوث ثورة فى المجتمع، ويكتفى بتقد الواقع المعاش فى صمت أو فى حلقة ضيقة حتى لا يبلغ نقده مسامع السلطة. وهو فى غالب الأحيان فى حالة تأمل فى محاربه الفكرى، ومعتزله التخصصى، تاركاً السياسة لتدبير السياسيين، والحزبية للحزبيين، ساخراً من هؤلاء وأولئك، ممن يحكمون، وممن يعارضون، معتقداً فى خطأ الجميع، مفترضاً أنه الوحيد الممسك بالحقيقة، لا الحقيقة فى وطنه، وإنما الحقيقة الكونية، الحقيقة المطلقة.

وهو قد يتقاطع مع المثقف الإصلاحى فى بعض التقييمات المتعلقة بوطنه- وربما وطنه العربى أيضاً- فلأن التكوين الطبقي هنا غير مكتمل، كما هو الحال فى البلدان المتطورة، فإن القانون السائد ليس الصراع الطبقي، وإنما صراع الطوائف، والقبائل، والعشائر. والأحزاب نفسها هى- على نحو أو آخر- امتداد لهذا الواقع الطائفى أو القبلى، ناهيك عن السلطة نفسها، ومن هنا رفض هذا المثقف الجديد لأي مقارنة مع السلطة أو أى اقتراب من الأحزاب، سواء كانت تحمل اسماً «وطنياً» أو «قومياً» أو «أمعياً» إذ هى- كما يرى- لم تبلغ حد أن تكون «وطنية». وما أنها تفتقد فضيلة «الانتماء الوطنى» وحيث أن الاندماج الوطنى الذى حققته البرجوازية فى الغرب لم يتحقق بعد هنا، وحيث أن الناس ما زالوا قبائل وشعوباً لم تتعارف بعد- فكيف يتأتى لها أن تكون ذات «انتماء قومى» حقيقى أو «انتماء أمعى» فعلى، ناهيك عن أن تكون ذات «انتماء وطنى».

هذا الاختزال المخل للمخارطة الاجتماعية، والذى لا يرى الجديد الاجتماعى والسياسى والأيدىولوجى والثقافى الذى يشق طريقه ويتكون حثيثاً، رغم مقاومة القديم، هذا الاختزال المخل هو أحد الأسباب التى تدفع بالمثقف الجديد بعيداً عن معترك الصراع الاجتماعى والسياسى، وتجعله يعيش على هامش حركة المجتمع، ويحرمه من شرف الإسهام فى توليد الكائن الاجتماعى الجديد من رحم المجتمع القديم، مجتمع الطوائف والقبائل، ويحرمه حتى من القيام بقسطه الذى كان مترتباً عليه فى خلق وإخصاب الثقافة الوطنية، فكرياً كانت أو أدبياً أو فناً.

والمثقف الجديد فى اليمن لم يستطع حتى الآن الوصول إلى قناعة راسخة بوجود فوارق جدرية ونوعية بين النظام الديمقراطى فى اليمن الديمقراطية والنظام البيروقراطى فى شمال اليمن. فشبح القبيلة المخيف ما يزال يحجب قدرته على الرؤية الموضوعية، ومن ثم على التمييز بين طبيعة كل

من النظامين. فحتى ولو لم تصف نهائياً وراسخاً القبلية في اليمن الديمقراطية إلا أن آلية تصفيقتها قد وجدت بالفعل. ومهما كانت لها انعكاساتها على البنية الفوقية للمجتمع، إلا أن عملية التغيير الثوري للبنية التحتية، وعملية تحديث المجتمع في الاتجاه الاشتراكي وعملية التصنيع، وتكون بنية طبقية جديدة من خلال ذلك ومن خلال الأشكال الاقتصادية الجديدة، ونمو الهوليتاريا كما ونوعاً، وظهور مثقفيها الاشتراكيين العلميين، وتطور الريف التدريجي، وتفاعله المتنامي مع المدينة، وإشاعة الديمقراطية، وترسيخ دعائم الدولة الحديثة بتوجيهها الاشتراكي، والتعاون الشامل وعلى جميع المستويات المادية والمعنوية مع المعسكر الاشتراكي، وتنمية العلاقات مع الأحزاب الشيوعية العربية، وغير العربية، وأولاً وقبل كل شيء ترصين وتعميق الدور القيادي للطليعة السياسية: الحزب الاشتراكي اليمني، وتطوير بنيته التنظيمية من خلال احتلال العمال وحلفائهم الفلاحين التعاونيين ومثقفهم الثوريين مواقعهم الطبيعية فيه- كل ذلك من شأنه أن يفعل فعله في مضمار ترميق شرقة القبلية ووضع اليمن الديمقراطية في مدار جديد من العلاقات الاجتماعية المتطورة المتحضرة.

وليس هناك من وسيلة أخرى لإحداث ذات الشيء في شمال الوطن. وأياً كان الجهد الفكري، والإبداع الفني، والخدمة التكنيكية والتخصصية التي يقدمها المثقف الفردي في اليمن، فإنه لا يستطيع يمثل ذلك نقل بلاده إلى حياة العصر.

فقط بالعمل الجماهيري، بالعمل السياسي المنظم، بالجبهة الوطنية الديمقراطية العرضية، وبانخراط المثقفين في هذه الهياكل التنظيمية، ولعب دورهم القيادي فيها، يمكن تحرير وتطوير وتغيير اليمن، وإشاعة الديمقراطية الواسعة فيها، ودفعها في طريق التقدم الاجتماعي، وتحقيق وحدتها اليمنية على أسس وطنية ديمقراطية. وما يصح على اليمن في هذا الصدد يصح على كل قطر عربي، يمانى- بهذا القدر أو ذاك- مما تعانيه اليمن.

وكما كتب بحق- محمود أمين العالم: «إن السياسة الجادة تحتاج للثقافة الجادة، والثقافة الجادة لا حياة ولا تطوير لها بغير سياسة جادة كذلك.

على أن الانخراط في العمل السياسي الحزبي ليس شرطاً لمشاركة المثقفين مشاركة فعالة في التغيير المنشود، بل هناك مستويات مختلفة للمشاركة مثل تغذية روح النقد وممارسته بشجاعة، وإشاعة العقلانية في المجتمع، وتنمية الإنتاج المعرفي العلمي، وإنشاء المؤسسات الفتوية والثقافية المختلفة المستقلة عن نفوذ وهيمنة السلطات والهيئات الأجنبية، والنضال من أجل إرساء قواعد الديمقراطية، وحماية حقوق الإنسان الأساسية، والحرص على المشروعية العقلانية في ممارسة السلطة لوظائفها ومهامها، فضلاً عن الارتباط بحركة الجماهير والتعرف على همومها وخبراتها. إن مشاركة المثقفين في النضال لتحقيق هذه الأهداف والواجبات المختلفة هي إسهام جليل بغير شك في تنمية النضال، وصولاً إلى الأهداف الثورية المنشود، إلا أن العمل السياسي المنظم سيظل دائماً هو الضمان الأساسي لتوجيه هذه الجهود المختلفة والقوة الدافعة الموجهة لها في الطريق

الصحيح.

إن الأسئلة العملية الكبيرة التي يحتتم بها الواقع لا يمكن حلها كاملاً فى مجال الوعى وحده أو حلاً جزئياً متناثرأهنا وهناك، بل لابد من حل عملى شامل لها فى مجال الحياة الواقعية نفسها. هذا هو معنى العمل السياسى كضرورة حاسمة للتغيير والتجديد الثقافى المعرفى الاجتماعى عامة (٥).

لا قطعية بين المثقف والسلطة بإطلاق، وإنما رفض للسلطة الرجعية والبيروقراطية، وتأييد للسلطة الثورية والديمقراطية، فالسلطة هى أهم مسألة فى عملية الصراع الطبقي ومن ثم فى الثورة- كما قال لينين- وبدون أخذها بالفعل، لا يمكن إحداث تغيير ثورى فى بنية المجتمع التحتية وتغير العلاقات الاجتماعية، وتهديد التربة لاتطلاق الثورة الثقافية وبناء الإنسان الجديد المتحرر من جميع أشكال القهر والمتكامل الشخصية. وفى مرحلة عليا من تطور المجتمع الاشتراكى ستختفى السلطة ويحصل الإنسان على حريته كاملة غير منقوصة.

ولا مهابنة للعمل السياسى. فبالعمل السياسى المباشر والمنظم الذى تنخرط فيه الجماهير الغفيرة والذى يلعب فيه المثقفون الثوريون دوراً قيادياً، يمكن أخذ السلطة، ومن ثم الشروع فى عملية التغيير الشاملة للمجتمع.

وأياً كانت أشكال العمل الذهنى والبدنى والاجتماعى عامة إلا أن العمل السياسى الجماهيرى المنظم هو أعظمها وأرقاها على الإطلاق، وهو برهان على مدى تخلص الفرد من فرديته، وعلى مدى جسارته الثورية، وعلو همته النضالية، وقدرته على التضحية من أجل الغير ومن أجل نفسه أيضاً.

ومع ذلك يبقى حيزاً للعمل الذهنى الخلاق والرفيع المستوى فكرياً كان، أو وجدانياً، أو تقنياً، ومثل هذا العمل يخدم السياسة بطريقة غير مباشرة.

وكل ما هو مطلوب من منتجى الفكر والأدب والفن والتكنيك العالى المستوى هو أن يتحلى كل فرد منهم بغضيلة التواضع، تواضع العلماء لا الإدلال أو التباهى أو التعالى على الساسة والحزبيين الثوريين بلإحجازاتهم هذه- فى حالة وجودها بالفعل- ذلك أن الحزبيين والساسة سواء كانوا فى السلطة أو ما يزالون يناضلون من أجلها، يقدمون الرعاية، ويمنحون الدعم المادى والمعنوى المباشر أو غير المباشر المحسوس أو غير المحسوس لأمثال هؤلاء المنتجين والمبدعين العلميين والوجدانيين والتقنيين.

وإذا كان الساسة والحزبيون قد يقرعون- بفعل تعقيدات وتناقضات الواقع- فى شكل ما من أشكال الممارسة الايديولوجية والسياسية السطحية والآنية والعملية غير المنسجمة مع الهدف الاستراتيجى البعيد والرفيع الذى يسمعون اليه، فإن المثقفين- حتى ولو كانوا عظاماً فى حجم بليخانوف- يقرعون فى خطأ الانتهازية التكتيكية والسياسية، ويبتعدون عن الخط الأمامى الذى كان ينبغى أن يكونوا فيه، خط الدفاع عن الثورة والاشتراك فى قيادتها وتوجيهها نحو



تحقيق الغايات المثلى التى كانوا يحلمون بها.

وعندما تخوض الشعوب معركة تقرير مصيرها وانتزاع حريتها من يد الفاسيين، وبناء حياتها اللائقة بها، فإن أضعف المواقف هو موقف المثقفين الذين يؤثرون السلامة والعافية على الوقوف إلى جانب شعوبهم وعلى رأس المعركة المصرية التى تخوضها.

«المثقف الجديد» - بمواصفاته الأتفة الذكر- هو أميل إلى «المثقف التقليدى» منه إلى المثقف الجهاد الملتزم، المثقف المناضل المستبسل، المثقف العضوى الذى عناء جراحه، والذى يقف إلى جانب وفى مقدمة الطبقة الطليعية، المحمكة بزمam المبادرة التاريخية، الطبقة العاملة وحلفائها الطبيعيين.

\* \* \*

هامش:

١- مقالة محمود أمين العالم: «إشكالية المثقف والسلطة» فى «النهج» عدد ١٧، ١٩٨٧، ص ١٠٠

٢- نقلاً عن المصدر السابق، ص ١١٠-١١١

٣- نفسه، ص ١١١

٤- قضايا فكرية، الكتاب الثانى، يناير ١٩٨٦ القاهرة مقال د. فيصل دواج «وضع شروط الثقافة فى شروط

الجمعية» ص ١٩٦-١٩٧

٥- محمود أمين العالم، المصدر الأسبق ص ١١٣

«١٤ أكتوبر» ٨٩/٣/٣٠

\* \* \*

## قراءة معكوسة ومشوهة لحوار ناحول الوحدة اليمينية

كواحد من الكتاب الذين شاركوا في ذلك الجدل الذي دار على صفحات "صوت العمال" على امتداد أشهر عديدة، وساهم فيه الأساتذة عبد الله الأشطل، وأبو بكر السقاف، وعلى بن ثابت، حول "الوحدة اليمينية"، دهشت لذلك "التعليق" الذي أرسله طالب يدرس في تشيكوسلوفاكيا على هذا الجدل، واتسع صدر "صوت العمال" لنشره.

فليس في "التعليق" ما يجذب الانتباه سوى عنوانه الذي ربما كان السبب الإغرائي بقراءته: "الديمقراطية إغناء الحوار وليس تهميشه" وذلك هو الانتطاع الوحيد الذي بقى في نفسي حتى بعد قراءته. ويؤسفني أن أقول إن تعليق الطالب "عبد الله مصلح" كان المثال العلمي لهذا النوع من الحوار الذي يهيمش ولا يغني، بل يقلب ويشوه حقيقات الحوار.

لقد كان المنتظر من طالب يدرس في بلد اشتراكي من ضمن ما يدرسه أصول البحث والحوار العلمي أن يكون قد تأثر - ولو بعض التأثير - بشئ من ذلك، وأن يظهر ذلك فيما كتبه. وكان مأمولاً أن يدخل كشريك في الحوار يبحث أو مقال يناقش فيه آراء الأطراف الأخرى المشتركة فيه، وبين فيه نقاط الاتفاق والاختلاف معها، ومفهومه لقضية الوحدة اليمينية، وأشكال تحقيقها، وشروط ذلك... الخ.

غير أن الذي فوجئنا به شئ لا علاقة له قط بشئ من ذلك. ونتصور أنه لولا أن "صوت العمال" حرصت على سمعتها "الديمقراطية" لما سمحت لنفسها بأن يكون لمثل هذا "التعليق" مكان فيها.

فلم يتضمن "التعليق" رأياً حول أي قضية من القضايا الجادة التي كانت مدار نقاش وجدل الأساتذة الأتفي الذكر، وإنما تضمن - في الأساس - إعجابه وميله إلى البعض وعدم إعجابه أو ميله إلى البعض الآخر. وذلك أمر يخصه ولا يهم الناس كثيراً، ويستطيع أن يحتفظ به لنفسه دون حاجة إلى إعلانه. وفي إطار الحب والكره كشف التعليق عن أن الطالب - ربما الجامعي! - لا يحب أيضاً "الإنديولوجية" - رغم أنه يدرس في بلد اشتراكي يقوم نظامه على أساس

أيديولوجية الاشتراكية العلمية - فهيرى أن الدكتور الشهاى والأستاذة على بن ثابت قد أفرطا فى "الأيديولوجية" وإطلاق "المفاهيم بوحى دعوة النهم والاستاذية والماركسية، مع أنه صار واضحا أن هناك شكلا متقدما للكتابة واسلوبا جديدا فى معالجة قضايا الوطن اليمنى وأبنائه يستندان على الواقعية والإقناع"، وأن تمسكهما بالأيديولوجية وبالأيدىولوجية الماركسية بالذات - يقطع النظر عن فهم كل منهما لها - وأن أساس الخلاف بين الأشطل والسقاف هو فيما إذا كان كل منهما قد أحسن فهمها وتطبيقها عند معالجته لقضايا الوطن اليمنى - بما فيها قضية الوحدة - وعما إذا كان مفهوم "الصراع الطبقي" حاضرا أو غالبا لدى الأشطل الذى أكد السقاف على حضوره لديه، وإن اختلفت معه فى كيفية استخدامه.

ورغم أن الطالب خص بحبه الأشطل والسقاف قرآنا نشك بأنهما سيبدلان حبا بحب بعد أن جردهما من التمسك بالأيديولوجية، والأيدىولوجية الماركسية بالذات، ويعد أن ألقى كل خلاف فكرى بينهما حول قضية الوحدة وأشكال تحقيقها وحول غير ذلك من القضايا، وصور أنهما - بخلاف المتشبعين بهذه الأيدىولوجية حتى الإقراط والتخمة كالشهاى وعلى بن ثابت - التقيا فى إشارتهما لـ "أم القضايا" وفى الجدل الحى حول الوحدة اليمنية وإمكانات تحقيقها".

ولأن وجود الاختلاف بين الرجلين مسجلة فيما كتبا، ولا يلغى وجودها "حب" أو "كره" لا أملك إلا التعجب من تعامل طالب - ربما جامعا - مع مادة منشورة قرأها آلاف الناس بهذا القدر من عدم الاحترام للحقائق ولعقول القراء الذين اطلعوا عليها جيدا!

أكثر من ذلك فإن الكاتب.. يعكس الحقائق وأسا على عقب عندما ينسب إلى أحد المتحاورين ما قاله آخر. فتعبير "مختبر فلسفى" لم يكن من ابتداء الشهاى، وإنما هو وصف استخدمه الأشطل مصورا به وضع السقاف الذى يعيش فيه!

ووصف الجماهير بأنها "غائبة" لم يكن صادرا من الشهاى، وإنما ورد فيما كتبه السقاف: "الجماهير غائبة، لأنها لم تغلج إلى اليوم فى خلق منظمات سياسية وتقابلية فاعلة، تدافع يوميا عن الوحدة..."

وكان تعقيب الشهاى على ذلك كالتالى: "تمثل هذه المنظمات موجودة ولكن الوصول إلى الجماهير هو المعضلة". ومن هنا مطالبته بإعطاء الشرعية الدستورية لهذه المنظمات وغيرها مما يمكن أن يوجد، حتى تتمكن فى ضوء التهاى من التعامل السياسى الحر مع هذه الجماهير وشدها إلى ساحة النشاط السياسى والوطنى والاجتماعى.

ويبدو أن الطالب... من دعاة الوحدة الفورية الاندماجية، وعن لا يرون حاجة إلى التمييز بين سلطة ديمقراطية وسلطة بيروقراطية، حيث أن مثل هذا التمييز يعطل قيام الوحدة الاندماجية الكاملة! ومن هنا عدم ارتياحه إلى حديث الشهاى الداعى إلى الاتحاد الكرنفدرالى - فى ظل

وجود سلطتين ونظامين اجتماعيين متباينين - والرافض لشكل الوحدة "الاندماجية الفورية، وخطها بالسلطتين..." - كما يقول-.

ما يشير الانتباه أخيراً أن الطالب...، يتوگ الأخ على بن ثابت مالم يقله، حيث يتهمه بأنه انطلاقاً من "سرد الكلاسيكى الرتيب لعبارات الماركسية" يريد وحدة يمنية بشروط ماركسية قاسية "وكان قضية الوحدة اليمنية محصورة التناول فى نطاق التناول الاشتراكى العلمى أو على مستوى الماركسيين" أما رأيہ هو فهو الأكثر انفتاحاً مع برنامج الحزب الاشتراكى اليمنى الذى يدعو إلى العمل "على تحقيق الوحدة اليمنية مع جميع أطراف الحركة الوطنية اليمنية وجهاير الشعب اليمنى الكادح، بغض النظر عن أيديولوجيتهم، طالما يتمسكون بالوحدة والسيادة الوطنية وأهداف ثورتى ٢٦ سبتمبر و٤ أكتوبر ويعملون من أجل تحقيقها".

واضح أن الطالب... لم يكلف نفسه عبء قراءة ما كتبه الأخ على بن ثابت، كما لم يكلف نفسه مشقة التمعن جيداً فيما كتبه المناهضون الآخرون. وكما جاءته قراءة معكوسة لهؤلاء، فقد فعل الشئ مع على بن ثابت.

وهو أمر يدعو لما هو أكثر من الأسف الشديد، من حيث أنه يحدث من دارس... يتعلم - فى مقدمة ما يتعلم - الأمانة العلمية عند القراءة والبحث، والمنهج العلمى فى التحليل والتأصيل! ولربما كان نفورة من الأيديولوجية، والأيديولوجية الماركسية بالذات، واهتمامه بتحقيق الوحدة الفورية لليمن - باعتبارها "أم القضايا" - كما قال - هى أحد الأسباب فى زهده فى علم المادية التاريخية ومنهجها فى البحث والتحليل وعدم استفادته - بالتالى - من وجوده فى بلد اشتراكى للتزود بشئ ما من هذا العلم!

وليس هنالك ما يفصح عن كرهه للاشتراكية العلمية والاشتراكيين، العلميين ولأية سلطة تحكم باسمهم من تلك اللوحة الفاتحة التى صور بها الوضع الثقافى والاعلامى فى اليمن الديمقراطية التى تمثل "صوت العمال" حالة استثنائية فيه لمكسرها "حاجز التشطير"، حيث أنه فى هذا الزمن شحت "إمكانية العطاء والابداع إلا ما ندر منها بتأثير عوامل كثيرة كإحباط والتوظيف الرخيص أو الإفلاس فى حالات أخرى، والتى صار صفة ملازمة للحياة الثقافية والاعلامية اليمنية، حيث توظف طاقات الناس العقلية والوسائل المادية الأخرى للنشر فى مجال المدح والتبجيل فى أحسن الحالات، إن لم يكن الذم وكيل الشتائم للآخرين" (راجع تعليقه فى "صوت العمال" عدد ١٩٨٩/٥/١٨).

ومن حسن الحظ أن قلة قليلة من طلبتنا ومثقفينا واقعة فى مثل هذا الخطأ فى فهم قضية الوحدة والثورة والثقافة والسلطة فى اليمن، وفى التعامل مع ما يكتب حولها يمثل هذا القدر من المزاجية والاستهتار وفقدان الشعور بالمسؤولية بأهمية الكلمة!

## لا سبيل لإكمال مهام الثورة وتحقيق الوحدة اليمنية بغير الديمقراطية

يبدو أن الجيل الذي تفتح وعيه على السياسة مع دور صيحة الثورة العربية للأمم، ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢، التي ما لبثت أن ملأت الحافقين في مشرق الوطن العربي ومغربه، والتي لما حسه السياسى مع وقفة المؤتمر العشرين للحزب الشيوعى السوفيتى عام ١٩٥٦ وهبة زعيمه الفارس خروشوف قائد أول محاولة جريئة لتجديد الاشتراكية ولوضع حد لقهرة الأتمان باسمها والذي يعيش اليوم - وهو على مشارف الخمسينيات من العمر - عصر البيروتسترويكا الذى شنته اللجنة المركزية للحزب الشيوعى السوفيتى فى أبريل ١٩٨٥، عصر تجديد الاشتراكية، وإشاعة الديمقراطية، وإقامة دولة القانون، وعصر انتهاج أسلوب جديد فى حل مشاكل العالم الإقليمى والدولية، بما يكفل الحفاظ على "البيت الأورى" من الدمار النووى، وصيانة حياة الإنسان وحضارته وتقدمه وحقه فى مستقبل أكثر رغداً وبهاء من الهلاك الذرى، عصر الرائد المجدد للفكر والسلوك الليبى، جوربا تشوف زعيم الحزب ورئيس الدولة السوفيتية - أقول يبدو أن هذا الجيل تجمع لديه من الخبرة ما يكفى لأن يكون شاهداً حياً على الفترة التى عاشها بوعى، وتفاعل معها بعمق، وحاول استخلاص عبرها بإخلاص.

وليس المثقفون وحدهم من أبناء هذا الجيل هم القادرون وحدهم على أن يكونوا شهود عصرهم - وإن كانت ثقافتهم وأهليتهم العلمية والسياسية تفترض أن يكونوا فى المقدمة - وإنا الجماهير الشعبية ذاتها ذاقنا حلاوة ومرارة الانتصارات والهزائم لهذا العصر، والتي تستشرف اليوم رحاباً أكثر إشراقاً وجمالاً.

من منا لم يشعر بأن قامته وطاقته وقامته أمته العربية قد استطالت منذ صفقة الأسلحة العسكرية ومعركة السويس عام ١٩٥٦ حتى قرارات التأميم عام ١٩٦١ حتى غدت فى مثل قامته العملاقة وقامة الثورات والشعوب والأوطان والأمم العظيمة فى التاريخ التى أسهمت فى صنع حضارة العالم المعاصر؟

ومن منا لم يشعر بأنه بالثورات العربية التى تلاحت - بعد ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ -

وغمرت الوطن العربي من مشرقه إلى مغربه، من العراق إلى الجزائر، ومن اليمن إلى ليبيا،  
وبالمعركة القومية المجيدة ضد الاستعمار والرجعية والصهيونية. وبالتحالف الثوري العربي -  
الصوفيتي خلال هذه الثورات والمعارك، أنه بذلك كله قد دخل العصر من أوسع وأسطع أبوابه  
ولسقل مكانته اللائقة بتاريخه وخلفيته الحضارية على خشبة الأداء التاريخي الخلاق لدورة  
الأنساني الباهر في ملحمة الأنسانية المعاصرة؟

ولكن.. من منا لم يشعر بالاكتمال والافتخار والاحباط والانسحاق لتلك التكمسات  
والتراجعات والهزائم القاسية التي منيت بها مصيرة الثورة والقومية العربية، والتي بلغت قممتها  
التراجيدية في هزيمة ٥ يونيو ١٩٦٧؟

لم حدث ذلك؟ أكانت الهجمة الاستعمارية - الصهيونية - الرجعية وحدها هي السبب؟ ما  
أسهل أن نقول ذلك، غير أن ذلك لا يعدو أن يكون نصف الحقيقة، أما النصف الآخر فيتمثل في  
ذلك الخلل الجذري في التجربة الثورية ذاتها، وعلى رأسها التجربة الناصرية الرائدة، هذا الخلل  
الذي تجلّى في الاعتماد على "الزعيم القائد" و "التجمع التنظيمي غير المتجانس" في قيادة  
التجربة، وعدم الاهتمام بال جماهير الواسعة صاحبة المصلحة في الثورة، بحجة أن ما هو مطلوب  
تحقيق "الديمقراطية الاجتماعية". أما الديمقراطية السياسية فأمر لاحق، الأمر الذي قاد إلى حرمان  
الثورة من دعم هذه الجماهير عندما واجهت الثورة الناصرية انقلاب الردة الساداتي في ١٥ مايو  
١٩٧١.

وهذا الخلل هو ذاته الذي تسبب في انتكاس العديد من الثورات العربية وغير العربية. ولو  
كان قد تم الانتباه إليه منذ البداية، وأعطيت الديمقراطية السياسية للجماهير وأحزابها ومنظماتها،  
وأتيح لها تشكيل جهات وطنية يشارك فيها الحزب الحاكم ذاته، وقام من ثم نظام ديمقراطي  
مفتوح على المستقبل، وغير متحفظ على قوى التقدم الاشتراكية، ومستعد للسير معها حتى  
بلوغ تخوم الاشتراكية، لأمكن لا الحيلولة فقط دون نجاح المؤامرات الخارجية والصمود في وجهها،  
ولما أيضا سد الطريق أمام المؤامرات الداخلية، بل والمضى قدماً إلى الأمام على طريق التقدم  
الاجتماعي، وإكمال مهام الثورة الديمقراطية، وتحولها إلى ثورة الاشتراكية.

وفي هذا الإطار العام نفسه يمكن بحث أسبلاط نكسة ثورة ٢٦ سبتمبر ١٩٦٢ التي بدت  
بانقلاب ٥ نوفمبر ١٩٦٧، وتكرست باتفاق المصالحة مع الملكيين تحت رعاية الرجعية العربية  
والاستعماري في نهاية مارس ١٩٧٠.

إن ما صان ثورة ٤ أكتوبر ١٩٦٣ من الانتكاس هو أنها وفرت الكثير من الشروط السياسية  
التي كانت على رأسها وجود تنظيم سياسي قادر على التطور والتجذر بها باستمرار، وعلى  
الانفتاح على القوى الديمقراطية، وعلى وضع الجماهير نصب عينيه، حتى بلغ في تطوره

الأيدولوجى والسياسى والتنظيمى حد التهنى الصريح لمبادئ الاشتراكية العلمية وإقامة الحزب الاشتراكى اليمنى على هذا الأساس.

غير أن ذلك لا يعنى أن التجربة الثورية فى اليمن الديمقراطية كانت خالية من الشغرات والنواقص ونقاط الضعف والخلل، وإلا لما تعرضت لما تعرضت له من هزات وأزمات وانتقالات كان بعضها دموياً، بدءاً من انقلاب ٢٠ مارس ١٩٦٨ فمحاولة ٢٦ يونيو ١٩٧٨ الانتقالية، مروراً بأزمته أغسطس ١٩٧٩ وأبريل ١٩٨٠، وانتهاء بمؤامرة ١٣ يناير ١٩٨٦.

ولقد وقف الكونغرس الحزبى العام للحزب الاشتراكى اليمنى الذى عقد ما بين ٢٠ - ٢١ يونيو ١٩٧٨ أمام تجربة الثورة، وخاصة منذ قيام الحزب، ووضع يده عبر "الوثيقة النقدية التحليلية..." و"تقرير اللجنة المركزية" للحزب الذى ألقاه الرقيق الأمين العام على سالم البهض على أبرز هذه الشغرات والنواقص ونقاط الضعف والخلل، واستخلص الدروس والعبر من ذلك كله.

وإن من أبرز هذه الاستخلاصات التأكيد على أهمية إشاعة الديمقراطية داخل الحزب، وفى الدولة، والمجتمع، والمنظمات الجماهيرية والمهنية والإبداعية كسبيل وحيد لتجنب البلاد الأزمات الدورية التى مرت بها، وصيانة التجربة الثورية من الهزات، وكفالة تطورها بسلامة وانتظام، ونوqير كامل الشروط الموضوعية والذاتية لتحقيق مهامها الوطنية والديمقراطية، بما فيها السعى نحو تحقيق الوحدة اليمنية على ذات الأسس الوطنية الديمقراطية، والتقدم صوب أفق الاشتراكية، والإسهام بفاعلية أكبر فى حركة الثورة العربية والعالمية.

ولسنا بحاجة إلى الاستشهاد بما جاء فى وثائق الكونغرس فى هذا العدد. فالمجال لا يتسع لذلك.

والمهم هو التأكيد بأننا بالفعل نقرن الترقى بالعمل، ونطبق فى الواقع ما استخلصته هذه الوثائق من حصاد التجربة.

ولا بأس من الإنادة بما يحدث اليوم فى الاتحاد السوفيتى والبلدان الاشتراكية الأخرى، بل وفى الأحزاب الشيوعية غير الحاكمة - بهذه الدرجة أو تلك - فما يحدث هناك لسنا بمعدين عنه تماماً، طالما ونحن قد اخترنا طريق التوجه الاشتراكى الذى لا بد له أن يقضى بنا إلى الاشتراكية. فهناك دروس عامة من "البريسترويكا" صالحة للجميع، وخاصة ما يتعلق بالديمقراطية. فالاشتراكية تبقى مشوهة أو تتحول إلى نوع من "اشتراكية الشكتات" - حسب تعبير ماركس - مالم تقترب بالديمقراطية. وذلك ما حدث فى الاتحاد السوفيتى خلال الفترة الستالينية، وما حدث بهذا القدر أو ذاك فى البلدان الاشتراكية الأخرى. بل البيروقراطية الستالينية لم تسلم منها الأحزاب الشيوعية غير الحاكمة. وفوق ذلك فإن الأحزاب الديمقراطية الثورية التى حكمت هنا أو

هناك فى الوطن العربى وخارجه والتي فرضت على شعوبها حكماً تسلطياً لم تجد حجة تدافع بها عن نفسها فى مواجهة مطالبه الشيوعيين بالديمقراطية غير هذه الحجة: وماذا يفعل رفاقكم فى الأحزاب الشيوعية الحاكمة فى الاتحاد السوفيتى وغيره!

لقد ثار الاتحاد السوفيتى على هذه التركة الغريبة على روح الاشتراكية، وشملت ثورته كل شئ، بما فى ذلك إعادة النظر فى تاريخ الاتحاد السوفيتى وتاريخ الحزب لتطهيرها من النظرة الذاتية التقديرية، ولوزن كل شئ بميزان الحقيقة العلمية - الموضوعية.

والجدل الساخن الذى يدور هناك، والديمقراطية الواسعة التى يتمتع بها المتجادلون لا نظير لها فى أى مكان من العالم. لقد وسعت الديمقراطية الاشتراكية الجميع، المحافظين الذين مست "البيرسترويكا" مواقفهم وامتيازاتهم، والمطالبين بخطوات متعجلة فى تطبيقها، والداعين إلى ديمقراطية أعمق وأوسع، والمكرنين لوجود اشتراكية من الأساس!

لم يمتنع أحد بأطروحات واتهامات نينا أندرييفا التى بلغ بها المصوح حد اتهام دعاة "البيرسترويكا" بأنهم "من القوميين المتعصبين وبالدرجة الأولى الصهاينة وأولئك الذين رفضوا الاشتراكية فى الماضى، ويرفضونها فى الحاضر والمستقبل"، وإنما جادلوها بالمنطق والعقلانية، وأسفوا لنشرها هذا الكلام فى جريدة يوغسلافية، إذ كان ينبغي نشره فى صحيفة سوفيتية - كما فعلت من قبل-، "لأننا نعترف بأننا نشعر بالأسف لأن هذا التصريح ظهر فى الخارج، وليس عندنا، وذلك أن تقاليدنا الديمقراطية أبتداءً من غيرتسين وحتى فيودور واسكوننيكوف خلقت حالة من التضحية والصدق حول أولئك الذين تعذر عليهم بسط آرائهم علناً والتبشير بالحرية داخل وطنهم. فهل يجدر بنا أن نصنع بأيدينا هذه الهالة حول اسم نينا أندرييفا؟" - حسبها جاء فى صحيفة "كمسولسكايا برفاندا" فى ١٩/١١/١٩٨٨ (نقلًا عن "الراصد") ١٩٨٨/١١/٢٠.

بل أن الصحيفة المركزية للحزب الشيوعى (البرافدا) تفتتح صفحات للأراء المتعددة، مهما اتسمت بالحدة فى النقاش، والفلو فى التصور الذى قد يبلغ حد العمومية أحياناً، محتفظة بحقها فى الرد على الرأى الذى تراه مجافياً للحقيقة - كما تراها هى -، فهى تنشر للمؤرخ السوفيتى المعروف الأستاذ يورى أفانا سييف ينكر فيه أنه قد تحققت الاشتراكية فعلاً فى الاتحاد السوفيتى- بعد مضى أكثر من ستة عقود على قيام ثورة أكتوبر الاشتراكية العظمى - ويدعو إلى بناء الاشتراكية من الآن فصاعداً، ذلك أننى "لا أعتبر مجتمعنا اشتراكياً". وعندما تنبرى "البرافدا" يالرد عليه فإنها لا تتهمه بأنه بلغ من التخريف، وإنما تذكره بأن الملامح الأساسية التى تتميز بها الاشتراكية قد تحققت بالفعل - حتى مع وجود الازهاق الستالينى -، والتى تتمثل فى الملكية العامة لوسائل الإنتاج، والتشغيل الكامل لطاقات المنتجين، والتنوع الضخم



للمضامانات الاجتماعية، ورغم أن ذلك قد تم مع حدوث "خسائر فادحة، وأخطاء جسيمة، واضطرابات جماعية وجرائم..." (مجلة "المدار" السوفيتية، العدد ١١ - (٣٠٧) ١٩٨٨م).

ما ينقص الاشتراكية - إذن - هو الديمقراطية، وذلك هو التيار الغالب والجارف الذي يقوده جورباتشوف، ومن هنا فلسفة "إعادة البناء" التي تمثل الديمقراطية الاشتراكية قطب الرعي فيها ، والتي من أركانها أيضا ضرورة إقامة "دولة القانون" الاشتراكية.

وإذا كان المطلوب إقامة مثل هذه الدولة على أسس أمتن من تلك التي كانت متمسكة بالرخاوة والهشاشة والفقوب المصيبة، فإن هناك من رأى في نقاش حول "طاوله مستديرة" أقيمت لهذا الغرض بأن الوضع القائم اليوم في الاتحاد السوفيتي لا يختلف كثيرا عن عهد القيصرية، حيث استشهد بقوله الكاتب الروسي ف. غيليا روفسكي في نهاية القرن الماضي: "في روسيا هليتان: سطوة الظلام في القاعدة، و سطوة السلطة في القمة" "غير أن أحدا لم يتهم صاحب هذا الرأي بالجنون، وإنما كان الرد عليه في مجلة "كومنست" النظرية يقال حصل عنوان "الطريق قد اختير" قالت فيه إنه ليس مهما الاتفاق على تعريف محدد لما هو قائم في الاتحاد السوفيتي، وعما إذا كان هو الاشتراكية أو الاشتراكية المشوهة أو انعدام الاشتراكية. الأهم من ذلك هو تحديد الاتجاه الذي تمضي فيه الحركة، اتجاه التنمية ولصالح من؟ وتولى الكونغرس التاسع عشر للحزب الشيوعي السوفيتي أمر تقديم الصيغة الجدلية الدقيقة: "نحو دولة القانون عبر إشاعة الديمقراطية، ونحو وجه جديد للاشتراكية عبر الإصلاح" (المصدر السابق ص ١٥)

هكذا علمتنا التجربة التاريخية، بدءاً من التجربة الثورية الديمقراطية للعالم العربي والعالم النامي، إلى التجربة الاشتراكية، بأنه لا ديمقراطية ثورية أصيلة مستقيمة مفضية إلى الاشتراكية بدون إشاعة الديمقراطية الواسعة لكل قوى الثورة الوطنية الديمقراطية جماهير ومنظمات وأفراداً، تناح فيها حرية القول والتعبير والاجتماع والتنظيم والاتحاد الطوعي، ولا اشتراكية منسجمة متكاملة إنسانية مفضية إلى الشيوعية وإلى الحرية الكاملة، حرية الفرد والمجتمع معا بدون إشاعة أقصى حد من الديمقراطية. وفي كلتا الحالتين لا محيص من إقامة "دولة القانون".

ونحن في اليمن الديمقراطية نقع في قلب هذه العملية الاجتماعية - التاريخية التي تستلزم أولاً ما تستلزم إشاعة الديمقراطية الوارفة، ديمقراطية الرأي والرأي الآخر، وممارسة ذلك دون قيد في الصحافة والمنتدى وكل وسائل الاعلام، والديمقراطية الحزبية والتشريعية والشعبية. الخ ولا طريق نحو اكمال مهام الثورة الديمقراطية ومحوها إلى ثورة اشتراكية، ولا إلى تحقيق الوحدة اليمنية بغير الديمقراطية، والديمقراطية الواسعة.

\* \* \*

## نظرة تاريخية على مسألة التعددية السياسية عبر مرحلتى الثورة الديمقراطية والثورة الاشتراكية

منذ آلاف السنين والامتنانية تحلم بالخلّاص من القهر والظلم والمهانة والذلّ. وقامت بالفعل حركات اجتماعية لتحقيق هذا الحلم. ولكن التاريخ مأساه، حيث تسيره قوانين موضوعية لا ترحم، ولا يخضع فى حركته للرغبات والإرادات الا بقدر ما تكون متوائمة مع اتجاه حركة التطور التاريخى، فانه كان لابد أن تفشل هذه الحركات، وأن تظل الطبقات المسيطرة على عصب ومفاصل المجتمع، وعلى قوى الإنتاج، وعلى الحياة الاقتصادية، وعلى فائض قوة العمل الاجتماعى، وعلى الثورة. هى المسيطرة فى ذات الوقت على الحياة الاجتماعية، والمهيمنة على مقاليد السلطة السياسية، والمتحكمه فى المكونات الروحية والأيدىولوجية للمجتمع ككل.

لقد لازمت هذه الحركات الاجتماعية الثورية المحيطة بجميع المجتمعات الطبقيّة الاستغلالية: العبودى، الإقطاعى، والرأسمالى، وأسهمت فى زعزعتها، ولكن دون أن تتمكن من التطويع بها، وإقامة الحكم الاجتماعى الديمقراطية العادل.

كان لابد أن يمر التاريخ فى حركته الكلية العامة بمراحل الاستغلال والاضطهاد الطبقيّ العبودية والاقطاعية والرأسمالية، قبل أن تخلق الأخيرة نقيضها الطبقيّ الاجتماعى الذى عبر الصراع المتعدد الأشكال معها لا يتمكن من تحرير نفسه فقط، وانما يحرر أيضا جميع الطبقات الأخرى المقهورة والمستغلة، وينهى المجتمع الطبقيّ من أساسه، بما فى ذلك الدولة المعبرة عنه، ويحقق الاشتراكية والديمقراطية لجميع أفراد المجتمع ويضع حداً للتاريخ المأساوى للإنسان، ويبتدع التاريخ الإنسانى الحق الاثق بإنسانية الإنسان، ويجعل منه لا سيد مجتمعه فحسب، وانما سيد الكون كله.

وإذا كان هذا النقيض الطبقيّ - الاجتماعى الذى صنعتته الرأسمالية نفسها ليكون حمار قبرها يتمثل فى البروليتاريا التى لا تملك الا قوة عملها فى الأساس، فإنه لا يصل إلى غايته الاجتماعية هذه دفعة واحدة.

ولأن البرجوازية التى رفعت تحت وهج ثورتها ضد الملكية والاولتوقراطية والاقطاع شعارات

اجتماعية وسياسية عامة كالإخاء والحرية والمساواة، قد خانت فى مرحلة تحولها إلى احتكارية، شعاراتها هذه، فإن الطبقة العاملة لا تغلّك فى أول الأمر سوى التمسك بحزم بهذه الشعارات البرجوازية الديمقراطية، والا تكتنل كل قوى الشعب المقدورة من أجل تحقيقها، ومن ثم تحقيق كامل مضمون الثورة البرجوازية الديمقراطية، التى تتمثل أولاً وقبل كل شئ فى إنهاء الحكم الملكى المطلق، وإقامة النظام الجمهورى الديمقراطى الذى يتساوى فيه المواطنون فى الحقوق القانونية، والسياسية، بما فيها حق تشكيل الأحزاب المستقلة الخاصة بكل طبقة أو فئة، والحريات العامة، المدنية، الاجتماعية والفردية، وتقليد الأرض للفلاحين، وصيغ الحياة الاجتماعية والسياسية بالديمقراطية بما يمكن الطبقات الشعبية عبر أحزابها السياسية فى تكييف مسيرة المجتمع، وفى دفعها فى طريق التقدم الاجتماعى المطرد، وبما يساعد على خلق تحالف طبقى سياسى عموده الفقرى العمال والفلاحون الصغار، وبرجوازية المدينة الصغيرة، ويتيح للطبقة العاملة الأكثر ثورية وجذرية تصدر هذا التحالف من خلال حزبها الاشتراكى الطليعى، ومن ثم تحقيق كامل مهام الثورة الديمقراطية وتحويلها - ديمقراطياً - إلى ثورة اشتراكية.

ومنذ صدور "البيان الشيوعى" وماركس وإنجلز يدققان ويبلوران طبيعة هاتين الثورتين الاجتماعيتين: الثورة الديمقراطية البرجوازية، والثورة الاشتراكية، وطبيعة الأحزاب والقوى الاجتماعية المدعوة إلى المشاركة فيهما، وإلى تكوين تحالف طبقى - سياسى خلالهما تتزعمه البروليتاريا عبر حزبها الطليعى.

وبذلك يمكن تحقيق "الثورة المستمرة"، أى تحويل الثورة الديمقراطية إلى ثورة اشتراكية - حسب الصيغة اللينينية -

هذه القانونية التاريخية التى تحدد المسار المترابط والمتواصل للثورتين والشروط الموضوعية والسياسية المتكاملة المتناسكة لتحقيقها معاً على مرحلتين لا سور صينى بينهما - هذه القانونية كادت تنسى فى بعض الأوقات فى وطننا العربى حتى من قبل الأحزاب الشيوعية العربية التى تصورت فى غمرة الحماس للتجربة الناصرية فى مصر - وبالمثل بعد قوانين التأميم التى صدرت بدءاً من يوليو ١٩٦١ - أن الثورة المصرية تحقق الاشتراكية

يكرس الفكر الماركسى العربى المعروف محمود أمين العالم فى مقدمة كتابه "الوعى والوعى الزائف فى الفكر العربى المعاصر" لممارسة غلط رفيع وغفوة جى لتقذ النفس حين شارك آخرين من قادة الفكر الماركسى فى مصر وخارجها الوهم بأن مصر خلال الستينيات كانت قد شرعت تحت قيادة عهد الناصر فى تحقيق الاشتراكية. ولا تغلّك الا الاقتصار على بعض الفقرات التى نتعلم منها من ضمن ما نتعلمه من "العالم" لا تواضع "العلماء" فحسب، وإنما أيضاً إخضاع النفس لمنطق الحقيقة العلمية فوق العثور عليها، والوقوف أمامها بخشوع واحترام الروحانيين لعلم اللاهوت!

يقول العالم: "وكانت هناك كذلك بعض المقالات التي تعرض بالتحديد العلمي الدقيق لطبيعة الاجراءات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، باعتبارها اجراءات تقدمية لا أكثر في مرحلة انتقالية، كما تتناول بالنقد الصريح بعض النواقص والسلبيات. ولكن إلى جانب هذا كله، كانت تلك المقالات والفقرات ذات الطابع التوفيقى والإطلاقي التي تتحدث عنه "التجربة الاشتراكية" و"التحول الاشتراكي" و"المجتمع الاشتراكي" كأنما الاشتراكية قد تحققت بالفعل في بلادنا، بل كانت هناك كذلك مقالة أو أكثر تكرس بعض سمات تجربة ثورة يوليو في الستينات باعتبارها خصوصية أصيلة في التجربة الاشتراكية المصرية.

ولم يكن ذلك في شئ مجرد مجارة للأيديولوجية الرسمية السائدة، التي كانت يغلب على بعض تهميلاتها الاعلامية أحيانا طابع الدياجوجية والمغالاة والتضخيم، وإنما كان محاولة للتأكيد الدعائي لبعض المفاهيم والتصورات التقدمية والمشاركة بهذا في إشاعتها واستنباتها، وفي تنمية الواقع المتحرك في مواجهة سلبياته نفسها، فضلا عن خصومه وأعدائه. ولعله كان يطفئ على وعي زائف آنذاك بإمكانية التعجيل بالتحول الاجتماعى الثورى وزرع واستنبات مفاهيمه وتصوراته وتحقيق أهدافه بالاستفادة أساسا بالسلطة الحاكمة وأجهزة الدولة التي كنت آنذاك على ارتباط حميم بقيادتها الثورية.

ولعل السهولة الكبيرة التي تحقق بها الانقلاب الرجعى على ثورة يوليو فى ١٥ مايو ١٩٧١ قد جعلتلى استيفيق من هذا الوعى الزائف." (ص ١)

' وفى مقالة له بعنوان "مائة عام على وفاة كارل ماركس ١٨٨٣-١٩٨٣" نشرتها "المسار العربى" فى عدد أبريل ١٩٨٣ يوضح العالم أنه واجه الحركة الشيوعية المصرية - ولا سيما فى الأربعينيات - مثل هذا السؤال: هل المرحلة مرحلة ثورة وطنية ديمقراطية، أم مرحلة ثورة اشتراكية؟ وأن الخط العام لها كان التسليم بأنها مرحلة وطنية ديمقراطية، ومن هنا التحالف مع البرجوازية الوطنية إحدى قوى هذه المرحلة، وإن وجد فى الثلاثينيات تحت تأثير الكومنترن منحنى يسارى انمزالى يدفع البرجوازية الوطنية بالخيانة، مما أدى إلى الاضرار بالحزب الشيوعى المصرى، تماما كما وجد فى الستينيات منحنى يمينى غاب معه الحس الطبقي والموقف المبدئى تمثل فى حل التنظيمات الشيوعية لنفسها ودخول بعض أفرادها فى حزب النظام الناصرى، مما كاد يؤدي إلى موت الحركة الشيوعية المصرية. ولا حاجة إلى القول إن الجسم الأساسى للحركة الشيوعية المصرية يشارك اليوم العالم نظرتة هذه بكل ما تتضمنه من نقد موضوعى وأمين لها.

يقول العالم: "وما أعنف الصراع الفكرى الذى نشب داخل الحركة الشيوعية المصرية، وأفضى إلى انتقاسات تنظيمية حادة طوال الأربعينيات حول هذه القضية وتفرعاتها المختلفة: ثورة أم ثورتان، ثورة وطنية ديمقراطية، أم ثورة اشتراكية، أم ثورة اشتراكية دفعة واحدة؟ هل يجوز

التحالف مع البرجوازية الوطنية أم لا مجال لهذا التحالف؟ هل تشكل جبهة وطنية أم جبهة شعبية تقتصر على العمال وفقراء الريف؟ الخ... الخ. والحقيقة أنه رغم أشكال الصراع المختلفة والانقسامات التي أفضت إليها، فإن الخط الوطنى الديمقراطى، وخط التحالف مع البرجوازية الوطنية ضل هو الخط السائد المنتصر فى أغلب الأحيان، ولعل تشكيل التيار اليسارى داخل حزب الوفد بتأثير فصيل شيوعى (...) أن يكون تعبيراً عن هذا الفهم لخط التحالف الوطنى وممارسته علينا. إلا أن الخط اليسارى الاعتزالى كان ينتصر فى بعض الأحيان، ففيلضى إلى ما يشبه انتحار الحزب الشيوعى المصرى، كما حدث فى الثلاثينيات نتيجة لقرار المؤتمرات "المؤتمر السادس للكومنترن الخاص بإدانة البرجوازيات الوطنية بالخيانة، كما أن التماهى فى خط التحالف الوطنى دون ضوابط مبدئية وطبقية كان يقضى كذلك انتحار يمينى للحزب، كما حدث عام ١٩٦٥ عندما قامت التنظيمات الشيوعية المصرية بحل نفسها، والاندماج فى التنظيم الناصرى "للإتحاد الاشتراكى"

وكما ميز ماركس والمجلد متذ "البيان الشيوعى" بين طبيعة كل من الثورة البرجوازية الديمقراطى، والثورة الاشتراكية، فإنهما كانا مع ضرورة تعاون الشيوعيين مع الأحزاب الأخرى، سواء كانت ديمقراطية أو بروليتارية، خلال الثورتين معاً.

ولم يربها فى الوضع النظرى، والالتزام الطبقي المبدئى، والنظرة الأهمية المتحررة من العصبية القومية والوطنية، والسعى نحو إقامة الشيوعية علم. الكوكب، ما يدعو إلى الاعتزالية اليسارية، والابتعاد عن الأحزاب الوطنية، والديمقراطية، والتقدمية، الأخرى التى لا تشاركهم رؤيتهم الأيديولوجية - التاريخية الأشمل والأبعد "إن الشيوعيين لا يؤلفون حزباً خاصاً معارضاً لأحزاب العمال الأخرى. وليست لهم مصالح منفصلة عن مصالح البروليتاريا بمجموعها. وهم لا يدعون إلى مبادئ خاصة يريدون تكييف الحركة البروليتارية فى قالبها.

إن الشيوعيين لا يتميزون عن بقية الأحزاب البروليتارية إلا فى نقطتين هما:

١- فى التضاللات التى يقوم بها البروليتاريون من مختلف الأمم، يضع الشيوعيون فى المقدمة المصالح العامة، المستقلة عن القومية، الشاملة لمجموع البروليتاريا، ويلودون عنها.

٢- فى مختلف مراحل التطور التى يمر بها التضال بين البروليتاريين والبرجوازيين يمثل الشيوعيون دائماً مصالح الحركة بكاملها.

فالشيوعيون هم إذن، من الناحية العلمية أحزم فريق من أحزاب العمال فى جميع البلدان وأشدّها عزيمّة، الفريق الذى يدفع إلى الأمام كل الفرق الأخرى. وهم من الوجهة النظرية يمتازون عن بقية البروليتاريين بإدراك واضح لظروف حركة البروليتاريا، وسيرها ونتائجها العامة.

٣" الشيوعيين يناضلون فى سبيل المصالح والأهداف المباشرة للطبقة العاملة، إلا أنهم فى الحركة الحالية يذاقعون فى الوقت نفسه عن مستقبل الحركة. ففى فرنسا يتحالف الشيوعيون مع الحزب الاشتراكى - الديمقراطى ضد البرجوازية المحافظة والرايكاكية، مع احتفاظهم بحق انتقاد

المبارات والأوهام التي خلقتها التقاليد الثورية.  
وفي سويسرا يؤيدون الراديكاليين، دون أن ينكروا ان الحزب مؤلف من عناصر متناقضة،  
تسم منها اشتراكى - ديمقراطى بالمعنى الفرنسى للكلمة، والقسم الآخر برجوازي راديكالى.  
وفي بولندا يؤيد الشيوعيون الحزب الذى يرى فى الثورة الزراعية شرط التحرر الوطنى، أى  
الحزب الذى قام بانتفاضة كراكوفيا عام ١٨٤٦

وفي ألمانيا يناضل الحزب الشيوعى بالاتفاق مع البرجوازية ما دامت تناضل هذه البرجوازية  
نضالاً ثورياً ضد النظام الملكى المطلق، وضد الملكية الإقطاعية العقارية، وضد البرجوازية  
الصغيرة الرجعية.

الا انه لا يتخاف لحظة عن إيقاف شعور واضح وإدراك صريح لدى العمال عن التناحر العنيف  
القائم بين البرجوازية والبروليتاريا، لأجل أن يتمكن العمال الألمان من الاستفادة على الفور من  
الظروف الاجتماعية والسياسية التى ترافق بالضرورة سيادة البرجوازية، واستخدامها سلاحاً ضد  
البرجوازية بالذات، لكى يمكن إشهار التضال على البرجوازية نفسها، إثر إسقاط الطبقات الرجعية  
فى ألمانيا"

"والخلاصة أن الشيوعيين يؤيدون فى كل قطر من الأقطار كل حركة ثورية ضد النظام  
الاجتماعى والسياسى القائم".

"وأخيراً يعمل الشيوعيين فى كل مكان على الاتحاد والتفاهم بين الأحزاب. الديمقراطية فى  
جميع الأقطار". (ماركس - انجلس، منتخبات فى ثلاث مجلدات، المجلد "١" دار التقدم، موسكو  
١٩٨٠ ص ١٣٥-١٣٦ ص ١٥٥-١٥٧)

كان من الدروس التى استخلصها ماركس والمجلد من ثورات ١٨٤٨-١٨٤٩ الأوروبية التى  
لعبت فيها البروليتاريا دوراً بارزاً، ومع ذلك جنت ثمارها البرجوازية الكهيرة التى ما لبثت أن  
حققت تطوراً اقتصادياً هائلاً شمل القارة الأوروبية كلها - كان من هذه الدروس ضرورة قيام تحالف  
طبقى، يجمع العمال والفلاحين والبرجوازية الصغيرة بقيادة البروليتاريا، من أجل تحقيق مهام  
الثورة الديمقراطية العامة والاستمرار بها حتى تحقيق الاشتراكية (نفسه، ص ٣٦٨، ٣٦٩)

قام لينين، ولا سيما منذ كتابه "خطتنا الاشتراكية - الديمقراطية فى الثورة الديمقراطية" الذى  
أعدّه ما بين يونيو - يوليو ١٩٠٥ بملورة مقولة التحالف الطبقي هذه بين البروليتاريا  
والفلاحين على أن تكون القيادة فى يد البروليتاريا من خلال حزبها الاشتراكى - الديمقراطى،  
وحول فكرة "الثورة المستمرة" التى كان قد طرحها ماركس والمجلد بعد فشل ثورات ١٨٤٨،  
١٨٤٩ وخروج البروليتاريا منها مهزومة - حولها إلى نظرية كاملة تدعو لتحويل الثورة  
الديمقراطية إلى ثورة اشتراكية تحت قيادة ذات التحالف الطبقي العمالى - الفلاحى الذى يبنى  
التغلب فيه على روح التلذذب والازدهاجية لدى الفلاحين والبرجوازية الصغيرة عموماً من خلال  
الاعتماد أكثر على فقراء الفلاحين وأنصاف البروليتاريا، ومن خلال تزعم الحزب البروليتارى

عملية التحالف هذه.

وقد أوجز لينين نظريته هذه في الصيغة البليغة التالية: ينبغي على البروليتاريا أن تقوم بالانقلاب الديمقراطي إلى النهاية، بأن تضم إليها جماهير الفلاحين لسحق مقاومة الاوتوقراطية بالقوة وشل تلهذب البرجوازية. وينبغي على البروليتاريا أن تقوم بالانقلاب الاشتراكي، بأن تضم إليها جماهير العناصر نصف البروليتارية من السكان، لسحق مقاومة البرجوازية بالقوة وشل تلهذب الفلاحين والبرجوازية الصغيرة" (ص ٩٥)

وقد وضع لينين نظريته هذه في الممارسة العملية، حيث طور ثورة فبراير ١٩١٧ البرجوازية الديمقراطية إلى ثورة اشتراكية بقيام ثورة أكتوبر الاشتراكية العظمى ١٩١٧ التي كان أول ما أنجزته هو تحقيق كامل مهام الثورة الديمقراطية قبل أن تتحول في الواقع العملي إلى ثورة اشتراكية.

ومنذ عام ١٩٠٣ حتى بعد قيام ثورة أكتوبر الاشتراكية العظمى لم يرفض لينين التحالف مع الأحزاب والكتل الأخرى الفلاحية، والبرجوازية الصغيرة، ولا اشتراكها في السلطة حتى أعلنت عداها الصريح للثورة، مما حتم أن يتفرد البلاشفة بالسلطة معتمدين على التحالف الطبقي البروليتاري - الفلاحي الذي رسخته عملية التحويل الاجتماعي الديمقراطية، ومن ثم الاشتراكية.

يصور لينين في كتابه "مرض" اليسارية" الطفولي في الشيوعية" الخط المتحرج لهذه التحالفات والمساومات والوعدة مع المناشفة والاشتراكيين - الثوريين والشعبيين والبرجوازية الصغيرة عموماً، حتى انتهى الأمر إلى توقف كل تعامل معها بفعل مؤامرتها ضد الثورة، التي أخذت شكلاً مسلحاً - يصور ذلك بقوله إن البلاشفة منذ "سنة ١٩٠٥ كانوا ينادفون بصورة منتظمة عن تحالف الطبقة العاملة والفلاحين ضد البرجوازية الليبرالية وضد القيصرية دون أن يمتنعوا قط في الوقت ذاته عن تأييد البرجوازية ضد القيصرية (مثلاً في المرحلة الثانية من الانتخابات أو عند الاقتراع)، كما أنهم لم يوقفوا نضالهم الفكري والسياسي الذي لا يعرف المصالحة ضد حزب الفلاحين البرجوازي الثوري" الاشتراكيين - الثوريين" نازعين عنهم القناع بوصفهم ديمقراطيين برجوازيين صفاراً يضعون أنفسهم زوراً في عداد الاشتراكيين. وفي سنة ١٩٠٧. في زمن انتخابات الدوما، دخل البلاشفة، لأمد قصير، في كتلة سياسية رسمية مع "الاشتراكيين الثوريين" ومن سنة ١٩٠٣ حتى سنة ١٩١٢ خلال عدة سنوات، كنا مع المناشفة رسمياً في حزب اشتراكي - ديمقراطي واحد. ولم نوقف أبداً النضال الفكري والسياسي ضدهم، باعتبارهم انتهازيين يسرى بواسطتهم نفوذ البرجوازية على البروليتاريا، وفي زمن الحرب عقدنا نحن بعض

المساومات مع "الكاوتسكيين" ومع الناشئة اليساريين (مارتوف) ومع قسم من "الاشتراكيين" الثوريين (تشيرنوف، ناتانسون) وجلسنا سوية معهم فى رغيرفالد وكييفتال، وأصدرونا بيانات مشتركة، إلا أننا لم نوقف بل ولم نفتت أبداً فى نضالنا الفكرى السياسى ضد "الكاوتسكيين" ضد مارتوف وتشيرنوف (أما ناتانسون فتوفى فى سنة ١٩١٩ حين كان قريباً منا، وكان "شيوعياً ثورياً" من الشعبين، وكان فى الأغلب متضامناً معنا، وفى ذات لحظة انقلاب أكتوبر دخلنا فى كتلة رسمية، ولكنها كانت هامة للغاية (وموفقة للغاية) وقد قبلنا برنامج الاشتراكيين الثوريين الزراعى بمحلفه دون إدخال أى تعديل فيه، أى أننا عقدنا مساومة لا شك فيها: لكيما نبرهن للفلاحين أننا لا نريد التحكم فيهم، بل الاتفاق معهم. وفى الوقت نفسه عرضنا على الاشتراكيين - الثوريين اليساريين "تشكيل كتلة سياسية رسمية، مع اشتراكهم فى الحكومة، (وسرعان ما حققنا ذلك) ولكنهم أخلوا بهذه الكتلة بعد انعقاد صلح بريست، ثم تمادوا حتى شنوا علينا فى تموز (يوليو) سنة ١٩١٨ انتفاضة مسلحة، وفيما بعد بلغ بهم الأمر حد الكفاح المسلح ضدنا". (ص ٦٣-٦٤).

وليس هناك فى المراجع السوفيتية ما يشير إلى أن لينين لم يكن مع فكرة التعددية الحزبية من أجل تحويل الثورة الديمقراطية إلى ثورة اشتراكية. ان العكس هو ما تؤكده هذه المراجع، وهو ما أكدته أيضاً الممارسة السياسية نفسها "وفى الأيام الأولى من الحكم السوفيتى شوهد طرح مسألة النظام المتعدد الأحزاب الذى يمكن أن يكون قادراً على تحقيق التحولات الاشتراكية. ولم يكن لينين والبلاشفة أبداً يمتدرون سلطة العمال والفلاحين سلطة ذات حزب واحد فقط. وهذا ما تبنته سياستهم" (مجلة "الطريق الاشتراكى" عدد ٩، ايلول ١٩٨٧، ص ٦١)

وبينما اتسمت سياسة أحزاب البرجوازية الصغيرة باليمينية فى رفضها عملية التحولات الاجتماعية الثورية على نطاق الداخل، فإنها اتخذت الموقف اليمارى الطفولى واصطنعت "الجملة الثورية" فى السياسة الخارجية، ورفضت الصلح مع الألمان، والتعايش مع الدول الغربية، فى وقت كانت فيه روسيا ما تزال تنزف من الحرب العالمية، والثورة فى حاجة إلى التقاط الأنفاس، غير أنه ما لبثت ان كشفت هذه الأحزاب وخاصة الاشتراكيون الثوريون، عن جوهر موقفهم الرجعى عندما رفضوا التحالف نهائياً مع البلاشفة، وخرجوا من الحكومة الائتلافية التى كانت تضمهم معهم وحملوا السلاح ضد الثورة بالتواطؤ مع القوى المعادية لها.

وحسبما جاء فى كتيب "الاتحاد السوفيتى" التى أصدرته وكالة نوفستى عام ١٩٨٧ فإنه "سرعان ما اتضح أن الاشتراكيين الثوريين غير عازمين على التعاون مع البلاشفة فى تنفيذ برنامج التحولات الاشتراكية. وعارضوا عزم الحكومة السوفيتية إبرام معاهدة صلح وسلام مع ألمانيا وحلفائها ومن ثم إتاحة فرصة سليمة لالتقاط الأنفاس بالنسبة للبلاد التى ادمتها ودمرتها



وفلسفتها الحرب. إن قصور الاشتراكيين الثوريين اليساريين في الرؤية التاريخية قد أعاق فهمهم لضرورة الحلول الوسط في السياسة العملية للبلاشقة، والتي لم تكن تعنى بالطبع الجئوتج عن الخط الميئني للحزب، وقد رفض هذا التكتل المعارض نفس إمكانية الحلول الوسط بين الدول الاشتراكية وبين البلدان الرأسمالية وعارض فكرة التعايش السلمى اللينينية. اتخذ الاشتراكيون الثوريون طريق النضال غير الشرعى وفى مارس عام ١٩١٨ خرجوا بمبادرتهم الشخصية من الحكومة الائتلافية ثم قاموا فى يوليو من نفس العام بتمرد مسلح أبدته قوى الثورة المضادة" (ص٨).

ليست المعركة السياسية والأيدىولوجية التى قادها لينين ضد دعاة "الجملة الثورية" حتى داخل حزب البلشقى هى وحدها التى أفقدت أحزاب البرجوازية الصغيرة مكانتهم لدى أنصارهم وسحبت الأرض من تحت أقدامهم وإنما التحولات الاجتماعية الجذرية أيضا، التى حققت مصالح الكادحين والتى جعلت هؤلاء يميلون بعيداً عن هذه الأحزاب، ويرتبطون بحزب البلاشقة الذى أمسك بزمام المبادرة التاريخية وأثبت جدارته بأنفراده بقيادة جموع الشغيلة.

ولم يصدر موسم بحل هذه الأحزاب، وإنما صدر حكم التاريخ عليها بعدم أهليتها للبقاء على مسرح الأحداث، والاشترك فى رفع عملية التطور الاجتماعى. "لم تحل" الأحزاب البرجوازية الصغيرة كما يزعم بعض المؤرخين الغربيين، فقد أنزلت عن المسرح السياسى بعد أن كشفت نفسها أمام الشعب. وسير الأحداث التاريخية هو الذى فرض على الشيوعيين ضرورة أن يضطلعوا بأنفسهم بالمسؤولية الكاملة عن مصير البلاد" (نفسه ص٨).

حقاً أن التعددية الحزبية قد أملاها الصراع الطبقي الذى احتدم فى قلب المجتمع البرجوازى الحديث بين البرجوازية والبروليتاريا، وأن جميع الأطراف المتصارعة لها مصلحة فى الإبقاء على هذا النمط من الديمقراطية السياسية وأن البرجوازية بجميع فئاتها تتخذ منه وسيلة لحماية مصالحها وتأييد وجودها فى السلطة عبر الانتخابات البرلمانية بكل ما يحدث فيها من تلاعب ورشوات لشراء أصوات الناخبين وضغوطات سياسية وتضليل أيدىولوجى... غير أن الطبقة العاملة وجميع قوى الشغيلة تمك فى ظل النظام الحزبى البرلمانى البرجوازى، فى ظل الجمهورية أو الدولة البرجوازية الديمقراطية، أن تعبى وتستثمر مجمل طاقاتها النضالية، وأن تخوض مختلف أشكال الصراع السياسى والتنظيمى والأيدىولوجى، وأن تقود الجماهير خلفها من أجل بلوغ السلطة عبر صندوق الانتخابات، وهى إمكانية تاريخية واردة ومرتبطة بتحقيقها بمدى نضج الرعى العام الشعبى، ويتعرض الرأسمالية ذاتها - بفعل تناقضاتها الداخلية وعدم قدرتها على حلها نهائياً - إلى أزمات بنيوية مستمرة.

يرسم المحلّز مثل هذه اللوحة الاجتماعية - السياسية لمسار الصراع بين البرجوازية وأحزابها والبروليتاريا وأحزابها في ظل الدولة البرجوازية الديمقراطية، مؤكداً حتمية حسمه لصالح الأخيرة في خاتمة المطاف:

"إن الشكل الأعلى للدولة، الجمهورية الديمقراطية، التي تصبح في ظروفنا الاجتماعية الراهنة ضرورة محتمة أكثر فأكثر، والتي تمثل شكلاً للدولة، لا يمكن إلا في ظل السير بالنضال الحاسم الأخير بين البروليتاريا والبرجوازية إلى النهاية - إن هذه الجمهورية الديمقراطية لا تعرف رسمياً أى شئ عن الفوارق من حيث الثروة. فغيبها تمارس الثروة سلطتها بصورة غير مباشرة، ولكن بالشكل الأضمن: من جهة عن طريق الرشوة المباشرة للموظفين، (وأمریکا مثال كلاسيكي في هذا المجال) ومن جهة أخرى عن طريق التحالف بين الحكومة والبروصة الذي يتحقق بسهولة تزداد بقدر ما تتعاظم ديون الدولة ويقدر ما تركز الشركات المساهمة في أيديها، لا النقليات وحسب، بل أيضاً الإنتاج نفسه، ويجعل من البروصة ذاتها مركزاً لها وعداً أمريكاً، تقدم الجمهورية الفرنسية الجديدة مثلاً ساطعاً على ذلك، بل إن سويسرا المتأربة أسهمت بقسطها في هذا المجال. أما الجمهورية الديمقراطية ليست ضرورة أبداً لمثل هذا الاتحاد الأخوي بين الحكومة والبروصة، فهذا ما تشبته، فضلاً عن المحلّز الامبراطورية الألمانية الجديدة حيث لا يمكن القول أن أيها من بيسمارك وليمبرخورد رقعته حق الانتخاب العام أعلى من الآخر. أخيراً تسيطر الطبقة المالكة مباشرة بواسطة حق الانتخاب العام وما دامت الطبقة المظلومة - وهي هنا بالتالي البروليتاريا - لم تنضج لأجل تحرير نفسها فإنها ستعترف بأغلبيتها بالنظام الممكن الوحيد، وتسير سياسياً في ذيل طبقة الرأسماليين، وتشكل جناحها اليحاري المتطرف ولكنها بقدر ما تنضج لأجل تحرير نفسها بنفسها، تنتظم في حزب خاص بها، وتنتخب ممثلين عنها بالذات، لا ممثلي الرأسماليين.

إن حق الانتخاب العام هو دليل نضج الطبقة العاملة، ولا يمكنه فقط أن يكون أكثر من ذلك في تلك الدولة الراهنة ولكن هذا يكفي. ويوم يشير ميزان حرارة حق الانتخاب العام إلى درجة الغليان عند العمال فإنهم مثلهم مثل الرأسماليين، سيصرفون ما يفعلون"

(ماركس المجلس، منتخبات في ثلاث مجلدات، المجلد ٣، الجزء ٢، دار التقدم، موسكو،

١٩٨١ ص ٩٧٨-١٧٩)

وكما أن الديمقراطية تكتسب بعداً طبقياً شأن أى ظاهرة اجتماعية، ويريد كل حزب تحقيقها بما يتفق مع مصالح القوى الاجتماعية التي يمثلها، فإن لها سمة عامة، ألا وهي الحق العام لجميع مواطني المجتمع في التمتع بالفرص المتساوية في تشكيل مناهيرهم السياسية، وإصدار صحفهم، وممارسة حق الانتخاب، وغير ذلك من الحقوق الاجتماعية والمادية.

الديمقراطية هي المساواة، هي تكافؤ الفرص، تعادل الحقوق، هي تماثل الناس جميعاً في

المحفوظ الاجتماعية ذلك هو معناها العام وكانت البرجوازية منذ الثورة الفرنسية الكبرى عام ١٧٨٩ هي التي قدمت مثل هذا الفهم العام لها، ومن هنا شعاراتها الثلائية: الحرية، الإخاء، المساواة. واعتبرت البرجوازية الفرنسية ومنورها العظيم مهذوا لها أن ذلك هو عين العقل، وألف بها المنطق وأن كل شيء منذ الآن فصاعداً ينبغي أن يخضع لهما، ويقف أمام محكمتهما قبل أن يكتسب شعبيته وصلاحيته.

غير أن البرجوازية ومفكرها إذ طرحوا هذه المفاهيم الديمقراطية والاجتماعية والعقلانية، بالمعنى الإطلاقي، لم يستطيعوا في الواقع العملي إلا أن يفصلوها على مقاس البرجوازية ذاتها، وأن يفقروا بها عند الحد الطبقي البرجوازي بحيث لا تتحول المساواة من مساواة قانونية - مثلاً - إلى مساواة في الثروة الاجتماعية، وإلى عملية تقاسم للمسلطة بينهما وبين الطبقات الأخرى ومع ذلك فإن ظهور النظام البرجوازي الديمقراطي بما كفله من حقوق سياسية للطبقات الأخرى ولعموم الموظفين ما لبثت أن تعمقت وتوسعت بالنضالات الطبقة التي خاضتها الطبقة العاملة وأحزابها، قد مثل نقطة تحول تاريخية هامة في صراع الشعوب من أجل تقرير مصيرها والخروج إلى حلبة الفعل السياسي المباشر والواضح، وإلى التحول من موضوع للتاريخ إلى ذات له.

ولا مفر من استرجاع تقييم المجاز لهذه النقطة التاريخية الحاسمة: "إن الرجال العظماء الذين أناروا الرأس في فرنسا من أجل الثورة التي كانت تقترب، كانوا أيضاً ثوريين للغاية. فلم يقرأوا بأي سلطة خارجية. وخضع الدين، والطبيعة والمجتمع، ونظام الدولة - وكل شيء لأنفس ما يكون من الانتقاد، واضطر كل شيء إلى المثول أمام محكمة العقل لكي يبرر وجوده أو لكي يزول من الوجود وغدا العقل المفكر المقياس الوحيد لكل ما هو موجود. وكان ذلك في زمن انتصب فيه العالم على الرأس على حد قول هيجل، أولاً بمعنى أن الرأس والمبادئ التي توصل إليها عن طريق الفكر كانت تدعى أنها وحدها جذيرة بأن تتخذ أساساً لكل أعمال الإنسان ولكل العلاقات الاجتماعية، وفيما بعد، بمعنى أوسع، بمعنى أن الواقع المخالف لهذه المبادئ قد قلب بالفعل رأساً على عقب. فإن جميع أشكال المجتمع والدولة السابقة، وجميع المفاهيم التقليدية، قد اعتبرت غير معقولة وطرحت جانباً بوصفها عفاشة قديمة، لقد سار العالم حتى ذلك وراء الأوهام وحدها، وكل الماضي لا يستحق غير الشفقة والازدراء والأن يزغت الشمس للمرة الأولى وقامت سيادة العقل، فإن الأوهام، والجور، والامتيازات والاضطهاد، كل ذلك يجب أن يخلى المكان من الآن فصاعداً للحقيقة الخالدة والعدالة الخالدة والمساواة والتابعة من الطبيعة نفسها، وحقوق الإنسان الراسخة.

إلا أننا نعرف اليوم أن سيادة العقل هذه لم تكن سوى سيادة البرجوازية المصورة بصورة المثل الأعلى وأن العدالة الخالدة تجسدت في العدالة البرجوازية وأن المساواة تلخصت في المساواة المدتية أمام القانون، وإن الملكية البرجوازية... أعلنت أول حق من حقوق الإنسان وأن دولة العقل -

العقد الاجتماعي الذي وضعه روسو - قد رأت النور بشكل جمهورية ديمقراطية برجوازية، ولم يكن بالإمكان أن يحدث ذلك على غير هذا الشكل، فإن كبار مفكرى القرن الثامن عشر شأنهم شأن جميع أسلافهم، لم يكن يوسعهم تخطى الحدود التي فرضها عليهم عصرهم" (ماركس - المجلس منتخبات في ثلاث مجلدات، المجلد ٣، الجزء ١، دار التقدم، موسكو، ١٩٨٠ ص ١٣٣-١٣٤).

هذان البعدان، الخاص والعام للديمقراطية، هو ماتوقف أمامهما لينين في كتابه "الدولة والثروة"، مبيناً أهميتهما لا في مضمار النضال الطبقي من أجل إزاحة المجتمع الاقطاعي وأرساء دعائم النظام الرأسمالي فقط، وإنما أيضاً في مضمار الصراع الطبقي من أجل نقل المجتمع من الرأسمالية إلى الشيوعية.

وكما تتجلى الديمقراطية في هذا الشكل أو ذاك من ممارسة الدولة للسلطة "الطبقية" ضد الخصوم الطبقيين لها، وتكشف بذلك بعدها الطبقي الخاص، فإنها تتجلى كذلك في شكل الممارسة المجتمعية التي يتسع نطاقها أكثر فأكثر بحيث تنخرط في تيارها وعلى نحو متنام ومتصاعد باستمرار جماهير شعبية غفيرة، تكتسب بها الديمقراطية بعداً عاماً أرحب فأرحب، حتى تبلغ كمالها في المجتمع الاشتراكي. ومع وصولها - في المجتمع الشيوعي - درجة الديمقراطية المباشرة، حيث لا طبقات، ولا أحزاب، ولا دول، فإنها تفقد معناها، لتتحول إلى نوع من الحرية الفردية والاجتماعية التي يتمتع بها الناس جميعاً ويمارسونها في مضمار سهرأغوار الطبيعية، واكتشاف المزيد والمزيد من قوانينها من أجل السيطرة الدائمة عليها وتسخيرها لخدمة الإنسان ولتحقيق كامل سعادته ورفاهيته.

يقول لينين: للديمقراطية أهمية كبرى في نضال الطبقة العاملة ضد الرأسماليين في سبيل تحررها. ولكن الديمقراطية ليست البتة بحد لا يمكن تخطيه... فهي ليست غير مرحلة من المراحل في الطريق من الاقطاعية إلى الرأسمالية. ومن الرأسمالية إلى الشيوعية.

الديمقراطية تعنى المساواة ولا حاجة لتبيان مدى أهمية نضال الروليتاريا من أجل المساواة وشعار المساواة. إذا ما فهم هذا الشعار فهما صحيحا بمعنى القضاء على الطبقات. ولكن الديمقراطية لا تعنى المساواة الشكلية، فما أن تحقق مساواة جميع أعضاء المجتمع حيال تلك وسائل الانتاج أي المساواة في العمل والمساواة في الاجور حتى تطرح أمام البشرية لامناص مسألة السير إلى الأمام من المساواة الفعلية إلى تحقيق قاعدة "من كل حسب كفايته ولكل حسب حاجاته. ونحن لا نعرف ولا يمكننا أن نعرف، عن طريق أية مراحل وأية تدابير عملية ستسير البشرية نحو هذا الهدف الأعلى ولكن الأمر الهام هو أن نعرف مدى بطلان الفكرة البرجوازية الشائعة التي تزعم أن الاشتراكية شيء مأميت، جامد، ثابت، لا يتغير. في حين أن حركة التقدم

السريع فى جميع ميادين الحياة الاجتماعية والفردية، الحركة الجماهيرية فعلاً وحفاً التى يشترك فيها أغلبية السكان وجميع السكان لا تبدأ فى الحقيقة الا مع الاشتراكية".

"ومذ يتعلم جميع أعضاء المجتمع، أو، على الأقل أكثريتهم الكبرى إدارة الدولة بأنفسهم، مذ يأخذون هذا الأمر بأيديهم، ويرتبون الرقابة على أقلية الرأسماليين الضئيلة، على السادة الراغبين فى الاحتفاظ بالعادات الرأسمالية، على العمال الذين أفسدتهم الرأسمالية حتى أعماقهم، تأخذ بالزوال الحاجة إلى كل إدارة بوجه عام. ويقدر ما تتكامل الديمقراطية أو فى الدولة المؤلفة من العمال المسلحين، والتى لم تعد دولة بمعنى الكلمة الخاص، تبدأ كل دولة فى الاضمحلال بصورة أسرع" (ص ١٢٦-١٢٧، ١٣٠).

هذا النمط من الديمقراطية الاشتراكية هو ما شرع لينين فى وضعه فى التطبيق بعد قيام ثورة أكتوبر الاشتراكية العظمى لا من خلال خلق الأرضية الاجتماعية لها بتحويل ثورة فبراير ١٩١٧ البرجوازية الديمقراطية إلى ثورة اشتراكية فحسب، وإنما أيضاً من خلال الممارسة السياسية ذاتها، حيث أصر على اشراك أحزاب البرجوازية الصغيرة فى السلطة حتى انسحبت منها، وراحت تتآمر على الثورة، وترفع السلاح فى وجهها، وتلقى بذلك إمكانية مشاركتها الشرعية فى بناء المجتمع الانسانى التقدمى الجديد.

بالديمقراطية الاشتراكية التى بدأ تطبيقها فى روسيا، ومن ثم فى الاتحاد السوفيتى، أى فى سدس الكرة الأرضية، عرفت البشرية نمطاً أرقى وأكمل من الديمقراطية لم يستطع ثوار القرن الثامن عشر أن يتصوروه، ولم تستطع لاديمقراطية البرجوازية التى جاءت بها الثورة الفرنسية أن تكون سوى درجة دنيا بالنسبة له.

ومع ذلك فقد مهدت الديمقراطية البرجوازية الأرض التى عليها وحدها أمكن انبثاق قوى اجتماعية جديدة أكثر ثورية واستنارة وعقلانية وديمقراطية وأعظم تقدمية وإنسانية.

ولم يكن ظهور ماركس والمجلز ولينين، معلمى هذه القوى الاجتماعية الجديدة التى ستغير العالم كله تغييراً جذرياً، سوى بمشائر روحية وعلامات تاريخية على قدوم هذا العهد الانسانى الجديد، عهد الديمقراطية الاشتراكية ومن ثم عهد الحرية الانسانية الذى يتحقق فيه "التطور الحز لكل فرد" بقدر ما يقدو فى ذات الوقت شرطاً "للتطور الحر للمجتمع" حسب تعبير ماركس.

وإذا كانت الديمقراطية الاشتراكية قد شوهت بعد لينين، وسيطرت نزعة فردية متخلفة بلغت حد عبادة الفرد فى عهد ستالين، ولم تتوفر بعد موهبة مباشرة كامل الشروط لبعثها من جديد فى عهد خروشوف، حيث تغلبت من جديد فى عهد بريجنيف روح المحافظة والتزمّت والجُمود، فإن حزب لينين قد أمكنه فى عهد جورباتشوف أن يصحح المسار، وأن يبعث الروح اللينينية وأن يعلن ثورة شاملة فى الثورة الاشتراكية ثورة البيرسترويكا والعلمية ثورة الديمقراطية الاشتراكية على

كل أشكال البيروقراطية والفردية، ثورة العقلية العلمية التي جمدها فكر ماركس وأنجلز ولينين والتي أمكن أن تصنعها الثورة الاشتراكية نفسها عبر مسارها التاريخي، والتي جاءت خلاصة لمجمل التطور الانساني ونتاجا للثورة العلمية - التكنيكية التي بلغها العصر.

وليس هناك ما يلخص الأهمية التاريخية لكل من الثورة البرجوازية الديمقراطية الفرنسية والثورة الاشتراكية الديمقراطية من كلمات جورباتشوف البليغة التي تضمنها خطابه الهام الذي ألقاه في ٧ ديسمبر ١٩٨٨ أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة: "وكان الفلاسفة الكبار يحاولون إدراك قوانين التطور الاجتماعي والحصول على الاجابة على هذا السؤال الرئيسي: كيف نجعل حياة الفرد سعيدة وعادلة وآمنة؟ وجاءت ثورتان عظيمتان هما الثورة الفرنسية عام ١٧٨٩ والروسية عام ١٩١٧ لتتركنا أثراً قويا على طبيعة العملية التاريخية، ولتغير مسار الأحداث العالمية تغيرا جذريا. وأعطت كل منهما على طريقها زخما عظيما لتقدم البشرية. ويعود اليهما فضل كبير في تشكيل نط التفكير أيضا الذي لا يزال يسود الوعي الاجتماعي. هذا هو الغناء (الغنى) الروحي العظيم". (أنباء موسكو، ملحق العدد ٥١).

إن عملية الإصلاح السياسي والاقتصادي والاجتماعي والأيدولوجي، وعملية البحث الروحي والنهوض الديمقراطي وإعادة الاعتبار للقيم الانسانية والحلقية، واعتبار الانسان الحر المتكامل السوي هو غاية الاشتراكية. وإنهاء حالة الاغتراب بينه وبين وسائل الانتاج الاجتماعي وبينه وبين قوة عمله، و ربط مصلحة الشخصية بالمصلحة العامة من خلال تكوينه من التسيير لمرفق العمل المرتبط به، إن ذلك وغيره من التدابير الجاري تطبيقها في الاتحاد السوفيتي والتي لا تعدو أن تكون خطوات أولى على طريق تفجير يتابع القيم والروح الاشتراكية الحقة، هي التي ستبرهن مرة أخرى على أن تفرد حزب لينين بقيادة عملية البناء الاشتراكي بما يحقق مصالح ومطامع وأشواق جميع قوى المجتمع له ما يبرزه تاريخيا وموضوعيا.

على أن الملامسات التاريخية والظروف الموضوعية والذاتية في بلدان الديمقراطية الشعبية الأوروبية التي سارت في طريق الاشتراكية فرضت التعددية مع الاعتراف بالنور القياي للحزب الشيوعي الذي تزعم قوى التحالف الطبقي - السياسي وتزعم قيادة الدولة والمجتمع.

إن انفراد حزب واحد، حتى ولو كان هو الحزب الشيوعي بقيادة عملية تحويل الثورة الديمقراطية إلى ثورة اشتراكية هو الاستثناء، وليس القاعدة. أما القاعدة فهي قيام تحالف طبقي سياسي معبر عنه في أحزاب تمثل طبقات وفئات وقوى المجتمع القائمة بالفعل يكون تحت قيادة حزب الطبقة العاملة، الحزب الشيوعي.

ذلك ما تشير اليه مراجع الفكر الماركسي - اللينيني منذ (البيان الشيوعي) وحتى كتابات لينين وممارساته التي أشرنا إلى بعض منها.

وكما عبرت مجلة (الطريق إلى الاشتراكية) في عددها الألف الذكر، فإنه يظل صحيحا أن نظام الحزب الواحد ليس أبداً سمة الزامية من سمات الاشتراكية. فنورنبا، والمانيا الديمقراطية وبلغاريا، وتشيكوسلوفاكيا، دول ذات نظام تعددى يقوم تماما بمهمات وينجزها. فهناك أحزاب أخرى تعبر عن مصالح مختلف شرائح السكات، وتتعاون تعاوناً مشمرا مع الشيوعيين، مع الاعتراف فى الوقت نفسه بدور الأحزاب الشيوعية والعالمية القيادى وهذا يتيح القيام بالتحويلات الاشتراكية لصالح الشعب الكادح" (ص ٦٣)

وعملية تعميق الديمقراطية الاشتراكية فى هذه البلدان ماضية على قدم وساق. ثورة البريسترويك فى الاتحاد السوفيتى لم تبق بدون تأثير عليها، وإن لم تتجلى بعد كل ملامحها، نظراً لحداثة هذه الثورة ذاتها ولعدم طرحها كل ثمارها بعد لينين. وفى المجر أخذ الحزب والدولة، بما فى ذلك البرلمان، بفكرة التعددية الحزبية، ولم يبق الا اعطاء اللمسات القانونية لهذا التوجه.

ومنذ البداية سارت الثورة الفيتنامية فى طريق التحالف الطبقي - السياسى الواسع الذى كان حزب "٩" عيم هوشى منه الشيوعى يسلك دائماً بقيادته، حتى أمكن تحقيق الثورة الوطنية فى شمال فيتنام، وتحولها من ثم إلى ثورة اشتراكية، بل وأمكن تحزير جنوب فيتنام وتوحيده مع الشمال واستكمال الثورة الديمقراطية فيه والشروع فى تحويلها إلى ثورة اشتراكية فى ظل دولة فيتنام الموحدة الاشتراكية.

وكمبوتشيا ولاوس يتحركان على ذات الدرب، وربما تطلب الوضع المعقد نسبيا فى كمبوتشيا تحالفاً وطنياً ديمقراطياً أوسع، ربما أنطوى على تنازلات ضرورية لصالح الحلفاء بما لا يهدد مسار الثورة الوطنية الديمقراطية ذات التوجه الاشتراكى فيها.

وكان الحزب الشيوعى الصينى قد دخل فى تحالف مع حزب الكومنتانج بلغ حد العمل من داخله. غير أن زعيم الحزب تشان كاي شيك نقض هذا التحالف وشن حرب إبادة ضد الحزب الشيوعى، بل ودخل فى علاقات تواطؤ مع الامبريالية الأمريكية مما حتم على حزب ماوتسى تونج تحمل مسؤوليته منفرداً بالاعتماد على جماهير العمال والفلاحين المريضة، حتى أمكنه تحرير معظم البر الصينى وإقامة جمهورية الصين الشعبية التى دخلت مرحلة بناء الاشتراكية بعد أن أكملت مهام الثورة الوطنية الديمقراطية.

والاصلاحات الجارية اليوم فى الصين الشعبية بعد تبدد ضباب المراهقة اليسارية التى كان قد وقع فيها ماوتسى تونج، ومضى العلاقات بينها وبين الاتحاد السوفيتى فى طريق التطبيع، وتفهمها لثورة البريسترويك فيه - كل ذلك مؤشر على احتمالات مباشرة باتجاه الصين فى الطريق الديمقراطى الاشتراكى العام الذى أخذت تسمير فيه منظومة الدول الاشتراكية.

وإذا كانت التعددية الحزبية واردة - من حيث الأساس - بالنسبة للدول الاشتراكية، شريطة أن يكون التحالف الطبقي - العياسي الذي يقوم فيما بينهما تحت قيادة الحزب الذي يجمع في كيانه أفضل أبناء العمال والفلاحين وخبرة المثقفين الثوريين، الحزب الاشتراكي العلمي، وإذا كانت المراجع النظرية تبرر ذلك، والتجربة التاريخية تزيكه، فإن التعددية الحزبية أكثر وروداً بالنسبة للدول الوطنية الديمقراطية التي تقودها البرجوازية الصغيرة. والدول الوطنية الديمقراطية التي تقودها أحزاب طليعية تتبنى أيديولوجية الطبقة العاملة.

إن التركيب الطبقي غير المتبلور في معظم هذه البلدان النامية، والتداخل بين أنماط الإنتاج فيها، وتميز التشكيلة الرئيسية بينهما بالتشوه الاجتماعي بفعل التخلف وعلاقة التبعية بالرأسمالية العالمي، وضعف الطبقة العاملة كما ونوعاً، واتساع قاعدة البرجوازية الصغيرة وتصدرها لقيادات الثورات الوطنية الديمقراطية فيها بعد الحرب العالمية الثانية بعد عجز البرجوازية الكومبرادورية والإقطاع وحتى البرجوازية الوطنية (البرجوازية الوسطى المتداخلة الوشائج والمصالح مع الإقطاع والكمبرادور والقابلة للمساومة مع المستعمر) بعد عجزها عن تحقيق الاستقلال الوطني - إن ذلك كله قد أثر تأثيراً سلبياً على إمكانية نشوء أحزاب شيوعية وديمقراطية قادرة على انتزاع زمام المبادرة التاريخية، وعلى تشكيل تحالف طبقي - سياسي عريض فيما بينهما يقود عملية الثورة الوطنية الديمقراطية ويكفل من ثم تنمية دور الطبقة العاملة فيه، كضمان لتحويل الثورة إلى ثورة اشتراكية في خاتمة المطاف.

وكما صجرت البرجوازية الكومبرادورية والإقطاع والبرجوازية الوسطى المتذبذبة عن إنجاز الاستقلال الوطني، فإن البرجوازية الصغيرة التي قادت الثورة الوطنية الديمقراطية بعد الحرب العالمية الثانية - ومن أبرز وجوهها ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ في مصر - قد توقفت في منتصف الطريق، ولم تتمكن من ثم من إنجاز كامل مهام هذه الثورة التي ما لبثت بعض مجازاتها أن تراجع، كما أن الجناح اليساري الحاكم والموجه لمسيرتها ما لبث أن تم الانقضاض عليه - بعد موت قائد الثورة، كما هو الحال بالنسبة لعبد الناصر - أو أمكن احتواؤه، وتعطيل مسيرة الثورة عند نقطة معينة قابلة لأن تكون نقطة اختناق بالنسبة للثورة، وذلك هو الوضع الخطر الذي يواجه بعض ثورات البرجوازية الصغيرة في العالم النامي، بما فيه العالم العربي.

لماذا تمضى الثورة الوطنية الديمقراطية التي قادتها البرجوازية الصغيرة إلى الأمام؟ هناك سبب عام أشار إليه ماركس في "الثامن عشر من بروميرلوس بونايرت" يتمثل في الطابع الوسطي المتذبذب لهذه الفئة. فهي تقف في منطقة البين بين الخطرة، ومع ذلك تتصور نفسها مثقلة للمجتمع كله، هي ضد قوى التقدم وتحاذر في نفس الوقت من قوى، الجديد هي ضد الإقطاع والبرجوازية الكبيرة وبالتالي ضد حلفائهما في الخارج، ولكنها ليست مستعدة للاعتراف بالطبقات



والفئات والقوى الشعبية الكادحة وذات النزعة العنصرية الأكثر جلية. وكما أنها لا تقبل بالتحالف مع تلك فإنها تخشى التحالف مع هذه. مصالحها الطبقية أو الفئوية المحدودة والضيئيلة تحكم مواقفها من أولئك وهؤلاء، وتمثلوها السياسيون والفكيريون وإن لم يكونوا من ذات المنحدر الطبقي لا يستطيعون أن يروا أبعد من حدود مصالح هذه الفئة. هذا التوقع على الذات، هذا التشترق والانغلاق على النفس، هذا الإصرار على تصوير حزب البرجوازية الصغيرة أو تنظيمها السياسي الذي اصطنعته على مقاسها بأنه يمثل مصالح "الكل" ويعكس رؤية "الجميع" وإذابة مصالح وجود وايدولوجيات الطبقات والفئات والقوى الاجتماعية الأخرى فيه - كل ذلك يحرم البرجوازية الصغيرة من إقامة علاقات تحالف طبقية وسياسية طبيعية وصحية ومثمرة مع قوى لها مصلحة مشتركة حقيقية معها ويحول من ثم دون إقامة قاعدة اجتماعية ديمقراطية عريضة راسخة للحكم، كما يحول دون مشاركة هذه القوى فيه مما يجعله عرضة للأزمات التي تنشأ من صراعات أجنحة البرجوازية الصغيرة ذاتها وقابلا للاختراق من قبل هؤلاء وأولئك.

وذلك ما حدث بالفعل لثورات البرجوازية الصغيرة العربية وغير العربية، بما فيها الثورة الناصرية.

أما نص ماركس الذي يحتفظ بكامل قيمته النظرية حتى اليوم والذي يتيح من ثم إعادة قراءة حلف الثورة البرجوازية الصغيرة في ضوءه فقد جاء فيه:

"إن الطابع المميز للحزب الاجتماعي - الديمقراطي يتجلى في كونه يطالب بالمؤسسات الجمهورية الديمقراطية كوسيلة، لا لإزالة تقيضين هما: رأس المال والعمل المأجور، بل لإضعاف تناحرهما وتحويله إلى انسجام ومهما اختلفت الوسائل المقترحة لبلوغ هذه الغاية، ومهما كانت التصورات التي تزدان بها ثورية إلى هذا الحد أو ذاك، فإن المغزى يبقى واحدا، ألا وهو تحويل المجتمع بطريقة ديمقراطية، ولكنه تحويل ضمن حدود البرجوازية الصغيرة غير أنه لا يجوز للمرء أن يكون فكرة ضيقة الأفق تزعم أن البرجوازية الصغيرة ترغب من حيث المبدأ في تحقيق مصلحتها الطبقية الأثمانية. أنها تعتقد بالعكس أن الشروط الخاصة لانعقادها هي في الوقت ذاته الشروط العامة التي لا يمكن انقاذ المجتمع العصري وتفادى النضال الطبقي فيه الا ضمن نطاقها. كذلك لا يجوز للمرء أن يتصور أن ممثلي الديمقراطية هم جميعا بالفعل من أصحاب الحوانيت أو مدافعون متحمسون عن أصحاب الحوانيت. فأنهم بحسب تعليمهم ووضعهم الفردي قد يكونون يعيدون عنهم بعد السماء عن الأرض. إن ما يجعلهم ممثلين للبرجوازية الصغيرة هو أنهم عاجزون عن أن يتعدوا في تفكيرهم النطاق الذي لا تتعداه حياة البرجوازيين الصغار وأنهم يتوصلون بالثألي نظريا إلى القضايا والحلول ذاتها التي تساق البرجوازية الصغيرة إليها عمليا بدافع مصلحتها المادية ووضعها الاجتماعي. هذه هي، بصورة عامة، العلاقة بين الممثلين السياسيين

والفكرين لطبقة من الطبقات وبين الطبقة التي يمثلونها". (ماركس - المجلس، منتخبات في ثلاث مجلدات، المجلد ١، الجزء ٢ دار التقدم، موسكو ١٩٨٠ ص ١٩٨٤-١٩٨٥)

وانطلاقاً من هذه النظرة البرجوازية المحدودة الأفق التي تخيل لهذه الفئة أنها قتل جميع قوى المجتمع، والتي تنطبق على نحو أصدق وأعمق على البرجوازية الصغيرة في العام النامي ومنه عالمنا العربي، فإنها إما أن تكون تحرم النشاط الحزبي أو تقيده، متصيب من ثم الديمقراطية البرجوازية في الصميم، وتحول بالتالي دون قيام تحالف ديمقراطي طوعى ونزيه وصحى بين أحزاب المرحلة التاريخية ذاتها، وتنسب - في آخر الأمر - بإلحاق الأذى بنفسها وفي اجهاض ثورتها الوطنية الديمقراطية ولاسيما عالمنا العربي، قد قادت الثورة فيه قوى وطنية وعسكرية فأن النزعة العسكرية في معالجة قضايا المجتمع المدني وفي حل معضلات الثورة ذاتها لا تلبث أن تظل برأسها من داخل الشكنة العسكرية إلى حياة الدولة والمجتمع، ولا تلبث أن تتكون بيروقراطية برجوازية مدنية تكنوقراطية تسيطر ظلها على كل شيء من الحزب أو التنظيم الحاكم إلى مؤسسات الدولة والمنظمات الجماهيرية.

ويتحول القطاع العام ذاته الذي تكون بفضل التأميمات الاجتماعية إلى قاعدة اقتصادية لسلطة هذه البيروقراطية مما يهت الطابع الديمقراطي العام لهذه التحويلات الاجتماعية.

وهو ما يحدث في الريف حيث يستفيد الفلاحون الأغنياء والبيروقراطية الحاكمة معهم من إجراءات الإصلاح الزراعي أكثر من الفلاحين الفقراء والمعدمين.

وبذلك تمجز الثورة الديمقراطية البرجوازية عن الإقصاء الحقيقي عن دلالتها المفترضة، حيث تحرم أطراف أساسية فيها، ممثلة في العمال والفلاحين والصغار والفقراء والمشفقين الثوريين، من ممارسة الديمقراطية السياسية، والديمقراطية الاجتماعية، بما في ذلك تشكيل أحزابهم السياسية الخاصة، ومنظماتهم الجماهيرية المستقلة، ناهيك عن الاشتراك في إدارة القطاع العام، والتعاونى والمختلط.

وعدا ذلك كله فإن نزعة "الاستعداد الشرقي" التي تحدث عنها كلاسيكيو الفكر الاشتراكي العلمي لم يكن ممكناً للبرجوازية الصغيرة الحاكمة في العالم النامي، ومنه عالمنا العربي، أن تتحرر منها. فهي خرجت أساساً من ذات السياق التاريخي - الاجتماعي - الثقافي الذي كان التحرر منه نهائياً يتطلب ثورة ديمقراطية جذرية. وإذا كان مثل هذه الثورة الجبرية قد عز في الغرب الذي شهد برجوازية صناعية وتجارية وزراعية منتجة مكتملة النمو، فكيف لبرجوازيات الشرق المتخلفة وغير المنتجة أساساً والمرتبطة معظمها بالرأسمال العالمي، أن تحدث مثل هذه الثورة البرجوازية الوطنية الديمقراطية، سواء كانت قيادتها مدنية أو عسكرية؟

ذلك لا يعنى أننا نتفق مع وجهة النظر القائلة بأن جميع شرائح البرجوازية في البلدان النامية

تقتل ما يسميه الشهيد المرحوم مهدي عامل نط الانتاج الكولونيالي، النمط البرجوازي التابع للرأسمال الاستعماري. فمثل هذا الاطلاق غير صحيح ولا سيما بالنسبة للبرجوازية الصغيرة التي أكدت وطنيتها وثورتها، ومن ثم مناهضتها للاستعمار القديم والجديد ناهيك عن مناهضتها لركائزه المحلية الإقطاعية والكمبرادورية بالعديد من الإجراءات والمواقف السياسية والاجتماعية والعسكرية والأيدولوجية والتضالية عامة.

إن تجريد جميع فئات البرجوازية العربية من الوطنية والثورية ودمغها بالتبعية للاستعمار، واعتبار أن النمط الذي أقامته بإطلاق هو نمط انتاج استعماري، يعني ببساطة إسقاط جميع الثورات العربية بدءاً من ثورة عرابي في مصر، مروراً بثورة ١٩١٩ فيها، وبثورات العراق وسوريا ولبنان وفلسطين منذ عشرينات هذا القرن، وانتهاءً بثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢، في مصر، وثورة ١٤ ١٩٥٨ في العراق، وثورة ٢٦ سبتمبر ١٩٦٢ وثورة ١٤ أكتوبر ١٩٦٣ في شطرى اليمن. والثورة الجزائرية، والثورة الليبية والثورة الفلسطينية، إسقاطها من قاموس الثورات الوطنية الديمقراطية واعتبارها مجرد تشنجات اجتماعية برجوازية محلية في جسم البرجوازية الكولونيالية التابعة سرعان ما أمكن للاستعمار تهديتها ومعالجتها وترويض وتدين المصايين بها، وأعادتهم إلى حظيرة التبعية الاستعمارية

ومثل هذا التبسيط المخجل لا تفرقه وسائل الأحزاب الشيوعية ذاتها التي رغم ما تعرضت له من تشكيل منذ ظهور حلقاتها الأولى على يد جميع شرائح البرجوازية المحلية، فإنها تقيم الثورات التي قامت في بلدانها على يد هذه الفئة أو تلك منها، على أنها ثورات وطنية ديمقراطية. أما الثورات التي قامت بعد الحرب العالمية الثانية والتي قادتها البرجوازية الصغيرة العسكرية وعلى رأسها ثورتا ٢٣ يوليى ١٩٥٢ المصرية و١٤ يوليو ١٩٥٨ العراقية، اللتان شاركت فيهما أحزاب شيوعية، فإنها تعتبرها حلقات متقدمة من الثورة الوطنية الديمقراطية رغم ما تعرضت له هذه الأحزاب في ظلها من قهر وتككيل.

وبالعودة إلى تراث الفكر الماركسي الأممي يتضح أنه كان هناك تمييز ما بين حركات التحرر ذات الصبغة البرجوازية الإصلاحية، ومن ذات الارتباط بالامبريالية، وما بين حركات التحرر ذات الصبغة البرجوازية الوطنية الثورية المناهضة للامبريالية والتي تتيح في ذات الوقت للطبقات والقيوى الثورية الأخرى حق العمل السياسى المنظم.

ذلك ما تضمنته التقرير الذى تقدم به لينين إلى المؤتمر الثانى للاممية الشيوعية الذى عقد ما بين ١٩ يوليو و٧ أغسطس ١٩٢٠.

إن ما يؤخذ على الأنظمة الوطنية البرجوازية التى قادتها البرجوازية الصغيرة ليس عدم عدائها للاستعمار القديم، وسعيها نحو تحرير أوطانها منه، وإقامة أنظمة مستقلة سياسيا

واقتصاديا ، وإنما عدم الانتباه الكافى إلى خطورة الاستعمار الجديد وعدم إفساح المجال أمام الطبقات والقوى الثورية الجذرية الممثلة لمصالح العمال والفلاحين لتنظيم نفسها واكتساب حق العمل السياسى المشروع والمستقل ، وتبنيها من ثم سياسة وطنية توفيقية تعكس موقفها السياسى الواقع بين الطبقات أو القوى القديمة المحافظة والاصلاحية والمتهادنه مع المستعمر وما بين الطبقات والقوى الشعبى والديمقراطية ذات المصالح الاجتماعية الاعمق والرؤية المستقبلية الأبعد.

إن مقتل هذه الأنظمة الوطنية هو إصرارها على أن تنفرد بالسلطة ومنعها التعددية الحزبية، أو السماح بها فى حدود ضيقة جدا ومحكومة بالعديد من القيود القاسية، وحرمانها الجماهير الواسعة من المشاركة السياسية فى تسيير شؤون الدولة والمجتمع، وحزرها من الدخول مع الأطراف الوطنية والتقدمية الأخرى فى تحالف طبقى وسياسى حقيقى يمثل إرادة كل قوى المرحلة التاريخية، يجسد أوسع جبهة شعبية تقوم عليها السلطة وتتأمن بها الديمقراطية المنشودة على نطاق الدولة والمجتمع، ويتحقق بها السير الحثيث والمطرده على طريق التقدم الاجتماعى والتنمية الاقتصادية المستقلة، وتعميق مجرى الثورة الوطنية كسبيل وحيد لتحويلها لاحقا إلى ثورة اشتراكية.

إن نفرد قيادة البرجوازية الصغيرة بساحة العمل السياسى على نطاق الدولة والمجتمع لا يقود فى آخر الأمر الا إلى نشوء صراعات بين فئاتها ، حيث يميل قسم منها ذات اليمين ، وآخر ذات اليسار ، بينما يظل القسم الثالث فى منطقة الوسط.

ولكن حتى ذلك القسم الذى يتعطف يسارا لا يبلغ به الأمر إلى حد الانحياز الكامل الى موقع الطبقة العاملة ويمثلها الايديولوجيين والدخول فى تحالف معها فى مواجهة قوى اليمين ، وشل تذبذب قوى الوسط.

إن أبرز نموذج لهذا الفريق هو موقف القائد العربى جمال عبد الناصر الذى رغم التطور الايديولوجى الكبير الذى تحقق له بعد نكسة ١٩٦٧ ظل يرى أن الماركسيين المصريين لا يستطيعون أن يكونوا أكثر من مبشرين بفكرهم دون أن يملكون التطلع نحو المشاركة فى السلطة، أو الاستقلال بحزب خاص بهم، والدخول من ثم فى انتخابات عامة بهذه الصفة بغية الوصول إلى السلطة.

وكما يكتب د. غالى شكرى فى مجلة (أدب ونقد) القاهرة عدد أغسطس ١٩٨٨ فإنه لازالت كلمات عبد الناصر فى اجتماعه مع بعضنا فى الأهرام عام ١٩٦٩ ترن فى أذنى: "كونوا مبشرين كالقديس بطرس، بشروا بالاشتراكية ودعوكم من الانتخابات" (ص ٣٠) ويورد محمد سيد أحمد المعنى ذاته بالفاظ أكثر توسعا . ويمكن العودة فى هذا الصدد إلى مقالته فى (أدب

وتقد) عند أكتوبر ١٩٨٨ ص ٤٦).

لقد استخلص الحزب الشيوعي المصري الدرس - بعد أن أعاد تكوين نفسه من جديد. وجاء في برنامجه: "وسبب الطبيعة الطبقية لقيادة الثورة وموقفها الثابت المعادى للديمقراطية والرقابة الشعبية وتشبيها بالانفراد بالسلطة المطلقة، تمكنت القوى المناوئة للتقدم الاجتماعي خارج السلطة وداخلها من التحايل على إجراءات ثورة يوليو والالتفاف حولها، وتفرغ مضمونها التقدمي وتحويل بعضها إلى مجرد شعارات جوفاء وتولدت فئات وشرائح طبقية مناوئة للسلطة تهيأ لها المناخ الملائم للنمو والتحرك ثم الانتفاض لفرص الردة الشاملة". (ص ٢٧-٢٨).

إن ما حدث في مصر حدث أيضا بدرجات متفاوتة في كل البلدان التي قادت الثورة الوطنية الديمقراطية فيها البرجوازية الصغيرة، سواء في داخل الوطن العربي أو خارجه وبذلك تثبت مرة أخرى المقولة الماركسية القديمة بأن أية ثورة تقودها البرجوازية الصغيرة لابد تنتهي بها إلى الهلاك، هذه المقولة التي بلورها لينين في مؤلفاته ولا سيما في كتابه (خطا الاشتراكية - الديمقراطية في الثورة الديمقراطية)، والتي عادت اليها الأحزاب الشيوعية العربية، واهتدت بها عند وضع برامجهما التي أصدرتها فيما بعد.

ووفق هذه المقولة فإن في عهد الامبريالية لا يمكن لنجاح الثورة الديمقراطية إلا أن ينهض على أساس تحالف طبقي وسياسي عريض يضم العمال والفلاحين والمثقفين والبرجوازية الصغيرة والشرائح المتقدمة من البرجوازية الوسطى، يكون تحت زعامة الهولييتاريا، ويقم علاقات التعاون مع قوى الثورة العالمية، وعلى رأسها ممثلو الطبقة العاملة.

ذلك يعني أن البرجوازية الصغيرة تظل قوة ثورية وحليفة لقوى الثورة الأخرى. غير أن قيادة التحالف ينهض أن تنتقل إلى يد الطبقة العاملة ومثلها.

وبإقامة مثل هذا التحالف الذي يشكل العمال والفلاحون عموده الفقري يمكن كفالة لا تحقيق الثورة الديمقراطية فحسب وإنما تحويلها أيضا إلى ثورة اشتراكية.

يكفى العودة في هذا الصدد إلى برنامج الحزب الشيوعي المصري، دون حاجة إلى ذات الشئ في برنامج الأحزاب الشيوعية العربية الأخرى التي تقول ذات الشئ وتؤكد ذات المقولة بمبارات مماثلة تقريبا.

يقول برنامج الحزب الشيوعي المصري: "ومع بلوغ الرأسمالية مرحلة الامبريالية ودخول البشرية عصر الانتقال إلى الاشتراكية أصبحت السمة الأساسية للثورة الوطنية الديمقراطية المعاصرة أنها جزء من العملية الثورية العالمية: الثورة الاشتراكية.

أنها أصبحت مرحلة أولى من عملية ثورية يجب أن تنتهي وبالضرورة في مرحلة ثانية بالثورة

الاشتراكية، وليس هناك فصل تعسفى بين المرحلتين الثورتين بل إن مهامهما متداخلة بحيث يمكن للثورة الوطنية الديمقراطية بعد تولى الطبقة العاملة لقيادتها أن تسرع فى إنجاز بعض مهام الثورة الاشتراكية كما يحدث أحيانا أن تبقى بعض مهام الثورة الوطنية الديمقراطية بغير إنجاز بحيث تتولى الثورة الاشتراكية استكمالها. غير أن هذا الترابط بين المرحلتين والتشابك والتداخل بين مهامهما لا يبيح أو يبرر خلط الأوراق أو وضع الثورة الاشتراكية فى مقابل الثورة الوطنية الديمقراطية.

إن هذه السمة الأساسية للثورة الوطنية والديمقراطية المعاصرة تميزها كفيها عن الثورة الديمقراطية التقليدية خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر التى كانت فى مجملها حركة بورجوازية. "إزاء هذا التغيير الجوهرى فى سمات الثورة الوطنية الديمقراطية ومهامها فإن هذه الثورة يمكنها أن تستمر وتستكمل مهامها فقط عندما تنجح الطبقة العاملة وحزبها الشيوعى فى قيادتها وتعبئة جبهة طبقية عريضة النضال من أجل إنجاز مهامها وأرساء أسس المادية للانتقال إلى المرحلة الثورية التالية: مرحلة الثورة الاشتراكية" (ص ١١٥-١١٨).

وهذه المقولة تنطبق كذلك على بلدان التوجه الاشتراكى التى تقود الثورة الوطنية الديمقراطية فيها طليعة سياسية تضم ديمقراطيين ثوريين واشتراكيين علميين ومن هذه البلدان اليمن الديمقراطية.

صحيح أن هذه الطليعة تكونت فى الغالب من تحالف قوى وفصائل سياسية وحديثها فى آخر الأمر الأخذ بأيديولوجية الطبقة العاملة.

غير أنه طالما ظلت الطبقات والفئات الاجتماعية قائمة فإن فرضية تعبيرها عن نفسها من خلال منابر سياسية مستقلة تظل واردة، بحيث يتخذ التحالف الطبقي - السياسى طابعا أكثر مرونة واتساعا وعمقا ومتانة، أى من خلال جبهة ثورية عريضة واسعة يقودها الحزب الطليعى ذاته.

وكان لينين قد نبه بعد قيام ثورة أكتوبر الاشتراكية فى كتابه "مرض" البصارىة" الطفولى فى الشيوعية" إلى أنه يجب أن يتأسس التكتيك على حساب دقيق وموضوعى صارم لمجموع القوى الطبقيّة فى الدولة المعنية (والدول المحيطة فى المجال العالمى) وكذلك على حساب تجربة الحركة الثورية". (ص ٥٣)

ولا حاجة للاستشهاد بما يحدث اليوم فى أفغانستان حيث يبذل حزب الشعب الديمقراطى الأفغانى الحاكم استعداده لهناء أوسع تحالف سياسى ولتقاسم السلطة معه، رغم أن هذا المثل لا ينهى إسقاطه، وإنما يمكن الإشارة إلى ما أخذ يحدث فى كمبوتشيا، حيث تتحرك عجلة الأحداث فى اتجاه بناء تحالف سياسى عريض.

وليس هناك ما يدعو إلى استبعاد أن يكون هذا المؤشر تعبيراً عن اتجاه عام ميلقى لتجلبته المحلية في نيكاراغوا وبلدان أفريقيا ذات الوجهة الاشتراكية.

فطالما والمجتمع يمر بمرحلة انتقالية فإن ابتداء صيغ التحالف الطبقي - السياسي الملائمة لقوى المرحلة التاريخية يظل وارداً باستمرار، وهو وارد ليس في مرحلة الثورة الوطنية الديمقراطية فقط، وإنما أيضاً في مرحلة الثورة الاشتراكية.

الأمر الهام في الحالتين معا أن تكون قيادة التحالف الثوري في يد الطبقة العاملة من خلال حزبها الطبليعى، الحزب الاشتراكى العلمى.

وكما أن التحالف الطبقي الممثل للعمال والفلاحين والمثقفين الثوريين والبرجوازية الصغيرة هو الذى يكفل حشد وتعبئة كل طاقات المجتمع الحقيقية ذات المصلحة العامة المشتركة في الثورة الوطنية الديمقراطية، فإن تجسيد هذا التحالف سياسياً من خلال المناهر أو الأحزاب المعبرة عن هذه الطبقات والفئات والقوى وتحت قيادة الحزب البروليتارى الطبليعى يحقق قدراً أكبر من الفعالية والحيوية السياسية، ويعكس مستوى أعلى وأخصب من الديمقراطية لا بمعناها الاجتماعى فحسب، وإنما بمعناها السياسى أيضاً.

وبذلك تحقق الأحزاب الطبليعية في قيادتها للثورة الوطنية الديمقراطية ما قعدت عن تحقيقه أحزاب البرجوازية الصغيرة، التى لم تفعل بضيق أفقها وأنانيتها ومجاناتها للديمقراطية سوى أن خسرت الكثير من المنجزات التى كانت قد حققتها، ناهيك عن أن تحقق الاشتراكية التى زعمت تملقها بها.

فقط بقيام مثل هذا التحالف الطوعى العريض والوثيق وتحت زمامة حزب حزب الطبقة العاملة يمكن انجاز كامل مهام الثورة الوطنية الديمقراطية، وتحويلها إلى ثورة اشتراكية.

وإذا كان ذلك هو جوهر النظرية المينينية في هذا الصدد، فإن ذلك أيضاً ما أخذت تبتهته وتجده نظرياً وعملياً الثورة المكملتها، ثورة البرويسترويك، التى تربط ربطاً جديلاً بين التنوع والتوحد، التناقض والترباط، التمايز والتكامل، والتى تؤكد على التعدد في إطار الوحدة، بقطع النظر عن الأشكال والتجليات التى تتخذها هذه المقولة النظرية العامة الشاملة بالنسبة لكل قطر ووطن، وكل شعب وأمة.

"١٤ أكتوبر" - ٨٩/٦/٣٠، ١٩٨٩/٢/٢

\*\*\*

# التعدد الحزبى

## والتحالف الوطنى الديمقراطى

### مفتاح الوحدة اليمنية

منذ كفت قضية الوحدة اليمنية عن أن تكون مهمة الإقطاع اليمنى، وبالمئات بعد فشل حركة التوحيد التى قادها الامام يحيى باستسلامه عام ١٩٣٤ أمام بريطانيا المحتلة لجنوب الوطن وأمام ابن سعود المفتصب لعسير ونجران - مثلثت هذه القضية الوطنية الكبرى إحدى المهام التاريخية الرئيسية للطبقات والفئات والقوى الاجتماعية الديمقراطية التى تعمّر تكونها بفعل الركود التاريخى والاجتماعى الطويل الذى ظل مخيماً على اليمن حتى القرن العشرين، ونتيجة سياسة الإقطاع الامامى الكهنوتى التى اتسمت بالتزمت والجمود والانعزال عن حياة العصر - بحجة الحفاظ على استقلال شمال الوطن - وبسبب السياسة الاستعمارية البريطانية التى كان كل ما يهمها هو تأمين مستعمراتها عدن ومحمياتها، باعتبارها قاعدة عسكرية واستراتيجية لحماية مصالحها الامبراطورية ما بين الهند ومصر، ومحطة ترانزيت لبضائعها المتجهة إلى أسواق الجزيرة والخليج والقرن الأفريقى.

ومع ذلك، ما كان ليمن بشطريها - المحتل والمحتل - أن تبقى بمنأى عن تأثيرات تيارات القرن العشرين الثلاثة التى كانت محتاج "العالم الثالث" كده، وتشترك - من منطلقات متباينة، وبدرجات متفاوتة - فى عملية إيقافه، وإخراجه من قهوه القروسطى، ودقعة إلى معترك الحياة المعاصرة : تيار الرأسمالية الامبريالية ذاتها التى كانت حتى بعملية التوسع والاستتباع الاستعمارى للعالم الثالث، وخلق برجوازية طفيلية مشوه وتابع فيه، فإنها - بحكم مصالحها الاقتصادية والمؤسسات التجارية والادارية والعسكرية المحلية التى تخلفها حماية هذه المصالح - تسهم فى خلق النقيض الاجتماعى - الوطنى الذى لابد له من الاصطدام بها فى آخر الأمر، وتيار الحركة الاشتراكية العالمية التى انتزعت روسيا من براش الامبريالية والرأسمالية والإقطاع وإحالتها إلى قاعدة للثورة العالمية، ولا سيما بعد تحطيم الغازية والفاشية والعسكرية فى المانيا وابطالها واليابان، وقيام منظومة البلدان الاشتراكية فى أوروبا وآسيا مع نهاية الأربعينيات، وتيار حركة التحرر الوطنى العالمية التى تصاعدت واحتدمت منذ هذا الوقت وقادت إلى قيام دول وطنية



مستقلة على انقاض الوجود الاستعماري.

لقد ظهر أثر هذه التيارات العالمية الثلاثة على اليمن أكثر ما ظهر خلال الخمسينيات، وهو ما تجلى - من ضمن ما تجلى فيه - في بروز فئات برجوازية وسطى وصغيرة - وخاصة في عدن - وتخلق جنين طبقة عاملة صناعية - نتيجة قيام مصفاة البترول البريطانية منذ عام ١٩٥٤ - وزراعية - نتيجة انشاء مشاريع ومحاليج القطن بدءاً من عام ١٩٤٧، وازدياد احتكاك الفلاحين القادمين من كل مكان من اليمن بالمدينة عدن، واكتسابهم وعياً اجتماعياً وسياسياً جديداً، إضافة إلى وعيهم الوطني الذي كدسته خبرات النضال المتراكمة ضد المستعمر.

ورغم سباج العزلة المحكم الذي ضربه الأئمة على شمال الوطن فإن تأثير هذه التيارات العالمية الثلاثة أخذ يزداد، وخاصة منذ أخذت ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ في مصر تمسك بزمام المبادرة التاريخية في المنطقة العربية كلها عبر تصديدها لحلف بغداد وعقدتها صفقة الأسلحة التشيكية - السوفيتية، وحوضها حرب السويس ضد دول العدوان الثلاثي: إسرائيل، وبريطانيا، وفرنسا، ووقوف الاتحاد السوفيتي بجانبها إلى حد التهديد بضرب لندن بالصواريخ، ورفعها راية تحرير وتوحيد الوطن العربي، وتحقيقها - تحت قيادة جمال عبد الناصر الذي غدا بطلاً قوياً لجميع العرب - وحدة مصر وسوريا، وقباحتها بعمليات الإصلاح الزراعي والتأمينات الاجتماعية في كل من مصر وسوريا، باعتبارها تحولات "اشتراكية".

لقد ظهر تأثير ثورة يوليو حتى على مملكت الإمام اليمن الأثرى، الذي عقد صفقة أسلحة مع الاتحاد السوفيتي، واستقدم الخبراء السوفيت - إلى جانب الخبراء المصريين - لتدريب جيشه عليها، وأنشأ كلية حربية لهذا الغرض، ودخل في اتحاد مع الجمهورية العربية المتحدة أسماً "اتحاد الدول العربية".

ولم يعد التركيب الاجتماعي - الاقتصادي، ولا الوضع السياسي - والثقافي في اليمن خلال الخمسينيات هو ذاته تماماً الذي عرفته عبر قرون وقرون.

فإلى جانب الإقطاع وشبه الإقطاع والبرجوازية الكبريادورية أصبحت هناك برجوازية وسطى وصغيرة وعمال، ناهيك عن طبقة الفلاحين وأشباه الفلاحين العريضة التي اكتسبت سمات ذاتية جديدة جعلتها أكثر وعياً بنفسها وبالدور المنتظر منها في تحرير نفسها من الإقطاع والاستعمار معاً، وهو ما كان ملموساً بصورة خاصة في جنوب الوطن.

تلك هي القوى الاجتماعية الديمقراطية الجديدة التي برزت الآن كقطب موضوعي وذاتي للاستعمار والإمامة والسلطين.

ومن بين هذه القوى انبثقت فئة المثقفين والكلية - من فيهم أولئك الذين درسوا في الخارج، وخاصة في مصر - التي بدأت تلعب دوراً أساسياً وأيديولوجياً وتنظيمياً متميزاً وسط هذه

القوى الطبقة الجديدة.

وفى حضان هذه الطبقات والفئات والقوى الاجتماعية الديمقراطية ولدت الحركة الوطنية اليمنية.

وفى حضانها ولدت أيضاً فكرة الوحدة اليمنية بمضمونها الجديد المناهض لكل من الاستعمار والإمامة وجميع قوى الأقطاع.

ولم تعد مقصورة على تحرير وتوحيد الوطن فى ظل الإمامة الاقطاعية المستعبدة الظالمة، وإنما غدت تعنى التحرر الوطنى من الاستعمار، والتحرر الاجتماعى والسياسى من الاستبداد والظلم الأقطاعى الداخلى، وإقامة وطن ديمقراطى مرحد تحت هذه القوى الاجتماعية الجديدة.

وبذلك ارتبطت الوحدة اليمنية تاريخياً بظهور حاملها الاجتماعى الجديد، ممثلاً فى العمال والفلاحين والهرجوازية الصغيرة والوسطى وفئات المثقفين والسياسيين المعبرين عنها، والذين أخذوا يؤطرونها ضمن تيارات وتنظيمات سياسية لها وجود على مستوى الوطن كله، ظلت عدن هى المركز الرئيسى لها.

كان التيار الماركسى الذى اتخذ شكلاً تنظيمياً منذ أكتوبر ١٩٦١ هو "الاتحاد الشعبى الثورى" و "حركة القوميين العرب" - فرع اليمن - التى بدأت بالتشكيل منذ نهاية الخمسينيات، و"منظمة البعث" التى برزت - كتنظيم - مع تطلع الستينيات - كانت، ومعها الحركة الناصرية التى لم تتحول فى هذا الوقت إلى تنظيم، هى التيارات المعبرة عن هذه الطبقات والفئات والقوى الاجتماعية الديمقراطية الجديدة.

وكان "تنظيم الضباط الأحرار" وغيرهم من العسكريين وفئات الهرجوازية فى شمال الوطن، الذين أنشأوا صلة مع مصر عبد الناصر منذ إلفائة "اتحاد الدول العربية" فى ٢٧ ديسمبر ١٩٦١ رداً على موقف الإمام الذى تهجم فيه عبر قصيدته الشعرية المعروفة على الوحدة العربية وإجراءات التأميم بعد انفصال سوريا عن مصر فى سبتمبر من ذات العام - كانت هذه الأطراف العسكرية والمدنية جزءاً لا يتجزأ من القوى الاجتماعية الجديدة والحركة الوطنية الحديثة.

وبقيامها بثورة ٢٦ سبتمبر ١٩٦٢ فى شمال الوطن تكون هذه الثورة قد انتقلت بالحركة اليمنية كلها إلى مستوى جديد وفتحت الطريق لتصعيد النضال الوطنى ضد المستعمر البريطانى وركائزه المحلية، وحولت - عبر قيام ثورة ١٤ أكتوبر ١٩٦٣ فى جنوب الوطن بقيادة القومية، وبدعم من مصر الناصرية التى كانت قد زحفت قواتها إلى شمال الوطن دفاعاً عن ثورة سبتمبر - حولت قضية الوحدة اليمنية إلى ممارسة تضالوية موحدة، وإلى معركة وطنية مشتركة ضد المستعمر وضد جميع القوى الداخلية والخارجية المعادية للثوريين.

من كل ما سبق يتضح أن الوحدة اليمنية ارتبطت منذ منتصف الخمسينيات - لحظة ميلاد

الحركة العمالية والحركة الوطنية - بالقوى الاجتماعية الجديدة، القوى الديمقراطية، واكتسبت ثم سمى ديمقراطية.

غير أن تحقيق الوحدة اليمنية بمفهومها الاجتماعى الجديد، وإقامة اليمن الديمقراطى الموحد، كان يتطلب وحدة هذه القوى عبر وحدة يمثلها السياسيين.

وذلك ما صعب تحقيقه سواء قبل قيام ثورتى سبتمبر وأكتوبر أو بعد قيامهما رغم أن شعار الجبهة الوطنية الممتدة امتداد القطر اليمنى كان قد رفع منذ الخمسينيات، وخاصة من قبل عبد الله باذيب الذى تحتفظ مختاراته بقدر غير قليل من الأدبيات التى تبرر رفعه، فضلاً عن الميثاق الوطنى للاتحاد الشعبى الديمقراطى" الذى جاء فيه أن "النضال من أجل دعم وصيانة وحدة وكفاح شعبنا اليمنى وإقامة جبهة وطنية واسعة على أسس ديمقراطية" هو السبيل الوحيد المفضى إلى تحقيق الهدف الاستراتيجى الذى صاغه فى شكل شعار: "نحو يمن حر ديمقراطى موحد". (عبد الله باذيب، كتابات مختاره، الجزء الثانى ص ١٨١، ١٩٠).

وكما صعب قيام الجبهة الوطنية الواسعة التى كان باذيب أبرز دعايتها، صعب أيضاً قيام المجتمع القومى الذى دعت له حركة القوميين العرب منذ عام ١٩٦٠ على أساس "العمل على وحدة النضال فى الشمال اليمنى ضد الرجعية المتشكلة والنضال فى الجنوب ضد الاستعمار البريطانى المتحالف معها" - كما جاء فى "الميثاق الوطنى" للجبهة القومية، ص ٤٩ -.

كانت هناك عوامل عديدة داخلية وخارجية، محلية وقومية، قديمة وجديدة، تحول - سواء قبل قيام الثورتين أو بعدهما - دون توحيد أطراف الحركة الوطنية اليمنية، رغم إيمانها الصادق بوحدة وطنها اليمنى.

لقد رفضت جميع الأطراف، الحركية والبعثية والناصرية فكرة الجبهة الوطنية الواسعة كشكل من أشكال رفضها الاعتراف بأحقية وشرعية الوجود السياسى لرافعها.

ولم يستجيب البعث لفكرة المجتمع القومى الصادرة من خصمه. أما الناصريون فقد انضوا تحت راية عبد الناصر الذى سيحقق لا وحدة اليمن فحسب، وإنما سيعمل على تحقيق الوحدة العربية أيضاً. ولم يكونوا - بفعل عقدة الحزبية التى تحكم فى الناصرية، مستعدين للتعاون أو التعامل مع الحزبيين - أيأ كانوا-.

وقد اشتدت هذه الحساسيات بعد قيام ثورتى سبتمبر وأكتوبر - أكثر فأكثر، وقادت إلى صراعات سياسية أضرت ضرراً بالغاً بها جميعها، وبالثورتين معاً ولقد سقطت ضحايا لهذه الصراعات - سواء فى شمال الوطن أو جنوبه - ولا سيما فى أحداث ٢٣-٢٤ أغسطس ١٩٦٨ فى شمال الوطن التى لعب انقلابيو ٥ نوفمبر الرجعيين دوراً مآكراً فى إشعالها..

هكذا أظهرت فترة الخمسينيات والستينيات أن القوى الديمقراطية - وبالذات القومية الانحياز

منها - غير ديمقراطية لا فى التعامل مع غيرها ولا فى التعامل فيما بينها بين، وانها - بفعل ذلك غير قادرة على التقدم خطوة عملية إلى الأمام فى تحقيق مهمة وطنية وديمقراطية مرتبطة تاريخياً بها القضية إيجاز وحدة الوطن.

وبفعل ذلك أيضاً استحالة تحقيق وحدتها حتى فى جبهة وطنية "شطرية" وحتى بعد أن تحول كل تنظيم "قطرى" إلى تنظيم "شطرى".

وعبر هذا الصراع المرير بين الأطراف القومية احتفظ الماركسيون اليمينيون فى الشمال والجنوب بنظرة صافية إزاء الدور الذى تنهض به الناصرية فى اليمن والدور الذى تنهض به حركة القوميين العرب والجبهة القومية فيها، وتعاونوا معها إلى أقصى مدى ممكن، أيا كانت وجهة نظرهم الخاصة فى هذه القضية أو تلك.

وقد قاد التعاون المتنامى، والتقارب الفكرى المتزايد بينهم وبين الجبهة القومية، وخاصة مع التيار الديمقراطى الثورى ذى النفس الاشتراكى العلمى الذى كان يرمز إليه عبد الفتاح اسماعيل، إلى أن طرح عبد الله باذيب فى وثيقة برنامجية جديدة أصدرها فى ٣١ يناير ١٩٦٨ باسم "رفاق الشهيد السلفى" ولأول مرة - كما يقول الرجل الثانى فى تنظيمه أحمد سعيد باخير - فكرة جديدة تتجاوز بها فكرة الجبهة الوطنية، حيث دعا إلى ضرورة وحدة فصائل العمل الوطنى، ممثلة فى تنظيمه، وفى الجبهة القومية، ومنظمة البحث فى تنظيم واحد يقوم على أساس الاشتراكية العلمية، وهو ما عبرت عنه بوضوح الصيغة التالية: "أن السور يبلدنا فى طريق الثورة الديمقراطية ونحو الاشتراكية يتطلب وحدة وتلاحم جميع القوى والفصائل الثورية والتقدمية فى البلاد داخل إطار تنظيمى واحد يسترشد بهادى الاشتراكية العلمية. مثل هذا التنظيم هو وحده القادر على قيادة الثورة إلى أهدافها الساطعة، وهو الشكل المناسب للديمقراطية فى بلادنا، فلا توجد فى بلادنا تقاليد حزبية متأصلة. خلال الكفاح المشترك التحمت عملياً فصائل الثورة والتقدم فى مجتمعنا، وأسهمت جميعاً فى الثورة المسلحة، وانتصارها. ولقد كان التطور والمنطق والطبيعى للثورة يحتم أن تلتحم هذه الفصائل عضواً فى تنظيم واحد. وإذا كان قد تعدد ذلك قبل انتصار الثورة المسلحة، فليست هناك ما يمنع ذلك الآن. بل يجب أن لا يكون هناك ما يمنع ذلك". (نفسه ص ٢٠٦).

أما بالنسبة لشمال الوطن الذى - بعد انقلاب ٥ نوفمبر الرجعى ١٩٦٧ - تعرض لحصار صنعاء الشهير، فإن الوثيقة التى كتبت إبان الحصار ترى أن ما هو مهم الآن هو تقديم "العون لثورة الشمال بكل أشكاله سياسياً وعسكرياً.. مادياً وأدبياً" ذلك أننا بذلك "ننذع عن صنعاء فقط، وعن ثورة الشمال فقط، ولكننا سنذفع عن عدن وعن ثورة الجنوب أيضاً. فإن أى تهديد لثورة الشمال إنما هو تهديد لثورة الجنوب، وليست صنعاء وحدها هى لهدف، بل وعدن أيضاً. ان

من الأنفصل أن نخوض المعركة الآن قبل أن يمتد العدوان إلى جنوبنا، وقبل أن تزحف قوى الثورة المضادة اليتنا". "إن التقاء ثورة الجنوب بثورة الشمال فى أرض المعركة ضد العدوان المشترك هو المدخل الصحيح لهزم الاستعمار والرجعية وتحقيق الوحدة اليمنية كخطوة أولى نحو الوحدة العربية" (نفسه، ص ٢١٣).

لم يكن موقف باذيب هذا ورفاقه مختلفاً عن موقف التيار الديمقراطى داخل الجبهة القومية، وباللغات فيما يتعلق بالموقف من مصير الثورة فى الشمال. فقد جاء فى القرارات العننية للمؤتمر الرابع للجبهة القومية الذى انعقد ما بين ٢-٨ مارس ١٩٦٨ والتي عكست وجهة نظره أن المؤتمر يقر بأن "محررنا الوطنى لن يتحقق بشكله السلمى إلا بانتصار ثورتنا فى الشمال وتحقيق وحدة الإقليم اليمنى، لئىتحمل مسؤولياته التاريخية. لذلك فدعم الثورة فى شمالنا اليمنى مهمة أساسية وضرورية"

أما فيما يتعلق بإقامة تنظيم طليعى فى الجنوب فإن القرارات لم تتحدث عنها مراعاة الحساسية اليمنية، واكتفت بالدعوة إلى تحويل الجبهة القومية إلى "حزب اشتراكى طليعى" ضمن الخط الاشتراكى العلمى" فى الوقت الذى دعت فيه إلى ايجاد "صيغة علمية لتحقيق وحدة أداة الثورة فى إقليم اليمن بالحوار مع القوى الثورية فى شمالنا اليمنى". (نايف هواقة، أزمة الثورة فى الجنوب، بيروت ١٩٦٨ ص ٢٥٠-٢٥١، ١٥٢).

شير أن الموقف الكامل للتيار الديمقراطى الثورى قد ظهر جلياً بعد قيام حركة ٢٢ يونيو ١٩٦٩ التصحيحية، حيث تهادأ الحوار مع الفصيل الماركسى، والبعثى، الذى كان يقترب هو أيضاً من الفكر الاشتراكى العلمى.

ولكن تعقيدات داخل التيار الديمقراطى الثورى ما لبثت أن ظهرت، بعد حركة التصحيح مباشرة، فلقد أخذ يتجلى عبر التمديد من الأطروحات والممارسات أن هذا التيار لم يكن شيئاً واحداً، وهو ما برز بوضوح خلال المؤتمر العام الخامس للجبهة القومية الذى عقد ما بين ٢-٦ مارس ١٩٧٢، وهو ما انعكس فى جملة ما انعكس فيه - فى اعتبار "التنظيم السياسى الموحد للجبهة القومية فى بلادنا هو أداة الثورة الوطنية الديمقراطية، باعتباره الإطار العريض للتحالف الواسع بين كل القوى الديمقراطية صاحبة المصلحة الحقيقية فى الثورة الوطنية الديمقراطية من عمال وفلاحين وجنود ومثقفين ثوريين ورجوازية صغيرة" - كما جاء فى برنامجه "المرحلة الثورية الوطنية الديمقراطية" الذى أقره المؤتمر. (الجبهة القومية، الثورة الوطنية الديمقراطية فى اليمن، دار بن خلدون، بيروت ١٩٧٢، ص ٧٧).

وحيث أن التنظيم هو الإطار العريض للتحالف لقوى الثورة الديمقراطية فإن على كل فصيل يزعم ثقيله لاحدى هذه القوى أن يدخل فيه الروح ويعمل من داخله مع التنظيم ككل على بناء

حزب طليعى خاص باليمن الديمقراطية، توطئة لخلق حزب طليعى لليمن كلها - يحقق الثورة الديمقراطية الاشتراكية فيها، وهو ما عبر عنه البرنامج بقوله: "ولذلك فإن العمل من أجل قيام الحزب الطليعى من داخل إطار التنظيم السياسى - الجبهة القومية - وفى سبيل قيام الحزب الطليعى اليمنى الموحد، قضية استراتيجية ضرورية. إنه القيادة المسلحة بأيدولوجية الاشتراكية العلمية، القيادة المنظمة والواعية والقادرة على تحقيق المهام المرحلة المرتبطة بالمهام الاستراتيجية للثورة اليمنية" (ص ٧٧).

كان الإصرار على اعتبار الجبهة القومية إطاراً وحيداً للتحالف على الفصائل الأخرى أن تدخل فيه وأن تسهم فى خلق الحزب الطليعى من خلاله يذكر - إلى حد ما - باطروحة "كل الشعب جبهة قومية" وإن كانت هذه الأطروحة تستثنى الفصائل الأخرى الماركسية والبعثية من شرف أن يكون لها موقع فى إطارها، بينما سقط الآن هذا الاستثناء، وبقي شرط الوحدةانية فى العمل السياسى، سواء باسم الجبهة القومية أو باسم الحزب الطليعى.

كان هذا الشرط التصري المسبق دالة على نية اتجاه داخل الجبهة القومية فى "ابتلاع" الفصائل الأخرى فى معدة التنظيم الأقوى، وقلتها ضمن رؤيته الأيدولوجية والسياسية الخاصة التى تتجاوز الأفق الديمقراطى الثورى رغم التظاهر بشئى الاشتراكية العلمية، وهو ما برهنت عليه الأحداث جلياً، حيث كان هذا الاتجاه متأثراً بالتيارات الطفولية واليسارية المتطوفة والماوية والثروتسكية واليسار الجديد، وهو ما قاد إلى الاصطدام باتجاه آخر الجبهة القومية كان يناضل من أجل إعادة بناء الجبهة القومية على أساس الفكر الاشتراكى العلمى.

كان سالم ربيع على رئيس مجلس الرئاسة هو رمز الاتجاه الأول، وكان عبد الفتاح اسماعيل أمين عام الجبهة القومية هو رمز الاتجاه الثانى.

وكان الموقف من وحدة فصائل العمل الوطنى أحد قضايا الخلاف بين الاتجاهين، رغم ما نص عليه برنامج الجبهة القومية.

فكما كان الاتجاه الأول ضد قيام جبهة وطنية عريضة على نطاق اليمن، فإنه كان يرى الجبهة القومية هى "الإطار التاريخى" لوحدة فصائل العمل فى الجنوب.

بينما كان الاتجاه الثانى يستريح إلى فكرة قيام جبهة وطنية ديمقراطية عريضة يمنية - إن بدا ذلك ممكناً ولا يرفض فكرة أن تكون الجبهة القومية إطاراً لتحالف مرن على نطاق الجنوب وحده، تمهيداً لقيام الحزب الطليعى فيه.

والحوارات التى دارت مع نهاية ١٩٧٢ ومطلع ١٩٧٣ قد أظهرت ملامح هذين الاتجاهين، هذه الحوارات التى شملت أحزاب الشمال والجنوب، كما شارك فيها بشكل من الأشكال بعض الماركسيين المستقلين، كان كاتب هذه السطور أحدهم، حيث أظهرت هذه الحوارات أن عبد الفتاح كان أقرب

ما يكون إلى أطروحة الجبهة الوطنية الديمقراطية العريضة عرض الساحة اليمنية، التي يؤيدها أيضاً حزب البعث في الجنوب، وحزب العمل اليمني، والحزب الديمقراطي الثوري اليمني، ومنظمة المقاومين الثوريين اليمنيين، وهو ذات الموقف الذي تمسك به كاتب هذه السطور بعد أن حسم الخلاف في اجتماع يناير ١٩٧٣ للجنة المركزية للجبهة القومية لصالح الرأي الذي تمسك به سالم ربيع علي، وجرى بعده العمل على إقناع الأطراف الحزبية الأخرى به.

ومنذئذ مورست كل الأساليب من أجل اضطرار فصيلي الجنوب: "الاتحاد الشعبي الديمقراطي" و"منظمة البعث" للدخول في الجبهة القومية، واقتناع فصائل الشمال من أجل إقامة جبهة وطنية ديمقراطية خاصة هناك.

والعودة إلى محاضر الحوارات الأتفة الذكر، والوثائق الأخرى، ومنها رسائل كاتب هذا البحث إلى قيادة الجبهة القومية، من شأنها أن تؤكد هذه الواقعة التاريخية.

وها هم قادة الحزب الاشتراكي اليمني بدأوا ينفضون الغبار عن هذه المحاضر والوثائق، ويعلنون الحقيقة للناس، تمسحاً مع مهذا العلنية والمصارحة والكشف عن الظروف والملابسات التاريخية التي فرضت وجدانية العمل السياسي - التنظيمي، وتجاوزت الإمكانية الموضوعية التي كانت واردة حينئذ والمتعملة في إقامة تحالف واسع لمختلف المنظمات الثرية، سعياً نحو إقامة حزب طليعي - في آخر الأمر - بعد اكتمال نضوجه الموضوعية والذاتية.

يقول الأمين العام المساعد للحزب الاشتراكي اليمني سكرتير اللجنة المركزية الفريق سالم محمد في حوار الضافى مع صحيفة "١٤ أكتوبر" عدد ١٩٨٩/٦/٢١، وفي معرض التأكيد على أنه حدث خروج على أكثر من صعيد على المبادئ الديمقراطية الثورية التي جاءت بها حركة ٢٢ يونيو ١٩٦٩ التصحيحية، ومنها هذا الصعيد - يقول: "عندما كنا نتحاور كان هناك رأى بأن تشكيل جبهة وطنية عريضة تكون الجبهة القومية عضواً فيها، وهي تقودها، والآخرين مقرون بهذا الدور الريادي للجبهة القومية، وكان عبد الفتاح اسماعيل يمثل هذا الاتجاه الذي يريد تحالفات على أساس جهوي. والاتجاه الثاني متطرفاً إلى تلك التنظيمات على أساس أنها منظمات صغيرة، وأن الجبهة القومية تنظيم واسع، وأنهم يمكن أن يضيئوا وسطها. والخطاب التاريخي الذي تناول به سالمين موقفه تجاه هذه المسألة معروف لدى الجميع".

والخطاب التاريخي المعنى هو ما جاء في كلمة لسالم ربيع علي مارس بها نوعاً من الضغط السياسي العلني بكل ما يعنيه من تهديد مبطن موجه إلى "الاتحاد الشعبي الديمقراطي" و"منظمة البعث" في الجنوب، لتلكزهما في الاندماج في الجبهة القومية، حين قال إنه أطول حوار في أصغر بلد في العالم!

كانت منظمة البعث ترى في مبدأ الأمر أنه إن أمكن قيام جبهة وطنية ديمقراطية على نطاق

اليمن، فذلك أمر حسن، وإذا صعب ذلك فلتكن هناك جبهة وطنية ديمقراطية فى حدود الجنوب، وأخرى فى الشمال.

وفى نوفمبر ١٩٩٦ أصدرت وثيقة بعنوان "حول الجبهة الوطنية الديمقراطية" دعت فيها "إلى قيام جبهة وطنية ديمقراطية من القوى التقدمية الثلاث، وذلك بغرض تعزيز الاستقلال الوطنى، والتصدي لكافة أشكال التآمر فى الداخل والخارج" - كما جاء فى "التقرير التنظيمى المقدم للمؤتمر العام الثالث لحزب الطليعة الشعبية فى اليمن الديمقراطية المنعقد فى الفترة ٢١-٢٤ أغسطس ١٩٧٥" ص٣-، وهى التسمية الجديدة التى اختارتها منظمة البحث لنفسها بقرار من "المجلس الوطنى للحزب فى ٥ أبريل ١٩٧٤" بعد تبنيها للفكر الاشتراكى العلمى.

ورغم أن الاتحاد الشعبى الديمقراطى أصبح بعد قيام دولة الاستقلال فى الجنوب يدعو إلى قيام تنظيم طليعى فيه على أساس الاشتراكية العلمية، وغدا يقصر فكرة الجبهة الوطنية الديمقراطية على الشمال، وهو ما اتضح فى وثيقة ٣١ يناير ١٩٦٨، إلا أن تجربة الحوار مع الجبهة القومية التى بدأت عام ١٩٧٠ قد فاجأته بأن اتجاه سالم ربيع على لا يقطع إلى قيام حزب طليعى اشتراكى علمى، وإنما إلى تلويب الفصيلين المشاركين فى الحوار فى الجبهة القومية التى لم تتجاوز - كما رأى - صفة الحزب الديمقراطى الثورى التى اكتسبتها بعد المؤتمر العام الخامس لها.

ولم يخف الاتحاد صدمته هذه، حيث تضمنت العديد من مذكراته إلى "الأخوة أعضاء اللجنة التنفيذية للجبهة القومية" - ومنها مذكرة أرسلت إليها فى أواخر يونيو ١٩٧١ - وإلى "الرفاق أعضاء المكتب السياسى - الجبهة القومية" - وقد أرسلت إليه فى نوفمبر ١٩٧٤ - دهشته مع تراجع الجبهة القومية عن اتفاقات شارك فى إقرارها أمين عام الجبهة عبد الفتاح اسماعيل، مما أفصح عن وجود أكثر من اتجاه داخلها، وعن رغبة فى احتواء الآخرين، وتقاعس عن السعى نحو توفير المقومات اللازمة لقيام الحزب الطليعى، كما تضمنت انتقادات لازعة للكثير من الممارسات اليسارية المتطرفة، والخروقات الصارخة لمستور وقوانين البلاد مما دعا - آخر الأمر - إلى إعادة النظر فى فكرة أن تكون الجبهة القومية هى وعاء التحالف الديمقراطى لجميع الفصائل، واقتراح "صيغة انتقالية لوحدة الفصائل التقدمية" "تعبر عن خصوصية التحالف الوطنى فى بلادنا"، صيغة "وإن كانت قريبة من الجبهة الوطنية، إلا أنها تتميز عن تحارب الجبهات الوطنية فى بلدان أخرى، بما فى ذلك بعض البلدان العربية" من حيث "أن صيغة الجبهة التقليدية ذات طابع دائم وغير محدد" فى حين أن الصيغة الوسطية المقترحة تجعل "علاقة العمل الجبهوى التى ستقوم مرتبطة بأفق وحدة تنظيمية كاملة فى المستقبل فى حزب طليعى، حينما تتضج الظروف، وتولد القناعة المشتركة لقيامه..." كما جاء فى مذكرة نوفمبر ١٩٧٤.



وإذا كان هدف جناح ربيع على هو قطع الطريق على قيام حزب طليعى عن طريق إذابة الماركسيين داخل وخارج التنظيم فى حزب ذى صيغة ديمقراطية ثورية، رغم تبنيّه - وثائقياً - أيديولوجية الاشتراكية العلمية، فإن هدف عبد الفتاح اسماعيل لا مجرد الالتزام بقرار حزبي اتخذته الجبهة القومية يقضى بأن تكون هى إطار التحالف وبؤرة تخلق الحزب الطليعى، وإنما موازنة وتقوية جناحه بالفصيلين الآخرين اللذين كانا يحسمان بقرايتها الروحية منه وبالنفور الشديد من جناح التطرف اليسارى و"العنف"، والاختطاف و"الاعتقالات الاعتبارية" التى تنتهى إلى "التعذيب النفسى والجسدى للمعتقلين أو المحتجزين رهناً للتحقيق" - كما جاء فى مذكرة أواخر يونيو ١٩٧١.

غير أن النتيجة فى كلتا الحالتين هى اضطراب الفصيلين إلى القبول بصيغة كانا يريان أن الوقت ما يزال مبكراً للقبول بها، ألا وهى صيغة "التنظيم السياسى الموحد - الجبهة القومية" كخطورة أساسية نحو بناء الحزب الطليعى، الشرط اللازم لإنجاز مهام الثورة الوطنية الديمقراطية، والانتقال إلى بناء الاشتراكية" - كما جاء فى اتفاقية ٥ فبراير ١٩٧٥ التى أنهت - عملياً - التعدد التنظيمى، وشرعت لعقد "المؤتمر التوحيدي" فى أكتوبر ١٩٧٥ الذى أعلن قيام "التنظيم السياسى الموحد - الجبهة القومية".

ومن المعروف أن الأمين العام للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين نايف حواتمة، والأمين العام المساعد للحزب الشيوعى اللبنانى نديم عبد الصمد، قد ساعدا فى الوصول إلى اتفاقية ٥ فبراير ١٩٧٥ ووقعاً عليها إلى جانب توقيع ممثلى الفصائل الثلاث التى اتحدت الآن فى إطار تنظيمى واحد، تمهيداً لقيام الحزب الطليعى الذى لم يقم فى أكتوبر ١٩٧٨ باسم الحزب الاشتراكى اليمنى إلا بعد معركة دامية فرضها ربيع على فى ٢٦ يونيو ١٩٧٨، لا بهدف الحيلولة دون قيامه فقط، وإنما أيضاً بهدف الانهيار بالثورة فى منحنى آخر غير المنحنى اليسارى القاسم الذى كان قد دفع بالبلاء اليه، منحنى النهج الإصلاحى الذى يفتح مصاريقها لتسلل النفوذ الرجعى والاستعمارى.

هكذا يمكن القول إن الانتقال من صيغة التعددية الحزبية والتحالف الوطنى الديمقراطى إلى نظام الحزب الواحد قد تم فى ظروف صراع سياسى وأيديولوجى وتنظيمى محموم بين جناحين داخل الجبهة القومية كان يسعى كل منهما بإدخال الأطراف الأخرى فى إطار تنظيمى واحد - أبياً كانت تسميته وطبيعته وتوعيته - إلى تقوية جانبه فى مواجهة الجناح الآخر. وحيث أن الذى كسب الجولة فى الصراع هو الجانب الأقرب إلى رؤية وموقف الطرفين الآخرين، وحيث أن قيام الحزب الطليعى لم يتحقق إلا فى أعقاب جولة صراع دامية هذه المرة هزم فيها

الفريق المرفوض من الجميع، ومن مجمل أطراف الحركة الوطنية اليمنية - لذلك كله، ولغيره من الأسباب التي لا مجال لتمددها هنا، فإن قيام الحزب الاشتراكي اليمني مثل خطوة وطنية واجتماعية وسياسية وتاريخية عظمى، رغم كل الظروف الصحية التي سبقت وصاحبت نشأته، ورغم عدم تكامل الشروط الموضوعية والذاتية لقيامه، ورغم الضغوط السياسية والمعنوية التي مورست من موقع السلطة - وحتى باسم المصلحة العليا - ضد الفصيلين الآخرين من أجل التمجيل بقيامه.

وعن هذه الظروف والملابسات غير الصحية يقول الرفيق سالم صالح محمد في اللقاء الذي أجراه مع الصحفيين والأعلاميين في قاعة فلسطين في ١٩٨٩/٦/٦: "إن أخطر ما حصل في الفترة الماضية هو ضرب التحالفات وتعبيراتها السياسية... الكل يتذكر أننا كنا ثلاثة تنظيمات موجودين على الساحة، وكان هناك حوار ناجح، لكن بفعل موقف "سالم ربيع" تم ضرب التحالفات بقوة في خطابه المعروف في ٣٠ نوفمبر ٧٧م" (صوت العمال ١٩٨٩/٦/٨)، كما يقول في حوارہ الأتف الذكر صحيفة "١٤ أكتوبر": "وكان هناك اتجاه آخر لدى كل شخص على حدة، من حيث تعزيز مواقعه، بمعنى أن تأتي عناصر جديدة إلى التنظيم السياسي لتدعيم مكانته.. أي تأتي عناصر من هذا الفصيل أو ذاك لتعزز موقع هذا الشخص أو ذاك في السلطة".

أما الصيغة الواقعية والمرحلية التي كان يجدر الأخذ بها حينئذ فهي - كما يرى - "التحالف الجبهوي" ذلك أنها كانت "هي الصيغة الأنسب للواقع. ولكن الضغط الذي مارسه اليسار المتطرف عجل بمقتضية الدمج".

غير أنه في نفس الوقت - يؤكد على قيمة وأهمية قيام الحزب، بقطع النظر عن كل المآخذ على ظروف نشأته. "ومع ذلك فإن الخطوة بعد ذاتها خطوة تاريخية متقدمة وهامة: فكون فصائل العمل الوطني تتوحد في إطار واحد، وعبر الحوار، فذلك يعتبر عملاً متقدماً".

من الجدير بالتنويه هنا أيضاً أن السكرتير الأول لحزب الوحدة الشعبية اليمني الرفيق جاد الله عمر يتوصل إلى ذات التقييمات الموضوعية.

فهو في الحديث الذي نشرته "صوت العمال" في عدد ١٩٨٩/٥/١٨ نقلاً عن ندوة شارك فيها نشرتها "قضايا العصر" في عدد يونيو ١٩٨٩ يقول: "...تحقيق الاستقلال في الجنوب، وفك الحصار عن صنعاء بالتحالف العريض. ويبدو أنه تم تجاوز هذا التحالف العريض للاعتقاد بأن المراحل يمكن اختصارها...". كما يقول في مكان آخر عن الأيجابى والسلبى في قيام الحزب إن "التحضير للتوحيد لم يكتمل وينضج، ويعتمد على الإدارة والاختيار الحر، ومع ذلك فإن عملية

التوحيد كانت خطوة إلى الأمام..." (وجهة نظر، مقدمة إلى الرفيق الأمين العام للجنة المركزية للحزب الاشتراكي اليمني على سالم البيض).

كانت الخطوة اللاحقة التي تترتب على قيام التنظيم السياسي - الموحد - الجبهة القومية في الجنوب هي قيام الجبهة الوطنية الديمقراطية في شمال الوطن في ١١ فبراير ١٩٧٦ من عدد من الفصائل الماركسية والقومية والوطنية.

أما الرأي الذي كان يتهناه كاتب هذا البحث، وهو ما أعربت عنه رسائله إلى الجبهة القومية والفصائل الأخرى وكتابات في المجلات القاهرية والبغدادية خلال السبعينيات، فهو أن أزمة العمل الوطنى الديمقراطى لن تكون قد حلت بتوحيد الفصائل الثورية في الجنوب في تنظيم واحد، وتوحيد ذات الفصائل في الشمال في جبهة واحدة ورغم الأهمية الفائقة لقيام الحزب الاشتراكي اليمني كطلعة للحركة الوطنية اليمنية، ورغم قيمة توحيد بعض الفصائل في الشمال في جبهة واحدة، فإن كل مجريات الأحداث خلال عقد كامل تبين بجلاء بأن كلتا الصيغتين التوحيديتين أبعد من أن تكونا قد وفرتا الآلية السياسية والتنظيمية لتوحيد كل القوى الوطنية والديمقراطية والمستتيرة والاشتراكية في كل من شطرى اليمن، ولحل معضلة الديمقراطية في صفوفها، فضلاً عن إيجاد الرافعة الوطنية والتاريخية الشاملة التي يقوم عليها وبها اليمن الديمقراطى المتحرر الموحد، ومن ثم اليمن الديمقراطى الاشتراكي.

تلك هي المعضلة التاريخية المزمنة التي عجزت الحركة الوطنية الديمقراطية اليمنية عن العثور على حل لها منذ لحظة ميلادها في منتصف الخمسينيات وحتى الساعة.

وما يفاقم من خطورة المشكلة أنه حتى ذلك القدر من الوحدة الوطنية والسياسية والتنظيمية الذي تحقق بقيام الحزب الاشتراكي اليمني والجبهة الوطنية الديمقراطية، قد تعرض لضياح، لا يسبب التآمر الخارجى، وإنما بسبب خلل في بنية كل منهما، مما جعل من الصعب القول بأن كلاهما منهما يجسد كل قوى التحالف الطبقي والسياسى المدعوة تاريخياً لقيادة حركة التجديد والتغيير والتقدم هنا وهناك.

ولا حاجة إلى القول أنهما بوضعهما الراهن، وبأخذهما معاً كطرفين متحالفين، تحت قيادة الحزب الاشتراكي اليمني، لا يمثلان سوى زاويتين اثنتين في صرح الوحدة المنشودة للحركة الوطنية والتقدمية اليمنية الذى بدون تشييده من الصعب تصور كيف يمكن أن تقوم لليمن الديمقراطى الموحد قائمة.

وإذا كانت وحدة الحزب والوحدة الوطنية والمجتمعية في اليمن الديمقراطية قد أصيبت بالأضرار

البالغة منذ "أزمة أغسطس ١٩٧٩" إلى مؤامرة ١٣ يناير ١٩٨٦، مما ضيق أكثر فأكثر القاعدة الاجتماعية التي يقوم عليها النظام الوطنى الديمقراطى، وفتت بشكل مطرد عرى التحالف الوطنى الذى كانت الثورة قد نجحت فى تحقيقه فى مجرى حرب التحرير الشعبية ضد المستعمر، فإن الجبهة الوطنية الديمقراطية بخروج الأطراف الأخرى الوطنية والقومية التى شاركت فى قيامها منها لم تعد - فى واقع الأمر - سوى تسمية أخرى لحزب الوحدة الشعبية اليمنى، الذى لحقته هو أيضا أضرار بالغة بانسلاخ شرائح منه أسهمت فى بنائهم بفعل كارثة ١٣ يناير ١٩٨٦ - مما جعل منه ومنها - أى من حزب الوحدة الشعبية والجبهة الوطنية - مجرد طرفين وطنيين مدعويين شأن غيرهما، إلى العمل الجاد من أجل قيام جبهة وطنية ديمقراطية عريضة فى شمال الوطن.

ليس هناك بين قادة الحزب الاشتراكى اليمنى والجبهة الوطنية الديمقراطية من يتستر على هذا الواقع المأساوى، أو من ينادى هذه الأزمة الشاملة الوطنية والاجتماعية والسياسية والسيكولوجية التى يمر بها المجتمع اليمنى، وتقر بها الحركة الوطنية اليمنية بجميع أطرافها.

ولأن الوقفة النقدية التى مثلتها وثائق الكونغرس الحزبى العام للحزب الاشتراكى اليمنى الذى عقد ما بين ٢٠-٢١ يونيو ١٩٨٧ لم تعد كافية لتوصيف وتحليل أبعاد هذه الأزمة العامة، ولتقديم المعالجات الصائبة لها فإن الحزب عكف وعكف على دراستها على نحو أكثر عمقا وشمولية ونهلاً، وشرع فى وضع الاتهامات العامة لمواجهتها.

وقد مثلت دورة اللجنة المركزية الخامسة عشر للحزب الاشتراكى اليمنى التى عقدت ما بين ٢٨-٣١ مايو ١٩٨٩ نقطة البدء فى هذا التحرك الهادف إلى "صياغة برنامج للإصلاح فى حياة حزبنا وثورتنا وشعبنا" ذلك أن "الإصلاح السياسى والاقتصادى الشامل يبرز كضرورة موضوعية ملحة لمعالجة الاختلالات والأخطاء التى رافقت بناء هيكل السلطة وأجهزتها وأدائها المختلفة وعلاقة عناصر المنظومة السياسية ببعضها البعض، بما فى ذلك الدور القيادى للحزب، وكذلك علاقة هيئات سلطة الدولة ببعضها ودور ومكانة المنظمات الجماهيرية فى إطار المنظومة السياسية، وكذا الاختلالات والأخطاء المتصلة بالمجالات الاقتصادية والاجتماعية الادارية" - كما جاء فى البلاغ الصحفى الصادر عن دورتها هذه -

وأوضحت اللجنة المركزية فى هذا البلاغ الصحفى أن "الإصلاح السياسى والاقتصادى الشامل ينطلق من الفهم العلمى لقانونيات مرحلة الثورة الوطنية الديمقراطية وقواها المحركة ودور الطبقات والقاتل فيها" وأكدت أن الإصلاح "يهدف إلى تطوير أوضاع الحزب الداخلية، وتوسيع القاعدة الاجتماعية للنظام، وتصحيح الأخطاء التى اضرت بالتحالف الوطنى الديمقراطى وبمستوى مشاركة الطبقات والفئات الاجتماعية صاحبة المصلحة فى الثورة الوطنية الديمقراطية وصياغة الاستراتيجية الاقتصادية للنهوض بالاقتصاد الوطنى الشامل الاجتماعى ونظام الدولة باتجاه

إشاعة الديمقراطية بصورة متزايدة في المجتمع، توسيع مشاركة الجماهير في إدارة سلطة الدولة". (صحيفة "١٤ أكتوبر" ١٩٨٩/٦/١٢).

ومعروف أن الحزب والجيبة الوطنية يندان أفق نظرتهم ومعالجتهما بحيث تشملان الساحة اليمنية كلها، فليس هناك إصلاح حقيقي وفعال وقادر على الثبات والاستمرار ما لم يعم الساحة اليمنية كلها، وينتظم الحركة الوطنية الديمقراطية جميعها، وينفع بها خطوات أبعد على طريق تحقيق مشروعها التاريخي الذي يمثل قيام اليمن الديمقراطي الموحد حجر الزاوية له.

وكما قال أمين عام الحزب الاشتراكي اليمني الرفيق علي سالم البيض في كلمته الإضافية بمناسبة الذكرى العشرين لخطوة ٢٢ يونيو ١٩٦٩ التصحيحية: "لا يليق أن نتحدث عن إصلاح وتجديد مماثل في فهم القضية الوطنية للشعب اليمني". (صحيفة ١٤ أكتوبر ١٩٨٩/٦/٢٢).

إن إحدى القضايا المحورية ذات الصلة الشمولية التي تتطلب إعادة النظر والتصحيح هي قضية الموقف من الديمقراطية السياسية، بما فيها الموقف من التعددية الحزبية.

وإذا كان "الموقف الديمقراطي هو المسألة الجوهرية الأولى في عملية الإصلاح، وهو المضمون العام للسملية كلها" كما جاء في كلمته الأتفة الذكر، فإن التعددية الحزبية في مجتمع توجد فيه التعددية الطبقية والفتوية والسياسية والأيدولوجية والثقافية، بل وتوجد تحت السطح فيه أحزاب بالفعل، عن تلك التي يمكن أن تنشأ في ظل الساحة بالتعددية الحزبية، هي واحد من أبرز مظاهر الديمقراطية.

وفي مجتمع يتنسى إلى البلدان النامية والمتخلفة التي لم تعرف سوى "الاستبداد الشرقي" مقروناً بالقهر الأجنبي، فإن أعطاه حرية الإعراب عن انتمائه السياسي، والاشتراك الحرقي في توجيه مصير وطنه في ظل دولته المستقلة سواء بشكل فردي أو جماعي، عبر نقابة، أو حزب، هو أكثر من مجرد الحصول على حق ديمقراطي تقليدي، فهو نوع من إعادة الاعتبار للذات الأنسانية التي سحقت عبر العصور، وتأكيد حقوق المواطنة، وممارسة حق السيادة الوطنية المستتلب، وإنهاء حالة الأغتراب الوطني التي ظل يعانيها المواطن اليمني لا خارج وطنه فحسب، وإنما داخله أيضاً. والاعتراف بالتعددية الحزبية يساوي الاعتراف بالحقيقة المرة، وهي أن أزمة العمل الوطني لم تلق لها حلاً إلى اليوم، وأن منع الحزبية في الشمال بعد قيام الثورة حرم الثورة من امكانية أن تلعب أطراف الحركة الوطنية وشخصياتها دوراً تعبيرياً وشعبياً وتنظيماً أكبر من ذلك الدور الذي لعبته من أجل ترسيخ دعائهما، وأن أخطر الأحزاب السياسية فيه وفق المادة (٣٩) من الدستور الدائم الذي وضعه "المجلس الوطني" عام ١٩٧٠، خدمة لمصالح الإقطاع لم يلغها فعلاً، وإنما اضطرها إلى العمل في ظل اللاشرعية تماماً هو قائم اليوم، وإن إلقاء التعددية في جنوب الوطن

بقيام التنظيم السياسى الموحد - الجبهة القومية، ومن ثم الحزب الاشتراكى اليمنى، لم ينهاها عملياً، ذلك التنظيم والحزب لم يضم سوى أولئك الذين أعلنوا إيمانهم بالماركسية - اللينينية، مما قوت على الحزب فرصة العثور على لغة مشتركة مع أحزاب وطنية وقومية ليست بحكم انتماها الطبقي والأيدىولوجى فى موقع الخصم له، بدليل أنه شجع بعض أطراف الحركة الوطنية فى الشمال القريبة منه على التعاون معها، بل وأشركها فى إقامة الجبهة الوطنية الديمقراطية التى تكونت بالفعل فى ١١ فبراير ١٩٧٦ لمواجهة الأوضاع هناك.

وإذا كان الحزب الاشتراكى اليمنى يعتبر نفسه فى موقع الطليعة بالنسبة للحركة الوطنية اليمنية كلها، فإن الاعتراف له بهذا الدور يتحقق عبر اعترافه بأدوار الآخرين، وعبر الدفاع عن حقهم فى الوجود التنظيمى المستقل على نطاق اليمن كلها، وعبر إعطائهم هذا الحق فى الشطر الذى يمارس فيه الحكم فعلاً، ومن ثم ضرب المثل الديمقراطى، وعبر إقامة تحالف سياسى معهم تتسع به قاعدته الاجتماعية، وعبر اشتراكهم فى السلطة إلى جانبه، ومن ثم إقامة حكم الجبهة الوطنية الواسعة، بدلاً من حكم الحزب الواحد الذى ربما كانت مضاره أكثر من فوائده.

ثم أن المرحلة التاريخية التى قر بها اليمن الديمقراطية، مرحلة الثورة الوطنية الديمقراطية، التى تعنى وجود التعددية الطبقيّة التى تمتد من العمال والفلاحين إلى البرجوازية الصغيرة والوسطى، تعنى فى نفس الوقت الاعتراف الطبيعى بحق هذه الطبقات والفئات فى التعبير عن نفسها سياسياً عبر الأحزاب التى تمثلها.

والقول بأن الحزب يمثل جميع هذه الطبقات والفئات هو نوع من الحكم المسبق الذى لا ينتظر الحيفيات. وامتياز لهذا يمكن أن يحققه الحزب لنفسه، لا عبر الطرح النظرى، أو الادعاء اللفظى، أو حتى النص فى وثائقه، وإنما من خلال الاقتناع بسياسة العملية.

ولكن، لأن الحزب هو طليعة الطبقة العاملة وواقع راية نظريتها وأيدىولوجيتها، وذلك ما تسمح به الطبقات والفئات الأخرى، فإنه من السابق لأوانه، افتراض أن هذه الطبقات والفئات ستسلم قيادها له، إلا إذا كان ذلك من باب الخداع والتظاهر، بغية النفاذ إليه، وحمل بطاقته، وتخريبه من داخله.

ولعل الأزمات السياسية، والصراعات الدموية، التى عاناها الحزب وعانتها الجبهة القومية، والتنظيم السياسى الموحد - الجبهة، وكانت ذروتها العمليا كارثة ١٣ يناير ١٩٨٦ ليست بعيدة عن فعل هذه الطبقات والفئات، حتى ولو زعم أو بدا أن بعض ممثليها السياسيين والأيدىولوجيين من أكثر الناس حماساً للفكر الاشتراكى العلمى.

ولربما اختلفت الأمر، أو كانت المحن أخف، لو أن الزمن امتد بالأحزاب الديمقراطية التى كانت فى موقع الحليف الحقيقى للجبهة القومية، وأمكن ترجمة هذا التحالف فى صيغة جبهة وطنية أو

صيغة انتقالية أرقى، تمهيداً لقيام الحزب الظلي في زمن أبعد قليلاً تكون نضجت فيه شروط قيامه، وبعبارة أخرى شبهة توليده فيما يشبه العملية القيصرية تحت تأثير صراعات سياسية محمومة داخل الجبهة القومية ذاتها.

أما وقد حدث ما حدث، وتعرض الحزب ذاته لما يتعرض له أي جنين جاء بالتوليد من المتاعب والآلام والمعاناة، بما فيها سقوط ضحايا كان على رأسهم مؤسس الحزب ذاته - عبد الفتاح اسماعيل - وخروج أو إخراج بعض من أسهموا في قيامه بدور رئيسي من الفصائل الثلاث، وتعرضت بذلك تجربة التوحيد من أساسها للاهتزاز، بدءاً من اتفاقية ٥ فبراير ١٩٧٥، وانتهاء بقيام الحزب، فإنه لا مفر من التسليم بأنه لم يكن كل شيء على ما يرام، والأمر ما حدث ما حدث، ولا مفر بالتالي من الاعتراف بأن أزمة العمل الوطني الديمقراطي في اليمن الديمقراطية لم تحل تماماً، وأن نقطة البداية الجديدة في ضوء التجربة التاريخية - حتى وإن كانت مضمخة بالدم - هي فتح مسام المجتبع، وإتاحة التعددية الحزبية، دون أن يعني ذلك إعادة نظر في شرعية وجود الحزب الاشتراكي اليمني كوليّد للأحزاب التي تشكل منها، ولكن دون أن يعني ذلك أيضاً حرمان الذين وجدوا أنفسهم خارجة عن الماركسيين بفعل الأزمات السياسية والدموية التي مر بها من حق أن يكون لهم منبرهم الحزبي، والذين سيكونون - بكل تأكيد - أقرب حلفاء الحزب الاشتراكي اليمني بين جميع قوى التحالف الأخرى، والذين قد يعودون إلى التلاحم والتوحيد معه في ظروف ديمقراطية حقة لاشبهة معها لأي قسر أو إكراه.

ولا أملك في هذا الصدد إلا أن أزكي بقوة أطروحة الرفيق جاد الله عمر التي جاء فيها أن بعض الرفاق يظنون "أن التعددية ستكون بديلاً لوحدة الحزب، وبديلاً للحزب نفسه... أو بمعنى آخر أنها تقدم الدليل على فشل وحدة أداة الثورة، وأنها عودة إلى مرحلة ما قبل ٥ فبراير ١٩٧٥. وما ينبغي التنبيه له مستنداً أن يكون الحزب الاشتراكي اليمني، وقبله التنظيم السياسي الموحد، قاما على وحدة فصائل حزبية اجتمعت لها شروط الوحدة نوعاً ما، بعد أن صارت متعائلة إلى حد كبير في رؤيتها النظرية ونهجها السياسي والمبادئ التنظيمية لحياتها الداخلية".

غير أن هذه الوحدة تختلف عن الإطار الجبهوي للتحالف، وتختلف عن التجمع السياسي الذي يضم في إطاره خليطاً من الآراء والأفكار المتباينة في منطلقاتها وأهدافها، مع أن وحدة فبراير قد ألحق بها بعض الضرر، خاصة في ضوء نتائج أحداث ١٣ يناير ٨٦م. (وجهة نظر... ص ١٧).

وعند ذلك فإن الإصرار على فكرة الحزب الواحد في جنوب الوطن بكل ما ترتب ويترتب عليها من نتائج سلبية على جنوب الوطن لا تعطى الحكم القائم في الشمال ذريعة للاستمرار في خطر

العمل الحزبي وفي فرص التنظيم الوجداني: «المؤتمر الشعبي العام»، وإنما هي تعقد أيضاً إمكانية إقامة جبهة وطنية ديمقراطية عريضة هناك يكون حزب الوحدة الشعبية اليمني أحد أطرافها، ذلك أنها ترى في جميع حزب الوحدة الشعبية نسخة شمالية للحزب الحاكم في الجنوب الذي يلغى وجود الآخرين، ولا يؤمن بتحالف أو تعاون، ولا هم له إلا احتكار السلطة - والجاه، وفرض مشيخته على الشعب، ناهيك عن التجاوزات الاقتصادية والاجتماعية التي مست حتى مصالح المنتجين الصغار.

ومرة أخرى أجد نفسى في حالة اتفاق تام مع ما كتبه الرفيق جبار الله عمر من «أن استمرار فكرة الحزب الموحد (الحزب الواحد) في جنوب الوطن سبب رئيسى من جملة الأسباب والعوامل التي تعيق وتكبح قيام أية تحالفات عريضة في الشمال، يلعب فيها حزناً دوراً قيادياً، أو شريكاً أساسياً.. لأن القوى التي نريد أن تتحالف معها كانت ولا تزال تنظر إلى نموذجنا في الجنوب، وترى فيه نموذجاً غير ممتع، بل مرفوض من قبلها، لأنه يستبعد الآخر كلياً، ويرفض التعايش والحوار معه.. ولا يعترف بالجوامع المشتركة التي تقود إلى التآطير السياسى والبرنامجى للتحالفات الوطنية الاجتماعية.. وظلت هذه القوى تنظر إلى الحزب كقوة خطيرة عليها تنزع إلى الاحتواء المطلق، وبصورة قسرية، لوجودها ومصالحها وقيمها الثقافية، وأبرزت وتبرز في أحيان كثيرة عزوفها عن التحالف معنا بخوفها من طغيان الحزب الواحد الذي يطمس ويلغى وجودها، وبالتأميم الحادى. لبعض مصالح الفئات والشرائح الصغيرة» (نفسه ص ١١).

إن اليمن الديمقراطية غدت مشتتة للحقل اليمنى كله. ولا محيص من جعله أخضر بهيجاً جميلاً، ولا محيص من اشتراك كل قوى الخير والتقدم في إشاعة الحضرة والبهجة والجمال فيه، حتى ترى فيه جماهير الشعب اليمنى مستقبلها الموعود. ومن أجل ذلك لابد من إشاعة الديمقراطية السياسية الواسعة لهذه القوى نفسها، وتشكيل تحالف وطنى اختياري بينها، يحتل الحزب الاشتراكي اليمنى موقعه الطبيعي والطبيعى.

إن حلاً سعيئاً معنى الخروج النهائى من أزمة العمل الوطنى في اليمن الديمقراطية، ونقطة الانطلاق نحو حل أزمة العمل الوطنى في عموم الوطن، هذه الأزمة التي لم يستطع الغاء التعددية الحزمية وقيام نظام الحزب الواحد، ولا قيام جبهة وطنية ديمقراطية في شمال الوطن تحولت إلى مجرد واجهة لحزب الوحدة الشعبية اليمنى - لم يستطع أن يحلها، مما وضعنا في المأزق الراهن الذي لا مخرج منه إلا بالعودة إلى صيغة التعددية الحزمية، والتحالف الوطنى الديمقراطى الاختياري، والذي يحتل كل حزب فيه المكانة التي تؤهله لها إنجازاته الوطنية، وشعبيته.

في حديثه الآنف الذكر في صحيفة «١٤ أكتوبر» ينه الرفيق سالم صالح محمد إلى هذا المأزق



والمخرج منه كما يلى: "هذا الوضع - المأزق الذى أوصل التجربة إلى ما وصلت إليه، لأنه وجدت نظرة ذاتية، ولم توجد نظرة علمية تجاه ما يعنيه التحالف".

ومن هنا لا بد من فهم كيف يبنى أن يتم "التحالف فى مرحلة تاريخية معينة.. وهى بالطبع مرحلة طويلة يجب أن يوجد خلالها ليس فقط الصبر والنفس الطويل، بحيث نصل إلى تحقيق الأهداف الكبرى.. ولكن النظرة الاستراتيجية البعيدة التى تتفهم جدوى هذه التحالفات وضرورتها لمراحل تاريخية طويلة".

إن إطار التعددية الحزبية والتحالف الوطنى الديمقراطى فى كل من جنوب الوطن وشماله يحدده الوضع الاجتماعى - الطبقي القائم.

حيث أن اليمن الديمقراطى قد أحدثت تحولاً ديمقراطياً فى بنية المجتمع اختفت معه طبقة الإقطاع وشبه الإقطاع والفئة الكمبرادورية ولم يكن للحركات السلفية السياسية - الدينية المشايعة اليوم لقوى التخلف والتطاول وجود يذكر فيها من قبل الاستقلال، فإنه من الطبيعى ألا تتسع التعددية فيها لمثل هذه الطبقات والفئات والقوى التى تجاوزتها حركة التطور الاجتماعى والسياسى فيها، مما يعنى أن التعددية ستكون مقصورة على القوى الاجتماعية التى لها وجود بالفعل، القوى الحية المنتجة، بدءاً من العمال، مروراً بالفلاحين، وانتهاءً بالبرجوازية الصغيرة والوسطى.

أما فى شمال الوطن، حيث تتعايش طبقات وفئات الإقطاع والكمبرادور، جنباً إلى جنب مع البرجوازية البيروقراطية والمدينة، فضلاً عن البرجوازية الصغيرة والوسطى، حيث يوجد للحركة السلفية الأخوانية حضور فعلى، وتشكل قسماً من قوى التحالف الحاكم الذى تتصدره البرجوازية البيروقراطية المستنودة أساساً بالبرجوازية المدينة، فإن من الطبيعى أن يتسع نطاق التعددية ليشمل - إضافة إلى فصائل العمل الوطنى الديمقراطى الماركسية والبعثية والناصرية والوطنية - التنظيمات التقليدية الإصلاحية واليمينية، بما فيها تنظيم الأخوان المسلمين، جنباً إلى جنب مع الأحزاب الدينية - السياسية الجديدة المناهضة لحزب الأخوان والمنتخبة فهماً للإسلام يجعلها حلقة طبيعية لأطراف الحركة الوطنية.

إن قيام جبهة وطنية ديمقراطية فى جنوب الوطن بزعامة الحزب الاشتراكى اليمنى تشارك فى تكييف مسيرة المجتمع والدولة، وقيام جبهة وطنية ديمقراطية فى شمال الوطن، يمكن أن يشكلتا ركيزتين لبناء جبهة وطنية ديمقراطية عريضة على مستوى اليمن يمثل وجودها الجسر الشعبى - الوطنى - السياسى الذى من الصعب تصور كيفية تحقيق وحدة اليمن ديمقراطياً بدون وجوده.

إن القبول بفكرة "التنظيم السياسى الموحد" التى نص عليها "بيان طرابلس" المبرم فى ٢٨

نوفمبر ١٩٧٢ بين الحكومتين اليمينيتين، لا معنى تخلياً عن فكرة الجبهة الوطنية الخاصة بكل من شطرى الوطن، أو تخلياً عن الجبهة الوطنية الديمقراطية الشاملة للوطن كله.

بل ان هذا التنظيم نفسه ينبغي أن يتسع لكل الأطراف الوطنية والسياسية فى اليمن ، حتى وإن احتل "الحزب الاشتراكى اليمنى" والمؤتمر الشعبى من صور الجبهات الواسعة التى تلتقى وتتجاوز فيها الأحزاب والتنظيمات الحاكمة والرسمية والمعارضة.

ولا يخامرنا شك فى أن الحزب الاشتراكى اليمنى يلتقى مع هذا رأى، ولن يألو جهداً فى سعيه لإقناع قيادى المؤتمر الشعبى العام فى أن يكون لهذا التنظيم هذه الصيغة الجبهوية الديمقراطية والمرنة.

والمعضلة تكمن فيما إذا كان الطرف الآخر سيقبل بهذا المسعى. ولا نرى مبرراً لذلك الانزعاج الذى أعرب عنه رئيس تحرير "الحكمة" الزميل الجاوى فى عدد ماير ١٩٨٩ عندما تصور أن الأخذ بصيغة التنظيم السياسى الموحد يعنى - بسهولة - احتمال أن تتواطأ الحكومتان لتفتيس "نظام الحزب الواحد". فما يجمع ما بين الحزب الاشتراكى اليمنى وأطرافه الحركة الوطنية بجميع اتجاهاتها هو أكبر مما يجمعه مع "المؤتمر الشعبى العام"، وحرصه على أن يكون لهذه الأطراف حضور شرعى فى هذا التنظيم ليس موضع شك أو ريب لدى أحد منها.

ثم أنه من غير الجائز قانونياً إلغاء هذه المادة القاضية بإقامة مثل هذا التنظيم من "بيان طرابلس" بحجة أن "مشروع دستور دولة الوحدة" تتضمن الأخذ بالتعددية الحزبية، ذلك أن هذا الدستور ما يزال مشروعاً ولم يقد وثيقة رسمية موقعاً عليها من حكومتى اليمن، بينما "بيان طرابلس" التى تنص على مادة إقامة التنظيم السياسى الموحد غداً وثيقة رسمية معترفاً بها حتى من الجامعة العربية، التى كان طرفاً فى إبرامه، ولأن التعددية الحزبية غير متصوص عليها بهذا الوضع فى هذا المشروع، وكما نفهمها نحن اليوم، حيث أن المادة (٣٩) تضعها فى مثل هذه الصيغة العامة: "للمواطنين فى عموم الجمهورية - بما لا يتعارض مع نصوص الدستور - الحق فى تنظيم أنفسهم سياسياً ومهنياً ونقابياً" فهذا الربط لحق التنظيم السياسى والمهنى والنقابى بنصوص الدستور يتيح المجال للتخلص من هذه المادة بحجة أنها لا تتعارض مع أحد نصوص الدستور.

أما اعتبار هذا المشروع برنامجاً تتبناه التنظيمات السياسية وال جماهيرية من خلال مؤتمر عام لتحقيق الوحدة اليمنية فهو نوع من المصادرة على المطلوب، ذلك أن هذا البرنامج الذى ينطوى على مطاعن عديدة ينبغي تقديمه أولاً للرأى العام، وإخضاعه للنقاش من قبل الشعب - مصدر السلطة - ومثله السياسيين، الذين يحكم وعيهم الاجتماعى والسياسى المتقدم المعبر عن مصالح مختلف طبقات وفئات وقوى الشعب لا محيىض من تمكينهم - ديمقراطياً - من قول كلمتهم فى هذا

المشروع.

وبعد: فإن المعضلة التي واجهتها قضية الوحدة اليمنية حتى بعد أن خرجت من يد قوى الإقطاع المتنافسة، وعلى رأسها بيت حميد الدين، وغدت قضية الحركة الوطنية اليمنية، هي عدم الانتباه الكافى للطابع الديمقراطى لها، وغياب العلاقات الديمقراطية بين أطراف هذه الحركة، وفقدان قيام آليات اجتماعية وروافع وطنية ديمقراطية موحدة يأتى قيام أحزاب وجهة وطنية ديمقراطية على نطاق الوطن فى مقدمتها.

ان كل مؤمن بالديمقراطية كسبيل وحيد إلى الوحدة اليمنية الديمقراطية المنشودة لا يملك إلا أن يناضل من أجل قيام هذه الروافع والآليات الوطنية الديمقراطية الموحدة حزبية وجبهوية وجماعية.

\* \* \*

## طريق الوحدة اليمنية

### طريق التعددية السياسية

### والجبهة الوطنية الديمقراطية العريضة

الوطنيون، والديمقراطيون، والتقدميون اليمنيون كانوا منذ البدء مع قيام دولة يمنية مركزية واحدة، وطنية ديمقراطية، ولم يكونوا مع فكرة إقامة دولة في الجنوب تضاف إلى دولة الشمال القائمة، ولا مع مثل هذه الدولة في الجنوب، ثم إقامة اتحاد فيدرالى أو كونفدرالى مع دولة الشمال.

ذلك كان موقف الجبهة الوطنية المتحدة، والمؤتمر العمالى - رغم وجود قيادة الأصنجية المشبوهة - والماركسيين، وحركة التقدميين العرب، والبحث والطلبة اليمنيين الماركسيين فى القاهرة.

غير أن مصارعة الاستعمار البريطانى إلى إقامة دولة "الاتحاد الجنوب العربى" التى أراد بها اعتراض حركة التحرير والتوحيد الوطنى اليمنية، ووضع حاجز أمام المد القومى الوحدوى العربى الذى كانت تقوده الناصرية وبلغ ضفاف البحر الأحمر الشرقية، وهو ما قتل أيضاً فى قبول الإمام الاضطرابى بدخول المملكة اليمنية فى اتحاد مع الجمهورية العربية المتحدة فيما أسمى به "الاتحاد الدول العربى"، وتحول قضية تقرير مصير جنوب اليمن إلى قضية قومية ودولية - بعد قيام ثورة ٢٦ سبتمبر ١٩٦٢ و١٤ أكتوبر ١٩٦٣ واقتحام جيش عبد الناصر لليمن، انتصاراً لثوارها، واضراباً لبريطانيا على ألا تسلم السلطة كشرط لجلالها من البلاد إلا إلى "رعايا" دولة "الاتحاد الجنوب العربى" لا إلى صناعاء أو القاهرة، وقبول هاتين بتسليمها إلى مواطنى هذا الجزء من اليمن - كل ذلك قد جعل قضية إقامة دولة فى جنوب اليمن مسألة حتمية لا فكاك منها.

وكان أمر الحصول على "حق تقرير المصير" مع التمسك بقضية الوحدة اليمنية وارداً أيضاً لدى أطراف الحركة الوطنية، بما يعنيه ذلك من حق إقامة دولة وطنية ديمقراطية فى الجنوب، والاستمرار فى النضال من أجل تحقيق الوحدة اليمنية.

وكان التيار الماركسى بزعامة عبد الله باذيب أقدم وأسرع التيارات الوطنية إلى طرح وقبول هذا التحدى الوطنى، إذا ما بنا أن الظروف تحتمه.

وقد بادر عبد الله باذبي إلى تحديد وجهة نظره في ذلك صراحة وبلا مواربة في مقال له نشر في جريدة "اليقظة" عدد ١١ مايو ١٩٦١، وهو ما أكد عليه "الميثاق الوطني" لتتضمنه "الاتحاد الشعبي الديمقراطي" الذي تأسس في ٢٢ أكتوبر ١٩٦١.

كان ذلك خطوة لابد منها من أجل إخراج الاستعمار البريطاني من البلاد، أما الخطوة الوطنية الاستراتيجية والنهائية فهي قيام "بمن حر ديمقراطي موحد" حسبما جاء في الميثاق.

ولا بأس من إيراد الفقرة الخاصة بذلك - كما جاءت في المقال الألف الذكر-: "إن ما نريده من بريطانيا هو التسليم بحقنا الطبيعي المشروع، حقنا في تقرير مصيرنا بكل حرية، وبعيداً عن أي نفوذ أجنبي. والآن فإن المستعزروا بهم أن يعرف ماذا سنفعل إذا حصلنا على هذا الحق بالشكل الذي نريده، وعن طريق كفاح الشعب، في حين يكون الشمال اليمني على هذا الحال من تخلف الأوضاع والتفلفل الاستعماري الأمريكي.. فليعرف إذن أن الشعب في هذه الحالة، وقد أصبح سيد مصيره، لن يتردد في أن يقيم حكومة وطنية ديمقراطية للجنوب اليمني أو اليمن الجنوبية، سمها ما شئت، ولكن لن نجريها من يمينتها، حكومة جديدة من طراز جديد، تسير في طريق التطور المستقل، وتنتهج سياسة الحياد الإيجابي، والتعايش السلمي، وتطلق الحريات الديمقراطية للشعب، وترفع مستوى معيشة الجماهير، وترعى حقوق العمال، وتعطى الأرض للفلاحين.

ومثل هذه الحكومة التي تختلف تماماً عن الحكومة التي يسمى بإقامتها الاستعمار لن تكون تهديداً لأحد، ولن يكون قيامها تشبيهاً للتجزئة، بل ستكون عوناً ونصيراً لنقضية التحرر والديمقراطية والوحدة والسلام، وأكبر كسب لشعبنا في الجنوب والشمال معاً، ومنطلقاً لتحقيق التوحيد السلمي الديمقراطي لكل اليمن.

هذا ما نعتقد أنه يجب أن يحدث في هذه الحالة، وأنه يعكس مصلحة الشعب...

ولكن، وقبل أن نحلم بشئ من هذا، ومن أجل الحصول على التحرر الوطني الحقيقي يجب أن يركز كفاحنا على أساس الوحدة وأن تسير حركتنا الوطنية تحت شعار حق تقرير المصير.

وانطلاقاً من أرضية الوحدة اليمنية كان يدعو عبد الله باذبي إلى وحدة أطراف الحركة الوطنية في جبهة وطنية ديمقراطية واسعة، من أجل حق تقرير المصير لجنوب الوطن، وتحقيق استقلاله السياسي، ومن أجل إقامة اليمن الديمقراطي الموحد.

حقاً لم تتحقق الجبهة الوطنية الديمقراطية العريضة، غير أن "الجبهة القومية" كانت الإطار الوطني الذي سمحت الظروف الجيوبوليتيكية والعربية والدولية بتحقيقه، والذي أمكنه - بالشورة المسلحة والعمل السياسي، والجماهيرية الشامل وبالاعتماد على دعم القوة في الشمال والثورة العربية الأم في مصر - أيا كانت التعقيدات - التي نشأت في مجرى النضال - أمكنه أن يقترح حق تقرير المصير لجنوب الوطن، وأن يحقق الاستقلال السياسي، وأن يقيم دولة وطنية ديمقراطية

فيه، تكون ركيزة لحركة التحرير والتوحيد الوطنى اليمينية بجمعها.

وذلك ما أزرته الحركة الوطنية اليمينية - ولا سيما تنظيم باذيب - وما جعلها تكافح من أرضية نضالية مشتركة ضد بين الجبهة القومية ذاته الذى أمسك بمقاييد السلطة بعد الاستقلال، والذى أصر على رفض مبدأ الحوار والتعاون مع هذه الأطراف، انطلاقاً من نزعتة التعصبية السوفيتية البليدة التى غطاها بشعار "كل الشعب جبهة قومية"!

ولقد أمكن وبسرعة الإطاحة بهذا الفريق اليميني ذى النزعة الاتعزالية الصريحة من خلال حركة ٢٢ يونيو ١٩٦٩ التصحيحية التى كما أفردت مكانة هامة لقضية الوحدة اليمينية، فإنها خلقت الشروط لإجراء حوار استمر حوالى خمس سنوات مع فصائل العمل الوطنى الديمقراطى الأخرى، وبالذات "الاتحاد الشعبى الديمقراطى" و"منظمة البعث" التى تحولت فى مطالع السبعينيات إلى "حزب الطليعة الشعبية"، هذا الحوار الذى ترج باتفاقية ٥ فبراير ١٩٧٥، التى أساسها قام "التنظيم السياسى الموحد - الجبهة القومية" فى أكتوبر ١٩٧٥ كخطوة انتقالية نحو إقامة الحزب الطليعى الذى تشكل بالفعل فى أكتوبر ١٩٧٨ بعد ازاحة التيار اليسارى الطفولى فى ٢٦ يونيو من ذات العام.

لا حاجة إلى القول أنه، رغم الأهمية التاريخية الكبرى والرائدة لقيام مثل هذا الحزب الطليعى، الذى جسده الحزب الاشتراكى اليمنى، إلا أن الظروف الموضوعية والذاتية اللازمة لقيامه لم تكن قد تكاملت وبلغت حد التضج، ومن هنا تلك الأزمات المتلاحقة التى اختلجته بدءاً بأزمة أغسطس ١٩٧٩، مروراً بأزمة أبريل ١٩٨٠، وانتهاء بمؤامرة ١٣ يناير ١٩٨٦، هذه الأزمات والمآسى التى وقفت أمامها "الوثيقة النقدية التحليلية لتجربة الثورة فى اليمن الديمقراطية (١٩٧٨ - ١٩٨٦)" وإعادتها إلى أسبابها التى كان من أهمها أنه لم تكن قد توافرت سوى "ظروف الحد الأدنى لقيام الحزب الطليعى"، ومع ذلك تختم قيامه "بالرغم من الثغرات والنواقص التى لا زالت قائمة، والناجمة عن تدنى نسبة الطبقة العاملة فى جسم التنظيم، وفى بنية المجتمع، وعدم استيعاب العديد من الأعضاء لأفكار الاشتراكية العلمية، وسيطرة بعض الأفكار البرجوازية الصغيرة عليهم، وعدم تقييد والتزام بعض الأعضاء بمواد النظام الداخلى، وصعوبات عملية التطور الاقتصادى والاجتماعى، ومؤامرات القوى الامبريالية" (ص ٢١).

و"تقرير المركزية للحزب الاشتراكى اليمنى إلى الكونغرس الحزبى العام الذى قدمه الرفيق على سالم البيض الأمين العام للجنة المركزية للحزب الاشتراكى اليمنى" لم يكن أقل صراحة فى تناول الثغرات والنواقص التى لا زالت قائمة فى كيان الحزب، والتى يمكن العودة إليها فيه.

ولم تكن وثائق الكونغرس الحزبى العام هى آخر كلمة فى مضمار تقييم ونقد السبلات العالقة بالحزب والدولة والمجتمع. فكلمات قادة الحزب لا تبرح حتى الآن تعالج بالنقد العلنى كل

ظاهرة غير صحيحة، ناهيك عن بيانات وقرارات اللجنة المركزية والمكتب السياسى فى هذا الصدد.

الديمقراطية الحزبية، والديمقراطية السياسية، والعلنية، والرأى والرأى الآخر، تلك بعض المصطلحات التى لم تدخل القاموس اليمنى الديمقراطى فقط، بل ودخلت بالفعل حيز التطبيق أيضاً.

وإذا كان التاريخ مأساة، فإن بعض ما أمكن استخلاصه لامن مأساة ١٣ يناير فحسب، بل ومن كل مأسى الثورة اليمنية منذ قيامها.

وغدت الوقفات النقدية الشجاعة، والمراجعات المستمرة، والتصحيح والتقويم، لا وقتاً على لحظات الانعطاف التاريخية، ومتوقفة على حدوث محاولة انحراف يمينية، أو جنوح يسارى بعيداً عن خط الثورة الوطنى الديمقراطى، أو وقوع كارثة، وإنما محطات طبيعية على ذات الصراط المستقيم للثورة، بغية تقديم كشف سياسى بما تم إنجازه، واستشراف الأفق الأبعد، والاطمئنان إلى أن قاطرة الثورة تتحرك بسلاسة وسلامة، وأنه لا خلل ولا عطل فى مجمل آلياتها، وبقيّة مواصلة المرحلة التاريخية بثقة وهزم.

ذلك ما شدد عليه أمين عام اللجنة المركزية للحزب الاشتراكى اليمنى الرفيق على سالم البهيس فى ٣٠ نوفمبر ١٩٨٧ بمناسبة ذكرى الاستقلال: "حين ننظر إلى المستقبل، ينبغى علينا ألا نكون متفهمين بالثقة فى قدرتنا على بلوغ الآفاق اللاحقة للثورة نحسب، بل وبالثقة فى قدرتنا على إجراء الوقفات التقييمية النقدية الشجاعة أمام المحصلات الإيجابية والسلبية على السواء لمسيرة الثورة فى الفترة الماضية.

وفى هذا الإطار ينبغى ألا نحضر وقفاتنا التقييمية النقدية على الأوضاع والظروف التى تتوالى بعد المنعطفات الحرجة التى تمر بها مسيرة الثورة، وأن نحرر هذه الوقفات من السمات الموسمية والاحتفالية التى تضعف ديناميكيته.

إن الديمقراطية، والتقييم النقدى العلنى، مهدآن أساسيان من مبادئ الحياة الداخلية لحزبنا ونظامنا الاجتماعى.

ويتوجب علينا ممارسة النقد البناء، وإشاعة الديمقراطية على نحو يسمح بمواصلة التحليل العميق والمستمر للظواهر السلبية والأخطاء وتطهير حياتنا من كل روائب الماضى.

وبوسعنا القول - بكل صراحة - أنه ليس لدى إنسان الحق فى اظهار وضع الأمور فى البلاد بصورة مطلقة، أو سوداوية قائمة". لصحيفة "١٤ أكتوبر" ١٩٨٧/١١/٣٠.

بل أن قيادة الحزب لا تتحرج من المجاهرة بالحقيقة القائلة بأنه كان هناك جمود فى التفكير، وبطء فى التنفيذ، وتعاط كسول مع ما استخلصه الحزب من تجربته القاسية، وإهمال للملاحظات

الانتقادية التي تصدر عن الشعب عبر منظومته السياسية - الاجتماعية، وعبر أقلام مثقفيه بكل مشاربهم الفكرية والأدبية والفنية والإعلامية:

"ويعود جانب كبير من هذه السلبيات والنواقض إلى الجمود في التفكير، والتسوف في تطبيق الاستخلاصات التي خرجت بها وقفاتنا النقدية التقييمية السابقة قبل انعقاد الكونغرس الحزبي العام، وعدم الاهتمام بالأراء والانتقادات التي يطرحها الرأي العام الاجتماعي عبر مختلف المؤسسات والهيئات الديمقراطية، ومختلف أشكال الإبداع الأدبي والفني والإعلامي" - كما يضيف الأمين العام-

ما العمل إذن حتى تتحول "الوقفة النقدية التحليلية..." والتقرير المتقدم إلى الكونغرس، والوقفات النقدية اللاحقة لها، والقرارات الناجمة عنها، والصادرة عن اللجنة المركزية والمكتب السياسي، إلى واقع حي، وحقيقة معاشة؟ لا سبيل إلى ذلك إلا بتغيير أنفسنا، وإعادة النظر في طريقة تفكيرنا، وأسلوب عملنا، والكف عن التعالي البيروقراطي، وانتهاج السبيل الديمقراطي، وتبني نمط من التفكير السياسي الجديد، وتعميم ذلك كله في حياة الحزب والدولة والمؤسسات الاجتماعية، والمجتمع ككل.

وحسب تعبير الأمين العام فإنه قد "وقف الكونغرس الحزبي العام من خلال التقرير السياسي، والوثيقة النقدية التحليلية، والاستخلاصات، والقرارات الصادرة عنه، أمام العديد من القضايا التي تتعلق بتجربة الثورة وأفاقها اللاحقة، بروح ثورية وجزئية، الأمر الذي يتطلب منا مواصلة استيعاب نتائج وقرارات الكونغرس الحزبي العام وترجمتها على الصعيد العملي، وتدعيم قواعد الديمقراطية الداخلية في حياة الحزب والمجتمع، والتسلح بالتفكير السياسي الجديد إزاء مهام التطور ذي التوجه الاشتراكي للعملية الثورية الجارية في البلاد بوجه خاص، والظروف والمتغيرات التي تشهدها العملية الثورية التاريخية المعاصرة في العالم بأسره".

"وحيث نتحدث عن أهمية التفكير الجديد في عملنا، يجب علينا ألا نفعل ذلك لمجرد الاستهلاك اللفظي، حيث ينبغي ربط الأقوال بالأفعال، وعدم التردد في اتخاذ المبادرات الجزئية التي نخرج من خلالها وعينا لأهمية التفكير الجديد في حياتنا". (نفسه)

إن كلمات الأمين العام هذه، والتي نجد شبيهاً لها في تصريحات قادة الحزب الآخرين، تحسم ذلك الجدل الذي دار في الصحافة عما إذا كانت لنا علاقة بـ "البيريسترويكا" - إعادة البناء - الجارية في الاتحاد السوفيتي وبـ "التفكير السياسي الجديد" الذي تبث منه أم لا.

ف قادة الحزب بذلك يقدمون ترجمة مبنية لمنطق وروح "البيريسترويكا" التي تعنى هنا البناء وإعادة البناء للتجربة الثورية اليمينية، والتخلي من ثم عن القوالب الفكرية الجامدة وطرائق التعامل البيروقراطية، والانتهاج الديمقراطي على الداخل، وتقنين الجسم اليميني، جسم الحزب،



والدولة، والشعب، من التنفس عبر جميع مساهم، والتطهير - على هذا النحو - من جميع الأدران، وممارسة حركته في ضوء الشمس، وفي سماء صافية من الغبار، والإطلال على العالم بوجه أكثر نضارة وبها، وبسياسة عربية وعالمية أعظم حكمة، وأشد واقعية. وقادة الحزب بذلك يكونون قد ربطوا ربطاً جدلياً بين "البيريسترويكا" والقاعدة الفكرية - الأيديولوجية الاشتراكية التي صدرت عنها، وبين التطبيق الخاص لذلك على الواقع الوطني، مؤكدين بذلك أن من يأخذ بنظرية الاشتراكية العلمية، لا بد أن يتتبع بانتباه شديد كل تطوير لها، وكل تجديد في طريقة تحقيقها - وعبر تجسيدهم الخلاق والمبدع لها في ضوء الخبرات المتراكمة العالمية - يسهون بقسطهم في إغناء النظرية والممارسة معاً.

وذلك هو فهم الأحزاب الشيوعية العربية والمفكرين التقدميين العرب لـ "البيريسترويكا"، يقول واحد من أبرز وجوههم، وهو الدكتور رفعت السعيد أمين اللجنة المركزية لحزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوي في مصر: "ولست أعرف - في خصوصية واقعنا العربي - كيف يمكن لحزب أن يتحدث عن البيريسترويكا، دون التصدي لما هو غير ديمقراطي وغير عقلاني في أداء الحزب، بل وحتى دون التصدي لما هو استبدادي ومحكم في تصرفات الحكام الذين يقف إلى جوارهم. والبيريسترويكا هي منهج لقراءة النظرية ولصناعة التطبيق وفق منطق العصر، وهي في نهاية الأمر لا تخص حزباً بعينه، ولا تجربة بذاتها، ولم يتم تفصيلها على مقياس أحد، ومن ثم يتعين على الجميع أن يغيروا من مقاساتهم لتتلائم مع المقياس الجديد... وإنما هي أسلوب لرؤية الواقع والتعامل معه بعقلانية، ومن ثم فمقاساتها ومناهجها وأساليبها تتعدد بتعدد الأحزاب والبلدان والأنظمة"

"والخصوص يدركون حقيقة بالغة الأهمية. البيريسترويكا تعنى حرية المبادرة، وحرية القول والتعبير، كما تعنى حرية النقد، وإمكانية التغيير ديمقراطياً في إطار عناق البنية الاشتراكية، لكنهم يعرفون أن ذلك كله سوف يعزز قلعة الاشتراكية، ويعود بها إلى أيام مجدها القديم عندما كانت الجماهير هي الحاكم والحامى والمنظم والفاعل الأصلي في عملية البناء الاشتراكي، ويعرفون أن ذلك سوف يحل اللفظ الذي ازداد تعقيداً في الآونة الأخيرة.. لغز العلاقة بين عملية البناء الاشتراكي وبين الممارسة الديمقراطية..."

البيريسترويكا إذن - كما يلاحظ رفعت السعيد - حرف يضع كل حزب نطاقه الخاصة عليه، كلمة العصر التي ينبغي حسن ترجمتها إلى كل لغة وطنية، مفهوم عام ينبغي رؤية الملامح الوطنية والقومية الخاصة في ضوءه: "ومن ثم فإن الصدق الحقيقي إزاء البيريسترويكا يمكن وينبع أولاً وأخيراً من اشتقاق الملامح الوطنية والمحلية الخاصة في إطار الفهم العقلاني للواقع.. كي تصبح عملية النضال العربي من أجل الاشتراكية أكثر واقعية، وأكثر عقلانية، وأكثر قدرة

على التحرر من قوالب مفروضة أو مفترضة".

"ولا مناص من أن يمسك كل حزب قلمه الخاص، وأن يستلهم واقعه الخاص، وأن يضع نقاطه الخاصة به فوق أحرف كلمة العصر". [الأهالي "عدن نوفمبر ١٩٨٨].

إن كل المؤشرات تبين أن الحزب الاشتراكي اليمني قد أدخل "كلمة العصر" هذه ضمن قاموسه السياسي، وشرع في إعطاء الترجمة العربية لها، ووضع النقاط العربية على حروفها، كما شرع في إعادة دراسة وبناء الواقع الوطني والاجتماعي باستلهم روحها العقلانية، ومنطقها الواقعي، في نفس الوقت الذي أخذ يكيف فيه علاقاته العربية والعالمية في ضوءها وبمراعاة المتغيرات التي ما برحت تتفاعل وتتنامى وتتسارع في عالم اليوم.

أليس ذلك ما تفصح عنه أيضاً كلمات أمين الحزب التي تضمنتها محاضراته التي ألقاها في ١٩٨٨/٣/١٦ في معهد ياذيب للاشتراكية العلمية أمام الكوادر الحزبية بمحافظة عدن بمناسبة انعقاد الدورة الانتخابية الكاملة لمنظمات الحزب، حين أكد أن "المعالجات العصبية لكل القضايا التي تواجهها تجربتنا تضمنتها وثائقنا. وأن ما يستجد من مسائل وتعقيدات ينبغي أن نجد طريقها إلى المعالجة، وإغناء وثائقنا باستمرار بالخبرات المكتسبة من الممارسة العملية ومن دوافع التطبيق الدائب للتصورات والمخططات والبرامج". [الغوري ١٩٨٨/٣/١٩].

نحن إذن نقف وجهاً لوجه أمام تحدى تلك المسائل والتعقيدات المستجدة التي لا حلول أو معالجات دقيقة لها في وثائق الحزب، وأمام مهمة دراسة حصاد الخبرات المكتسبة التي من شأنها أن تساعدنا في حل هذه القضايا المعقدة، الوطنية، الاجتماعية، أو أن تثير لنا طرق وآفاق هذا الحل.

وليس محض صدفة أن يخصص المكتب السياسي عام ١٩٨٩ لمواجهة ومعالجة قضيتين جوهريتين من هذه القضايا الوطنية والاجتماعية، ألا وهي القضية الاقتصادية، وقضية الوحدة اليمنية.

وما من شك أن الدور الذي لعبته الصحافة في محاولة تلمس بعض جوانب التعقيدات لهاتين القضيتين، وفي محاولة البحث عن طرق ووسائل لمعالجتها معالجة عقلانية واقعية في ضوء رؤية الحزب النظرية والاستراتيجية، وفي ضوء التفكير السياسي الجديد الذي أخذت تتسع مساحة المقتنعين به بين الأحزاب الشيوعية والديمقراطية، بما فيها الحزب الاشتراكي اليمني، لا شك أن هذا الدور قد لقي صدى لدى قيادة الحزب، مما يضاعف من مسؤولية الصحافة وكل وسائل الإعلام ومسؤولية المفكرين والكتاب والأدباء وجميع المبدعين في مضمار الإسهام الأكثر رصانة وعمقا في تقديم المعالجات الصائبة لهاتين القضيتين، وغيرها من القضايا الوطنية والاجتماعية.

وما من شك أن القضية الاقتصادية، والقضية الوطنية تتداخلان مع المسألة الثقافية. فالثقافة ليست مجرد بناء على معلق في الهواء، وإنما هي قدرة الإنسان النشيط على تملك الواقع تملكاً معرفياً وتقنياً ووجدانياً في ضوء الخبرات النظرية والعملية والتكنيكية التي صنعتها البشرية عبر رحلتها التاريخية الطويلة حتى عصر الاشتراكية، وقدرته على الاشتراك في إعادة صياغة هذا الواقع صياغة عصرية تقدمية، وعلى تقديم رؤية متكاملة متجانسة للطبقة أو الفئة التي تمثلها، لا تقتصر على عكس مصالحها الآتية والعاجلة، وإنما تتجاوز ذلك إلى مصالحها البعيدة والاستراتيجية.

ذلك ما يميز المثقف المعاصر عن المثقف التقليدي الذي يمثل مصالح الطبقة أو الفئة المنحدرة أو الأخلة في الانحدار من مسرح التاريخ.

إن التعثر الذي تعرضت له التعاونيات ومزارع الدولة، والقطاع العام، عموماً، والأزمات التي تعرض لها الحزب والعمل الوطني في الساحة اليمنية على الإطلاق لا يمكن عزلها عن نقص الثقافة، وبالتالي "الثقافة الثورية بالنسبة للحركة الوطنية عموماً، و"الثورة الثقافية" بالنسبة لليمن الديمقراطية.

فنقص الثقافة الثورية لدى أطراف الحركة الوطنية والديمقراطية اليمنية يتحمل جزءاً من مسؤولية عدم العثور حتى الآن على الصيغة السياسية والتنظيمية التي توحد قواها لمواجهة مهام المرحلة التاريخية التي تنتصب أمامها، ألا وهي مهام مرحلة الثورة الوطنية، التي تقع قضية الوحدة اليمنية في القلب منها.

ولقد يتجسد نقص الثقافة الثورية هذا في عدم الإمساك بالحلقة المفقودة للنشاط السياسي العام، رغم الوعي المفترض بغيابها، وبضرورة السيطرة عليها. وفي جميع الأحوال هي أزمة تواصل العقل مع الواقع، وعدم القدرة على الاستجابة لمطلباته، ومن ثم التصرف وفق الضرورة الموضوعية.

ليست الصعوبات الموضوعية، الداخلية والخارجية، وحدها هي المسؤولة عن الانتكاسة التي لحقت بثورة ٢٦ سبتمبر منذ انقلاب ٥ نوفمبر ١٩٦٧، وإنما تتحمل العوامل الذاتية قسطاً من هذه المسؤولية، هذه العوامل التي يأتي نقص الثقافة الثورية في مقدمتها، مما أدى حتى الآن إلى التعثر في تكتيل قوى المرحلة التاريخية في جبهة نضال وطني ديمقراطي عريضة، تجعل من الوحدة اليمنية واحدة من أهم القواسم المشتركة بينها، ومن أنبل الغايات التي تسعى إلى تحقيقها.

وتدخل التكتيكات القاصرة في تصور هذا الفريق أو ذاك أخذ السلطة عبر احتوائها، أو عبر الانقضاض عليها بقوته الخاصة، مظهراً من مظاهر هذا النقص في الثقافة الثورية.

ولعل تمكن بعض الأطراف العربية من تحقيق ذلك قد عكس نفسه على الساحة اليمنية. غير أن أزمة العلاقات بين هذا الطرف الحاكم وبين التنظيمات الديمقراطية الأخرى تبين أنه لا محيص من الاعتراف بوجود الآخرين، وبناء جبهة وطنية ديمقراطية حقيقية معهم. ولعل "إعلان" العراق بقبوله التعددية السياسية أحد المؤشرات على هذا التوجه، وهو ذات التوجه الذى سبقت إليه تونس زين العابدين بن على، وأخذت به الجزائر.

وحتى اليمن الديمقراطية التى أفلح التنظيم السياسى القائد فيها فى شن كفاح وطنى شامل حقق به الاستقلال، وأقام دولة وطنية وديمقراطية ذات توجه اشتراكى علمته التجربة، وخاصة الأزمات التى مر بها هذا التنظيم، والحزب الاشتراكى اليمنى من بعده، أن وضع الجميع تحت كوفية واحدة أمر صعب، طالما والتعددية الطبقيّة والسياسية والأيدولوجية موجودة فى المجتمع، وتعكس نفسها على الحزب. ولأنه غير متاح أمام هذا التعدد الطبقي والسياسى لأن يعرب عن نفسه بشكل شرعى بفعل واحدة التنظيم الحاكم، فإن شرائح من البرجوازية الصغيرة والوسطى ومن الفلاحين الأغنياء والبيروقراطيين وغير المقتنعين فعلاً بنظرية الحزب، تجد أن الطريق الوحيد المقترح أناسها لتأكيد وجودها ودورها فى المجتمع هو دخول الحزب، ومن ثم إحداث الهليلة والاضطراب والنزعات فى صفوفه بطريقة ملتوية ومبطنة وخفية، مما يؤدى - إضافة إلى حداثة نشأة الحزب ونقص خبرته النظرية والعملية - إلى تحويل الخلاف الحزبى المشروع الذى يمكن حسمه وفق قواعد الحزب المقررة، إلى خلاف سياسى مستفحل يلجأ أحد أطرافه إلى التآمر أو استخدام السلاح أو الضغط به لحله.

ذلك ما أسهبت "الوثيقة النقدية التحليلية..." و"تقرير اللجنة المركزية" اللذان أقرّا من قبل الكونغرس الحزبى العام فى تصويرو. وقد لاحظت الوثيقتان أن هذه الظاهرة قد لازمت الجبهة القومية والحزب معاً، منذ الاستقلال حتى ١٣ يناير ١٩٨٦.

وحسبما جاء فى الوثيقة النقدية: "وفى فترات مختلفة بعد الاستقلال برزت فى أجواء من الشكوك المتبادلة وضعف الثقة روح التآمر والإرهاب ومحاولات التخلص من المخالفين فى رأى من المناضلين بطريقة عنيفة غير قانونية، وخرق بذلك دستور البلاد والقوانين النافذة والمبادئ الديمقراطية فى حياة التنظيم والحزب والمجتمع، وأفسح المجال للتخوف والانتقام، وقد استُخدمت القيادات الانحرافية الانتهازية اليسارية واليمينية هذه الأساليب التآمرية لتثبيت مواقعها فى السلطة". (ص ١٠٠ - ١٠١).

أما الأسباب الموضوعية والذاتية لذلك والتى عكست نفسها على الحزب فتصوغها كما يلى: "إن مصادر المصاعب والانحرافات الانتهازية التى واجهها الحزب تعود إلى عدد من الأسباب الموضوعية والذاتية المتعلقة بنشأة الحزب وتطوره من جانب، وبطبيعة التركيب الإقتصادي

والاجتماعى للمجتمع، والصراعات الطبقيّة المعتلّمة فيه من جانب آخر، وتخريب القوى الامبرياليّة والرجعيّة.

وتتمثّل الأسباب الموضوعية فى تدنى نسبة الطبقة العاملة فى اطار الحزب والمجتمع، وشيوع فئات البرجوازية الصغيرة، وتأثيرها على الحزب، وضغط فئة الرأسمالي المحلي والأجنبي، وقوى الثورة المضادة الداخليّة والخارجيّة، والإشكالات والمصاعب الموضوعية لعملية التطور الاقتصادي والاجتماعى فى مرحلة الثورة الوطنيّة الديمقراطيّة، وبقاء النزعات المناطقيّة كنتيجة لعدم تضج واكتمال الأساس الاقتصادي والاجتماعى للوحدة لوطنيّة.

وتكمن الأسباب الذاتيّة فى صعوبات الانتقال من مواقع الديمقراطيّة الثوريّة إلى مواقع الاشتراكيّة العلميّة، وعدم قدرة واستعداد الأعضاء فى القيادة وفى الحزب بصورة عامّة على استيعاب ودراصة الفكر الجديد، والاهتداء به، وضغط تأثيرات الأيديولوجيات البرجوازية والبرجوازية الصغيرة وبقايا الأفكار التقليديّة، والتساهل تجاه الاتجاهات المغايرة لخط الحزب، وخرق مبادئ المركزيّة الديمقراطيّة والقيادة الجماعيّة والفقد والتقد الذاتى، إلى جانب الميول التكتليّة، وعدم مراعاة المعايير المبدئيّة فى اختيار وانتخاب الكوادر والقيادات الحزبيّة، والاستعاضة عنها باعتماد أسلوب التوازنات ومراكز القوى والولاءات الشخصيّة، وضعف أشكال المراقبة الحزبيّة والجماهيريّة والنقد والمحاسبة والتساهل تجاه عناصر التيارات الانتهازيّة" (ص ٣٩).

وتقترح الوثيقة إشاعة الديمقراطيّة بجميع أشكالها الحزبيّة، والتشريعيّة، والعامّة، والمدنيّة، للخروج من هذا المأزق وتجاوز دائرة الأزمات المطبقة هذه، حيث غدا محتملاً "إشاعة الديمقراطيّة فى آليّة سلطة الدولة وعلى صعيد المجتمع، وتوسيع نطاق المشاركة الفعليّة للكادحين فى الحياة السياسيّة وفى إدارة شئون التطور الاجتماعي والاقتصادي والثقافى فى البلاد من خلال رفع دور وفعاليّة مجلس الشعب الأعلى، ومجالس الشعب المحليّة، ومنظمات الكادحين المهنيّة والإبداعيّة، وورفع مستوى مراقبة الجماهير على نشاط هيئات وأجهزة الدولة وكوادرها والعاملين فيها، وتعزيز دور أجهزة حماية الشرعيّة الديمقراطيّة فى الرقابة على تنفيذ القوانين وحماية النظام التقديمى" (ص ٥٤).

الشئ الوحيد، ولكن الهام جداً الذى أغفلته وثائق الكونفرنس هو ما الموقف من التعددية السياسيّة كشكل راق من أشكال الديمقراطيّة السياسيّة والاجتماعيّة؟ أو لا تقتل متنفساً لمن وجدوا أنفسهم مضطرين إلى دخول الحزب أو البقاء فيه دون اقتناع بأيديولوجيّة ونظريّة، بكل ما ترتب على وجودهم فيه من مضاعفات سبق الحديث عنها، والذين من الصعب القبول أنه خلا منهم حتى بعد كل ما جرى فى ١٣ يناير وبعده، والذين سيظل وجودهم فيه عنصر تشويش وبليلة

وإتلاق؟ وهل لابد من التطهير المتواصل وإلى متى؟ بدلاً من إفساح المجال أمامهم وأمام من يفكرون على طريقتهم في أن يختاروا الموقع الملائم لهم في حالة ما إذا سمح بالتعددية السياسية. وهل يؤثر على النظام في شيء أن يتاح للتيارات الليبرالية، والوطنية، والديمقراطية، والماركسية التي لا يتسع لها الحزب، والتي تريد أن يكون لها منبرها المستقل المجسد لمصالح وقناعات كل منها على حدة؟ وهل سيؤثر ذلك على وضعية ومكانة الحزب ودوره المتميز والقيادي الذي انتزعه بفضل قيادته للشورة، وإقامته للدولة، أم أن ذلك من شأنه أن يضيف منجزاً ديمقراطياً إلى منجزاته، وأن يشكل شهادة تاريخية يندى إيمانه ووعيه بأهمية التعددية السياسية لا من أجل التقلب فقط على أزمات العمل السياسي في صفوفه وفي المجتمع، ومن أجل توفير كامل الشروط الذاتية والسياسية لقيادة الثورة الوطنية الديمقراطية إلى نهايتها المظفرة ووضعها على عتبة التحول الاشتراكي، وإنما أيضاً من أجل ضرب المثل النموذجي بالنسبة لليمن عموماً على كيفية الاعتراف حقاً بأن الشعب هو مصدر السلطات، وأن من حق طبقاته وفئاته وقواه المنتجة والمناضلة أن تحصل على حقها الديمقراطي في الاعراب عن وجودها أو مصالحها وأيديولوجياتها عبر أحزابها السياسية الخاصة بها، وأن تسهم في إدارة الدولة والمجتمع بقدر ما تحصل عليه من ثقة وأصوات المواطنين؟

إن إقدام الحزب على خطوة جهارة كهذه لن يؤثر فقط على مجريات الأمور في اليمن عموماً، وإنما سيمرر أيضاً المكانة المتميزة التي تحظى بها تهيئته الثورية سواء على الصعيد العربي أو الدولي، ويزيل كل ما علق بها من غبار خلال المرحلة الماضية.

وسيقول الحزب بذلك للوطن العربي خصوصاً إن الماركسيين العرب عندما يصلون إلى الحكم فإنهم - رغم أن استراتيجيتهم تقوم على الغاء الاستقلال والتعدد الطبقي، بل وإنهاء وجود الطبقة والدولة من أساسه - إلا أنهم لا يؤمنون بحرق المراحل التاريخية، ولا بالقفزات اليسارية الطفولية والمغامرة، وإنهم موضوعيون بقدر ما هم ثوريون، وإنهم بذلك ينطلقون نحو أهدافهم البعيدة من الواقع القائم ذاته، حيث يعترفون بدور كل الطبقات والفئات والقوى المنتجة والمناضلة في بناء المجتمع الجديد، وفي صنع الحياة المتقدمة واللائقة على أرضه، ويعترفون لها من ثم بحق أن يكون لكل منها مثبته السياسية والتنظيمية الخاص به.

ذلك هو الدرس الجديد الذي ستقدمه اليمن الديمقراطية للشعوب العربية التي ما تزال تعاني إما من حكم رجعي أو توتقراطي مطلق، أو من نظام يقصر حق العمل السياسي على التنظيم التابع للحاكم، أو من ليبرالية مشوهة يحجر فيها على الأحزاب الشيوعية والقومية، والديمقراطية حق الوجود الشرعي، ولا تسمح به إلا ضمن حدود قاطعة وحيطان موصدة بالنسبة لتلك الأحزاب المعترف بوجودها.

أما بالنسبة لليمن بالذات فإن آثار السماح بالتعددية الحزبية في اليمن الديمقراطية من الصعب قياس مداها. فإجراء ديمقراطي غير مسبوق كهذا ليس فقط رسالة شخصية موجهة إلى كل مواطن ووطني مني تشرح له حقه الديمقراطي السياسي الذي لا بد له، وإنما أيضا رسالة وطنية واجتماعية موجهة إلى حاضر اليمن ومستقبلها، تبين لها فيها أن مفادرتها النهائية لا تروقراطية واستبداد وقهر الماضي، ومعانقتها لهذا الحاضر، وانطلاقها نحو هذا المستقبل غير ممكنة إلا عبر الديمقراطية الواسعة، بما فيها الديمقراطية الحزبية.

وفوق ذلك كله فإن ديمقراطية كهذه ستحدد السبيل الديمقراطي الحق والوحيد لا للتغيير الاجتماعي عن طريق الديمقراطية فحسب، وإنما أيضا الطريق الديمقراطي نحو الوحدة اليمنية.

ولكن قبل المضى في استقصاء المردود الهائل على قضية الوحدة اليمنية من الإقدام على خطوة نوعية كهذه في اليمن الديمقراطي، لا بد أولاً من وضع هذا السؤال: هل يصل الحزب الاشتراكي اليمني عبر تجربته الخاصة وتجربة الثورة العربية والعالمية إلى مثل هذا الاقتناع، بأنه أن الأوان السماح بالتعددية الحزبية، وأن لديه من الثقة في النفس ومن الإيمان بالديمقراطية ما يكفي لسن قانون يبيح حرية تشكيل الأحزاب لكل القوى ذات النفس الليبرالي، والوطني، والديمقراطي، والديني المستنير، والماركسي، طالما أن مصلحتها ونفسها السياسي يتجاوب - ودرجات متفاوتة - مع الخط العام للثورة الوطنية الديمقراطية؟

هناك بعض الايماءات في أحاديث قادة الحزب تشي بذلك، لعل أكثرها وضوحاً ما جاء في حديث الأمين العام المساعد للحزب الاشتراكي اليمني الرفيق سالم صالح محمد الذي نشرته له صحيفة «١٤ أكتوبر» في ١٢/٢/١٩٨٨: «لذا علينا أن نناضل من أجل خلق موقف جديد... وعي جديد لقضية الديمقراطية الحزبية الداخلية، وأيضاً الديمقراطية بين الحزب والمجتمع، وبين المؤسسات الحكومية وعلاقتها بال جماهير. وعلينا أن نفكر كيف ينبغي أن يجد مبدأ تعزيز الديمقراطية تعبيراته. لا يكفي أن نقول بأننا نسمح للرأي والرأي الآخر بالتحدث، أو أن يجد الرأي الآخر تعبيراته في الحياة السياسية، وفي الحياة الاجتماعية، وفي الحياة الثقافية. في جميع المجالات يجب وجود التناظر بين الرأي، والرأي الآخر، والوصول إلى الحل الأمثل... وقضية الديمقراطية قضيتنا، وهي قضية الزمن والتطور، ناهيك عن حديثه الصريح حول التعددية الحزبية في لقائه بالاعلاميين في ١٩٨٩/٦/٦.

بل إن محاضرة الرفيق الأمين العام على سالم البيض الأتفة الذكر التي نشرتها «الثوري» في ١٩ مارس ١٩٨٨ تضمنت نقداً للسياسيات اليمينية واليسارية الانتهازية التي أثرت «خلال السنوات المنصرمة على التحالفات الاجتماعية. وتركت هذه الممارسات الخاطئة بصماتها السلبية

عليها ، بما قادت إليه من إضعاف القوى الاجتماعية الخليفة في ظروف مرحلة الثورة الوطنية الديمقراطية. وهذا واحد من الأسباب التي تفسر ضعف وتيرة التقدم الاقتصادي والاجتماعي، وميل بعض القوى الطبقية التي لا تزال مصالحها تتفق مع أهداف المرحلة وشعاراتها نحو الاعتزال عن المشاركة في عملية إنجاز هذه الأهداف

ولذلك فإن "العمل مع الجماهير، والنجاح في تحقيق ثماره المرجوة، يتطلب وضع سياسات ناضجة للتحالفات الاجتماعية، وتقوم على التحليل العلمي الدقيق لمهام المرحلة التاريخية التي نحن بصدد إنجازها، وتحديد قواها الرئيسية، ووضع أسس تحالفاتها على نحو دقيق وكامل يستوعب مصالحها وشروط مشاركتها في الحياة السياسية والاقتصادية، ويدفعها لوضع طاقاتها في خدمة إنجاز مهام المرحلة.

ويلعب الحزب الثوري الذي يحرص على قيام صلات متينة بينه وبين الجماهير الدور الأساسي والحاسم في قيام التحالفات الاجتماعية، وتناط به قيادتها وتأمين ظروف استمرارها لإنجاز مهامها المحلية من خلال وضع الصيغ الملائمة للتحالفات، واستنباط المهام المشتركة، ورسمها في برامج محدودة، واستشارة الرعي بها ، والتلليل على فوائد وأهمية قيامها".

"إن تعزيز الدور القيادي للحزب، وتعزيز صلاته بالجماهير، وترسيخ قيادته للتحالفات الاجتماعية وغيرها من القضايا، ترتبط بتصحيح المسار العام لتجربتنا ونضالنا".

ولا مفر من إزالة آثار السياسات اليمينية واليسارية الانتهازية التي "قادت إلى إشاعة الشكوك في إمكانية قيام قيام تحالفات اجتماعية وطنية عريضة على نحو فعال، وعطلت عمل بعض القوى الاجتماعية المدعوة للتحالف في مرحلة الثورة الوطنية الديمقراطية، وإخراجها عن إطار لعب دورها المحدد في هذه المرحلة".

"إن هذين التوعين من الأخطاء اليسارية واليمينية قد ألحقا الضرر بالتحالفات الاجتماعية والوطنية، لأنهما أعتما على مفهوم نظري خاطئ في فهم طبيعة مرحلة الثورة الوطنية الديمقراطية والقوى الاجتماعية المحركة لها، وفي فهم طبيعة مصالح هذه القوى، وحدود الأدوار المناطة بها، والشروط السياسية والتنظيمية والاقتصادية المطلوبة لجعل هذا التحالف يقف على قدميه، ويؤمن الفعالية العالية ليس للمشاركة والتحالف، بل وأحرز خطوات عملية وشاملة نحو التقدم إلى الأمام.

إن فقدان طرف من أطراف التحالف عمل سهل. غير أن اكتسابه هو الأمر الأصعب، خاصة إذا ما كانت الظروف الموضوعية، وكذا الموروث عن عهود الفترات السابقة، غير مواتية بهذا القدر أو ذاك. وبهذا المعنى ينظر حزبنا إلى مسألة استعادة التحالفات الطبقية والوطنية كمهمة ضخمة يرتبط إنجازها بمصداقيتنا، واستيعاب دروس تجربتنا، وتصحيح المسار العام للثورة بطريقة



ثورية، وعلى أمس عقلانية ومبدئية.

وبهذا الصدد، ينبغي مراعاة شروط نجاح عملية من هذا النوع عبر تأمين قيام تحالف اجتماعى ووطنى واسع يقوم على رأسه حزب ثورى من طراز جديد، وتلمب الطبقة العاملة فيه دوراً قيادياً، وتجبرى فيه مراعاة المصالح الاقتصادية لأطراف التحالف، مع تأمين الطابع العام لمضمون السلطة السياسية للكادحين، واتباع نهج الاشتراكية العلمية فى معالجة القضايا والتعقيدات التى تفرزها طبيعة المرحلة بتعقيداتها الاجتماعية ومصاعبها الاقتصادية، واتخاذ موقفنا الحقيقى فى إطار قوى العملية الثورية العالمية من الناحية السياسية وفى إطار التقسيم الاشتراكى الدولى للعمل من الناحية الاقتصادية...".

لقد تعمدنا إيراد هذه الفقرات الضافية المتعلقة بواحدة من أهم وأخطر القضايا الثورية، ألا وهى قضية التحالفات الاجتماعية والوطنية، لأن أحداً - كما يبدو - لم ينتبه إليها، ولم يلحظ أنها تطرق باباً كان مغلقاً منذ أن ارتفع صوت اليمين الإصلاحى فى الجبهة القومية مردداً شعار "كل الشعب جبهة قومية".

هذه الفقرات المزروعة فى قلب محاضرة طويلة تعود إلى مارس ١٩٨٨ والتى تدعو لأول مرة فى تاريخ الجبهة القومية وتاريخ الحزب الاشتراكى اليمنى، إلى إقامة "تحالف اجتماعى ووطنى واسع" تحت قيادة الحزب ذاته، باعتبار ذلك عملاً ثورياً وعقلانياً، ومبدئياً، عملت الحزب بإياه تجربة الماضى، وعملية تصحيح للمسار العام للثورة - هذه لفقرات التى تمسك بالحلقة المفقودة فى سلسلة العمل الوطنى والديمقراطى بمجمله منذ ميلاد الحركة الوطنية فى منتصف الخمسينيات، من حيث أنها تصدر هذه المرة من موقع الحزب الحاكم والموجه لتجربة ثورية ديمقراطية ذات توجه اشتراكى غير مسبوق فى الوطن العربى كله - هذه الفقرات تعبر عن وقفة نقدية وتصحيحية جديدة يماريها الحزب بدون ضجيج، بل وفى هدوء تام بلغ حد أن الصحافة لم تفتن إلى مفزاها الحظير، ولذلك فإنها لم تعلق عليها بكلمة واحدة.

وفى حديثه إلى جريدة "الجرفاء" الكويتية الذى نشرته "الشورى" فى ١٠/١٢/١٩٨٨ عاد الأمين العام إلى التذكير بذلك، حيث وضع النقطة على الحرف بقوله: "ومنذ ما بعد الكونفرنس الحزبى العام لا تزال المراجعات النظرية مستمرة، وتتحجج بدرجة أساسية نحو تعزيز الوحدة التنظيمية والأيدىولوجية والسياسية للحزب، وتعزيز القيادى فى الدولة والمجتمع، واتخاذ إجراءات جديدة لتصحيح أخطاء الماضى، وخاصة التى تتعلق بالمسألة الاقتصادية، وتصحيح سياسة التحالفات الاجتماعية والسياسية، وجعلها ملائمة لظروف المرحلة وتستجيب لإنجاز مهام مرحلة الثورة الوطنية الديمقراطية".

وإذا ما قرنت هذه الفقرات مجتمعة بتلك الفقرة الأتفة الذكر فى حديث الأمين اعام المساعد

الرفيق سالم محمد إلى " ٤ أكتوبر" في ١٩٨٨/١٢/٢، والتي كان من ضمنها أنه "لا بد أن يجد الرأي الآخر تعبيراته في الحياة السياسية، وفي الحياة الاجتماعية، وفي الحياة الثقافية" لسهل علينا أن نتكهن بأن الحزب رغم بعض القيود التي تحد من انطلاقته، يتحرك في تودة وهوء، ولكن في ثقة وعزم نحو القيام بتلك الخطوة الوطنية والديمقراطية المنشودة التي عز تحقيقها منذ أكثر من ربع قرن، ألا وهي من ثم حق تشكيل أحزابها، والدخول من ثم في حوار ديمقراطي ينتهى بإقامة تحالف وطني ديمقراطي، أوجهة وطنية ديمقراطية، توجه مسيرة الثورة - تحت قيادة الحزب المجرب والطليعي: الحزب الاشتراكي اليمني - نحو تحقيق كامل مهام الثورة الوطنية الديمقراطية، التي قتل الوحدة اليمنية بعداً هاماً من أبعادها. إن مجرد وقوف الدورة الخامسة عشرة للجنة المركزية التي عقدت ما بين ٢٨ - ٣١ مايو ١٩٨٩ أمام هذه القضية هو دليل على أنها دخلت جدول الأعمال.

إن إعلان التعددية الحزبية، وإقامة الجبهة الوطنية الديمقراطية في اليمن الديمقراطية، سيقدم المثل الرائد والملمح لما ينبغي عمله في شمال الوطن.

وإذا كان حدوث مثل ذلك حتمية تاريخية، فإن خطوة اليمن الديمقراطية في هذا الاتجاه ستعجل بدونها شك بذلك، وستخلق وضعاً هناك لا قبل لأحد بمقاومته أو تحاشيه.

إن السماح بالتعددية الحزبية في شمال الوطن، وقيام جبهة وطنية ديمقراطية شرعية فيه يشارك فيها التنظيم التابع للسلطة: المؤتمر الشعبي العام، من شأنه أن يهد السبيل للقاء الجبهتين في جبهة وطنية ديمقراطية عريضة بامتداد الساحة اليمنية كلها.

وإذا كانت اليمن الديمقراطية ستتيح التعددية الحزبية، رغم أنه لا وجود فيها - في الغالب - لسوى تيارات، فإن شمال الوطن يزخر منذ الآن، بل منذ حين، بالأحزاب الدينية المستعيرة المناهضة لنهج الإخوان المسلمين الذين يتمتعون بحرية الحركة والعمل، والأحزاب الوطنية، والديمقراطية، والقومية، والماركسية. والسماح بالتعددية السياسية سيتيح فقط حق خروج هذه الأحزاب من تحت الأرض لتمارس عملها السياسي وفق الشرعية، وفي ضوى الشمس،

إن السماح بالتعددية السياسية في كلا شطري اليمن، وتكوين جبهة وطنية في كل منهما، ومن ثم تشكيل جبهة وطنية ديمقراطية يمنية عريضة، يمثل الرافعة الحقيقية الشعبية والرسمية لقضية الوحدة اليمنية.

إن تحقيق ذلك يتجاوز في أهميته كل ما أنجز من خطوات على طريق الوحدة اليمنية منذ إبرام اتفاقية القاهرة في أكتوبر ١٩٧٢ وحتى اليوم.

إن مشروع الدستور، وتوحيد المنظمات الجماهيرية والتنوعية، لن يجدا اكتمالهما وصياغتهما الحقيقية إلا في ظل قيام مثل هذه الجبهة الواسعة، التي تقود عملية التوحيد من ألقها إلى

ياتها.

ولن تتخذ هذه العملية فى أول الأمر شكلاً اندماجياً، نظراً للغوارق النوعية فى طبيعة كل من النظامين الاجتماعيين فى الشطرين. وأما سنتخذ - فى أغلب الأمر - شكلاً كونفدرالياً.

والخطوات الوحيدة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية والجماعية وغيرها التى ستتحقق بتوجيه من الجبهة العريضة هى التى ستقرب المسافة الفاصلة بين طبيعة كل منهما، وتضع الجسور التى تعبر عليها - فى آخر الأمر - حركة التوحيد الوطنى اليمنية، وتقوم على أساسها دولة اليمن الموحدة، الوطنية الديمقراطية.

كان ماركس والمجلز مع التوحيد الديمقراطى لألمانيا، ومع إقامة جمهورية ألمانية موحدة غير مجزأة، غير أنهما اعتبرا مثل هذه الدولة المركزية الموحدة نهاية النضال الوطنى الديمقراطى، وليس بدايته:

"إننا لا ندعبر إلى إعلان المطلب الطوباوى الذى يقول منذ البدء بجمهورية ألمانية موحدة، فهو مجزأ، لكننا نطلب مما يدعو بالحزب الديمقراطى الراديكالى ألا يخلط نقطة البداية للنضال والحركة الثورية بالهدف النهائى. إن كلاً من الوحدة الألمانية، والدستور الألمانى، لا يمكن أن ينتجا إلا عن حركة تلعب فيها النزاعات المحلية... دوراً حاسماً متساوياً. إن الإقرار النهائى للدستور لا يمكن أن يصدر مرسوم، إنه يتزامن مع الحركة التى علينا أن نمر بها. المسألة إذن ليست وضع وجهة النظر هذه أو تلك موضع التطبيق، أو وضع الفكرة السياسية هذه أو تلك موضع التطبيق، لكنها مسألة فهم مجرى التطور". أكارل ماركس، فريدريك إنجلز، بيروت، ١٩٧٦ ص ١٩٦

لقد سمعت ظروف أوروبا فى القرن التاسع عشر، وصراعات دولها العظمى، ليبسمارك أن يحقق وحدة ألمانيا من فرنسا، أى بعد انتصاره على الامبراطورية الفرنسية فى حرب ١٨٧٠. والطريقة البسماركية فى التوحيد ولت مع ظروف القرن التاسع عشر، ولم يعد هناك سبيل لغير التوحيد الديمقراطى الذى دعا إليه ماركس ورفيقه منذ البداية، وهو الطريق الذى تتمسك به حركة التحرر الوطنى الديمقراطى العربية فى سعيها لتحقيق الوحدة العربية. وهو ذات الطريق الذى تمضى فيه اليوم حركة التحرر الوطنى اليمنية.

وشأن ماركس وإنجلز كان لينين مع الوحدة المركزية الكاملة للأوطان، إذا ما تعدلت شروط مثل هذه الوحدة مع شروط الاتحاد الفيدرالى. أما إذا لم تتعادل معها، وفاقّت شروط وأفضليات الوحدة الاندماجية، فإنه كان يقف إلى جانب الأولى ضد الثانية: "ونحن لسنا قط من أنصار الأمم الصغيرة من كل بد، ونحن، فى حالة تساوى الشروط الأخرى، نقف بصورة قاطعة إلى جانب المركزية ضد المثل الأعلى للعلاقات الفيدرالية كما يتصورها البرجوازيون الصغار. ولكن،

أولاً، ليس من شأننا حتى في هذه الحالة، ليس من شأن الديمقراطيين (فضلاً عن الاشتراكيين) أن يساعدوا رومانوف - يوريتسكي - بور ليشكيتش على خنق أوكرانيا، الخ. . لقد قام بيسمارك على طريقته، على طريقة اليونكر، بعمل تاريخي تقدمي، ولكن ما أروع "الماركسي" الذي يقر، استناداً إلى ذلك، تبرير مساعدة الاشتراكيين لبسمارك! ولا يجب أن يغيب عنا أن بيسمارك قد مهد للتطور الاقتصادي بتوحيد الألمان المعثرين المظلومين من قبل الشعوب الأخرى. أما ازدهار روسيا الاقتصادي، وتطورها السريع، فيمتلئان تخليص البلاد من طغيان الروس على الشعوب الأخرى، وهذا هو الفرق الذي يمتصه أصحابنا الروس الموالون لأشباه بيسمارك، الروس الأفخاخ." لينين، حركة شعوب الشرق التحررية الوطنية، دار التقدم، موسكو، ص. ١٢-١٢١

الطريق واضح لمن أراد تحقيق وحدة وطنية، مهتدياً في ذلك بتوجيهات ماركس والمجلز ولينين. أما من كان له نهج آخر فذلك شأنه، ولكن عليه أن يعلن أولاً براءته من الماركسية. ليقبل إنني وطني وكفى. ولتبلغ وطنيته حد الشوقينيه، فذلك أمر مفهوم، وهو محتمل أيضاً، شريطة ألا يجمع بين هذا النمط من الوطنية البرجوازية الشوقينية، والوطنية الاشتراكية. نحن وطنيون يمينيون، وقوميون، وأعميون انسانيون. ولا تعارض بين أي من هذه الدوائر الثلاث، بل تكامل يبلغ حد التلاحم.

نحن مع وحدة اليمين الاتيماجية الكاملة. ولكن بما أن الشروط غير متساوية في كلا الشطرين، والنظام الاجتماعي في كل منهما ليس واحداً أو حتى متقارباً، وحيث أن الشروط الفضلى تقف في جانب النظام الذي قطع أشواطاً بعيدة في طريق الثورة الوطنية الديمقراطية، والذي يرفع أسمى رايات العصر، عصر الانتقال من الرأسمالية إلى الاشتراكية، ويتخذ له موقفاً أمامياً في صف قوى الثورة المجرية في عالمنا، ويقود عملية تنمية اقتصادية واجتماعية مستقلة، ويسير في طريق التقدم الاجتماعي، ويعطي مسار الثورة، وينفتح أكثر فأكثر على القوى الوطنية، والقومية، والتقدمية، داخل الوطن وخارجه، ويتعلم باستمرار من أخطائه، ويعترف بها في تواضع، ويتلقى أحدث كلمة تقال في مضمار ترشيد عملية التطور الاجتماعي، ويعمل على ترجمتها وفق خصائص الواقع الوطني، ويتطلع نحو إعطاء المزيد من الديمقراطية للشعب، بما في ذلك ديمقراطية التعددية السياسية، ونحو إقامة تحالف وطني ديمقراطي يضم كل القوى المعبرة عن طبيعة المرحلة التاريخية، ونحو تحقيق وحدة الوطن على أسس تتفق وحركة التقدم الاجتماعي، والديمقراطية السياسية، واتجاه حركة التاريخ ككل - أقول حيث أن الشروط الفضلى تقف في جانب مثل هذا النظام، فنحن بطبيعة الحال لا بد أن نطلب له الحياة، ولا بد أن نقف ضد كل محاولة لوأده تحت أي ذريعة كانت، حتى لو كانت هي العناق الوحلوي حتى الموت، أو ما يسميه أولئك الذين لا يرون فارقا بين طبيعة كل من النظامين: الوحدة الفورية، والوحدة

كيفما اتفق، والوحدة بأى ثمن!!

نحن - نظراً لعدم تساوى الشروط - مع وحدة كونفدرالية، مستلزم - لتحويلها تدريجياً إلى وحدة اندماجية كاملة - إطلاق الحريات الديمقراطية للطبقات والفئات القوى الوطنية والديمقراطية والاشتراكية، وحتى الليبرالية، والدينية المستنيرة، لا فى شطر دون آخر، وإنما فى كلا الشطرين، ومع حق هذه الأطراف فى تأليف جبهة وطنية ديمقراطية فى كل شطر يشارك فيها بحسب حجمه ونفوذه التنظيم المعبر عن السلطة، ومع تشكيل هاتين الجبهتين معاً جبهة وطنية ديمقراطية يمنية عريضة تقود عملية توحيد الوطن، وتشرف على كل خطوة توحيدية فى أى من مجالات الحياة الاجتماعية، وتنسق وتقرب شيئاً فشيئاً بين سياسات الشطرين، وتكون الرافعة الأساسية لإقامة الدولة اليمنية الكونفدرالية، وجسر العبور الأعظم نحو إقامة الدولة اليمنية المركزية الموحدة، الوطنية الديمقراطية، ذات التوجه الاشتراكى، والمنحى القومى التقدمى، والمعد الإنسانى الأممى.

إذن فطريق الوحدة اليمنية هو طريق التعددية السياسية والجبهة الوطنية الديمقراطية اليمنية العريضة. وليس هناك طريق آخر سواه.

\* \* \*

## ملاحظات سريعة على مداخلة: «خطوة (٢٢) يونيو» ووحدة الفصائل الوطنية الديمقراطية»

الرفيق الدكتور عبد الرازق مسعد باحث شاب يستحق كامل الرعاية والاهتمام والتشجيع، حتى يتمكن من أن يحقق طموحه المشروع والنهيل في أن يكون أحد الوجوه العلمية المعبرة عن المدرسة المادية الجدلية في مضمار البحث التاريخي.

على أن مداخلته التي شارك بها في الندوة التي أقامتها الدائرة الأيديولوجية للحزب الاشتراكي اليمني وأدارها سكرتير الدائرة عضو اللجنة المركزية الرفيق الدكتور سالم عمر بكير بمناسبة مرور عشرين عاماً على قيام حركة ٢٢ يونيو ١٩٦٩ المجيدة، خلال يومي ١٩ - ٢٠ يونيو ١٩٨٩، والتي لأهميتها الاستثنائية أسهمت قيادة الحزب من خلال الأمين العام المساعد الرفيق سالم صالح محمد بتقديم مداخلة خاصة دشنت بها بدء أعمال الندوة - أقول إن هذه المداخلة لم تكن في المستوى المنتظر الذي يحقق بعض طموحه العلمي الشريف.

لقد تفضل باحثنا الشاب بإعطائي نص المداخلة بعد قراءتها - ذلك أنها كانت ما تزال مخطوطة - بغية تأملها. وكانت حصيلة ذلك بعض الملاحظات التي سجلتها عليها، والتي لم يمتنع وقت الندوة لتقديدها.

وقد كنت أزمع أن احتفظ بها لنفسى غير أن مبادرته إلى نشرها في صحيفة "١٤ أكتوبر" عدد ١٩٨٩/٦/٢٨ دون إدخال أي تعديل عليها، مما يعنى أنه مقتنع بكل ما جاء فيها، جعلنى أميل إلى استخراج ملاحظاتي من ملف الندوة وتعميضا لامتحان الرأي العام العلمي عبر الصحيفة ذاتها، وإن كان الخير المتاح فيها لن يسمح بغير تقديم رؤس أقلام منها.

١- أول انطباع تحركه المداخلة أنها كتبت في آخر لحظة، وفي عجلة شديدة، ومن هنا عدم عودتها إلى وثائق الحركة الوطنية، وخاصة وثائق الفصائل الوطنية الديمقراطية الثلاث والملاسات التاريخية والسياسية التي صاحبت وحدتها، عدا اقتباس بعض فقرات من الوثيقة النقدية التحليلية لتجربة الثورة في اليمن الديمقراطية وحتى هذا الاقتباس كان أقل مما قالته الوثيقة، رغم أنها لم تقل كل شيء، ولم تدع أنها آخر كلمة لدى الحزب. ومن هنا وقفة التأمل المتأنية

المستبصرة المتفحصة الناقدة إزاء ماضى الثورة وحاضرها ومستقبلها التى يعيشها الحزب هذه الأيام ومعه الحركة الوطنية والشعب وكل القوى التقدمية الحريصة على تهيئته الثورية.

٢- إن الأحكام القيمية التى أصدرها الباحث على الجبهة القومية، والاتحاد الشعبى الديمقراطى، والتنظيم السياسى الموحد - الجبهة القومية، والاستخلاصات التى انتهى إليها بعد قيام الحزب، بكل ما شابهها من تناقضات، من الصعب على البحث القبول بها، ولا سيما إذا كان الباحث عن عاصروا تجربة العمل الوطنى الديمقراطى منذ الخمسينات إلى اليوم، وإذا كان يسترشد فى دراستها بالمنهج العلمى المادى.

ومن هذه الأحكام القيمية القول بأن الجبهة القومية كانت "جبهة وطنية عريضة، بغض النظر عن التسمية التى فرضت عليها، وبغض النظر عن أنها لم تكن بمبادرة تنظيم أو جماعة ماركسية، ولكنها كانت تضم فى أحشائها إلى جانب القومى والناصرى والبعض، كذلك النواة الماركسية".

التنظيمات التى تشكلت منها الجبهة القومية مسجلة فى وثائقها، لم يكن من ضمنها البحث الذى كان دائما فى حالة تناقض معها حتى بعيد الاستقلال. والناصرىون وإن دخلوا فيها من خلال "الجبهة الناصرية" نظراً لمضى حركة القوميين العرب تحت راية الناصرية فى مواجهة البحث من جهة، ومن أجل الاستفادة من شعبيتها الكاسحة من جهة أخرى، إلا أن أيديولوجية وسياسة حركة القوميين العرب التى كانت فرعاً لها كان الطغيان عليها، ناهيك أن الصرامة التنظيمية الحزبية للحركة الأم كانت هى المتحكمة فى مجمل نشاطها. ومن هنا ذلك المبدأ التنظيمى الحزبى الحديدى: "نفذ ثم ناقش"، ومن هنا تلك المركزية الشديدة البيروقراطية التى مارسها قيادتها حتى قيام حركة ٢٢ يونيو التصحيحية، وهو ما تحدثت عنه كتابات عبد الفتاح اسماعيل، ونهبت إليه "الوثيقة النقدية التحليلية...". أما النواة الماركسية فلم تكن موجودة منذ البداية، وإنما تخلقت عبر المعاناة والخبرة العملية والنظرية التى اكتسبتها بعض عناصر الجبهة القومية خلال مسيرة النضال. وذلك ما تشير إليه الوثائق الأتفة الذكر وغيرها.

أن تكون قد وجدت فى الجبهة القومية عناصر ذات ميل ماركسية واضحة أمثال عادل خليفة فقد كانت النظرة إليها أنها ذات ولاء مزدوج، بكل ما ينطوى عليه ذلك من اللوم الحزبى والتفريع السياسى.

وكلمة "التنظيم السياسى" شاعت فى أدبيات "الجبهة القومية" قبل أن يصبح اسمها الرسمى "التنظيم السياسى - الجبهة القومية". وكان عبد الفتاح اسماعيل يسمي الجبهة القومية "الحزب الحاكم"، وحسب تعبيره فإن الصعوبات خلال عملية الحوار الوطنى كانت موجودة داخل الجبهة القومية "أكثر مما كانت موجودة داخل الفصائل أو المنظمات الأخرى"، لأننا نحن الحزب الحاكم،

ونحن الحزب الذى تحمل مسؤولية أكثر" [ص ١١٨ من الكتاب الأول من مختاراته].  
الجهة القومية كانت - إذن - تنظيمياً سياسياً يضم شرائح وأيديولوجيات متعددة ، الهيمنة فيها حتى حركة التصحيح وقيام "التنظيم السياسى الموحد - الجهة القومية" للفكر القومى البرجوازى الصغير المتناقض مع أيديولوجية الطبقة العاملة وحاملى ورايتها. وهى على ذلك لم تكن "جبهة وطنية عريضة" وهى الجهة التى كان يدعو لها عبد الله باذيب ورفاقه منذ الخمسينيات، والتى يتسع لهم وللبعث وللناصرين وغيرهم من القوى الوطنية الأخرى، والتى يحافظ كل تنظيم فيها على استقلاليته الأيديولوجية والسياسية والتنظيمية، وهو ما لم تكن تقبل به الجهة القومية، مما أكد أنها "حزب" وليست "جبهة" حتى وإن ضمت ميولاً أيديولوجية نمت وتطورت مع الأيام، ولكن فى إطار ذات "التنظيم السياسى" الواحد، والصارم.  
ومن هذه الأحكام التى ينقصها "المعلومة" التاريخية، وروح "الإنصاف" تلك الإشارة العابرة والمقللة من قيمة و "تاريخية" تاريخ التيار الماركسى وأدواره الريادية المبكرة فى مضمار صياغة الثقافة والرؤية الجديدة، على المستوى الوطنى العام والمستوى العالى الخاص، حتى وإن لم يتمكن من مد جذوره إلى الريف الذى كان للجهة القومية فضل اقتحامه وتحويله إلى طاقة نضالية عظيمة ساعدها عليه مفردات قاموسها السياسى البسيطة المسهلة الهضم والاستيعاب.

لقد كان هذا التيار جدولاً صغيراً قياساً بالنهر العظيم الذى مثلته الجهة القومية، ولكن ما من قوة اجتماعية أو سياسية، منظمة أو غير منظمة، بما فيها الجهة القومية، والبحث، إلا واعترفت من هذا الجدول الصافى والراقدون بقدر ما يمتلك من طمأ إلى معرفة ثقافة العصر الانسانية التقدمية التى كان هذا التيار تجسداً حياً وفعالاً لها، سواء وهو مجرد نواة أصرت على دفن نفسها فى تربة الوطن لتحمل نفسها من الرياح العاصفة المدمرة التى اكتسحت الوطن العربى كله من مشرقه إلى مغربه مع نهاية الخمسينيات، أو وهو تنظيم أصر أيضاً على أن يكون نواة ويشيراً بالحزب الظليعى المنشود الذى كان يرى أن المهاد الطبيعى - الاجتماعى له هو الجهة الوطنية الديمقراطية العربية. وعندما بدا أن قيام مثل هذه الجهة الواسعة على مستوى اليمن غداً أكثر صعوبة من ذى قبل بعد قيام دولتين فى الوطن بتوجهات اجتماعية وسياسية متباينة، فإنه اقترح قيام صيغة تنظيمية انتقالية خاصة بجنوب الوطن يتخلق فى إطارها الحزب الظليعى الاشتراكى العلمى، ويحافظ فى ظلها كل تنظيم على استقلاليته الأيديولوجية السياسية والتنظيمية، حتى تتضح الظروف الموضوعية والذاتية لانبثاق هذا الحزب انبثاقاً طبيعياً، دون تعسف أو تعجل، ودون قسر أو إكلاء، ويعيداً عن شبهة الاستيعاب والاحتواء.  
إن تاريخ هذا التيار قبل دخوله فى التنظيم السياسى الموحد - الجهة القومية، ومشاركته



التوعية فى إغناء الثقافة الوطنية اليمينية، وفى قيام الحزب الاشتراكى اليمينى - أياً كانت السبلات التى صاحبت ذلك - لم يعد ملك أفراده المؤسسين له، وإنما هو ملك الحزب الاشتراكى اليمينى، بل والجفر التاريخى له، وحجر الزاوية الأيديولوجى والفكرى المبكر لبنائه المنتصب اليوم فى أفق الوطن.

وعندما يكتب تاريخ الحزب والحركة الوطنية اليمينية فإن وثائق هذا التيار التى كانت أكبر من حجمه من حيث نوعيتها النظرية والسياسية الراقية، والتى يحتفظ بها الحزب - كلها أو معظمها - فستضع حينئذ المكانة المتميزة التى يحتلها هذا التيار فى هذا التاريخ.

إننا نزعم أننا حاولنا فى بعض كتبنا - وخاصة "الخروج من نقى الاغتراب واحداث ثورة ثقافية فى اليمن" تلمس مكانة هذا التيار، ومكانة كل فصيل وطنى، ولا سيما الجبهة القومية، والبحث، وما يزال ميدان البحث والاستقصاء مفتوحاً أمام طلاب الحقيقة، أفراداً كانوا أو جماعة، مركز بحث عام أو حزبى، أو حكومى.

بقى أن نوضح أن "النشاط السياسى والفكرى الذى بدأت به هذه المجموعة" لم يبدأ "فى أواخر الخمسينيات"، وإنما كانت له إرهابات منذ مطالعها، وإن لم تتضح معاملة العلنية وأطروحاته الصريحة الا منذ عام ١٩٥٤.

ومن هذه الأحكام السريعة والمتناقضة أيضاً القول بأن "الميثاق الوطنى" للجبهة القومية "صاغ بصيغة الاشتراكية العلمية، ولأول مرة، على الرغم من الطابع البرجوازى الصغير للميثاق". والأصح أو الأدق أن يقال أنه عند تحليله لأوضاع المجتمع كان متأثراً - إلى هذا الحد أو ذاك - بمنهج البحث الاشتراكى العلمى.

ومن هذه الأحكام غير المدروسة التصور بأن الجناح اليسارى الطفولى وقف "منذ الوهلة الأولى ضد العلاقة مع القوى الوطنية الديمقراطية الأخرى"

أما ما تفصح عنه الوثائق الحزبية فهو إن هذا الجناح كان يتعجل الأمور نحو إقامة الحزب الطبلى من الفصائل الثلاث فى الجنوب منذ المؤتمر الخامس للجبهة القومية الذى عقد ما بين ٧ - ٦ مارس ٢٩٧٢ - كما يقول عبد الفتاح اسماعيل - ولم يكن يملك غير "الحماس الفياض نحو ذلك الانتدفاع للإسراع فى إقامة الحزب" بينما كان - وعلى رأسه سالمين - "ضد تعميق الموقف الأيديولوجى الاشتراكى العلمى". وعندما بدأت تتوافر بعض شروط قيامه، فإنه رفض ذلك بحجة أن عملاً لهذا "سيسنتز القوى الرجعية فى المنطقة"، واقترح أن يكون "حزباً ديمقراطياً ثورياً". انظر الكتاب الثانى من كتابات مختارة، لعبد الفتاح اسماعيل، ص ١١٦، ١١٧، ١٢٣، ١٣٨.

كان هذا التيار يريد - فى مبدأ الأمر - إذابة الفصائل الأخرى ضمن خطه اليسارى القوضوى

البرجوازي الفلاحى، باسم الحزب الطليعى، تماماً كما كان يريد أن يحقق ذات الشئ مع التيار الليبرالى الثورى ذى التوجه الاشتراكى العلمى الذى كان يقوده عبد الفتاح إسماعيل. وهذه "المزايدة" ما لبثت أن أخلت مكانها لنزعة "المنافسة" بعد أن قوى جناح عبد الفتاح بقيام "التنظيم السياسى الموحد - الجبهة القومية" فى أكتوبر ١٩٧٥ وفق اتفاقية فبراير ١٩٧٥ بين الفصائل الثلاث، حيث تراجع عن أطروحة "الحزب الطليعى" ودفع بأطروحة "الحزب الليبرالى الثورى" وهو ما أثبت من جديد صحة المقولة اللينينية بأن أقصى اليسار هو أقصى اليمين.

إن إغفال هذه الظروف الضاغطة من الجانبين - بقطع النظر عن اتجاه حركتها - والتى كانت من العوامل التى ألزمت الفصيلين الآخرين بالتخلى عن صيغة "الجبهة الوطنية الديمقراطية" وعن الصيغة الانتقالية التى تحافظ على استقلالية كل تنظيم مع العمل على انضاج مقومات التوحيد وقيام الحزب الطليعى وجعلتهما يقبلان بصيغة "التنظيم السياسى الموحد - الجبهة القومية" كخطوة لقيام الحزب الذى قام بالفعل فى أكتوبر ١٩٧٨، بعد التغلب على مؤامرة سالم ربيع على الانقلابية فى ٢٦ يونيو ١٩٧٨ - أقول إن إغفال ذلك هو الذى جعل الكاتب يصدر حكماً مطلقاً بأن عملية التوحيد وقيام الحزب قد قما "على أساس طوعى"، وهو ما لا تقول به حتى الوثائق الحزبية المتاحة حتى الآن، بما فيها "الوثيقة النقدية التحليلية..." التى جاء فى ص ١٩ منها: "وأجهت عملية الحوار بعض المصاعب التى أطالت مدته - منها موقف اليسار الأنتهازى داخل الجبهة القومية الذى اتسم بالتذبذب بين رفض التوحيد واللهت لتحقيقه، من أجل احتواء الفصائل وكسب عناصر فيها لترجيح كفته فى التنظيم، وموقف داخل الفصيلتين يتأرجح بين القبول والرفض بسبب صيغة العمل الجمهورى والخوف من الاحتواء".

والحكم الذى أطلقه الكاتب بأن "أسس قيام الحزب الطليعى من طراز جديد قد اكتملت" يتعارض لا مع الحقائق التى كانت معاشة حينذاك فقط، وإنما أيضاً مع مجمل المشاكل والأزمات التى تعرض لها بعدئذ، والتى كانت كارثة ١٣ يناير ١٩٨٦ ذروتها العليا.

وعدا ذلك فإن التقييمات الحزبية الموجودة تحت تصرفنا منذ الآن تقول بشكل عام بأن أسس قيام الحزب لم تكن قد اكتملت بعد، والمقومات الذاتية لم تكن قد نضجت. فمؤسس الحزب نفسه يؤكد بأنه ليست لدينا أهوام بأن كل الشروط الموضوعية قد توافرت مائة فى المائة<sup>١</sup> "عبد الفتاح إسماعيل المصدر السابق، ص ١٢٢] وأن ظهوره إلى الحياة تم بعملية قصيرة أقصى بها - أولاً وقبل كل شئ - جناح اليسار الذى تحول إلى يمين، وتحققت بذلك "وحدة أيديولوجية وطبقية وتنظيمية متينة معقدة بالدم"<sup>٢</sup> نفسه، ص ١٤٢، وذلك ما تنبه اليه أيضاً "الوثيقة النقدية التحليلية..." فى ص ٢٠ بقولها: "ولكن عملية التوحيد قد وافقتنا بالمقابل بعض السلبيات والنواقص، منها عدم التمهيد والتدقيق للمعضية، تحت الخوف من انقراض عملية التوحيد، الأمر

الذي ترتب عليه دخول أعضاء كل التنظيمات في إطار التنظيم الموحد، مما سمح ببقاء وتمسك العناصر النفعية والانتهازية. وانعكس هذا الوضع على تركيب القيادة - وخاصة اللجنة المركزية، التي انتخب عدد من أعضائها على أساس قلقة النسب المحددة لكل قسم وفق اتفاقية ٥ فبراير، دون مراعاة كافية للتنوع والمعايير الحزبية المهنية الواجب توافرها. وقد أثر هذا الوضع بالنتيجة فيما بعد على تطور التنظيم الموحد، وظلت انعكاساته السلبية قائمة حتى في إطار الحزب بعد قيامه.

وتلاحظ الوثيقة أن اللجنة المركزية للتنظيم السياسي الموحد - الجبهة القومية في دورتها السابعة التي عقدت في سبتمبر ١٩٧٧، والتي حققت فيها انتصاراً أيديولوجياً على مجموعة ربيع على التي وقعت أثناءها "ضد قيام الحزب الطليعي" قد أقرت "ضرورة قيام الحزب" بالرغم من أنها وصلت "إلى الاستنتاج بأن ظروف الحد الأدنى لقيام حزب الطليعي قد غدت ناضجة ومتوفرة، بالرغم من الشغرات والنواقص التي لا زالت قائمة..." (ص ٢٠، ٢١).

على أن ما يلتفت الانتباه تلك الاستخلاصات المتعكسة المتنافية التي توصل إليها الكاتب من تجربة توحيد الفصائل وقيام الحزب الاشتراكي اليمني، (الأصح أن نصهر التعددية الحزبية في حزب واحد.. لا أن نبلور - الشهاري) ومن حيث أنها "تعتبر تجربة... من التجارب النادرة في بلدان آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية" ومن حيث أن بلداً يعتبر "البلد العربي الوحيد الذي حل مسألة العمل الوطني حلاً جذرياً، ومن منظور ديمقراطي، وباعتماد على أسس الاشتراكية العلمية، وفي ضوء خصوصيات واقع بلدنا". ومع ذلك فإن هذه الخصوصية قابلة لأن تكون عمومية، فهي "إغناء جاء لنظرية حركة التحرر الوطنية، العربية والعالمية، ودعوة عملية جادة للحركة الشيوعية العربية للتمتع بهذه التجربة". هذا من جهة.

ومن جهة أخرى - وهنا ينقض الكاتب دفعة واحدة كل ما غزله ونسجه ويناه لا في الفقرات الأتفة الذكر فحسب، وإنما في المقال كله أيضاً - يشدد على أنه قد "أكدت مؤامرة ١٣ يناير الانقلابية الدموية بأن طابع حزبنا حزب انتقالي، انطلاقاً من طابع المرحلة، الاقتصادية والاجتماعية، وبحكم الأزمات التي انتابت الحزب بين الحين والآخر. ولهذا فحزبنا يسترشد بالفكر الاشتراكي العلمي، ولكن الفكر الاشتراكي العلمي لم يصبح عقيدة وممارسة في سلوك أعضاء الحزب وقيادته، كما أن القوانين العامة والخاصة للتطور الاقتصادي والاجتماعي ونظم ولوائح بلورتها قاصرة جداً. ومن جانب آخر لازال الطغيان سائداً على الممارسة الحياتية الشاملة لأساليب البرجوازية الصغيرة ويقاها تأثير المشاعر المناطقية والإقليمية والقروية... الخ..

وإن الطبيعة الانتقالية للحزب هذه، والتي موجودة أيضاً بفعل التناخل المستمر بين مصالح الطبقات والفئات المتعددة، سواء داخل الحزب أو في المجتمع، لذا فإن الضرورة تقتضي من الحزب

المضى بثبات نحو عملية الإصلاح السياسى والاقتصادى الشامل دون تردد" ولا ينسى الكاتب أن يختم مقاله بالتحذير - بصورة خاصة - من بقاء وتسرب "العناصر النفعية الانتهازية داخل الحزب، والذين هم موجودون حتى اليوم، ويشكلون خطراً وصولياً حقيقياً على وحدة الحزب، وإنجازات الثورة الوطنية الديمقراطية المحققة"، وهو تحذير ينطوى على الدعوة إلى تطهير الحزب من أمثال هؤلاء.

والسؤال هو - فى ضوء هذا النقص الحاد لإيجابيات تجربة توحيد فصائل العمل الوطنى فى تنظيم الجبهة القومية، ثم فى الحزب الاشتراكى اليمنى - ماذابقى من قرادة هذه التجربة اليمنية الخاصة، وما الذى يمكن أن تفيد منها الحركة الشيوعية العربية وحركة التحرر الوطنى العالمية، وأين هو جانب الإغناء فى هذه التجربة لنظرية وحركات التحرر فى القارات الثلاث؟!

والسؤال هو أيضاً ألا معنى هذا النقد الجارح للتجربة أن أزمة العمل الوطنى لم تحل بعد لا فى اليمن ككل، ولا فى اليمن الديمقراطية على نحو خاص، وأن إلغاء التعددية بعد لا فى اليمن ككل، ولا فى اليمن الديمقراطية على نحو خاص، وأن إلغاء التعددية الحزبية عن طريق الأخذ بنظام الحزب الواحد لم يساعد على الخروج من هذه الأزمة. طالما والحزب ما يزال حزباً انتقالياً، وما زال معرضاً للأزمات التى انتابته بين الحين والآخر، نظراً لأن "الفكر الاشتراكى العلمى لم يصبح عقيدة وممارسة فى سلوك أعضاء الحزب وقيادته" وبفعل التداخل المستمر بين مصالح الطبقات والفئات المتعددة سواء فى داخل الحزب أو فى المجتمع ويسبب الطغيان الشامل "لأساليب البرجوازية الصغيرة، وبما تأثير المشاعر المناطقية والإقليمية والقروية.. الخ"؟!

وإذا كانت تلك هى ملامح التجربة - وهى ملامح تبدو شديدة العتمة والقمامة - وإذا كان ذلك هو حكمه المحتامى القاطع والدافع عليها، أفلا معنى ذلك أن "عملية الإصلاح السياسى والاقتصادى الشامل" التى يرفع الحزب القيام بها، والتى يؤكد هو ضرورتها، ينبغى أن تشمل أيضاً معضلة العمل الوطنى الديمقراطى عموماً، بما فيها قضية التعددية الحزبية، ومعضلة الحزب الاشتراكى اليمنى حتى يغدو لاساحة تصطرح فيها الطبقات والفئات ذات المصالح والأيدولوجيات المتناقضة، ولاجتهوات مقلقة لمثلئ النزعة "المناطقية والإقليمية والقروية"، وإنما طليعة تنظيمية وسياسية وأيدولوجية للطبقة العاملة والفلاحين الفقراء، وشريكا أساسياً فى قيادة قوى التحالف الوطنى الديمقراطى، الحزبية وغير الحزبية، لا على نطاق اليمن الديمقراطية فقط، وإنما على امتداد الوطن اليمنى أيضاً، باعتبار ذلك أحد المداخل التاريخية المتاحة من أجل خوض كفاح وطنى واجتماعى شامل لقيام اليمن الديمقراطى المتحرر الموحد، بل ولتحقيق اليمن الديمقراطى الاشتراكى؟

\* \* \*

## درب الديمقراطية والرأى الأخر

هل هناك من يجحد أن هناك تقدماً قد حدث في اليمن الديمقراطية في مضمار ممارسة الديمقراطية بعد أحداث ١٣ يناير ١٩٨٦ المشؤومة؟ بالتأكيد لا. فكلك هي إحدى المعبر التي انتزعها الحزب عبر كونفرنس العام من دوامة المأساة. التنفس الطبيعي، والإنقاذ يا في الوجدان، والإعراء، عن الرأي بصراحة، ذلك هو الوضع السليم للأمور، ولكفالة العافية والنمو للتجربة القوية. وذلك هو البديل الوحيد لحالة الاحتقان والكبت والاحتناق الذي يتحول إلى أبخرة متفجرة خائفة قاتلة.

ولا أدل على عملية التنفس الطبيعية هذه مما يقرأ أو يسمع ويشاهد في أجهزة الاعلام، التي تتسع اليوم للرأى والرأى الآخر، وتكفل حق الحوار لوجهات النظر المتباينة، بل وحق الرد على وجهة النظر الأخرى.

ولم تعد مجلة "الحكمة" تنفرد باتخاذ الموقف المعارض مما هو قائم، وإن كانت ما تزال تميز بالموقف الرافض للقول بأن هناك شيئاً ما مفيداً موجود، فهي ترى أنه لا شيء هناك. فكل شيء عدم في عدم، وعيب في عيب، ودوران في حلقة مفرغة، طالما ظلت الوحدة اليمنية بعيدة عن التحقيق. ونقطة البداية الصحيحة، والحركة التصحيحية الحقة، والسير المستقيم لعجلة البناء والتقدم، كل ذلك متوقف على تحقيق الوحدة اليمنية أولاً.

وزاوية الاعتراف عن طريق الوحدة، ومن ثم عن طريق التقدم، تعود إلى نوفمبر ١٩٦٧ عندما قام انقلاب في صنعاء، وإلى ٣٠ نوفمبر ١٩٦٧، عندما تأسست جمهورية إلى جانب الجمهورية الأم. وزاوية الاعتراف هذه كانت وراءها الرجعية السعودية. "وقد انتعشت الرجعية في الجزيرة العربية التي بدأت تصفية حسابها مع الثورة اليمنية، وأخذت تنفذ مشروعها الاستلابي الكامل في الأراضي المحتلة من قبل السعودية" وخلخلت النظام الجمهوري في صنعاء، والتصيد لئولة ٥ نوفمبر من "الأطراف المعنية" وتأسيس جمهورية جديدة في جنوب الوطن - كما جاء في افتتاحية عدد أكتوبر من "الحكمة".

وبذلك لم يتكسب انقسام البلد، وإنما انقسمت الثورة اليمنية على نفسها، وتوزعت أهدافها، وتباين سبيل المجتمع، وقامت دولتان تسييران في خطين متوازيين، وحرّم المواطنون حتى من حق العبور الطبيعي نحو الضفتين المتقابلتين من وطنهم المشطور، وهو ما لم يحدث في ظل الاستعمار والإمامة نفسيهما، مما جعل الحال في عهدهما أفضل من الحال الذي نشأ بعد حدوث زاوية الانحراف هذه عن الصراط المستقيم وكل ذلك قد حدث بفعل الرجعية السعدوية. "هكذا تمكنت القوى الرجعية من فرض واقع التشطير على الثورة اليمنية، وذلك بتشطير أهدافها واتجاه المجتمع اليمني الواحد نحو بناء دولتين تعملان بشكل متواز، وفرض أشكال من القيود على حرية تنقل المواطنين بين الشطرين، وهو الأمر الذي لم يجرؤ الاستعمار أو الإمام على فرضه أو محاولة تنفيذه". [نفسه].

وما لم يتمكن الاستعمار من تحقيقه قبل الاستقلال نجح في بلوغه غداة الاستقلال، عندما حول ١٤ أكتوبر إلى مجرد حادث أو ثورة "جنوبية" معزولة لا تأثير لها ولا صدى على ساحة الوطن الأم، وعندما أقبح الشمال والجنوب معاً في حرب يتحمل مسؤوليتها الطرفان. أما هدف الاستعمار من ذلك فهو - إضافة إلى تشطير الثورة بعد تشطير الوطن - جعل الثوار هنا وهناك، "الثوار" الذين يقودون دولة نوفمبر، والثوار الذين يقودون جمهورية الجنوب يسقطون أنفسهم والثورة معهم بأيديهم، بعد أن استحالت أسقاطهم واسقاطها بأيدي أعدائهم وأعدائهم. "إن ١٤ أكتوبر كان ولا زال أهم مكسب ثوري بعد قيام الجمهورية.. وقد عملت السلطات الاستعمارية على إسقاطه بالقمع المباشر وفشلت، أو بتفجيرها من الداخل، وأخيراً بعزله كحدث جنوبي أو ثورة "الجنوب" ونجحت مؤقتاً في إشعال الحرب التي سميت "الحرب الشمالية - الجنوبية" وذلك ضمن مخطط الاستعمار لإسقاط الثورة بواسطة الثورة والثوار". [نفسه].

هذهنا من إيراد "الرأي الآخر" هذا ليس مناقشته، فهو لا يصمد حتى للمناقشة لاقتناده ألف باء المنطق والواقعية، ذلك أن جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية - كما يعرف الصديق والعدو، الأُمّي والمتعلم - صنعتها جاجم الشهنا - وثورة التحرير التي تعاطف معها كل توار العالم، ولم تصطنعها الرجعية العربية. وحرب ١٩٧٢ كان وراءها رجعيو اليمن المتواطئون مع رجعيي العرب، مع الاستعمار. وانقلابيو ٥ نوفمبر الذين أشعلوا فتيل هذه الحرب لم يكونوا سوى طهعة جديدة للرجعية اليمنية، وليس "ثوار".

هذهنا إذن هو فقط تبيان أن الرأي المخالف والمعرض مسموح به في اليمن الديمقراطية، ويسمح حتى عبر شاشة التلفزيون، وحتى عبر صحافة البلاد الرسمية والنقابية، وليس هناك من يمارس الكبت ضده أو يحاول حجبه حتى بحجة أنه يبلبل الرأي العام، ويشيع وعياً مشوهاً ومزيفاً عن الثورة ونظامها التقدمي وعن الوقائع التاريخية القريبة والمعروفة وعن مفهوم الوحدة اليمنية ذاته

وأسس وسبل تحقيقها.

بل إن ديمقراطية النظام اتسعت حتى لمسؤولين حزبيين وحكوميين أعربوا عن وجهات نظر فى مسار الثورة والوحدة اليمنية لا يجمعها جامع مع وجهة النظر الحزبية والرسمية، وهو أمر نادر الحدوث، ذلك أن ما تعارف عليه الناس هو أن المسؤول الحزبى الرسمى يعبر عن وجهة النظر الحزبية والرسمية - حقاً كانت أم باطلاً - وإذا كانت له وجهة نظر مخالفة فإنه ينتقل إلى الجانب الآخر، ويقود حتى حركة معارضة. وذلك ما يحدث فى القرب، وما أخذ يحدث اليوم فى الشرق، وما هو موجود - بهذا التقدير أو ذاك - فى العالم النامى.

ذلك لا يعنى أن الحزب الواحد أو الاتجاه الأيديولوجى والمباسبى الواحد لا يتمتع لوجهات النظر المتعددة. فهناك مسافة واسعة حول العديد من القضايا التاريخية والتراثية تظل صالحة للحوار وتعدم الآراء. ناهيك عن العديد من قضايا الحاضر والمستقبل. ولا سبيل إلى الوصول إلى رأى مشترك أو موحد لها بغير سماع جميع الآراء، ولا سيما آراء ذوى الاختصاص لكل قطاع نوعى.

ومن النظم الموجهة إلى الفترة الستالينية وفترة الركود فى الاتحاد السوفيتى أن السياسيين استأثروا برسم نهج الحزب بعيداً عن مشاركة العلماء. ولأن ستالين كان يفتقد موهبة وعبقريّة لينين النظرية والعملية والمتعددة الجوانب فإنه لمحاولة أن يكون رجل النظرية والعمل وقع فى أخطاء نظرية ظاهرة وممارسات تطبيقية أفدح خطأ. وفى عصرنا الراهن الذى تشابكت وتعقدت فيه القضايا والمعضلات الفكرية والعملية فإنه لا مجال لمعالجتها بالرأى الواحد وما أوتي صاحبه من الموهبة والعبقرية، وغدا العمل النظرى الجماعى والإصغاء إلى الرأى الآخر هو السبيل الوحيد للاقتراب من الفهم والحل الصحيح لمشاكل هذه القضايا والمعضلات. ومراكز البحث العلمى المتخصصة، والدراسات والآراء الفردية لجادة، والحوارات والندوات وكل أشكال الجدل المسؤول والبناء، توشك مداخل هامة لهلولة الرأى حول هذه القضية أو تلك، ولتمكين المسؤولين فى قيادة الحزب والدولة من رؤية الجوانب المتعددة لها، ومن رؤية الأفق العام الداخلى والقومى والعالمى المحيط بها، حتى يكون قراراتهم السياسى أقرب إلى الصواب، إن لم يكن صائباً تماماً.

وفى وطننا اليمنى هناك العديد من القضايا والمعضلات المتعلقة بالماضى والحاضر والمستقبل لا تقدم الوثائق الحزبية والرسمية والكتابات المتاحة حولها سوى نقاط انطلاق أو بدايات لا تخلو من المفجوات، وهى تتطلب من ثم البحث والحوار والجدل، ونشر ذلك كله عبر الوسائل الاعلام، وتجميعه فى كتب، وقضية الوحدة اليمنية والقضية الاقتصادية وغيرها من قضايا الثقافة الوطنية تقع فى قلب هذه القضايا التى تتطلب المعالجة الفكرية الواسعة والمسؤولة والمتعددة الأشكال، والتى لن تزدهر وتعطى ثمارها إلا فى مناخ صحى من حرية الرأى والرأى الآخر للحزبيين وغير

الحزبيين، للوطنيين، والديمقراطيين، والاشتراكيين، وجميع ذوي الاختصاص.  
وكل المؤشرات تدل على أن الحزب قد أعطى إشارة الانطلاق للمسير في هذا الدرب  
الديمقراطي الذي لا درب سواه، درب الرأي والرأي الآخر.  
\* \* \*



## دور صوت العمال، فسي ترسيخ الديمقراطية الصحفية..

### الراى والراى الآخر

ليس هناك ما يؤكد صحة المثل القائل "رب ضارة نافعة" مما يحدث اليوم فى حياة هذا الشطر من وطننا من إعادة فحص متواصلة للثورة، بعد أحداث ١٣ يناير الدامية، بغية سد الثغرات التى نفلت منها ربح السموم التى كادت تعصف بكل شئ، فهناك مراجعة مستمرة ودائبة لكتاب الثورة بجميع أبوابه وفصوله، بدءاً بالسياسة والاقتصاد والقضية الوطنية، وانتهاءً بالثقافة والاعلام. ويجرى ذلك كله فى مناخ من الديمقراطية السياسية والحرية الصحفية لم تنعم البلاد بمثله من قبل.

كانت "الوثيقة النقدية التحليلية لتجربة الثورة فى اليمن الديمقراطية (١٩٧٨ - ١٩٨٦)" و"تقرير اللجنة المركزية للحزب الاشتراكى اليمنى" المقران من قبل الكونفرنس الحزبى العام هما نقطتا البدء فى اتجاه إعادة قراءة وتدقيق سجل الثورة، ومن ثم تسديد وتصويب المسيرة. لم تعد عملية التصحيح تحتاج إلى حدوث حركة تصحيح، أو وقوع كارثة، فقد استوعب الحزب الدرس، وأمسك بزمام القضية، وأخذ يصحح، ويعمل ويعمق، ويطور، بشكل طبيعى، وأولاً بأول ودون تلكؤ أو توقف حتى تتحقق كامل أهداف الثورة القريبة والبعيدة، الوطنية الديمقراطية، والديمقراطية الاشتراكية.

وليس هناك ما يخيف قط من السير قدماً فى هذا الطريق الصائب، طريق الإنصاح الكامل عن الجمهور الديمقراطى الشعبى للنظام، طريق تعميق وتوسيع مجرى المشاركة الشعبية فى إدارة السلطة وتوجيه حركة المجتمع، طريق التمتع بالحرية السياسية والعامة إلى أقصى مدى ممكن، طريق مساواة جميع أفراد المجتمع فى الحقوق والواجبات طريق تحقيق العدل الاجتماعى لهم، وإطلاق حرية النشر والصحافة، بل والدعوة إلى التعددية السياسية، والسعى إلى التوحيد الديمقراطى للوطن عبر العمل على إقامة جبهة وطنية ديمقراطية عريضة.

إن التفاؤل يغمركنا في أن هذا الجزء من الوطن، كما فاجأ الوطن العربي كله بإقامة أول نظام وطني ديمقراطي ذي توجه اشتراكي تقوده قوى الثورة الديمقراطية والاشتراكية، فإن لديه المزيد مما يمكن أن يقدمه للثورة اليمنية كلها، وللثورة العربية على الإطلاق، بحيث يظل بذلك في موقع الطليعة الرائدة المقدمة المكتشفة المقتحمة لأفان المستقبل.

ذلك ما تبشر به أيضاً تصريحات وأحاديث قادة الحزب، وذلك ما تنبئ به أيضاً كلمات الرفيق الأمين العام على سالم البيض في حديثه إلى صحيفة "لاتينا برس" الكويتية، الذي أعادت "الثوري" نشره في عدد ١٧-١٢-١٩٨٨م، حيث جاء فيه أن "السلطة قد حسمت نهائياً لصالح الكادحين ويجري تعزيز مضمونها الديمقراطي ليستوعب الإسهام المتزايد لجماهير الشعب الكادحة في إدارة شئون الدولة والمجتمع .. وقد حققت الديمقراطية قفزات نوعية على طريق التطور التقدمي" إلا أننا "الآن لدينا طموحاً كبيرة، ونأمل في تحقيق إنجازات أكبر فأكثر".

وعبر هذه الانعطافة الهامة في مسيرة الثورة التي قادها الحزب وما برح يقودها نحو آفاق أرحب وأسطع كانت الصحافة هناك. فهي لم تواكب الانعطافة فحسب، وإنما جهدت أيضاً في وضع يدها على بعض المفصل الحساسة في مسار التجربة وعلى بعض جوانب الخلل التي لازمتها، سواء على المستوى السياسي أو الاقتصادي أو الاجتماعي أو الوطني أو الثقافي وما برحت تفعل ذلك بروح دؤوبة مثابرة، وبحس من للمسؤولية مرهف متعاطف.

وفي معظم الحالات مارست الصحافة ما أسماه لبتين "حق الكلام" حول العديد من القضايا التي كانت تتخوف من قبل من مجرد التفكير في الاقتراب منها، ومدت بصرها نحو تخوم جديدة، وحاولت أن تتقدم نحو مواقع متقدمة، وأن تلقى الضوء على طريق غير مسلوكة بعد، في محاولة منها للإسهام بقسطها النضالي عبر الكلمة المسؤولة في توجيه مسيرة الثورة وتعميق منحها الديمقراطية.

حقا حدث هنا وهناك في بعض الأحيان في بعض الهنات والشلط والتجاوزات التي ما لبثت هيئات التحرير أن وضعت لها حداً، وانتصرت روح الجدل المبدئي والبناء على نزعة التجريح والتطاول والإسفاف.

وإذا كان من حق الصحافة وهيئات تحريرها أن تفخر بذلك، فإن من حق "صوت العمال" التي تقيم اليوم هذه الندوة، ندوة "تقييم تجربة عمل الصحيفة وتبادل الخبرات مع شقيقاتها الصحف وأجهزة الاعلام" مناسبة الذكرى الـ (٢٠) لتأسيسها - من حقها أن تفخر بما هو أكثر من ذلك.

فهي في عهد هيئة تحريرها الجديدة المجربة قد ولدت من جديد إن لم نقل أنها خلقت من الأساس، حيث لم يكن أحد من قبل ذلك يحس بوجودها، أو يهتم بها، أو يرى فيها ما يمت بصلة إلى رسالة الطبقة العاملة، أو ما يعكس موقفاً أو رؤية، أو ما يذكر بأنها صحيفة لمؤسسة

جمهورية كبرى تحتل المرتبة الأولى بين جميع المؤسسات الجماهيرية.

لقد تغير كل ذلك الآن، وغدت "صوت العمال" اسماً على منحنى، بل وصوتاً على رتيقنا، وأكثر إثارة، وأشد جاذبية، وأقرب إلى وجدانات الناس وهمومهم واهتماماتهم، وأعظم قدرة على تطوير عملها الصحفي، وعلى التفوق على نفسها باستمرار.

لقد تغيرت شكلاً ومحتوى، أداً ونهجاً، واكتسبت قاعدة جماهيرية آخذة في الاتساع، وأخذ الناس يتابعون - بتلهف - ما ينشر فيها لا في جنوب الوطن فقط، وإنما في شماله أيضاً. بل إن سمعتها كجريدة "مشاغبة" حسب تعبير خالد محيي الدين وهيئة تحرير "الأهالي" المصرية - أى كصحيفة تمارس النقد بجرأة وتتيح أوسع مجال للمجدل والتناظر والرأي والرأي الآخر - سمعتها هذه قد تجاوزت حدود اليمن إلى خارجها.

ومن حق الصحيفة على أن اعترف، ومن واجبي إزاعها أن أقول، إنني كنت واحداً من هؤلاء الكتاب الذين أتبعتم لهم هذه الفرص المتكافئة في "حق الكلام"، وفي مناقشة الآراء التي اختلفت معها، وفي الرد على من يخرج بالحوار عن مجراه الموضوعي، عندما يمز نشر هذا الرد في ذات المجلة أو في أى صحيفة رسمية أو حزبية.

وليس يستغرب أن تكون صحيفة العمال بهذه الرحابة وهذه الحساسية الديمقراطية العالية . فهي كمبنى لأهم المؤسسات الجماهيرية، وكصوت للطبقة التي تحمل المستقبل في أعناقها، لا تلك إلا أن تكون كذلك، وإلا أن تهتهد أكثر فأكثر، وإلا أن تحاول دائماً واستمرار أن تكون السباقة في مضمار تأصيل التقاليد الديمقراطية على النطاق الصحفي وعلى نطاق حق التعبير الحر عن كل الآراء المستشرقة آفاق الغد، الأمانة لرسالة الطبقة العاملة، الداعية التي ترشد مسيرة الثورة الوطنية الديمقراطية، وإلى دفعها خطوات أبعد إلى الأمام، وإلى البحث عن الشروط المساعدة على تحويلها إلى ثورة اشتراكية، وعلى تحقيق وحدة الوطن اليمني، بما ينسجم واتجاه حركة الثورة التاريخي هذا.

ذلك ما تقوله أيضاً "الوثيقة النقدية التحليلية..." عند تأكيدها على أهمية "تطوير أوضاع المنظمات الجماهيرية، وتوسيع طبيعتها الديمقراطية، ورفع دورها في إنجاز مهام الثورة الوطنية الديمقراطية، وتأمين اشتراكها النشط في إدارة شؤون الدولة والمجتمع، وزيادة دورها التربوي والسياسي والثقافي بين أوساط الكادحين" (ص ٥٥).

ومن خلال منبرة الصحفي "صوت العمال" يساهم "أنيد" - ضمن فعالياته الانتاجية والاجتماعية والسياسية - في الاضطلاع بمهامه هذه بصفة أهم وأوسع وأعمق وأنضج المؤسسات الجماهيرية في البلاد.

لقد كانت الطبقة العاملة منذ منتصف الخمسينيات هي قطب الرخي للحركة الوطنية اليمنية

بمجنلها . غير انها كانت تفتقد دائما الصحيفة النقابية الحقبة المعبرة عنها منذ هذا الوقت وحتى بعد قيام النظام الديمقراطي الثوري المستقل.

أن يصبح اليوم لاتحاد العمال صوت مسموع ومعتبر داخل اليمن وخارجها هو "صوت العمال" في عهدها الجديد الذي أطل منذ وقت قريب فقط، ومن خلف المظلمة الداكنة لذلك اليوم المشؤوم يوم ١٣ يناير ١٩٨٦م، فتلك هي المفاجأة الصحفية السارة، والحدث الأعلامي الجميل، والبشارة السياسية المنعشة بأن دور العمال غدا سيتجاوز إلى ما لا حد له به ذلك الدور الذي لعبوه بالأمس. تحية لـ "صوت العمال" في ذكرى تأسيسها. وتحية لها باعادة خلقها من جديد. وتحية لمن أسهموا في تخليقها مرة أخرى حتى غدت بهذه القامة الشامخة المنتصبة. تحية لرئيس تحريرها ومديرها وسكرتيرها وهيئة تحريرها ولجميع الصحفيين والعاملين بها. تحية لسكربتاتية اتحاد العمال لرعايتها إياها. وتحية للحزب الذي تحت ظلاله الوارفة تواصل "صوت العمال" خطواتها المتقدمة في مضمار ترسيخ وتأسيس التقاليد الديمقراطية لصحفية، والرأى والرأى الآخر.

"صوت العمال" ٩٨٩/١/٥.

\* \* \*

## رأى فى مشروع الاصلاح الشامل فى اليمن الديمقراطية

يبدو أن عدن تقف هذه الأيام أمام واحدة من أهم وقفاتھا النقدية، إن لم تكن أهمھا على الإطلاق.

كانت الموقفة النقدية الأولى هى تلك الوثيقة التحليلية التى وضعت فى أغسطس ١٩٦٩ بعد أن نجح الجناح اليسارى فى الجبهة القومية فى القيام بحركة ٢٢ يونيو ١٩٦٩ التصحيحية التى أقصت بها الجناح اليمنى الإصلاحى من السلطة الذى كان يتزعمه الأمين العام للجبهة ورئيس الجمهورية قحطان محمد الشعبى. وإذا كانت الوثيقة قد استعرضت مسار ثورة ١٤ أكتوبر مع تركيز على ملامح الاتجاه اليمنى، فإنھا قد تضمنت بذرة ولو خفيفة من النقد لبعض العلام الأولى للمنحنى اليسارى المتطرف الذى ظهرت قسماؤه جلية منذ مطلع السبعينيات والذى كان يقوده رئيس مجلس الرئاسة سالم ربيع على.

وقبلت الوقفة النقدية الثانية فى دراسة تحليلية للملامح هذا الاتجاه اليسارى المتطرف بعد أن أطيح بسالم ربيع على فى ٢٦ يونيو ١٩٧٨ وأقيم الحزب الاشتراكى اليمنى فى أكتوبر من هذا العام. غير أن هذه الدراسة أجهضت فى المهد قبل أن تستكمل، حيث أن حصى التطرف اليسارى كانت ما تزال تملأ الأجواء حتى بعد الإطاحة بالرأس المصاب بها.

وكما كان عهد الفتاح اسماعيل الرمز الأول الذى التفت من حوله القوى الديمقراطية الثورية والقوى الاشتراكية داخل تنظيمه وخارجه بغية تقويم خط الثورة من الانحراف اليمنى الإصلاحى والجناح اليسارى المتطرف، وكان - من ثم - وراء وضع هاتين الوثيقتين، ومن هنا احتلاله منصب الأمين العام للجبهة القومية بعد حركة ٢٢ يونيو التصحيحية ١٩٦٩ وتسمنه ذات الموقع بعد قيام "التنظيم السياسى الموحد - الجبهة القومية" فى أكتوبر ١٩٧٥ - والذى ضم التنظيم الماركسى "الاتحاد الشعبى الديمقراطى" الذى كان يقوده رائد الفكر الماركسى الأول فى اليمن عيد الله باذيب، و"حزب الطليعة الشعبية" الذى كان يترأسه أنيس حسن يحيى، واحتفاظه بذات الموقع

بعد تشكيل الحزب الاشتراكي اليمنى فى أكتوبر ١٩٧٨ من ذات الفصائل الثلاث المندمجة فى التنظيم - أقول إنه كما كان ذلك وإن إزاحته من موقعه هذه ومن رئاسة الدولة فى أبريل ١٩٨٠ - تحت تأثير حصى التطرف اليسارى - قد أخاف القوى الديمقراطية الثورية والقوى الاشتراكية داخل الحزب وخارجه ووضع علامة استفهام كبيرة حينها حول المخاطر والتعقيدات التى يمكن أن تتعرض لها مسيرة الثورة مرة أخرى ومسيرة الحزب ذاته.

ولم تكن أحداث ١٣ يناير ١٩٨٦ الدامية والمأساوية التى كان عبد الفتاح اسماعيل على رأس ضحاياها والتى التهمت الآلاف المؤلفة من خيرة أبناء الشعب وكادحيه، وشردت وجنت على آلاف أخرى - لم تكن سوى ذروة هذه المخاطر والتعقيدات، فى الوقت الذى كانت فيه الحلقة العليا والأخيرة فى مسلسل "الحل العسكرى لقضايا "المجتمع المدنى" الذى بدأ بانقلاب ٢٠ مارس ١٩٦٨ ضد الجناح التقدمى فى الجبهة القومية ومحاولة انقلاب ٢٥-٢٦ يونيو ١٩٧٨ ضد الجناح الديمقراطى - الاشتراكى فى التنظيم السياسى الموحد - الجبهة القومية، ناهيك عن الأزمات والأساليب الإكراهية التى لم تتوقف حتى بعد قيام الحزب الاشتراكى اليمنى، والتى كان أبرزها "أزمة أغسطس" ١٩٧٩ "أزمة أبريل ١٩٨٠" التى لم تنته إلا بإخراج عبد الفتاح اسماعيل من قمة الحزب والسلطة تحت التلويح باستخدام القوة.

وقد حاولت الوفقة النقدية الثالثة التى عبرت عنها الوثيقة التحليلية التى أقرها الكونغرس الحزبى العام فى يونيو ١٩٨٧ أن تقترب من طبيعة الأسباب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والأيدولوجية التى أدت إلى كل ذلك.

غير أن "مشروع الاتجاهات الأساسية للإصلاح السياسى والاقتصادى الشامل" الذى أقرته اللجنة المركزية للحزب ونشرته صحيفتها "الثورى" فى ٢٩/٧/١٩٨٩ كان مقاربة أكثر ملموسية - من حيث تشخيص المشاكل وتقديم المعالجات لها - بغية الخلاص من دائرة العنف، وانتهاج الأسلوب السياسى والديمقراطى فى حل هذه المشاكل.

وعلى عكس كل الوثائق السابقة المقررة أو المجهضة الى كان يكتفى فيها برأى الحزب أو رأى قيادته - بالأصح - لتصبح وثيقة ملزمة للشعب والمجتمع، فإن الوثيقة الجديدة لا تعدو أن تكون "مشروعاً" يوضح "الاتجاهات الأساسية للإصلاح..."

ولكن تصبح وثيقة ملزمة للحزب والشعب والمجتمع فإنه لا بد من إعادة بلورتها ووضعها فى صيغها النهائية - بعد مناقشتها من قبل الرأى العام الجزئى والشعبى عبر مختلف وسائل الاعلام ومن خلال الأتجماعات النقابية والمهنية ، وبعد إقرارها من قبل مجلس الشعب الأعلى.

إن أهمية المشروع تكمن فى أنه يعترف صراحة ومنذ البداية بأنه بفعل الصراعات الداخلية فى التنظيم السياسى الحاكم لم يمكن ممكناً حل مشاكل الثورة الوطنية الديمقراطية الحل المأمول، وإنه

آن الأوان للشروع في ذلك في ضوء هذه الوثيقة العملية الجديدة، بعد أن عجزت الوثائق النقدية السابقة عن تحقيق ذلك.

والهدف المشروع هو الإصلاح الشامل لكل ما اعتور التجربة الشورية من "الاختلالات والتشوهات والأخطار"، بما في ذلك إصلاح البناء التحتي والفقوي، وإضعاف "تأثير البنى التقليدية المعيقة للوحدة الوطنية"، ومن ثم تحقيق الوحدة الوطنية، والاندماج الاجتماعي، بما يكفل تعزيز "الطابع الوطني لمؤسسات المنظومة السياسية".

وعملية الإصلاح الشاملة هذه التي تتضمن الإجراءات والقوانين التي قفزت على الواقع، كما تتضمن "تقييم ومراجعة مبادئ وقواعد الدستور" لا يمكن تحقيقها إلا باشاعة الديمقراطية داخل الحزب وفي المجتمع، وإلا فمراجعة "المواقف الحاطنة تجاه قوى التحالف في مرحلة الثورة الوطنية الديمقراطية" وإلا بتوسيع "مساحة الرأي والرأي الآخر الوطني في وسائل الاعلام، بما في ذلك إصدار الصحف الوطنية المستقلة، وإصدار قانون للصحافة" من شأنه أن يؤمن "الضمانات القانونية لإشاعة الديمقراطية ولعدم انحرافها عن مضامينها السياسية والاجتماعية، ودراسة التعبيرات السياسية، للتحالف الوطني الديمقراطي تحت قيادة الحزب، بما في ذلك إمكانية إنشاء جبهة وطنية عريضة".

إن ما فات المشروع الإشارة إليه بصراحة كافية، هو أن الاختلالات والتشوهات والأخطاء والتجاوزات التي أشار إليها، والتي يدعو الآن إلى إصلاحها ومعالجتها قد نشأت أساساً بفعل التطرف اليساري الذي دشنه ورسخه تيار سالم ربيع في التنظيم السياسي الحاكم وفي المجتمع، والتي رغم مقاومتها والإطاحة برمزها لم يستطع أحد التغلب عليها أو حتى الاقترب الحقيقي والعملى منها أثناء قيادة عهد الفتاح اسماعيل للحزب والدولة - بعد قيام الحزب الاشتراكي اليمني - ولا أثناء حكم علي ناصر محمد الذي أتبع له من السلطات مالم يتبع لأحد من قبله، حيث كان يمسك بالسلطات الثلاث: سلطة أمين عام الحزب، وسلطة رئيس الدولة وسلطة رئيس الحكومة.

ويبدو أن بعض الصيغ العامة والعائمة والمبهمة في المشروع، والتي يراد الاستعانة بالرأي العام في بلورتها وتبليغها حتى تسمى الأشياء باسماتها تعود - في بعض ما تعود إليه - إلى ضغط هذا الركام من التطرف اليساري على الرؤوس والخوف من الاتهام باليمينية التي يدمغ بها اليوم حكم علي ناصر محمد، رغم أنه لم يجرؤ حتى على القيام ولو بخطوة واحدة في اتجاه مراجعة هذا الملف الخطر، وإن أقنم على إطلاق شرارة الحرب الأهلية التي كادت تأتى على من كانوا في جانيه وضده.

غير أنه يشهد للحزب الاشتراكي اليمني في عهده الجديد أنه امتلك الجرأة للاعتراف بالحقيقة

المرّة، وهى أنه - حتى ولو لم تسم الأشياء بأسمائها حتى اليوم - لا مخرج للتجربة الثورية الواعدة التى يقودها إلا بمراجعة هذا الملف، وإلا بإصلاح ما أفسده التطرف اليسارى، والا بإشراك الرأى العام فى ذلك، وتمكين قوى المرحلة التاريخية الطبقية والسياسية والفكرية من ممارسة دورها كاملاً شير منقوص.

وذلك يتطلب - من ضمن ما يتطلب - استبدال صيغة "التعبيرات السياسية للتحالف الوطنى الديمقراطى تحت قيادة الحزب، بما فى ذلك إنشاء تحالف سياسى حر وطوعى فيما بينها تعبر عنه جبهة وطنية ديمقراطية عريضة للحزب أن يتزعمها بمقدار من يتمتع به من طليعية وشعبية بينهما وبين جموع الشعب".

وقيام مثل هذه الجبهة هو الحافز لقيام جبهة أخرى أوسع فى شمال الوطن، ولاتنشق جبهة أشمل على نطاق الوطن اليمنى كله تمثل الأساس السياسى والشعبى لينا دولة الوحدة اليمنية ذات الوجهة الوطنية الديمقراطية.

\* \* \*



## لماذا التعددية السياسية

### فى اليمن!

يدور فى الصحافة اليمنية الجنوبية هذه الأيام جدل واسع ومفتوح حول فكرة التعددية السياسية، كما يدور ذات الجدل فى شمال الوطن اليمنى حول ذات الفكرة وسط أطراف الحركة الوطنية هناك.

ذلك لا يعنى أن شطرى اليمن لم يعرفا من قبل شيئاً اسمه الأحزاب والحزبية. فالأحزاب "الشطرية" فى حدود كل شطر، والأحزاب "القطرية" على نطاق اليمن كلها، كانت موجودة سواء قبل قيام ثورة ٢٦ سبتمبر ١٩٦٢ فى الشمال وثورة ١٤ أكتوبر ١٩٦٣ فى الجنوب وبعدهما. بل أن كلتا الثورتين لم تتما بمزول عن الأحزاب الوطنية "القطرية". حقاً إن ثورة ٢٦ سبتمبر قادها تنظيم الضباط الأحرار وغيره من العناصر العسكرية والمدنية، غير أن تأثر بعضهم بالفكر الحزبى، وخاصة بالتجارى الناصرى، كان حقيقة مؤكدة، وهو ما تدل عليه حتى الوثائق التى نشرها مؤخراً. أما ثورة ١٤ أكتوبر فقد قادها منذ البداية تجمع حزبى انصهر فيما أسس "الجبهة القومية" التى كانت - جلياً فرعاً مئياً لحركة القوميين العرب، وخليفاً فعلياً للحركة الناصرية - شأن الحركة القومية الأم يركزها فى بيروت - وكلتا الثورتين دعمتا من قبل الأحزاب الوطنية والديمقراطية على اختلاف فى الدرجة والتكتيك.

غير أن ما يعطى لفكرة التعددية السياسية المطروحة اليوم بقوة دلالة خاصة ومفردى متميزاً، هو أنه بعد قيام الحكم الثورى الجمهورى فى شمال الوطن سادت لدى الحكم وحلفائه المصيرين فكرة التنظيم السياسى الواحد التى كان مأخوذاً بها فى مصر، وحظرت الحزبية رسمياً، وهو ما هو قائم حتى اليوم وفق مادة تضمنتها الدستور الدائم الذى صدر فى ديسمبر ١٩٧٠، بعد قيام انقلاب ٥ نوفمبر ١٩٦٧ الذى مثل نكسة للثورة.

أما فى جنوب الوطن فإنه بعد تحقيق الاستقلال الوطنى وقيام جمهورية فيه رفع الحكم الذى كان بيد الجناح اليمنى الإصلاحى فى الجبهة القومية شعار: "كل الشعب جبهة قومية"، مما كان

يعنى رفضاً قاطعاً لوجود أية أحزاب خارج الجبهة القومية. وعندما قامت حركة ٢٢ يونيو ١٩٦٩ التصحيحية التي قادها الجناح الديمقراطي الثوري في الجبهة القومية وساندها الفصيل الماركسي "الاتحاد الشعبي الديمقراطي" والفصيل البعثي "حزب الطليعة الشعبية" - فيما بعد - واتجهت الأطراف الثلاثة نحو إقامة تنظيم واحد على أساس تبني الفكر الاشتراكي العلمي أسمى "التنظيم السياسي الموحد - الجبهة القومية" قبل أن يتحول إلى "الحزب الاشتراكي اليمني". ولأن بعض العناصر البعثية والناصرية دخلت في التنظيم واستوعبت فيه على مراحل، فإنه اعتبر التنظيم السياسي الوحيد في البلاد، الذي له حق الحكم وحق الوجود السياسي في المجتمع، بينما اعتبرت الأطراف الحزبية الأخرى كالبعث بشقيه - العراقي والسوري - والناصرين خارج الحسبة، اللهم إلا إذا كان نشاطها مقصوراً أو محصوراً على شمال الوطن. وبذلك خطرت التعددية السياسية - عملياً - في الجنوب، حتى ولو لم يكن ذلك بنص دستوري، في الوقت الذي حرمت فيه في الشمال بحكم الدستور، واقتصر حق الوجود الرسمي والشرعي على "الحزب الاشتراكي اليمني" الحاكم في الجنوب، وعلى "المؤتمر الشعبي العام" المسؤول الوحيد عن العمل السياسي في الشمال.

ورغم أنه ليس هناك إعلان صريح حتى الآن بقبول الحزب الاشتراكي اليمني بفكرة التعددية الحزبية، وليس هناك ترحيب رسمي بها من قبل قادة المؤتمر الشعبي العام، وإن لم يكن هناك رفض معلق لها، إلا أن هناك شيئاً جديداً يعتمد ويتفاعل ويختصر فوق وتحت سطح التربة السياسية اليمنية، ومهد لاستنباتها فيها.

وليس التأثير بما يحدث اليوم في العالم النامي، ومنه عالمنا العربي، وفي المسكر الاشتراكي، حيث تجري إعادة نظر شاملة في الموقف من الديمقراطية السياسية، بما فيها أبرز أشكالها وهي التعددية السياسية، وحيث أكلت الخبرة التاريخية والتجربة السياسية الحية الحاجة إلى بحث فكرة التعددية الحزبية، بل يكفل إشراك الرأي العام في العمل السياسي طوعاً واختياراً من خلال هذا المنبر السياسي أو ذاك، واكتساب المركز الطليعي الحزبي والشعبي عبر الاقتناع والرضى العام، وليس عبر الاقتراض النظري بأحقية الحزب القائد في الحصول على مثل ذلك - أقول ليس التأثير بذلك هو وحده الذي يفرض اليوم ذلك القدر المتعاطف من الحديث والجدل حول ضرورة وأهمية التعددية السياسية سواء في جنوب الوطن أو في شماله.

فتجربة العمل السياسي، وخاصة تجربة الحزب الواحد الحاكم، أو التنظيم السياسي المنفرد، أثبتت أنه من الصعوبة بمكان الحصول على قبول الرأي العام وتفاعله وتعاطفه مع حزب واحد أحد، سواء سمي نفسه حزباً طليعياً جماهيرياً أو مؤمراً ممثلاً لكل قطاعات الشعب.

وكما ظلت هناك أحزاب وطنية وتيارات ديمقراطية، وشخصيات سياسية خارج كل من

الإطارين، فإن هذين الإطارين لم يكتفيا مرور حركة التطور التاريخي عبرهما وقيادتهما بسلاسة وسر، ومن هنا تلك الأزمات المتلاحقة التي توالى على الحزب الحاكم في الجنوب عبر جميع المراحل، مرحلة "الجبهة القومية" ومرحلة "التنظيم السياسي الموحد - الجبهة القومية" وأخيراً مرحلة "الحزب الاشتراكي اليمني" ومن هنا تلك التعثرات والاختناقات التي منيت بها محاولات بناء تنظيم سياسي واحد بعد قيام ثورة سبتمبر في الشمال، عبر جميع المراحل أيضاً، خاصة مرحلة "الاتحاد الشعبي الثوري"، فمرحلة "الاتحاد اليمني" وانتهت به "المؤتمر الشعبي العام".

ففي مجتمع متعدد الطبقات والفئات والأنماط الاجتماعية القبلية والحديثة، وما يزال يمر بمرحلة انتقالية من المجتمع القروسي إلى المجتمع المدني الحديث، ومن البنية القبلية، الإقطاعية إلى البنية ذات التوجه الرأسمالي أو ذات التوجه الاشتراكي، من الصعب حشد أو قل حشر الكل في "كيس واحد" حتى لو كان "من نوعية جيدة".

فحتى الطبقة الواحدة، حتى وإن كانت طبقة البروليتاريا، تحتل قيام أكثر من حزب يمثلها طالما ظلت تضم فئات عديدة داخلها، تتفاوت حظوظها الاجتماعية، ودخولها المالية، ومكانتها قريباً أو بعداً من مواقع القيادة والسلطة السياسية.

وماركس والمجلز نفساهما لم يعترضا منذ صدور "البيان الشيوعي" في فبراير ١٨٤٨ على وجود أحزاب اشتراكية أخرى غير الشيوعيين تمثل العمال، وقالوا إن الشيوعيين لا يتميزون عن غيرهم من الأحزاب الاشتراكية المتحدثة باسم العمال إلا بشئ واحد، وهو أنهم ينظرون أبعد، ويأخضون في اعتبارهم مستقبل القضية لا حاضرها فقط.

ولبنين كان قبل ثورة أكتوبر الاشتراكية العظمى ويعدها يسعى جاهداً لإقامة التحالفات مع الأحزاب والقيادات السياسية سواء المثلة للفلاحين أو الزاعمة بأنها تمثل العمال، حتى أنه أخذ بالبرنامج الزراعي للاشتراكيين الثوريين بعد قيام الثورة لقرية من مزاج الفلاحين، وأقام حكومة انتلافية معهم حتى الآن خروجهم عليها ورفعهم السلاح مع قوى الثورة المضادة ضد الثورة.

وجوهر عملية إعادة البناء "البيروسترويكا" والعلنية التي يقودها اليوم جورباتشوف في الاتحاد السوفيتي وتجد أصداءها في المعسكر الاشتراكي والأحزاب الشيوعية الأوروبية، والأحزاب الشيوعية والديمقراطية الثورية في العالم النامي، بما فيه عالمنا العربي - وإن بدرجات متفاوتة - هو إعادة الاعتبار للديمقراطية، والديمقراطية الاشتراكية بالذات، ووضع حد للبيروقراطية التي كان لينين أجبر من حذر من خطرها، حتى لقد بلغ الأمر حد أن "مجلس نواب الشعب" السوفيتي افتتح أعماله في ١٩٨٩/٩/٢٥ ببحث "مشروع قانون يقضى بإتشاء أحزاب سياسية جديدة للمرة الأولى في الاتحاد السوفيتي، مع منحها حقوقاً متساوية مع الحزب الشيوعي الحاكم" كما جاء في "الأهرام" عدد ١٩٨٩/٩/٢٥.

وفى العديد من البلدان الاشتراكية جبهات وطنية يتزعمها الحزب الشيوعى، وعملية توسيع حقوقها الديمقراطية، بل وقيام أحزاب أو منظمات جديدة ما برحت مستمرة.

وإذا كان ذلك يحدث فى البلدان الاشتراكية فأحرى به أن يحدث فى البلدان النامية، حيث التركيز الطبقي الهش والمائع والمتناخل، وحيث الأنماط الاقتصادية المتعددة، بما فيها أنماط ما قبل الرأسمالية، بل وما قبل الإقطاعية، وحيث يستحيل تسييد طبقة من الطبقات الآخذة فى التكوين أو أية فئة اجتماعية، سواء باسم تحقيق تنمية اقتصادية رأسمالية، أو باسم إقامة مجتمع الديمقراطية الثورية، أو حتى باسم السعى نحو بناء الاشتراكية.

وذلك ما أخذ يحدث بالفعل، بما فى ذلك فى البلدان العربية التى قامت فيها ثورات وطنية تحررية، حيث أخذ يحل محل نظام الحزب الواحد نظام التعددية الحزبية، وهى عملية وإن كانت ما تزال فى بدايتها، إلا أنها تنطوى على مؤثر واضح على اتجاه حركة الأحداث.

والجدل الدائر فى اليمن بشطريها سواء بصوت عال مسموع أو بصوت خافت هامس هو تعبير واضح عن هذه الضرورة التاريخية والحاجة الموضوعية للأخذ بنظام التعددية الحزبية بدلاً عن نظام الحزب الواحد الذى ساد حتى الآن، ولا بأس حينئذ من أن يتزعم الحزب الأكثر طليعية وجماهيرية أية تحالفات سياسية يمكن أن تنشأ على مستوى الشطر أو على مستوى القطر.

ويبدو أن الحزب الاشتراكي اليمنى أخذ يدرك هذه الضرورة والحاجة، ومن هنا ما نص عليه "مشروع الاتهامات الأساسية للإصلاح السياسى والاقتصادى الشامل" الذى أنزل للمناقشة الحزبية والجماهيرية والبرلمانية من حتمية "توسيع القاعدة الاجتماعية للنظام من خلال تصحيح الأخطاء التى أضرت بالتحالف الوطنى الديمقراطى ومستوى مشاركة الطبقات والفئات الاجتماعية صاحبة المصلحة فى الثورة الوطنية الديمقراطية فى عملية البناء الوطنى وإدارة المجتمع وتوضيح سياسة الحزب تجاه هذه الطبقات والفئات الاجتماعية وتطوير التعبيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للتحالف الوطنى الديمقراطى" (صحيفة "الثورى" العدنية، عدد ١٩٨٩/٧/٢٩).

حقاً إنه لم يرد فى المشروع نص صريح يقبل بالتعددية السياسية، وإن هناك أكثر من تصور لمعنى هذه الفقرة، فهناك من يفهمها بمعنى إيجاد منظمات "اجتماعية" إلى جانب المنظمات الاجتماعية والنوعية القائمة بتشكيل منها تحالف سياسى تحت قيادة الحزب. وهناك من يريد أن يترجمها فى شكل إيجاد "منابر" داخل "مجلس الشعب الأعلى" كنقطة بداية قبل السماح بإقامة التعددية الحزبية التى يخشى أن تقلص قاعدة الحزبية الاجتماعية فيما لو بدئ بها فى وقت لم يتمكن فيه الحزب من إصلاح أكثر من الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والإدارية غير القابلة للتأجيل. وهناك من يريد لها أن تكون تعددية حزبية صريحة وأن تصدر بقانون يقره مجلس الشعب الأعلى دون خوف على مصير الحزب الذى ربما تمكن بذلك من إثبات ثقته بنفسه ويشعبه

وبقدرته على أن ينتزع طابعته وجماهيريته عبر ذلك ومن خلال تسليم الحلفاء السياسيين بقهادته وحسب سياسته.

ورغم أنه لم يحسم الجدل داخل الحزب لصالح أى من الاجتهادات الثلاثة، إلا أن مشاركة الصحافة والمثقفين والمنظمات الجماهيرية ومجلس الشعب الأعلى والرأى العام كله فى مناقشة مشروع الإصلاح، وخاصة قضية التعددية السياسية، من شأنه أن يساعد الحزب على التوصل إلى الصيغة المثلى، التى لن تكون فى رأينا سوى القبول الديمقراطى والصريح بصيغة التعددية الحزبية التى ستقوى فى رأينا الحزب ولا تضعفه وتكسب "المنحصرين" فيه بدونما اقتناع من اختيار الموقع الحزبى الأكثر ملاءمة لهم، كما ستوسع قاعدة الحزب الاجتماعية وتتيح له بناء تحالف سياسى حر يعطيه المكانة الطليعية والجماهيرية التى يحرص عليها ويريد الوصول إليها.

ومن شأن تطور كهذا أن يساعد الحركة الوطنية فى شمال الوطن ويساعد الوضع كله هناك على التحرك فى ذات الاتجاه، اتجاه ممارسة العمل السياسى فى مناخ من الديمقراطية، واتجاه إقامة تحالف سياسى واسع بين مختلف الأطراف الحزبية والجماهيرية والشخصيات الوطنية، وإيجاد لغة مشتركة وتعاون محدد - حتى فى الحدود الدنيا مع المؤتمر الشعبى العام.

وكما أنه من الصعب تصور تحقيق الوحدة اليمنية بدون أن تقترب الديمقراطية، فإنه من الصعب تصور هذه بدون السماح بالتعددية الحزبية التى تعتبر أرقى مظهر من مظاهر الديمقراطية السياسية.

وإقامة اليمن الديمقراطى الموحد مرهونة أولاً وأخيراً بتوحيد أطراف الحركة الوطنية الشعبية فى اليمن. وإقامة جبهة وطنية ديمقراطية فى كل من شطرى اليمن يمثل نقطتى الارتكاز الأساسيتين اللتين يمكن أن تنهض عليهما جبهة وطنية ديمقراطية يمنية عريضة على مستوى الوطن كله. ومثل هذه الجبهة الواسعة هى القاعدة المتينة التى يمكن أن يقوم عليها صرح دولة اليمن الموحدة الديمقراطى التقدمية.

\* \* \*

## خاتمة:

ليس هناك ما يشهد على حالة النهوض القومى والثورى العربى مابين منتصف الخمسينيات ومنتصف الستينيات لهذا القرن من ذلك الطوفان العارم الذى لُقِّ الوطن العربى من مشرقه إلى من مغربه حتى بلغ أقصى ركن فى جزيرة العرب، حيث ينتصب اليوم شاهدان تاريخيان ومشهدان سياسيان على ذلك هما الجمهورية العربية اليمنية وجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية اللتين لم تستطع كل محاولات قوى الرجعية والاستعمار وأدهما، وإعادة عقارب التاريخ إلى الوراء.

وخلال فترة النهوض الثورى والانتهاث القومى هذه كانت مصر هى قاعدة وقائدة هذا الزحف، وكان جمال عبد الناصر الذى غدا بطلاً قومياً بحركة السويس العظيمة وتحويله ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ إلى ثورة أم لكل الثورات العربية اللاحقة هو عنوان وغرة هذه الحقبة القومية الثورية المهيبة والمجيدة من تاريخ العرب المعاصر.

أن تكون قد حدثت تراجعات أو حتى انتكاسات لهذه الثورات، وأن يكون المشروع القومى الثورى الذى أنقذت مصر الناصرية بكل ثقلها خلفه أحبط بفعل عوامل داخلية وخارجية، رجعية واستعمارية وصهيونية أبرزها نكسة ٥ يونيو ١٩٦٧، فإن ذلك لا يقلل من مشروعية هذا المشروع، ولا من شأن الثورات العربية التى كانت ثورة ٢٣ يوليو حادثة لها، ولا من خطورة ما مثلته فترة الانتهاث الوطنى والقومى العربى هذه بين مجمل حركات التحرر الوطنى العالمية.

ان تكون ثورة ٢٦ سبتمبر ١٩٦٢ فى شمال الوطن اليمنى قد تعرضت لنكسة ٥ نوفمبر ١٩٦٧ مع خروج الجيش المصرى من اليمن على إثر نكسة ٥ يونيو ١٩٦٧، وسببها، وأن تكون ثورة ١٤ أكتوبر ١٩٦٣ فى جنوب الوطن اليمنى قد تعرضت للعديد من المؤامرات الخارجية والمحن الداخلية - دون أن تؤدى على أية حال إلى انتكاسها - فإن ذلك أيضاً لا يخرج عن السياق العام الذى حكم مجمل الثورات العربية، بل وثورات التحرر الوطنى على الإطلاق، نظراً

لكثافة هجوم الثورة المضاد، ولافتقاد هذه الثورات - مع تفاوت فى الدرجة - كامل الشروط الموضوعية والذاتية التى تكفل لها التقدم والتطور المطرد والسير المستقيم على طريق الثورة الوطنية الديمقراطية المفضى إلى تحقيق المشروع النهضوى الوطنى والقومى التمثلى فى إقامة دولة وطنية حديثة مستقلة موحدة، وتأسيس دولة قومية اتحادية عربية حديثة متقدمة، وفى المضى بالمجتمع العربى كله على طريق الديمقراطية الرحب، وصوب أفق الاشتراكية الرضاء.

على أن أهم عامل داخلى أدى إما إلى انتكاس أو تراجع أو تعثر هذه الثورات - بما فيها ثورة ٢٦ سبتمبر - أو إلى تعرضها للمحن والأزمات الداخلية - شأن ثورة ١٤ أكتوبر - هو غياب الديمقراطية السياسية للجماهير الشعبية وممثليها السياسيين، ومن ثم حرمان هذه الثورات من الارتكاز على قاعدة اجتماعية - سياسية عريضة منظمة فى شكل تحالف وطنى - ديمقراطى طوعى واسع تتمكن به من مواصلة مسيرتها التاريخية، ومن تجذير خطها النضالى، ومن تحقيق مجمل المهام المنتهية أمامها القريبة منها والبعيدة، بما فيها تحقيق الوحدة الوطنية والمجتمعية، وقيام المجتمع المدنى الحديث وبلورة الشخصية الوطنية الخاصة لكل قطر عربى، كالوحدة اليمنية التى ظل شعارها مرفوعاً من قبل قيام الثورة، وبلورة الشخصية القومية العربية العامة، وإنجاز الوحدة العربية التى طرح شعارها منذ نهاية القرن التاسع عشر.

وحيث أن غياب الديمقراطية السياسية كان هو العقدة الأساسية التى تعرضت بسببها الثورات العربية - بما فيها ثورتا ٢٦ سبتمبر و ١٤ أكتوبر - لكل ما تعرضت له من انتكاسات وتراجعات وتعثرات ومحن وأزمات، فإنه يصبح مفهوماً لماذا كل هذا التركيز الشديد عليها هذه الأيام من قبل قوى الثورة الوطنية الديمقراطية والقوى الاشتراكية خاصة، ولماذا المطالبة بحق التعددية السياسية، بما يعنيه ذلك من حق إقامة الأحزاب الممثلة للطبقات والفئات الاجتماعية والتيارات الأيدولوجية الموجودة فعلاً فى المجتمع.

حقاً إن قوى اليمن التى تضرت من الضربات التى وجهتها إليها الثورة فى لحظات عتفوانها السياسى والاجتماعى تطالب هى الأخرى بحق الوجود السياسى وبألا تبقى الديمقراطية السياسية المنشورة مقصورة على أهل اليسار والوسط، غير أنه ليس فى ذلك ما يفرج، فالتمجد قوى الثورة الوطنية الديمقراطية وقوى الاشتراكية كقيل بأن يمكنها من إخراج قوى اليمن من ساحة الصراع بحكم تمثيلها للطبقات والفئات الاجتماعية الأوسع والأكثر جنزية والأشد حاجة إلى الديمقراطية فى المجتمع، قوى العمال والفلاحين والبرجوازية الصغيرة والوسطى.

ومن هنا فإن هذه القوى الديمقراطية والاشتراكية فى الوقت الذى تطالب فيه بإشاعة الديمقراطية، فإنها تدعو إلى وحدتها هى ذاتها فى مواجهة قوى اليمن، ومن أجل إيجاد حالة انبعاث وطنى وقومى جديدة، وتحقيق المهام المشتركة فى استكمال التحرر الوطنى، وإنجاز التنمية

لاقتصادية المستقلة، والتقدم الاجتماعى، والتطور الثقافى، وأولاً وقبل كل شئ إقامة الحكم الديمقراطى، والمجتمع المدنى، بكل ما يفضى إليه ذلك من السير المطرد على الصراط المستقيم صراط الاشتراكية التى يتحقق فى ظلها أرقى شكل للديمقراطية.

وقد دخلت اليمن بشطريها هذه المعمة الجديدة، معمة النضال من أجل اشاعة الديمقراطية فى المجتمع، حيث تناضل القوى الديمقراطية والاشتراكية هنا وهناك من أجل السماح بالتعددية السياسية، باعتبارها أبرز مظاهر الديمقراطية السياسية، وبحرية تكوين التحالفات الوطنية داخل كل شطر، وعلى نطاق الوطن اليمنى كله، لا من أجل تحقيق مهام الثورة الوطنية الديمقراطية هنا وهناك فحسب، وإنما أيضاً باعتبار أن ذلك هو السبيل الوحيد المتاح من أجل إقامة اليمن الديمقراطى الموحد، المتحرر المتقدم.

وقد أقر الحزب الاشتراكى اليمنى الحاكم فى جنوب الوطن فكرة إقامة الجبهة الوطنية الديمقراطية فيه تحت قيادة الحزب، بما يعنيه ذلك حتماً من الإقرار بفكرة التعددية السياسية التى تطرح اليوم بصيغة أخرى هى "التعبيرات السياسية" لقوى الثورة الوطنية الديمقراطية. وفى شمال الوطن تتصاعد الحاجة إلى مثل ذلك، وتتشد مختلف الأطراف الوطنية والديمقراطية لبلوغ ذات الهدف.

بل إن العديد من القوى الوطنية والديمقراطية والاشتراكية لا تقف عند هذا الحد، حيث تؤكد أن مجرد قيام جبهة وطنية هنا وأخرى هناك لا يمثل سوى الخطوة الأولى المنطقية والطبيعية لقيام الجبهة الوطنية الديمقراطية العريضة على مستوى اليمن كله، من حيث أن قيام مثل هذه الجبهة يمثل الرافعة التاريخية لقيام دولة اليمن الواحدة المنشودة، الوطنية الديمقراطية. - وكاتب هذه السطور ممن يرون ذلك -

على أن إحدى القضايا الجدلية وسط جماع القوى الوطنية والديمقراطية والاشتراكية هى الموقف من "أهل اليمن" فى حالة السماح بالتعددية السياسية. فهناك من يرى أن التعددية السياسية يجب أن تكون "تعددية ثورية" بحيث يخرج منها "أهل اليمن"، بمن فيهم "الأخوان المسلمون" والأحزاب "الانفصالية" التى عرفها جنوب الوطن قبل قيام الثورة واكتسحها مروجها، وهناك من يرى أن "التعددية الثورية" جائزة بالنسبة لجنوب الوطن فقط، حيث أن عملية التحويل الاقتصادى والاجتماعى والسياسى التى أحدثتها الثورة هناك سحبت الأرضية التى يمكن أن تقوم عليها أحزاب يمينية، على عكس ما هو عليه الحال فى شمال الوطن، حيث أن مثل عملية التحويل هذه لم يتم بعد، ومن ثم يصبح مفهوماً ومبرراً - اجتماعياً وسياسياً - قيام مثل هذه الأحزاب التى هى قائمة بالفعل لحزب الأخوان المسلمين الذى يعتبر أقوى وأنشط القوى السياسية



هناك. وهناك رأى ثالث يدعو لإطلاق التعددية السياسية في اليمن عموماً، بحيث تشمل اليمين واليسار والوسط، وسواء قامت في ظلها أحزاب "شطرية" أو "قطرية"، داعية للتقدم الاجتماعي والوحدة اليمنية، والديمقراطية الثورية، أو كافرة بها.

هكذا يمكن القول إن اليمن - بشطريها - تشهد اليوم - حركة جدل فكري، وتفاعل سياسي، وصراع اجتماعي، غير مشهورة ولا مسبقة، وهي حركة لابد أن تؤدي في خاتمة المطاف - إلى انتصار كلمة الديمقراطية، كلمة العصر، التي يدونها - كما ثبتت التجربة التاريخية لكل الثورات - لا تتحقق لا الثورة الديمقراطية ولا الثورة الاشتراكية، كما حلم بها دعاتهما الأوائل، وكما تنتهما الجماهير العريضة.

\* \* \*

## المختصيات

- ☆ إضافة
- ☆ مدخل
- ☆ مرجع عن الدراسة المعنونة:
- ١١ «أصالة تجربة الثورة في اليمن الديمقراطية.. وقدرتها على تجاوز أزماتها. وتجذرها»
- ١٦ ☆ أصالة تجربة الثورة في اليمن الديمقراطية.. وقدرتها على أزمتها وتجذرها.
- ٥٣ ☆ الماحاة عن المقدمات التاريخية لمخطوطة ٢٢ يونيو التصحيحية.. وأهميتها الثورية
- الفائدة.. والدروس العميقة المستخلصة منها.
- ٦٠ ☆ للمقدمات التاريخية لمخطوطة ٢٢ يونيو ١٩٦٩ التصحيحية.. وأهميتها الفائقة..
- والدروس العميقة المستخلصة منها.
- ١٢١ ☆ مقارنة سريعة لتجربة الثورة في ضوء الوثيقة النقدية التحليلية.
- ١٢٦ ☆ إما سن قانون للصحافة أو الفوضى..!!
- ١٣١ ☆ قانون الصحافة في اليمن الديمقراطي لابد أن يكون تقديمياً
- ١٣٤ ☆ إجابات على أسئلة ورقة الاستبيان حول الوحدة اليمنية المقدمة من الأخ يحيى حسين
- العرشي وزير الدولة وشئون الوحدة عضو اللجنة الدائمة في الشطر الشمالي من
- الوطن.
- ١٦١ ☆ مدخل نحو إلقاء نظرة متفحصة على ملف الوحدة اليمنية
- ١٨٤ ☆ صمادة عبد الفتاح اسماعيل المتناسكة في الوحدة اليمنية والثورة الديمقراطية
- والاشتراكية
- ١٩٠ ☆ نعم للجدل المبني البناء.. ولا للتشويه وتصفية الحسابات
- ١٩٨ ☆ إما الوحدة اليمنية على مرحلتين.. أو الانتظار الطويل
- ٢٠٤ ☆ منطق «وحدي» يتصادم مع منطق التقدم الاجتماعي التاريخي!
- ٢٠٩ ☆ مقارنة عامة لقضية الوحدة اليمنية عبر الماضي والحاضر والمستقبل
- ٢٢٨ ☆ قطار الثورة.. والمتفرجون

	* الوحدة اليمنية .. بين دعاة الوحدة الاندماجية القوية..
٢٣٤	ودعاة الوحدة المتدرجة المتصاعدة
	* ملاحظات إضافية حول الوحدة اليمنية متناسبة الجدول
٢٤٩	حولها بين الأسطل والسقاف
٢٧٥	* حول القانون التاريخي العام للثورة الديمقراطية
	* موقع النزعة الثقافية الفردية الاتenzالية من اللوحة
٢٨٢	الثقافية - السياسية فى اليمن
٢٩٠	* قراءة معكوسة ومشوهة لحوارنا حول الوحدة اليمنية
	* لاسبيل لا كمال مهام الثورة وتحقيق الوحدة اليمنية
٢٩٣	بغير الديمقراطية
	* نظرة تاريخية على مسألة التعددية السياسية عبر
٢٩٨	مرحلتى الثورة الديمقراطية والثورة الاشتراكية
	* التعدد الحزبى والتحالف الوطنى الديمقراطى
٣٢٠	مفتاح الوحدة اليمنية
	* طريق الوحدة اليمنية .. طريق التعددية السياسية
٣٤٠	والجبهة الوطنية الديمقراطية العريضة.
	* ملاحظات سريعة على مداخلة:
	«خطوة (٢٢) يونيو.. ووحدة الفصائل الوطنية
٣٥٨	الديمقراطية».
٣٦٥	* درب الديمقراطية والرأى الآخر
	* دور صوت العمال فى ترسيخ الديمقراطية الصحفية..
٣٦٩	الرأى والرأى الآخر
٣٧٣	* رأى فى مشروع الاصلاح الشامل فى اليمن الديمقراطية
٣٧٧	* لماذا التعددية السياسية فى اليمن!
٣٨٢	* خاتمة.



٩٢ / ٨٧٢٩

977-221-040-1







لقد قامت دولة الوحدة اليمنية التي مثلت دائما  
معضلة التاريخ اليمنى، ولم يبق الا الحفاظ عليها  
فى وجه مخاطر داخلية وخارجية لا تحصى، والا  
حشد كل جماهير الشعب خلفها، للتصدى بنجاح  
لهذه المخاطر، وجعلها نقطة انطلاق تاريخية لبناء  
اليمن الجديد الحضارى، المتقدم، القادر على  
الاسهام الفعال فى بناء الدولة العربية الاتحادية  
الديمقراطية، وفى صنع العالم العادل والجديد.

ان تجربة الثورة فى « اليمن الديمقراطية »  
التي وفرت قدرا من العدل الاجتماعى قبل أن  
تسقط تحت وطأة تناقضات ومصاعب داخلية  
وخارجية هائلة، ستظل - بكل تأكيد - أحد  
مصادر الالهام لكل المناضلين التقدميين اليمنيين،  
من أجل دفع اليمن الموحد فى طريق الديمقراطية  
السياسية والديمقراطية الاجتماعية معا.

غلاف : مایسه محمود